

4499
21A

٦	باب شرائط الحج	٤٩	فصل في محرمات الاحرام
١٩	فصل في موانع وجوب الحج	٥١	فصل في مكروهاته
٢١	فصل في تعجب عليه الوضوء بالحج	٥٢	فصل في مباحاته
٢١	فصل واذا وجدت الشروط	٥٥	باب دخول مكة
٢٢	باب فرائض الحج	٥٧	فصل يستحب ان يدخل المسجد الحج
٢٣	فصل في واجباته	٥٧	فصل في صفة الشروع في الطواف
٢٥	فصل في سنته	٦٤	باب انواع الاطوفة
٢٥	فصل في مستحباته	٦٦	فصل في شرائط صحة الطواف
٢٦	فصل في مكروهاته	٦٧	فصل في تحقيق النية
٢٦	باب المواقيت	٦٩	فصل في طواف المغني عليه والنائم
٢٧	فصل في مواقيت الصنف الاول	٧٠	فصل في مكان الطواف
٢٩	فصل في الصنف الثاني	٧٠	فصل في واجبات الطواف
٢٩	فصل في الصنف الثالث	٧٢	فصل في ركعتي الطواف
٣٠	فصل وقد يتغير الميقات بتغير الحال	٧٥	فصل في سنن الطواف
٣٠	فصل في مجاوزة الميقات بتغير احرام	٧٦	فصل في مستحباته
٣٢	باب الاحرام	٧٧	فصل في مباحاته
٣٣	فصل في محرماته	٧٨	فصل في محرماته
٣٤	فصل وحكم الاحرام لزوم الماضي الحج	٧٨	فصل في مكروهاته
٣٥	فصل الاحرام في حق الاماكن الحج	٧٩	فصل في مسائل شتى
٣٥	فصل في وجوه الاحرام	٨٢	باب السعي بين الصفا والمروة
٣٦	فصل في صفة الاحرام	٨٥	فصل في شرائط صحة السعي
٣٧	فصل ثم يتجرد عن اللبس المحرم الحج	٨٨	فصل في واجباته
٣٨	فصل ثم يصلي ركعتين بعد اللبس الحج	٨٩	فصل في سنته
٣٩	فصل وشرط النية ان تكون بالقلب	٨٩	فصل في مستحباته
٤٠	فصل وشرط التلبية ان تكون باللسان	٩٠	فصل في مباحاته
٤٢	فصل في اهم النية والاطاقتها الحج	٩٠	فصل في مكروهاته
٤٤	فصل ولو احرم بالحج الحج	٩٠	فصل فاذا فرغ من السعي الحج
٤٤	فصل في نسيان ما احرم به	٩٢	باب الخطبة
٤٥	فصل في احرام المغني عليه	٩٣	فصل في احرام الحاج من مكة المشرفة
٤٦	فصل في احرام الصبي	٩٤	فصل في الرواح من منى الى عرفات
٤٨	فصل في احرام المرأة	٩٥	باب الوقوف بعرفات واحكامه
٤٨	فصل في احرام العبد والامة	٩٦	فصل في الجمع بين الصلاتين بعرفة

٩٨	فصل في شرائط جواز الجمع	١٣٠	فصل في النفر
١٠٠	فصل في صفة الوقوف	١٣٠	باب طواف الصدر
١٠٣	فصل في شرائط صحة الوقوف	١٣١	فصل ومن خرج ولم يطغه الخ
١٠٦	فصل في حدود عرفة	١٣٢	فصل في صفة طواف الوداع
١٠٧	فصل في الدفع قبل الغروب	١٣٢	باب القران
١٠٧	فصل في اشتباه يوم عرفة	١٣٤	فصل في شرائط صحة القران
١٠٨	فصل في الاقضية من عرفة	١٣٦	فصل ولا يشترط لصحة القران عدم
١٠٩	باب أحكام المزدلفة		الاسلم
١٠٩	فصل في الجمع بين الصلاتين بها	١٣٧	فصل في بيان اداء القران
١١١	فصل في البيوتية بمنزلة	١٣٨	فصل في هدى القران
١١٢	فصل في الوقوف بها	١٣٩	فصل في بدل الهدى
١١٣	فصل في آداب الوقوف بمنزلة	١٤٣	فصل في قران المكي
١١٣	فصل في آداب التوجه الى منى	١٤٣	باب التمتع
١١٤	فصل في رفع الحصى	١٤٣	فصل في شرائطه
١١٤	باب مناسك منى	١٤٦	فصل في تمتع المكي
١١٥	فصل في قطع التلبية	١٤٨	فصل ولا يشترط لصحة التمتع الخ
١١٦	فصل في الذبح	١٤٩	فصل التمتع على نوعين الخ
١١٦	فصل في الحلق والتقصير	١٥١	باب الجمع بين النسكين المتقين
١١٩	فصل في زمان الحلق الخ	١٥١	فصل في الجمع بين المجتنبين أو أكثر
١١٩	فصل في حكم الحلق	١٥٣	فصل في الجمع بين العمرتين
١٢٠	باب طواف الزيارة	١٥٤	باب اضافة أحد النسكين
١٢٠	فصل أول وقت طواف الزيارة الخ	١٥٥	فصل كل من زمه رفض الحجة الخ
١٢٠	فصل في شرائط صحة الطواف	١٥٦	باب في فسخ احرام الحج والعمرة
١٢١	فصل فاذا فرغ من الطواف	١٥٦	باب الجنائيات
١٢٢	باب رمي الجمار وأحكامه	١٦٢	فصل في تطييب الرأس والوجه
١٢٢	فصل في وقت رمي جرة العقبة يوم النحر	١٦٢	فصل في لبس الخفين
١٢٣	فصل في وقت الرمي في اليومين	١٦٤	فصل في الكحل المطيب
١٢٣	فصل في وقت الرمي في اليوم الرابع الخ	١٦٥	فصل في أكل الطيب وشربه
١٢٣	فصل في صفة الرمي في هذه الايام	١٦٦	فصل في التداوى بالطيب
١٢٥	فصل ثم اذا فرغ من الرمي الخ	١٦٦	فصل لا يشترط بقاء الطيب في البدن
١٢٥	فصل في رمي اليوم الرابع	١٦٧	فصل في تطييب الثوب
١٢٦	فصل في أحكام الرمي الخ	١٦٨	فصل في ربط الطيب
١٣٠	فصل في مكروهاته	١٦٨	فصل في الحناء

صفحة	موضوع	صفحة
١٦٨	فصل في الوضوء	١٨٨
١٦٨	فصل في الخطمي	١٨٩
١٦٩	فصل في الدهن	١٩١
١٦٩	فصل ولا فرق بين الرجل والمرأة الخ	١٩١
١٧	فصل في الشارب والرقبة الخ	١٩٢
١٧١	فصل في حكم التقصير	١٩٣
١٧١	فصل في سقوط الشعر	١٩٤
١٧٢	فصل في حلق المحرم رأس غيره الخ	١٩٤
١٧٣	فصل في قلم الاظفار	١٩٥
١٧٣	فصل وما ذكرنا من لزوم الدم الخ	١٩٧
١٧٤	فصل واذا لبس المحرم محرما الخ	١٩٧
١٧٦	فصل فاذا جامع في أحد السبيلين الخ	١٩٨
١٧٦	فصل وان كان المفسدا قارنا	٢٠١
١٧٦	فصل ولو جامع مرارا قبل الوقوف الخ	٢٠٢
١٧٧	فصل وان جامع بعد الوقوف بعرفة	٢٠٢
١٧٧	فصل ولو جامع أول مرة بعد الحلق	٢٠٢
١٧٨	فصل وشرايط وجوب البدنة بالجماع الخ	٢٠٣
١٧٨	فصل ولو طاف للزيارة جنب الخ	٢٠٥
١٧٩	فصل في حكم دواعي الجماع	٢٠٦
١٨٠	فصل في حكم الجنائيات في طواف الزيارة	٢٠٧
١٨٦	فصل ولو طاف للزيارة جنب الخ	٢٠٧
١٨٣	فصل حائض طهرت في آخر أيام النحر الخ	٢٠٨
١٨٤	فصل في الجنابة في طواف الصدر	٢٠٩
١٨٤	فصل في الجنابة في طواف القدوم	٢١٠
١٨٥	فصل في الجنابة في طواف العمرة	٢١٠
١٨٦	فصل ولو طاف فرضا أو واجبا أو تغللا الخ	٢١١
١٨٦	فصل ولو ترك ركعتي الطواف	٢١٤
١٨٦	فصل في الجنابة في السبي	٢١٧
١٨٧	فصل أما جنائيات الوقوف بعرفة الخ	٢١٧
١٨٧	فصل في الجنائيات في الوقوف بالمزدلفة	٢١٩
١٨٨	فصل في الذبح والحلق	٢٢٠
١٨٨	فصل في ترك الترتيب بين أعمال الحج	٢٢٠
١٨٨	فصل في الجنابة في رمي الجمرات	
١٨٩	فصل في ترك الواجبات بعذر	
١٩١	فصل اذا قتل المحرم صيدا الخ	
١٩١	فصل في الجرح الخ	
١٩٢	فصل ولو نقر صيدا الخ	
١٩٣	فصل في صيد يميني عليه رجلان	
١٩٤	فصل في تغيير الصيد بعد الجرح	
١٩٤	فصل في حكم البيض	
١٩٤	فصل في أخذ الصيد أو إرساله	
١٩٥	فصل في الدلالة والاشارة وضو ذلك	
١٩٧	فصل في البيع والشراء والهبة والنصب	
١٩٨	فصل في صيد المحرم	
٢٠١	فصل في قتل الجراد	
٢٠٢	فصل في قتل القمل	
٢٠٢	فصل فيما لا يجب شيء بقتله في الاحرام الخ	
٢٠٢	فصل في ذبحة المحرم	
٢٠٣	فصل يجوز للمحرم الخ	
٢٠٥	باب في جزاء الجنائيات وكفاراتها	
٢٠٦	فصل في شرائط وجوب الكفارة	
٢٠٧	فصل في جزاء اشجار المحرم وتبانه	
٢٠٧	فصل في جزاء صيد المحرم	
٢٠٨	فصل في جزاء الصيد مطلقا	
٢٠٩	فصل ثم لا يخلو الصيد الخ	
٢١٠	فصل ولو قتل صيدا بمولوا الخ	
٢١٠	فصل في جزاء اللبس والتغطية	
٢١١	فصل في أحكام الدماء الخ	
٢١٤	فصل في أحكام الصدقة	
٢١٧	فصل كل صدقة تجب في الطواف	
٢١٧	فصل في أحكام الصيام في باب الاحرام	
٢١٩	فصل اعلم ان الكفارات الخ	
٢٢٠	فصل ولا يجوز للكفر الخ	
٢٢٠	فصل في جنابة المملوك	

صحيفة

صحيفة

- ٢٢٠ فصل في جنابة القارون ومن بعثناه
 ٢٢٢ فصل في جنابة المكروه والمكروه
 ٢٢٢ فصل في ارتكاب المحرم المحظور
 ٢٢٤ باب الاحصار
 ٢٢٨ فصل في بعث الهدى
 ٢٢٢ فصل في القتل
 ٢٢٢ فصل في زوال الاحصار
 ٢٢٤ فصل في بعض فروع الاحصار
 ٢٢٥ فصل في قضاء ما احرمه
 ٢٢٦ باب القوات
 ٢٢٧ فصل الاسباب الموجبة لقضاء الحج
 ٢٢٨ باب الحج عن الغير
 ٢٢٩ فصل في شرائط جواز الاجحاج
 ٢٤٨ فصل ولو اوصى ان ي حج عنه الحج
 ٢٥٠ فصل في النفقة
 ٢٥٢ فصل ولو وصى الميت او وارثه الحج
 ٢٥٢ فصل ولو قال المأمور منه من الحج الحج
 ٢٥٢ فصل جميع الدماء المتعلقة بالحج
 ٢٥٢ فصل اعلم انه اذا حج المأمور بالحج
 ٢٥٤ باب العمرة
 ٢٥٦ فصل في وقتها
 ٢٥٧ باب التذرع بالحج والعمرة
 ٢٥٨ فصل اذا قال على المتى الى بيت الله الحج
 ٢٦٠ باب الهدايا
 ٢٦٢ فصل ومن ساق بدنة واجب الحج
 ٢٦٢ فصل لا يجوز منقطع الاذن الحج
 ٢٦٢ فصل في السن
 ٢٦٤ فصل ولو تذر هديا الحج
 ٢٦٥ باب المتفرقات

- ٢٦٧ فصل في حدود الحرم
 ٢٦٧ فصل من جنى في غير الحرم الحج
 ٢٦٨ فصل ولا باس بالخروج تراب الحرم الحج
 ٢٦٩ فصل ويستحب الاكثر من شرب ماء زمزم
 ٢٦٩ فصل امر كسوة الكعبة الحج
 ٢٧٠ فصل يستحب دخول البيت الحج
 ٢٧٠ فصل في أماكن الاجابة
 ٢٧١ فصل في المواضع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ٢٧١ فصل يستحب زيارة بيت سيدتنا خديجة رضي الله عنها
 ٢٧٢ فصل يستحب زيارة أهل المعلى
 ٢٧٣ باب زيارة سيد المرسلين الحج
 ٢٧٤ فصل واذا توجه الى الزيارة الحج
 ٢٨٢ فصل وليقتنم أيام مقامه بالمدينة المشرفة الحج
 ٢٨٥ فصل في زيارة أهل البقيع
 ٢٨٧ فصل في المساجد المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم
 ٢٨٩ فصل في زيارة جبل أحد وأهله
 ٢٩١ فصل في الأبار المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم
 ٢٩٣ فصل في المساجد التي تعزى اليه صلى الله عليه وسلم
 ٢٩٤ فصل أجمعوا على ان أفضل البلاد مكة والمدينة
 ٢٩٦ فصل ويستحب ان يصوم الحج
 ٢٩٧ فصل في آداب الرجوع

شرح الامام العالم العلامة الطبري الجبر الفهامة وحيد دهره
وفريد عصره ملا علي قاري المسمى المسلك المنقسط
في المسلك المتوسط على لباب المناسك للشبح
الامام ورجة الله السندي نفعا
الله سماو أعاد علينا
من بر كانتما
آمين

﴿وبها مشه كتاب أدعية الحج والعمرة وما يتعلق بهم مآجع﴾
﴿والسلامة قطب الدين الحنفي أنابه الله الثواب الوفي﴾



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أوضح الحق بأوضح الحجج وأوجب أركان الإسلام من الصلاة والزكاة والصيام والحج وأفضل الصلوات وأكمل التسليمات على من بين مسالكنا وعين مناسكنا لتلاقي في البهجة وعلى آله الكرام وأصحابه النخام وأتباعه العظام المتورين للآله على الأمانة حذراً من الدجينة والظلمة (أما بعد) فيقول الملتجئ إلى حرم كرمه الباري على ن سلطان محمد القاري أفي أماريت لباب المناسك مختصر نفع الناسك للعالم العلامة والفاضل القهامة مرشد السالكين ومفيد الناسكين الشيخ نرجة الله السندي رحمه الله الرحمة الأبدى أجمع المناسك وأخصر المسالك مسجعي إلى أن أشرح شرعا بين أعراب مباتيه وبين أغراب معانيه وبوضع مشكلات مافيه وأسمجه في المسالك المتقسط في المنسك المتوسط فقوله **بسم الله الرحمن الرحيم** اقتداء بالكلام القديم واقتفاء بالحديث الكريم والكلام على متعلقات البسملة ويزيئات التسمية يخرجنا عن المقصود إلى حد الملالة لكن من الفوائد البديعية لأن القيم الجوزية أن الحذف العامل في هذا المقام حكما عديدة الدالة على تحقيق المرام منها أنه موطن لا ينسب أن يقدم فيه سوى ذكر اسم الله تعالى فلو ذكر الفعل وهو لا يستغنى عن فاعله كان ذلك مناقضا للتصود وهو يتجزئ ذكر المعبود فكان في حذفه مشاكلة للمنى للمنى ليكون المبدوء به اسمه سبحانه وتعالى كما تقول في الصلاة الله أكبر ومعناه من كل شيء ولكن لا نذكر هذا التقدير ليكون اللفظ في اللسان مطابقا لمقصود الجنان وهو أن لا يكون في القلب ذكر الله وحده فكما تجرد ذكره في قلب المصلي تجرد ذكره في لسانه ومنها أن الفعل إذا حذف صح الابتداء به في كل قول وعمل وليس فعل أولي هامس فعل فكان الحذف أهم من الآخر فإن أي فعل ذكرته كان المحذوف أهم منه ومنها أن الحذف أبلغ لأن المتكلم بهذه الكلمة كأنه يدعي الاستغناء بالمشاهدة عن النطق بالفعل وكأنه لا حاجة إلى النطق به لأن المشاهدة والحال دالة على أن هذا الفعل وكل فعل فائنا هو باسمه تبارك وتعالى والحالة على شاهد الحال أبلغ من الحوالة على شاهد النطق والقال كافي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وكفى وسلام على
عباده الذين اصطفى **أما**
بعد في فان نعم الله تعالى أكثر
من أن تحصى وأوسع دائرة
من أن تعد وأن تستقصى
وان من أعظم النعم
وأكلها وأجلها وأفقر لها
على أهل الحرمين الشريفين
وخدام هذين الحرمين
المتقيين نعمة الله عليهم في كل
عام وتيسير ذلك لهم ليزيد
اللطف والآنعام (وكنتم)
عن نعمته هذه العناية
الربانية وحصلته هذه
السعادة الطيبة وكنتم
في ذلك منكم كافلا وكتابا
لا أكثر ما يحتاج إليه من

ومن يجب قول العواذل من به • وهل غير من أهوى يجب وبمشق
 (الجدلة كل الحمد) منصوب على المصدرية عند البصرية وعلى الحالية عند الكوفية ولا شك
 أن كمله هو ما جده بنفسه لذاته أو مدحه من بعض صفاته كما يشير إليه حديث لا أحصى ثناء
 عليك أنت كما أثنيت على نفسك فيه أي ما إلى أن اللام في الحمد انما هي العهد وقوله بتعيينه
 المفيد لتضمن شكره وقوله (على ما هدا ناللاسلام) أي للإيمان وما يتعلق به من الأحكام فاته
 لولا هداية الله ما اهتدينا ولا تمذقنا ولا صلينا على ما ورد في السنة وهو مقتبس من قوله
 تعالى حكايه عن أهل الجنة الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ثم لا صرية
 أن الهداية الموصلة ليس امرها إليه صلى الله عليه وسلم لقوله سبحانه انك لا تهدي من أحببت
 ولكن الله يهدي من يشاء وانما هو سبب الهداية وباعت حفظ الامة عن الغواية لهو له تعالى
 وانك لنهتدي الى الصراط مستقيم فصار معنى الآية بتين باعتبار اشارات الدالتين كقوله تعالى
 وما رميت أي حقيقة اذ رميت أي صورة ولكن الله يرى أي خلاقا وقوة (وخصنا) أي معشر
 أهل الاسلام (وجوب حج بيته الحرام) أي المحترم المعظم في كل زمان ومقام وكان المصنف
 في هذا الكلام تبع الامام محمد بن العربي في قوله الفصل أن الحج ليس على هذه الامة
 لكن نظريه العزيز جامعة ورده أيضا جامعة بما جاء في نداء ابراهيم عليه السلام لما أمر أن
 يؤذن في الناس بالحج من أنه قال ان الله كتب عليكم الحج الى البيت العتيق فأجيبوا ربكم فهذه
 صيغة أمر والاصل فيها الوجوب أقول على تقدير حخته وثبوت روايته وتحقيق دلالة
 يمكن دفع ارادته بأن الحج انما فرض على نبينا صلى الله عليه وسلم وعلى الامة بعد الهجرة على
 خلاف في تلك السنة فلو كان الحج فرضا على عموم الناس من زمن ابراهيم عليه السلام لكان فرضا
 من أول ظهور أمر نبينا صلى الله عليه وسلم خصوصاً على قول من قال شرع من قبلنا شرع لنا اذا
 لم يثبت نسخه عندنا لا سيما وهو صلى الله عليه وسلم مأثور بتابعة ابراهيم عليه السلام وملتة فصل
 بهذا ان الامر أو لا كان للاستحباب والله أعلم بالصواب وأغرب الشيوخ ابن حجر المكي في
 استدلاله للرد على الحب الطبري حيث قال وفي قوله تعالى والله على الناس حج البيت دليل ظاهر في
 ذلك انتهى وغرابه لا تخفى فان الآية نزلت بالمدينة بعد الهجرة ولا صرية أنها لا تشمل الناس
 السابقين الا اذا أريد بها الاخبار لا الانشاء وأجمع العلماء على ان فرض الحج انما هو بمأثال
 هذه الآية بعد الهجرة على خلاف في ان سنة أو سبع أو ثمان أو تسع نعم فتجتمع به كان
 واجبا على الانبياء دون ائمتهم من الاولياء كما يدل عليه ما قاله ابن اسحق انهم يعث الله نبياً بعد
 ابراهيم الا قدح البيت أي بطريق الوحوب والقدح آدم عليه السلام وقاله الملائكة رب
 هك وقد حججنا قبلك وجع كثير من الانبياء أيضا بعد آدم قبل ابراهيم عليهم السلام وقدح
 صلى الله عليه وسلم قبل البتة وبعد هاقبل الهجرة حججنا لا يعرف عدد هاعلى ما ذكره ابن خزم
 قال ابن حجر والناس يشمل الانس والجن بناء على أنه من نوس كافي القاصوس وصرح به قبله
 صاحب صباب اللغة وعليه ففرض الحج يشمل الجن أيضا وصرح به السيكي في فتاواه انتهى وفيه
 بحث فان الآية القرآنية داله على المخايرة بينهما كقوله تعالى من الجنة والناس وياعشر
 الجن والانس وأمثالهما وكذا الاطلاقات العرفية ناطقة بما ينتمى لهما ثبات عموم الحكم
 الشرعي لمجرد اعتبار مادة الاشتقاق القوي المختلف مع أنه غير القوي (وأفضل الصلاة والسلام)

الحج لشملا فساتي بعض
 من يتبين مواقفه ولا
 يسوغ مخالفته أن أفرد
 أدلة الحج والعمرة برسالة
 مستقلة بتفصيلها للحجاج
 والعلمون من أهل مكة
 وأهل الآفاق بتفصيله
 ويكثر فيها فاجنبه الى
 سؤاله (وجعت) في هذه
 الاوراق ما ورد في الحج
 والعمرة ومقدمتها من
 الادعية المأثورة والآثار
 المشهورة انتقبتها من
 كتب الناسك وشعرها
 ورجعزت أدعية مجزية
 القبول وضراعات مع فم
 القول واستطردت الى
 ما ورد في الحج الاكبر وفصله

على رسوله سيد الانام) أى على أفضل المخلوقات وأكمل الموجودات (الذى أوضع للناس
السلام) أى أظهر لنا طرق السلامة من الضلالة والندامة والملازمة لوطرق دار السلام والسلام
من جميع الآفات الجامع لساائر الذات أولئك رسالة سلام بعضهم على بعض في جميع
الحالات أو لسلام الملائكة عليهم سلام تعظيم وتكريم أو لسلام قولاً من ربيهم أو بيننا
السبيل الموصلة إلى الله القريب والوصلة من السلام من أسماء أطلاقة المصدر على الوصف
للخالقة فإنه تعالى منزوع عن صفات نقصان ومقتضى من صفات الخدثان (وعلمنا الناس) أى
بإرادة الله تعالى أنه كافى دعاء إبراهيم عليه السلام وأزواجه من أناسكاً (وسائر الأحكام) أى وعرفنا
بأحكام شرائع الإسلام لقوله تعالى وأتيناك اليك الذكرتين للناس ما تزل اليهم (وعلى آله)
أى أهل بيته وآثاره وعترته (وصحبه) أى كل من رآهم مؤمنه ومات عليه ولومن أجانبه وفيه
أن المستغفر راض مذهب الخوارج والروافض وأنه على المنزلة الحق العدل الذى هو
الجميع بين محبة جميع أهل الفضل (الفرج) بضم قهش بدجع الاغتر وهو معنى الانور (الكرام)
يكسر جمع الكريم معنى حسن السير والوصف لكل منهما أو موزع بينهما وهو بعد أى بعد
البسطة والجليلة والتخلية والقبية (فهذا) إشارة إلى ما فى الخاطر أو إلى ما فى الذقن (باب
الناسك) بضم اللام أى خلاصة ما يتعلق بعمل الخواص منهم السائل (وعجاب المسالك) بضم
العين أى معظم ما ينبغي معرفته لمسالك تلك المسالك من الوسائل (تضمنه) أى أقصرته أو
اختصرته (من كتابي جمع الناسك) أراد به المنسك الكبير الجامع الخواص لمسالك الخواص
والقطمير (عنوان المسالك) أى إغارة للمسالك العاجز عن تلك المسالك (وتسهيل للناسك) أى
وتيسيراً للعالمين وما يتعلق به هناك (سائلاً) أى حال كونه طالباً (من فضل المسالك) أى
الحقيقى الذى ليس لاحد غيره ملك ولا ملك بل هو ملك لكل ملك وما ملك فى جميع الممالك
(أن يضع به كل آثم) عتو تشديد بضم أى قصد (لذلك) أى لذلك الكتاب المعروفه بالباب أو
الإشارة إلى فتح وهو الانسب لقوله تعالى ولا آمن البيت الحرام والله أعلم بصحيفة المرام ثم
قول بيمون الملك المصود قبل الشروع فى المقصود أن ملخص الاخبار والآثار على
ما ذكره أخبار الاخبار فى تحقيق سبب تعظيم هذه البقعة الكريمة من الكعبة العظيمة
بعد اصطفاة الله لها من الأفراد الانسانية والحيوانية والاصناف النباتية والجمادية
والامكنة العلوية والسفلية والازمنة الثابتة واللبلية هو أن الله سبحانه خلق عرشه على
الماء قبل خلق الارض والسماء بالقي عام على ما تحمله مجاهد من الآية فنظر الله إلى الماء
وتجلى على الهواء فتوح واضطرب الماء وخرج منه دنان مرتفع خلق منه السماء وتزد
فوق الماء قطعة بل لمة مقدار البقعة فجعلت الارض منها وحببت من جوانبها وأطرافها
ولذا سميت أم القرى ثم لما كانت تلك القطعة ككلوحة عقيد وقيل مراراً ولم تستقر قراراً
خلق الله الجبال أو تاد ومداراً وأولها جبل أى قيس ولذا سمي بأم الجبال اسمها ثم وقع
البناء على تلك البقعة للإشارة إلى الوصية كما يؤى إليه قوله سبحانه أن أول بيت وضع للناس
أى لمعادتهم وجعل متعبداً لها وهم والواقع هو الله تعالى كما يدل عليه أنه قرئ بصيغة الفاعل
الذى بيكة أى للبيت الذى بيكة ظنهم الفاسقة فيها وصيحت بها الانبياء وتدف أعناق الجبابرة وأولها
يردحهم عليها الكرام البررة وقد روى أنه كان فى موضعه قبل آدم منه عليه ثم رفع يقال له الضريح

ومذهب العبد فى ذلك
على وجه الاختصار راجعاً
بذلك حسن القبول لينتفع
بها الحاج والمساغفرون
وعباد الله المتخلصون رجا
لثواب من الله الكريم يوم
لا ينفع مال ولا بنون الا من
آتى الله قلبه سليم وعلى الله
أناكل وبه أستعين انه خير
ميسر وخير معين
(مقدمة فى دعاء الاستخارة)
روى عن الامام الحافظ
أبى عبد الله محمد بن اسحق
البحارى رحمه الله تعالى
بسند إلى جابر بن عبد الله
رضى الله عنهما أنه قال كان
رسول الله يعلمنا الاستخارة
كبابنا السورة من القرآن

لا تضرح من الارض وأبعد هو المشهور بالبيت المعمور المحاذي للبيت المذكور ويطوف
 به الملائكة فلما هبط آدم عليه السلام أمر بان يحججه ويطوف حوله ثم رفع في الطوفان الى
 السماء اربعة يطوف به الملائكة كل يوم سبعون ألفا اتصل لهم فوقة الامانة وهو لا ينافي ظاهر
 الآية فان موضع التشريف هو تلك البقعة الشريفة والطاعة المنجزة وهي لا يمكن رفعها
 واغراض البناء الموضوع في محلها المتشرف ووضعه في مكانها العلى شأنها ثم قبله ابراهيم عليه
 السلام ثم هدم فبناه قوم من جرحهم وهم حتى من اليمن اصهارا حصل عليه السلام ثم العملاقة
 من ملوك مصر والشام ثم قرش قبل بئته صلى الله عليه وسلم ووقع تنازع عظيم بين القبائل
 الاربعة المتعلقة بكل منهم جدا من بناء ذلك المقام في وضع الحجر الاسود والركن الاسود حيث
 أراد كل رئيس قبيلة ان يضعه هو مستغلا ومنعه بقية الرؤساء لادعاء كل منهم اجلالا الى ان
 اتفقوا في دفع المنازعة ورفع المناقشة للؤدة الى القاتلة ان كل من دخل من باب السلام في
 صباح تلك الايام يكون هو صاحب الوضع من غير جدال ومنع فدخل صلى الله عليه وسلم
 بتوفيق رب العالمين فقالوا فرما بقدمه هذا محمد الامين فذكروا له القضية وما جرى لهم من
 القصة والقصص فبسط رداءه المكرم ووضع عليه الحجر المعظم وأشار لكل رئيس ان يأخذ
 طرفا من رداءه وأخذ هو صلى الله عليه وسلم مكان الاوسط من ورائه ووضعوه جولة في محله
 ثم بناءه عبد الله بن الزبير رضي الله عنه لما تولى الخلافة بمكة وقد بلغه حديث عن عائشة رضي الله
 عنها فرأى انها لو لاحد بيت عهد قومك بالاسلام لبني بيت على قواعدا ابراهيم عليه السلام
 وأدخلت الحجر الاسمي بالحطيم في الكعبة وقضت الباب الغربي من البقعة وألصقت العتبة
 العلمية بالارض السنية تيسيرا للدخول وتيسيرا للتجارعين فبناه عبد الله على طبق اقتناء
 صلى الله عليه وسلم فتعبدوا الحاج وسد الباب الثاني وأخرج الحطيم من المباني ورد الجدار الذي
 يليه الى ما كان عليه ولعل الحكمة الالهية ان كل احد يتمكن من دخول البيت هناك ولو
 بالدليل القلبي كما أمر صلى الله عليه وسلم عائشة بذلك وان يتميزا ببيت من البيت بالدليل القلبي
 عن غيره من اعانة للاحتياط البقي في استقبال الصلاة التي هي الركن الديني والحاصل له بقى
 سبع مرات على طبق سبع معونات ووفق سبع شوطات ثم ان الله سبحانه جعل هذا البيت
 مباركا كثيرا لخبر النبوي والاخرى بان حجه واعتمره واعتكف دونه وطاف حوله خصوصا
 وهدى أي مرشد العالمين هو ما لا تغفل لهم وممنهم وسبب هداية الى جهة عبادتهم وأدب
 جلسهم في طاعتهم وقد قال الامام والقاسم القشيري قدس الله سره ليلى البيت حجرة
 والعبد مدمرة فريط للندرة بالحجرة فالندرة مع الحجر وتقدس وتميز من لم يزل عن الغير فالبيت
 مظافة النفوس والحق سبحانه مقصود القلوب البيت الطلال وآثار ورسوم وأحجار ولكن

ان آثارنا تبدل علينا * فانظر وابتعد الى الآثار

ويقال الكعبة بيت الحق سبحانه في الجهر والقلب بيت الحق سبحانه في السر قال قائمهم

لست من جلة المهينين ان لم * أحجل القلب ببيتته والمقاما

وطواف اجالة السرفيه * وهو ركى اذا أردت استلاما

وذكر في الاحياء عن مجنون بن عامر من الاحياء

أمر على الديار ديار لى * أقبل ذا الجدار وذا الجدارا

يقول اذا هم أحدكم بالامر
 فليركع ركعتين من غير
 الفريضة ثم ليقل (اللهم
 انى استغفرلك بعلمك
 واستغفرك بقدرتك
 وأسألك من فضلك العظيم
 فانك تقدر ولا أنقدر وتعلم
 ولا أعلم وانت علام الغيوب
 (اللهم) ان كنت تعلم ان
 هذا الامر خير لى فى دينى
 ودنياى ومعاشى واماياة
 امرى أو قال فى عاجل
 امرى وآجله فاقدروا لى
 ويسروا لى بما ولى لى فيه
 وان كنت تعلم ان هذا الامر
 شر لى فى دينى ودنياى
 ومعاشى واماياة امرى
 أو قال فى عاجل امرى
 وآجله فاقدروا لى
 وامر لى منه واقدروا

وماحب الديار شغل قلبى • ولكن حب من سكن الديار
فهو ميت ظاهره الاحجار والاسفار وباطنه الاوار والاسرار أعجازه منطاطيس التساير
القدسية والنفوس الانسية واستاره أسباب الكشف الخبيات الرحانية والتزلزلات
العمدية ومن أعجازه المتضعة لاوار أسرار ماسى يعين الله المنور بلاده يصلح بها
عباده ثم اعلم أن هذا الكتاب المسمى باللباب مشتمل على أبواب وفصول كثيرة مهمة عند
أرباب الالباب منها قوله

• (باب شرائط الحج) •

وسياق انها أنواع لكن المصنف أفى بجملة معترضة حيث قال (الحج فرض مرة بالاجماع على كل
من استعصم فيه الشرائط) أى الآية بكاملها وجوبه على التراخي في الصحيح خلافاً للكرخي
حيث قال يجب على الفور مع الاتفاق على صحة تقديمه وتأخيرها وإنما الخلاف في تأخير من أخره
بغير عذر من أول زمان إمكانه فاعلم أولاً أن الحج يقع الحاد ويكسر لغة القصد المطلق أو يقيد
التكرار أو قصد المعظم وهو المختار وشراً قصد البيت المكرم لاداء ركن من أركان الدين
الاقوم فالذى الاصطلاحى أخص من عموم المعنى القنوى قال الامام ابن الهمام الظاهر انه
عبارة عن الأفعال المخصوصة من الطواف والوقوف وفيه عزم ما فيه الحج سابقاً على الاعمال
لكن قوله بنية الحج مستدرك لانه لا يتم الاحرام بدون النية والتلبية إلا أن يشكك ويجهل على
التأكد أو يؤخذ بالتجريد ويقال أراد عمر ما يليقاً قال تليلاً لقوله الظاهر لا ناقول أركانه
اثنتان الطواف والوقوف برفة انتهى ولا شك أن تعريف القوم يستفاد منه ذلك غاية منهم
أجلوا في القضية والمحقق فوصله في الجلة وأما على ما ذكر في القاموس من أن الحج هو القصد
والتردد قصد مكة للنسك فيطابق المعنى القنوى للمصطلح الشرعى ثم قول المصنف فرض
مصدر يعنى المفعول أو ما مضى بصيغة المجهول وأصل الفرض القطع فيطلب على ما ثبت بالدليل
القطعى دون الظنى خلافاً للشامى وحكمة التواب بالفضل والعقاب بالترك وكفر جاحده وهو
فرض عين بلا اختلاف مرة وقال بعض الشافعية هو فرض كفاية أيضاً به أدائه مرة وهو غير
ظاهر بحسب الأدلة مع ما فيه من المخرج العظيم على الأمة نعم قد فرض لعارض كعذر
أو قضاء بعد فساد أو احصاراً ولشروع فيه عاترة الاحرام كما يدل عليه صريح قوله تعالى وأتوا
الحج والعمرة لله فمنا قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم ثم اختصاره على قوله بالاجماع مع ثبوته أيضاً
بالكتاب والسنة لكونه أقوى الأدلة أما الكتاب فتقوله تعالى والله على الناس حج البيت من
استطاع اليمسبب لا الآية وقوله سبحانه وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين
من مكل فج عبق الى أن قال وليطوفوا بالبيت العتيق وقوله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم
وأتممت عليكم نعمى الآية فوأمما السنة فمنها يدل على فرضيته وقضيلته ومنها ما يشير الى ذم تاركه
واستحقاق عقوبته فمن القسم الاول ما روى عنه صلى الله عليه وسلم يأثم الناس من قد فرض عليكم
الحج فحبوا فقال رجل أكل عام يارسل الله فكفت حتى قاله لا ناقل لوقت فم لو جبت ولما
استطعتم رواء مسلم وزاد في رواية الحج مرة فمن زاد قطع وعنه صلى الله عليه وسلم من حج لله فلم
يرف ولم ينسق جمع كيوم ولدته أمه رواه البخارى ومسلم وعنه صلى الله عليه وسلم الحج المبرور وليس

المبرور حيث سكن ثم روى
به في رواية ثم فرض في
ويسمى حاجته عند قوله
هذا الامر فان كانت
الاستشارة السجدة واجبة
الى الوقت والحال لا الى
نفس الحج فانه خبر كسبه
وكذلك كل عمل رجع فيه
الاستشارة الى الوقت
والحال ونحو ذلك فيقول
في الحج اللهم ان كنت تعلم
أن ذهابي الى الحج في هذا
الحال (روينا) من الحكم
باسناد صحيح أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال من
سعادة ابن آدم استشارة
الله تعالى عن شوائب ترك
استشارة الله (وبينى) ان
يقرب الى الركة الاولى بعد

له جزء الا الجنه رواء الشيطان والمبرور الذي لا يخالطه اثم وقيل المتقبل وقيل الذي لا يامنه ولا حسنة ولا رقت ولا فسوق وقيل الذي لا مصيبة بعده وقال الحسن البصري هو ان يرجع زاهدا في الدنيا راضيا بالقبلي ومعنى ليس له جزء الا الجنة انه لا يقتصر فيه على تكفير بعض الذنوب بل لا بد ان يبلغ به الى الجنة وعنه صلى الله عليه وسلم الحاج والمعتمر والعمار وفد الله ان دعوه اجابهم وان استغفروه غفر لهم رواء ابن ماجه وعنه صلى الله عليه وسلم من خرج حاجا او معتمرا او غازيا ثم مات في طريقه كتب الله اجر الغازی والحاج والمعتمر رواء البيهقي في شعب الايمان وعنه صلى الله عليه وسلم في الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وقيام الصلاة وابتداء الزكاة والحج وصوم رمضان رواء الشيطان وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا ينحر امرأ عمت ان الاسلام يهدم ما قبله وان الجحيم يهدم ما قبله وان الحج يهدم ما قبله رواء مسلم وعنه صلى الله عليه وسلم تأموا بين الحج والعمرة فلهما مئتان الف الف ذنوب يابني الكبر حيث الحديد والذهب والفضة رواء الترمذي وغيره وعنه صلى الله عليه وسلم ان الحاج اذا قضى آخر طواف بالبيت خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه رواء ابن حبان وجامع جيل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني اريد الجهاد في سبيل الله فقال ألا أدلك على جهاد لا شوك فيه قال بلى قال الحج رواء عبد الرزاق في حسنه ورواه ايضا من فوجا عجزوا استغفروا وعنه صلى الله عليه وسلم جهاد الكبير والصغير والضعيف والمرأة الحج والعمرة زواة النساء وعنه صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر للحاج ولين استغفره الحاج رواء البيهقي في سننه وعنه صلى الله عليه وسلم ان دعوة الحاج لا ترد حتى يرجع رواء ابن الجوزي وعنه صلى الله عليه وسلم قال ما أعرج حج رواء الفاكهي وغيره والمعنى ما اقتصر أو ما بقي زاد أو ما انقطع به الاجل وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال لسائل عن تروجه من بيته بوم البيت الحرام ان به بكل وطأة تطوهار حالته حسنة وتحي عنهما سنة رواء عبد الرزاق وابن حبان عنه ومن القسم الثاني ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من مثل ما زاد واحدا في الجنة الى بيت الله الحرام لم يحج فلا عليه أن يعوت به ويدا أو نصرانيا وذلك ان الله تبارك وتعالى يقول والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ومن كفر فان الله غني عن العالمين رواء الترمذي وعنه صلى الله عليه وسلم من لم يتعمه من الحج حاجته ظاهرة أو سلطان جائز أو مرض حاس فمات ولم يحج قلعت ان شامه وديان شاه نصرانيا رواء الدارمي وعنه صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى يقول ان عبد احسن له وجهه ووسعت عليه في المعيشة قضى عليه خمسة احوام لا يقدا في تحريمه رواء ابن أبي شيبة وابن حبان في حصيه ومناه المحروم عن انخير الجزيل والثواب الجليل فهو محمول عند الجمهور على الاستصحاب خلافا لمن حمله على الاجاب والله أعلم بالصواب وقد تقدم ان ركن الحج اثنان الوقوف والطواف والاوّل معظمهما فانه لا يقوت الحج الا بقوته ولذا ورد الحج عرفة وسببه ان وقته مضى بخلاف الطواف فان وقته متسع الى آخر العمر وأما حج البيت فهو العلم بوجوده وتحقق محله وأما شرائطه فينبغي المصنف يقوله (وهي أنواع) أي أربعة شرط الوجوب وشرط الاداء وشرط صحة الاداء وشرط وقوعه عن الغرض وسيأتي بيان أحكامها في تعداد أنواعها (النوع الاول) أي من أنواع شرائط الحج (شرائط الوجوب) وهي التي اذا وجدت جميعها وجب الحج على صاحبها واذا اقتصد واحد منها لا يجب أصلا بالنية ولا بالصيغة ولا بالوصاية والمرد بالوجوب هنا معنى الغرض وهي سبعة (الاول منها

الفاتحة قل يا أيها الكافرون ثم شر أو ربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة سبحان الله وتعالى عما يشركون وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون وهو الله لا اله الا هو له الحمد الاولي والاخر وله الحكم والبر والرحمة والبراقى الثانية بعد الفاتحة قل هو الله أحد ثم شرأ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا أن يكون لهم الخيرة من امرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ خلا مينا ولا يصلحها في وقت الكراهة ويستحب ان يتنغم دعا الاستشارة وكل دعا بالصعيد لله

الاسلام) أى الشرط الأول من شرائط الوجوب هو تحقق الاسلام لا مجرد اظهاره أى بين
 الانام (فلا يجب) أى الحج (على كافر) سوله كان ذمياً أو حربياً ككفره ظاهر بالوطنية ولما يلزم
 من عدم وجوب الشيء عدم حتمته كما فى حق الفقير فانه لا يجب عليه ابتداء لكن ان آذاه صغ منه
 وسقط عنه فرضه حتى لو صار غنيا بعد لا يجب عليه ثانياً قال (ولا يصح منه) أى من الكافر
 (أداؤه) أى بمباشرته للنج (بنفسه) لعدم صلاحيته له لفقد أهليته لمطلق العباد (ولا من مسلم
 له) أى الكافر ينافيه (ولو بأمره) أى بأمر الكافر أباه لا فرضاً ولا نفلاً إذ ليس له استحقاق
 المثوبة بل تميم عليه العقوبة فلو حج ثم أسلم لا يعتد بحاج حال الكفر لعدم حتمته ولا يصير مسلماً
 بمجرد مباشرته على خلاف سياق فى قضيته وأما ما وقع فى الكبير من قوله والاسلام شرط
 الوجوب والعصاة والوقوع عن الفرض فقوله الوقوع غير واقع فى محله لأنه مستثنى عنه بعد
 قوله العصاة إذ الحج إذا لم يكن صحيحاً لا يتصور وقوعه عن الفرض ولا عن النفل ولغذا كرهوا ترميز
 ما قبله (ولو أحرع مسلم ثم ارتد) أى فى أثناء لحرامه (بطل أحرامه) أى شبهه بالركن والا فإرادة
 لا تبطل الشرط الحقيقي كالطهارة للصلاة وكذا بطل الأولى كل ما قبل من أفعال الحج (ولو حج)
 أى مسلم مرة أو مرات (ثم ارتد) أى بعد علمه (فعلية الاعادة) أى اعادة حجة الاسلام (حقاً)
 أى وجوباً (إذا استطاع) أى استطاعة ثانية لأنه لو ملك الكافر ما به الاستطاعة حال كفره ثم
 أسلم بعد ما افتقر لا يجب عليه شيء نك الاستطاعة فكذا حكم المرتد بخلاف ما لو ملكه مسلم فلم ينج
 حتى صار فقيراً فانه يتقرر فى ذمته ديناً وقد صرح بقيد الاستطاعة فى وجوب الاعادة صاحب
 الفتاوى السراجية (بعد الاسلام) متعلق بالاعادة وذلك لأنه من فرضه العمر وقد بطل ما قبله
 حال الاسلام بل يرداده فيكون بمنزلة المسلم الجديد ولهذا لا يجب على المرتد إذا أسلم قضاء الصلوات
 السابقة ثم لو سلم الظهر مثلاً ثم ارتد ثم أسلم وقت الظهر باق يجب عليه أدائه ثانياً ومن فروع
 هذه المسئلة أن العصاة لو ان بدلت حتمته فلا أسلم ولقيه صلى الله عليه وسلم ثانياً صار صحيحاً ولا
 فيكون تابعياً وهذا كله عندنا بناء على أن مجرد الكفر يحبط للأعمال لقوله تعالى ومن يكفر
 بالآيمان فقد حبط عمله خلافاً لما فى أن البطالان عنده مقيد بجهته على كفره لقوله سبحانه
 ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم فى الدنيا والآخرة ولنا أن قيد
 الموت فى هذه الآية إنما هو لشمول البطالان حال الدنيا والآخرة ولحصول خسارته فى النار
 وأما من آمن وعمل صالحاً بعد ارتداده ومات على إيمانه فليس حكمه كذلك بل عمله الثانى مقبول
 فى الدنيا والعقبى وهو بخلاف الجنة والمثوبة الحسنى (ولو أسلم بعد الأحرار) أى قبل الوقوف
 بعرفة (كافر) أى أسلم (أو مرتد) أى بأمر عارض (ان جدد الأحرار له) أى للنج (صغ عن
 الفرض والا فلا) أى وان لم يجد الأحرار فلا يصح عن الفرض كذا فى الجهر وهو موهم أنه يصح
 عن النفل لكن سبق أن أسلم وهو مسلم ثم ارتد بطل أحرامه وظاهره الإطلاق على ما بيناه
 وهو قيد بطلان أحرار الكافر قبل الاسلام بالأولى وقد قال المصنف فى الكبير وأما قول
 صاحب الجهر فان مضى على أحراره يكون تطوعاً فقيه نظراً قال صاحب البدائع من أن أحرار
 الكافر والمجنون لا يتعد أصلاً لعدم الأهلية وأنت تعلم أن أحرار المرتد انما وقع حال اسلامه فلا
 يرد عليه هذا التعليل بل يتعين ما قلناه من التفسير ولعل صاحب الجهر مال إلى جانب شرطية
 الأحرار بخصوص وقوعه حال الاسلام وقاس على عدم بطلان طهارة المرتد قبل ارتداده وأما

والملا على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وإن
 يكرر هذه الصلاة ثلاث
 مرات وقيل سبع مرات
 وإن يقرأ خلف كل ركعتين
 منها ماء الاستحارة ثلاث
 مرات ليكون أقرب إلى
 القبول وأنجح ثم يقول
 (اللهم) خلى وأخترى
 ثلاث مرات ثم ينظر إلى
 ما يسبق إلى قلبه فان
 انطير فيه ان شاء الله تعالى
 (وجما) على وأوصافه
 الشيخ العارف صلى الله
 تعالى مولانا على المتنى
 آفاض الله علينا من بركاته
 دعاء الاستحارة العلية
 وذكره تقي الدين فى كتاب
 الاوراد للشيخ شهاب الدين
 السهروردى رحمه الله تعالى

قهيد بالنطق لتوسع أمره وشبهه بالركن وهو لا يصلح به في الفرض بخلاف النفل فإنه
 موصوح بترك القيام فيه مع وجود القدرة عليه وكان صاحب النبايع نظري أن الاحرام شرط
 وهو عبارة عن النية والتلبية والكافر ليس له قابلية قبول النية فلا يستعد امره لا فرضا ولا خلا
 وكذا المجنون ليس له أهلية النية لكن قد قيل ابن أمير حاج ان شئت انقلوا بصحة الجنون
 وسبأني الجمع بين القولين في محله بقي الكلام في أن حج الكافر هل هو علامة الاسلام كالسلاة
 بالجماعة أم لا فذهب الى الأول صاحب النبايع والبدائع حيث قال لو شهد الشهود منهم أو
 قد حج أو تم بالاحرام ولو شهد المناسك كلها فهو مسلم فان اجتمع بهذا عن الاسلام فهو
 مرتد وخالفهما آخرون بقولهم ان حج الكافر لا يعتد به فيه لو أسلم وهو دليل على انه لا يحكم
 باسلامه على ما في البصر وغيره وصحبه بعض المتأخرين ويحكم الجمع بينهما بان يحمل عدم الاعتداد
 فحين يكون ظاهر الكفر والاعتداد في خلافه وحمل الحكم في اسلامه بكون الحكم في اسراره قال
 في الكبير وعلى القول باسلامه هل يسقط عنه فرض الحج أولا ذكر بعضهم انه يسقط وهذا في حكم
 الظاهر ظاهره وأما فيما بينه وبين الله تعالى ان كان مسلما قبل الاحرام يسقط عنه والاملا انتهى
 وقوله قبل الاحرام أي قبل تحققه فإنه اذا وجد منه الاسلام عند عدم الاحرام يسقط عنه الفرض
 بلا كلام ثم اعلم ان الكافر مؤاخذه في الآخرة بترك اعتقاده الشرائع بخلاف واختلافه في
 حق المؤاخذه بترك الفعل فالحج هو على عدمه المؤاخذه في حق أحكام الدنيا
 بترك الفعل أيضا كما هو مذهب الشافعي مع الاتفاق على عدمه المؤاخذه في حق أحكام الدنيا
 (الثاني) أي الشرط الثاني من شرائع وجوب الحج (المسلم يكون الحج فرضا في دار الحرب) أي
 نشأ بها بالاسلام أو سكن بها ثم أسلم فيها (يصير عدل) متعلق بالعلم وهذا اعتدأ بحقيقة وأما عدمها
 فلا تشترط العدالة والبلوغ واخرية في هذا الاجماع على ما ذكره ابن أمير حاج في منسكه (وكذا)
 أي ويجب العلم أيضا بغير عدل (لو يتوكل) أي المسلم الساكن في دار الحرب (الى دار الاسلام) يعني
 ولم ينشأ فيه ما يمتنع ففها شرائع الاسلام وقواعد الاحكام كما يدل عليه قوله (لا يمن في دارنا)
 أي لا يشترط العلم عن وجد في دارنا وأسلم فيها (ولو لم ينشأ على الاسلام) أي في بدء أمره وابتناءه
 عمره فإنه لا يصدق في جهه حيث لا يصدق في جهه الاحكام لتقصيره لكن ذكر في منسك الفارسي والبصر
 انه لو أسلم الكافر في دار الحرب وهو موسر فكث سنين ثم تحول الى دار الاسلام فلم يعلم وجوب
 الحج الا بعد مضي سنين فيها ايضا لا يجب عليه الحج حتى يعلم بغير عدلين أو رجل واحد انما انتهى
 وقبه نظرم وجهين (الثالث البسوغ) وهو شرط الوجوب والوقوع عن الفرض لاعتنا الجواز
 والعصاة (فلا يجب على صبي) أي غير بالغ وغير عاقل (فلا يجب على عاقل) أي غير عاقل وغير عاقل (فهو)
 (نفل) أي في نفسه نفل لا فرض لكونه غير مكلف فلا أسلم ثم بلغ فلو جدد امره بغير عن فرضه والا
 فلا وانما يجوز له التجديد لكونه شرعه غير ملزم به بخلاف البسوغ اذا اعتق فانه ليس له ان
 يبدل امره بالفرض للزوم الاحرام الاول في حقه بشي وعه فليس له ان يخرج عنه الا بآدائه
 وبفضائه لافساده (الرابع العقل) وهو شرط الوجوب والوقوع عن الفرض واختلاف هل هو
 شرط الجواز أم لا في البسوغ لا يجوز اداء الحج من المجنون والمسي الذي لا يعقل كما لا يجب
 عليهما وقال ابن أمير حاج قال شافعي وغيرهم بصفة المسي ولو كان غير عاقل وكذا بصحة حج
 المجنون قلت فينبغي أن يحج بينهما لم يعمل كلام صاحب البدائع في المجنون على من ليس له قابلية

قتال بقدر كل يوم عند
 الاسرا في بدلة ركعتين
 هذا الدماء ملبا على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في
 آتله وآخوه اللهم اني
 استغفرك بعلك واستغفرك
 بقدرتك وأسألك من فضلك
 العظيم فانك تقدر ولا أقدر
 وتعلم ولا أعلم وانت علام
 الغيوب اللهم اني لا أمك
 لنفسى ضرا ولا ضعا ولا
 موتا ولا حياة ولا نشورا
 ولا أستطيع ان أخذ الا
 ما أعطيتي ولا ان أتقى الا
 ما وقيتي اللهم وقتي لما
 تحب ورضى من القول
 والعمل في سر وعافية اللهم
 خول واخترني ولا تكني
 الى اختيارى اللهم اجعل
 اخيرة في كل قول وعمل

النية في الاحرام كالصبي الذي لا يعقل وكلام غيره على الجنون الذي له بعض الادراكات
الشريعية وصلى معه مع الصبي الغير المميز اذا تاب عنه ولبه في النية ويؤثرهما في الحايى والغاية
والمنتقى عن محمد بن رجل احرم بالجم وهو صحيح ثم اصابه عاهة فتضى به اصابه المناسك فلبث على
ذلك سنتين ثم افاق قال يجوز بذلك عن حجة الاسلام واماعند الشافعي فيشترط أن يكون ميقافي
كل من الاركان (ولا يلزم الجنون والمعتوه) والمعتوه من فتون الجنون في الشئ هو غنط
الكلام فاعند التدبير لانه لا يضرب ولا يشتم للجنون وقيل العاقل من يستقيم كلامه وافساده
الا نادوا والجنون خذوه والمعتوه من يستوى ذلك عنه وقيل الجنون من يفعل لاعن قصد مع ظهور
الفساد والمعتوه من يفعل فعل الجنون عن قصد مع ظهور الفساد (فلوج فهو نفل) الظاهر انه
مقيد بما اذا عقل النية وتلفظ بالتسمية كاقدمناه والافيكون كسلانه بلاطهارة حيث لا يصح
عن فرض ولا نفل (وان افاق) أى عقل وارفع عنه الجنون (قبل الوقوف لحد الاحرام) أى
كالصبي اذا بلغ سقط عنه الفرض والا فلا (لوج) أى افاقا (ثم بنى المؤدى فرضا) أى أن فواه
فيما اذاه أو اخلطه (فلو افاق لا يقضى) لان الافاق بعد الجنون ليست كالاسلام بعد الارتداد
(ولو احرم صحيح) أى افاق ليس فيه مرض الجنون (ثم جن مأتى المناسك) أى بما شرته لها أو
بنيابة عنه في بعضها (ثم افاق بولو بعد سنتين يجوز به عن الفرض) الا انه يلزمه الطواف فانه يشترط
فيه أصل النية ولا تجزى فيه النيابة (والسفيه) أى حكم المبرأ المحجور عليه كالعاقل الخالص
الحرية) أى الاصلية أو العارضية وهى شرط الوجوب والوقوف عن الفرض لا الجواز اتفاقا
(فلارجع على مملوك) أى سواء كان قنأ ومكاتباً أو مديراً أو ولياً (فان حج بولو باذن المولى فهو نفل
لا يسقط به الفرض) أى لعدم كونه واجبا عليه حيث لا يملك المال ومقتضى قاعدة الامام مالك
انه يملك العبد ان ملكه كماله فلو حج بملكه مع فرضه (السادس الاستطاعة) وهى شرط الوجوب
لا شرط الجواز والوقوف عن الفرض حتى لو تكلم القفير ورجع ونوى حج الفرض أو أطلق جازله
وسقط عنه فرضه (وهى ملك الزاد) أى النفقة في المأوى والمعاد (والتمك من الرحلة) أى
الاعتدال على ركوب المركوب حيث شامس بغير أو خيل أو بغل الا انه كره ركوب الجارحى
المسافة البعيدة لعدم تحملها على المشقة الشديدة (ملك) أو جازف في حق الافاق) أى ومن في
معناه عن بينه وبين عرفه صافسفر كاسماتى بابه (وازاد فقط في حق المكي) أى ومن في
حكمه عن ليس وجدى حقه تلك المسافة (ان قدر على المشي) أى بلا كفة ومشقة (والا
فكالافاق) أى وان لم يقدر المكي على المشي فحكمه كالافاق في اشتراط الرحلة له أيضا
واغسلنا الافاق على ما ذكرنا لان وجوب المشي على أهل الخيل والمفرأ ونحوهما فيه
خرج عظيم لكن المصنف جعل الافاق على ظاهره كانه يظهر من قوله (والفقير الافاق اذا وصل
الى ميفات فهو كالملك) أى حيث لا يشترط في حقه الا الزاد دون الرحلة ان لم يكن عاجزا عن
المشي ويبقى أن يكون الغنى الافاق كذلك اذا عدم الركوب بعد وصوله الى أحد المواقيت
فالتقييد بالقفير لظهوره وعجزه عن المركوب ليفيد انه ينعين عليه أن ينوى حج الفرض ليقع عن حجة
الاسلام ولا ينوى فلا على زعم انه فقير لا يجب عليه الحج لانه ما كان واجبا عليه وهو افاق فلما
صار كالملك وجب عليه فلو حج فلا يجب عليه أن يحج بها تائباً ولو أطلق بصرف الى الفرض وعند
الشافعي لو نوى فلا يقع عن فرضه فلهذا ان قولنا الحج لا يجب على الفقير انما المراد به الافاق

أريد في هذا اليوم والليلة
وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم ومنذ
على رضى الله عنه هذا
الدهاء ما رأيت الا خيرا ولم
أر سوءاً قط والله الجدد والمنه
ورأيت بطن العلامة فطحي
القضاء فى البقاء بن الضياء
رحم الله تعالى عن الشيخ
الاصم الحائى الحسن على بن
يعقوب الميافى ظل وجبت
منقولاً من بعض الصالحين
انه قال اذا اشكل عليك
وجه الخيرة فى أمر فانتظر
ليلة الجمعة فإذا هدت
الميون قدم ونوضا وفرض
فراشك مستقبلاً القبلة
وصل ركعتين واقرأ فى الاولى
فاتحة الكتاب وقل يا أيها
الكافرون وفى الثانية

قبل وصوله الى المقات فانه حينئذ اذا أراد دخول الحرم يجب احرام أحد التسكين ويدخله الى مكة و وصوله الى الكعبة فمن عليه فرضية الحج سواء أحرم به أم لا وسباني زيادة تحقيق ذلك (ونصاب الوجوب) أي مقدار ما يتعلق به وجوب الحج من الشيء وليس له حد من نصاب شرعي على ما في الزكاة بل هو (ملك مال يسلطه) بالتشديد والتخفيف أي وصوله (الى مكة) بل الى عرفة (ذا هبا) أي الهيا (واجابا) أي ارجعها الى وطنه (راكبا في جميع السفر لا ماشيا) أي في جميعه ولا في بعضه الا باختياره فلا يلزم ركوب العقبة والثوبه فهو ابركوب زاحلة أو شق يحمل وأما المحفة فمن مبتدعات المترفه فليس لها عبرة (بنفقة متوسطة) متعلق بسلطه أي يصحله واصلا بانفاق وسط معتدل لا بأسراف ولا بتقير أقوله تعالى والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما (فاضلا) أي حال كون ملك المال أو ماد كرم الزاد والرحلة زائد (عن مسكنه) بفتح الكاف وكسر هاء منزله الذي يسكنه هو ومن يجب عليه مسكاه (وخادمه) أي من عبيده وجاربه المحتاج الى خدمتهما (وفرسه) أي المختار الى ركوبه ولو أحيانا وفي معناه غيره من العبيد ونحوه (وسلاحه) بكسر السين أي عذبه حربه ان كان من أهل (وآلات حربه) بكسر فتح ج جمع حرفة أي وعذبه صناعته التي يستعين بها على معيشته (وثيابه) التي يكتسبها (وآثانه) أي متاع بيته من فراشه وأوعيته (ومرمة مسكنه) أي اصلاح مكانه ولو في بعض ضروراته شأنه (ونفقته) من عليه نفقته وكسونه) أي ونفقته من عياله كنساءه وأولاده الصغار والبنات البالغة اذا كانوا من أهل الافتقار وأقاربه الفقراء من ذوي أرحام محارمه (وقضاء دينه) أي المجهلة والموجلة (وأصدقته نسائه) أي ومهورهن (ولو موجلة) أي فضلاء المجهلة وقيل لا يشترط كونه فاضلا من أصدقته نسائه يعني الموجلة دون المجهلة (الى حين موته) متعلق بفاضلا أي من ابتدأ سفره الى وقت رجوعه (ولا يشترط نفقة) أي بقائه نفقة (لمساعدا إليه) أي لاسنة ولا شهرا وألوما كما ورد فيه وولدت عن بعضهم قال ابن الهمام والمسطور عندنا أنه لا يعتبر نفقة لمساعدا إليه في ظاهر الآية (ومن مال يسلطه) أي الى مكة ذهابا وإيابا (ولا مسكن له ولا خادم) أي والحال انه ليس له مسكن يأوي اليه ولا عبيد يخدمه ويكون حواليه وهو محتاج الى كل منهما أو أحدهما (فليس له صرفه إليه) أي صرف المال الى ما ذكر من المسكن والخادم (ان حضر الوقت) أي وقت خروج أهل بلده للحج فانه تعبد أداء النسك عليه فليس عليه أن يدفعه عنه اليه (بخلاف من له مسكن يسكنه لا يلزمه بيعة) والفرق بينهما ما في البدائع وغيره عن أبي يوسف أنه قال اذا لم يكن له مسكن ولا خادم له مال يكفي لقوت عياله من وقت ذهابه الى حين إيايه وعندده دراهم تبلغه الى الحج لا ينبغي أن يجعل ذلك في غير الحج فان فعل أتم لا يمسكه طمع ملك الدراهم فلا يمسك في الترك ولا ينصرف ترك شراء المسكن وانما عدم بخلاف بيع المسكن والخادم فانه ينصرف ربيعهما (وان كان له) أي الشخص (مسكن فاضل) أي عن سكناه وعن يجب عليه مسكنه وانما جرد أو بعيره (أو عبد) أي لا يستقدمه (أو متاع) أي لا يهينه (أو كتب) أي لا يحتاج اليها والى يسهو هي من العلوم الشرعية وما ينبغي من الآلات العريضة وأما كتب الطب والنجوم والهيئة وأمثالها من الكتب الرياضية أو الادبية فيثبتها الاستطاعة سواء يحتاج الى استعمالها لا كما في التاتارخانية (أو ثياب) أي لا يحتاج الى لبسها (أو أرض) أي لا يزرعها أو زيادة على قدر حاجته من غلاتها (أو كرم) أي بستان عنب ونحوه من اعتبار غار زائدة

الفاضة والاخلاص فاذا
فرغت من الصلاة فاضطجع
على جنبك الايمن وارفع
يدك وقل اللهم اكنا قبل
الكون أنت كنت ولا
كون نامت العيون وذهبت
النجوم يا حي يا قيوم اللهم
ان كان لي في هذا الامر
خير فأرني في ليلتي هذه
سبعا مختصرة وان لم يكن
في هذا الامر خير فأرني في
ليلتي هذه سوادا بجمعه وما
كان الله لي بهز من شيء في
المحوات ولا في الارض
انه كان عليا قد برا قال
فان الله تعالى به أحد
الاصبرين ان كان أحدهما
متعبين لليلة وان كانا
متساوين فانه لا يرى شيئا
وفي نفسك ابن الجهي

على مقدار التفكه بها (أو حوانيت) أي من دكاكين وجامات وسائر مستغلات فاضلة عن مقدار الحبايات (أو نحو ذلك) أي من ابل وقر وشم زعي (على الاحتياج اليها) أي الى لها وشعرها ولحما (يجب سبها) أي على صاحبها (ان كان به) أي فيها (وقاها بلخ) أي بشفقة آءه الخ وكذا يحرم عليه أخذها: كآءه اذ بلغ ضابا ولو لم يصل عليه الحول وشغل به وجوب الاضحية وسدقة الفطر وخضه ذوى الرحم المحرم (وان كان له منزل واسع يكفيه بعضه أو منزل) أي يكفيه منزل آخر (دونه) أي أقل منه وسعة أو لطافة سواء وجد معه ذلك المنزل الثاني أم لا (أو عبد خفيص) أي من تركى أو حبشى ويكفيه الخدمة صيد هندی أو فوفى (فليس عليه بيعه) أي بيع ما ذكر من الواسع والغالى والنفيص (والاقتصار بالدون) أي على استبداله بجدونه لكنه لو فصل فهو أفضل للسكن لا يجب عليه لأنه لا يصير في الحاجة قد رما لا بد منه فلا يجب عليه بيع المنزل والاقتصار على السكنى بالاجارة أو الاعارة انما ظن في شرح الكرخي هشام عن محمد بن كان في مسكنه أو في كسونه أو في خدمته فضل عن الكفاية بلفظه زادا وراحلة فليس الخ والمذهب عندنا ما تقدم قاله في البر وذكروه المصنف في الكبير وسكت عليه والصواب حل كلام محمد على ما اذا كان له مساكن وثياب وخدام زائدة عن مسكنه ولبسه وخدمته كلابا في المذهب (واذا كان عنده طعام سنة لا يلزمه الخ) أي بيع بعضه وصرفه في طريقه (وان كان) أي الطعام (أكثر منه) أي من طعام سنة (يلزمه) أي يلزمه الخ ان كان في بيع الأذوقه لادامته (ولا تثبت الاستطاعة ببذل الغير) أي باعطائه غيره (مالا) أي قد زادا وراحلة (أو طاعة) أي خدمة من يحتاج اليها الطريق كالزمن (ملكاً) أي من جهة الخليفة في المال والخدام (أو اباحة) أي بالاعارة في الخدام وراحلة أو بالاجارة في استعمال الزامن المال فان ثقل المنفعة تدفع حصول الاستطاعة وفي انظر انما لو تبرع ولد به زادا وراحلة لا تثبت بذلك الاستطاعة وان كان المتبرع أجنبياً فإنه قولان أحدهما انها لا تثبت انتهى والنظر ان القضية تكون منعكسة فان منة الأجنبي أنقل من عطية القريب لاسيما وقد ردت ومالك لا يسلو وثبت ان أطيب ما أكلتم من كسبكم وان أولادكم من كسبكم قالوا وكذا لو تصدق به عليه أو بهبه انسان مالا يبيع به لا يجب عليه القبول عندنا بخلاف جهة المال للتمتع اهـ ولعل الفرق أن أمر الماء سهل مبذول عاذا لاسيما وقد وجب عليه الطهارة الحقيقية والتيم طهارة ضرورية على وجه البديعية بخلاف ما هنا فان الخ لا يجب قبل حصول المال ولذا قال (فان قبل المال وجب) أي عليه الخ اجساماً (ولو امتنع الباذل) أي من البذل (بعد احوام البذول) أي بأمر الباذل على ما هو الظاهر أو زل التزامه منزلة الأمره (بغير) أي البذل (على البذل) كذا في المحيط وفي بحث لان الوعد لا يجب عندنا مقتضاه والقبول قبل القبض لا يفيد التملك خلافاً للمالك في المستلثين قلل امتناعه محمول على قصد رجوعه الى هبته فانه لا يمكن في ذلك بعد احوامه لانه أو قه في أمر لازم الاعمال بغيره فانه ولو بقي عين الموهوب في يد الموهوب له لكنه صار في حكم المستهلك لتعلق حق الناقض بالخلق وبالله سبحانه أعلم (والمعتبر) أي شرعاً (في حق كل) أي كل أحد من مريد الخ (ما يليق به) أي عرفاً وقاعدة (من حق كل) بكسر الميم الأولى وفتح الثانية أو بالعكس أي نصفه أو طرفه والمراد بالحق الموجد وفي معناه الشك في المتعارف (أو أراض زاحله) أي بغير مفر دعليه أئامه وضاعه وزاده أو الجمل لغيره والركوبه (أو حجارة) أي مما يوقى من جهة الشام قد ركب فيه واحد أو اثان (أو رمل) أي بغير مقبب (أو راحلة)

ولا بأخس من الفال
من المصنف فان العلماء
اختلفوا في ذلك فكرهه
بعضهم وأجازوه بعضهم
ونص أبو بكر الطرطوشي
من متأخري المالكية
على قهره (فصل في
الوداع) يستحب اذا
أراد الخروج من منزله ان
يصل في بيته ركعتين يقرأ
في الأولى بعد الفاتحة قل
يا أيها الكافرون وفي
الثانية بعد الفاتحة قل
هو الله أحد فقد روى
الطبراني عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال ما خلف
أحد عند أهله أفضل من
ركعتين يركعهما عندهم
يريسفرا ذكره النووي
رضي الله عنه في الإيضاح

والمقصود من الكل كل ما يمكنه ان يكون في جميع اجزائه سواء كان في جميعه او في بعضه فلا يجب عليه اذا قدر على قدر ما يركب عقبة بان يستأجر اثنان بغير او بشر كامل كما هي في تمامها في ان يكون بغير رضا
 فرضا او بغير رضا او بغير رضا او بغير رضا ومن تعبرك او بغير رضا او بغير رضا او بغير رضا او بغير رضا
 على ان يكون في جميع السفر الا ان للمتعرف في حق كل احد ما لا يلحقه مشقة شديدة في كان
 يستحسن على الرحلة فيعتبر في حقه الوجود انما عند الاربعه والا فيعتبر وجدان الحمل ونحوه
 مع الرحلة قال ابن المصنف وهذا ان حال الناس يختلف من تفاوت قوة وجدان قوة فاعلم ان لا يجب
 عليه اذا قدر على راس رحله وهو الذي يقال في عرفنا ان كل مقتب لانه لا يستطيع السفر كذلك
 بل قديم لك هذا ان يكون فلا يجب في حق هذا اذا قدر على شق حمل ومثل هذا انما في الزاد
 فليس كل من قدر على ما يكفي من خبز وجبن دون لحم وطبخ قادر على الزاد بل وعلى ما يلزم من
 بعد اومته ثلاثة ايام اذا كان مترقيا مع تعداد اللحم والاعذية المرتفعة بل لا يجب على مثل هذا الا اذا
 قدر على ما يصلح معه بدنه ولا قال المصنف (وكذا) أي مثل ما اعتبر كل في حق الرحلة ما يلزم
 بهما لا يعتبر (في الزاد من خبز وجبن ولحم) عطف على جبن (وطبخ) عطف على لحم والواو يعني
 اولهم انواع الطبخ الشاملة لطبخ اللحم وشبهه (لاختلاف الناس من تفاوت قوة) على المحكمين
 السابقين من تفاوت الرحلة والاداء ونصب من تفاوت قوة على التمييز وهذا الذي ذكره المصنف كله
 في حق الاقارب ولذا قال (ومن كان داخل المواقيت فهو كالمسافر في عدم اشتراط الرحلة) أي
 اذا قدر على الشيء وقيل الرحلة شرط مطلقا لا بين مكة وعرفة أربع فراسخ وكل احد لا يقدر
 على مشي أربع فراسخ زاجلا أي ماشيا كذا في المحيط وهو الظاهر المتبادر من المطلق تفسيره
 صلى الله عليه وسلم الاستطاعة بالزاد والاداء من غير تفرقة بين الافراد الا قافية والمكية قال
 المصنف في الكبير فلا يجب عليهم الحج ما لم يقدروا عليها والاول اصح انتهى وفيه نظر ظاهر اذا
 الحكم السابق مقيد بقدر وهو القليل النادر والاكثر الاغلب ان كل احد لا يقدر على المشي
 ومعنى الاحكام الفقهية على الامور الغالبة فذا اطلق صاحب المحيط وأما الزاد فلا بد منه في
 ايام اشتغالهم بنفسك الحج كما صرح به غير واحد في النبايع لا يلزم من الزاد قدر ما يكفيهم
 وما يلزم بالمعروف وزاد في السراج الوهاج الى حدودهم لكن قال في فتاوى قاضيان والتهنية ان
 كان حكا أو سا كتابا قرب مكة كان عليه الحج وان كان قريبا ما بينك الزاد والاداء قال ابن المصنف
 وفيه نظر الا ان يريد اذا كان يمكنه تكسبه في الطريق وقال ابن القيم هو محمول على ما اذا لم
 تلحقه مشقة أقول هذا بعيد جدا ونادر فو ان يعيش أحد بلا زاد في أربعة ايام وأما امر
 التوصل في غار من حكم العادوة عن قوى العامة بل هو من احوال الخاصة ثم اعلم ان قال
 الكرمان وحدها مكة عندنا من كان داخل المواقيت الى الحرم وهو بعيد جدا ولذا قال ابن
 القيم وهذا فيه نظر فانما لو وجدنا الحج ماشيا على من كان داخل ذي الحليفة لحقه مشقة زائدة
 فلم يتم ما ذكره بعض اصحابنا من حدى كان حول مكة هناك يكون ينسحب بين مكة أقل من
 ثلاثة ايام وهو الظاهر المطابق للذهاب الخفيفة المدفوع عنها الحرج في القضاء الشرعية وهو المنقول
 عن جماعة من اكابر الحنفية في السراج الوهاج ناقلا عن النبايع يجب الحج على أهل مكة ومن
 حولها يعني من كان ينسحب بين مكة أقل من ثلاثة ايام اذا كانوا قادرين على المشي وفي البحر
 الزاخر واشترط الرحلة في حق من ينسحب بين مكة ثلاثة ايام فصاعدا اما دون ذلك فلا يشترط

وفي بعض نسخ مصنفه
 وقرأ بعد السلام آية
 الكرسي ولا يلاف غرض
 ويسأل الله تعالى الامانة
 والتوفيق وقرأ هذا
 الدعاء اللهم أنت صاحب
 في السفر والتخليقة في
 الاهل والمال اللهم انا
 نسألك في مسيرنا هذا
 العز والنفوس ومن العمل
 ما نحب ويرضى اللهم انا
 نسألك ان تطوى لنا الارض
 ونتم ونعلينا السفر وزنا
 في سفرنا هذا السلامة في
 القتل والدين والبدن
 والمال والولد وتبلغنا
 بيتك الحرام وزيارتك
 عليه افضل الصلاة
 والسلام اللهم اقم اخرج
 اميرنا ولا بطرا ولا ربه ولا

إذا كان قادر على الشيء انتهى وأما إذا كان غيرهم من المطلقات فقابل للتقييد بالمد كوراث
ففي الأيضاح وأما تشتت الإحالة في وجوب الحج على من يضمن مكة فاما أهل مكة ومن حولهم
فوجب عليهم إذا قدروا بغير إحالة قال في البصر يحتل أن يكون الجدة مرساة ثلاثة أيام فانقضا
كأنما صاحب التباس وغيره وكذا ما ذكر في شرح مختصر الكرخي من أن أهل مكة ومن
حولهم يجب الحج على القوي منهم بغير إحالة لا لأنه متحقق في الإداه فهذا كله قابل للتقييد
بل متعين كأي دليل عليه تعليله بقوله لا لأنه متحقق حيث يفهم منه أنه إذا كان المتحقق متحققا
لا يكون من هذا القبيل وكان المستعمل إلى ما فهم الكرماني من عمومات كلام الأصحاب
غير متلفت إلى تهديداتهم في هذا الباب فبصر عن القول الأقرب إلى الصواب بقوله (وقيل بل من
كان دون مدة السفر كان من مكة على ثلاثة أيام فصاعدا فهو كالأقارب في حق الإحالة) يعني
وفي حق الزاد الأول (وهو اختيار رجاءه) أي بمنزلة كونه واختارناه (السابع) من شرائط
الوجوب (الوقت وهو أشهر الحج) كآل تعالى الحج أشهر معصومات أي وقته في فرض فحين الحج
الأكبر هي عندنا شوال وذو القعدة وعشرة أيام من ذي الحجة وسبأ في خلاف بعض أئمة الأمة
(أو وقت خروج أهل بلده أن كانوا يخرجون قبلها فلا يجب الأعي القادر فيها أو في وقت خروجهم
فإن ملكه) أي المال (قبل الوقت) أي قبل الأشهر أو قبل أن يأتها أهل بلده (فلا صرفه) أي
فهو في سعة من صرف المال (حيث شاء) من شرائص سكن وخادم وزوج ونحو ذلك (ولا حمله) أي
أي وجوبه لا لأنه لا يلزمه التأهب في الحال (وإن ملكه فيه) أي في الوقت (فليس له صرفه
إلى غير الحج فلو صرفه لم يسقط الوجوب عنه) وهذا تصريح عام في ضمانه منطوق لما عرف
مفهوما لكن إن صرفه على قصد حيلة إسقاط الحج عنه فحكه عند محمد ولا بأس عندنا وبس
وقال ابن المحماد والأول أن يقال إذا كان قادرا وقت خروج أهل بلده أن كانوا يخرجون قبل
أشهر الحج بعد المسافة أو قادرا في أشهر الحج أن كانوا يخرجون فيها ولم يمسح حتى انقضى فقرر ببناء وان
حاشا في غير هاتين فها إلى غيره انتهى عليه ثم قال وأقصى في التباس على الأول وما ذكرناه
أول لأن هذا أي ما ذكر في التباس يقتضي أنه لو ملك في أوائل الأشهر وهم يخرجون في
أو آخرها جاز به إخراجها ولا يجب عليه الحج وقال في البدائع أما إذا جاء وقت الخروج والمال في
يده فليس له أن يصرفه إلى غيره على قول من يقول بالوجوب على الفور فإن صرفه إلى غيره أتم
انتهى والمأصل أن الائتم لها هو على القول بالفور وأما على القول بالتأخير فلا وأما وجوب
الحج بذلك فثبت بالاتفاق وقال الكرماني وأما اعتبار القدرة على الخروج إلى الحج عند خروج أهل
بلده فإن ذلك بمنزلة دخول وقت الوجوب كدخول وقت الصلاة فإنه لا يجب قبل وقتها كذا هنا
الأن ذلك يختلف باختلاف البلدان فيعتبر وقت الوجوب في حق كل شخص عند خروج أهل
بلده فالتقيد بأشهر الحج في الآية لها هو بالنسبة إلى أهل أم القرى ومن حولها ولا شعار بأن
الأفضل أن لا يقع الأحرام فيما قبلها على مقتضى قواعد الحنفية من أن الأحرام شرط خلافا
لشافعية من أنها يجوز الأحرام قبل الأشهر لكونه ركعة الاتفاق على أن سائر أفعال الحج من
طواف القدوم وسعي الحج ونحوها لا يجوز قبلها (ولو لم يمسح) أي أصلى أو مرشد (أو بلغ صبي
أو أفاق مجنون أو عوق عبد) وكذا حكم الأنثى (قبل الوقت فافقوا) أي كل واحد منهم (الموت)
أي حلوله بأموات تدل على نزوله (وهم موسرون) أي أغنياء قادرين على أداء الحج بحال أنفسهم
(فيليس عليهم إلا بصالح الحج) أي لأنهم ما أدركهم الوقت ولا يلزم عبادة قبل دخول وقتها بناء

سبعة بل خرجت أفضله
سقطك وانتقامه من شاك
وقضاه لفرصك واتبأ
لسنة نبيك محمد صلى الله
عليه وسلم وشوقا
لثباتك اللهم تقبل ذلك
منى وصل على أشرف
عبادك سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه الطيبين
الطاهرين أجمعين فاذا
غض قال اللهم البسك
فوجهك وبك اعتصمت
اللهم اكفني ما أحتاجني
وما أحتاجني به اللهم زدني
التقوى واغفر لي ذنبي
ذكره ابن جماعة وزاد فيه
فقال ومن أنس من مالك
رضي الله عنه أنه قال لم يرد
رسول الله صلى الله عليه
وسلم سفرا إلا قال حين

على أن الوقت شرط الوجوب بنفسه (وقيل يجب) أي الإيصاء به على أن الوقت انما هو شرط
للاداء لا للوجوب وقد وجب بالإيسار (فان وصوا به على الأول) أي على القول بأن الوقت من
شروط الوجوب (لا يصح) أي الإيصاء (وصح) أي الإيصاء (على الثاني) أي القول بأن الوقت
من شرائط الاداء فبفساده لا يلزم من عدم وجوب الإيصاء عدم صحته كما سيأتي بيان تحقيقه
(والخلاف) أي المذكور (مبنى على أن الوقت شرط الوجوب أو الاداء) كما يفهم (قولان) أي
هل روايتان من أبي حنيفة أو أبي يوسف وزفر وروح ابن الحمام القول بأنه شرط الوجوب
ونسب صاحب المجمع هذه الإيصاء إلى الامام وصاحبه وخلافه إلى زفر وملا بانهم كانوا أهلا
للو وجوب وقت الوصية فيصح إيصاؤهم بأن يجمع عنهم في وقته لجزهم عنه وبقره ما في فتاوى
فاضلان ما يبلغ الصبي فخصه بالوقاية أو وصى بأن يجمع عنه حصة الاسلام جازت وصيته عندنا
ويصح فجعل المذهب الجواز هو لا ينافي جعل الوقت من شرائط الوجوب على المشهور والمرج
خلاف ما فهمه المصنف على ما ذكره في الكبير وبني عليه ما في المتوسط من صحة الإيصاء
وعندهما فاقامل فانه موضع زلل وموقع خلل (النوع الثاني) من أنواع شرائط الحج (شرائط
الاداء) وحكمها انه لا يتوقف وجوب الحج على وجود هابل يتوقف وجوب أدائه عليها فان وجدت
هذه الشرائط ومقابلها من شرائط الوجوب وجب عليه الاداء بنفسه وان فقدوا أحدهم هذه
مع تحقيق جميع ما سبقه الا يجب عليه الاداء بنفسه بل اما الاحتجاج في الحال واما الإيصاء به في
المساكن ثم هذه الشرائط كلها تختلف فيها بخلاف الشرائط السابقة فانها متفق عليها الا الوقت
منها لكن الخلاف فيه ضعيف جدا واذل أدركه المصنف فيها ثم شرائط هذا النوع خمسة (الأول
هنا) أي من شرائط الاداء (سلامة البدن من الأمراض والمال قليل الصبح) أي هذا
الشرط الأول من النوع الثاني وهو سلامة البدن (من النوع الأول) وهو شرط الوجوب
نحسب على ما قاله في النهاية وقال في البحر هو المذهب الصحيح (وقيل الصحيح أن من الثاني) أي من
النوع الثاني وهو شرط الاداء على ما صححه فاضلان في شرح الجامع واختاره كثير من المشايخ
ومنهم ابن الحمام (على الأول) وهو القول بأنه شرط الوجوب (لا يجب) أي الحج ولا الاحتجاج
ولا الإيصاء به (على الاصح والمقتد) بصيغة مجهول أي الذي ألزم التمسك ولم يقدر على القيام
(والمفروق) وهو الذي لم يقدر على الحركة فيجب عليه أو يبيحه (والزمن) بفتح فكرر أي
صاحب المرض المزمن الذي لا يرجي برؤه (ومقطوع الرجلين) والظاهران مقطوع الرجل
الواحدة ومقطوع السدين كذلك فلهما والمخرج عليهما ان وقع التكليف لهما بأنفسهما ثم
رايت الكرمان نص على مقطوع السدين أيضا فمقطوع الرجل الواحدة بالاولى (والمرضى)
أي حال مرضه (والمعسوب) أي الضعيف على ما في القاموس والمراد به هنا الشيخ الكبير الذي
لا يثبت على الزاحلة ولا يقدر على الاستسكان والتبوت عليها الاعتقة وكلفة عظيمة ولو كان لهم
مال وقوله في الكبير سواء كان لهم مال أم لا ولا وجهه أصل قال ابن الحمام في المشهور عن أبي
حنيفة انه لا يلزمهم الحج قال في البحر وهذا عدل في حقيقته في ظاهر الرواية وهو رواية عنهما وقال
في ظاهر روايتهما وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة انه يجب على هؤلاء اذا ملكوا الزاد
والزاحلة وموثقون برقمهم ويضعمهم ويؤدوهم إلى المنسلك وهذا من قول المصنف (وعلى
الثاني يجب) أي وعلى القول بأنهم من شرائط الاداء يجب الحج أو الاحتجاج أو الإيصاء (تم في) أي

بعض من جالوسه اللهم
بك انتشرت وبيك
توجهت وبك اعتصمت
أنت تقوى ورباني اللهم
اكفني ما أحتاجي وما لا أهتم
به وما أنت أعلم به مني عز
جارك وجل ثناؤك ولا اله
غيرك اللهم زدني التقوى
واغفر لي ذنبي ووجهي
إلى الخير أينما كنت
وحق توجعت فاذا خرج
من بيته قال بسم الله
بأنه توكلت على الله لا
حول ولا قوة الا بالله
التكلا على الله اللهم
افى أعوذ بك من أن أضل
أو أضل أو أزل أو أزل أو أضل
أو أظم أو أجهل أو يجهل
على ذلك مستقب لكل
خارج من بيته وقد جمع
من عدة أحاديث

على هذه الآية المعبر عنها القول الثاني (يجب عليهم بأنفسهم) وفيه نظر ظاهر اذ لا يخلو من حرج
 بآخر (وقيل في أموالهم) أي يجب في أموالهم بالايجاب في المال أو الايصاف في المال (وهو المختار
 عند جماعة) وهو رواية الأصل عن أبي حنيفة على ما في البدائع من أن الأعي لا يجب عليه بنفسه
 وإن وجد زاد أو راحة وقادوا لتأجيل في ماله إذا كان له مال وروى الحسن عن أبي حنيفة
 أنه يجب عليه أن يجمع نفسه قال ابن الهمام وهو خلاف ما ذكره غيره عن أبي حنيفة وفي الذخيرة
 والأعي إذا وجد زاد أو راحة ولم يجمع من يقوده لا يلزمه الاداء بنفسه وهل يلزم الايجاب
 بالمال فهو على الخلاف بين أبي حنيفة ومالك ومحمد بن زيد كره شيخ الإسلام وقال الكرماني الأعي
 أن وجد قاتل أو أزال من والمقتدان وجد أحام لا يجب المجمع على هؤلاء عند أبي حنيفة في أموالهم
 دون أديانهم أن كان لهم مال انتهى فاختار رواية الوجوب عليهم في أموالهم وهو قولهما
 ورواية الحسن عن أبي حنيفة قال ابن الهمام لها الوجه وهو اختيار صاحب تصفة الفقهاء
 وصاحب البدائع انتهى فتبين أن الحسن روايتين أحدهما هذه وهي أنه يجب على هؤلاء
 الايجاب والآخر أنه يجب المجمع عليهم رواية شاذة على ما أشار إليه ابن الهمام والله
 أعلم بصحة المرام (والخلاف) أي المذكور (فإن وجد الاستطاعة وهو معذور) أي بالنوع
 المذكور (أما أن وجدها وهو مع) أي سالم (ثم طرأ عليه العذر والاتفاق) أي اتفاق الروايات
 أو اتفاق العلماء (على الوجوب) أي وجوب المجمع (عليه) أي في ماله (يجب عليه الايجاب) أي في
 المال أو الايصاف في المال (الثاني) أي من شرائط الاداء على الاصح (أمن الطريق النفس
 والمال) وقد اختلف فيه فمنهم من قال أنه شرط الوجوب وهو رواية ابن أبي شيبة عن أبي حنيفة
 ومنهم من قال شرط وجوب الاداء على ما ذكره جماعة من أصحابنا كما صاحب البدائع والمجمع
 والكرماني وصاحب الهداية وغيرهم (من خاف من ظالم أو عدو أو سبي أو غرق أو غير ذلك) أي
 غير ما ذكر من قاطع طريق أو مكس أو مناع (لم يلزمه أدا المجمع) أي بنفسه بل بجاءه (والعبرة
 بالغالب) أي في الأمن وغيره (برأو مجرا فان كان الغالب السلامة يجب) أي عليه أن يؤدي
 بنفسه (والا) أي بان كان الغالب القتل والملاك (فلا) أي فلا يجب كذا قاله أبو الليث وعليه
 القنوي في القنية وعليه الاعتماد والمراد أنه لا يجب عليه أن يؤدي بنفسه بل أمان يجمع غيره
 أو يوصي به (ويستبرج وجود الأمن وقت خروج أهل بلده) أي الحز زمان عوده (لأما قبله وبعده)
 على ما ذكره ابن الهمام ثم أعلم أنه قال الكرماني ولو لم يتمكن من المضي وسلك الطريق لا يدفع
 شيء من ماله ونقته كل كس ونحوه قال بعض أصحابنا هو عذر ولا يجب المجمع حتى أنهم قالوا يأتيهم
 يدفع ذلك إلى الخلف ويحجزه أن يرجع من المكان الذي يؤخذ منه المكس والخفارة أي قبل
 الأخذ منه وفي القنية والمجني قال أبو بريلقادور على المجمع أن يمنع منه بسبب المكس الذي
 يؤخذ منه القاذو وكذا لو كان في الطريق خفارة وقال غير الو يرى يجب المجمع وإن علم أنه يؤخذ
 منه المكس قال صاحب القنية والمجني وعليه الاعتماد وفي المنهاج وعليه القنوي وقال ابن الهمام
 لما صله أن الأثم في مثله على الأخذ لا على المعطى فلا تترك الفرض لمصلحة عاصي ثم على هذا
 بمنسب في الفاضل عن الحواشي الأصلية القدرة على ما يؤخذ منه المكس والخفارة كائن
 عليه الكرماني (الثالث) أي من شرائط الاداء على الصحيح كما ذكره ابن الهمام (عدم الحبس) أي
 بالفعل (والمنع) أي باللسان (والخوف) أي بالقلب (من السلطان) أي القوي يمنع الناس من

من النبي صلى الله عليه
 وسلم (ويستحب) أن يودع
 أهله وأقاربه وجيرانه
 وأصدقائه ويشتغل منهم
 ويسألهم الدعاء ويسأل
 كل واحد في كل وقت
 الدعاء فانه لا يدرى لسان
 من يستجاب له وإن الغير
 إذا دعاه لسان لم يسمع
 الله تعالى المدعوه بذلك
 اللسان فهو أقرب إلى
 القبول وإذا دعى أحدا
 يقول كل منهما لا خير
 أستودع الله دينك
 وأمانتك وخواتم عملك
 وغفر ذنبك ويسرك الخبير
 حينما كنت زودك الله
 التقوى وجنبك الردى

الخروج الى الحج في الكفاية وانما ائتمن السلطان كل مريض لوجود المانع ونقل عن شخص
 الاسلام ان السلطان ومن بجناحه من الامر اذوى الشان ملحق بالخصوص في هذا الحكم فيجب الحج
 في ماله يعني اذا كان له مال غير مستغرق لحقوق الناس في دفعته دون نفسه لامتني خرج من ملكته
 يضرب البلاء وتقع الفتنة بين العباد ويرى ما يقتل في تلك الحالة تورع الا يمكنه ملكا ثم من الخمول
 في حده على كنهه فتقع فتنة عظيمة تنضي الى حصرة بليغة لعامة المسلمين في امر الدنيا والدين انتهى
 والظاهر ان هذا بالنسبة الى من تكون سلطنته ثابتة بالشرايط الشرعية والا فيجب عليه خلع
 نفسه واقامة من يستحق الخلافة مقامه في امره ان لم يتفرغ عليه فساد سكره (الرابع) أي
 من شرائط الاداء في خصوص حق النفس (الحرم الامين) وهو كل رجل مأمون عاقل بالغ
 منا كتهلجرام عليه بالثأب يسوءه كان بالقرابة او الرضاة او الصهرية يتكاح أو يسفاح في الاصح
 كذا ذكره الكرخي وصاحب الهداية في باب الكراهة وذكر تروم الدين شلرح الهداية انه اذا
 كان محرما بالزنا فلا تنافر معه عند بعضهم وبالله القدر ويرى بهناخذ انتهى وهو الاحوط
 في الدين وابعد من التهمة لاسيما في المسئلة خلاف الشافعية في ثبوت الحرمة ثم يستوفى في
 هذا ان يكون المحرم حرا أو عبدا مسلما أو كافرا الا ان يعتقد حل مناتها كالجموسي أو يكون
 فاسقا اما جناه لا يبيح أو حبيبا أو مجنونا لا يفيق والنساء الصالحات فلا يجوز لمن المسافرة مع
 هؤلاء وقال جاد لا بأس للرأه أن تنافر بغير محرم مع الصالحين وهو قول مالك وفي قول آخر
 لمالك والشافعي تفرج مع نساء ثقات وفي آخرهما أن تفرج وحدها اذا أمنت على نفسها قال
 السروجي وما أبعد من الصواب قول من أوجب على المرأة من مسيرة سنة وضوحا من غير محرم
 قال ابن أمير الحاج والامر بما قاله والامة والمكانة والمدر فوام الولد ومعتقة البعض يجوز لمن
 السفر بغير محرم والقوى على أنه يكره في زماننا بعد المرأة ليس بمحرم ولو خصصا وكذا الجيوب
 الذي جف ماؤه في الاصح (أو الزوج المرأة اذا كانت على مسافة السفر من مكة) أي وانما
 بشرط المحرم أو الزوج اذا كان بينهما وبين مكة ثلاثة أيام فصاعدا أما لو كان أقل من ذلك فلها
 أن تفرج بغير محرم أو زوج الا أن تكون ممتدة وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف كراهة
 الخروج لها مسيرة يوم بلا محرم فينبغي أن يكون الفتوى عليه انساد الزمان (ولا يجبر) لا يكره
 (المحرم ولا الزوج على الخروج معها) أي في القول الصحيح خلافا لابي يوسف في رواية عنه انه
 يجبر الزوج بالخروج معها وينفق عليها (ولا يجبر عليها) أي على المرأة اذا لم يكن لها محرم (أن
 تفرج بمسجها) كذا في البدائع وقاضيان وغيرهما وعن أبي شعيب عن أبي حنيفة ان من
 لا محرم لها يجبر عليها أن تفرج بمسجها اذا كانت موسرة (وهل يجبر عليها تخفة المحرم
 أو الزوج) أي ان امتنع من الخروج معها الا بان تنفق عليه (قيل نعم) أي وجب عليها ذلك ان
 كان لها نفق كذا كره القندوري وقال في السراج الوهاج هو الصحيح (وقيل لا) أي لا يلزمها
 ولا يجبر عليها ما لم يفرج المحرم بنفسه على ما ذكره الطحاوي وهو قول أبي حفص البخاري وفي
 منسك ابن أمير الحاج وهل يجبر عليها تخفة المحرم والقيام براحلته اختلغا فراه ومصحوا عدم
 الوجوب في السراج الوهاج التوفيق بين قول من وجب عليها تخفة المحرم وبين قول من
 لا وجوب ان المحرم اذا خال لا أخرج الا بالتخفة وجب عليها النفقة بالاجماع واذا خرج من غير
 اشتراط ذلك لم يجز انتهى وهو تفصيل حسن واما اذا خرج الزوج معها فلها تخفة المحرم دون

فان قال ذلك فهو جدير
 بأن يخط الله تعالى ويدعته
 ويرده السوء بدم
 استنوده أيضا ما لما
 بكرم الله تعالى وخزير
 الطائف وجبيل عواطفه
 وينصف في شيء من ماله
 قبل خروجه وبعد على
 الفقراء قال الكرماني
 واقفه سبع كان ذلك سبب
 السلامة رأيت في كتاب
 الآلات السفر والسريرة
 لما قلنا إلى اسمعيل بن علي
 النخعي النجفي رحمه الله
 تعالى يني للسافران
 يشترى سلامته من
 الله تعالى بما تبصر من
 الصدقة بأخفها سيدة
 ويقول اللهم اني اشتريت
 سلامتي وسلامته من محي

المسفر ولا يجب الكراهة ثم اختلفوا في ان الحرم والزوج شرط الوجوب أو الاداء كما اختلفوا في
 أمن الطريق فخص طائفتان وغيره انهم شرط الاداء وصح صاحب البدائع والسر وحي انه
 من شرائط الوجوب وغرة الخلاف مشهورة وصنيع المصنف يشعر بأنه من شرائط الاداء على
 الارح (ولطفي) أي المشكل (كالاتي) أي في الاحكام المختصة بالنساء فيستتر في حقه
 ما يشترط في حق المرأة احتياطاً (انكشاف) أي من شرائط الاداء وقبل من شرائط الوجوب في
 حق النساء (عدم العدة) أي من طلاق بائن أو رجعي أو وفاة أو فسخ (فلو كانت عدة عند
 خروج أهل بلدها لا يجب عليها) أي المخرج كما في شرح المجمع لابن قريشته وهو مشعر بأنه
 شرط الوجوب وذكر ابن أمير الحاج أنه شرط الاداء وهو الاطهر في حكم القضاء ثم ان سافر
 جهلاً فلهما فقيهه تفصيل حككثير يطلب من المنسك الكبير (ثم اعلم ان شرائط هذا
 النوع) أي النوع الثاني (كلها تختلف فيها) أي كما بيناه في محالها (فصح بعضهم انها شرائط
 الوجوب وصح آخرون انها شرائط الاداء ومنهم من فرق جعل جعله من القسم الأول
 وبعضها من القسم الثاني وغرة الخلاف تطهر في الوصية اذا شرف الموت) أي قاله بكمبرس أو
 بضع بنية لمرض (قبل حصول هذه الشرائط بخ جعلها شرائط الوجوب لا وجوب عليه) أي
 على من وجبت فيه (الوصية بالاحراج ومن جعلها شرائط الاداء وجب عليه الوصية به) أي
 بالاحراج وهذا كله ظاهر ووجه باهر ثم اعلم انه قبل بشرط ايضاً ان يكون الحاج محتكماً من
 اداء المكتوبات على الوصية المفروض في الاوقات قال الزكراني لا يلبق بالحكمة ايضاً
 فرض على وجه يفوته فرض آخر قلت ولذا وصل محرم الى عرفات ونقي من وقت الوقوف
 زمن قليل بحيث لو ذهب الى الموقف فاته العشاء وان صلى العشاء فاته الوقوف فغيب بصلّى
 العشاء وبصر في حق المخرج فاما الاداء عاملاً للقضاء وهو الظاهر وقبل يدرك الوقوف ويقضي
 العشاء فان في فوت الوقوف عراً عظيماً وتركها جسيماً وبوذاً الأول ايضاً ما قال ابن الحاج
 المالكي لو مضى صلاة وأخرجهما من وقتها لاجل فريضة المخرج لا يجوز اجماعاً قال وقد قال
 علماؤنا في المكلف اداعه انه فوته صلاة واحدة اذا خرج الى المخرج قد سقط المخرج عنه انتهى وقد قال
 أبو القاسم الحكيم من أجهلنا من غزاه في هذا الزمان غزوة واحدة ففاته صلاة من وقتها
 يضاحج الى مائة غزوة لتكون كفارة ما فاتته من الصلاة قلت ويدل عليه ما شمر عن صلاة
 انغوف فلهما وكان يجوز تأخيرها الى ان تكتبها ما لا يجوز في غيرها حال الامن بها ولما فاتته صلى
 الله عليه وسلم صلاة في غزوة الخندق لاجل اشتغاله بالصراخ الكفار قال شبلان عن صلاة الوسطى
 صلاة العصر ملائكة يوتهم وقبورهم ناراً وعن أبي بكر الوراق انه خرج حاجاً الى بيت الله
 الحرام فلما سلم من حلة قال لا محابره دوني فاني ارتكبت سبعاً كبيرة في مرحلة واحدة
 مردوه قلت ولعله عد انطواطر الذبيحة ومدخل الى بلوا السمعة ولا حول الدينونة والفلات
 الذنوبية كياتر معنونة بصوفية فان حسنات الارباب سيات المقر بين الاحرار والافان كتاب
 سبعاً في مرحلة واحدة من المحالات العادية من احاد فساق الى مان فكيف يتصور من افراد
 المشايخ الاعيان ثم رأيت في حاشية المتن ان المراد به ترك اداء الصلاة مع الجماعة في الحديث
 من ترك اداء الصلاة بجماعة فكأنها ارتكبت سبعاً كبيرة وقال عليه السلام في ترك الصلاة
 عن وقتها مثل هذا انتهى والتمهدة في رواية الحديثين على ناقلهما ولاش ان تأخير الصلاة عن
 آخر وقتها أعظم وزمان ترك الصلاة بجماعة بلا شبهة ثم كثير من الرجال والنساء يصلون فوق

ويصومهم وسلامة ما سي
 وبعده شيئاً شياً منك
 يصلوا في هذه الصدقة فبعثه
 وسلياً ثم تصدق به على أول
 من يستقبله من الفقراء
 ويقول خرجت بصلوات الله
 وقوته بغير حولي ولا قوة
 اللهم إني أسألك بركة يوم
 هذا وركه أهله
 وفصل في الركوب
 يقتضيه قربة ولا يصحها
 فوق طائفتها ولا يصحها ولا
 يعطشها واذا وصل الى
 مكان مباح كثير العشب
 أرضي عنائه التري وكان
 أهل الورع لا ينامون على
 الدواب الاغصون من قعود
 وينزل عنها احباً خصوصاً
 في العقبان فذاكرها قال
 الحمد لله الذي هدانا لهذا

الدابة من غير الاعذار المعروفة تتكوف اللص أو السبع أو كونه الدابة جواراً لا قدر على نزولها
وركوبها إلا تخمين وليس يحضره معين وأما توجيه المأمقن أن الجمالين لم يرضوا بذلك فهذا
من حاجتهم وجهاتهم وغفلتهم عن أمر الدين فانه يجب عليهم أن يشرطوا معهم مع أنه يتعين
أيضاً لا شرط لهم فاقنعن الأمور الضرورية يقنع الأحوال الاخرى فلا عذر لا حلق تركه متى
سها ولا اياهنها

في فصل في مواعن وجوب الحج وأعداد سقوطه أي عن الاداء بنفسه (فيها) أي من المواعن
(الصبا) أي كونه صبياً أو صبية من أهل التميز وغيره (والرق) أي ولو بنوع منه (والجنون) أي
المطبق (والعته) بفتحين أي نوع من الجنون (والموت) أي قبل ادراك الوقت (والكفر) أي
بأنواعه وكذا الفقر على ما صرح به في الكبير وهذه الأشياء كلها من مواعن وجوب الحج بنفسه
اختفاؤها وهذا غير المصلحة بقوة (وفي عدم أمن الطريق) ومنه الصبر (وسلامة البدن) أي وعدم
حصته (والحرم) أي وعدم الحظر أو الزوج للزوجة (والجس) أي المنع بأواحه (وأخذ الخفارة)
يقض الخاء المعجمة وثبت أي أجروا من الطريق (والكس) أي الظلم والشور الغير المشروع
(اختلاف) أي في أن وجود هذه الأشياء هل هو من شرائط الوجوب أو شرائط الاداء وهو
الاربع (ولا يسقط) أي وجوب الحج (جلاك المال) أي بضياعه وكذا بالاستهلاك اذا تعلق به
الوجوب (وقوت القدرة) أي بعد تصفيتها (اختفا) أي بين علاناً فيجب عليه فيفتد أن يصح
بنفسه أو يصح غيره أو يوصى به (النوع الثالث شرائط صحة الاداء) وهي تسعة (وهي
الاسلام) وقد تقدم فيه الكاد (والاحرام) لانه من شروط صحة الحج كالطهارة من شروط
الصلاة ولا يصح الشرط بدون الشرط (وإزمان) وهو أشهر الحج لطواف القدوم والسي وحقو
ذلك وكذلك وقوع الوقوف والطواف واما التحاق أوقاتها (والمكان) أي باعتبار الوقوف
والزى والحاق الذبح ونحوها (والتمييز) أي بين ماله وعليه ويصح عن غير المميز بناية (والعقل)
لكي يصح عن غير المالك بناية اضافي أنسبه (ومباشرة الاعمال) أي من شرائط والاركان
والواجبات بنفسه من غير بناية (والعذر) أي في بعض الاعمال (وعدم الجماع) أي بعد الاحرام
قبل الوقوف (والاداء) أي اداء الحج (من عام الاحرام) أي من غير تاحير إلى سنة آتية (فلا يصح)
أي الحج (من كافر) أي لا فرضاً ولا نفلاً (ولا بلانحرام) أي أصلاً (ولا يجوز أهالة) أي شيء منها
(نحو الطواف) أي طواف القدوم (والسعي) أي سعي الحج (قبل أشهره) يعني بخلاف الاحرام
فانه يصح قبله لكنه يكره (ولا الوقوف قبل يوم عرفة) ولا في يوم عرفة قبل الزوال (ولا بعده) أي
بعد يوم عرفة وهو المأثر بعد زوال منه (والضرورة الاشياء) كالحسائير يابيه وهو استثناء
من الحكم الثاني (ولا يصح طواف الزبارة) وكذا طواف الوداع (قبل يوم الضرر) يصح بعده أي
ويصح طواف الزبارة بعد أيام الضرر لكن يجب اتيانها فيما عدا في حنيفة خيلاً لا غيره (والمكان
المسجد) أي ولو سطحه للطواف والمسعى المسعى (وعرفات) أي للوقوف (ومن دلته) أي الجمع
والمبيت والوقوف (ومنى) أي إلى الجبل (والحرم) أي للذبح (فلا يصح نسي من أهاله) أي من
أعمال الحج ركناً أو واجباً أو سنة (في غير ما خص به) أي من أاما كماله ولا يصح حبس جامع
قبل الوقوف) أي ولو كان يجب عليه تمامه وقصاؤه (ولا داؤه) أي لا يصح اداء الحج (باسم
الغائب) أي الحج بأن فاته الوقوف (في الثانية) أي في السنة الثانية بل يجب عليه أن يأتي بأفعال
العمر لذلك الاحرام ويحل منه ثم في العام المقبل يأتي بأحكام مجدده (وأما غير المميز) أي من

ومن طيناه محمد عليه
أفضل الصلاة والسلام
سبحان الذي مضى لنا هذا
وما كنا له مقرنين وإنا إلى
ربنا لنفيلون اللهم انا
نعوذ بك من وعشاء السفر
وصكابة المنظر وسوء
المنقلب في الأهل والمال
والولد اللهم اطول لنا
الأرض وسيرنا فيها بطاعتك
اللهم اى أعوذ بك من
غلبة الدين وقهر الرمال
الحمد لله الحمد لله الله أكبر الله
أكبر الله أكبر سبحانك اى
طلت نضى فاضرى فانه
لا يغفر الذنوب الا أنت (ثم)
يدكر الله تعالى في جميع
أحواله ولا يغفل ساعة من
ذكر الله تعالى فانه جليس
من ذكره واذاعلا شرفا

الصغار (فلا تصح منه المباشرة) أى مباشرة الاحرام والطواف بمحتاج الى نية لكن يصح
منه لا انطلق بالنية به كالوقوفين (وكذا المحضون وتصح) أى المباشرة (من ولهما) أى بأن ينوي
عنهما ولو بنوب عنهما فليحذف عن مباشرة كالتسبيح والزمى وكذا فيما يصح لهما مباشرة كالطواف
ثم انهما لا يؤخذان بترك الواجبات وان تكاب المحظورات (وقيل تصح) أى المباشرة (من
المجنون) وقد سبق مستوفى (النوع الرابع شرائط وقوع الحج عن الفرض) سواء يصح
النقل بدونه أم لا والجملة تسعة (الاسلام) فهو شرط للصحة وقوعه عن الفرض والنقل أيضا كما
سبق (وبقاؤه) أى بقائه الاسلام (الى الموت) أى الى أن يموت عليه من غير أن يدا بينهما
(والعقل) فان المجنون وان صح مباشرة فليبه عنه فله يصير نفلا لا فرضا نعم كان مال الاحرام
مقتضا يسقط النية والتلبية وان جهلتم أو قوته فليبه وبشر عنه سائر أمره صح فحرمه فإلا يبق
عليه طواف الزيادة حتى يفيق فيؤدى بنفسه (والحرية والبالغ) فان المألوك والصغير اذا حججا
بصح صح ما نفلا (والاداء بنفسه ان قدر) أى على الاداء بنفسه بأن يكون مهيأ فلو أمر غيره
بأن يصح عنه لا يجزى عن الفرض وأما اذا كان هناك مانع من الاداء بنفسه بأن يكون مريضا أو
محبوسا ونحوها فانه اذا حج غيره صح عن فرضه لكن بشرط استمرار العذر الى الموت وأما اذا لم
يقدرب على الاداء بنفسه كالغنى عليه لكن أحرم عنه وقاؤه وقف فانه يصح حج فرضا وكالغنى
والمقعد والمفلوج ونحو ذلك فانه اذا تكلف وحج يقع عن فرضه (وعدم نية النقل) أى فى احرام
حججه فانه اذا نوى نفلا سواء كان غنيا أو فقيرا فانه يقع نفلا خلافا للشافعى وأمانية الفرض فليست
بشرط حتى يقع عن الفرض عطلق نية الحج (والافساد) أى وعدم افساده بالجاء قبل الوقوف
(وعدم النية عن الغير) أى بالنسبة الى المأمور والافه ويقع عن فرض الآخر بشرط موافقه (فلا
يقع حج الكافر عن الفرض) ولا عن النقل (اذا أسلم) اذا حصل له ثواب العبادة حال أدائه في
الكفر (ولا أسلم) أى ولا يقع حج المسلم عن الفرض ولا عن النقل لبطان كل منهما (اذا ارتد بعد
الحج وان تاب) أى عن الكفر وأسلم (ولا المجنون والصبي والعبد) أى ولا يقع حج هؤلاء عن الفرض
بخلاف النقل لما تقدم (وان أفاق) أى المجنون (وبلغ) أى الصبي (وعق) أى العبد (بعده) أى
بعد أدائه (ولا ياداه الغير) أى كزريق مأمورا ولا للغنى عليه (قبل العذر) أى قبل حصول
الانحلال والزمان والعصى وكل مانع من الاداء فانه لا يقع حينئذ عن الفرض بل يقع نفلا اذا حج أحد
عنهم بل ولو تحقق بعد العذر إلا ان العذر استمر وان رفع فانه يتقلب نفلا (ولا بنية النقل) أى ولا
يقع الفرض بنية النقل بل لا بد من نية الفرض أو مطلق النية يقع عن الفرض (أو عن الغير)
أى ولا يقع الفرض بنية عن الغير فانه اذا حج الغير بأمر منه أو بدونه نواه عنه نفلا وفرضا
سواء قلنا بأن الحج عن الغير يقع عن الآخر أو المأمور فانه لا يصح أن يقع عن فرض المأمور وفيه
إيماء الى أن المأمور يجوز أن يحج عن الغير مع أنه لا يحج عن نفسه إلا أنه مع الكراهة عندنا ولا
يصح عند الشافعى بل يقع عن فرضه ولا تصح نيابته عن غيره (أو مع الفساد) أى لا يقع الحج عن
الفرض اذا بشر أفعال الحج مع تحقق فساد الجاء قبل الوقوف (فهو لا) أى المجنون والصبي
والعبد ومن بعدهم (لو حجوا ولو بعد الاستطاعة) أى فى الصورة لأن العبد ليس له الاستطاعة
وهى غير معتبرة حتى المجنون والصبي حيث لا يجب عليهما (لا يسقط عنهم الفرض) أى بل
يقع لهم النقل (ويجب عليهم ثانيا) أى أن يحجوا فرضا (اذا استطاعوا) أى ان استمرت

من الارض كبر واذا هبط
سبح (فصل فى التزول)
اذا خط رحله قليل بسم
الله فوكلت على الله أعوذ
بكلمات الله التامات كلهن
شرا ما خلق وذنبا وبرا سلام
على نوح فى العالمين (اللهم)
أعطنا خير هذا المنزل
وخير ما فيه واكفنا شره
وشرا ما فيه رب أنزلنى منزلا
مباركا وأن خير المنزلين
فلا أترقب على بلد أو
قرية قليل (اللهم) رب
السموات السبع وما اقلان
ورب الارضين السبع وما
أقلان ورب الشياطين وما
أضل ورب الأرباب وما
قدرن فانسانا لك خير هذه
القرية و خير أهلها و خير
ما لجئت فيها ونعوذ بك من

استطاعتهم أو قعدت بعد زوال العذر (وأما الفقير) أي الحقيقي وهو من ليس له مال (ومن
بعضه) أي من له مال لكنه مستغرق بالدين أو يعيقه السلب كالظلمة من الأمر أو السلاطين
(إذا ج سقط عنه الفرض إن نواه) أي الفرض في إجماعه (أو أطلق النية) أي وإن لم يقيد بكونه
غفلاً أو نذراً (حتى لو استغنى) أي صار غنياً لم يحصل المال من الوجه الحلال (بعد ذلك) أي بعد
أدائه المبلغ بنسبة استطاعته (لا يجب عليه ثانياً) أي في المال خلافاً لما أجده قال أذا ج
بمال حرام فإنه لا يسقط عنه حجة الإسلام مع الاتفاق على أنه لا تواب له في أدائه وإن حجه مردود
عليه

في فصل ثين قيل عليه الوصية بالمع في أي بأن يجمع عنه بعد موته من ماله على ما سيجي من الشروط
في بابيه (وهو كل من قدر على شرائط الوجوب) الأولى أن يقال وهو من وجد في حقه شرائط
الوجوب (ولم يجمع) أي بنفسه (فعلية) الإيصاء بسواء قدر على شرائط الأداء أم لا) أي أم لم يقدر
على شرائط الأداء لكن إذا وجد فعلية شرائط الوجوب ولم يوجد شرائط الأداء فعلية الإيجاب في
الحال أو الإيصاء في المال بخلاف من وجد فعلية شرائط الأداء أيضاً ولم يجمع فله يتعين في حقه
الإيصاء (أما إذا قدر على شرائط الأداء دون الوجوب) أي دون شرائط الوجوب (فلا يجب
الإيصاء عليه) لأنه ما وجب المجمع عليه والإيصاء شرطه تحقق وجوب الأداء فله بمنزلة الكفارة
والقضاء وكذا لا يجب عليه الإجماع لمذاكر فلا يفهم لقوله فلا يجب عليه الإيصاء ولا في قوله
فعلية الإيصاء على الإطلاق

في فصل وإذا وجدت الشروط في أي شروط وجوب المجمع وأداه وجوب (فالوجوب على الفور)
أي يجوز عليه في القول الأصح عندنا وهو اختيارنا في وصف وأصح الوائتين عن أي حنيفة كما
نص عليه قاضيان وصاحب الكفاية وبه قال مالك في المشهور وأجده في الظاهر والمأزني من
الشافعية (فيقدمه نائب العزوبة) أي من الميت (على التزوج) لتحقق قطع وجوب المجمع
وسبقه (وبأنه المؤخر عن سنة الامكان) أي أول سني الامكان وهذا طريق امام الهدى أبي
منصور والمأزني في كل أمر مطلق عن الوقت فإنه يعمل على الفور لكن لعل الاعتقاد على
طريق التعيين أن المراد منه الفور والتراخي بل يستقدم ما أنما أراد الله به من الفور والتراخي
فهو حق خلافاً لما سألني فإن الوجوب بعنده على التراخي وهو قول محمد ورواية عن أبي حنيفة
ومالك وأحمد فلا يتم عندهم إذا ج قبل موته لكن إن مات ولم يجمع بعد الامكان فظهر أنه كان آمناً
وغيره الخلاف كثيرة الاختلاف لمعها الكتب المبسوطة (ولم يجمع) أي من تحقق في حقه
شروط الوجوب وقت خروج أهل بلده ولم يخرج (حتى اقتصر) أي هلكت ماله بحيث لم يقدر على
أداء المخرج كبا وما شابه (تقرر) أي وجوب المجمع (في ذمته) أي ديناً (ولا يسقط عنه التقرر) أي
بعبوديته (سواء هلكت المال) أي بنفسه (أو استهلكه) وكذا الحكم إذا عرض له مانع من الأداء
بنفسه كن وجب عليه المخرج وهو يصير ثم هي وتعد ذلك فإنه لا يسقط عنهم المجمع ما لم يجمعوا أو أعجزوا
(وله) أي ويجوز لهذا الفقير (أن يستقرض للمجمع) أي لا دأته أو يتوكل في أمر قضائه فن محمد أنه
إن مات قبل أن يقضى دينه أرجوان لا يؤخذ بذلك ولا يكون آمناً إذا كان من نبيته قتله الذين
إذا قدر (وقيل يلزمه) أي الاستقراض وهو روي عن أبي يوسف وضعفه ظاهر وأعله فقيد بن
يحيى الاستقراض ومع هذا لا يخون أشكال فان فصل حقوق الله أخف من قول حول حقوق

شرها ومن شر أهلها وشر
ما جئت فيها (اللهم) ارزقنا
جناهاً وأعدنا من وياها
وحسيناً إلى أهلها ما وجب
صالحى أهلها البنا (وإذا)
أظلم عليه الليل فليقل بأرض
ربى وربك الله أعوذ بالله
من شرك وشر ما قبل وشر
ما خلق فيك وشر ما دب
عليك وأعوذ بالله من شر
أسد وأسود ومن الحية
والعقرب ومن ساسن
البلاد ومن والد وما ولد
(ويقول) وقت العصر
مع ما سمع محمد الله وحسن
بلاؤه علينا وبسأصاحبتنا
وأفضل علينا تأذ بالله
من النار ثلاث مرات
وبرقم أصوته (وبسبح)
السمير آخر الليل لحديث

العباد (وان وجد ما لا وعليه جواز كاه) الاولى وعليه زكاة وجع (يعني به) وذلك لانهم ما اعتبروا في
الفاضل ان يكون عن دين الله بل اقتصروا على دين العباد وكان مقتضى الطاهر ان يصرف المال
الى مصارف الزكاة ولا تعلقه في شئ من مساكن الكسب أو وجوب اعطيه الخ وز كوا في ذمته الزكاة
زجر المصدر عن من التاخير (قبل الا ان يكون المال من جنس ما يجب فيه الزكاة) أي من
النفود والسواثم (نصرف لها) وهو قيد حسن بل فيه تفصيل مستحسن على ما ذكر في خزنة
الاكل من عليه زكاة ما له التفرج وفي يده الف يصرفها الى الزكاة الا ان تكون تلك الالف
من غير مال الزكاة تصرف الى الخ ان اصلها في أو ان الخ ما اذا أصابها في غير أو به تصرف الى
الزكاة (وه) أي ويصح له أن يجمع وعليه دين أي للعباد (لا وفاه) أي وليس لاحد أن يمنعه عن
الذهاب الى الخ اذا ثبت أملاسه (وان كان في ماله وفاء للدين) أي لملكه أو لبعضه (بغض الدين)
أي أو لا بطريق الوجوب اذا كان مجهلا لقوله في الكبير الأفضل أن يقضى الدين ولا يجمع ليس في
عمله أو يحول على دينه مؤحلا

باب فرائض الحج

الفرائض أهم من الأركان والشرائط وغيرها كالإخلاص في العبادة (وواجباته وسننه) أي
المؤكدة (ومستحباته ومكرهاته) فيذكر كل واحد من الخمسة في فصل على حدة
في فصل في فرائض النية أي نية الحج بالقلب وأثرها بالناسان أح (والتلبية أو ما يقوم مقامها)
أي من الذكرك أو تقليد البدعة مع السوف (وهذا) أي ما ذكر من النية والتلبية (هو الأحرام) وهو
شرط الحج من وجهه ولذا يجوز قبل الوقت ولكن له من وجهه ولد أو حرمه فيبلغ فان جدد أحرامه
للفرض وقع عنه ولا فلا وما يبدل أيضا على ركنيته اعتبار بنية فان الشروط لا تحتاج الى النية
كأشروط الصلاة الطهارة عند الشاعية فانها لا تصح بدون النية (والوقوف بعرفة) أي
في وقته ولو ساعة (أو كطواف الزبارة) أي في محله وهما ركنا الحج وأما ما قيل من أن طواف
الزبارة واجب فيعمل على أن الواجب معنى الفرض كما وقع كثيرا في كلامهم فتوجب الزكاة
لماصرح به في البدائع وغيره ان الأمانة قد اجتمعت على كونه ركنا (ونيته) أي نية الطواف
ولو على وجه الإطلاق وهي من شروط صحة الطواف فلا تنضم فرائض الحج هذه النية الاعلى
طريق التبعة وكذا قوله (فيصل) وأبدا ومن الجرا الأسود) فانه يرد بعضهم من فروض
الطواف وبعضهم من سننه والمعقد انه من واجباته ولو انبطه على الله عليه وسلم عليه من غير دلالة
قطعية على فرضه وزاد في نسخة (والترتيب بين الفرائض) أي من الفرائض ترتيبا بان يقع
الأحرام أولا ثم الوقوف ثم الطواف (وأداء كل فرض) أي ركن (في وقته) أي من الوقوف بعد
زوال يوم عرفة الى مجزوم الفروض والطواف بعده الى آخر العمر (ومكانه) أي من أرض
عرقات للوقوف ونفس المسجد للطواف (والحلق بها) أي بالمرأض (ترك الجاع قبل الوقوف)
وإنما قال أحق لان الفرض عمل محتم والجوع أمر محتم ولكنه فرض تركه لا يمتنعده ثم قال
(وحق الفرائض انه لا يصح الحج الا بها) أي وجود جميعها (ولو ترك واحد منها) لا يصح أدائه
فقوله (لا يجزئهم) سهو من القسم لان الحج اذا لم يصح كيف يقال انه يجزئ ولا يجزئ وإنما الجبر من
أحكام الواجبات كجدة السهو في الصلاة والكفارة في ترك واجبات الحج بلا عسر وكذا

أنس بن مالك رضي الله
عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم عليكم
بالبدعة فان الأرض تطوى
بالبليل رواه أبو داود
والحاكم وصححه (قال
البهقي) يكره السير أول
الليل لحديث جابر رضي
الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا ترسلوا
مواشيكم وميائكم معهم
اذا غابت الشمس حتى
تذهب شفق النهار رواه
مسلم (فاذا) أراد الرحيل
يودع منزله بسلامة ركعتين
يشهده ذلك المنزل بذلك
يوم القيامة وسند روى
أنس بن مالك رضي الله
عنه قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا ينزل

قوله أمر محرم ولكنه الخ
كذا في الأصل وانظر اه

في ارتكاب المحظورات ولو بالاعذار (ولا يخرج من الاحرام بالكلية ما بقي عليه شيء منها) أي من
فرائض الحج فإنه انقضى الوقوف فلا بد أن يأتي بفعل العمرة فيقتل منه وان تحقق الوقوف
فبقي احوام في حق النفس حتى يأتي بطواف الزيارة وان كان يخرج من الاحرام في الجهة بعد
الحلق

فوفصل في واجبات الاحرام المقتضية أي لا يحد ويحوز قبله بل هو أفضل بشرطه (والسعي
بين المروتين) أي بين الصفا والمروة فضية قلبين كالعمرين والقميرين (والبداء بالصفا) وقد
ذكر في البدائع والوحيز وغيرهما انه هو الاربع لكن فيه ان البداء من واجبات السعي لا من
واجبات الحج بلا واسطة والكلام فيها ركذاقوله (والثني فيه) أي في السعي وكذا في الطواف
على ما سيأتي (واستدانة الوقوف معرفة ان الغروب بان وقت من لرا) وفيه خلاف سيباني
(ووقوف من الليل) أي له كذلك (ومتابعة الامام في الاضحية) أي بالنسبة اليه ايضا بان
لا يخرج من أرض معرفة الا بعد شروع الامام في الاضحية المعروفة فلان آخر الامام جاز له التقدم
ولون آخر من الامام لضرورة من زجعة وغيره اجاز وقيل المتابعة سنة (والوقوف جز دفعة) أي ولو
ساعة بعد التجر (وتأخير الصلاتين) أي الصلواتين (التي) بأن يؤتيهما في وقت الصلوة بزدلفة
(تقبل ويتنونه جزء من الليل جارهوشاذ) أي وانما ذكره صاحب الايضاح منفردا به وفي كونه
شاذ انظر ادباز من وجوب تأخير الصلاتين اليها ادر الشرح من الليل بان الأثر ابراهيم وغيره بان
يجعل واجبا مستقلا وأما ينوتة أكثر الليل فهي سنة عندنا وواجب عند الشافعي وقيل
ركن (ورى الجار) أي في الايام الثلاثة لان له اختيار في التفرقة قبل دخول اليوم الرابع (وكون
الري الاول) وهو روى حرة العقبة في اليوم الاول (قبل الحلق) أي عند الامام سواء كان مفردا
أو غيره (وعدم تأخير روى كل يوم الى ثابته) أو ما يليه من أيام التشريق فإنه يجب عليه أن يروى
كل يوم في وقته فان أخره الى ما بعده يكون قضاء وصبراً عما كان أخر صلوة عن وقتها الى وقت
صلوة أخرى (قبل الترتيب بين كل من الري والحلق وبين الطواف وهو) أي بهذا القيل
(خلاف المشهور) فانهم نصوص على ان الترتيب بين الحلق والطواف ليس بواجب بل هو سنة فلو
حلق بعد طواف الزيارة لآتى عليه وكذا الترتيب بين الري والطواف ليس بواجب بل سنة وأما
الترتيب بين الري والحلق فواجب كما سبق (والحلق) أي نفسه (أو التقصير) أي بدله بمقدار
الربيع من الرأس عند الاحلال فان قلت الحلق عتصم الواجبات وهو شرط للخروج من
الاحرام والشرط لا يكون الا فرضا خارجا عن الاركان قلت هو من حيث جهة وقوعه في وقت
جولته وهو ما بعد اتيانه بالركن الاعظم في الحج وبعد أكثر طوافه في العمرة شرط واعتبار
إتقائه في وقته المشروع وهو أن يكون بعد الري في الحج وبعد السعي في العمرة واجب وإتقائه أعلم
(وكونه) أي الحلق أو بدله (في أيام النحر) أي من الأضحية (وفي الحرم) أي من الأمكة ولو
بغيره (وطواف الزيارة) أي أكثره (في أيام النحر) أي على قول الامام (وملاذ على أكثره
ولو في غير أيام النحر والطواف من وراء الحطيم) أي الجحر (قبل وابتداء من الجحر الأسود
لصكن الاصغر انه سنة مؤكدة عندنا لان صاحب الوحيد ذكر ان الاستدانة بالجحر الأسود
في الطواف من الواجبات وهو ظاهر الموانيس (والطهارة في الطواف) أي عن النجاسة
الحكمية وقيل بالنسبة (والتبائن فيه) وقال بعضهم انه سنة (وستر العورة) أي ولو كان فرضا

منزلا الاودعه بركعتين
رواه الحسبك ومحمد
وبقي اذا نزل منزلا
يسلي فيه بركعتين أيضا
ليكون قدومه ووداعه
مقتضا للملازمة ومقتضاها
فوفصل في حيلة من
الدعوات المأثورة في أوقات
خاصة وأحوال معينة
ينبغي ان يقرأ دعاء الشيخ
أبوب الصباني كل صباح
ومساء قال بعض العلماء انه
يجزئ بدفع السارق وحفظ
النفس والمال وهو اللهم
انني أسألت نفسي اليك
ووجهت وجهي اليك
والجأت ظهري اليك وبك
يارب اعتصمت وطبعت
فوكفت فقه بركعتك لا بعلي
بأنظر اللاجئين وبأغيات

من أهله مطلقا (وطهارة قدر ما يستريحون من ثوبه) وفيه خلاف (والثني فيه) اعلم ان
 ما ذكره مسكره بعد طواف الزيار في أيام التضرع ومن واجبات الطواف مطلقا لا من واجبات الحج
 خصوصا وكذا قوله (وركنة الطواف) فبمعناها ليست صلاة الطواف من واجبات الحج
 ولا من واجبات الطواف بل واجب مستقل غاية انه يجب على الطواف مطلقا بهذا المصوم
 يستوطن مكة قبل التفرغ الأول (وروى القارن والمتنقل المذبح والهدى عليهم ما يؤخذ قبل
 الخلق) لكن هذا الترتيب وما قبله لتمامه واجب عند الامام (وفي أيام الضر) أي وفي يومها
 فيها وكذا وقوع المذبح في الحرم على ما ذكره في الكبير لكن فيه نظر اذ هو شرط لا يصح غيره وزاد
 في نسخة (قبل وطواف القدوم) ففي غزاة المؤمنين طواف القدوم واجب على الأصح لكن
 الجمهور على انه سنة مؤكدة (ولحق بالجنحة) أي بجملة ما ذكرناه من واجبات الحج (ترك
 المحظورات الاحرام) وفيه ان الاجتناب عن المحظورات فرض وانما الواجب هو الاجتناب عن
 المكروهات الضرعية كما حققه ان الهام الان فعل المحظورات وترك الواجبات لما اشتركا
 في لزوم الجزاء لخصف بها في هذا المعنى وزاد في نسخة (فصار المجموع) أي مجموع الواجبات
 يلحق ترك المحظورات (خسة وثلاثين واجبا وحكم الواجبات لزوم الجزاء) أي الدم كافي نصفه
 حصية (ترك واحدا منها) وهو أحسن من قوله بتركها في الكبير (وجواز الحج) أي حمله
 (سواء تركه هذا أو سهوا) وكذا خطأ أو نسياناً جاهلا أو عالما (لكن العامد) اذا كان عالما
 (أنه) أي بتركه (ويستثنى من هذا الكلي) وهو لزوم الجزاء بترك كل واجب (ترك تركي
 الطواف) لكونه عبادة مستقلة ومع هذا فيه انه لا يتصور تركه كما فكيف يستثنى (ترك الحلق
 لعدن) أي لعمدة في رأسه كافي نصفه والنسخة الأولى أهم وقاه شامل لما اذا كان لم يوجد
 هناك حلق أو آفة حلق ومع هذا فيه ان هذا داخل تحت الكلي الا في ان ترك الواجبات
 بهذا لا يوجب الجزاء (والبيتوتة) أي في جزء من الليل (بجدة عند موجه) أي القائل
 بوجودها وفيه انه لا يظهر موجهه وسببه فاه يلزم من القول بالوجوب بترك الجزاء على تركه الا
 بعدد ولعل وجهه كونه مختلفا فيه وكذا ترك الابتداء بالحجر عند موجهه (ترك تأخير المغرب الى
 العشاء) أي عند القائل بوجوده وفيه البحث المذكور (ترك الواجب) أي جنسه (بمنز) أي
 معتبرا شرعا (قال في البدائع ان الواجبات كلها) أي فضلا عن بعضها والمعنى كلامها (ان
 تركها للمذلة شيء عليه) لان الضرورات تتبع المحظورات (وعاصروا) أي بقية العلماء
 (شيون العذوبية) أي بترك وجوب الجزاء عليه (ترك الشيء في الطواف والسعي لرض) وفي
 معناه كبر السن وقطع الرجل وضو ذلك (ترك السعي لعدن) أي من اثنين وخروج الزيادة
 وأمثال ذلك دون الزيادة فلها ليست بمنزلة تأخير الوقت السعة (وتأخير طواف الزيارة
 عن أيامه) أي عند الامام (لحيض أو نفاس) وكذا الحيس أو مرض ولم يوجد حامل أو لم يقم
 الحبل (ترك طواف الصدر لها) أي للحائض والنفساء الدال عليهما الحيض والنفساء أي
 لاجل تحقق الحيض والنفساء (ترك الوقوف بجدة) أي بالذهاب الى منى في الليل (لغرف
 الزجة) أي ازدياد الناس والغلبة (والضعف) أي وصف البنية من الشيوخ والنساء (وأما
 ارتكاب محظور لم يذنب فليس بمسقط للجزاء) أي بالكلية بل عليه الجزاء لكن على وجه التخيير

المستغنيين وبارجاء المؤمنين
 اصرف غنى بالهي سوهن
 لا يفتلك واكتفى بتره
 وفأوبته وحيله ومكره
 وفألتته وخدبته ومصره
 ولا تسلط احدا منهم يارب
 على نفسي واهلي وعلى
 وولدي واصرف غنى بالهي
 وعن جميع المسلمين بأسمهم
 واجعل بني وبنيتهم سدا
 وردما وجبلا محيطا من
 حديد عليهم وردهم في بكاء
 وجهيا وصحلا يبصرون ولا
 يبطشون ولا ينطقون
 واجعلني يارب في حرزك
 وكفك وحياحلك وقوتك
 يا ارحم الراحمين اخفني
 يارب من شر ابليس وجنوده
 وشر الانس والنول ومن
 صاحب مسكر مرأوب

والانصاف حيث ان صدر عنه من غير ان يكتب المعصية

فانصرف في سنه في أي سن الحج (طواف القدوم) أي على الصبح خلافا لمن قال بوجوده
(للا فاني) أي دون المكوث ومن في معناه (المغرب بالحج) أي لا بالعمر (والقارن) أي دون المنع
فانه في حكم المغرب والعمره أولا وفي حكم المكوث بالحج ثانيا وأما القارن فلكونه محرما سيما في
بطواف العمره وسبها أولا ثم يأتي بطواف القدوم ويقدم سعي الحج أو يؤخره إلى ما بعد طواف
الزينة (والابتداء من حجر الأسود) أي على الاصح ومع هذا هو من سنن الطواف لأن سنن الحج
(وخطبة الإمام في ثلاثة مواضع) الأولى بمكة يوم السابع والثاني بعرفة يوم التاسع والثالث بمكة
يوم الحادي عشر (والخروج من مكة إلى عرفة يوم التروية) أي بعد فجره حتى يصل إلى جسر
صاوات في منى (والبيتونة) أي كون أي الليل (بمعنى ليلة عرفة) أي لا بمكة ولا بعرفات إلا الحادث
من الضرورات (والدفع منه) أي من منى بالتزويج ذكر باعتبار المكان والموضع (إلى عرفة)
أي متوجها إليها (بعد طلوع الشمس والفصل بعرفة) أي على خلاف أنه قديم أو الوقوف وهو
الاصح كالخلاف في غسل الجملة هل هو اليوم أو لصلاته وكذا الفصل للأحرام من سنن الحج
ولعله أخره ليدركه في محله (والبيتونة بمنزلة دفعه) أي دفعه منها إلى منى قبل طلوع الشمس أي لمن
وقبها (والبيتونة بمعنى ليالي أيامه) أي لمن اختار التأخر إلى يوم الرابع والأفنى ليلتين والمراد
بالليالي هنا الأتية بعد أيامها الماضية قبلها (والنزول بالحج) أي بالحج ولو ساعة (وهذه)
أي هذه المذكورات (هي المؤكدة) أي السنن المؤكدة (وهي) أي باعتبار جميعها (أكثرها)
ذكر أي ههنا (كما سيأتي إن شاء الله تعالى) أي يقتضي أن أثناء اتصال الحج وأوابها وقد ذكر في
الصغير تسع عشرة سنة مؤكدة (وحكم السنن) أي المؤكدة (الاسماء بتركها) أي لو تركها
هكذا (وعدم لزوم شيء) أي من دم أو صدقة على فعلها وحصول الإجماع على الاتيان بالسنن لكن
دون أجر الواجبات كان أجر الواجب دون أجر الفرض ولذا ثواب الحنيفة في تركتي الطواف
والزور وضعوها أكثر من الشافعية كان ثواب قراءة الفاتحة للشافعية في الصلاة أزيد من الحنيفة
في فصل في مستحباته وهي أكثر من ان تحصر في أي تمتد وتخصي (ولنذكر نبذا) بفتح فسكون
أي شيئا قليلا يسير على ما في القاموس وقوله (منها) بمنزلة أن يكون من متعلقات ما قبله أو من
مفهمات ما بعده (أفضل الحج) أي أفضل أعماله بعد فرضه وواجباته وسنن مؤكدة أنه (الحج)
وهو دفع الصوت بالتلبية لكي لا يغير المرأة فان صوتها عورة وإظهارها عورة موجبة للفتنة والفتنة
(والشج) أي سيلان دم المهدى والمراد هنا ما يغسل تطوعا (والفصل لدخول مكة) أي للذخاف
(والمراد دفعه) أي للسكنى وغيره ان تيسر (والنزول بقرب جبل الرحمة) أي ان لم يكن هناك زجة
ولا محط ظلمة ولا ظهورة معصية وأما طلوع الجبل فليس له أصل بل بدعة منكدة لا احتلاط الرجال
بالنسوة (والجبل بين الصلاتين) أي بين الظهر والعصر جمع تقديم بشرطه المذکور في محله
(بعرفة) أي للسافر وغيره خلافا للشافعي ومن تبعه عن حصه بالسافر (والاكترام الدعاء)
أي حال الوقوف وكذا أكثر التلبية مطلقا (والوقوف خلف الإمام) أي حال الدعاء ان وجد
هناك القضاء (وبقره) أي لوقوف بقرب الإمام ان كان ممن يتقرب بقره بما ذكره في قرب
الخطيب ومنزله (والوقوف بالمشعر الحرام) أي في فجر يوم النحر وهو موضع معروف من جملة
المراد دفعه والأفنى كلها موقف الابن محسر (واداء الصلاة) أي صلاة الصبح (به) أي بالمشعر

واحتفظي بأرب من بين يدي
ومن خلفي وعن يميني وعن
شمالتي ومن فوقتي ومن تحتي
حتى ترتقي إلى أهلي مخفورا
واجعل على مشكورا
وسعي مقبلا ولا تؤخرني حتى
تنبني إلى أهلي برحمتك
بالرسم الرابع ذكره في
أبصر المصنف (دعاء)
الحنوف إذا أصابهم خوف
في ليل أو نهار يقرأ هذه
الآيات ولوان قرأ تسبعت
به الجبال أو قطعت به
الأرض أو كلم به الموقبل
فقه الأمر جميعا نزل من
بكاؤكم بالليل والنهار من
الرجن بل هم عن ذكر
رجهم معرضون لا يحزنهم

نفس (ورى جرة العفة في فوره) أي بهد طوع النفس فانه يجوز الرى بعد بقره الا انه يستحب
 بهد طوعها (في اليوم الاول) أي ان لم يكن من اجته مؤذية (وطواف الزيارة يوم النحر) أي تول
 أيامه والانه واجب أيامه (والمواظبة على الاعمال) أي الاذكار المتكررة في الاحوال
 (وحكمها) أي حكم المستقبات (حصول الاجر) أي الزائد بالانسان) لكن دون حصول اجر
 السنة وفوق اجر النافلة (وفواته) أي وفوات الاجر الكامل (بالتارك) الا انه لا يلزم تاركها
 الا سنة بخلاف السنة المؤكدة وهذا يفتقر عنها المستحبة والاخذ كرهه اشتراك القضية
 في فصل في مكر وهاته وهي كثيرة منها خطبة الامام برفة قبل الزوال (فان السنة ان تقع بعده
 وتاخير الوقوف) أي في غير أرض عرفه (بعد الجمع بين الصلاتين) أي في مسجد غرة (وتقديم
 الدفع من عرفه على الامام وتأخير عنه) وهو اما كراهة تحريم أو تنزيه فيهما بناء على الخلاف في
 ان المتابعة في الاضحية واجبة أو سنة (والرى بصلى الجمار) أي المربعة في الجرات فانها غير
 مقبولة على ما في بعض الروايات (والمسجد) أي يصحى المساجد لان أخذها في المسجد واخراجها
 منه مكره ولا يوافق الرى به مهانة له (وبجهر كبير) لان السنة مقدار النواة والبالقاع ما فيه
 من احتمال الاذى لا كثيرا وكذا كسر الكبير لتفصيل الصغير بركه لا يفعل عيب يستغنى بعيره
 عنه (والانصاف على طلق الربع) أو تقصيره (عند الضل) أي عند خروجه من احوام الحج او العمرة
 بل في مطلق احوال المطلق فان القرع منى عنه حتى في حق اولياء الصغير وأما ما يتعلق به بعض
 علماء الارواء وجه المسم من تخليط بعض الشعر في وسط الرأس المسمى بالكاكيل فهو من
 المكروهات الشفعية ولا تغتسل ما يذ كروهه من الاعذار القديمة بل يختار ان الحمام انه لا يصح
 الخروج من الاحرام الا بخلق الكل كاهو مذهب مالك وهو ظاهر الادة في هذه المسئلة
 (والمبيت بكة) الاولى ان يقال بغير معنى (بليلة عرفه وبغير معنى أيام الرى) أي ليلها (قبل
 والوقوف بمرنة) بضم ففتح واديين الحرم وعرفات (ومحسر) بكسر السين المهملة المشددة وهو
 واديين المزدلفة ومعنى (وقبل لا يصح) أي كل من الوقوفين (جما) وهو الصبح (وترك كل واجب)
 كراهة تحريم (وسنة مؤكدة) أي كراهة تنزيه (وحكمها) أي حكم المكروهات (دخول
 النقص) أي نقص الثواب (في العمل) أي الذي ترك فيه المسنّب (وعوف العقاب) أي
 وتحقيق العقاب فيما ترك فيه السنة المؤكدة وتحقيق العذاب في ترك الايجاب (وعدم الجزاء فيما
 عدا الواجب) أي وعدم لزوم الجزاء من الدم والمصدق في ترك شيء من المكروهات بخلاف
 ترك شيء من الواجبات (واما محرماته) أي محظورات احرامه وكذا مكرهاته وآدابها (ومفسده)
 وهو الجماع قبل الوقوف (ومباحاته) أي ما عدا المذكورات (فستأق بعد) أي في ضلوع على حدة
 الا ان كانا من متعلقات الاحرام مطلقا لا تتعلق بالمالح خصوصا

الفرع الاكبر وتلقاهم
 الملائكة هذا يومك الذي
 كنتم توصلون ان الذين
 قالوا ربنا انقم استقاموا
 تنزل عليهم الملائكة
 الا تصافوا ولا تحضروا
 وأبشروا بالجنة التي كنتم
 توعدون الله لا اله الا هو
 الحى القيوم لا يأخذ
 سنة ولا نوم ما في السموات
 وما في الارض من ذا الذي
 يشفع عنده الا اذنه يعلم
 ما بين أيديهم وما خلفهم
 ولا يحيطون بشيء من علمه
 الا بما يشاء وسع كرسيه
 السموات والارض ولا
 يدركه حفظهما وهو على
 العرش العظيم شهد الله انه لا اله

باب الموايب

جمع الميقات وهو زمان موقف أو مكان معين ولذا قال (وهي نومان زمانى ومكانى) أي نوع منهما
 منسوب الى الزمان وأخرالى المكان (فالاول) وهو الزمانى (شوال وذو القعدة وعشرة أيام من
 ذي الحجة) أي عند تأوسه من ذي الحجة بيلة النحر عند الشافعى وذى الحجة كلها عند مالك وشبهه
 الخلاف على ان الراد بقوله تعالى الحج أشهر معلومات وقت أعماله ومناسكه أو وقت احرامه وبما

يخص فيه غيره من المناسك مطلقا فان ما ذكره العمر في حقيقة ذي الحجة والاحنية وان صح
 الاحرام به قبل شوال لكنه عده مكرها وانما يسمى بعض الشهر شهر عند الجاهل وراطة لبعض
 مقام الكل أو اطلاقا لجمع على ما نوق الواسع السكون عن الكسر (ومن احكامها) أي
 ومن احكام المواقيت التي من جعلها المقات الزماني فكان حقه أن يقول ومن احكامه ولا يعد
 ان يقال المعنى ومن احكام أشهر الحج (صحة افعال الحج فيها) أي من طواف القدوم وسعى الحج
 ونحوهما (ومنها عدم صحة شيء من أفعال الواجبة) وكذا السنن والمستقبلة (قبلها سوى الاحرام)
 فانه يجوز عندنا مع الكراهة ولا يجوز ضد الشافعية لكونه ركعا عندهم بشرط ملن وجهه عندنا
 (فلأحرمه) أي بالحج ولو قبل الأشهر (وطاف) أي أسكن طواف القدوم (وسعى) أي بعد
 الطواف (له) أي السعى (في شوال يبع سعيه) أي يعتبر (عن سعي الحج) ويجعل طوافه للقدوم عن
 سنن الحج أو واجباته على ما قبل (ولو فعل ذلك) أي ما ذكره (في رمضان لم يجز) عندنا وكذا لو
 كان أكثر طوافه في رمضان وأنه في شوال فانه لم يجز وكذا لو كان سعيه قبل طواف القدوم ولو
 في شوال (ومنها اشتراط وقوع التزوف فيها) أي في الحجة (فلأشبهه عليهم يوم عرفة فوقوا) أي
 في يوم ظنوا انه يوم عرفة (فأذا هو يوم النحر جاز ولو ظهر له الحادي عشر لم يجز) لماسيا في
 محله لوقوعه في زمانه (ومنها اشتراط وجود أكثر أفعال العمرة) الصواب أكثر أشتراط طواف
 العمرة (فيها الصلة التمتع وكذا القران) يحتمل الرفع والنقص أي حكمه أو وكذا اشتراط لصلة
 القران وكان الأولى أن يقول والقران (ومنها لأحرم يوم النحر بحج وسعى له) أي به بعد طواف
 (ثم حج بذلك الاحرام من قابل يصح سعيه) لوقوعهما في الأشهر أو ما أحرامه فقد تقدم انه يجوز
 تقدمه مطلقا (ومنها لأحرم يوم النحر بمسيرة أو في أفعالها) أي في يوم النحر وان كان تركه
 المسيرة في أيام النحر (ثم أحرم) أي بعد ترك وجهه من إحرامها (في يومه صحيح من قابل يكون
 مقبعا) ودل يكون مسنونا أو غير مسنون الظاهر الثاني قياسا على التمتع للكي (وقيل لا) أي
 لا يكون مقبعا أصلا فشرط صحة التمتع ان يكون أداء العمرة والحج في سنة واحدة على قول
 الأكثر صرح به غيره واحد وكذا ذكره في الكبير (ومنها جواز صوم التمتع والقران) أي بالثلاثة
 (فيها لأقبحها) أي ولا بعده حتى لا يجوز في أيام النحر كل الحرمة الصوم فيها (ومنها كراهة العمرة
 في الليل) أي اذا جاز عامه لانه ممنوع عن التمتع والقران دون الآفاق ولان العمرة جازت في
 السنة كلها الا انها كرهت يوم عرفة أي آخر أيام التشريق وقيل تركه العمرة للسعي فيها مطلقا
 ووجهه غير ظاهر قتلا (والثاني المكاني وهو يختلف باختلاف الناس وهم في حق المواقيت)
 أي المكاتب (أصناف ثلاثة أهل الآفاق) أي حقيقة أو حكما وهم من يكونون خارج المواقيت
 (وأهل الحل) وهم من كان داخل المقات فوق الحرم (وأهل الحرم) من المكى وغيره

(فصل في مواقيت الصنف الأول وهم كل من كان منزله خارج المواقيت) وكذا كل من خرج
 اليهم وصار ملحقا بهم (فمقات أهل المدينة) وكذا من مرهم من غير أهلها (دوا الحنية) بالتصغير
 وبهذا المكان بارئهما العوام بأرضي قيل لانه رضى الله عنه قاتل الجس في بعض تلك الآبار
 وهو كذب من قاله ذكره ابن أمير الحاج (ولاهل مصر والشام والمغرب من طريق تبوك) منع
 ضم غير منصرف وقيل منصرف وهي على ما في القلموس أرض بين الشام والمدينة (المنجفة)
 بضم الجيم وسكون الحاء (وهي بالقرب من رابغ) بكسر الموحدة واديين الحرمية قرب البحر

الاهو والملايكة وأولو
 الملقا بالقسالة لا اله الا
 هو العزيز الحكيم ان
 الدين عند الله الاسلام
 ويقرأ سورة الاخلاص
 والمستوفين فانه يجرب
 لدفع ما يخاف منه ذكره
 في البحر المبين وعن أبي
 موسى الأشعري أن النبي
 صلى الله عليه وسلم كان
 اذا خاف قوما قال اللهم انا
 نبيك في تخوهم ونعوذك
 من شرورهم وادأوداود
 والنسائي والحاكم وصحه
 على شرط الشافيين وعن ابن
 عباس رضى الله عنه قال
 اذا أنت سلطانا مهيما
 فتأني أن يسطو عليك

(لأن أحرم من رائج) وهو الموضع الذي يحرم الناس عنه على سائر الأذهاب إلى مكة (فقد أحرم قفله) أي قبل الجحفة لأنها متأخرة عنه فيجوز التقدم عليها (وقيل الاحوط) أي الموجب للوجوب (أن يحرم من رائج أو قبله لعدم التيقن بمكان الجحفة) وذلك لأنها كانت قرية جامعة على اثنين وثلاثين ميلا من مكة وكانت تسمى مهجة فقل بنو عبيدوهم أخوة عادوكان أخرجهم العماليق من يثرب فلهذا هم سبيل فاجتفهم الجحاف فسميت الجحفة (ولا هل نجد الذين) بالاضافة وكذا قوله (ويجد الحجاز ويخذهما) بكسر أولها (قرن) بفتح فسكون وهي قرية عند الطائف واسم الوادي كله وظل الجوهري في تحريكه وفي نسبة أويس القرن إلى أنه منسوب إلى قرن بن رومان بن ناجية بن مراد أحد أجداده كذا في القاموس (ولبقي أهل اليمن وثمة ما يلم) ويقال ألم جبل على مرحلتين من مكة (ولا هل العراق) أي أهل البصرة والكوفة ويسمونهم أهل العراق (وسائر أهل المشرق ذات عرق) بكسر فسكون في القاموس ذات عرق بالبادية ميقات العراق (والأفضل أن يحرم من العقيق) أي احتياطاً (وهي) أي العقيق ولعله أثبت باعتبار البتة (قبل ذات عرق بمرحلة أو مرحلتين) أي على خلاف فيه (وهن) أي هذه المواقيت (لأن) أي لاهلن كما في نسخة والمعنى لاهل الأماكن المذكورة المختصة لهذه المواقيت (ولن أفي عليهن) أي على هذه المواقيت (من غير أهلهن) أي من غير أصحاب هذه المواقيت من الموضع المذكورة (وحكمها وجوب الاحرام منها لأحد النسكين) أي بالاجماع مع جواز تقديمه عليها بالاختلاف (وتصرم تأخيرها عنها) أي لمن أراد أحد النسكين أيضاً لا نزاع وإنما الخلاف ما ذكره بقوله (لأن أراد دخول مكة أو الحرم وان كان لغرض التجارة أو غيرها) أي من ارادة التزاهة أو دخول بيته (ولم يرد نسكا) أي عند دخوله فيها فندخل الجحفة والاحرام مطلقاً وعند الشافعي لا يجب الا اذا قصد نسكا (وزوم الدم بالتأخير) أي بتأخير الاحرام عنها زاد في نسخة (وجوب أحد النسكين) أي أن لم يحرم عند دخوله أو بعده إلى أن يدخل مكة فيلزم التمسك بعمرة أو حجة ليقوم بحق حرمه البتة (وأعيان هذه) أي المواقيت فقط (ليست بشرط) ولهذا يصح الاحرام قبلها بل الواجب فيها أو حذوها) أي محاذاتها ومقابلتها (لأن سلك غير ميقات) أي طريقاً ليس فيه ميقات معين (برأ أو بصراجهته وأحرم اذا حاذى ميقاتها) أي من المواقيت المعروفة (ومن حذو الأبعد أولى) فإن الأفضل أن يحرم من أول الميقات وهو الطرف الأبعد من مكة حتى لا يمر بشئ مما يسمى ميقات غير محرم ولو أحرم من الطرف الأقرب إلى مكة جاز بانفاق الأربعة (وان لم يهمل المحاذة) فإنه لا يتصور عدم المحاذة (فعل من حلتين من مكة) بحجة المحروسة من طرف البحر (ولو ترك وقتها) أي ميقاتها التي جاوزها (وأحرم من آخر) أي من ميقات آخر ولو أقرب من الأول الآن الأول هو الأفضل (سقط عنه الدم) أي ولا يشترط في سقوط الدم عنه أنه يهود إلى ميقاته الذي تجاوز عنه بخصوصه لأن المقصود من المقات تعظيم الحرم المحترم وهو يعمل بأي ميقات اعتبره الشرع المكرم يستوي فيه التبريد والبعيد في هذا المعنى ويمكن أن يكون التقدير ولو ترك وقتها المختص به وأحرم من ميقات آخر كالتأخير إذا أحرم من ميقات المدي أو كسبه مازلكي قوله سقط عنه الدم يؤيد ما قدمنا من المعنى (والمدني) أي ومن يجهناه (ان جاوز وقتها) أي تجاوز من ميقاته المعروفة بنى الحليفة (غير محرم) حال معترضه بين جاوز ومنعته وهو (إلى الجحفة كره وفاقاً) أي بين علمنا خلافاً لأن أمير الحاج حيث قال هو الأفضل

فضل الله أكبر الله أكبر
الله أعز من خلقه جميعاً الله
أعز مما أخاف وأحند
أعوذ بالله الذي لا اله الا
هو المستمسك السموات
السبع أن تقع على الارض
الاذنه من شرب صدك
ذلك وجنوده وانما عه
واشياء من الجن والانس
(الله) كن لي باراً من
شرهم جبل تناوؤ ومن
جارك وتبارك اسمك ولا
اله غيرك ثلاث مرات
رواه ابن أبي شيبة (ومن
يجي بن سعيد) قال أسرى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فرأى عن يمينه عليه
بشعة من نار كلما التفت

في هذا الزمان (وفي لزوم الدم خلاف) وفيه أنه لا معنى لخلاف لجواز مع الكراهة وفاقا ولعله أشار إلى ما في الخصة أن من كان في طر يقه ميقاتان يجوز أن ينسحب إلى الثاني على الأصح فالدم يكون متفرعا على القول المقابل للأصح (وصحح سقوطه) لأن الواجب عليه وقته مطلقا إذا مر به إلا أنه يسقط عنه بالاحرام من غيره وهذا ظاهر كما قاله في الكبير لكن الأظهر أن يقال وصحح عدم وجوبه لانه إذا كان في طر يقه ميقاتان فالسالك مخير في أن يحرم من الأول وهو الأفضل عند الجمهور وترويعا عن الخلاف فاهتمت به عند الشافعي أو يحرم من الثاني فانه رخصة له وقبل بل أنه أفضل بالنسبة إلى أكثر أرباب النسك فانهم إذا أحرموا من الميقات الأول ارتكبوا كثيرا من المحظورات بسدرو غيره قبل وصولهم إلى الميقات الثاني فيكون الأفضل في حتمهم هو التأخير والله أعلم وهذا ما ينافي ما في الباشع من جاوز ميقاتين هذه المواقيت من غير احرام إلى ميقات آخر فلا لأن المسحب أن يحرم من الميقات الأول كذا روى عن أبي حنيفة أنه قال في غير أهل المدينة إذا مر على المدينة فلجوز وهما أي الميقات فلا بأس بذلك وأحب إلى أن يحرموا من ذي الطليعة لأنهم لما وصلوا إلى الميقات الأول لمهم بمحافظته حرمته فبكر لهم تركها انتهى ومثله ذكره القدوري في شرحه وبه قال عطاء بن رباح المالكية والحنابلة ووجه عدم التناهي أن حكم الاستصحاب للذكر كونه نظرا إلى الاحوط وترويعا عن الخلاف في المسئلة والمسارة والمبادرة إلى الطاعة في التقديم وأن قوله الأفضل التأخير بناء على فساد أهل الزمان ومكاثرة مباشرة العصيان ومثله قولهم التقديم على الميقات أفضل حتى قال بعض السلف من تمام الحج الاحرام من دوة أهله لكنه يعيبون بكون ما مؤتمن الوقوع في محظورات احرامه الآن قول أبي حنيفة في غير أهل المدينة إشارة إلى أن أهل المدينة ليس لهم أن يتجاوزوا عن ميقاتهم المعين لهم على لسان الشارع و به يجمع بين الروايتين المختلفتين عن أبي حنيفة فنه أنه لو لم يحرم من ذي الحليفة وأحرم من الجحفة أن عليه دما وبه قال مالك والشافعي وأحمد وعنه ما سبق من قوله لا بأس فيصل رواية وجوب الدم على المدينين وعدمه على غيرهم والله أعلم

• (فمسل في الصنف الثاني وهم الذين منازلهم في نفس الميقات أو داخل الميقات إلى الحرم فوقهم الحل) أي شيقتهم جميع المسافة من الميقات إلى انتهاء الحل (الصبح والعصرة وهم في سعة) أي جواز ورخصة وعدم لزوم كفارة (ما لم يدخلوا أرض الحرم) أي بالأحرام (ومن دوة أهلهم أفضل) أي لها (ولهم دخول مكة بغير احرام إذا لم يريدوا نسكا ولا) أي وأن أرادوا نسكا فان في التفي اثبات (معيب) أي الاحرام حبيته وهذا قد علم مما تقدم والله أعلم وما ينبغي أن يعلم أن مذهب الطحاوي من أصحابنا أن من كان في نفس الميقات فهو في حكم أهل الآفاق وقتل عن بعض العلماء أن من كان بين الميقات والحرم حكمه حكم أهل الآفاق أيضا وقد قال سعيد ابن جبيل لا يحل لتشارك الاحرام من الميقات وظاهره أنه جعله ركنا للمشهور عند الجمهور وأنه واجب بغير دم ويمكن جعل كلامه على مذهب العامة بأن يقال التقدير لا يحل كاملا

• (فمسل في الصنف الثالث وهم من كان منزله في الحرم) • كسكان مكة ومعنى (قوته الحرم للصبح) يوم المسبحة أفضل أو من دوة أهله (والحل للعمره) ليصل لهم نوع من السفر وفي الجله مشقة وجوب زيادة الأجر ثم احرام المك من التنعم أفضل عند العمرة ومن الجعرة عند الشافعي بناء على أن الدليل القوي أقوى وهو مذهبه والدليل الضعيف وهو مذهبه (وكذلك) أي مثل حكم أهل الحرم (كل من دخل الحرم من غير أهله وإن لم ينو الإقامة به كالغريبة العمرة

رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رأه قال جبريل أفلا
 أعلمك كلمات تقولن إذا
 قننن ملكت شجرته
 ونحوه فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم بل قال
 جبريل أهو ذوجه الله
 الكريم وبكلمات الله
 التامات التي لا يجاوزهن
 بر ولا فاجر من شر ما ينزل
 من السماء وشر ما يخرج
 منها وشر ما ذرأ في الأرض
 وشر ما يبصر منها ومن
 فنن الليل والنهار ومن
 طوارق الليل والنهار
 إلا خسافا يطرقه نجس
 يارحمه الله الإمام مالك
 في الموطأ وهكذا ورواه

والمتنع أي من أهل الآفاق (والحلال) أي وكثير المحرم (من أهل الحل إذا دخله) أي الحرم (لحاجة) أي غير لرادة للنسك (الامن دخله) أي الحرم (تلكاؤنه) أي ميقاته من الحل (فجيب عليه) أي على الداخل من غير إجماع (المود اليه) أي إلى الحل والاحرام منه فإن لم يمدحجب عليه الدم واقعه أعلم ثم هل يأثم بترك العود فإن كان قادرا عليه نعم والا فلا لأنه لا يجب عليه دم آخر بترك هذا الواجب فإنه ما وجبوا عليه المود إلا لتدراك العصيان الأول ليكون فضله على الوجه الأكمل

ففي فصل وقد يتغير الميقات بتغير الحال أي من كون الواحد في الحرم أو الآفاق أو ما بينهما من غير أهلها (فيكون ميقاته الآفاق الحرم أو الحل) أي إذا صار من أهلها (والسكنى الحل أو الآفاق) أي على حسب اختلاف حاله (والضابط فيه) أي القاعدة الكلية في هذا الحكم (إن من وصل إلى مكان صار حكمه حكم أهله) أي إذا كان قصده إليه على وجه مشروع بخلاف ما إذا كان على غير وجه مشروع بأن جاوز الميقات من غير إحرام ودخل الحرم وأخرج المكي إلى الحل لأحرام الحج فإنه لا يبرح حكمه حكم أهل ما خرج منه أو دخل إليه (فلنخرج المكي إلى الآفاق أو الحل لحاجة فهو وقته الحج أو العمرة) أي بطريق الأفراد إذا خرج في الأشهر وأما أن يخرج قبلها فله القرآن والتمتع أيضا (الاذا قصد) أي في خروجه إلى الآفاق أو الحل (ترك وقته) أي ترك ميقاته (عدا) لا قصد آخر بل لاجل أن يدخل لأحرام كإقدماته (والآفاق) أي (الحل) أي المنسوب إلى ما بين الميقاتين (إذا دخل مكة أو الحرم فهو وقته) أي فالحرم صار ميقاته (الحج) والحل للعمرة (الاذا قصد) أي بالجه أو ترك وقته (أي عدا) بأن دخل لاجل الأحرام لا غير) أي لا غير الأحرام من المقاصد في الخروج

ففي فصل في مجاوزة الميقات بغير إحرام من جاوز وقته أي ميقاته الذي وصل إليه سواء كان ميقاته الموضوع المعين له شرعاً أم لا (غير محرم) بالنصب على الحال (ثم أحرم) أي بعد المجاوزة (أولاً) أي لم يحرم بعد هذا (فعليه المود) أي فيجب عليه الرجوع (إلى وقت) أي إلى الميقات من المواقيت ولو كان أقربها إلى مكة ولم يشين عليه المود إلى خصوص ميقاته الذي تجاوز عنه بلا إحرام إلا في رواية عن أبي يوسف فلاولى أن يحرم من وقته كما صرح به في المحيط خروجه من الخلاف (وإن لم يعد) أي مطلقاً (فليهدم) أي لمجاوزة الوقت (هوا حرم آفاقاً داخل الوقت) أي في داخل الميقات (أو أهل الحرم) أي أحرموا (من الحل للحج ومن الحرم للعمرة أو أهل الحل من الحرم) أي على عكس ما عين لهم من الوقت (فصلهم المود إلى وقت) أي ميقاته شرعي لهم لا يرتفع الحرم وسقوط الكفارة (وإن لم يعودوا فله دم) والآخر لازم لهم (فإن عاد) أي المتجاوز (قبل شروعه في طواف) أي من طواف نسك كطواف عمرة أو قدوم (أو وقوف) أي في وقوف يعرفه (سقط) أي الدم (إن لم يمه) أي من الميقات على فرض أنه أحرم بعده ولا فلا بد أن ينوي بلي لصبر محرماً حتى ينقضي بسقط عنه مجرد المود وإن لم يلب (وإن عاد) أي المتجاوز إلى الوقت (بعد شروعه) أي في أحدهما (كان استأجر) الأولى كأن نوى الطواف سواء استعمله أولاً وسواء ابتدأه أم لا بل الصواب أن يقال بأن نوى فإنه ليس له ولما بعده تظهير في الباب (أو وقف بعرفة) أي من غير طواف قدوم (لا يسقط) أي الدم (والمود إلى ميقاته) أي الذي تجاوزه (أفضل) أي ولو كان أبعد للخروج عن الخلاف السابق ولأن الإجماع على قدر المشقة

التساقى من فوقه من حديث
عبد الله بن مسعود (وما
الكربوب اللحم والتمتع من
ابن عباس رضي الله عنهما
أمر رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يقول عند الكرب
لا اله الا الله العظيم الحليم
لا اله الا الله رب الرحمن
العظيم لا اله الا الله رب
السموات والارض ورب
العرش الكريم رواه البخاري
ومسلم وابن قتيبة وأبو
موسى ولا حرجاً عليه
الوكيل على الله فقلنا
رواه الترمذي (وإن)
استصعب عليه شيء قال
الله لا حول الا ما جعلته
سهلاً وأنت تجعل الحزن

(وليس) أي المودائد كور (بشرط) أي في سقوط الدم على ظاهر الزاوية خلافاً لابي يوسف في رواية (ابن اليه) أي الرجوع إلى وقته (وغيره) أي وغير وقته (سواء في سقوط الدم ومن جاوز وقته) أي الذي وصل إليه حال كونه (يقصد مكاناً في الحل) كستان بن عاصم أو جثة أو وحدة مثلاً بحيث لم يجر على الحرم وليس له عند المجاوزة قصد أن يدخل الحرم بعد دخول ذلك المكان (ثم بدله) أي ظهر رأي حدث (أن يدخل مكة) أي أو الحرم ولم يردنسا حينئذ (فله أن يدخلها) أي مكة وكذا الحرم (بغير إحرام) وفيه اشكال اذ ذكر الفقهاء في حمله دخول الحرم بغير إحرام أن يقصد بستان بن عاصم ثم يدخل مكة وعلى ما ذكره المصنف وقررناه لم تحصل الحيلة كالاجتناف فالوجه في الجلة أن يقصد بستان قصداً أو لئلا يضره قصده دخول الحرم بعده قصد اجتناف أو عارضاً كما إذا قصد منى جدة أبيع وشراء أو لئلا يكون في خاطره أنه إذا فرغ منه أن يدخل مكة ثانياً لاجتناف من جاهن الهند مثلاً بقصد الحج أو لئلا يضره قصد دخول جدة تبعاً أو لقصد بيعاً وشراء لا يقال فصار كذب الشافعي أنه إذا كان قصده الأصلي أحد النكسين يجب عليه الإحرام والألا فانا نقول هذا الذي ذكرنا فيما إذا لم يقصد أو لئلا في دخوله أرض الحرم فإنه إذا قصده ودخل بغير إحرام يجب عليه ذلك ثم حرمة الحرم والله أعلم (ومن دخل) أي من أهل الآفاق (مكة) أو الحرم (بغير إحرام فعليه أحد النكسين) أي من الحج أو العمرة وكذا عليه دم المجاوزة أو المود (فإن عاد إلى ميقات من عامه فأحرى بحج فرض) أي أدام أو فضاء أو نذر أو عمرة نذراً وضاءً وكذا عمرة سنة ومضجبة (سقط به) أي بتدنيته فلا حرام من الوقت (ما زمه) بدخوله من النكس) أي الغير المتعين (ودم المجاوزة وان لم ينو) أي بالإحرام (عازمته) أي بالخصوص لأن المقصود تخصيص تعظيم البقعة وهو حاصل في ضمن كل ما ذكره وهذا استقصان والقياس أن لا يسقط ولا يجوز إلا أن ينوي ما وجب عليه للدخول وهو قول زكريا لو تحوّل السنة فإنه لا يجوز به بالاتفاق عازمته إلا بتعيين النية ولعل الفرق بين المورنين سداً للآفة الثلاثة أن السنة الأولى كالمبارك التزمه فيسدرج في ضمن مطلق النية ومقيداً بخلاف السنة الثانية لأنها ليست لما ذكرناه قابلة (وإن لم يعد إلى وقت) أي بل أحرم بعد المجاوزة لم يسقط الدم ولو لم يحرم من عامه) أي ذلك النكس (لم يسقط) أي ما زمه (الأن ينوي عازمته) أي خصوصاً بالدخول أي بسبب دخوله (بغير إحرام) أي حينئذ (ولو دخلها حراماً) أي بغير إحرام (فعليه لكل دخول نكس حج أو عمرة) بيان للنكس وكذا لكل دخول دم مجاوزة ومن وهم عدم وجوب الدم إذا لم يرد أحد النكسين كما صاحب الإيضاح شرح الأصول في مخالف الصواب فإنه مخالف لا طلاق الإحرام بأن من جاوزه فأحرى يجب عليه دم المجاوزة أن لم يعد إلى الميقات (فإن أحرم) أي المتجاوز عن الميقات مراراً (من عامه فرض أو نذر فهو) أي فأحره معتبر (عن الأخير منها) أي عن المتجاوز الأخير من المرات (وعليه قضاء البقعة وإن لم يحرم من عامه فكأكثر) أي من التفصيل الذي سبق (ولو جاوزه كافر فاسلم أو صبي فبلغ أو مجنون فافق ثم أحرم من حيث هو) أي من حيث وصل بعد تغيره من حال عدم التكليف إليه (ولو في مكة أجزاءه) أي إحرامه (ولاد عليه) لأعاصره أهل محل إحرامه والمجاوزة وقت له في غير حال تكليفه (والمداد جاوز) أي من غير إحرام وكذا إذا بشر محظوراً آخر مما يجب فيه كفارة مالية وهو بالغ (ثم عتق فعليه دم) أي بعد عتقه (وكذا لو لم يعتق ويؤديه بعد العتق) وهذا فرع عن غرب وحكم يجب حيث لا يشعور أن يؤديه بعد العتق

إذا شئت سهلاً رواه ابن
حبان (وإذا) عطس فقل
الحمد لله رب العالمين على كل
حال فقد روي عن النبي
صلى الله عليه وسلم ذلك
ومن قال ذلك عند كل
عطسة لم يجد وجع ضرر
ولا أذى أبداً رواه ابن أبي
شعبة ولم يرد عليه من معه
يهدىكم الله ويصلح بالكم
رواه الجاردي أو رجاء الله
وأياكم ويغفر لنا ولكم رواه
مالك في الموطأ (وإذا) أتيت
بالدين قال اللهم اكفني
بملاكك عن حرامك وأغني
بفضلك عن حوائك اللهم
فارج اللهم كسفت الغم
يجيب دعوة المضطرين

اذ لم يمتنع اللهم الا ان يتكافؤ يقال التقدير ثم عتق بعد مجاوزته فورا وكذا لو لم يمتنع أي
حيث شؤ وبؤ فيه بعد العتق اذا عتق

باب الاحرام

وهو الدخول في التزام حرمة ما يكون حلالا عليه قبل التزام الاحرام بالنية والتلبية (شروط
حتمه) أي جهة الاحرام (الاسلام) وتقدم عليه الكلام (والنية والذكر) والاولى أن يقول
والتلبية أو ما يقوم مقامهما من الذكر (أو تقليد البدنة) أي مع السوق وفيه ان النية والتلبية
نفس الاحرام وحقيقته لا شرطه بل الاحرام شرط للنسك والنية من فرائض الاحرام اذ لا يتخذ
بدونها الجماعا وان لم يكن وكذا التلبية أو ما يقوم مقامهما من فرائض الاحرام عند أصحابنا لانهم
صرحوا انه لا بد من دخول في الاحرام بمجرد النية بل لا بد من التلبية أو ما يقوم مقامها حتى لو نوى ولم
يلب لا يصير محرما وكذلك الولي ولم ينو وعن أبي يوسف انه يصير محرما بمجرد النية وهو مذهب
الشافعي ومن تبعه على المذهب أنه يكون شارعا عند وجودها هل يصير محرما بالنية والتلبية
جميعا أو بأحدهما بشرط وجود الآخر فالمتقدم ما ذكره حسام الدين الشهيد انه يصير شارعا
بالنية لكن عند التلبية لا بالتلبية كما يصير شارعا في الصلاة بالنية لكن عند التكبير لا بالتكبير
(وتعريف النسك ليس بشرط) بل يكفي في حتمه أن ينوي بقلبه ما يجرم به من سج أو عمرة أو قرآن
أو نسك من غير تعيين (نصح) أي احرامه (صها) وان كان لا بد من أن يصير ميना وميना (ويما
أحرمه التفسير) أي معلقا به كما في حديث علي كرم الله وجهه حيث قال أحرمت على أحرم به النبي
صلى الله عليه وسلم (وشرط بقائه حتمه ترك الجماع) أي قبل الوقوف في الحج وقبل الطواف في
العمرة لأن الجماع حينئذ مفسد له أو في هذرك المضطر لما صاحبه لا يفتني لأن الشرط هو
الغرض المتقدم على أن كن سواء أراد بها أو لم يفعل أو لا كالطهارة والنية في الصلاة
وكذا تركه لا يرتد مطلقا (وشرط بقائه) أي بقائه الاحرام على حاله من غير رفعه (أن لا يدخله)
أي الاحرام بحجة أو عمرة أخرى (على جنسه) أي من احرام حجة أو عمرة سابقة (قبل انقضاء الاول)
أي قبل انقضاء العمل المتعلق بالاحرام الاول ونحوه عن أعماله جميعا (وكذا على خلاف جنسه)
بأن يكون الاحرام الاول يجم أو عمرة والثاني على خلافه (في صور) أي خاصة (ثاني) أي سباني
بينها وأحكامها من الرض وما تترتب عليه من الدم في باب اضافة أحد التمسكين الى الآخر
(وواجباته) أي واجبات الاحرام (كونه من الميقات وصونه عن المحظورات) أي باعتبار اختيار
تركها بالدمه والكفارات فلا ينافي أن ترك المحظورات من المفروضات (وصفته كونه) أي كونه
احراما بل لا مطلق احرامه لقيد قوله (في أشهر الحج) أي لا قبله اذ افاته مكرهه عندنا غير ما رآه عند
الشافعي (ومن ميقات بلده) أي ان حرمه كافي في جهة معينة لأن الواجب هو الاحرام من
الميقات ويص من غير الميقات أيضا والسنة أن لا يبدل من خصوص ميقات بلده أو طريقه
وهذا عام لطلق الاحرام وكذا قوله (والنسل) وهو سنة فلا حرام مطلقا (أو الوضوء) أي في النيابة
عنه لكن عند ارادة صلاة ركعتي الاحرام ثم هذا الغسل للتنظف في الاصل حتى يلزم الحائض
والنفساء ولا يقوم مقامه التيمم بخلاف الحديث اذا أراد أن يصلي صلاة الاحرام (وليس ازار
ورده) فالأزار من المحظورات والراء من الكتف ويدخل الرداء تحت اليد اليمنى ويلقيه على كتفه

رحمن الدنيا والآخرة
ورحبهما أنت ترجي
فارجي رحمة تغني بها
من رحمة من سواك رواء
الترمذي أو يقول اللهم
مالك الملك توفى المؤمنين
نشاء وتزعم الملك من نشاء
وتعز من تشاء وتذل من
تشاء بيدك الخير انك على
كل شيء قدير من الدنيا
والآخرة تعطهم ما تشاء
وتمنع منها من تشاء ارجي
رحمة تغني بها من رحمة من
سواك صلى الله عليه
وسلم لعاد رواء الطبراني في
مهمه الصغير واذ انقلت
دائمه فليقبل بأعباد الله
احبوا وان الله عز وجل
سبيحها رواء ابن

الاسبرويين كفه الايمن مكشوقا كذا في الخزانة ذكره البرصيني في هذا محل وهو موهوم
ان الاضطباع يستحب من أول أحوال الاحرام وعليه العوام وليس كذلك فان محل الاضطباع
المسنون انما يكون قبيل الطواف الى انتهائه لا غير (والطيطيب) أي استعمال الطيب في البدن
والنوب قبل الاحرام سولي في جرمه بسده أو لم يسبق في الأول خلاف (وأداء ركعتين) أي
للسنة الاحرام (الافى وقت الكراهة) أي كراهة الفرض أو النقل (وتعيين التلبية) أي الولادة
في الروايات الجدينية فمن غير زيادة وتقصان وقيل ان زاد جاز بل أحب (ونكراها) أي لا تلتا
في كل ما ذكرها (ورفع الصوت بها) لشهادة الارض والجعر والمدروا الشجره الامراة فان
صوتها عورة فيجب صونها (ومسحها بزاله التفت) أي ما وجب الوسخ (قبل الفسل) بيان
للأفضل والافهم من السنن قبل الاحرام مطلقا (كتم الاطفار) أي أظفر اليد والرجل (وتنف
الابط) أي شعره ويوجب عن التنف الافضل لمن اعتاده محققه (وحلق العانة) ويقوم مقام
التنف والحلق إزالة الشعر بالنورة (ونفا الفسل للاحرام) فان مطلق التنية يكفي لحصول أصل
السنة وكذا نية غسل الجنابة والميض (وليس توبين) أي أيضين كافي نصفه (جديدين) أي
غير ملبوسين قياسا على الكفن أو لكونهما لم يمض الله فيهما (أو غسيلين) تبعدان النجاسة
وتزهيان الوساحة فيبعدان أصل لبس الازر والرداء سنة وبقية الاوصاف مستحبة
(والنعلمين) أي وبمس الثمانين وان جاوز ليس غيرها على الايسر الكسيتين في وسط الرجلين
(والنية باللسان) لان الاعتبار بالشروط هو قصد الجناب وان جرى على لسانه خلاف ما نوى قلبه
فلا عبرة به (وينته بعد الصلاة) أي على تقدير انه صلى (بلا فصل) أي بلا فاصلة كثيرة (جالسا) أي
حال كونه جالسا قبل ان يقوم أو يركب أو يعشي (وسوق الهدى) أي يمهته والتوجه معه
والهدى شامل للابل والبقر والتم (وتقليده) أي تقليد الهدى تطوعا أو غيره ولكنه مقيد
بالابل والبقر والحاصل ان تقليد الشاة ليس بسنة اجابا والابل والبقر يقلدان اجابا
والتقليد هو ان يربط على عنق البنية قطعة نمل أو شراك نمل أو عروة مزادة أو لحاء شجرة أي
قشرها أو نحو ذلك مما يكون علامة على انه هدى قال الكرماني يستحب أن يكبر عند التوجه مع
سوق الهدى ويقول الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الجدد (وتقديم الاحرام على
وقته) أي حيقاته (المكافي) لا فاق (ان ملك نفسه) أي بالاحتراز عن المخطورات والحفظ
عن المخطورات

هـ (ففسل في محرماته) أي محرمات الاحرام (وهي كثيرة وسأقي بعضها) أي في
المخطورات مفصلا (ومنها تأخير الاحرام عن المقات) فان الاحرام منه واجب بقوله (وترك
الواجبات) تعميم بعد تخصيص (و) أم أقوله (ارتكاب المخطورات) أي المحرمات القبيدة بحال
الاحرام من بين الحالات (والانتفاع بها) أي الارتفاق بالمخطورات ولو بغير ارتكاب المباشرة بان
يكون كراهها أو نسيانها أو خطأ أو جهلا فلا يفسد رفع الاثم مع تحقق الكفارات (واما مسده
فالجماع أي الحقيقي (قبل الوقوف) أي في الحج وقبل الطواف في العمرة بخلاف ما بعدهما وزاد
في نصفه (ومبطله الردة) أي الازداد مطلقا (لالجنتون والاعمه) أي الخلدان بعد الاحرام
أو بعد الاتمام (وما نه عن المضى) أي مضى متلبسه وشارعه (في موجب) بفتح الجيم أي
مقتضاه من أداء النسك الذي أحرمه (فوت الوقوف) أي في الحج (والاحصر) أي حبس الضيق

السخي قال الامام النووي
رضي الله عنه انه يجب هذا
في دابة افلنت وجزوا
عنها فقال يا عباد الله
احبسوا فوفقت بغير ذلك
(وحكى) شيئا أبو محمد بن
أبي البصر انه جرب بمقاه
في بيلة افلنت فوفقت في
الحال واذا صعب عليه
دأته عمل بالآز وهو
مارون بن علي بن عبد الله
بن حسن بن سعيد بن دينار
النايبي المشهور قال ليس
وجبل ما يكون على دابة
صعبة فيقول في أنها أقصير
دين الله يخون وله أسلم

وغيره في الحج أو العمرة وسبأ في حكمهما (ورأيه الرض) على ما سبأ في بيانه (ومن مكروهاته
تدعيه على وقته الزماني مطلقا) أي سواء ملك نفسه أو لم يملكه الخروج عن الخلاف (وعلى
المكثي أن يملك نفسه) والا فلا حرام من دورة أهله أفضل وقبل لزومه وتضييقه أكمل
(والاحرام بالغسل) حتى للماض والنفساء (أو وضوءه) أي بابتغى الفضل لمن أرا الصلاة
(وترك كل سنة) أي لا يعمد وعدم قدرة وهو تعميم بعد تخصيص (واحرام القارن بالحج قبل
العمرة) فإن السنة في حقه أن يصوم بالعمرة قبل الحج حتى في النية (والجمع بين التمسكين المقدسين)
كسنتين وعمرتين (مطلقا) أي لا فاقى وغيره بخلاف (وبين المتخلفين) كالقارن والتخلف
(للك) خلافا لما في رحمه الله

هـ (فصل في حكم الاحرام) أي بعد محتمه (لزم الماضي) أي بالتسامح وبفسره قوله (وعدم إمكان
الخروج منه الإجماع بالنسك) أي جنسه (الذي أحرم به) أي من حج أو عمرته وإن كانا خالفين
(وان أفسده) أي الاحرام بالجماع (الافى القوت) هذا استثناء من الاستثناء وما يندم ما جلة
اعتراضه من شرطية ووصفية والمضى لا يخرج عن الاحرام بشئ الإجماع في جميع
الحالات الا في حال قوت الحج بقوته وقوفه (فجعل العمرة يخرج من احرامه) (والاحصار)
أي والافى حال الاحصار في الحج والعمرة (فبذبح الهدي) أي يخرج (والجمع) أي والافى الجمع
(بين التمسكين فينية الرض مع ترك الاعمال في صور) أي في بعض الصور والمغروضة من
المسائل (وبالتسرع في الاعمال في أخرى) أي في صور أخرى (ولو يلانية الرض في صور)
كسبأ في تخاصيلها في محالها (ووجوب القضاء) بالرفع عطا على لزوم إذا خرج بغير فعل ما أحرم
به) كافي القوت والاحصار (أو فعله فاسدا) كافي الجماع المذكور (يقول الا في المنظون)
أي الا في شرع بأحرام يظن انه عليه (إذا أحصر) فإنه لا يجب حقيقته عليه القضاء لانه لا يجب
عليه الاداء كافي الصلاة والصوم ولكن هذا الحكم مقيد بصال الاحصار لانه إذا أحصر وتصل
بالدم لا يحتاج الى الاعمال للخروج فلا يلزم القضاء بخلاف ما إذا كان احرامه على غير وجه الفطن
ثم أحصر فإنه يجب عليه القضاء عندنا خلافا لما في (وأما لو أحرم بحجة أو عمرته على نطقه عليه
ثم تبين انها ليست عليه يلزم الماضي بخلاف الصلاة والصوم لمعوم قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة
لله ولا تعلم بشرع فصح الاحرام أبدا بالدم والقضاء وذلك يدل على لزوم الماضي مطلقا بخلاف
المنظون في الصلاة على ما حقه ابن الهمام (وشرط ان خروج منه) أي من احرام العمرة والحج
في الجلة (الحلق أو التقصير) أي قدر ربع شعر الرأس (في وقته) وهو باعتبار محتمه مدطوع
الغبر في الحج وبعد كثر الطواف في العمرة وأما باعتبار وجوبه بقوته بعد الرمي في الحج وبعد
السعي في العمرة وأما باعتبار جواز وقته بطول عمره (الا إذا قصدر) أي الحلق أو ببله بأن
لا يوجد حلق أو آلة أو وجد لكن في الرأس علة مانعة من الحلق (في سقط) أي الفحل (بلا شيء)
أي من وجوب دم أو صدقة وأما إذا لم يكن في الرأس شعر أو يكون فيه عرق فيجب أو يصب
امرار الموي على (الافى الرض كافر) فإنه يخرج من الاحرام بدون الحلق وما يقوم مقامه
(وتحليل زوجته) أي والافى تحليل زوجته (وعملوك) أي من عبده وجاربه (فصل محظور)
أي محظورا ما كافي نسخة أي أي محظور من محظورات الاحرام كالجاء للمرأة والجارية
والتطيب والحلق ونحوهما ولغيرها (فانه) أي المحرم من الزوجة والمأوك (يخرج منه)

من في السموات والارض
طوبوا وكروها واليه ترجعون
الا وقت باذن الله تعالى
رواه ابن السني واذا
صفت الرب يقول اللهم
اني اسألك خيرها ونحوه
ما فيها ونحوه ما أرسلت به
وأعوذ بك من شرها
وشربها وشرب ما أرسلت
به واه مسلم والتردي
والنسائي والطبراني في
كتاب الدعاء زاد اللهم
اجعلها رباحا ولا تجعلها
ربما اللهم اجعلها راحة
ولا تجعلها عذابا واذا
خاف ضررا اطرق قال اللهم

أى من الاحرام (بالحلق) أى ولا تصير بل بفعل ذلك المخلوط
 (فمسئل ٥ الاحرام فى حق الاماكن) أى باعتبار اتصالها (على وجوه) أى أنواع مختلفة
 الاحكام (الواجب) أى عنها الواجب كون احرامه (من أى حياض كان) أى سواء كان حياضات
 بلده أو غيره (والسنة) أى والشريعة المقررة أن يكون احرامه (من حياض بلده) أى دفعا
 للفرج عن الامة فلا يتنافيه قوله (والافضل من ديرة أهله) لانه من باب المبادرة الى الطاعات
 والمصارعة الى الخيرات ولما فسر به بعض السلف قوله تعالى واتقوا الحج والعمرة لله (والفاضل
 كل ما قدمه على وقته) أى من غير ديرة أهله قبل وصول حياضه لكن بشرط كونه فى أشهر الحج
 (والحرام) أى الحرم (تأخيره عن الوقت) أى الميقات المعين له (والمكره وتجاوز وقته الى أدنى
 منه) أى اذا كان فى طريقه ميقاتان وهو بمنى ثلاث نفسه بالحفظ عن المخلوط والافتقار سبق ان
 تأخيره الى الميقات الثانى افضل من احرامه فى الميقات الاول (وصح فى الكل) أى ويصح
 الاحرام فى جميع الصور الواضحة والخفية حتى فى الحرم مما تقدم الا انه يصيب فيه الدم (فلا
 يشترط لهضمه) أى لعمدة الاحرام (مكان ولا زمان) خلافا لما شاع فى الثانى فان الاحرام يكن
 عنده فلا يصح قبل وقته وبشرط عندنا فيصح الا انه يكره سواء ملك نفسه أم لا (وكذا لا يشترط)
 أى لعمدة الاحرام (هيئة) أى صورية (ولا حالة فلا يرمى باليسا الخيط أو جماعا انعقد فى الاول
 حصيا) أى ويجب عليه دم ان دام ليسمي ما والا فصدقه (وفى الثانى فاسدا) أى انعقد حال كونه
 فاسدا ليعمل ما يصح مقصد الحج من المضى فيه ثم قضائه من قابل وفى المطلب الفائق عن
 السفن فى لو أحرمت بما يفسد حجه ويلزم المضى فيه هكذا أطلق وقياس ما ذكره فى الصوم انه
 ان زرع فى الحلال لم يفسد احرامه والافتقار تبيين معنى فى الحلال انه لا يقع منه الاذلال بعد تحقق
 التنية والتلبية فان الخارج لا يسمى جماعا من كل وجهه فهو عترة تلحق التياب فانه لا يسمى
 ليسا لكنه لا يخلو عن التمس والمباشرة بالكلية ولعل هذا هو وجهه الاطلاق والقياس على
 الصوم فبقال انه مع الفارق لان أمر الصوم محاسن فيه جماع الناس بخلاف حال الاحرام
 والله أعلم بالمرام

٥ (فمسئل فى وجوه الاحرام) أى أنواعه بالنسبة الى الخاص والعام وهى أربعة (قران)
 وهو الجمع بين العمرة والحج (وتتبع) أى بانتفاع المخلوقات بين تصفهم من العمرة وبين احرامهم
 اذ لم يسبق الهدى (وافراد جمعة) أى سواء أتت بمرة بعدها وقبلها السكن فى غير أشهر
 (أو عمرة) أى سواء حج قبلها أو بعدها لكن لم يقع فى أشهره ولم يجمع أصلا من غير حج أو قبل
 وقته (وأفضلها الاول) أى القران وهو اختيار الجمهور من السلف وكثيرين الخلف (ثم الثانى)
 أى المتع وهو افضل عند الامام أحمد بن حنبل (ثم الثالث) أى الافراد الحج وهو الافضل عند
 الامام مالك والشافعى (ثم الرابع) وفيه انه لا وجه للافضلية فى حق افراد العمرة بل الافضل عند
 القائل بأفضلية افراد الحج هو أن فرد الحج وفرد العمرة أيضا والا فلا خلاف ان الاثنين
 بالعبادتين افضل من الاكتفاء بواحدة على سبيل الافراد (وهذه الوجوه) أى الاربعة (هى
 المشروعة) أى فى الجملة لكن فى جوازها تفصيل بالنسبة الى أهل الامكنة ولذا قال (الاولان)
 أى القران والتتبع (فلا فاق) أى جازان أو مشروطان (والاخيران) وهما الامرادان
 المذكوران (مطلقا) أى لطلاق الناس من الا فاق والمكس لقوله تعالى ذلك أى المتع وفى معناه

حوالىنا ولا علينا اللهم على
 الكسكس والطراب
 والادوية ومنابت النعير
 متفق عليه واذا سمع
 الرعد قال اللهم لا تغفلنا
 بنفسيك ولا نمل كتابك
 وعاقبا قبل ذلك راء
 الترمذى ويقول سبحان
 الذى يسمع الرعد بصدده
 والملائكة من خيفته راء
 مالك فى الموطا واذا
 رأى الهلال قال الله أكبر
 الله أكبر اللهم أهله علينا
 بالامن واليمن والايمان
 والسلام والا سلام
 والتوفيق لمالك بن نضر

القرآن لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ثم هذا حكم وجوه الاحرام المشرعة بالمأمر بها في الجملة (وأما التي عن) أي من أنواع الاحرام المتصورة (فالجعل بين المجتنب) أي باحرام واحد أو باختلا واحد على أخرى قبل الفراغ من الأولى (أو العمرتين) أي بينهما كذلك وهما تنهى تحريم فيجب عليه الرض ودمه على ما سبأ في محله (وادخال العمرة على الحج مطلقا) أي لا فاق وغيره لكنه نهى تنزيلا فاق ونهى تحريم للشيء قال التتبي رحمه الله والقرآن من المقاتل بحجة ثم أحرم بعمرة قبل أن يطوف كان قارنا وهو قول الشافعي لنعلم صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ولو أحرم بعمرة بعد ما طاف طواف القدوم كان قارنا أيضا ولم يمت في هذه دم جبر على الصبح انتهى وأما الصورة الأولى فيصير قارنا ميسرا وعليه دم شكر ونحوه فعليه صلى الله عليه وسلم من هذا النوع بل يقول انه نواهما معا ونوى بالعمرة أولا ثم بالحج والله أعلم ولا قال (وادخال الحج على العمرة للشيء خاصة) إلا أنه يصح ادأوها وبكون قارنا ميسرا يجب عليه دم جبر لا شكر (وكذا القرآن) أي الجمع بين التمسك بمعا أو باحرام عمرة ثم يحج من غير تحلل بينهما (والفتح) وهو الاتيان بالحج بعد فراغ العمرة بشرط وقعهما في أشهر الحج (له) أي منى للشيء خاصة لما سبق وعلى ما تقدم حكمه (وأما تغيير الوجوه الاربعة فان أفرد الاحرام بالحج) أي ولم يدخل عليه شيئا (فأما في أشهر الحج وأقبلها) وهو شامل لما بعدها (إلا أنه أوقع أكثر شروط طوافها) أي العمرة (فبا) أي في الأشهر وكذا إذا وقع من غير اختياره بنسب أو غيره (أولا) أي لم يقع أول مرة أوقع أكثر شروط طوافها (الثاني) محذور بالعمرة والأول) أي وهو الذي أوقع أكثر شروط طوافها فيها (أيضا كذلك) أي مفرد بالعمرة (ان لم يحج من عامه) كافتدنا (أوج) أي من عامه (والم) أي نزل (بأهله) أي السكان بالآفاق (المساكن) بان يكون ما يلي الاحرامين (وان لم يلج بينهما) وهو ظاهر (أو لم المساكن فاسدا) بان لم يأتها حال كونه محرما يحج (فتفتح) أي مسنون (ان سلم الفساد) أي في عمرته أو وجهه (والا) أي فان لم يسلم فبهما أو في أحدهما فان أفسد عمرته فبفرد بالحج أو وجهه في العمرة) أي وان أفسد عمرته ففرد بالعمرة (وان لم يفرد الاحرام واحدا منهما بل أحرمهما معا) أي في زمان واحد (أو أدخل احرام الحج على احرام العمرة قبل ان يطوف للعمرة أربعة أشهر أو قارن شرعا) أي بحسب الشرع سواء كان ميسرا أولا (ان أوقع أكثر طواف العمرة في الأشهر والاول) أي بان أوقع أكثر طواف العمرة قبل الأشهر (فلفه) أي ففرد من جهة اللغة دون التسمية (فلم يرضه دم) أي دم القرآن شكرا أو جعرا (في الشرع لا غيره) أي لا في غيره وهو الغرض لا به ليس مما يوجب الشكر ولا بما يقتضي الجبر (وان أدخل) أي الآفاق (احرام العمرة على الحج) أي على احرامه (قبل أن يطوف للقدوم) أي قبل أن يشرع فيه (ولو شوطا قارن ميسرا أو بعد ما طافه) أي للقدوم والمعنى ان وقع ادخاله بعد شرعه في طواف القدوم (ولو شوطا) أي ولو كل شوطا (فأباض ميسرا) أي قارن ميسرا (إلا أنه أكثر ما سمنه في الأول) فكان حقه أن يقول في الأول شوطا وفي الثاني ولو شوطا يفترق القارنان ويتبين حكمهما قائل لفظ لا لوجه الظل وسبجي بيان في محله الا ليق به

وفي ذلك الله هلال خير
ورشد اللهم اني أسألك
من خير هذا الشهر وخير
القدر وأعوذ بك من شره
ثلاث مرات رواه الطبراني
فصل
في أدعية صحت عن النبي
صلى الله عليه وسلم هي
مطلقة غير مفيدة ذكرها
الحافظ ابن الجزري رحمه
الله تعالى في كتاب عدة
الحسن الحصين من كلام
سيد المرسلين صلى الله
عليه وسلم ذكرها هكنا
فليطلب عليها طالب

(يستحب ان يقص شاربه) أي تنظيها ونحسبها لاطالته لو طال الزمان الاحرام ولم يد كحلق رأسه لان المستحب هو ان يشمره لوقت الخروج من الاحرام بقلبه تنظيلا لميزان أجره ولا نه صلى الله عليه وسلم واحصاه لم يكرهوا يحلقون رؤسهم الا بعد فراغهم من مناسكهم غير ما وقع لسيدنا علي رضي الله تعالى عنه ولا عبرة بما يفعله العامة من أهل مكة وغيرهم من حلق رؤسهم عند قصد احرامهم ولو كان مدة احرامهم يسيرة (ويقل) بتشديد اللام المكسورة وتقصيها أي يقطع (انقاره) أي من يديه ورجليه (ويشغ) وهو الأفضل لمن اعتاده (أو يحلق ابطيه) أي شعرها وهو ممتاز فيه (ويحلق عاتقه) أي شعرها والمقصود النظافة بأي نوع من أنواع الازالة ولو بالنورة فيها وقيامها (ويجامع أهله) أي امرأته (أو جاريته ان كان) أي أهله (معها) تحسنا للفرج وحفظا عن النظر لها (ويجترع لبس الخيط) أي قبل التنية والتلبية (ويقتل بسدر أو ضوه) كالدلو وماء الحار وغيره (ينويه) أي حال سكونه يقصد اغتساله (للأحرام) أي ليحصل له الاجر التام والافتيك فيه أصل الفضل أو طلاق التنية أو انضمام نية فعل الجنابة معه (أو بتوضأ) أي يغسل أعضاء وضوءه فان ما لا يدرك كله لا يترك كله (والفضل أفضل) أي لانه سنة مؤكدة (والوضوء يقوم مقامه في حق إقامة السنة) أي المستحب (لا الفضيلة) أي لا فضيلة السنة المؤكدة وفيه إشارة الى ان التيمم لا يقوم مقام الغسل مطلقا الا اذا أراد به صلاة الاحرام ثم الغسل انما يقع عن السنة اذا تحقق معه الاحرام سواء صلى به أم لا (ويستاك) أي في أول طهارته (ويسترج) بتشديد الراء أي يمسح (رأسه) أو شعر رأسه بعد تدينه أو قبله وكذا أحكم لحينه (عقب الغسل) أي حال خذه وطوئته (وهذا الغسل أو الوضوء يستحب للمأمن والنساء والصبي) أي الذي لا يصلي (ولا يقوم التيمم مقامه عند الغرض من الماء) أي الا ان جازاه ان يصلي صلاة سنة الاحرام فانه تيمم حيثئذ (ولو اغتسل ثم أحدث ثم توضأ) أي أو تيمم (وأوم) لم ينل فضل الغسل لان كاهه أن يصلي به (وقيل ينال) أي فضيلة السنة لان الغسل من سنة الاحرام ولهذا يستحب لمن لا يصح له الصلاة أيضا أن يكون في وقت كراهة الصلاة وهذا هو الاظهر وان كان الجمع اذا أمكن أفضل وأكمل قائل (ولو أومر بالغسل ووضوء) وكذا بلا صلاة (جاز) لانه ليس من شرائط الاحرام ولا من واجباته (ويكره) أي حيث ترك السنة بلا معذرة (ويستحب ان يطيب ويدهن) بتشديد الدال أي يستعمل الطيب والدهن في يده وكان الاولى ان يقول يدهن ويغسل ليتوجه قوله (وجما لا يبق أثره) أي من الطيب (أفضل) أي خروجه عن خلاف محذور وغيره (ويستحب ان يكون بالمسك واذهاب جرمه عما ألورد وضوءه) أي من الماء الصافي (والاولى ان لا يطيب نيابة) لانه نوع من أثر بقائه لاسما وقد ينفلح احبائنا عن يده فيكون كانه لا يسئوب عطيب أو مستعمل للطيب في أثناء احرامه والله أعلم

فصل في تعذر عن اللبس المحرم بتشديد الراء المقترحة أي للمنعوق التي (على المحرم) من الخيط والمعصرو وغير ذلك (ويلبس من أحسن ثيابه) لقوله تعالى خذوا من ثيابكم عند كل مسجد أي ارادة كل عبادة (توبين جديدين) تشبيها بكنز الميت وهو الأفضل (أو غسيلين) أي للطهارة والنظافة (أبيضين) وصفان توبين وهو الأفضل من لون آخر كما هو في أمر الكفن مقرر وقوله صلى الله عليه وسلم لبسوا الثياب البيض فنهأ طهر وأطيب وكفنوا فيها موتاكم (رواه جماعة غير مخططين) بيان للأفضل والا فاذالم تكن العناية على وجه الخيط المنوع جاز

النجاح ليغزى بالفلاح ان شاء الله تعالى وهي اللهم اني أعوذ بك من الكسل والحرم والمحرمان اللهم اني أعوذ بك من عذاب النار وقنعة القبر وعذاب القبر وشرة قنعة المسح الدجال اللهم اغسل خطاي بي عاء الثلج والبرد ووقني من الخطايا كما ينقي الثوب الأبيض من الدنس وباعدني وبين خطاي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم اني أعوذ بك من البخل والكسل والجبن والحرم والبخل وأعوذ بك من مذاب القبر وأعوذ بك من

(أزاد) أي بستر العمرة (ورداه) بستر الكتفين فإن الصلاة مع كنفهما أو كشف أحدهما مكروهة وتغيب عن الاضطباع حال الطواف فقط خلا لما توهه العوام من مباشرة في جميع أحوال الأحرار (ويجوز) أي الأحرار (في ثوب واحد) أي بأن يكفي على جيب عليه من ستر العمرة (وأكثر من ثوبين) بأن يجعل واحد فوق واحد أو يبدل أحدهما بالآخر (وفي أسودين) وكذا في أخضرين وأزرقين (أو قطع خرق) أي وفي خرق مقطعة أو لا (مخبطه) ثيابا (والأفضل أن لا يكون فيها مخاطة) أي أصلا

فصل ثم يصل ركعتين بعد اللبس أي لئلا يسهل الأزارين وكذا بعد التطيب (ينوي بها) أي بالركعتين (سنة الأحرار) ليصرف فضيلة السنة ولو أطلق جاز (بقرأتهما الكافرون والاختلاص) أي بعد الفاتحة لحديث ورد بذلك لما فيها من البراءة عن الشرك وتحقق التوحيد فهو بيان الأفضل وفي الظاهرية أن كثيرا من علما يتأخرون بعد الكافرون ربنا لا تزغ قلبنا إلا بما يؤيد الاختلاص ربنا أتنا من لدنك درجة الآخرة (ويستحب أن كان بالمقام مسجد) أي مأثور (أن يصليها فيه) أي تحصل له زيادة بركة المكان (ولو أحرارهم بغير صلاة جاز) أي جاز أحرارهم لافعله لكونه ترك السنة ولذا قال (وكره) أي فضله إلا إذا كان وقت كراهة الصلاة لقوله (ولا يصلي في وقت مكروه) أي الفرائض والنوافل اتفاقا لاختلاف المصنفين والتابعه حيث يجوز في الصلاة التي لها سبب في الأوقات المكروهة تقول المصنف في الكبير لا يصلي في الأوقات المكروهة بالاجماع ليس في محلّه وأن كان يمكن حمله على إجماع أئمتنا (وتجزئ المكتوبة عنها) أي عن صلاة الأحرار وفيه نظرا لأن صلاة الأحرار سنة مستقلة كصلاة الاستسقاء وغيرها مما لا تقوم الفريضة مقامها بخلاف تحية المسجد وشكر الوضوء فإنه ليس لها صلاة على حدة كما حققه الخلف فتأدى في ضمن غيرها أيضا فتقول المصنف في الكبير وتجزئ المكتوبة عنها كتحية المسجد قياس مع الفارق وهو غير صحيح (وإذا سلم) أي فرغ من صلاته (فالأفضل أن يحرم) أي يشرع في الأحرار (وهو حائس) أي قبل أن يقوم (مستقبل القبلة في مكانه) هذا مستندك زائد على الكبير مصنفه عنه بقوله حال كونه جالسا (فيقول بلسانه) أي استصحابا (مطابقا لجلانته) بفتح الجيم أي موافقا لما في قلبه وجوبا (اللهم اني أريد الخ) أي أحرارهم أو إنشاءه ويبنى أن يقيد بالفرض أن لم يكن حج قبله بخلاف في جواز الإطلاق عن الفرض ولا ينبغي أن يقيد بالنفل إذا كان تقيرا لأنه حينئذ لا يقع عن فرضه حتى إذا صار غنيا بعد ما يجب عليه الخ تأتي على أن بعضهم قالوا إذا واصل إلى الميقات صار فرضا عليه حينئذ يقع حجه بنية النفل فتلازم في ذمته أن يصح للفرض بعده أيضا (غيره) أي سهل أسياحه ووقف أعماله (وتقبله مني) أي بعد تمامه وزاد بعضهم وأغنى عليه بركتي فيه ولما كان الدعاء مظهر الأخبار بمحفل اللانهاشاموقا بل أن ينوي به إذا زاد المصنف احتياط قوله (وبت الخ) فإنه نص برأيه الانشاء قطعا إذا قصد به الأخبار أيضا (وأمر متبه) أي دخلت في التزام اجتناب محرمانه (فله تعالى) أي خالصا لمخلصا من غير رياء وصحة وقد تقدم أن الأحرار لا يصح الا بقتران النية والتلبية فتقول المصنف (ثم يلبس) أي بلبس كما ينبغي بل حقه أن يقول فيلبس أو ويلبس أي بالتلبية المأثورة لأنها السنة وهي المذكورة بقوله (لبك اللهم لبك) أي أقت بيا بك أقامة بعد أخرى واجبت نداه مرة بعد أخرى وحمله اللهم بحسب الله معترضة بين المؤكد والمؤكد (لبك لا شريك لك) أي على الإطلاق المراد في التوحيد

قننه الحياء والمات وأعوذ
بلكم القسوة والنخلة
والعيلة والذلة والمسكنة
وأعوذ بلكم الكفر والفقر
والقسوة والشقاق والجمعة
والزلة وأعوذ بلكم العلم
والبيك والجنون والجذام
وسبي الإخلاق اللهم أنت
نقسي تقواها وزكها أنت
خير من زكها وأنت ولها
ومولاها اللهم اني أعوذ بك
من علم لا ينفع ومن قلب
لا يشيع ومن نفس لا تنسج
ومن دعوة لا تستجاب اللهم
انني أعوذ بك من شر ما علمت
ومن شر ما لم أعلم

الحقيق وذلك على المشركين حيث كانوا يستنون ويتبعون قولهم الاشرى بكا هو لك خلقك ومما لك
 أي شيان الما حتى نفسه لا حقيقة ولا مجاز وفي هذا حقيقة واضحة عليهم لكن عقول أضلها بآياتها
 (ليكن ان الحمد والثناء) هو بالكسر أو من الفتح لتوهم العلة والمعنى ان الثناء الجميل والشكر
 الجزيل (لك) أي لا لتسبيلك لعدم استحقاقه ساك (والملك) بالنصب وجوز الرفع وعلى كل
 ظاهر محذوف أي لك وقوله (لاشرى لك) تأكيد لا فائدة التوحيد واستحسن الوقف على الملك
 الثلاثي وهم انما بعده شعروا يستحب أن يرفع صوته بالتلبية ثم يخفض صوته (ويصلي على النبي
 صلى الله عليه وسلم) اجلالا لكرمه الله وعظمته (ثم يدعو عشائه) ومن المأثور اللهم اني أملك
 رضاك والجنة وأعوذ بك من غضبك والنار وكذا استحب أن يقول اللهم احرم لك شعري
 وبشري ودمي من التساه والطيب وكل شيء حرمته على المحرم أن يتنقل وجهك الكريم وأما
 ما ذكره صاحب السراج الوهاج انه يقول ذلك ثم يلي فليس في محله لان الاحرام لم ينشأ الا
 باقرار النبوة والتولية فلا معنى لفصل بينهما في الدعاء والله اعلم وفي شرح الكثر واستحب
 بعضهم ان يقول بعد التلبية اللهم أعني على فرض الحج وتقبله مني واجتنب من وفدا الذين
 رضيت عنهم وان قضيت قبلت اللهم قد احرم لك شعري وبشري ودمي وعظاي (وان احرم
 بدمي مسارا أو ركبا) وكذا اذا قام أو سنى (ويستحب ان يذكر في اهلاله) أي في رفع صوته
 بالتلبية حال احرامه (ما احرمه من حج أو عمرة) أي باخرادهما (أو قران) أي باجماعهما يقول
 ليك بحجة) أي اذا أراد الحج فقط والاقول ليك بعمره وأليك بعمره وبجته ولو اكتفى بما
 عنتمه من التنية لكني ولما كان الدعاء والتنية المذكورين سابقا لصورتين في الحج فقط قال
 (وان أراد العمرة) أي وحدها (أو القران يذكرها) أي العمرة وحدها أو القران بأن يقول
 اللهم اني أريد العمرة فسرهما وتقبلهما مني فوبت العمرة واحرمتهما لله تعالى ليك بعمره
 أو العمرة والحج جبا (في الدعاء والتنية) أي كلهما ما يتنهى عنه في التنية بطريق الغرضية لا فائدة
 التعيين وفي الدعاء على سبيل الاحتياط كافي التلبية (وفي القران) أي دعاء ونية (يقدم) أي
 بطريق الاحتياط (ذكر العمرة على الحج في اللفظ) أي المقرون بالتنية بأن يقول اللهم اني أريد
 العمرة والحج فسرهما وتقبلهما مني فوبت العمرة والحج واحرمتهما لله تعالى ليك بعمره
 وبجته ويستحب زيادة قوله حقا تعيدا ورقا (وان كان احرامه عن الغير) أي نيابة أو تطوعا
 (فليتوكل) وهذا امتنعين ويستحب في الدعاء ذكره أيضا (ثم ان شاء قال ليك عن فلان) أي
 بحجة وضوها وهوالافضل ولو مرة (وان شاء اكتفى بالتنية) أي عنه ولم يذكره في الدعاء ولا في
 التنية

في فصل وشرط التنية أن تكون بالقالب اذ لا معتبر لسان اجزاء بل قبل انه بدع الا أنها
 مستحسنة أو مستحبة لتذكير القلب واستحضاره (فيتوكل بقلبه ما يحرم به) أي ما يقصده
 الاحرام (من حج أو عمرة) أي مفرد (أو قران) أي مجتمعين (أو نسل من غير تعيين) أي ولو
 احتاج بعده الى تعيين وكذلك اذا كان متهما بقلبه بفساد غيره (وذكره) أي بان ما يحرم به
 باللسان مع ذلك) أي مع قصده بقلبه (أفضل وليس) أي الجمع بينهما (شرطا) اتفاقا (ولو يؤي
 بقلبه ولم يتكلم بلسانه صح) أي اذالي بلسانه (وان جرى على لسانه) أي نوع من التنية (خلاف
 ما يؤي بقلبه) أي بالنصوص (فالعمرة بغيري) أي في جناحه (لا بغيري) أي معنى على لسانه كما

(اللهم) اني أعوذ بك من
 زوال نعمتك وقول عاقبتك
 وبغاة قمتك وجميع منتك
 (اللهم) اني أعوذ بك من
 الهدم والتردي وأعوذ بك من
 الفرق والحرق وأعوذ بك
 من أن يتبطنني الشيطان
 عند الموت وأعوذ بك من
 أن أموت في سبيلك مدبرا
 وأعوذ بك من أن أموت
 لدينا (اللهم) اني أعوذ بك
 من مكرات الاختلاف
 والاعمال والاهواء والادواء
 (اللهم) اني أعوذ بك من
 غلبة الدين وغلبة العدو
 وشماته الاعدا (اللهم)
 اغفر لي ذنوبي وخطي
 وعدي (اللهم) اني أعوذ بك

في باب الصلاة وهذا حكم النية وفي معناه حكم التلبية ولذا قال (فلو لم يجهت ونوى بقلبه العمرة أو لم يسمر ونوى بقلبه الحج أو لم يجمع بينهما ونوى أحدهما أو لم يأت أحدهما ونوى كليهما فالعمرة بعمارة) ثم التلبية وإن كانت فرضية لا تصح إلا باللسان مع القدرة لكن لا يشترط فيها التمييز بل مطلق التلبية كاف في حصول الشرط

فمفصل وشرط التلبية أن تكون باللسان فلا ذكرها بقلبه لم يمتثلها أي تلك التلبية الساتية المجردة عن احضار النية الجنائية (والآخر يضمنه تحريك لسانه) أي أن قدره أنه نص محمد علي أنه شرط (وقيل لا) أي لا يلزم (بل يستحب) أي تحريكه في المحيط تحريك لسانه مستحب كافي الصلاة وظاهر كلام غيره أنه شرط أما في حق القراءة في الصلاة فاختلغوا فيه والاصح أنه لا يلزمه التحريك قلت فينبغي أن لا يلزمه في الحج بالاولى فإن باب الحج أوسع مع أن القراءة فرض قطعي متفق عليه والتلبية أمر ظني يختلف فيه (وكل ذكر قصده به تعظيم الله سبحانه) أي ولو مشوا بالدعاء على الصحيح (يقوم مقام التلبية كالتيسيل والتسبيح والتحميد والتكبير وغير ذلك) أي من أنواع التنازل والتجسيد (ولو قال اللهم) بمعنى يا الله (يجزبه) وهو الاصح في الصلاة أيضا كافي المحيط (وقيل لا) أي قياسا على الصلاة حيث لا يجوز فيها بدلا من تكبيره لا افتتاح عند بعضهم والفرق ظاهر (يجوز لا ذكر) وكذا التلبية (بالعريضة والغاربية وغيرها) كالتركية والهندية ونحوها (يا لسان) أي يا لغة وبيان (كان) واجهوا وعلى أنه يسرى فيه من يحسن العريضة ومن لا يحسنها وهو الصحيح بخلاف افتتاح الصلاة عندهما فالفرق أن باب الحج أوسع (والتلبية فرض فرض) وهو عند الشروع لا غير (وتكرر هاتين) أي في المجلس الأول وكذا في سائر المجالس إذا ذكرها (وعند تفسير الحالات) كالاصباح والامساء والامساء والمطروح والدخول والقيام والقعود والمشي والوقوف وملافاة الناس ومعارفهم والمزاوجة والتوسعة وأمثال ذلك (مستحب مؤخر) أي زائدنا كبده على سائر المستحبات (والأكثر مطلقا) أي من غير تعقيب بتغير الحال (مندوب) أي مطلوب شرعا ومثاب عليه أجرا لكن مرتبة الذنب دون مرتبة الاستقبال (وبستحب أن يكرر التلبية في كل مرة) أي شرعا (ثلاثا أو بأكثر) أي بالثلاثة (على الولاة) بالكسر أي الموالاة المتابعة من غير فصل بينهما يفتوا كل طعام وشرب ماء (ولا يقطعها بكلام) أي أجني عن التلبية (ولو رد السلام في صلاة الهجاز) يعني وجاز أن لا يرد في خلاها بل يؤخره حتى يرد بعد فراغها لم يفته الجواب بالتأخير عنها (ويكره لغيره أن يسلم عليه) أي حال تلبيته بجهرا وهل يستحق الجواب حينئذ لا يظهر نعم (ولا ينبغي أن يسلم) أي بغيره (بشي من التلبية) أي من يتأهلوا عرابها (المسنونة) أي التي تقدمت والمقصود أنه لا ينقص شيئا منها (فإن زاد عليها) أي بعد فراغها لا في خلاها (لحسن) بل مستحب بان يقول ليبيك وسعديك وانظر كله سيديك والرحمة اليك ليبيك الله انطلق ابيك بحجة حقا تعبد اورقا ليبيك ان العيش عيش الآخرة وضوء ذلك شأوقه مأثورا فيستحب زيادته وماليس مرويا بالجارز أو حسن • وقد أخرج البزار والبيهقي عن حذيفة رضي الله عنه قال يجمع الله الناس في صعيد واحد لا تسلكهم نفس فيكون أول من يدعى محمد صلى الله عليه وسلم فيقول ليبيك وسعديك وانظر في يديك والمهدي من هديت وعبدك بين يديك بك واليك لا مضامك الا اليك تباركت وتعاليت سبحانك رب البيت فند ذلك ينفع فذلك قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما

من البرص والمجنون والمجانم
وسبي الاسقام (اللهم)
اغفر لي جنتي وهزلي
ونحلي وعدتي وكل ذلك
عندي (اللهم) املغ لي
دين الذي هو عمدة امرى
واملغ لي دنياي التي فيها
معاشي واملغ لي آخري
التي الهامادي واجمل
الحياة زيادة في كل خير
واجمل الموت راحة في
من كل شرب افي ولا تن
علي وانصرف ولا تنصر
علي وامكرني ولا تمكر علي
واهدني ويسر لي الهدى
وانصرف علي من بني علي
رب اجعلني الشاذ كارك
شكار الشراياك مخلوقا

محوذا كذا في البدور السافرة للسيوطي فهو صلى الله عليه وسلم أول من قال بي وأول من قال
 لبك في عالم الأزواج وأول من لم يبعث الأشباح (ويستحب كثرتها) أي غير مقيد بمجال
 من الأحوال بل يستحب (فما وقا عذا) وكذا اصطفاها ومشيا (را) كما ونزلوا وأقلوا سائر ما ظهرا
 وهو الاستكمال (ومعدنا) أي بالحديث الأصغر قوله (جنبا وماضا) وكذا انصهر (وعند غدير
 الأحوال) أي عماد كرم وعمل يذكركه بوب الرمح وطلوع خمس وغر وهاو أمثالها ويستقي
 منها حال قضاء الحاجة (والأزمان) أي بتقدير الأزمان المشتقة على تقدير الأحوال وكذا تقدير المكان
 (وكما علمنا شرفا) يقتضين أي صمد كمالها إلا أنه يستحب حينئذ ضم التكبير معها (أو هبطا
 وادبا) أي نزل مكانا مفضضا لكن يستحب زيادة التسبيح أيضا (وعند أقبال الليل والنهار) أي كما
 فهم من اختلاف الزمان (وبالاصحار) بكسر الهمزة أي بال دخول في وقت الصبح لقولهم وإذا
 أمسروا يجوز رفع الهمزة على أنها جمع صرأى في أوقاتها (وبعد الصلوات) أي فراغها (فرضا) أي
 أداؤها قضاء وكذا الوتر لأنه فرض عملا (وقلا) أي ما ليس فرض فيشمل السنة والتطوع وهذا
 الأسباق هو الصبح المتقدم المطابق لظواهر الرواية وأما ما خصه الطحاوي بالمكتوبات دون
 التواضيل والقوائت فهو رواية شاذة كما قاله الأسيباني اللهم الآن قال أراد زيادة الاستحباب
 بعد الفراغ من الوضوء ولذا قال ابن الهمام والتعميم أركب (وعند كل ركوب وتزول) كما استغنى
 من قوله را كما ونزلوا (ولقاء بعضهم بعضا) أي بعضا آخر كما قدمناه (وإذا استيقظ من النوم) أي
 استيقظ وكذا إذا قصد النوم وأراد له أن ينام من جملة تقدير الحالة (أو استعطف راحته) أي صرف
 عنان دأبه من طريق أي أخرى (وإذا كانوا جماعة) وأظلمها هنا أن أولئك أظلم (لا يثنى أحد على
 تلبية الآخر) لأنه يشوش الخواطر ويقوت كمال مع الحاضر (بل كل إنسان بلي بنفسه)
 أي منفرد بصوته (دون أن يثنى على صوت غيره) أي على وجه المجبة لا التشبيه وكذا قيل
 إن المداوسة الترابية لا تستحب إذا كان يقرأ واحد بعد واحد دون الهيئة الاجتماعية على
 ما أحدثه القراء المصرية والتشامية (ويستحب أن يرفع بها) أي بالتلبية (صوته) وكما بالغ فهو
 أحب لشهادة كل من يلمه لكن لا يجب أن يقطع صوته ويتضرر به نفسه لما ورد من أنه صلى الله
 عليه وسلم قال لبعض أصحابه حين تجاوزوا عن الحنفى رفع أصواتهم لبعض الأذ كل في الأسفار
 أرفعوا على أنفسكم فانكم لا تدعون أسم ولا بعدا بل تدعون سميما قريبا ولهذا قال ابن الحاج
 المالكي وليذكر بما يفعله بعضهم من أنهم يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى يعبثوا حولهم
 وبعضهم يخفضون أصواتهم حتى لا يسموا ذلك التوسط اه فإذ كره المصنف
 من أن يرفع الصوت بالتلبية مستحب فيه مسامحة لأن المتقدم أنه سنة كما صرح به قوام الدين في
 شرح الهداية وكذا قال الحنفى ابن الهمام هوسنة فان تركه كان مسيا ولا يثنى عليه ولا يبالغ فيه
 فيجبه نفسه كيلا يتضرر ثم قال ولا يثنى أنه لا منافاة بين قولنا لا يجبه نفسه بشدة ورفع الصوت
 وبين الأدلة الدالة على استحباب رفع الصوت بشدة إذ لا تلازم بين ذلك وبين الإجماع إذ قد
 يكون الرجل جهوري الصوت عالما طبعا فيحصل الرفع العالي مع عدم تعبه به (الأن يكون في
 مصر) فإنه لا يستحب أن يرفع صوته خوفا من الزيادة والظهور أن يكون يتضرر ويصعب
 على بعض من حوله (أو امرأه) فإنها لا ترفع صوتها بل تسمع نفسها لا غير كما صرح به شارح الكنز
 ولأن صوتها عورة فرفعها بكشفه عورة (ويجوز) أي حال أحرامه (في مسجد مكة) الظاهر أنه من

لأن حشيتك أو أمانيتك
 رب تقبل فريتي واغسل
 حوبتي وأجب دعوتي
 وثبت حجتي وسدد لساني
 وأهدقني وأسأل منجيتي
 صدي (اللهم) أني أسألك
 الثبات في الأمور والفرجة
 على الرشد وأسألك شكر
 نعمتي وحسن عبادتك
 وأسألك لسانا صادقا وقلبا
 سليما وأعوذ بك من شر
 ما تعلم وأسألك من خير
 ما تعلم وأسئلك من غير
 أنك أنت علام الغيوب
 (اللهم) المسكن رشدي
 وأعدني من شريفي
 (اللهم) أني أسألك فعل
 الخيرات وترك المنكرات

غروب صوت مبالغ يشترط على المصلين والطائفتين فان ابن الضياع من علمائنا صرح بان رفع الصوت في المسجد ولو بالذ ك حرام (ومنى) أى وفى منى أو فى مسجدھا كما ذكرنا (وعرفان) وكذا بعده فى منى دلغة الى أن يرى (لاقى الطواف) أى لا يلبى حال طوافه مطلقا لان أشغافه حينئذ بالأدعية المأثورة أفضل وهذا اذا أرى به طواف القدوم أو طواف الفرض على فرض تقديمه على الرى والافتلتية فى طواف العمرة ولا فى طواف الفرض بعد الرى (وسى العمرة) أى ولا فى سى العمرة فان التلبية تقطع بأول شر وعفى طوافها وأما أطلق بعضهم من انه لا يلبى حالة السى فمخمين حمله على سى العمرة أو سى الحج اذا أخره وأما ما صرح فى الأصل من انه يلبى فى السى فيصلى على سى الحج اذا قدمه ثم لا خلاف فى أن التلبية اجابة الدعوة وانما الخلاف فى الداعى من هو قبيل الله تعالى وقيل هو رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل هو الخليل عليه السلام قال المصنف فى الكبير وهو الاظهر قلت ان كان المراد اجابة الر وحية فلا شك انه الاظهر والا فهو صلى الله عليه وسلم أمر بان الله أيضا لقوله تعالى وادن فى الناس بالحج على خلاف فيه ان المأمور به ابراهيم أو هو عليهما الصلاة والسلام وقد نادى الناس بالحج عام الوداع ثم لا مرية ان الداعى الحقنى هو الله سبحانه فالصواب ان الخطاب فى ليلك رب الارباب لدلالة ما بعده من لفظ اللهم ولا شر بذلك وغيره ودعوى الالتفات عما يلتفت اليه ولا يرجع عليه (ويقوم تقليد الهدى مقام التلبية) الهدى يشمل الابل والبقر والغنم فكان حقه أن يقول تقليد البنية كما صرح بقوله (وهو) أى تقليده (ان ربطا) بكسر الموحدة وهى الفصحى وضعا (فى عنق بنية) أى فى رقبتها وهى متناولة بالقرعة عند تاختلها فالشافعى ولذا اعطف عليها تصر بها لراد بقوله (أو بقرعة واجب) أى هديها كقران ومتمعة ونذر وكفارة (أو نضل) أى تعلق شاملا السنة طاه يستحب الهدى لكل ناسك ان قدر عليه فقد أهلى صلى الله تعالى عليه وسلم عام حجة الوداع مائة بقة فخر منها ثلاثا وستين بيده الشريفة عدد سنى عمره المنيفة وأمر المرتضى بضر البقية (قطعة نضل) أى كاملة أو ناقصة (أو مرادة) أى قطعة مرادة وعمرتها وهى بضع الميم كبرابز وادة أو السفرة التى غالها من الجلد المحصوب فى السفر (أو لحاء شجرة) وهى بكسر اللام ممدود أى قشرها (أو نضوه) من شرائك نعل وغير ذلك مما يكون علامة على انه هدى لثلاثا بقرضوا له وان عصب ودع ولا ياب كل حنسه الا فقرا دون الاغنياء (ويسوقها) أى يدفعها من ورثتها فان السوق ضد القود (ويؤجبه معها ناولا لحرام) أى باحد النكسين معينا ومهما أوجعا قال الكرماني ويستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد (فيصير بذلك) أى بما ذكر من التقليد والسوق مع التنية على الصواب كما صرح به الاحصاب (محرمات) أى ولو لم يلب لقيامهما مقام التلبية (لكن الأفضل أن يقدم التلبية على التقليد) أى اذا جع بينهما (لثلاثا يصير محرما بالانقليد) أى أولا لان السنة أن يكون الشروع بالتلبية (بعضى فلو عكس التضيقة طاه الفضيلة (ولا يقوم الا شعاع) وهو بكسر الهمزة شق جلد البنية أو طعننا حتى يظهر الدم منها (مقام التلبية) ولو توجه معهما ناولا بل هو مكروه عند خوف السراية) أى فى قولهم جميعا فان ابا حنيفة قال بكرايته مطلقا وهما ناولا بما حته لكنه يكره عند خوف سرايته (والا) أى بان لا يكون خوف السراية (لحسن) أى عندهما (فى الابل) دون البقر والغنم وهكذا لوجاهل البنية من غير تقليد سوى الحج لا يصير محرما وان توجه معهما

وجب المساكين وان
تغفر لى وترجى واذا أردت
بقوم قننة قدرنى غير
مقدون وأسالك حبك
وجب من عيبك وجب
عمل يعربى الى حبك
(اللهم) متعنى بعمى
وبصرى واجلهما
الوارث معنى وانصرفى على
من عالمى ونخدمه بشارى
يا من لاتراه العيون
ولا تقاطعه الننون
ولا يصغه الوصفون
ولا تقبیره الموائد
ولا يضى الدوائر ويصل
مناقبيل الجبال ومكاييل
الجبار وعدد قطر الامطار
وعدد ورق الاشجار وعدد
ما أنظم عليه الليل وتسرق

(والابل تقلد رجيل) بتشديد الهمزة المفتوحة فهما (وتشتر من الاشعار) (والبقرة لا تشتر) أي
 بل تقلد وتقبل لكن يستحب التقليل والتقلد أحب منه والجمع بينهما أفضل (والغنم لا يقبل بها
 شيء من ذلك) أي عملا كرم الاشياء الثلاثة (ولو اشتركت سبعة) أو أقل (في بدنة) أي ابل أو بقرة
 (تقلدها أحدهم بالهرم) أي باسمي شينهم (صاروا) أي كلهم (محرمين ان ساروا ولم يهرموا بغير
 أمرهم صاروا) أي وحده (محرما) أي لا يجنبهم (ولو يمش بالهدى) أي أرسله مع شخص أو سيده
 وقدمه (ثم توجه) أي بعد ذلك (فان كان) أي الهدى المبعوث (هدى قران أو منعة) أي هدى تنفع
 (في أشهر الحج) وسباني ياتيه (صار) أي صاحب الهدى المذكور (ان سارنا) أي لا حرام والجمل
 الشريطة مقترنة بين العامل وهو صار ومعه وهو (محرما بالتوجه) أي إلى الكعبة حال سيره
 (وان لم يكن لهما) أي لقران والمنعة (أو لهما في غير أشهره لا يصير محرما حتى يلحقها ويسوقها)
 والحاصل ان لاقامة البدنة مقام التلبية شرائطها التنية وقد تقدمت ومناسوق البدنة
 والتوجه معها والادراك والسوق ان يمشي أو يتوجه معها في بدنة التنية والقران فلو قلد
 هديه ولم يسوق أو ساق ولم يتوجه معه لم يكن محرما على المشهور في المذهب وأما اذا قلد البدنة
 وبعث على يد رجل ولم يتوجه معها ثم توجه بعد ذلك يريد النسك فان كانت البدنة بغير المنعة
 والقران لا يصير محرما حتى يلحقها فاذا أدركها وساقها صار محرما لكن المحقوق شرط بالاتفاق
 وأما السوق بعد المحقوق فمختلف فيه في الجامع الصغير لم يشترطه واشترطه في الأصل فقال
 يسوقه ويتوجه معه قال غير الاسلام ذلك أمر اتفاقي وانما الشرط ان يلحقه وفي الكافي قال
 شمس الأئمة السر حتى في المسوق اختلاف العصابة في هذه المسئلة فذهبوا من يقول اذا قلدها
 صار محرما ومنهم من يقول اذا توجه في أثرها صار محرما ومنهم من يقول اذا أدركها فساقها صار
 محرما فاخذنا بالتيقن من ذلك وقتنا اذا أدركها وساقها صار محرما بالاتفاق العصابة على ذلك رضي
 الله تعالى عنهم وأما قوله في أشهر الحج فراد أنه يصير محرما في هدى المنعة بالتلبية والتوجه اذا
 حصل في أشهر الحج وأما اذا حصل في غير هذا فلا يصير محرما لم يدركها أو يسر معها وكذا دم
 القران على ما ذكره بعضهم وأما بدنة التطوع والنذر والجزاء فلا يصير محرما كيما كان سواء
 كان في أشهر الحج أم لا لم يدركها أو يسرها

فصل في إجماع النية وإطلاقها من نوى الاحرام أي نفسه وكذا الذنوى النسك (من
 غير تعيين جهة أو مرة) أي أو ارادة جمع بينهما فكان حقه أن يقول أو قران كافي الكبير (صح)
 أي إجماعا جاسا فاقترن عليه المظنورات (ولزمه) أي المضى في أحد النسكين (له أن
 يجعله) أي يغير إجماعه اليهم (لاجماعا) أي من أحد النسكين (قبل ان يشترع في أعمال
 أحدهما) أي من أركانها (فان لم يمين حتى طاف) أي للمرة أو مطلقا (ولو شوطا كان) أي
 صار (إجماعا للمرة) أي متقايما ومصرفا (أو وقف بعرفة) أي قبل الطواف (فالحجة) أي
 نصار إجماعه متعين الحجة (وان لم يمين) أي وان لم يقصد الحج في وقوفه فانه يصرف إليه شرعا
 وكذا اذا لم يمين في طوافه فرض العمرة فانه ينقلب إليه (ولو أحصر قبل الأفعال) أي أفعال الحج
 أو العمرة من أركانها وتصل بدم (أو فاته الوقوف) أي بقوت وقته (أو جامع) أي قبل الوقوف
 أي فافسده (تمين) أي إجماعه اليهم (العمرة) في الصور الثلاثة في الأولى يجب عليه قضاؤها
 لا قضاء حجة وفي الثانية بطل أعمال العمرة وبطل ولا جعليه من قابل وفي الثالثة يجب عليه

عليه الهادى لا يرى منه
 هاء سماء ولا أرض أرضا
 ولا بحر ما في قعره ولا جبل
 ما في وعره اجل نصير
 جرى آخره ونصير على
 خواسته واجل خبر أباي
 يوم أشاك فيه (اللهم)
 أنى أسألك عيشة قية
 وميتة سوية ومردا غير
 مخزى ولا فاضع (اللهم)
 اجعلني صبورا واجعلني
 شكورا واجعلني في عيني
 صغيرا وفي أعين الناس
 كبيرا رب اغفر وارحم
 واهدني السبيل الاقوم
 ثم نورك هديت فلك الحمد
 منكم حلك فضوت فلك
 الحمد بسطت يدك هديت

المضى في عمره وقضاؤها (ولو أحرم ميسما) أى أولا (ثم أحرم ثانيا بحجة فالأول للعمرة) أى
 فالأحرام الأول المهم معين بها (أو بعمره) أى بان أحرم ميسما ثم أحرم بها (فالأول للعبادة) أى
 تعم بها (وان لم ينو بالثاني شيئا) أى معيناً في صورتين (فهو قارن) فيلزمه حجة أو عمره أما إذا
 خرج من بيته يدافع فاحرم ولم ينو شيئا فمن أى يوسف ومحمد أنه حج بناء على جواز العبادة بنية
 سابقة (ولو أحرم بها أحرم به غيره) أى ولم يعلم بأحرم به غيره (فهو ميسم) أى فاحرمه أو حكمه
 كالهم (فيلزمه حجة أو عمره) أى على ما سبق (وان قلت) أى وقوفه (تدبر للعمرة فيلزمه وكذا
 لو أحصر) وكذا لو جامع فأنسده بما تقدم

فخصل ولو أحرم بالبحر أى مطلقا (ولم ينو فرضا ولا تطوعا فهو فرض) لان المطلق
 ينصرف الى الكامل فان كان عليه حجة الاسلام يقع عنها استصناا بالاختلاف في ظاهر المذهب
 وقيل ادأدأ بحجة وعليه حجة الاسلام فاحرم مطلقا كان ذكره فلا لازم اهدى (ولو نوى) أى الحج
 (من الغير أو التذرا أو النفل) أى التطوع (كان) أى حجة (عساوى) أى عامين له (وان لم يحج
 للفرض) أى حجة الاسلام بعد كذا ذكره غير واحد وهو الصحيح المعتمد المنقول الصريح عن أبى
 حنيفة وأبى يوسف من أنه لا يتأدى الفرض بنية النفل في هذا الباب وروى عن أبى يوسف وهو
 مذهب الشافعى انه اذا حج بنية النفل يقع من حجة الاسلام كما قاله من على الصيام المفروض
 لكن الفرق ان رمضان معيار لصوم الفرض بخلاف وقت الحج فانه موسع الى آخر العمر ونظيره
 وقت الصلاة وعنه أيضا اذا نذر بحجة وعليه حجة الاسلام فاحرم مطلقا كان فلا (ولو نوى
 للتذور والنفل) أى معا (قبل فهو نفل) وهو قول محمد (وقيل نذر) وهو قول أبى يوسف والأول
 أظهر وأحوط والثاني أوسع ويؤيد الثاني قوله (ولو نوى فرضا) أى حجة (وتعلا وهو فرض)
 أى عند محمد وكذا عند أبى يوسف على الأصح كما في الصراحي في الكفاي ولو نوى حجة الاسلام
 والتطوع فهو حجة الاسلام اتفاقا أما عند أبى يوسف لان بنية التطوع غير محتاج بها لعل
 وعند محمد لما بطلت الجهتان فانهما اذا تعارضتا فاقطعتا في الحج فتمتعين صرفه اليه (ولو نوى
 نصف نسك) أى مثلاً (أو حلالا بطوفه) أى طواف الزبارة (ولا يقف) أى بعرفة لاجله
 (فعليه نسك) أى كامل لانه لا يقترأ وحكم المهم تقدم (أوج كامل) أى عليه بطواف ووقوف
 لانهما ركناؤه وكذا عليه مسائر الواجبات واجتناب المحظورات (ولو أحرم) أى يحج (على ظن
 انه عليه) أى فرضا ونذرا (فتبين عدمه) أى خلاف ظنه (لزمه المضى) أى لشروعه (وان
 أفسده قضاؤه) أى لم يعمه وهذا بخلاف الصلاة فانه نعم (وان أحصر) أى الطمان المذكور
 (فقبل) أى على ما في البرزوى وكشف الاسرار شرح المنار (لا يلزمه القضاء) لانه اذا أحصر
 وغفل بالدم لا يحتاج الى الاضال للخروج (وقيل يلزمه ومعه) أى للزوم (في الغاية)

فخصل في نسيان ما أحرم به أى المحرم بعد تعين احرامه أولا (أحرم بشئ) أى معين
 كحج أو عمره أو قران (ثم نسيه) أى ما أحرم به ولم يترج بقبلة ظنه شئ (لزمه حج وعمره) أى
 احتياطاً أولاً لانه الفرد الاكل فله النوع الافضل (بقدم أفضاله عليه) كالتقارن المعروف
 (ولا يلزمه هدى القران) أى تخفيفا عليه بسبب النسيان فان للزوم نوع مؤاخذة ولو كان
 بالقيام للشكر يتوفى الجمع بين النسيان وليكون فرقاً بين احرام التذكر والناسي في الجملة
 لا يكون حكمها واحداً من جميع الوجوه (ولو أحصر يصل) أى يصل (يهدى واحداً) وهو

فك الحمد ويصل وجهك
 أكرم الوجوه وجاهك
 أعظم الجاه ومطبتك
 أعظم المطبة وأهاتها
 تطاع من نافسك وتسمى
 فتغفر وتغيب المضطر
 وتكشف الضر وتشفى
 السقيم وتغفر الذنب
 وتقبل التوبة ولا يجزى
 بأ لا تك أحسداً يبلغ
 مدحك قول قائل (اللهم)
 أنى أسألك علاناً وأعوذ
 بك من علم لا ينفع (اللهم)
 أنى أسألك خير كل المسئلة
 وخير الدعاء وخير النصبة
 وخير العمل وخير الثواب
 وخير الحياة وخير الممات
 مبتى وتصل موازى

دم الخل من مطلق نسكه لما سبق (ويفضي حقه وعمره) أي احتياطا إن شامع بينهما
 أي بالقران (أو فرق) أي فصل بالفتح أو غيره (وإن جامع) أي قبل طواف العمرة (فليسبه
 المضي قهرا وقضاها) أي لفساد جملة الجامع وعليه شتان وسقط عنه دم القران كما تقدم
 وأما إذا جامع بعد طوافها قبل الوقوف فيفسد حقه دون عمرته وعليه دم قفساد الخ ودم الجماع
 في احوام العمرة وعليه فضلا الخ فقط وسقط عنه دم القران وبقي الصور يساق في محله (وعبرة
 بضمهم) أي كالكرمي والسر وحي ومؤذى العبارتين واحد الا انه لا يحكم الشك فيه (وإن
 أحرم نفسك واحدا معين نفسه أو شك فيه قبل الافعال) أي قبل ان يأتي بفعل من أفعال النسك
 (تحرى) أي اجتهد وطلب الاخرى لأن غلبة الظن تقوم مقام اليقين في فروع مسائل الدين
 (وإن لم يقع تحريره على شيء) أي معين (لزمه ان يقرن) أي قرأ التعليل وهو الخالص الصوري
 لا القران الشرعي الموجب لدمه ولذا قال (بلاهدى) أي دم القران على ما صرح به في النهاية وأما
 فوه في المحيط فلا يكون قارنا فمحمول على القران الشرعي للجمع بين العبارات فانه أولى من الحمل
 على اختلاف الروايات (ولو اهل بشيتين) أي نسكين معينين (ففسهما) أي انهما محبتان
 أو عمرتان أو حجة وعمره (لزمه القران) أي الشرعي جلالا لفعل المؤمن على الصلاح المستحسن
 في الدين (ودمه) أي دم القران الموجب للشكر وهذا في الاستحسان والقياس أن يلزمه
 حجتان أو عمرتان (فلما حصر بمسجدين) أي لا يفي احوامهم (عليه فضلا حقه وعمرته) لانا
 جملناه قارنا بخلاف ما قبله اذ لم يعلم يقينان احوامه كان بشيتين

فوفصل في احوام المغمى عليه من أغنى عليه أي ممن توجه الى البيت الحرام يريد حجة
 الاسلام فأغنى عليه قبل الاحرام (أو نام) أي وهو مريض كاسياني (تقوى ولي عنه رقيقه)
 أي بعد ما قوى رقيقه من نفسه أو قبله بأن قال اللهم انه يريد الخ أو يريد الخ فيسره وتقبل منه
 ثم يلي عنه (أو غيره) أي غير رقيقه (بأمره) أي السابق على اعماله وقومه (أولا) أي أولا بأمره
 نصابا قبل الغير باختياره (صح) أي احوام الرقيق أو غيره عنه مطلقا وسيأتي بيان الخلاف فيه
 (و يصبر) أي المغمى عليه (محرمًا) أي بنية رقيقه وتليته وربما قال بكفى تلبسه رقيقه عنه بناء
 على جواز العبادة بنية سابقة (ولا يشترط) لخصه احوامه (تجرده عن لبس الخيط) لانه من باب
 ارتكاب المحظور (ويجزيه عن حجة الاسلام) أي بالخلاف (ولو ارتكب) أي المغمى عليه
 المحرم منه غيره (محظورا) أي عنوا من محرمات الاحرام (لزمه موجه) يخفى الجرم أي مقتضى
 المحظور من الدم أو الصدقة أو غيرها وإن كان غير قصد (المحظور لا الرقيق) أي لا غيره لانه
 أحرم عن نفسه بطريق الاحالة وعن المغمى عليه بطريق التباية كالولي يحرم عن الصغير
 فينتقل احوامه عنه محرمًا كالنوفى هو ولي ولذا لو ارتكب هو أيضا محظورا لزمه جزا واحد
 لاحرام نفسه ولأنه عليه من جهة اهلاله عن غيره ثم اعلم انه اذا أمر أصحابه برقيقه بذلك
 فلا خلاف فيه وأما ان لم يأمرهم بذلك فصافها لواعنه فإز ذلك أيضا عند أبي حنيفة خلافا
 لهما ولو أحوام عنه غير رقيقه بغير أمره لا رواية فيه واختلاف المشايخ على قول أبي حنيفة قبل
 يجوز عنده وقبل لا يجوز وقد ذكر القولين في المحيط وللخبر قال ابن الهمام والجواز هو الاول
 قلت وهو الظاهر لثبوت عقد الاخوة بدليل قوله تعالى انما المؤمنون اخوة وقوله عليه الصلاة
 والسلام المسلم اخو المسلم لا يخذله (ولو اتفق) أي المغمى عليه بعد الاحرام عنه (أو استيقظ)

وصحق ايمان وارفع درجتي
 وتقبل صلاتي واغفر
 خطيئتي وأسألك الدرجات
 العلى من الجنة آمين (اللهم)
 اني أسألك ان ترفع ذكركي
 وتضع وزري وتصلح امري
 وتطهر قلبي وتغنم فرجي
 وتورق قلبي وتغفر ذنبي
 وأسألك الدرجات العلى
 من الجنة آمين (اللهم)
 اني أسألك ان تبارك لي
 في سمعي وبصري وفي روعي
 وفي خلقي وفي أهلي وفي
 عمالي وفي حياي وفي عملي
 وتقبل حسناتي وأسألك
 الدرجات العلى من الجنة
 آمين يا من أظهر الجليل
 وستر القبيح يا من لا يقر اخذ

الى التام المرض بعد فومه الباعث على الاحرام عنه (لزمه مباشرة الافعال) أي بقية أعمال
 الحج وكذا اجتناب المحظورات (وان لم يبق قبيل لا يجب) أي على الرقعة (أن يشهدوا به) يضم
 أوله أي يحضروه (المشاهد) أي المشاعر (كالطواف) أي طواف الزيارة (والوقوف) أي
 بعرفة بني وسائر الواجبات من وقوف مزدلفة وري الجمرة والسعي وانما انقصر على الركبتين
 لانهما المهم في حجة الحج (بل مباشرة الرقعة) يضم فسكون ويموز تثليث الزاوية هم جماعة
 يترشقون في الطريق (تجزئه) لان هذه المرافقة قام مقام الامر بالنيابة وهذه القول اختاره
 جماعة وجعله صاحب الميسر في الامم في العناية الامم ان نيابته عنه في ادائه صحيحة الا ان
 احصاه أولى لامتحن وقيل لا تنادي بأدائه وقته واليه مال فاضحيان وصاحب البدائع وغيرهما
 ففي رواية فاضحيان لو أحرم بالحج ثم أتى عليه فطافوا به حول البيت على يسير ولو خذوه عرفات
 ومزدلفة ووضوا الاضحية لم يده ورموا به وسحوا بين المشاة والمروءة جازي وفي الاطلاق
 عن محمد لوروى عنه بالاجهار ولم يحمل الى موضع الرمي جازوا والافضل ان يرى الجبار يده ولا يجوز
 ان يطاف عنه حتى يحتمل الى الطواف ويطاف به وكذا الوقوف بعرفة اه كلامه وهذا
 التفسير حسن جدا واليه أشار المصنف بقوله (وقيل يجب حله في الطواف) أي طواف
 الاضحيان بحمله الرقيق على ظهره أو ظهر غيره وينوي عنه الطواف في أوله (والوقوف) أي
 باحضاره في موقف عرفة ولو ساعه ليكون أقرب الى أدائه لو كان حقيقا واليه مال خمس الآفة
 السرخسي (الاف الرمي وضوءه) من وقوف المزدلفة والسعي لكونهما من الواجبات وهي دون
 الاركان في الاعتبار (ولو أتى عليه بعد الاحرام) أي بعد تحقق احرامه لنفسه (لحملة
 متعين) أي على رقبته (وقفا) أي اتفاقا فقد كفر الاسلام انه اذا أتى عليه بعد الاحرام
 فطاف به الناسك فله يجره عنه اعمامنا جميعا لانه هو الفاعل وقد سبقت النية منه قال ابن
 الحمامو بشكل عليه اشتراط النية في الطواف حيث لم توجد منه فالأولى ان يعمل بان جواز
 الاستتابة فيما يجره عنه ثابت فتصور النيابة في الافعال ويشترط نيته الطواف بما يشترط نيته
 الا ان هذا يقتضي عدم تعيين حله والشهود أي الحضور وهو الامم على ما ذكره في محل آخر
 في فصل في احرام الصبي • ينقذ احرام الصبي المميز للنفل لا للعرض • اذ لا ينقذ احرامه
 عن حجة الاسلام اجما فقول في الكبير عندنا ليس في محله (ويصح ادائه) أي مباشرة أفعاله
 (بنفسه) أي دون غيره بأمره أو بغير أمره لعدم جواز النيابة عند عدم الضرورة (ولا يصح
 من غيره) أي من غير الصبي المميز (في الاداء) أي مباشرة الافعال (ولا الاحرام) على ما في
 البدائع من انه لا يجوز ادائه الحج بنفسه وكان حق المصنف ان يعكس في ذكره حكمهما
 المرتب بينهما في وضعهما حيث قدم الاحرام على الاداء شرعا (بل يصحان من وليه) أي
 نيابة عنه (فصرح عنهما كان أقرب اليه) أي في النسب (فلما اجتمع والد وأخ يحرم له الولد)
 على ما في فتاوى فاضحيان والظاهر انه شرط الاولوية وهذا حكمه مبنى على انعقاده فضلا
 لكن في شرح المجمع وعندنا اذا أهل الصبي أو وليه لم ينقذ فضا ولا تغلا في الهداية ما يدل
 على انعقاده فلا ثم قال صاحب الهداية واختلف المتأخرون فمنهم من عقده أصلا وقيل
 ينقذو يكون حرمين واعتباد اه ويمكن الجمع بأنه لا ينقذ انعقادا ملزما وينقذ فضلا
 غير ملزم لا يغير حكمه فضا انه التعمد يعمل الخبير وينقذ عليه انه لو لم يفعل شيئا من

بالجريرة ولا يملك السرة
 ما حرم التباؤن أو واسع
 المنفرة بالباطل البدين
 بالرجة باصباح كل شعوى
 ما انتهى كل شكوى يا كرم
 الصبح يا عظيم المن يا مبتدئ
 النعم قبل استغفارها يا ربنا
 وليسدنوا مولانا يا غاية
 رغبتنا أسألك ان لا تشوى
 خاق بالنار نعوذ بالله من
 عذاب النار نعوذ بالله من
 عذاب القبر نعوذ بالله من
 العقن ما ظهر منها وما بطن
 نعوذ بالله من قننة المسج
 الدجال (اللهم) اننا نعوذ
 بك من جهد البلاء ودرك

المأمورات أو ارتكب شيئا من المحظورات لا يجب عليه شيء من الفضل والكمالات ويقوى
 ما ذكرنا من اختلاف المسائل واختلاف أحوال الصبي قال أوسنة لا يصح عنه قال يحيى بن محمد
 معنى قول أبي حنيفة لا يصح منه على ما ذكره أصحابه أنه لا يصح عنه بطلان ما وجوب
 الكفارات عليه إذا حصل محظورات الاحرام بدق الزق لا أنه يترجمه من أو باطل وكذا
 يؤيد ما قلنا في النية من أن اعتكاف المصبي وصومه وحج صحيح شرعى لا خلاف وأجوبه
 دون أبيه انتهى واتخذت الأمة الأربعة على أن المصبي يتأبط على طاعته وتكتب له حسنات
 سواء كان مجزأ أو غير مجزأ لكن اختلف أصحابنا هل تكون حسناته له دون أبيه أو يكون الاجر
 لوالديه من غير أن ينقص من أجر الولد في فاضلان قال أبو بكر الاسكاف حسناته تكون
 له دون أبيه وإنما يكون للوالدين ذلك أجر التعليم والارشاد إذا فعل ذلك وقال بعضهم حسناته
 تكون لأبويه بعض أيضا بناء على التسبب والاحاديث تدل عليه فتدري عن أنس بن مالك
 رضي الله عنه أنه قال من جئت ما ينفع به المرء يصومته إن ترك وإذا تصام القرآن والعلم فيكون
 لوالده أجر ذلك من غير أن ينقص من أجر الولد في (وينبغي لوليه أن يصومه) بتسديد فونه أى
 يحفظه ويحميه (من محظورات الاحرام) كل من الخيط واستعمال الطيب وضوحها (وان
 ارتكب) أى المصبي شيئا من المحظورات (لا شيء عليه) أى ولو بعد بلوغه لعدم تكليفه قبله
 (ولا لى عليه) أى وان كان سببا للاحرام وما قام مقامه في حياته وكذا إذا فعل وليه
 محظورا فليهدم واحدا لا يجب عليه من جهة اهله عن غيره شيء (وكل ما دله المصبي عليه) أى
 المميز (بنفسه لا بتجريفه النيابة عنه) بل فعله هو بنفسه (والا) أى وان لم يقدرب نفسه عليه
 سواء كان مجزأ أو غير مجزأ (جاز) أى فيه النيابة عنه (الركن الطواف) فإن الولي لا يصح ما عن
 المصبي مطلقا كما أن الوصي لا يصح ولا يصوم عن الموصي عندنا خلافا للشافعي فيفتن إذا كان
 المصبي مجزأ يصلى ركعتي الطواف ولا يسقط عنه كسائر الواجبات وأما الطواف فلا بد أنه
 يطوف بنفسه إن كان مجزأ ولا يصح له وليه ويطوف به وكذا حكم الوقوف وسائر المأمورات
 كالسبي وري الجرات (ولو أفسد نكحه) فيه أنه لا ينصرونه الا فساد الجماع فالنهي أنه لو ترك
 أركانه جميعا كما يدل عليه قوله (أو ترك شيئا منه) أى من أركانه أو واجباته (الاجزاء عليه) أى ترك
 الواجبات (ولا قضاء) أى ترك الأركان من المأمورات حيث شروعه ليس يلزم له لأنه غير
 مكلف في فعله (ولو بلغ من احرامه) أى في شأنه (فان جدد) أى احرامه (للفرض) أى بعد
 بلوغه (قبل الوقوف) أى قبل فوته (سقط عنه) أى الفرض (والا) أى وان لم يجدد احرامه
 لفرض ما دام على احرامه المنعقد للثقل (هو) أى فجبه (نفل) وكان القياس ان يصح فرضا
 فوى حجة الاسلام حال وقوفه لان الاحرام شرط ما كان المصبي اذا ظهر ثم بلغ فاصبح اداء فرضه
 بذلك الطهارة الا ان الاحرام له شبه بالركن لا شتمه على النية فثبت انه لم يهدم ما صح له كما كان
 المصبي لو شرع في صلاة ثم بلغ فان جدد احرام الصلاة ونوى بها الفرض بغير عنه والا فلا (المجنون
 كالصبي الغير المميز) أى في جميع ما ذكرنا من الانقاد وغيره فلأوافق المجنون الذي احرم منه
 وليه وجدد احرامه قبل الوقوف يكون ذلك من حجة الاسلام ثم المجنون حال جنونه لا شيء عليه
 اذا فعل المحظورات أو ترك الواجبات وكذا كفر الاسلام بالزوى وغيره انه يثاب عليه اذا فعل
 شيئا من الطاعات واداه الواجبات فقله (الا أنه اذا جسد احرامه يلزمه الجزاء) مبنى على

الشفاء وسوء القضاء وساعة
 الاعداء (اللهم) مصرف
 القلوب صرف فلو شاء على
 طاعتك (اللهم) اغفر لنا
 وارحنا وارض عنا وتقبل
 منا وأدخلنا الجنة ونصنا
 من النار وأصلح لنا شأننا
 كله (اللهم) زدنا ولا تنقصنا
 وأكرمنا ولا تمنا وأعطنا
 ولا تحرمنا وأزنا ولا تؤثر
 علينا وأرضنا وارض عنا
 (اللهم) أعنا على ذكرك
 وشكرك وحسن عبادتك
 (اللهم) أحسن عاقبتنا في
 الأمور كلها وأجرنا من
 خزي الدنيا وعذاب
 الآخرة (اللهم) اتهم لنا

ما ذكره في الذخيرة عن التواد من انه اذا جن البالغ بعده ثم ارتكب شيئا من محظورات الاحرام فان فيه الكفارة فراقبته وبين المصبي لكنه مخالف لما صرح به الكرماني من ان المجنون لو ارتكب بعض محظورات الاحرام لاثم عليه وهو محمول على اطلاقه المناول لجنونه بعد الاحرام وهو المطابق للقواعد الاصولية ان المجنون والمصبي خارجان عن التكليف الشرعي بل اثنان ان هذا كما اتفق عليه الائمة الاربعة وكذا قال عزيز جماعة وقيل عليه الكفارة ثم قوله (ويصح منه الاداء) أي بخلاف بخلاف ما اذا احرم حال جنونه فانه مما اختلف في صحته في البدائع احرام الكافر والمجنون لم ينقد أصلا لعدم الاهلية وهو لا ينافي ما قاله ايضا من انه ملحق بالمصبي الذي لا يقتل فقال لا يصح منه اداء الحج بنفسه يعني بل يفعله عنه وليه فيوافق ما قاله صاحب المحيط وخزانة الاكل المصبر عنه أبو

● (فصل في احرام المرأة هي فيه) أي المرأة في حق الاحرام (كل رجل الا في اثني عشر شيئا منها) (ان لها ان تلبس المحيط) أي المحرم على الرجل (غير المصوغ) أي بوس أو زعفران أو عصفر الا ان يكون غسلا لا ينقض (والنخفين) أي ولها ان تلبس النخفين (والقفازين) على ما في شرح العوفي للقدوري وشرح الكرخي وغيرهما وهو يضم القاف وتشديد الفاء ما تلبسه المرأة وتغطي به يدها قال في البدائع لا تلبس القفازين ليس الانتظية يديها وانما غير ممنوعة عن ذلك وقوله عليه الصلاة والسلام ولا تلبس القفازين نهي تدب جلتاه عليه جمعا بين الدلائل بقدر الامكان وسببا في زيادة تحقيق في البيان (وتغطي رأسها) أي لا وجهها الا انما ان غطت وجهها بشيء متصاف بماز وفي النهاية ان تسدل التي على وجهها واجب عليها ودلت المسئلة على ان المرأة منبهة عن اظهار وجهها للرجال بالضرورة وكذا في المحيط وفي الفتح قالوا والمستحب ان تسدل على وجهها شيئا وتغايبه (ولا ترفع صوتها بالتلبية) أي لان صوتها عورة فيفيد الحكم بنفيه عند الاجانب (ولا ترمي) أي في الطواف (ولا تضطجع ولا تسي بين الميادين) أي بالاسراع والحرولة (ولا تخلق رأسها) لانه مثله كخلق الرجل لحية بل تحصر (ولا تستنم الحجر) أي الاسود (عند المزاخرة) أي اذا كان هناك جمع من الرجال (ولا تصمد الصفا كذلك) أي عند المزاخرة (ولا فصل عند المقام) أي قرب مقام ابراهيم عليه السلام (كذلك) أي وقت التزامه (ولا يلزمها دم لترك الصدر) أي طواف الوداع (وتأخير طواف الزيادة عن وقته) أي ولنا خبر طواف الاضحية عن أيام النحر (اعذر الحيف والغفاس) قييد للمستثنيين لكن على ما في البدائع من ان ترك الواجب بغير اذى لا يوجب شيئا لا تكون الموروثان مما تختص به النساء ان كان لا يتصور وقوعهما من غيرهن وكانت في الكبير اعتمد عليه حيث قال له لا دم عليها لتأخير طواف الزيادة عن أيامه بعزما ثم زاد في الكبير ان لها ان تلبس الحرير والذهب وتعلي بأي حلي شات عند دعامة العجلة وعن عطاء انه كره لها ذلك ثم قال وهذا الفرق في البصر والعناية ولم يذكر كره الكرماني وهو اولى لانه غير مختص بحال الاحرام قلت بل ان الخلاف المذكور يختص بالاحرام والاداء بخلاف لعطاء وغيره في عدم كراهة لبس المرأة الحرير والذهب (والنخني) أي المشكل (فيه) أي في هذا الفصل (كالانثى) أي احتياط الكن حاله في هيئة اللبس مشكل

● (فصل في احرام المبدأ الامة) أي ولو كان لها الرقية من حبيثة (ينعقد) أي اجماعا (احرام المملوك) أي مذكرا كان أو مؤنثا باذن سيده أي ماله كونه أو ماله كونه (وبغير اذنه لثقل)

من خشيتك ما تقول به
ينشأ وبين معاصيك ومن
طاعتك ما تلبسها بحبك
ومن اليقين ما من به
علينا مصائب الدنيا
والآخرة ومتعنا بما عانا
وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا
واجدله الواثنا وأجل
قارنا على من ظلمنا ونصرنا
على من عادانا ولا تمسج
مصيبتنا في ديننا ولا تمسج
الدنيا أكبر حننا ولا مبلغ
علمنا ولا تسلط علينا من لا
يرحمنا (اللهم) اننا نأسألك
عزائم مضرتنا لو مضيات
أمرنا وموجبات رجونا
والسلامة من كل آثم

أى أو يتعدى أصله لقطع أى لا يفرض فى الصورتين (ولولى أن يصله) أى يخرج منه من إحراره
مختلور (أن أحره بلاذن وكره) أى قطعه (بعده) أى بعد إزالته لا يرجع عن وعده وفى رواية
عن أبى يوسف أن المولى إذا أذن لمسه فى الخ طيس له أن يصله لأنه أسقط حق نفسه بالأذن
فصار كأنه لم يخل بالابلا حصلا ثم ليس على المولى هدى لتجلبله على العبد إذا اعتق
وعليه أيضا أن يقضى ما أحرمه (وإن ارتكب) أى المملوك (مختلور) أى إحراره من جزائه
أى فى الجلة (فإن كان) جزؤه (صوما) كلبه معذورا (فى الحال) أى بإزمه قبل عقه (والأ)
بان كان الجزاء ماليا (فبعد العتق) يكاف بأداءه ولو لم يزمه الآن فى ذمته (ولو عتق فى الأحرار
لا يمكن فضه) أى فسخ إحراره وقيد إحراره لغيره لأن إحراره ملزم له فيجب عليه اتعلمه
(بخلاف الصبي إذا بلغ) أى فانه يجوز له فضه أى فسخ إحراره وقيد عهده كالمسوق (فيضى) أى
المملوك (فيه) أى فى إحراره خلا (ولا يسقط به) أى بهذا الخ (الفرض) أى ولو فرض عليه
بعد عتقه

(فصل فى محرمات الأحرار) أى محظورات إحرار أحد التمكن وعدم وعائه المستقلة على
المكرهات الصربية والشاملة للفسد منها (الرفث والفسوق والجدال) أى المذكورة فى
الآية حيث قال من فرض فبين الخ فلا ريث ولا فسوق ولا جدال فالرفث هو الجماع عند
الجهور وأذ كره أو دواعيه مطلقا قيل وهو الأصح لأنه أبلغ فى إفاضة المبالغة أو بخصرة النساء
أو كل كلام غش وخبر وزور والفسوق المعاصى كلها وأخصت بجمال الأحرار لأنها أرفع حيث
سككت الحر رحمة الصلاة وقيل هو السباب وأما الجدال فهو أن يجادل رفيقه حتى يفضيه
بالمنازة القبيحة بخلاف الجدال على وجه النظر فى أمر من الأمور الدينية فله لا بأس به وأما
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فتواعد الشريعة فواجب على كل أحد فى كل حال
(والجماع) خص بالذكر إجماعا بما حله فانه مفسد للفسك فى بعض أحوال إحراره (ودواعيه
كالقبلة واللس) وفى معناها النظر بشهوة والكلام بفسدة فى الأجنبية (والفاخذة
والمناقطة) كان الأولى ذكرهما بالعكس (شهوة) هذا القبيل أريد الجماع بالنسبة إلى حلاله
من المرأة والأمة (وإزالة الشعر) من الأباط والمناقطة وغيرهما (خلقوا تنقا وتورا) أى استعمالا
للنورة (واسرافا) لو أمكنه (مباشرة) أى بنفسه (أو عتيقا) أى لغيره حتى يقرب عليه الأثم والا
فى وجوب الجزاء والكفارة سواء يكون بتمكينه أو بغيره أكرها أو مناما ونحوهما (وسلق
الزاس) أى وحلق المحرم رأسه أو رأس غيره حلالا كان أو محرما مالم يخرع عن أداء نسكهما
وهو تخصيص بعد تعميم وكذا الحكم فى قوله (وتصير) والشارب والأبط والعالة والرقبة وموضع
الحاجم) وكذا موضع تخميم (وهى اللحية) وكذا تنفها (وحلق رأسه أو رأس غيره ولو حلالا)
أى ولو كان غيره حلالا وهذا نص صحيح عا لم يمتنعوا يستثنى من ذلك قلع الشعر الأبات فى العين
(وقل الأظافر) الأولى وقلم الظفر (وليس الخط) أى على وجهه المتأد (والقميص) خص بالذكر
لأنه لا يجوز زبسه ولو عدم الإزارات فالا لا يمكنه أن يأتز به وفى السدائع وإن لم يجد رداء شق
قيصه واندى عبه يبنى ليكون أقرب إلى السنة فى خصوص الهيئة فلا ينافى ما فى البصر لا يحتاج
إلى شق قيصه لأنه لو ارتدى بالقميص من غير شق لا بأس به (والسراويل) أى الاعتدع
الأزار على ما صرح به إزاى لكنه يبنى أن يحمل على سر والغير قابل لأن يشق ويؤثر به لئلا

والنهي عن كل بر والفوز
بالجنة والنجان من النار
(اللهم) لا تدع لنا ذنبا
الاغفره ولا هم الا فرجه
ولا دينا الا قضيه ولا حاجة
من حوائج الدنيا الا خيرة
الاغفيتها يا أرحم الراحمين
ربنا آتتنا فى الدنيا حسنة
وفى الآخرة حسنة وقنا
هذا الباب (اللهم) انا
نسألك من خير ما سألك
منه نبيك محمد صلى الله عليه
وسلم ونعوذ بك من شر
ما استعاذك منه نبيك محمد
صلى الله عليه وسلم ونسألك
فيما قضيت من أمر أن
تجعل عاقبته لى رشدا واثم

ينال قول الجمهور وان لم يجد الأزار يفتق ماحول السر ويل ما خلا موضع التكة ويتزعم ولو
 لبسه كاهو ولم يشقه عليه دم (والسامة) بكسر العين والمراء بها النسي من تقطية الرأس بابس
 المتعاد الا هم من السامة وغير هاتقوله (والقنوسة) كالخصيص (والبرق) أي على الوجه
 (والبرص) بضمين كالبرقع وهو قنوسة طوبى أول ثوب رأسه منه دراعة كانت أوجبة وأخطرا
 على مافي القاموس فكان حقه ان يذكر بعد القنوسة (وزر الطيلسان) مثناة اللام والزر خضع
 الزاى أي ربطه بالزر وعقده على عنقه ومعه فصل المكروهات كإساقى فانه ان أراد لبسه فوق
 رأسه فلا يحتاج الى قدزرة (والقباء) الظاهر انه عطف على الطيلسان ففيه ما فيه والاولى ان
 يعطف على الخيط أي ولبسه لكن اذا أدخل يده في كنهه والا فان أدخل منكبها فيه بلا داخل يد
 فانه يكره وقال زفر عليه دم (وشعوه) أي من الجبة والفروة والمباد والعباء (وليس الخفين) أي الا
 ان لا يجد ثملين فانه يقطعهما أسفل من الكعبين (والجورين) أي ولبسه سواء كانا ثملين أو غير
 ثملين (وكل ما يوارى الكعب الذي عندهم قدشراك الثعل) أي في الفصل الذي في وسط
 القدم لا الكعب العنبر عند غسل الرجلين وكذا لبس الحرم القفازين لما تنقل عز الدين بن
 جماعة من انه يحرم عليه لبس القفازين في يديه عند الأتمة الأربعة وقال الفارسي ولبس الحرم
 القفازين ولبسه محمول على جوازه مع الكراهة في حق الرجل فان المرأة ليست بمنوعة عن
 لبسها وما وان كان الأولى لها ان لا تلبسها فتقوله صلى الله عليه وسلم ولا تلبس القفازين
 جماعة بين الدلائل كذا ذكره ولكن ليس فيه ما يدل على ان الرجل ممنوع عن تقطية يديه اللهم
 الا ان يقال هو ممنوع من لبس الخيط والله أعلم (وابس ثوبه مصبوغ طيب) أي بورس أو زعفران
 أو عصفر أو غيرها ما يطيب به يخطا كان أو غير يخطا (الا ان يكون غميلا) أي مضمولا كثيرا
 بحيث انه (لا ينفذ) بتشديد الصاد الجملة أي لا يتقار أو تصبغه لما روى عن محمد انه لا يتمدى أثر
 الصبغ الى غيره أو لا تخرج منه رائحة الطيب وهو الاصح على مافي البحر الزاخر والبحر العميق
 وقنارى قاضيان والبدائع فالعبرة للرائحة لا اللون ولهذا لو كان الثوب مصبوغا صبغ ليس فيه
 طيب كالقنوسة وضوحها فلا بأس بلبسه ولو قيل الفصل لان فيه الزينة فقط والاحرام لا ينهوا عما
 مافي الملتقطات من قوله ولا يتزين الحرم فمحمول على خلاف الأولى ونهى التنزيه عنه (ونظية
 الرأس) أي كراهة أو بعضه لكنه في حق الرجل (والوجه) أي للرجل والمرأة كذا قوله (والنظيب)
 أي استعمال الطيب بعد الاحرام (والتهدين) أي تدهين نفسه والاولى أن يقول والتدهن
 أو الدهن بالفتح والأدهان أي استعمال الدهن مطبعا أو غير مطبوع في يده وأما قوله في الكبير
 في ثوبه أو يده فيخص بالدهن المطبوع على ما هو الظاهر (وأكل الطيب) أي وحده لكن عنده
 خلافا لما وسياق زيادة بيان (وشده بطرف ثوبه) أي ربط طيب يفوح ريحه بخلاف شدة عود أو
 صندل مثلا في الفخ لا يجوز له ان يشد مسكاني طرف ازاره وهو لا يشد العموم المستفاد من
 اطلاق المصنف (وقل سيد البر) أي دون العبر وكذا اصطباؤه (وأخذه) أي امساكه ابتداء
 والاعانة عليه (ودوام امساكه في يده) أي انتهاء (والاشارة اليه) أي حال حضوره (والدلالة)
 أي حال غيبته (والاعانة عليه) أي بنوع من أنواع الاعانة كالطاعة سكينة أو مناولة ونحوه وسوط
 (وتنفيه) أي لا تخرجه من محله من غير ضرورة داعية اليه (وكسر يسه وتغريش وكسر
 قواقه وجناحه وحبله) أي حبل لبسه (وشبهه) وكان حقه ان يذكر عقب قوله وكسر يسه

المستعان عليك التكاليف
 ولا حول ولا قوة الا بالله
 على العليم
 في فصل في ذكر ادعية
 جليله المقدس ورد فيها
 ثمانية عشر
 رأيت ان اذكرها لك ايها
 الحاج لتصور فليها والادعية
 والاذكار الواردة كثيرة
 والانسان مملوء بالطبع
 وسبب الاحتراز عن الملل
 من دماء الله تعالى ومن ذكره
 الكريم قد ورد لايمل الله
 حتى غشاوا فيتمين على
 الانسان السالك الى الله
 تعالى ان يجتنب من الادعية
 والذكر ما يمكنه الموانعة
 عليه من حفظ ذلك ما هو

لما عبر في الكبير عنه بقوله وشي بسفه أو المراد بالشي بسفه الشامل للصبي بسفه بأي نوع من أنواعه (ويجوز شراؤه وأكله) فيبدأ أن قتله وطعنه أو كله كل واحد منها لأجل قتله (وقتل القملة وربما) أي في الشمس وغيرها (وقتها لتبره) مطلقا (والأمر يقتله أو الإشارة إليها أن قتله المشار إليه) وفيه أن الإشارة منهى عنها وإن كان الجزء لا يترتب الأعلى جاترة المشار إليه قتله (والقافيه في الشمس) أي في غيره بسفه وفتلته (وغسله هلاكها) أي لأجل موتها قبله ولم يلقه (وخصب رأسه وطينته أو عضوا آخر بالحناء وغسلها بالمخيط والوجه وتليده شعره) أي شعر رأسه (نضين) أي بشي غليظ (غير مانع) هذا بيان للواقع والأمر مستند لقطعا ومعنى حيث لا يتموز التليد بالمانع ولو نزع وتأنع عنه أيضا (ولو من غير طيب) وأما إذا كان تليده طيب فهو حرامان قال ابن الهمام وما ذكره رشيد الدين البصري وحسن أن يلبس رأسه قبل الإحرام مشكلا لأنه لا يجوز استحباب الخطبة الكائنة قبل الإحرام بخلاف الطيب انتهى ولعله قاسه عليه وهو ليس بجديد ولا يظهره فارق بل هودون الطيب في مقام الارتفاق لأنه الصاق شعر الرأس بالصنع وضوءه كيلا يتخلل الفبار ولا يمينه شي من الهوام وبها من سر الشمس وهذا ما تروى الشافعي ومن تبعه ويؤيده ما رواه أصحاب الكتب الستة عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي أي يرفع صوته بالتلبية حال كونه ملبدا اللهم الآن يقال تليده كان لضرورة (وقطع شعر الحرم وقطع وجهه إلا الأذن) ذكره استطراد اتباعا لما في النهاية وإن كانت حرمته لا تتعلق بحالة الإحرام على الخصوصية ولعل الوجه في ذكره ههنا أن تعرض الحرم لصيد الحرم وضوءه أشد حرمة وأقم عصبة والتلبية أن كل عجل ليس فيه ارتكاب الخطيئة وهو الخ المبروك أشار إليه صلى الله عليه وسلم بقوله من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه والتقصيص بالرفث مع دخوله في عوم النفس لكونه مفسدا للصبح ولو ثلاثتهم جواز الجماع مع الحلال فانه حرام بالأجماع (وقال بهذه المخلوقات) أي المذكورة في فصل الحرمات (يجب الجزاء مجازتها) أي ما عدا الفسوق والجهدال (وأما التي) أي المخلوقات بمعنى المنوعات التي (لا جزاء فيها سوى الكراهة) استثناء منقطع (فهى هذه) أي المذكورات الآتية بعد قوله هذا

وهو فصل في مكرها ته إزالة التفتيح بختين أي الوسخ والذرن وكذا الشعر وهو تفرق الشعر لحديث الحاج الشعر التقل ولقوله تعالى ثم ليقتضوا نهم ونظاها الآية أن إزالة التفتيح حال الإحرام حرام ويؤيده ما في المحيط إزالة التفتيح حرام لكنه متيقنا إذا كان لاغتسال بالماء الحار كما قال ابن الأثير (وغسل الرأس والمبسة والجسد) أي سائر البدن (بالسدر وضوءه) كالاشنأ والدلوك والصابون (ومشط رأسه) لاحتمال قطع شعره ولم يلقه من التزين وإزالة الشعر فكان الأوليان يقولون ومشط شعره ليشل لحته أيضا (وحكه) أي حلك شعر رأسه وكذا لحته وسائر جسده حكاشديه المافية من التعرض لقطع الشعر وزالته وتفتحه وأما قوله (إن أفضى إلى قتل الهوام وإزالة الشعر) فتبين نظاها لانه حينئذ يبعد من الحرمات لأن المكر وهات (وبعد الطيلسان على عنقه) بالوتيلس من غير عقد فلا بأس به (ولقاء القبايا والعباء وضوءها) كالجبنة والغزوة والباد (على منكبيه من غير إدخال يديه في كبة) والظاهر أن إحلال أحداها كذلك (وعقد الأزار والرداء) أي بيط طرف أحدها بطرف الآخر (وان يتخلل) أي

أوقف لها ورق لتلبسه
وأخفى على لسانه فالقليل
مع المداومة أفضل وأشد
تأثيرا في القلب من الكثير
المنقطع ومثل القليل
الدايم مثال قطرات الماء
فإنه إذا دام تقاطرها على
الجمر السلد أحدث فيه
حفر بخلاف الماء الكثير
إذا انصب دفعة أو دفعت
مفترة متباعدة الأوقات
لم ينظر له أثر وقد ورد
لكل واحدة من هذه
الكلمات العشر تأثيرات
عظيمة فاختار أن تكرر كل
واحدة منها أو بعضها صحيح
كل يوم ثلاث مرات وهو
أقلها أو أكثرها وهو
سبعون أو أوسطها وهو

كل واحد منها (بخلاف) كصاورة (وشدها بجعل ونحوه) من رباط ومنطقة (وليس الثوب
 المبر) أي الذي يضره بعد الاحرام قال صاحب المبراج الوهاج ولا بأس ان يلبس الثوب المبر
 لانه غير مستعمل يتميز من الطبيب وانما يحصل منه مجرد اللمسة وذلك لا يكون طبيا لكن قد مع
 الطارين وأغرب المصنف بقوله في الكبير ويرد عليه قوله ان الملمس للطبيب واللمسة لا تكون
 انتهى حيث لا كلام في القول ولا في الطبيب لعدم الخلاف فيها ولا في قصد اللمسة بالفعل
 كالشم وانما الكلام في اللمسة التي تحصل في الثوب أو البدن من غير قصد كالتمسك مع المطار
 ونحوه عن لا يكون له ربح قائم فانه جائز بخلاف فقام عليه لبس الثوب المبر فان ضرره لم يقع
 بفعله ونحوه لم يحصل بقصد مع انه قال في المحط على ما نقله عنه الفارسي اذا لم يلبس الطبيب لا يكره
 وكذا لو أجرى أي يوه بطيب بقي رائحته بعد الاحرام بقوله (وشم الطبيب) اما يختلف فيه واما
 محمول على قصده وكذا ما ذكره في البحر الزخري ويكره له شم الزهر والريحان والطيب والسكرجل
 والارج وما أشبه ذلك انتهى وأبعد بعض الشافعية حيث قال يكره للسامان ان يرى الطبيب
 ولوم من بعد (ومسه) أي لمس الطبيب (ان لم يترق) أي شئ من جسمه الى بدنه فانه حينئذ يفر من
 استتماله بخلاف ما اذا تعلق به ربحه وعقب به فوجهه فانه لا يضره (وشم الزهر) أي المهور
 (والشمار الطيب) وكل نبات له رائحة طيبة والجلوس في مكان عطار وكذا معمله (لاستقام
 الرائحة) بهذه النية (والترين) لما قدمناه (وتعصب شئ من جسمه) قال ابن الممام
 ويكره تعصب رأسه ولوعصب غير الرأس من بدنه يكره أيضا ان كان بلا علة انتهى وهو
 يفيد ان تعصب أجزاء الرأس مكره مطلقا لموجب (الجزء) بمنزلة أو بفريقه عند الان
 صاحب المعرغيات ثم قال صواب ان يذكر تعصب الرأس والوجه في المحظورات وتعصب غيرها
 في المكروهات (والدخول تحت أمتار الكعبة) أي مع شرافتها ان أصاب رأسه أو وجهه ولو
 بعضها (وتقطيع أذنه أو ذقه) أي ما بين لحية (أو أراضه) بضم الزاء أي طرف وجهه (ثوب)
 متعلق بالقطعة وقيد لها احتراز لمن تعطينا بالبدن (أو كل طعام) أي غير مطبوخ (ووجد منه
 رائحة الطبيب) بخلاف المطبوخ فانه لا يكره وكذا اذا كان المخلوط غير مطبوخ ولم وجد منه
 الريح فانه حينئذ مغلوب مسنك فلا شئ عليه وكذا حكي التراب وهذا كله عندنا في حنفية رحمه
 الله تعالى وأما عندهما فلا شئ عليه باكل الزعفران فانه يستعمل في الاطعمة فالنهي عما ولا في
 حنية اطيب حقيقة ولا تسقط هذه الحقيقة الا لضرورة التعبد بالطعام بان كان في طعام
 مسنة النار لم تقسمه كذا في الشئ (وكب وجهه على وسادة) فانه بمنزلة تعطينة وجهه فيكره
 (بخلاف خذبه) أي وضعها وكذا وضع رأسه عليها فانه وان كان يلزم منه قطعية بعض وجهه أو
 رأسه الا انه رغب تكليفه لدفع الحرج فانه الهيئة المعتادة في النوم بل الكيفية المسخية فيه
 بخلاف كب الوجه فانه الرقعة الغير المتعارفة بل الكيفية المفضوعة عند رباب المروءة
 في فصل في معانيه (الفصل) أي الاغتسال بالماء القراح وماء الصابون والاشنان ويكره
 بالسدر كما سبق لكن يستحب ان لا يزيل الوسخ بأي ماء كان بل يقصد الطهارة أو دفع التراب
 والحرارة (والغمر في الماء) حيث لا فرق بينه وبين الغسل في هذا الباب مع ما فيه من الابعاد
 انه لا يضره التعطينة بالماء (ودنول الحمام) لتقوية البدن وغيره او كذا الغسل بالماء الحار
 (وغسل الثوب) أي لطهارة والنظافة لا لقصد قتل القمل والزينة (وليس الخاتم) أي لا يسهنة

مشر من ان وهو الوسط
 فاختاره لعلك توفق على
 مواظبتها أو مواظبة
 بعضها فتكون من سعداء
 الدنيا والآخرة ان شاء
 الله تعالى (الاول) لا اله
 الا الله وحده لا شريك له
 له الملك وله الحمد يحيي
 ويميت وهو حي لا يموت
 بيده انه يبر وهو على كل
 شئ قدير (الثانية)
 سبحان الله والحمد لله ولا اله
 الا الله واقه أكبر ولا
 حول ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم (الثالثة) سبح
 قدوس رب الملائكة
 والروح (الرابعة) سبحان
 الله وجعله

لم احتاج اليه والا فالاولى تركه مطلقا (وتقلد السيف) أي يتحوه (والقتال) أي مقاتلة عدوه
 بدأ ودفع ما على وجهه جوز شرا (وشد الحيمان) بكسر فكون أي ربطه في وسطه سواء كان فيه
 ثقته أو وثقة غيره (والمنطقة) بكسر الميم وفتح الطاء أي وشدها وفي رواية عن أبي يوسف كراهتها
 إذا شدها باريسم وفي أخرى منه يكره إذا كان لها أزم وهو حقة لها السان تكون في رأس
 المنطقة يشبهها وتنه كراهة منطقة الحرير (والسلاح) وهو تميم بعد قصص السيف فذكر
 أحدهما ٣ صغ عن الأثر (والاستقلال) أي قصد الاستغناء إلى الظل (بيت) أي من
 داخل أو خارج (ومجل وهاربة) بفتح العين وتشديد التحتية أي خيمة كبيرة قول المراد بها لم يصل
 صغيره بالصبي أو قرب بيمينه (وفسطاط) بضم الفاء أي خيمة كبيرة قول المراد بها لم يصل
 رأسه إليها أو نفسه بغيره أي بغيره مطلق الخيمة (وثوب) أي مرفوع على عود أو يده أو سيفه
 بحيث لا يسر رأسه (وغيرها) أي غير المذكورات كطل الجدار والجبل والجمل والجل وأمثالها
 (والاكتمال بالأطيب فيه) أي علاحا بالنسبة وتقوية بالماصرة لا قصد الزينة (والنظر في المرأة)
 أي للاطلاع على الهيئة (والسواك) أي استعمال المسواك (وترع العنصرين) أي قطعهم مطلقا
 (والنظر المكسور) أي قطعه (والقصد) أي الاقتصاد (والجماعة) أي الاحتياج (بلاز الشعر)
 أي في موضعيهما (وقلع الشعر الناتج في العين) وكذا قطع العرق والاختناق وانقاع الدم
 والقروح (وجبر المكسور) أي إصلاح المكسور (ونعصيه بخرقة) وكذا قطعيته إذا لم يسكن
 برأسه وجهه (وليس الخنز) وهو فروع من الثياب كالقطي (والبز) أي سائر أنواع البز
 (والثوب الحر وى والمر وى القصب) بفتحين أصناف من الثياب وهذا كله إذا لم يكن مخطا
 ولا حر أو لا مازنا بطيب (والبردا الملوأ كالقندى) أصناف من الثياب بخلاف الأبرسم كإفاله
 الفارسي (والتموشع القميص) بأن يأ تزويج يعامل بأكفه في ثيابه أو في أحدها أو أمانا بغيره
 بعض الجلود من أنواع كم واحد بغير مفيد أو يصدق عليه أنه لا يس القميص على وجه الخطأ
 (والارتداه به) أي بالقميص (والأترابه) أي بالقميص على طريق الأفراد أو الاجتماع
 (والسراويل) أي الأترابها (والقزم بالعمامة) أي الأترابها من غير عقدها فانه مبيد
 لا يطلق عليه أنه ليس العمامة إذا انتهى عنه هو القبس المعتاد (وغرظ طرفي رة في أزاره) بل
 يستحب هذا عند أرادته صلاة للنبي عن الأسبال (والقاء القباء) ثوب مشهور (والعباء) كساء
 معروف (والقروء) وكذا القباء (عليه) أي على نفسه (بلا داخل منكبيه) ونسحق عنه هذا في
 باب المكروهات فبينا قصده كره في المباحات فالصواب أن يقول والقاء القباء ونحوه على نفسه
 وهو مضطجع إذا كان لا يعتد لا بسا إذا قام كآذ كره في الكبير اللهم إلا أن يقال مراده ههنا إلقاء
 القباء لسه مقفلا وبه مكسوا لكن صرح في باب المباحات من المنسك الصغير بلفظ والقاء القباء
 على منكبيه بلا داخل يديه في كسبه (ووضع تحته) لو كذا رأسه (على وسادة) أي بلا خلاف لما
 تقدم (ووضع يده أو يغيره على رأسه أو أخته) أي بالانقياد لأنه لا يسمى لا بسا لقرآن ولا مضطجعا
 للألف (وليس المداس) بكسر الميم وهو ما يداس به الأرض من النعل المتعارف عند العرب
 (والجمع) بفتح الجيمين معرب المداس على ما في القاموس (والمكعب) وهو الكوش الهندى
 الذى لا يبطى كعب الاحرام (والشمسك) وهو السرموزة البغدادية التى لا تغطى الكعب
 (والصندلة) بصيغة المجهول في البدائع رخص مشايخنا المتأخرون في لبس الصندلة قياسا على

٣ قوله صغ عن الأثر
 الصواب أن الخاص المقدم
 لا يثنى عن العام المؤخر
 وقوله وانقاعه المناسب
 وقوله اه

سبحان الله العظيم وبيده
 (العلمة) استغفر الله
 العظيم الذى لا اله الا هو
 الحى القيوم وأسأله
 التوبة والغفر وأسأله
 العفو والمغفرة (السابعة)
 (اللهم) لا مانع لما أعطيت
 ولا معطى لما منعت ولا
 راد لما قضيت ولا ينفع ذا
 الجبرم منك الجذل (السابعة)
 لا اله الا الله الملك الحق
 المبين (الثامنة) بسم الله
 الذى لا يضر مع اسمه شئ
 فى الارض ولا فى السماء
 وهو السميع العليم (التاسعة)
 (اللهم) صل وسلم وبارك
 أفضل صلاتك وسلامك
 وبركك على سيدنا

انكف المظروع لانه في معناه انتهى وهذا كله مع وجود النملين وقد وثق علمهما الا انها افضل
 لكونهما على هيئة السنة والخروج عن خلاف بعض الائمة (وتقطيع الحية مادون الذقن) لانه
 ليس من الوجه وهو يدل بعض منها (واذنية) لانها معضوان مستغلان ولو عذامن الرأس في
 حكم الجمع عندنا عذامن الوجه عند بعض السلف (وقضاه) لانه معضوي حدة بخلاف في
 القاموس والقضوار العنق ويذكر وقد عذب (وقاه) وهذا الاصح معني وعفى أما المني فلكونه
 مجرورا بالاضافة فحق الصابة ان يقول فيه واوقه وأما المعنى فلا نزع من أجزاء وجهه فليس ذلك
 مباحا بل كرهه كقطيعه ذقنه وانقته ثم قوله (ويديه) بظاهره يفيد جواز لبس القفازين
 وفيه بحث سبق وتقدم انه حرام عند الأربعة فحصل على تقطيع يديه عند بل وضوءه (وسائر يديه
 سوى الرأس والوجه) أي كلها أو بعضها (والجل على رأسه اجانة) بكسر هـ وتشديد جيم أي
 مراكنا أو طشتا (أو عدلا) بكسر العين أي نصف جل بعد مله (أو جوالقا) الظاهر انه غير
 منصرف لانه جمع على ما في القاموس ولو عاه مرفوف والظاهر انه مرفوع لجوال وزيد في القاف
 حال التمريب (أو طبقا) أي مضمنا أو مضممة (وتخوذ ذلك) كقذرو لوح وباب (بخلاف جل
 الثياب) أي على رأسه ولو كانت في بقية (واكل ما استطاده) أي بغيره أمره (حلال) أي في
 الحسل من غير ان يشاركه فيه محرم وجهه من وجوه الامانة عليه وذهب غير محرم في غير الحرم
 (وأكل طعام فيه طيب ان مسته النار) وكذا ان لم تحم كاسبق (أو قنبر) ففي القصة وله أكل
 طعام فيه طيب بحامسته النار وقنبر وأما أكل طيب غير النار ولم يخطط بطعام أو خلط وطبخ
 ولم يقهر النار فيكره أكله ان وجد منه رائحة ولا يجب عليه شيء (والسمن) أي له استعمال الدهن
 بالاكل أو الشرب (والزيت) أي دهن الزيتون (والشبرج) أي دهن السمسم والمراد بهما
 اغلاصان من الطيب المستفاد من عموم قوله (وكل دهن لا طيب فيه والشحم) أي دهنه وكذا
 الاية والمراد أكل هذه الاشياء ويحتمل الأدهان بها ايضا في الخرافة الاكمل لو غسل رأسه
 وغطيته بالصلون أو الحرض أو دهن زيت أو شحم لا بأس به لكن قال المصنف في الكبير قوله
 بزيت تخالف لما في غيره من ان استعماله لا يجوز الا في جراحة قلت ولعل كلام غيره من
 الزيت المطيب أو محمول على عدم الضرورة فلا مناقضة ولا تخالفة ولذا أطلق في قوله (ودهن
 جرح) بفتح الدال وضم الجيم وفتحها (أو شقاق) بضم أوله (وقطع شجر الحبل وحشيشه رطبا
 وباسا) فأخذ كعدم القياس للحل على الحرم (وانشاد الشعر) الذي لا ثم فيه فان انشاد الشعر
 القبيح وانشاده مذموم مطلقا في حال الاحرام أكثر حرمة الا انه لا يجب فيه شيء الا التوبة
 (والترجوع والتزويج) أي اصالته ونياقه خلافا لما في حيث يجرهما حال بقاء الاحرام ولو قبل
 سبي الحج (وذيح الابل والبقر والغنم والدجاج) اجاماه وهو بالتثنية والفتح أخف وأشهر (والبط
 الاله) بخلاف الوحشي فانه صيد (وقتل الموام) كالوزغ والحية والعقرب والذباب والبعوض
 والبرغوث ومن غريب ما وقع أنه سأل عراقي بعض أهل العلم عن قتل الذباب في حال الاحرام فقال
 سبحان الله تتقانون أولاد رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير حق وتخرجون عن قتل الذباب هذا
 من أعجب الهباب (وحل رأسه برفق) أي يسلطون أنامله لسلا ينقطع شعره وكذا حكم لحينه
 (وجسده) أي وحل سائر يديه برفق ان خاف سقوط شيء من شعره وان لم يصف فلا بأس بالحك
 الشديد ولو أدى وهذا معني قوله (ولو بشدة) وأخرج دمه الجلود في ذلك عطار) وكذا مع
 من له رائحة فتمحه (لا لاسقام رائحة) أي لا قصد ان يشم رائحته أو يعقب به من فائحه وزاد

محمد وآله وصحبه أجمعين
 والانباء والمرسلين والملائكة
 والمقربين وسائر عبادك
 الصالحين (الماترة) أعوذ
 بالله السميع العليم من
 الشيطان الرجيم أعوذ
 بك من همزات الشياطين
 وأعوذ بك من أن يضرروني
 فهذه العشرة كانت اذا
 كوركل واحدة ضرورات
 حصل له ثواب مائة كلمة
 وذلك أفضل من ان يكرر
 ذكر واحد مائة مرة لانه
 لكل واحدة من هذه
 الكلمات فضل عظيم
 مستقل عن غيره والقلب
 بكل واحدة تنبيه وتلفذ

في الكبير وضرب خادمه أي إذا استخفه لضرب الصديق عبده الذي أضل النافقة التي كان عليها زاملته بمضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يمنعه ويؤخذ منه ما شتر أن من غام الخضر الجبال على إضافة المصدر إلى مفعوله وإن جعله بعضهم على أنه من إضافته إلى فاعله فيشبه كمال فاعله في سبيله (وإذا تم إحرامه) أي بشرائطه وكل باجتناب محظوراته ومكروهاته (دخول مكة) أي بأدبها (وفعل ما يأتي في باب هذا) وفيه إشارة لطيفة إلى أن التقدير هذا

باب دخول مكة

أي آداب دخولها (زادها الله تعالى شرفا وكرما) أي كرامة (وتعظيما) أي مهابة وصفة آداب الأفعال أي اللازمة أن يفعلها حينئذ (إذا وصل الحرم أول الحرم) المحترم وهو معين من كل جانب ينوع من العلامة يبين بها الحل من الحرم المحترم وأما قوله في الكبير ووصل إلى العلبين فهو موهم أنه يخص بين رجب من عرفات وليس كذلك كما يدل عليه بقية كلامه إلا في (فعله بالسكنة) أي الطمانينة في الباطن (والوقار) أي الزانة المنافية للفتنة في الظاهر (والإدعاء) أي وعلازمة للدعوات (غضا الأوطار) أي لاجل قصه الطامحات الدنيوية والأكتاف من الاستغفار) الأولى بالاكثار (لخط الأوزار) أي لوضع أفعال الآثام ومحض ماسق له من الذنوب في الأيام (والأفضل) أي أن قدر (أن يدخله) أي الحرم (حافيا) لقوله تعالى فاخلع نعليك أنتك بالوادي المقدس طوى (راجلا) أي ماشيا بالقوة سبحانه بأنك لا يزال في مشاة وقته هم على الزكيات بقوله وعلى كل ضامر أي يضر ضعيف لطول الطريق بآتين من كل فج حقيق إلى قوله ليطوفوا بالبيت العتيق وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كانوا يدخلون الحرم مشاة حفاة وعن ابن الزبير قال حج ألقى من بني إسرائيل لم يدخلوا مكة حتى عقوا أنعامهم بذي طوى فدخوله صلى الله عليه وسلم يختلف ما ذكر لدفع الحرج عن الأمة المرحومة لكونه نهي الرحمة وفيه إيماء إلى ماله من العظمة الزائدة على كل من له من المرتبة (حارسا) أي كاشف الرأس وفيه أنه أي الحرم لا يكون المكشوف الرأس ولعله أراد أن المذمور أيضا كبشته ولو ساعة أن لم يكن فيه مضرة ليفيد نوع مذلة في حضرة العزة كأشار إليه بقوله (كمحصون) أي مذهب محبوس أو عبد شارد مأخوذ (بعض على الملك الفخار) فإن السلطنة تقتضي العزة الموجبة لتفريق المذلة المقتضية للرحمة والمغفرة ويقول اللهم إن هذا حرمك وحرم رسولك فخرم لحى ودى وعظمى على النار اللهم آمين من عذابك يوم تبعث عبادك (ثم يلبي) أي يستمر على تليته (ويبقى على الله تعالى) أي بالتسبيح والتحميد والتقديس والتعجب (ووصل على نبيه محمد صلى الله تعالى عليه وسلم) لانه الهادي إلى صراط الحميد (ويصحو) لنفسه أيضا ولو لديه ومشايخه وأقاربه وأصحابه وسائر المؤمنين (إلى أن يصل بذي طوى) يضم الطامع متواو غير متون وقد قرئ بها في القرآن وفي القاموس مثقلة الطاء وينون موضع قرب مكة من طريق العمرة يعني التمتع وقال ابن جاعة أن ذاطوى ما بين الثانية التي يصعد إليها من الوادي المعروف بالزهري وبين الثانية التي يصعد منها إلى الأبطح والقنابر وقيل غير ذلك فإن تيسر المكان الثمين فهو الألف معاذيه (فيقتسل) أي من ماء بئر أو غيره (به) أي فيه (أن دخل) مكة (من طريقه) لانه فيما بين الحرمين (والأخيرة تيسر) أي بمقابلته أو

إذا لاحظ الذا كرمناه
والنفس في الاتقال من
كلمة إلى كلمة نوع وجمعة
واسترواح بملاحظة معاني
المتعددة فليوجه إلى ذلك
توجيها تاما من غير أن
يجرم على إسهان من غير
ملاحظة معانيها فان
المعاني للالفاظ كالأرواح
للجساد وبدون ملاحظة
المعنى يكون كالجسد الميت
فلا يكون تأنيرا لفضل ذكره
ساعة الصلاة وقراءة
الأوراد من التواغل فاته
في ذلك الحال بناجيه به
وهل يليق أن يتعاطب
سلطانا من سلطين الدنيا
وهو ذاهل عما ينتفع به

ما بعده أوفى موضع من قريب مكة أن تدخل من غير طريقه كن دخل من طريق العراق مثلاً
 فيقتل من ثم يموت بجماعة مكة التي بهذا جبل حراء (وهو) أي هذا الضيل (مخضب) أي
 الظهارة أو التظافة على قصد اللحوّل (حتى للماضي والتفاسد لا بأس بدخوله) أي الحرم
 والصواب بدخولها أي مكة (ليلا ونهاراً) أي لكن بدخولها نهاراً (أفضل) أو التقدير لا بأس
 بالدخول ليلاً ونهاراً وهو أعي النهار أفضل وهذا قول القاضي وأصح من الشافعية وفي فتاوى
 فاضلنا المستحب أن يدخلها نهاراً لما كان ابن عمر رضي الله عنهما لا يقدم مكة إلا بات بدنى
 طوى حتى يصبح ويقبل ثم يدخل مكة نهاراً ويذكر من النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعله روى
 الشيخان والفظ لمسلم والجهور على أنه يجوز له أن يدخل ليلاً ونهاراً من شام من غير كراهة بل
 ما على السواء وقال بعض الناس بكره دخولها ليلاً وله كراهة تنزيه للمخاض على أسبابه من
 الحرامية (ويستحب) أي عند الأربعة (أن يدخل) أي مكة (من ثنية كده) بفتح الكاف
 عموداً على ما صحه صاحب قاموس وهي الثنية العليا على درب المسمى (من أعلى مكة) وهو
 الجون لأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل منها عام الفتح فتأولاً بالاستعلام ولأن إبراهيم عليه
 السلام دعا فيه بأن يبيل أقدمه من الناس عوى اليهم ولأن باب البيت مثل الوجه والوجه في
 أمثال الناس أن يقصد اليهم من وجوههم لأم ظهرهم (قيل) فاته الطرابلسي (وإن لم
 تكن) أي الثنية العليا (في طريقه) بأن يستلان من جهة اليمن أو العراق (ينبغي أن يبرج) أي
 يبل من طريقه (البا) أي إلى تلك الثنية ليذكر الثنية على متابعة السنة السنية (في الحج
 والعمرة) أي بلا فرق بينهما وهو ظاهر بالنسبة إلى الأثنية من طريق المدينة النبوية ولا
 هذا فمر صلى الله عليه وسلم من الجمرات فمروا بأحداهم دخل من تلك الثنية وهذا كله إذا لم يكن
 ضيق وزمة فإن كان فلا بأس أن يدخلها من أي موضع شاء خصوصاً في هذا الزمان الذي ارتفع
 فيه الرحم من غالب أفراد الإنسان عند حصول حقيق المكان (وقيل في العمرة يدخل من أسفل
 مكة) ولعل هذا القيل خص من خرج من مكة على قصد أحرام العمرة من التمتع والاقفوا
 معارض عما ثبت في السنة (وإذا رأى مكة) أي بلدتها (دعا) أي يهوه اللهم اجعل لي بها قراراً
 وارزقني فيها رزقاً حلالاً وكذا إذا بلغ رأس الردم من أعلى مكة وهو المسمى الآن بالمدى وكان
 يبذل البيت منه فهناك يقف يدعو على شام من الدعاء وأحسن ما يقال فيه وفي غيره بياناً أتاني
 الديناحسنة وفي الأثر حسنة وقد أعاد النار اللهم أن أسألك من خير ما سألك منه نبيك محمد
 صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر ما سئلك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم (ويكون
 في دخوله ملياً) أي تارة (داعياً) أي أخرى (إلى أن يصل باب السلام) أو غيره من الأبواب الكرام
 والاول أفضل (فيبدأ بالمسجد) أي بدخوله تعظيم البيت الله تفضيلاً لمساكنه لأن يكون له عز
 بأن يخشى على أهله وماله الفتنة والضياع ولهذا قال تبعه الجمر الزائر وشرح القدوري (بعد خط
 أمته) أي في موضع حصين ليكون قلبه فارغاً (وبله) أي قبل خطه (أفضل) أي دخوله في
 المسجد (أن يسروا) كأنوا جماعة استغل بعضهم بفتح (أو يستغلها بعد دعائها) وبعضهم
 باداء الأعمال ولا يؤخره) أي دخول المسجد والطواف (لتفسير ثياب وضوءه) أي من استبأ
 منزل أو كل وشرب (الالمذروا) كانت امرأة لابن زريق (مال) أي سواء جميلة أو غيرها
 (يستحب لها أن تؤخر الطواف إلى الليل) لأنه أستر لها

حال خطابه مع ان السلطان
 لا يطاع على سريره هذا
 الذي يضاهيه فيستحب
 يتطلب ريب العالمين المطلع
 على السرائر وما تضي
 الصدور تطاب هو غافل
 عن معناه تعالى الله عن
 ذلك علواً كبيراً فان هذا
 الله تعالى ووقفه لذلك
 وانطب على ذلك كل يوم
 وأحسن الاوقات لذلك
 بعد صلاة الصبح وعلى الله
 تعالى القبول (ويقرأ)
 آيات من الايات والسور
 القرآن في سجدة وروى
 الأنا في فضلها وهي سورة
 الفاتحة مرة وسورة
 الاخلاص ثلاثاً

فمن فصل يستحب في أي باتفاق الاربعة (أن يدخل المسجد من باب السلام) أي ولو دخل من
 أسفل مكة، مقتضاه قوله (التي) أي هي البصرة في الدخول كما هو السنة مطلقا (دأبنا مصلينا
 على النبي صلى الله عليه وسلم) أي فيقول أعوذ بالله العظيم ووجه الكرم وسلطانه القديم
 من الشيطان الرجيم بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي جميع ذنوبي وافرح
 لي أبواب رحمتك ويناسب المقام أن يقول ما روى اللهم أنت السلام ومنك السلام واليك
 يرجع السلام حينئذ بنا السلام وأدخلناه أو السلام تباركت وتعالى البيت الجلال والاكرام
 (حافيا الآن يستنصر) كما في الاختيار وزاد في كثرة العباد وقبل عنته (وإذا رأى البيت) أي
 الكعبة العظيمة (هلهل وكبرلانا) فيدلها أو لا خير منها (وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم
 ودعا بأحب) وقدرى الطبراني أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان إذا نظر إلى البيت قال اللهم
 زدنيك هذا أتشرعوا فعملوا وتكرى ما وراهم أمة (ومن أهم الأدعية طلب الجنة لأحساب)
 وهو مستنزل من حسن الحالة من غير أن يكون عليه عتاب (ولا يرفع يديه عند رؤية البيت) أي
 ولو حال دأبه لعدم ذكره في المشاهير من كتب الأحكام كالقدوري والهاذلي والكافي والبدائع
 بل قال السروحي المذهب تركه وبه صرح صاحب الباب وكلام الطحاوي في شرح معاني
 الآثار صرح أنه يكره الرفع عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ونقل عن جابر رضي الله تعالى
 عنه أن ذلك من فعل اليهود (وقيل يرفع) أي يديه كاذكره الكرماني وسماه البصري مستحبا
 وكأشبهما اعتمادا على مطلق آداب الدعاء ولكن السنة متبعة في الأحوال المختلفة أماري أنه صلى
 الله تعالى عليه وسلم دعا في الطواف ولم يرفع يديه حينئذ وأما ما يفعله بعض العوام من رفع اليدين
 في الطواف عند دعا جماعة من الأئمة الشافعية والحنفية بعد الصلاة فلا وجه له ولا عبرة بما
 جوزه ابن حجر المكي وقد يفتي أن السلامة البرمطوشى كان يرفع يديه في الدعاء حال
 الطواف (ثم يوجه نحو المصنوع الأسود ولا يشتغل بقبضة المصعد) لأن قبضة هذا المصعد
 الشريف هو الطواف بل عليه الطواف أو أراد بغيره من لم يرد وأراد أن يجلس فلا يجلس
 حتى يصلي ركعتين بقبضة المصعد الآن يكون الوقت مكروها للمسلاة (ولا يشئ آخر) أي من
 السنن الزائدة كمسلاة الغصن والاشراق والتجسد (الآن يكون عليه فاتحة) من الفروض
 أي وهو صاحب ترتيب (أو) كان (يتخاف فوت المكتوبة) أي نفسها (أو الوتر) أي فوته
 (أو سنة راتبة) أي من السنن المؤكدة القبلية أو البعيدة (أو قوت الجماعة) أي في المكتوبة
 وكذا جماعة الجنائز (فيقدم كل ذلك على الطواف) أي طواف القضية وغيرها

فمن فصل في صفة الشروع في الطواف إذا أراد الشروع فيه في أي في طواف بعده صلى الله
 عليه وسلم يس الاضطباع والرملة (بني أن يضطبع قبله) أي قبل شروعه فيه (قليل) وليس
 كما يتوهمه العوام من أن الاضطباع سنة جميع أحوال الأحرار بل الاضطباع سنة مع دخوله في
 الطواف على ما صرح به الطبراني وغيره لكن قال ولو اضطبع قبل شروعه في الطواف بقليل
 فلا بأس به وهذا يقتضي أفضلية العبة وما ذكره في الأصل مطابق لما قاله ابن الهمام فيفيد
 أفضلية القبلة فيهما تباين في الجملة فتوجه في الكبير ولا تنافي بين القولين كما لا يخفى غير ظاهر
 كما لا يخفى هذا وإعلم أن الاضطباع سنة في جميع أشواط الطواف كما صرح به ابن الصبغ فإذا
 فرغ من الطواف فبترك الاضطباع حتى إذا صلى ركعتي الطواف مضطجعا يكره لكشف عن كفيه

والمرتدين فلانا وآية
 العسكري وبقرا آمين
 الرسول لما أنزل إليه من
 ربه والمؤمنون كل آمن
 بالله وملائكته وكتبه
 ورسله لا تفرق بين أحد
 من رسله وقالوا سمعنا
 وأطعنا غفرانك ربنا
 واليك المصير لا يكلف الله
 نفسا الأوسه الهاما كسبت
 وعليها ما اكتسبت ربنا
 لا تؤاخذنا إن نسينا أو
 أخطأنا ربنا ولا تحمل
 علينا إصرا كما حملته على
 الذين من قبلنا ربنا ولا
 تجعلنا مالا ياتيك لنا به
 وأغفر لنا واغفر لنا
 وارحمنا أنت مولانا فانصرنا

وباقى الكلام على أنه لا اضطباع في السمي (وهو) أى الاضطباع المسنون (أن يجعل وسط
 رده أنه تحت ايده الايمن وبقى طرفيه) أو طرفه (على كتفه اليسرى ويكون المكعب الايمن
 مكعباً شوقاً) أى على هيئة أرباب التضيعة انظار الجلالة في ميدان العبادة (وهو) أى
 الاضطباع (مسنة في كل طواف بعده سمي) كل طواف القدوم والعمره وطواف الزياره على تقدير
 تأخير السمي وبقرض أنه لم يكن لا بساقلاً يثنى ما قال في الجرم أنه لا يسكن في طواف الزياره
 لانه قد قتل من امرائه وليس المحيط والاضطباع في حال بقاء الاحرام وهذا انظار ولكن من
 ليس المحيط لعذر هل يسكن في حقه التشبه به ولم يتعرض له أصحابنا وذكر بعض الشافعية ان
 الاضطباع انما يسكن ان لم يلبس المحيط أماماً لبسه من الرجال فيتعذر في حقه الاتيان بالسنة
 أى على وجه الكمال فلان في ما ذكره بعضهم من انه قد يقبل بشرع له جعل وسطاً رده تحت
 منكبه الايمن وطرفيه على اليسرى وان كان المنكب مستوراً بالمحيط للعذر قال في عدة المناسك
 وهذا الايماء فيمن التشبه بالمضطبع عند الغرض من الاضطباع وان كان غير محتاط فيما
 يظهر قلت الاظهر فيه فان ما لا يدرك كله لا يترك كله ومن تشبه بقوم فهو منهم ثم يقف مستقبل
 البيت بجانب الحجر الاسود عما يلي الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ويكون
 منكبه الايمن عند طرف الحجر فنوى الطواف بهذه الكيفية مستقبلاً أى للخروج عن
 خلاف من يشترط المرور على الحجر بجميع يده قال الكرماني وهو الاكل والافضل عند الكل
 لان الخروج عن الخلاف مستحب بالاجماع (والنية فرض) أى بأصلها وعندنا هذه الهيئة
 مستحبة والا فلا يستقبل الحجر مطلقاً فنوى الطواف كنى عندنا في أصل المقصود الذي هو الابتداء
 من الحجر سواء قلنا بالسنة أو واجب أو فريضة أو شرط وهذا الاستقبال في ابتداء الطواف
 سنة عندنا لا واجب كما في شرح النقاية وأما ما ذكره المصنف في الكبير ثم نرى مستقبل الحجر
 ماراً الى جهته يمينه حتى يجاوز الحجر فاذا جاوزه اقتفل وجعل يساره الى البيت ويمينه الى خارج
 البيت فهذه كيفة مستحبة عند بعض الشافعية وهو خلاف ما عليه عامة الأئمة وليس ما يدل
 عليه شيء من السنة فلا يكون دخلياً في الخروج من الخلاف بخلاف ما يشير اليه كلام المصنف
 في الكبير (ثم نرى ماراً الى يمينه) أى الى جهة الايمن من الطائف (خروجاً الى الحجر) أى
 يقابله (فيقف بجبانه) أى يقابلته ويدونه غير مؤذ (ويستقبله) أى وجهه وفيه خلاف
 المالكي وقواهم الامامية (ويجعل ويكبر ويحمد ويصلي ويدعو) أى يقول بسم الله والله
 أكبر والله الحمد والملا والاسلام على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اللهم ايماناً بك
 وقد يقابلنا بك وقتاً بعد ذلك واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وهو ماراً (ورفع
 يديه عند التكبير) أى يقابل الجعر (حذاء منكبيه أو أدنيه) أى كما في المسلاة وهو الاصح
 (مستقبلاً باطل كتفه الى الحجر) حال من ضمير رفع (ولا يرتفع ما عند النية) أى اذ لم يكن لها مع
 التكبير مية (فانه) أى رفعه ما عند النية الواقعة قبل محاذاة الحجر (بدعة) محرمة عند
 الاربعة ولا يترك ما يغفله المعلنون للطواف من الجهة (ثم يستلم الحجر) أى يلمسه اما القبلة
 أو باليد على ما في القاموس (وصفة الاستلام) أى المستنون على وجه الكمال (ان يضع كتفه على
 الحجر) أى لا كفواً واحداً على هيئة المتكبرين فان الحجر الاسود دين الله في أرضه بصالح ما عباده
 (ويضع يده بين كتفيه) أى تشبهاً بحالة السجدة المسنونة (ويقبله من غير صوت) أى يسمع (ان

على القوم الكافرين شبه
 الله أنه لا اله الا هو
 واللا اله الا هو
 بالقسط لا اله الا هو العزيز
 الحكيم قل اللهم مالك
 الملك تؤتي الملك من تشاء
 وتنزع الملك ممن تشاء
 وترزق من تشاء وتنفذ من
 تشاء يدك اظفرناك على
 كل شيء قدبر لقد جاءكم
 رسول من أنفسكم عزيز
 عليه ما عنتم حرس عليكم
 بالمؤمنين ورفق بهم فان
 قولوا قل حسبي الله لا اله
 الا هو عليه توكلت وهو
 رب العرش العظيم لقد
 صدق الله رسوله الرؤيا

تبس (أي كل من الوضع والتقبيل) (والايحصه) أي جس وليس الحجر (بالكف) أي الأولى أي
 بباطنه موضع الوضع (وقبله) أي كفه بدل التقبيل (ويستحب أن يصعد عليه) أي يضع
 وجهه أو جنبه عليه على هيئة السجود (ويكرره) أي السجود (مع التقبيل) أي مع تحفة قبله
 (ثلاثاً) قبلهما وهو موافق لما نقله الشيخ رشيد الدين في شرح الكثر سجدوا كذا نقل السجود
 عن أصحابنا الغزن جاعة لكن قال قوام الدين السكاكي الأولى أن لا يصعد عندنا لعدم الرواية
 في المشاهير (وان لم يتيسر ذلك) أي جميع ما ذكر من الوضع والتقبيل والسجود والمصعد بالكف
 (أمس الحجر شياً) أي من عصا أو نحوها (وقبل ذلك الشيء أن أمكه) أي الالاماس أو التقبيل
 (والا) أي بان لم يمكنه الالاماس أيضاً للزجة وحصول الأذية أو لكون الحجر ملطخاً بالطيب وهو
 محرم (يقف بجباله) أي يحذاه الركن (مستقبلاًه) رافعا يديه مشيراً ما إليه كانه واضح يديه عليه
 يجوز بالاضافة بالتونين (مبشراً بمكرامه) لا حامداً لمصلداً أعاقيل كفيه بعد الإشارة صريح
 به) أي بالتقبيل بعد الإشارة (الحداي) أي شارح القدر ويروى هو المسمى بالسراج الوهاج
 وكذا ذكره فاضلان وغيره وهو موافق لمذهب الشافعي ويدل عليه حديث النجاشي أنه صلى الله
 عليه وسلم كان يستلم النجاشي معه وقبل النجاشي وأغرب ابن جماعة حيث قال والذي اختاره أنه
 لا بأس به ولكنه ليس مسنوناً استدل برواية البخاري واستدل الحجر كما مر به أن استطاع من غير
 أيده انتهى ووجهه رتبته لا ينبغي ادلالاً لغيره على المدعي مع أن من قواعدهم أن المطلق محمول
 على المقيد والعلم بمحض الدليل مع مسكون القياس يقتضي ذلك أيضاً لأن الإشارة معتزلة وضع
 الكف فيتفرع التقبيل في البدل على وفق الأصل المبدل منه فتأمل ثم لا يشرب بالقول لا بأس به
 إلى القبلة أن تغفل التقبيل (وسن الاستلام في كل شوط وان استلمه في أوله وآخره جزءاً) أي
 عن أصل السنة أو المني كفاء ولا شيء عليه لكن قال في فتاوى السراجية وشرح المختار
 الاستلام في أول الطواف وآخر سنة وبينهما أدب وصاحب البدائع والكافي صرحاً بأن السنة
 أن يستلم بين كل شوطين وكذا بين الطواف والسعي ولا تنافي بين القولين فإن استلام طرفيه
 كما بينا بينهما ولعل السبب أنه يتفرع على استلام ما بينهما فوع من ترك الموالاة بخلاف
 طرفهما ثم هل رفع اليدين في كل تكبير يستقبل به في مبدأ كل شوط أو يختص بالاول خلال ابن
 الهمام إلى أن الثاني هو المقول وظاهر كلام الكرماني والطحاوي وبعض الأحاديث بوقيد الثاني
 فينبغي أن يرفعها مرة ويترك رفعها أخرى فإن الجمع في موضع الخلاف مهما أمكن أخرى ثم
 إن كان مقفراً أو متعاقباً قطع التولية بالشروع في الطواف بخلاف القارن والغرد (وإذا فرغ
 من الاستلام) أي وما يتعلق به من الأحكام (أخذ عن عين نفسه) أي وأعين عيني الحجر باعتبار
 حداثته وما لها واحد إذ المقصود التيامن الواجب وهو (بما يلي الباب وجعل البيت عن
 يساره) كما يستلمه ما قبله (فيطوف سبعة أشواط) أي جمعاً بين الركن والواجب (وراء الحطيم)
 أي الحجر وجوبا (ومن الحجر) إلى الركن الأسعد (إليه) أي إلى وصوله إليه تانياً (شوط) وهذا
 على تقدير مراعاة الوجوب والسنة أو الغرضية أو الشرطية في الكيفية الابتدائية أو الفالورية
 حاصله من كل جزء من أجزاء حول البيت إلى انتهائه ولا تفرق ما يفعله بعض العامة على هيئة
 الخاصة من جعل ابتدأ طوافهم فيما بين الركنين لا بمختلف للاجماع ولا بحسب القدر الزائد
 إلى الحجر عند الأكثر فتأمل وتب (ويرمى في الثلاثة) أي في دورات الأشواط (الاول) يضم

بالحق لتدخل المسجدة
 الحرام أن يشاء الله آمين
 محققين رؤسكم وقصرين
 لا تخافون فصل ما لم تعلموا
 فجعل من دون ذلك فضا
 قرباً الحمد لله الذي لم يقض
 ولدوا ولم يكن له شريك في
 الملك ولم يكن له ولي من
 الذل وكبره تكبيراً باسم الله
 الرحمن الرحيم سبح لله ما في
 السموات والأرض وهو
 العزيز الحكيم له ملك
 السموات والأرض يحيي
 ويميت وهو على كل شيء
 قدير هو الأول والآخر
 والظاهر والباطن وهو
 بكل شيء عليم هو الذي
 خلق السموات والأرض
 في ستة أيام ثم استوى على
 العرش يعلم ما يلج في الأرض
 وما يخرج منها وما ينزل
 من السماء وما يعرج

ففتح مخفف جمع الاولى ضد الآخر فان معنى في الشوط الاول ثم ند كرلم رمل الا في شوطين وان لم
يرمل في الاولين رمل في الثالث والحاصل ان رمل في الاربعة الاخيرة ولو ند كرلم بعد الثلاثة
الاول لا يقال الاصل في الحكم أن يزول بزوال علته فاننا نقول قد فعله صلى الله تعالى عليه وسلم
بعد زوال المشروعية ند كرلم النعمة الا من بعد الخوف لم يشكر عليها فذهلة أخرى والحكم قد
ثبت بطلان متباعدة وانتفاء شخص المسئلة لا بقر في انتفاء نوع الحكم وان سلم بالحكم هنا مع
عدم العلة وهو غير مقبول المعنى فيكون بعيدا في المعنى (حول جميع البيت) يعني في رمل بين
الركنين أيضا خلافا لمن خالف أي بعض الشافعية (وهو) أي الرمل (أن يسرع في المعنى) أي
لا مطا قبل كما قال (وبهز كتفه) أي يحركهما من جانبيه (وبرى) بضم فس كر أي يظهر
(من نفسه الجلادة) أي في قيامه بالعبادة المؤذنة للشجاعة في ميدان المجاهدة (والقوة)
أي على الطاعة والمقاومة كذا فسره فاختار في شرحه المصنف خطه بما قيل هو الاسراع
(مع تقارب الخط) بالضم والفتح جمع خطوة (دون الووب) بالضم أي القفز (والسدو) بفتح
فسكون أي الطلوع ثم الرمل سنة باقية على الصحيح وقيل الرمل لم يبق سنة في هذا الرمان (ويعنى
في الباقي) وهو الاربعه (على هيئته) بكسر الهاء أي سكونا موطئا بينه المتعاقبة في هيئته (والرمل
بالقرب من البيت أفضل عند الامكان) أي من غير مزاحة في المكان ومداقة محرمه للانس
وكذا نفس الطواف بالرمل أيضا الا انه ينبغي أن يرعى الخروج عن الخلاف بأن لا يمر بسدنه
أو فوقه على الشاذرون (والا) أي وان لم يمكنه بسهولة ولا بفردافه (فالطواف بالبعدينه)
أي من البيت بالرمل وكذا بشيره حينئذ (أفضل من القرب بغير رمل) أو مع مدافه لان نفس
الرمل سنة والقرب فضيلة ولا ذية بالمداقة محصية (فان ازدحم الناس) أي أصبحت لا يمكنه الرمل
لا من قرب ولا من بعيد (صبر) أي من أول الوهلة (حتى يزول الزحمة) أي وتكشف الزحمة
(فيرمل) لان المبادرة مستحبة وهي لا تداع الرمل الذي هو سنة مؤكدة وهذا معنى قوله (ولا
يطوف بالرمل الا اذا تعذر راض) وكذا اذا تيسر لكبر وغيره وامعا بانه في الكبير فاذا ازدحم
الناس في الرمل يقف حتى يزول الزحمة ويحسد مسلكا في رمل فحكمة انه يقف في الانتاء وهو
مستبعد جدا عرفا وعادة فلفافيه من الحرج والمشقة ولكون الموالاة بين الاموات واجزاء
الطواف سنة متفق عليها بل قال بعض العلماء انها واجبة فلا تترك لحصول سنة مختلف فيها والله
اعلم فلو حصل التزام في الانتاء بفعل ما يقدر عليه من الرمل وترك ما لا يقدر عليه فان مالا
يدركه كانه لا يترك بعضه ثم قوله في الكبير ولا يطوف بدون الرمل في تلك الثلاثة لا يبدله
بجلائل استلام الحجر حيث لا يقف فيه عند الازدحام لان الاشارة اليه ببله فينبغي ان يعمل
على الاتيان لافي حال الابتداء والانتاء لهد ما يقرب علم ما من فوات الموالاة مع الامكان
على أصل الاستسلام الذي هو سنة مؤكدة فبهما (ويكون في طوافه) أي في جميع شواطئه
أو أنواعه (ذا كرا) أي بسم الله والحمد لله لا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله على
ما ورد الحديث به وفي حكمه سائر اذ كارب به وهو أفضل من قراءة القرآن من حيث عمله صلى
الله تعالى عليه وسلم في الطوفة الواضحة في سجدة وعمره لكن قديقال انه صلى الله تعالى عليه وسلم
قرأ آي يفرنا آياتي للذي احسنه الا يبين ان كبر مشير الى جواره ومشير بانه عبد لله
القراءة دفع الحرج عن الامة لكلا يتوهو ان القراءة في الطواف شرطا أو واجب فيه كأي

فيها وهو معكم أيضا كنتم
والله تعالى صلوات بسمه
ملك السموات والارض
والله ترجع الامور يوم
الليل في النهار ويوم
في الليل وهو علم بذات
الصدور متوابعه ورسوله
وانفقوا عما جعلكم
مستغنيين فيه فلاذين
آمنوا منكم وأنفقوا لهم
أجركم هو الله الذي لا اله
الا هو عالم الغيب والشهادة
هو الرحمن الرحيم هو الله
الذي لا اله الا هو الملك
القدوس السلام المؤمن
المهيمن العزيز الجبار
المتكبر سبحان الله عما
يشركون هو الله تعالى
الباري المصور له الاسماء
الحسنى بسم الله على
السموات والارض وهو
العزيز الحكيم (ويروى)
على قراءة المسجيات الحشر
التي أهداها سيدنا

الصلاة وأما ما قبل من ان قراءة آية ريتان كان على قصد الدعاء دون القراءة فهو مع عدم
 الاطلاع على الارادة بسبب بحسب العادة انه بقوة القضية الجائرة بالجمع بين الحالتين كما هو
 مقتضى مقام أهل الجمع دون أصحاب التفرقة (داعيا) أي بالدعوات المأثورة وغيرها المتعارفة
 المشهورة في محالها المستورة ومن جعلها اذا تجاوز عن الركن أن يقول اللهم هذا البيت بينك
 وهذا الحرم حولك وهذا الامن امنك وهذا المقام مقام العائذ بك من النار ولا يقصد بمقام
 ابراهيم عليه السلام ولا يريد بالعائذ ايضا بل أراد بالمقام هذا المكان وبالعائذ جنس المستعبد
 أو مخصوص نفسه الملتصق الى حرم ربه ومن المأثور اللهم فني عار زنتي وبارك لي فيه واخلف
 على كل غائبة في بصر لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير واذا
 حاذى الركن العراقي يقول غيره شيراليه ولا مسلم عليه اللهم اني أعوذ بك من الشك والتمسك
 والتفارق والشقاق وسوء الاخلاق وسوء المتقلب في الازل والمآل والولد ثم يقول وهو في محاذاة
 الميزاب اللهم اطلني تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك ولا يلقى الا وجهك من غير ان يقول ولا
 قافي الا خلقك توهم المعنى الفاسد اسقى بكاس محمد صلى الله تعالى عليه وسلم شربة لا اظلم
 بعدها أبدا وعند الركن الشامي اللهم اجعلني حجاجا وبرو اسعيا مشكورا وذنا لمنفورا وتجارا
 لن تبور بعلام في الصدور واخرجني من الظلمات الى النور وعند الركن البغدي اللهم اني
 أسألك العفو والمغفرة في الدين والدنيا والآخرة وفيما بين الركنين رتبة آتت في الدنيا حسنة
 الآتية واعلم انه لا يلف للدعاء في آتية الطواف لاني الاركان ولا في غيرهما من المظاف فان
 الموالدين الاشواط والاجزاء مستقيمة ويصح انقاط الدعوات خصوصا المأثورات الثلاث
 فيها فتنى عليه دخوله تحت قوله عليه الصلاة والسلام من كذب على متعمدا فليتبوا مقعده
 من النار (مصلح على النبي صلى الله عليه وسلم) أي في آتية دعوات الطواف أو بدل الدعوات
 فانها من أفضل الغربات أو بالخصوص عند الاركان لا سيما عند الركن الأعظم ليصرف كل الحذر
 من قول بعض الجهلة قباله الحجر الاسود اللهم صل على نبي قلبك فانه موهم بالكفر من قائله الا انه
 محمول على الاكتفات بناء على حسن الظن بالموثوق وانما هذا التركيب من قول بعضهم اللهم
 صل على نبي قلبه وقول آخر صل على الله على نبي قلبك وحمل كلاما مستقيما فركب منهما
 بعض العوام هذا الكلام من غير فهم المرام فهو قوافي الطعن والملام هذا ولم يبين الامام محمد
 من اعتنا المشاهدة الحشيشا من الدعوات فان توفيقها يذهب بالقلوب بصيرتك بذكر وعظومه بل
 يدعو عباد الهوى ذكرا لله تعالى كيفما ظهره منصرفا وان تبرك بالمأثور منها بحسن ايضا على
 ما قاله غيره واحسن اصحابنا لكن الاظهر ان احتيارا للمأثور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم مستحب
 والمروي من السلف مستحسن ويجوز الاكتفاء بما روي على السالك ان سكان أهلا لذلك
 (ويستحب استلام الركن البغدي) بضم الفاء وجوز تشديدها أي الواقع من جهة اليمن
 (في كل شوط) أي حين وصوله والمراد بالاستلام هنا لمسه بكفيه أو بيمنه دون يساره كما يفعله
 بعض الجهلة والمتكبر من دون تقبيله والصعود عليه ثم عند الهز عن اليس لئلا يفتل فيسه
 النبابة عنه بالاسان وهذا الذي ذكرناه حسن في ظاهر الرواية كافي رواية الكافي والهداية
 وغيرها من كتب الرواية وقال الكرماني وهو الصحيح وذكر الطبري وغيره عن محمد بن
 الركن البغدي في الاستلام والتقبيل كالحجر الاسود وقال في التفتة وهو ضعيف جدا في البدائع

انضر عليه السلام الى
 ابراهيم النبي رضى الله
 عنه وصاحبه أن يقولها
 غداة وعشية فذكرها
 فضلا كبيرا وتلقاها أبو
 طالب المعسكى في قوت
 الصلابة والامانة
 الاسلام أبو حامد الغزالي في
 الاحياء رضى الله عنها قال
 روى عن كزبن وبره وكان
 من الابدال قال أنا في أخي
 من أهل الشام فاهدي لي
 هدية وقال ما كزاقيل مني
 هذه الهدية فانها من الهدية
 قلت يا أخي من أهدي لك
 هذه الهدية قال أهدي لك
 ابراهيم التيمي قال كنت
 جالساً في هذه الكعبة

لا خلاف في ان تقبيله ليس بسنة وفي السراجية ولا يقبله في أصح الافاد بل وذكر الكرماني
 عن محمد انه يستله وقبل يدويه ولا يقبله والحاصل ان الاصح هو الا كنهه بالاستسلام والجهور على
 عدم التقبيل والاتفاق على ترك الصعود فاذا عجز عن استلامه فلا يشير اليه الا على رواية عن محمد
 وأما لكثان الآخرون فلا استسلام فمهما ولا اشارتهم ما بل هي ابدعة مكرهه بانفاق الاربعة
 ثم لا يخفان الاشارة في الركنين اليمانيين امضادون الهز والرجة غير معتبرة فلا يترك ما يقبله
 بعض الجهلة والمتكبره (واذا طاف بسبعة اشواط استلم الحجر) أي بطروق السنة الموكدة كما
 سبق (نظم به) أي تأبده به ليقع خنامه مسكاوفي الكبير ولا يلي في حالة الطواف أي جهرا أو
 يقيد بطواف العمرة والا فاضة (ثم يأتي المقام) وهو مخالف لما ذكره في الكبير في هذا المقام
 حيث قال ثم يأتي الملتزم ثم يأتي المقام وسيأتي تحقيق المرام في منشا اختلاف علماء الانام والمراد
 بالمقام مقام ابراهيم عليه السلام لقوله تعالى واتخذ من مقام ابراهيم صلى أي لصلاة الطواف
 على وجه الاستحباب عند جهور المفسرين والفقهاء المعتبرين (فصل في خلفه) وهو الا فضل لفعله
 صلى الله تعالى عليه وسلم وما حوله مما يطلق عليه اسم المقام عرفا وحديث نيسر له من المصنف
 الحرام وغيره من الحرم ولوصل في بلاده جاز (ركن الطواف) وهو واجبتان عندناستان عند
 الشافعي فيطلق في التبة من الغرض أو يقيد بالوجوب بالسنبة لكن لو نوى سنة الطواف
 أعزاه لان المراد بالوجوب هنا الغرض العملي لا الاعتقادي (يقرا) أي استحبابا عند الاربعة
 (في الاولى) أي الركة الاولى بعد الفاضة (الكافرون) بالرفع على الحكاية (وفي الثانية
 الاخلاص) أي سورتها بعد الفاضة وخصله لا لالتها على التوحيد والتعبد (ويستحب ان
 يدعو بعدها) ومن المأثور دعاء آدم عليه الصلاة والسلام اللهم انك تعلم سرى وعلايتي فاقبل
 معذرتي وتعلم حاجتي فاعطني سؤلي وتعلم ما في نفسي فاغفر لي ذنوبي اللهم اني أسألك باسمائيا بشر
 قلبي وبقيصا فاحتي اعلم انه لا يصيبني الا ما كتبت لي وورضا فاعف لي يا أرحم الراحمين روى
 انه أوحى الله تعالى الى آدم يا آدم انك دعوتني دعاء استسقيت لك منه وغفرت ذنوبك وفرجت
 همومك وغفومتك ولن يدعو به أحد من ذريتك من بعدك الا فعلت ذلك به وزعت فقره من بين
 عينيه وتبخرت له من وراء كل تاجر وانته الدنيا وهي كراهة وان لم يرد على ما رواه الازرق
 والطبراني في الاوسط والبعثي في الدعوات وابن عسار وورد ان آدم عليه السلام دعاه خلف
 المقام وفي رواية عند الملتزم وفي رواية عند الركن اليماني ولا منافاة بين الروايات لاحتمال انه دعا
 في المقامات وأما أحدته بعض الناس من اثبات المقام بعد الطواف في وقت كراهة الصلاة
 والوقوف عنده للدعاء مستقبلا اليه أو الى الكعبة فلا أصل له في السنة ولا رواية عن فقهاء
 الامة عن الائمة الاربعة (ثم يأتي الملتزم) وهو ما بين الركن والباب (بعد أداء الركنين
 أو قبلهما) أقول ينبغي أن يجعل هذا الخلاف بالنسبة الى من عليه السعي بغيره سوق الكلام
 وبين الزم والاضطباع في هذا المقام وأما من ليس عليه سعي فينبغي أن لا يكون في حقه
 خلاف انه يأتي الملتزم ثم يصلي خلف المقام اذا لم يكن وقت كراهة كما عليه عمل العامة والحامسة
 وسيأتي في زيادة تحقيق ونوضيح لهذه المسئلة (فيتشبه به) أي يتعاق بالملتزم أو باستار البيت المعظم
 (بقرب الحجر ويضع صدره ويطنه وحده الايمن عليه) أي تارة واليسر أخرى والوجه بكاه مرة
 لان المقصود حصول البركة وهو أتم في هيئة الصعدة (رافعا يديه فوق رأسه) أي قائمتين

وأتاني التليل والتسبيح
 والتحميد انما في رجل
 فصل على وجلس عن عيني لم
 أرى زما في أحسن وجهها
 ولا أشد بياض ثياب ولا
 أطيب ريحاً منه فرددت
 سلامه وقلت لها عبد الله
 من أنت قال أنا الخضر
 جئتك حبلاً في الله عز
 وجل وعندي هبة أريد
 ان أهديك لك قلت ماهي
 قال هي ان تقر أقبل ان
 تطلع الشمس وتنسبط على
 وجهه الارض وقبل ان
 تغرب سورة الفاتحة سبع
 مرات وقيل أعوذ برب
 الناس سبع مرات وقيل
 أعوذ برب الفلق

(مبسوطين على الجدار) وزاد ابن الجي في حفسكه ويسط يده اليه على البابو اليسرى عما
 بلى الجبر (داعيا) أي عا حب ومن المأثور يلو اجديا لاجد لا تزل في نعمة أنعمت بها على ومن
 المسفحين الهى وقت يسابك والتمت باعناك أرجو رحمتك وأنشى عقابك اللهم رحم شعري
 وجسدي على النار اللهم كما صنعت وجهي من السمود فلتبرك فسن وجهي عن مسئلة غيبتك اللهم
 يارب البيت العتيق أعف عني ما ورتابا بآثما وأما تناسل النار يا كريم لظفار باعز زنا جبار
 وبقولك يا فتبل عنا انك أنت السميع العليم وتب علينا انك أنت التواب الرحيم (بالضريح) أي
 مقرونا بظهور الضراعة والمسكنة (والأنبال) وهو زيادة المذلة في الحضرة والمعزة (مع
 انضوع) أي خضوع الظاهر (والانكسار) وهو خضوع الباطن (مصليا على النبي المختار)
 أي أولا وآخر ابعدا الحمد والثناء وسائر الأذكار (ثم يأتي زمرهم) أي ينزلها فيسبر من مائها أي
 قائما أو قاعدا وراهما مستقبلا مبتدئا بقوله اللهم أي أسألك على انفاق ورزقا وسعيا وشفا من كل
 داء وبسمي ويتنفس ثلاثا ويجدد (ويتنفع) أي يبالغ في شربه قائم ورديا يمتناو بين المناسفين
 انهم لا يتنفعون من زمرهم ويستحب ان ينزع دلو ينفضه ان قدروا شربه منه ويغرف الباقي
 على جسده وقيل يغرغ الباقي في البئر وهو عملا يظهر وجهه وأما ما اشهر من أنه صلى الله عليه
 وسلم فعل ذلك فعلى فرض صحته يحمل على خصوصيته مما صرح في البخاري عن ابن عباس رضي الله
 تعالى عنهما أنه أتى زمرهم وهم يسقون فقال لولان تغلبوا الترتل حتى أضغ الجبل على هذه أي
 رقبته وفي مسند أحد وغيره أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أتى زمرهم فترعنا له دلو فشرب
 ثم جرفها فغرغناها في زمرهم ثم قال لولان تغلبوا عليها الترتل يبدى فهذا صريح في أنه صلى الله
 عليه وسلم لم ينزع يده ولا صب بنفسه أو غاصب غير التبرك بسؤره على وجه العموم لكل من
 شرب من مائه كما أشار به فيها إليه صلى الله عليه وسلم (ثم يعود إلى الجبر) الأسود (فيسئل) أي
 كاسق (ان قدروا الاستقبل) أي ويشرب كما تقدم (وكبروه لاهل وجدوصلى) أي على المصطفى
 (ثم مضى إلى الصفا) أي من باب الصفا احتجابا (فسي) أي وجوباً بهذا الترتيب على ما ذكره
 الكرماني والمروجي والاصل ان كل طواف بعده سي فانه يعود إلى استلام الحجر بعد الصلاة
 وما لا فلا على ما قال فاضيان في شرحه ان هذا الاستلام لا افتتاح السي بين الصفا والمروة فان لم
 رد السي بعده لم يعد اليه انتهى وقوله لا افتتاح السي أي لارادة افتتاحه ولعل وجهه أنه صلى
 الله عليه وسلم لم يرد ان يمر عليه من غير اقبال اليه حال توجهه إلى الصفا فتقتضى المروة والوفا
 وموجب الاستعانة به من محل المد بالذراع والثناء قال الكرماني وفي بعض الروايات يأتي الجبر
 أولا ثم يأتي زمرهم قاله الأول أظهر معني وهو ان يقدم زمرهم قال ابن الهمام يستحب أن يأتي
 زمرهم بعد الركعتين قبل الخروج إلى الصفا ثم يأتي المترم قبل الخروج وقيل يلتمز المترم قبل
 الركعتين ثم يصلح ما ثم يأتي زمرهم ثم يعود إلى الحجر اتسبى والثاني هو الامل والافضل وعليه
 العمل وفي كثير من الكتب أن يعود بعد طواف القدوم وصلاته إلى الحجر ثم توجه إلى الصفا
 من غير ذكر زمرهم والمترم فيما بينهما ولعل وجه تركه ما عدم تأسكه مع اختلاف تقدم
 أحدهما (ثم ان كان المحرم مفردا بالجمع وقع طوافه) هذا (للقدوم) أي لو توفى غيره لانه وقع في محله
 وهو سنة ثلاث فاقى كاسر (وان كان مفردا بالعمرة) سواء كان في أشهر الحج أو غيرها (ومقتضا) بأن
 يكون مفردا بالعمرة في الأشهر نوا بالجمع في سنته (أو قارنا) أي جامع بين النسكين في أحراره

سبع مرات وصورة
 الاخلاص سبع مرات
 وقيل بألفها الكافرون
 سبع مرات وآية الكرسي
 سبع مرات وصحان الله
 والحمد لله ولا اله الا الله
 والله أكبر سبع مرات
 وتصل على النبي صلى الله
 عليه وسلم سبع مرات
 وتستغفر لنفسك
 ولوالديك ولبن ووالدك
 أهلك وللمؤمنين
 والمؤمنات الاحياء منهم
 والاموات سبع مرات
 وتقول (اللهم) اغفر لي
 وجسم عاجلا وأجلا في
 الدين والدنيا والآخرة
 ما أنت له أهل ولا تفعل
 بنا ما لا نأمنه له أهل
 انك غفور رحيم جواد

(وقع) أي طوافه هذا (عن طواف العمرة) أي في الصور الثلاثة (قوله) أي نوى الطواف لفرض العمرة (أول غيره) أي من القدوم والنفل وضوءه ليعين ميعاد الوقت بخصوصه (وهي القارن) أي بطريق الاستصحاب (أن يطوف طوافاً آخر للقدوم) أي بعد فراغه من سعي العمرة ولا يتداخل طواف القدوم في طواف فرض عمرته كما ذهب إليه الشافعي رحمه الله تعالى بل مذهبان أن عليه طوافين وسعيين للجمع بين التسكين

جواب أنواع الطواف

الظاهر أنواع الطواف (وأحكامها) أي المتعلقة بكل منها ومباين أسمائها المتباعدة عن أحوالها (أما أنواعها فمفسمة) هذا هو من أحكامها أيضاً متعددة معينة يذكرها على حدة وليس الأمر كذلك حيث لم يأت في كلامه وأما أحكامها فكذلك بل إن غاية ذكر أحكامها في ضمن أنواعها فالظاهر أن يقول كافي الكبير وأنواعها سبعة (الأول طواف القدوم) ويسمى طواف النية وطواف القاء وطواف أول عهد بالبيت وطواف أحداث العهد بالبيت وطواف الوارد والورود وهو (سنة) أي على ما في عامة الكتب المعتمدة وفي خزائن المفتين أنه واجب على الأصح (لأنه فاق) دون المقتضى والمكي (المفرد بالبع والقارن) أي الجامع بين البع والعمرة معاً (بإتلاف العصر) أي المفرد بالعمرة مطلقاً (والمتنع) ولو أفاقياً (والمكي) أي يختلف المكي إذا كان مفرداً بالبع (ومن بمنه) أي ومن سكن أو أقام من أهل الأفاق بكة وصار من أهلها (فانه لا يسكن في حقه) أي طواف القدوم إذا أفردوا بالبع (الآن المكي إذا خرج إلى الأفاق) أي قبل الأشهر فانه لو خرج فيها ثم عاد إلى مكة ليس له القارن والتمتع على الوجه المسنون (ثم بعد عمره ما بالبع) أي مفرداً (أو القارن فعليه طواف القدوم) أي مستحباً حينئذ (وأول وقته) أي وقت أدائه (حين دخوله مكة) لأن أول وقت صحنه دخول الأشهر (وأخرو وقته بعرفة) أي ينتهي بوقته بعرفة والأخا خروفت أدائه باعتبار جوازه آخر أول يوم الضرفان غايته الأشهر التي هي محل أفضال البع (فاذا وقف فشدقات وقته) أي سقط أدائه (وان لم يقف فإلى طلوع فجر النحر) أي ذهب نهاية وقت الوقوف وإماماً في المشكلات من أن وقته قبل يوم التروية فانه يخرج من جبال الغالب أو بيان وقته الأفضل كذا سره في الكبير لكن فيه أنه ليس الأفضلية على الإطلاق إذا الأفضل وقوعه حين قدومه وهو مختلف باختلاف زمان وروده (ولو قدم الأفاق في مكة يوم النحر وقبله) وهو يوم عرفة (بعد الوقوف) أي بعد وقته بعرفة وهو قديمها (سقط عنه هذا الطواف) لأن محله المسنون قبل وقته (ولو تركه) أي طواف القدوم مع القدرة عليه وسعة وقته (فذهب إلى عمرة) أي بعد ذلك زمن الوقوف (ثم بدله) أي ظهره أن يطوف طواف القدوم ويبين أنه أخطأ في تركه (فخرج) أي إلى مكة (وطوافه) أي للقدوم (ان رجع قبل الوقوف في وقته) وهو من زوال عرفة إلى فجر يوم النحر (أجزأه) أي طوافه عن سنة القدوم لوقوعه قبل الوقوف (والا) أي وإن لم يرجع أو رجع ولم يدرك الوقوف في وقته (ليجزئه) أي طوافه عن سنة القدوم لعدم حصول الوقوف بمسده فوقع طوافه في غير محله (ولا اضطرار ولا رمل ولا سعى) أي بالإسالة (لأن هذا الطواف وانما يقبل فيه) أي في طوافه (ذلك) أي ما ذكر من الاضطراب والرمال (إذا أراد) أي المفرد والقارن (تقديم سعي البع على وقته الأصلي وهو) أي وقته الأصلي (عقيب

كريم رؤوف رحيم سبع
مرات لا تترك ذلك خدوة
ولا عشية قلن من
أعطاك هذه العطية فقال
أعطاني محمد صلى الله عليه
وسلم قلن أن خبرني بشواب
ذلك فقال إذا لقيت محمداً
صلى الله عليه وسلم فسلمه
عن نوابه فانه سحبرك
بذلك فذكر إبراهيم النبي
انه رأى ذات يوم في منامه
سكان الملائكة جادته
فاحتمته حتى أدخلوه
الجنة فرأى ما فيها وصف
أمور اعلمية عماراً في
الجنة قال فسالت
الملائكة من هنا قالوا
لمن عمل بعملك قال
ورأيت النبي صلى الله
عليه وسلم ومعه سبعون
نبياً وسبعون صفان
الملائكة

طواف الزيارة) لان السعي واجب والاصل فيه ان يقبض الفريضة كافي النخلة لكن رخص
لخافة الزحمة فتدعى على وقته اذا فعله عقيب طواف ولو تغلا واختلجوا في الافضل من التقديم
والتأخير في حق الاكافي وكذا بالنسبة الى المكي لكن الاحوط في حقه التأخير لانه لا زحمة في
حقه لتوسع زمان السعي بالنسبة الى فعله ولعل هذا وجه عدم جواز التقديم عند الشافعي
وانتروجع عن اختلاف مسقط الاجماع (الثاني طواف الزيارة) ويسمى طواف الركن
والافاضة وطواف الحج وطواف الفرض وطواف يوم النحر لكون وقوعه فيه افضل (وهو ركن
لا يتم الحج الا به) لكنه دون الركن الا عظم وهو الوقوف برفة لقوات الحج بدون اختلاف الطواف
فانه يستدرك ادا تم في وقته الموسع الى آخر عمره او يلزم بنية فحونه عند موته ان اوصى باتمام الحج
(واوّل وقته) أي وقت جواز وعنه (طلوع الفجر من يوم النحر ولا آخره في حق الجواز
الا ان الواجب فعله في أيام النحر) أي عند الامام (وفيه رمل لا اضطباع) أي ان كان لا يسا كما
سبق (وبعد) أي بعد طواف الزيارة (سعى) بالرفع وهو عطف جملة على جملة وقوله لا اضطباع
ممتزجة (الا اذا فعلها) أي الزمل والسعى لا الزمل ولا الضطباع افساد المعنى (في القдом) أي
في حال طواف قدومه وفيه مسامحة اذا السعى لا يتصل في طواف القدم بل في حال القدم
والزمل لا يتصل في حال القدم بل في طوافه فالصواب ان يقول الا اذا فعله أي السعى في القدم
أي حال قدومه بعد طوافه سواء رمل في طوافه أو لم يرمل (ولا يرمل فيه) أي في طواف الزيارة
(ولا يسي بعده) لان السعى لا يتكرر والزمل تابع لطواف بعده (الثالث طواف الصدر)
بعضين بمعنى الرجوع ومنه قوله تعالى يومئذ يصدر الناس انفسانا ولذا سمي طواف الرجوع
ويسمى طواف الوداع بفتح الواو ويكسر اللام وادعته البيت أو الحج لعدم محنته بدونه يسمى
حجته صلى الله عليه وسلم حج الوداع لانه ما ج بعده ويسمى طواف الافاضة لكونه لا يصح الا بعد
الرجعة من الوقوف واداء طواف ركنه وطواف آخره هذا البيت لانه يسن وقوعه حينئذ عندنا
ويجب عند الشافعي وطواف الواجب لكونه واجبا دون الفرض الذي هو طواف الزيارة
لانه طواف الزيارة ثبت بالدليل القطعي وهو قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق وبالاجماع
على كونه ركنا بخلاف طواف الوداع فانه ثبت بالدليل القطعي ويؤيده انه يسقط بالعذر ويغير
بالدم لغبر عذره وهذا معنى قوله (وهو) أي طواف الصدر (واجب) أي على الاكافي دون
المكي ومن عمنه من استوطن مكة قبل النفر الاول (واوّل وقته بعد طواف الزيارة) وامامنا في
المشكلات من ان وقته بعد الفراغ من مناسك الحج فلهذا دل على وقت انقباضه (ولا آخره) كما
تقدم (وايس فيه رمل) وكذا الا اضطباع فيه (ولا بعده سعي) وكان حقه ان يقول ولا سعي بعده
فليس فيه رمل ولا اضطباع لانهما مشركان على طواف بعده سعي (وهذه الاطوفة الثلاثة) من
القدم والزياره والصدر (في الحج) أي في حقه خاصة في اربع طواف العمرة وهو ركن فيها أي
فرض في اداها (وفيه اضطباع ورمل) وهما مستثنان فيه (وبعد سعي) أي واجب (واوّل وقته)
أي وقت طوافه (بعد الاحرام) ولا آخره (أي في حق اداها) في الخلاس طواف النحر وهو
واجب أي فرض حلال لا اعتقاد (ولا يتحصن وقت) أي ادا لم يسنه (الا ان يكون عليه) أي على
النادر (غيره) أي غير النذر الذي هو واجب غير معين وقت (أقوى منه) أي بتقديم حينئذ
الاتوى عليه من طواف فرض أو غيره من الفروض أو واجب معين من النذور أو غيره

كل صف ما بين المشرق
الى المغرب قتل يارسول
الله ان الحضر أخبرني انه
سمع منك كذا فقال صدق
الحضر وكل ما يقوله فهو
حق وهو عالم اهمل
الارض وهو رئيس
الايدال قتل يارسول الله
من فعل مثل ما فعلت هل
يعطى مثل ما أعطيته
قال والذي يعني بالحق
نبيا انه يعطى وانه ليفقره
جميع الكفار التي عملوا
وبرح الله تعالى عنه محقه
وغضبه ويؤمر صاحب
الشمال أن لا يكتب عليه
شيئا من السيئات الى سنة
ولا يعمل بهذا الامن
خلق الله سيدا ذكره

في السادس طواف تحية المسجد وهو مستحب لكل من دخل المسجد (أي المسجد الحرام) (الا
 اذا كان عليه برة) أي من الامواف (فيقوم هو) أي ذلك القبر (مقامه) أي ينوب عنه ويدخل
 في ضمنه (كالمقبر) أعم من أن يكون مقبراً ولا فإنه يطوف طواف فرض العمرة ويندج فيه
 طواف تحية المسجد كما ارتفع به طواف القدوم الذي هو أقوى من طواف تحية المسجد وكذا اذا
 دخل المسجد من غير فرض أو غيره فصل ذلك فإنه مقام صلاة تحية المسجد وذلك لأن تحية
 هذا المسجد الشريفة بخصوصه هو الطواف الا اذا كان له مانع فحينئذ يصلي تحية المسجد ان لم
 يكن وقت كراهية الصلاة (السابع طواف التطوع) أي النافلة والافطواف التحية أيضاً تطوع
 وهو لا يختص بوقت أي زمان دون زمان لجوازه في أوقات كراهة الصلاة عندنا أيضاً خلافاً
 للإمام مالك رحمه الله تعالى وقوله (اذا لم يكن عليه غيره) فبذلك لا ينبغي أن ينقطع ويكون عليه
 غيره من الطواف ونحوه من سائر الفروض فإنه لا يليق بخصه عليه من الاداء الزكاة أن ينقطع
 بالصدقة أو عليه قضاء صلوات فيأتي بنافله من طواف أو صلاة وسائر عبادات متطوعات لكن
 مفهوم عبارة أنه اذا كان عليه غيره يختص هو بوقت وهو لا بأس به لا نقول بخصه حينئذ
 بالفراغ عما عليه من غيره لكن لا يطريق في الجواز والصفة كما قبل بل على سبيل الزوم
 وفرضية (ولا يختص) أي ولا يختص بجواز ومحتة بأحد (اذا كان مسلماً) لكن لا بد أن
 يكون عيماً لا علاقة له بالصحة أيضاً المختصون وغير المختصين بالسفر (طاهراً) أي من الجنابة
 والحض والنفس لا نه بصريح الطواف عليهم وكذا دخولهم المسجد الا أنهم لو همجوا فواضع
 وعليهم الاثم والكفارة كما سيأتي في محله وكذا سجد كرفي محله حكم الطهارة عن الحدث والحلب
 في البدن والثوب (و يلزم) أي اتصافه (بالشروع فيه) أي في طواف التطوع وكذا في طواف
 تحية المسجد وطواف القدوم وقوله بالشروع فيه أي بمجرد النية (كالصلاة) أي كأنه في الصلاة
 بالشروع فيها بالنية مع تصديق سائر شروطها ويستثنى من هذا الحكم اذا شرع بظن أنه عليه
 فإنه لا يلزم في الطواف وفي المسئلة خلاف للشافعي حيث يقول المتطوع لا يرفسه ان شاء فعل
 ولا فلا كما ورد لكن يدفع بأن المتطوع أمير نفسه قبل التزامه لقوله تعالى ولا تطعوا أفعالكم
 وثلاثة تبر العبادات عليه ولقياس على الحج والعمرة فان الاجماع على أن من شرع فيها بنية
 النفل يلزم اتصافهما لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله الله أعلم
 بنفسه في شرائط صحة الطواف أي حلقه (الاسلام) لان الكافر ليس أهلاً لعبادة
 المتخافة الى البيت وقد شرطت فيه لقوله (والنية) وهي شرط فيه عند الجمهور وقيل ليست
 بشرط اصلاً وانه الحج في ضمن الاحرام كافية ولا يحتاج كسائر الافعال الى نية مفردة وقيل
 النية ليست بشرط لكن الشرط أن لا ينوي شيئاً آخر وهذا كله في طواف الزبارة مع احتمال
 في طواف القدوم والصدرة والعمرة وأما طواف النفل فلا أثر فيه خلافاً لعدم اندراجها في
 ضمن نية سابقة وسباق لهذه المسئلة في فعلها تمتع (والوقت) أي لبعض افراده وهو أكثر أنواعه
 (وكونه بالبيت) أي كون الطواف متمسكاً به من خارجه (لا فيه) أي لا وافي داخله وكذا
 قال الشافعي لزم تعيين ثابته أو بدنه على الشاذرون أو على جدران حجر يطل طوافه وما التفت
 اليه علماء نأحيب أنهم ما يلبس البيت الا بالدليل التلقين لكن الاحوط رعايته والمقصود عندنا
 انه لو طاف داخل البيت حول جدرانه لا يصح ثم كونه بالبيت ركن على ما هو الظاهر لانه شرط

الا حش وقد قلنا من
 كتاب قوت القلوب وحياته
 ما ورد للذين بقليل اختصار
 فاحتفظ على ذلك وادوم
 هذا الله تعالى وأسمعه
 في الدارين ان شاء الله
 تعالى (ورأيت ان)
 از يدك دعا شريفاً عظيم
 النفع جداً خفيف المنة
 ورد في صحيح الترمذي
 أحد كتب الصحاح الستة
 عن معقل بن يسار رضى
 الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من قال
 حين يصبغ ثلاث مرات
 أعوذ بالله السميع العليم
 من الشيطان الرجيم
 وقرأ ثلاث آيات من آخر

(وفي المسجد) أي المسجد الحرام (ولو على سطحه) وسيأتي زيادة تحقيقه (وإتيان أكثره) لأنه
 مقدّر أو القرض منه الباقي واجب فيه وفي حقه شرطاً لمصلحة له أذهب عن كراهية (قبل والابتداء
 من الجهر) أي عدّ من شرائط صحة الطواف في شرح المنار للكاتبي والمطلب العائلي لشارح
 كثر للدقائق أن الابتداء من الجهر الأسو شرط على الأصح لكن الأكثر على أنه ليس بشرط بل
 هو سنة في ظاهر الرواية وبكره تركها وعليه عامة المشايخ ونص محمد في الإقيان على أنه لا يميز به
 أي الافتتاح من غيره قال في الكبير بجهله فرضاً أقول بل جملة شرطاً كما سيجي معصره في كلام
 ابن الهمام حيث قال في شرح الهداية والافتتاح من غير الجهر اختلف فيه المتأخرون قيل لا يميز به
 وقيل يجوز غير أن الافتتاح من الجهر واجب لأنه عليه الصلاة والسلام لم يتركه قط ثم ذكر في
 موضع آخر أن افتتاح الطواف من الجهر سنة فلا يقتضيه من غيره جاز وكرهه عند عامة المشايخ ولو
 قيل أنه واجب لا يبعد لأن الموانع من غير تركه مرة ليس له فيأثم به ويجزى به ولو كان في الآية
 إجمال إمكان شرطاً كما قال محمد لكه متنفذ في حق الابتداء فيكون مطلق التطواف هو فرض
 وافتتاحه من الجهر واجب للواظبة كما قالوا في جعل الكعبة عن يساره والحاصل أنه اختار
 الوجوب وبصرح في التنازع نقله عن الذخيرة حيث قال في عدة الواجبات والبداءة بالجهر
 الأسود هو الأشبه والأعدل فينبغي أن يكون هو المعتبر

في فصل أي في تحقيق النية (الشرط) أي لصحة الطواف المتوقف على النية على ما عليه
 جمهور الأئمة (هو أصل النية دون التعيين) أي لتعيين الفرضية والوجوب بالسنة والتعيين
 كونه للزيارة أو للصدقة أو لتقديم وضو ذلك فانه ليس بشرط ولا واجب بل هو سنة أو مستحب
 ما ثابت ذلك (فوطاف) أي إذا حول البيت (لأنه ينوي طوافاً) أي أصلاً بأن طاف طوافاً للغيرم
 أي للمدني وضوءه (أو هارباً من العدو) أي ظالم أو غيره (أو ليعلم أنه البيت) أي بيت الله تبارك
 وتعالى والبيت الذي يجب الطواف به أو يستحب (لم يمتد به) أي لم يستبرئ ذلك الطواف حيث ما
 وجد فيه نية التعمية لأنه لم يقصد به القرية وان حصل منه النية القولية وهي مجرد ارادة
 لدورة (ولو نوى أصل الطواف) أي على جهة القرية (جاز) أي للحصول أصل النية (ولو طاف
 طوافاً في وقته) أي زمانه الذي عين الشارع وقوعه فيه (وقع عنه) أي بعد أن ينوي أصل
 الطواف لكونه معياراً له كافي صوم أدا رمضان (وأنه يمينه أولاً) أي أو مفاه يمينه بل أطلقه
 (أو نوى طوافاً آخر) وهذا كله معنى على أن التعيين ليس بشرط في نية الطواف بخلاف الصلاة
 فإن التعيين لا بد منه في القرض والواجب وأما الصوم فتنه تفصيل ليس هذا محله والحاصل
 أنه إذا نوى طوافاً آخر يكون للأول وإن نوى الثاني فلا تشمل النية في تقديم ذلك عليه ولا تأخير
 عنه كما سيأتي ومثاله ما بينه بقوله (ومن فروعه لو قدم) أي من سفره (معتراً وطاف) أي
 بأى نية كانت (وقع عن العمرة) أي عن طوافها (أو حاجاً) أي أو قدم حاجاً (وطاف قبل يوم
 أنصر وقع) أي طوافه (للقدم أو قارناً) أي قدم قارناً طوافاً من غير تعيين فيما (وقع
 الأول للعمرة والثاني لتقديم ولو كان) أي طوافه (في يوم النحر) أي نوى تقيلاً أو وداعاً وأطلقه
 (وقع للزيارة أو بعد ما حل النحر) أي بعد ما طاف للزيارة كافي نسخة (فهو للصدور أو نواه
 للنطوق) وكذا إذا أطلقه (فالحاصل أن كل من عليه طواف فرض أو واجب أو سنة إذا طاف
 أي مطلقاً أو مقيداً (وقع محاسبته الوقت) أي من الترتيب المعتبر الشرعي (دون غيره) حتى لو

سورة المشرك على الله تعالى
 بسبعين ألف ملك يصلون
 عليه حتى يمسي وأن مات
 في يومه مات شهيداً ومن
 قرأها حين يمسي فكذلك
 أخرجه الترمذي (قلت)
 قوله ومن قرأها حين
 يمسي فكذلك يعني وكل
 الله بسبعين ألف ملك
 يصلون عليه حتى يصبح
 وأن مات في ليلته مات
 شهيداً ومعنى يصلون عليه
 يدعون له بالتعظيم فإن
 لفظ الصلاة هو الدعاء
 بالتعظيم والآيات الثلاث
 من آخر سورة المشرك هو
 الله الذي لا اله الا هو
 عالم الغيب والشهادة هو

رتبه على خلاف ذلك أو أهل ترتيبه أو تعيينه (فيقع الأول عن الأول وان فوي الثاني أو غيره) أي
 من الثالث وضوء (والثاني عن الثاني وان فوي غيره) أي من الأول وأمانه (فلا تعمل النية في
 التقديم والتأخير إلا إذا كان الثاني أقوى من الأول) باعتبار المرتبة المرتبة كالفرض بالإضافة
 إلى الواجب والواجب بالنسبة إلى السنة (فيبدأ بالأقوى) أي فيعتبر ابتداءً بالأقوى وان كان
 فعله على خلاف الأولى (كما لو ترك طواف الصدر ثم عاد بها مرة فبدأ بطواف العمرة) لان
 طواف العمرة أقوى لكونه فرضاً (ثم الصدر) أي ثم يأتي طواف الصدر ولا يجعل الطواف
 مصر وخاله مع أنه سبق تعلق النية به لكونه واجباً ومن به دون الفرض وهذا واضح جداً
 ولو طواف لعمرة ثلاثة أشواط ثم طواف للقعود كذا (أي ثلاثة أشواط) فالأشواط التي طواف
 للقعود أي بحسب النية (بحسب بعض طواف العمرة) أي عوجب اعتبار التريمة (فيق عليه
 للعمرة شوط واحد فيكمل) أيضاً وهذا ظاهر لكن استشكل عليه ما قالوا فغن طواف لعمرة
 أربعة أشواط ثم طواف يوم الفطر للزيارة فان ثلاثة أشواط منه تحول لعمرة ولو قدم الأقوى ما
 قالوا بتحويل ثلاثة أشواط من الزيارة إلى العمرة لان الثلاثة الأخيرة منه واجبة والزيارة
 فريضة والجواب أنه ليس بتحويل من الفرض إلى الواجب بل من الواجب المتأخر إلى الواجب
 المتقدم الذي استحق ان يكون الطواف له أولاً والأقوى من هذه الحينية مع ان تدارك
 الأول لا يتصور ريدونه بتصور تدارك الثاني بغيره وإماما ذكر في الكبير بقوله بل من الفرض
 إلى الفرض كما إذا ترك الأكثر من طواف العمرة فغني ان الظاهر فيما نحن فيه ان من الواجب
 إلى الواجب كاحترائه ومع هذا لم يندفع الإبراد إذا قبل من الفرض إلى الفرض إلى آخره لبقاء
 الإشكال على حاله اللهم إلا ان يقال صرف من طواف الزيارة شوط واحد إلى العمرة لتكمل
 ركنه فيصير من الواجب إلى الفرض ثم قوله أو تقول إذا طاف ولو مفرقا وقع الكل عن
 الفرض أي السابق كما لو أمال الصلاة يقع الكل فرضاً فلا سؤال انتهى وهو من عجيب المقال
 لارمى السؤال انما هو على ان تقديم الأقوى هو المعبر في الحلال فإذا استوى الحكم في
 الفرضين فإن تصور تقديم الأقوى في السنين ثم الاظهر ان المراد بالأقوى أهم من أن يكون
 حقيقة كما سبق أو مجازاً لقوله (ولو طاف للعمرة بعضه) أي وترك بعض أشواطه ولا فرق بين
 القليل والكثير في الترتيب (ثم طواف للزيارة) أي كلا (يكمل طواف العمرة من الزيارة) أي
 لاستحقاق طواف العمرة أولاً فهو أقوى من طواف الزيارة من هذه الحينية مع استوائهما في
 الرتبة فصرفه إلى طواف العمرة أولى سواء كانت المكمل من فرائض طواف الزيارة أو من
 واجباته وأما الفارق إذا لم يدخل مكة ووقف بعرفة فعليه دم لرفض العمرة فعليه تضاعفاً كما
 ذكره الشافعي ولعل هذا وجه تقييده بعضه (وكذا لو طاف للزيارة بعضه ثم الصدر) أي جميعه
 (يكمل الزيارة من الصدر) وهذا ظاهر لا يخبر عليه لان طواف الزيارة أقوى من الصدر رتبة
 ومرتبة فالصرف إليه أولى كما لا يخفى ومن جملة الفروع لو طاف يوم الفطر عن نذر وقع عن
 طواف الزيارة ولم يجزئه عن النذر ثم تقييد الأحكام المذكورة بالطواف فيبدأ ان حكم السي
 ليس كذلك فن يق عليه سي الحج وأحرم بعمرة وطواف وسى للعمرة لم ينقل سعي إلى سعيه مع
 تقدم سعيه وقوة مرتبته ولعل وجه الفرق هو ان الطواف مشترك في الحج بخلاف السي فلهذا
 ترك مصدرة في ركعة وأتى بثلاث مصدات في ركعة أخرى جاز في تلك الصلاة دون غيرها وبهذا

الرحمن الرحيم هو الله الذي
 لا اله الا هو الملك القدوس
 السلام المؤمن المهيمن
 العزيز الجبار المتكبر
 سبحان الله عما يشركون هو
 الله الخالق البارئ المصور
 له الاسماء الحسنى يسبح
 له ما في السموات والارض
 وهو العزيز الحكيم فاعلم
 هذا الثواب العظيم وأحرص
 عليه ولازم عليه دائماً فان
 الله تعالى يرسل اليك في
 كل يوم وفي كل ليلة سبعين
 ألف ملك يدعون جميع
 النهار وجميع الليل بلفظ
 الصلاة الذي هو مخصوص
 بالانبياء ناهيك بهذا
 التشریف العظيم الذي

بدين انه لو سكن عليه طواف الحج وما في المعمر فلم ينتقل طوافها اليه مع انه أحق ان يكونه
أسبق

فخص في طواف المغمى عليه والتام في أي من المرضي (ولو طافوا) أي الرقة (المغمى
عليه محمولاً على ذلك) أي الطواف الواحد المشتمل على فعل الفاعل والمفعول (عن الحامل) أي
أصالة (والمحمول) أي وضعية (أي أن قوى) أي الحامل (عن نفسه وعن المحمول) أي محمولاً واحداً
بعد واحد قبل الشروع (وإن كان) أي ولو كان الحمل (بغير أمر المغمى عليه) أي بناء على أن قصد
الرقة متعين لفعل هذه الرقة وهذا إذا اتفق طوافهما بأن سكن لمبرهما أولاً يارتعيا
ونحوهما (وكذا إن اختلف طوافهما) أي وصفا واعتباراً (بأن كان لأحدهما طواف العمرة
والآخر طواف الحج) أو أحدهما فرضاً والآخر واجباً (فيكون طواف المحمول محلاً واجباً
أحرامه) أي من فرض العمرة أو طواف القدر أو الزيادة (وطواف الحامل كذلك) أي على
وفق ما اقتضاه أحرامه من الاطوفة للذكورة (ولو طاف بمرض وهوناً من غير أهله) فيه
تفصيل (أن كان بأمره وجعله على فوره) أي ساعته عرفاً وطاعة (يجوز ولا) أي بان طوافه
من غير أن يأمرهم به أو فساداً بصد أمره لكن لا على فوره (فلا) أي لا يميزه عن الطواف
وتفصيله على ما يتصل به توضيحه ما في الكبير لو أن رجلاً مضى لا يستطيع الطواف إلا محملاً
وهو يسأل نام عن غير نفسه عمله أصحابه وهوناً طوافه أو أمرهم أن يحمله ويطوفوا به فلم
يفعلوا حتى نام ثم احتلوه وهوناً أو جعلوه حين أمرهم بحمله وهو مستيقظاً فلم يفعلوا به
الطواف حتى نام على رؤسهم فطافوا به على تلك الحالة ثم استيقظ روى ابن جماعة عن محمد أنهم
إذا طافوا به من غير أن يأمرهم لا يميز به ولو أمرهم ثم نام فحملوه بعد ذلك وطافوا به أجزاء ولو
قال بعض مبيد استأجر من يطوف به ويصلي ثم غلبته عيناه ولم يرض الذي أمره بذلك من
فوره بل تشاغل بغيره طويلاً ثم استأجر من يحملونه أو وهوناً فطافوا به قال ابن جماعة
أحسن إذا كان على فوره ذلك أبيضوزاً ما إذا طاف ذلك نام فاقوه وجعلوه وهوناً لا يميز به
عن الطواف ولكن الاجزاء بالامر قال ابن جماعة والقياس في هذه الجملة أن لا يميز به حتى
يدخل الطواف وهو مستيقظ بنوى الدخول فيه لكن استحسننا إذا حضر ذلك فنام وقد أمر أن
يجل فطاف به أبيضزه قال ابن الحام وحاصل هذه الفروع الفرق بين التام والمغمى عليه في
اشتراط صريح الأذن وعدمه انتهى وقد أطلقوا الاجزاء بين حالتي النوم والاعمال في الوقوف
ولعل الفرق أن الوقوف لا يتوقف صحتها على النية لعدم اشتراطها فيه اكتفاء بتدريج نية في
ضمن نية الأحرام ترسعة على العباد في الرحمة بخلاف الطواف فإن النية شرط فيه عند الجمهور
على ما سبق فالتى وجود حقيقته في حق المغمى عليه بالاكتفاء عن تحقق حكمها بالنسبة إلى
الرقة بناء على عقد المودة والمشاركة في العهدة واعتبر الأمر الصريح في المرض النائم لقيام
بنته مقام نيته لأن حاله أقرب إلى النوم من حال المغمى عليه والله أعلم (وإن لم ينو الحامل
الطواف) أي أصله (بل نوى) أي الحامل بطوافه (طلب غريم) أي مثلاً (فإن كان المحمول
عاقلاً) أي مقيماً ومستيقظاً (ونوى الطواف) أي قرئته (أجزاء) أي المحمول لتحقق نيته (دون
الحامل) لفقد قصد التشرع (وإن كان المحمول مغمى عليه) وكذا التام والنحو والمسلطة
بما لا يميزه) أي الطواف لها (لا تنفاه النية) أي التشرعية (منه) أي من المحمول (ومهم) أي

يصل لك بهذا العمل
اليسير كما أكفاه الحديث
الصحيح النبوي صلى الله
عليه وآله وسلم
«فصل في الأحرام»
إذا وصل الأمان إلى
المقاتل نواً واقتسل
وحلق رأسه وقلم أظفاره
وحلق أبطه وعاتقه
واستعمل الطيب وتجرد
عن الخيط وأبس أزاره ورده
أبيضين جديدين أو غسيلين
وصلى ركعتين نوى بها
سنة الأحرام بقراءة الأولى
الفاتحة وقراءة الأعم الكافرون
وفي الثانية الفاتحة وسورة
الإحلاص والأحرام ما بالبح

الجاهلون للدال عليه الحامل وكان الاولى أن يقول منهما أو علم منه أنه لو نوى الحامل عن نفسه ولم ينو المحمول جاز الحامل دون غيره سواء كان حقيقاً أو لا (وإن نوى من استأجره لا يعتد بنية) أي بنية المستأجر الحامل المحمول إذا كان حقيقاً أو تلقائياً بخلاف ما إذا كان منغمى عليه أو ناعماً فإن فيه تفصيلاً كما تقدم والله أعلم وكان حقه أن يقول بنية له والافتيته لنفسه صحيحة ولو كان حمله بناء على إجارته كما إذا علم طائف غيره فإن طوافهم لا يحسب عن كل منهما إذا وجد البنية لهما

هـ (فصل في مكان الطواف مكانه حول البيت لافيه) أي لافي داخله كالحرم (داخل المسجد) أي سواء كان قريماً من البيت أو بعيداً عنه بعد أن يكون في المسجد (ويجوز أي الطواف في المسجد) أي في جميع أجزائه (ولومن وراء السور) أي الأسطوانات (وزمزم) وكذا المقامات (ولو طاف على سطح المسجد ولو من ثغما من البيت) أي من جدرانه كما صرح به صاحب الفاية (جاز) لأن حقيقة البيت هو الفضاء الشامل لما فوق البناء من الهواء ولذا صحت الصلاة فوق جبل أي قيس اجساماً حتى لو انهدم البيت ثم واثقه جاز الصلاة إلى البقعة وفيها أيضاً صحتنا خلافاً للشافعي في الصلاة في داخلها بلا حائل لتحقيق المخرج العام بالنسبة إلى من كان خارجها بخلاف أهل الداخل فانهم يكونون جمعاً محصوراً أو واحداً مغموراً فلا مخرج بالنسبة إليهم لاسيما إذا كان بينهم انشروخ وهذا يتدفع ما قاله صدر الشريعة في شرح الوقاية أن هذا مخرج عجيب من الشافعية وإنما حقت أنا هذه المسئلة من الشايع البكرية هذا ولو طاف خارج المسجد فخرج وجود الجدران لا يصح اجساماً أو أما إذا كان جدرانه منهدمة فكذلك اعتدامة العلبة خلافاً لمن يصدق بخلاله

و فصل في واجبات الطواف أي الأفعال التي يصح الطواف بدونها أو يصير بالدم تركها وهي سبعة (الأول الذمارة عن الحدث الأكبر أو الأصغر) أي وأن فرق بينهما في حكم الآثم والكفارة وهما من النجاسة الحركية ووجوبهما معاً هو الصحيح من المذهب وهو أحادي إلى رابطين من الإمام أحمد وقال ابن شعيب هوسنة وتقل التووي في شرح مسلم عن أبي حنيفة استحباباً وكانه أخذ من قول ابن شعيب والجوهر على أن الطواف كالصلاة في اعتبار الترتيب كلها إلا ما استثنى بخله عليه الصلاة والسلام من ترك الاستقبال وجواز الترتيب وضوئهم ثم ادأبت أن الطهارة عن النجاسة الحركية واجبة فلو طاف معها يصح عندنا وعند أحمد لم يصل له ذلك ويكون عاصياً ويجب عليه الإعادة أو الجزاء إن لم يمدو هذا الحكم في كل واجب تركه (الثاني قبل) أي قال بعضهم أن من واجبات الطواف أيضاً الطهارة عن النجاسة الحقيقية أي سواء في الثياب الملبوسة أو الأعضاء البدنية وفي معناها الأجزاء الأرضية عند بعضهم (والأكثر على أنه) أي هذا النوع من الطهارة في الثوب والبدن (سنة) أي مؤكدة (وقيل) وهو خلاف ظاهر الرواية (قد رويستربه عورته من الثوب واجب) أي طهارته (فالطواف عليه قدر ما واري المودة طاهر وأبلى نجس جاز) أي ولا يلزمه شيء إلا أنه يكره ذلك وقيل عليه دم (والأفوه معتزلة العريان) لأن الأكثر له حكم الكل عند الأعيان وفي النجاسة إذا طاف في ثوب كله نجس فهذا والذي طاف عرياناً هو وسياً في حكم العريان وأما ما وقع في الطرالمس من أنه لو غسرت يديه في بول فهو كالوصلي عرياناً فهو بين لعدم القائل بأشراط ذلك كما صرح في البدائع من أن

أو بالبحر والعمرة قال إن أراد بالبحر اللهم إني أريد بالبحر قيسره لي وتقبيله مني وأخفى عليه وبارك في فيه فويت بالبحر وأحسرت به فخلصا لله تعالى لبيك اللهم لبيك لبيك لا تسربك لك لبيك أن الحمد والنعمة لك والملك لا تسربك لك اللهم أحرم لك شئ مني وبشري وعقلي ودمي من النساء والطيب وكل شئ حرمته على المحرم أتني بذلك وجهك الكريم لبيك وسعديك وانصبر لربك كلها بيدك والرفاه لبيك والعسل المالح لبيك ذا النعماء والفضل الحسن

الطهارة عن النجس ليست من شرائط الجواز بالإجماع وهذا في الثوب والبدن على ما صرح
 بهما الأصحاب وأما طهارة مكان الطواف فذكره من جملة ما صرح صاحب القاية أنه لو كان في
 موضع طوافه نجاسة لا يبطل طوافه وهذا يفتى في الشربة والقضية وأما احتمال بطلان
 الوجوب والسنية والأربع عدم الوجوب عند الشافعية (الثالث) أي من الواجبات (صفر
 العورة فلو طاف مكشوقاً) أي قد رما لا يجوز الصلاة معه (وجب الدم) أي أن لم يده (والمانع)
 أي قدوة (كشعر ريع المضو) أي من أعضاء العورة بالنسبة إلى الرجل أو المرأة والأمة كما
 فصلت ذلك في محله (المزاد) أي على قدر الريع (كافي الصلاة) أي عند أبي حنيفة ومحمد حيث
 قالوا (وانكسفت أقل من الريع لا يمنع ويجمع المتفرق) وأما ما نقل عن السروي من أنه
 لو ظهر شعر من شعراته أو ظهر من ظهر رجله لم يصح طوافها كالمصلاة فهو غططن الناقل لأن
 السروي أغاض ذلك عن النووي على مقتضى مذهب الشافعي (الرابع) أي من الواجبات
 (المنشئ فيه للقادر) أي الفتح المنشئ واجب عندنا على هذا نص المشايخ وهو كلام محمود في
 تناوياً فافهم من قوله والطواف ما شأنا أفضل تساهل أو يحول على الناقل بل ينبغي في النافلة
 أن يجب لأنه إذا شرع فيه وجب فوجب المنشئ انتهى لكن قد يقال بالفرق بين ما يجب يلجأ
 الله تبارك وتعالى وبين ما يجب بفعل العبد ولهذا يجوز قضاءه الوقت الكراهة دون أداء ركعتي
 الطواف مع أنه لم يلزمه وصف المنشئ مع الاتساع في التطوع ولهذا يجوز بلا عذر في صلاة النفل
 ترك القيام الذي هو ركن في الفرض عند القدرة (فلوطاف) أي في طواف يجب المنشئ به
 (راكباً أو محملاً أو زحفاً) أي على استه أو على أربسته أو جنبه أو ظهره كالسج (بلا عذر عليه
 الإعادة) أي مادام بركة (والدم) أي تركه الواجب (وان كان) أي تركه (بغير إكراه عليه) كافي
 سائر الواجبات (ولو نذر) أي وهو قادر على المنشئ (أن يطوف زحفاً) وكذا ما في معناه (زمه)
 أي الطواف (ماشياً) لا التزامه بالوجه إلا كيدخل في من شرع زحفاً بنية النفل فإن المنشئ في
 حقه هو الأفضل كاتقدم والله أعلم بوقوده ما في الكبير ثم إن طافه زحفاً أعاده كذا في الأصل
 وذكر القاضي في شرح مختصر المطاوعة أنه إذا طاف زحفاً أجزاء لأنه أدى ما أوجب على نفسه
 هكذا حكى في البائع وذكر الطرطوسي في هذه المسئلة قيل عليه الإعادة والأقدم قيل لا يلزمه
 شيء انتهى فتحقق أن المسئلة خلافية وأما ذكر ابن الهمام في المناقشة أن الأجزاء لا ينبغي
 ما في الأصل من الإعادة والجزء قد دفع لما يستقل من تعليله بقوله لأنه أدى ما أوجب على
 نفسه ثم قوله ولو كان خلافاً كان ما في الأصل هو الماتق لأن من ترك الواجبات في الصلاة وجب
 عليه الإعادة أو مسجدنا السهو وإن لم يفعل فمصلحة صلته تندفع بالفرق الذي قررناه سابقاً في
 التزام عبادته (الخامس) أي من الواجبات (التبسم) صرح وجوبه الجمهور من الأصحاب
 وهو الصحيح وقيل سنة وقيل شرط في الفتح الأصح الوجوب (وهو أخذ لطائف) أي شروعه
 (عن عين نفسه وجعل البيت عن يساره) تأكيدياً قبله وما ذكره في الفتح وغيره من جهة الباب
 فتوى الكل واحداً لأن المراد من الحجر عند استقباله أو وقوعه في عين الباب (وضده أخذه عن
 يساره وجعل البيت عن يمينه وهو الطواف المنكوس) الظاهر أنه الطواف القلبي والمنكوس
 وأما المنكوس فهو أن يجعل رأسه من جهة الأرض ورجله من جهة السماء ومنه قوله تعالى ثم
 نكسوا على رؤوسهم في القاموس نكسه قلبه على رأسه فكسبه وأما ما في الكبير من أنه ذكر

ليك مرغوا ومرهوا
 اليك ليك الله انطلق ليك
 ليك حقاً حقاً بعد أوقاف
 ليك بعد التراب والحصى
 ليك ليك هذا المارح ليك
 ليك من عبد أبيك
 ليك ليك فراج الكبر
 ليك ليك أنا عبدك ليك
 ليك عتار الذنوب ليك
 (اللهم) أعني على أداء فرض
 الحج وقبلة مني واجعلني
 من الذين استجابوا لك
 وآمنوا وعبدك وأتبعوا
 أمرك واجعلني من وفدك
 الذين رضيبت عنهم وأرضيتهم
 وقبهم ويستحب تكرار
 التلبية طمأناً شرفاً أو
 هبطاً وأدباً وفي ركعاً
 وبالإسراع وعند اختلاف

في منسك الى روى عن السروجي وليس شيء من الطواف يجوز مع استقبال البيت الاقامة الجهر
انتهى وهو طوافه لانه انما ذكره السروجي عن الشافعية وقد صرح في النهاية ومنسك
السفيري لو استقبل البيت بوجهه وطاف معتزلاً وجعل البيت عن يمينه ومشي القهري
او معتزلاً مستنداً بالبيت لا يتطّل عندئذ لان المأمور به مطلق الطواف عندئذ وهو الدوران
حول الكعبة وقد أتى به الآلة انحل في وصفه ولانه عبادة لا يتطّل بالكلام فلا يتطّل بترك
الترتيب أو ترك الصفة انتهى ولا يخفى ان ما نقل عن السروجي يمكن حمله على ما وافق المذهب
بان يقال معنى لا يجوز يحرم فعله لترك الواجب أو ما يماسه بقوله ولانه عبادة لا يتطّل بالكلام
فلا يتطّل بترك الترتيب أو ترك الصفة في ظهور الفارق بينهما ليس الترتيب دخول فيما
والحاصل ان وجوب التيامن بقيد ان أتى بخلافه من الصور المذكورة الخالفة للتيامن في
الهيئة والكيفية يحرم عليه فعله ويجب عليه الاعادة أو لزوم الجزاء ومن ذلك ما رأينا من بعض
المجاهدين على صورة المجاذيب من أهل الأمكاره طاف على هيئة السماع الدوار فانه لا شك أنه
يحرم عليه لاشتغاله على الاقبال والادبار والمشي بالعين واليسار (السادس) من الواجبات
(قبل الانتهاء من الجهر الاسود) وقد تقدم انه المختار لابن الهمام وغيره والاكثرون على انه سنة
وقيل فرضه وشرط (السابع الطواف وره الحطيم) أي جدار الجهر (فلو لم يطف وره بل دخل
الفرجة التي ينمو بين البيت) أي يخرج من الفرجة الاخرى (فطاف فله الاعادة أو الجزاء)
أي كما يأتي (ثم الواجب ان يعيده على الجهر) أي فقط كما سيصور (والافضل اعادة كله) أي
ليؤديه على الوجه الحسن المستحسن عند العلماء والخروج به عن خلاف بعض الفقهاء وهذا
عند الاكثرين أمّة المذهب خلافاً لما ظهر كلام الكرماني فله ان يعيد الطواف ولما سرح به
ابن الهمام حيث قال فيجب اعادة كله ليدوى على الوجه المشرع انتهى وهو ظاهر لانه كما يجب
عليه تدارك قصده من أصل الطواف فيجب عليه تدارك وصفه الواجب حكماً في ترك سائر
الواجبات الاصلية والوصفية وهذا كله بناء على ان كون الجهر من البيت ثبت بالادلة الظنية
خلافاً لما قاله الشافعية (وصورة الاعادة على الجهر ان يأخذ من يمينه خارج الجهر) أي مبتدئاً
من أول أجزاء الفرجة أو قبله بقليل للاحتمياط (حتى ينتهي الى آخره) أي من الشق الآخر كما
يقرر (ثم يدخل الجهر من الفرجة) أي التي وصل اليها (ويخرج من الجانب الآخر) وهو الذي
ابتدأ من طرفه (أو لا يدخل الجهر بل يرجع وينتدئ من أول الجهر) وهو الاول لئلا يجعل الحطيم
لذي هو من الكعبة وهو أفضل الساجد طريقاً الى مقصده الا اذا نوى دخول البيت كل مرة
وطلب التبركة في كل مرة ثم في الصورة الاولى من الاعادة لا يعود مشوطاً لانه منكوس وهو
خلاف الشرط أو الواجب فلا يكون محسوباً ولهذا قال (هكذا) أي مثل ما ذكر من صورتي
الاعادة (بفضل سبع مرات) أي ان تركه في جميع أشواط الطواف والا فقدره (وبفضي حقه
فيه) أي يفعل في حال اعادته ما يستحق الطواف وجوباً أو سنة (من رمل) ان كان فيه رمل
أو اضطباع (وبغيره) من تيامن ونحوه (فإذا أعاده سقط الجزاء) وهو ظاهر (ولو طاف على
جدار الجهر قبل يجوز) إشارة الى ما في الكثر من انه ينبغي أن يجوز لان الحطيم كله ليس من البيت
(وينبغي تهيدعاً زاد على حده وهو قد سنة أو سبعة أذرع) وقال في الكبير لكن يرد عليه ان

الاحوال الى ان يقطع
التلبية من متى يوم النحر
باول حصاة يرميها عند حرة
العقبة وان أراد الحج
والعمرة قال (اللهم) أي
أريد الحج والعمرة فيسرها
لي وتقبل حاجتي وأعني
عليها وبارك لي فيها
نوبت العمرة والحج وأحرم
بسم الله تعالى ثم
بأن يجيب مع ما تقدم من
ألفاظ التلبية
فوفصل في دخول مكة
يسن الاغتسال لدخول مكة
بني طوي وينهل منها را
أو لا بل لكن سيدنا عبد الله
ابن عمر رضي الله عنهما
سكن لا يقدم مكة الا بات

بعضه منه وهو سبعة أذرع فلا ينوب عن الواجب ذلك التذرع فيه نظر لا يخفى لان شارح الكثر
صرح بان الحطم كله ليس من البيت فعناه ان بعضه منه سواء يكون سنة أذرع أو سبعة ولا شك
ان ذلك المصن دانخل في الحطم مع الزيادة خلافا في ذلك والمخالط خارج عن الكل احتياطاً
نعم على مقتضى مذهب الشافعية انهم جعلوا الجدار حكمه حكم البيت وأنه واقع في محل حائط
البيت قديماً فلا شبهة أنه حينئذ لا يجوز عندهم والمخرج عن الخلاف مستحب بالاجماع وقبل
غير ذلك) أي غير ما ذكر من السنة والسبعة في مقدار الحطم من البيت حتى قيل كله منه والله
سبحانه وتعالى أعلم

فصل في ذكر نية الطواف وهي أي صلاة الطواف (واجبة) أي مستقلة لا سنة كما قال
الشافعي في قول (بعد كل طواف) أي ولو أدى ناقصاً (فرضا كان) أي الطواف كركعي الحج
والعمرة (أو واجباً) كالصلاة والتذرع (أو سنة) كالقدوم وكذا اذا كان مستحباً كنية المسجد
(أو نفلاً) كالطوع بلافراق بين الاطرفة خلافاً لزيد الدين حيث قال ينبغي أن يكونا واجبين
على أثر الطواف الواجب قال ابن المحام وهو ليس بشئ لا طلاق الأدلة وفيه ان اطلاق الأدلة
لا ينبغي قبول التقييد في المسئلة ان صرح فيها وجهه من وجوه المقابلة (ولا يخص) أي هذه
الصلاة (زمان ولا مكان) أي باعتبار الجواز والعصاة والاقبال اعتبار الفضيلة بخصيص وقوعها
عقب الطواف ان لم يكن وقت كراهة وتخصيص بابقاها خلف المقام ونحوه من أرض الحرم
(ولا تغتفر) أي الابان بعت (فأوزر كراهة المصير بهم) وفيه انه لم يتصور تركها فكيف يتصور الجبر
الهم الا أن يقال المراد منه انه لا يجب عليه الاية بالكفارة للاحساق بخلاف الصوم والصلاة
حتى الوتر الواجب ولعل الفرق ما قد منه هذا والمسئلة خلافة في الجبر العميق وحكمكم
الواجبات أنه يلزم عدم مع تركها الا ركعتي الطواف اه وجهه أنه واجب مستقل ليس له
تعلق بواجبات الحج أو لعدم تصور تركهما كافي بعض المناسك ولا تجبران بالدم فانها في ذمته
ما لم يصلها الا لا يختصان بزمان ولا مكان لكن ذكر الحدادي في شرح القدوري انه ان تركهما
ذكر في بعض المناسك ان عليه ما يؤيده ما في الجبر الاخر وهما واجبتان فان تركهما ف عليه
دم وفي منسك الاكثر على أنه لو تركهما لا يلزم عدم به قالت الشافعية قيل يلزم اه ولعله محمول
تركه على الفتور بالموت فيجب عليه الاية وسحب للورثة أداء الجزاء (ولو صلاها خارج
الحرم ولو بعد الرجوع الى وطنه جاز ويكره) أي كراهة تنزيه لترك الاستصحاب كحاسباتي
أو تركه بخلافه الموالاة ولهما جيمعا (والسنة الموالاة بينهما بين الطواف) أي فراغه ان لم
يكن وقت الكراهة والا فيصلي بعد فرض المغرب قبل السنة ان كان في الوقت جمعة (ونسحب
مؤكداً) أي استصحاباً مؤكداً فيقيد ان مراتب الاستصحاب مختلفة كمراتب السن المؤكدة
(خلف المقام) لموافقة فعله صلى الله عليه وسلم على وفق الآية الكريمة وانضموا من مقام ابراهيم
مصلى لاسيما وقد قيل في الآية ان الامر للوجوب وهذا يقتضي ان تكون الصلاة خلفه من
السنة ويحلفه ما حوله وسائر ما كن الفضيلة من الحرم لان فيه قولاً لبعض المفسرين ان المراد
بمقام ابراهيم هو الحرم جميعه ولذا قال (وأفضل الاما كن لادائها خلف المقام) وفي معناه ما حوله
من قرب المقام كما يشير اليه من التبعية في الآية التشرية وكون الخلف أفضل لا اختياره
الحضرة المتبعة (ثم في الكعبة) أي داخلها (ثم في الحجر تحت الميزاب) أي خصوصاً (ثم كل ما قرب

في طوي حتى يصبح
ويقتل ثم يدخل مكة نهراً
ويذكر عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه فعله متفق
عليه وهذا القول لمسلم
ويدخل من ثنية كداء
بالمد وهو الجحون لان النبي
صلى الله عليه وسلم دخل
منها عام الفتح فتأولوا
بالاستعلاء لان ابراهيم
عليه السلام دعا فيه بان
يجعل أقدسه من الناس
عموي بهم حين دعا لذيته
بالحرم ولان باب البيت
مثل الوجه وأما الناس
يقصدون من وجوههم
لا من ظهروهم ويدخل
ما شاء ما شاء داعياً فإذا
وصل الى الملقى ورأى مكة
وطأها دعا جبريل ويخبر

من الحجر إلى البيت) أي من قدس بركة أذرع ومدونتها (ثم باقي الحجر ثم ما قرب من البيت) أي في
حواليه وجوانبه خصوصاً محاذ الأركان ومقابلة المئذنة والباب ومقام جبريل عليه الصلاة
والسلام (ثم المسجد) أي جميعه للسكن المطاف الذي يحل المسجد في زمنه صلى الله عليه وسلم
أفضل إلا أنه لا يصلي بحيث يشوش على الطائفتين ويجرحهم إلى المروزيين يدي المعلى (ثم
الحرم) أي مكة وما حولها من اعلام الحرم المحترم (ثم لأفضلية بعد الحرم) أي النسبة إلى هذه
الصلاة من حيثية اختصاصها بالحرم وهو لا يناق أنه هو الصلاة في المسجد النبوي والمسجد
الأقصى لأفضلية لمساها بالإضافة إلى ما عداها (بل الاساءة) أي حاصلة لمجاوزه عن حد أدائها من
المكان الذي هو المستحب والزمان الذي هو السنة إلى غيرهما من الأمكنة والأزمنة (والمراد بما
خلف المقام) أي بالموضع الذي يسمى خلف المقام (قيل ما يصدق عليه ذلك) أي خلف المقام
أو المقام (عادة وعرف قاصم القرب) وهذا القيل متعين فإن من صلى آخر المسجد وراء المقام لا يدرك
فضيلة خلف المقام باتفاق علماء الأئمة فإن العرف خصه بما هو مقروء وبعبارة الرخام (وعن
ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا أراد أن يركع خلف المقام جعل بينه وبين المقام صفاً وصفتين
أي مقدارهما أو الشك أو التنويع المغيث للفتير (أورجلاً وأرجلين) يستعمل الشك والتنويع
كذلك ثم جعل أن المراد قدراً بقدر رجل أو رجلان فيوافق ما قبله أو كان متأخراً عنها بالفعل
مقصر إلى ما قبله صلى الله عليه وسلم إن صح مرفوعاً ولعل وجه تأخره عليه الصلاة والسلام على
تقدير رحمته عن قرب المقام التنزه عن مشابهة عبدة الأصنام في ذلك الأيام أو كان وقت الزحام
وعدم التفات العوام لطير الأئمة (رواه عبد الرزاق) وأما ما في رواية الشيعين من عائشة رضي
الله عنهما فرجع عند المقام ركعتين وفي رواية ما عن جابر ثم تقدم إلى مقام إبراهيم فقرأ واقتضوا من
مقام إبراهيم صلى الله عليه وسلم على جعل المقام بينه وبين البيت هذا وقال الكرماني وحيداً صلى من الحرم
يجوز وقال مالك والثوري إن لم يصلوا خلف المقام لم يجز وعليه دم ولنا أن المراد مقام إبراهيم في
الأيام الحرم كله لأن أكثر العصابة صاوار كفي الطواف في المسجد دون المقام وكذا في الحرم
بنى طوى وغيره فغلنا فيه عليه الصلاة والسلام على بيان الأفضل في المقام اه وفيه بحث
لا يخفى لأن الإمام ما كان مع غيره مما تنسب إليه فيسلك بان الأمر للوجوب في حق المقام وفعله
عليه الصلاة والسلام مبين للرؤم وغاية احتجاجنا عليه بفعل العصابة الكرام وهو لا يناق كون
الأمر للوجوب غاية الخلاف في أن المراد بالمقام عموم الحرم أو خصوص المقام مع أن أحداً من
علمائنا لم يقل بالوجوب في هذا المقام (ويستحب) أي عند الأربعة (أن يقرأ في الأولى بسورة
الكافرون) القراءة تعدى بالباء وغيرها الكافرون بالرفع على الحكاية (وفي الثانية الاخلاص)
أي سورتها (ويستحب أن يدعو بعدها) أي بعد صلاة الطواف لنفسه ولى أحب (أي من
أقاربه ومشايعه وأصحابه والمسلمين) أي ولعمومهم (ويدعو بدعاء آدم عليه السلام) وقد قدمناه
(ولو صلى أكثر من ركعتين) أي للطواف ولحد (جاء) الآن الزائد على الركعتين يكون تطوعاً
(ولا تجزئ المكتوبة) أي المفروضة الألبية (والمنفردة) أي المفروضة الانسانية (عنها) أي عن
صلاة الطواف لكونها واجبة مستقلة (ولا يجوز اقتداء) صلى ركعتي الطواف بمثل لان طواف
هذا) الأولى أن يقول لان طواف كل غير طواف الاثنى أي لاختلاف السبب كما سلف في
الظهر والمصر وان كان الطوافان من نوع واحد والصلاة من جنس واحد (ولو طاف بصبي)

ابن محمد عن أبيه عن جده
ان النبي صلى الله عليه
وسلم كان يقول عند
دخول مكة (اللهم) البلد
بلدك والبيت بيتك حيث
أطلب رحمتك وأؤتم طاعتك
متبعاً لأمرك راضياً بقدرك
مسئلاً لأمرك كاشفاً لك
مسئلة المضطر إليك المشفق
من عذابك ان تستغفري
بعبودك وأن تتجاوز عني
برحمتك وان تدخلي جنتك
وقال الكرماني إذا وصل
إلى درج مكة يقول (اللهم)
رب السموات السبع وما
أظلل ورب الارضين السبع
وما أظلل ورب الرياح وما
أذن نساك خير هذه
القرى بغير أهلها وبعده
بك من شرها وشر أهلها
وشر ما فيها (اللهم) ارضنا

أي غير مجزئ (لا يصلح عنه) أي ركعتي الطواف لانه لا تصح النيابة عندنا في العبادة من الصوم والصلاة فاحتج في إسقاطهما (وبكره تأخيرهما عن الطواف) لأن الموالاتين بينهما سنة (الأي وقت مكروه) فلذا قل كما قيل (ولو طاف بعد العصر صلى المغرب ثم ركعتي الطواف) لكونهم أواجبتين ولسبق نطقه ما بالذمة قبل السنة (ثم سنة المغرب) ويؤيده ما قالوا في صلاة الجنائز إذا حضرت يصلى المغرب ثم الجنائز ثم سنة المغرب ولا شك أن هذا مثله لأن حكم الواجب والفرض سواء في العمل وإن كان بينهما فرق في الاعتقاد (ولا تصل) بصيغة المجهول أي لا تصل هذه الصلاة (الأي وقت مباح) أي لسعة زمانه (فإن صلاها في وقت مكروه) كما سبأ في بيانه (قبل صحت مع الكراهة) أي أن أدائها (ويجب عليه قطعها) أي في أثناءها (فإن مضى فيها) أي بان كملها (فالأحجب أن يسيدها) لمعوم القاعدة أن كل صلاة أديت مع الكراهة التزجية يستحب إعادتها ومع الكراهة التخريرية يجب إعادتها (وأوقات الكراهة) أي هذه الصلاة وهي أعم من التخريرية والتزجية (بعد طلع الفجر إلى طلوع الشمس قدر ربح) لكن عند الطلوع حرام كما هو عند الغروب وكذا ما خصه بقوله (وقت الاستئذ) أي قرب أو أنه لدم ادراك حقيقة زمانه (وبعد العصر) أي أدائه (إلى أدائه المغرب) أي حتى بعد الغروب قبل أدائه الفرض (وعند الخطبة) أي الخطب كلها إلا أن عند خطبة الجمعة أشد كراهة (وشروع الإمام) أي إمام مذهبه (في المكتوبة) لما ورد إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة وفي سنة الصبح تفصيل طويل متعلق بالمسئلة (وبين صلاتي الجمع عرفات) أي في جمع التقدير (ومزدلفة) أي في جمع التأخير إن يصح بينهما كما يستفاد من قبل الجمع وواعلم أنه صرح الطحاوي وغيره بكراهة أداء ركعتي الطواف في الأوقات الخمسة المنهي عن الصلاة فمأخذ أي حنفية فوأي وسيف ومحمد وتقل عن مجاهد والنخعي وعطاء جواز أدائها بعد العصر قبل اصفرار الشمس وبعد الصبح قبل طلوع الشمس أي قبل اجراء آثارها قال الطحاوي واليه ذهب والحاصل أنهم فرقوا في المسئلة حيث جوزت وهما وقت الكراهة التخريرية دون زمان الكراهة التخريرية لما قال الصلاة الطواف من حيث أنه واجب بالفرأئض وسائر الواجبات ولحقون فرواين قضاء الوتر وأداء ركعتي الطواف ولو كانوا واجبتين بأن الأول واجب بإيجاب الله تعالى عليه والآخر بإيجاب العبد على نفسه بالتزامه لأعمل الطواف ولو كان واجبا عليه وهذا التحقيق يتدقيق بؤيما ذكرنا ما عليه الطحاوي فيما اختاره بقوله ولما كانت الصلاة على الجنائز كالصلاة الغائبة كانت صلاة الطواف منه يجوز أدائها في هذين الوقتين لأن وجوبها كوجوب صلاة الجنائز اه وفيه مباحث لا تخفى تظهر في المطالعة بين كلامي وبين ما ذكرنا فيما تقدم والله أعلم

فصل في سنن الطواف استلام الحجر لمطالع أي من غير قيد الأولية والآخرية والانتائية وإن كان بعضها أكس من بعض بل قيل يستحب فيما عدا طريقه ويمكن أن يكون مراده بالاطلاق استواء التثقيب والمجهود وعدمهما (والاستطباع) أي في جميع أشواط الطواف الذي سن فيه كما صرح به ابن الضياء خلافا لما يوجه قوله (والزم في الثلاثة الأولى) لأن التبادر أن الطرف فيدهما (والتمس على هيفته في الباقي) من الأشواط الأربعة أو المراد في باقي الأشواط بكمالها بأن لا يسرع إسرارها لما يتفرع عليه من تشوش الخلط وأذية التدافع ولا يثني متى التهاون بما يترب عليه من خوف الإلهام السعة والحب والفرور ودعوى

خيرها وأصرفها إذاها
(ويشير) إلى الجانب
اليسار من المصلى ومن
أمامه ويمينه ويسرا
القائمه لهم ويقول السلام
عليكم دار قوم مؤمنين
وأنابك لا حقون إن شاء
الله تعالى آمين (اللهم) رب
هذه الأرواح الفانية
والاجساد البالية والعظام
الخرى أنزل عليها رحمة
ملك وسلاما (اللهم)
آتهم بكلمة التوحيد
وباعلمهم الصالحة
وافقرنا ولهم الأعمال
السيئة وارحمنا إذا صرنا
مصيرهم أرحم الراحمين
فإذا وصل إلى المدي وهو
الموضع الذي كان يرى منه
البيت الشريف قبل

الشمور والحضور (في طواف الحج والعمرة) قبل الاضطباع والزم للكون من سنن طواف بعده متى لا يغال قدر التمسك بالزم والاضطباع وهي موجبة لزوال حكمهما لا تقول زوال طمأنينة ممنوع فإن النبي صلى الله عليه وسلم رمل واضطبع في حجة الوداع ذكر النعمة الامن بعد الخوف ليس شكرها وقد امرنا بذلك النعمة في مواضع من كتاب الله تعالى ويجوز ان يثبت الحكم بطل متناهية عين غلبة المشركين كان عمله الزم لايها المشركين قوة المؤمنين وعند زوال ذلك كان علمته كنعمة الامن (والاستسلام) أي استسلام الحجر (بين الطواف والسعي) أي وبينه لكن لا مطلقا (بل لمن عليه السعي) وأراد أن يسعي حينئذ هو صلى الله عليه وسلم ما بينهما والترمذ في زعمهم لا (ورفع اليدين عند التكبير مقابل الحجر) أي في الابتداء للخلاف في الانتهاء والابتداء من الحجر) أي ابتداء الطواف عنه أعم من ان يكون باستسلام واستقبال أم لا سنة (هو العجم) أي خلافا من قال انه شرط أو فرض أو واجب كما اختاره ابن الحسام وهو باعتبار الدليل أظهر وان كان الاول عليه الأكثر (واستقبال الحجر في ابتداءه) أي بخلاف استقباله في أثناءه فانه مستحب (والموالة) أي المتابعة (بين الاشواط) أي اشواط الطواف وكذا اشواط السعي وكذا بين الطواف والسعي لكن التتابع بينهما على التوعدة بخلافه فيما بين الاشواط واجزاء الاشواط والظاهر ان براد الموالة العرفية لانه لا يقع فيها مطلقا الفاصلة لتصور زعم الترتيب وشعوه في أثناء الطواف (والطهارة عن نجاسة الحقيقة) أي في الثياب والاعضاء البدنية وكذا في الاجزاء المكانية

فوضعت في استقباله استسلام الركن الباقين أي من غير قبله ووضع جهة (وأخذ الطواف عن يمين الحجر) أي باعتبار وضعه فانه على يمين الباب لا باعتبار استقباله والمراد من الأخذ أي شروعه فيه بالية بالرفع ببيان يقف قبل الحجر مستقبلا بطواف متباعنا (يحيى عن جميع بدنه عليه) أي على الحجر (وتقبل الحجر) أي بالاتفاق والظاهر عدمه من السنن المؤكدة لثبوته بالأحاديث الواردة ولعله أراد أن تثليثه مستحب (والسجود عليه) يعني مع التقبيل كما سبق (تلانا) لما ورد في بعض الروايات لكنها غير منهوية (واتيان الاذكار والادعية فيه) أي من المأثورة وغيرها (وأن يكون طوافه قريبا من البيت) أي بشرط الاحتراف عن الادية (وللرأة البعد) أي ان كان زوجة الرجال أو لم يكن وقت الطواف تختص بانفسها (وان تطوف ليللا لانه استمر لها وان كانت مجبوزة مستورة) (والطواف وراء الشاذر وان) أي الخروج عن الخلاف فانه مستحب بالاجماع وهو ينفذ لذل المجهز الزيادة الملاحقة بالبيت من الحجر الاسود في فرجة الحجر ثم كذلك الى الحجر (واستئناف الطواف لوقطعة) أي ولو بعذر والظاهر انه مقيد بما قبل آياتنا أكثره (أو قوله) أي ولو مضى (على وجه مكروه) أي قياسا على استقباله أعادته ولو أكمله على وجه مكروه (ونزل الكلام) أي انكلام المباح لانه ينافي بالانضوع (وكل عمل ينافي بالانضوع) أي التذلل له سبحانه كالتائم على منصرفه في الكبر وكذا الالتفات وجهه الى الناس لغرض ضرورة وضع اليد على الناحية أو على الناحية أو نحوها أو أمام وجهه بعض من لا رايه ولا ذراية من استقبال وضع اليدين كالصلاة ونشأ من غفلته عن تواتر فعله صلى الله عليه وسلم من الارسل في الطواف طيس فوق أدب من أدبه به أدب مستحب ولا فوق آداب الاحصاب واتباعهم من الائمة الاربعة واجماعهم ويكفي الاستدعاء ذكره في مناسكهم فان الاصل هو النفي حتى

حدثت الآية الحائلة
الآن عن رؤيتها وقت
وقال (اللهم) أنت ربى
وأنا عبدك جئت هاربا
منك اليك لا تقي فرأيتك
وأطلب وجهك والنفس
وضوانك أسألك المسئلة
المضطربين اليك المشفقين
من عذابك انما نحن من
عقوبتك أن تستغنى
اليوم بعفوك وتحفظني
برحمتك وتجاوز عني
بغفرتك وتعيني على أداء
فرضك (اللهم) افنح لي
أبواب رحمتك وأدخلني
فيها وأعني من الشيطان
الرجيم ويكون مليا في
دخول مكة من بابي الله
تعالى مصليا على رسول الله
صلى الله عليه وسلم ويستحب

يتحقق الثبوت بخلاف وضع اليدين في الصلاة لم يصح في الجارية وغيره وعما يدل على عدم وضعه صلى الله عليه وسلم كون المحن في قبضته المانع ظاهرا من قبضته نعم كان مقتضى مشابهة الطواف للصلاة من حيث العبادة أن يكون فيه الوضع أيضا لكنه صلى الله عليه وسلم من حيث انتهى الرحمة لم يفعله دفعا لمخرج عن الأمة وعما يدل على عدم فعله عليه الصلاة والسلام اتفاق الخاص والمعام في الأرسال حال طوافهم وقد قال صلى الله عليه وسلم لا تجتمع أمتي على الصلاة وقد قال تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين فله ما تولى وبصله جهنم وساءت مصيرا وهذا يبين أنه يقال الوضع مكر ولا نه خلاف السنة المأثورة وتظهره ما قاله الطرابلسي ويبنى أن تركه الصلاة على المروة بعد السج لا نه ابتداء شعراته على المبتدع المتفرع أثبات الوضع في الطواف والصلاة بعد السج بدليل من كتاب أو سنة والألمايح والناسق لا يحتاج إلى دليل كما هو مقرر في آداب البحث ثم لا يخفى ما فيه من الزيادة السعة والغرور والجهل وأقدها الجهلة به لاسيما إذا كان على هيئة طلبة العلم أو صورة الصوفية (والأسرار) بالكسر أي الاخفاء (بالذ كر والادعية) وفيه بحث لأنه يجب الاخفاء إذا كان الجهر مشوشا للطائفين والمصلين فقد صرح ابن الضياء أن رفع الصوت في المسجد حرام ولو بالذ كر ولعله أراد بالأسرار المبالغة في الاخفاء تبعيدا عن السجعة وإزالة (وصون النظر) أي حفظه (عن كل ما يشغله) أي عما هو في صدره من الحضور

فخصل في مباحاته الكلام أي الكلام المباح وأعلم أن المباح ما يستوى طرده من الفعل والترك والمستحب ما يباح على فعله ولا يعاقب على تركه وتسبق له أن ترك الكلام مستحب فلا يكون الكلام مباحا فتنقض قوله وقد صرح ابن الهمام بأن المباح من الكلام في المسجد مكره بأكل الحسنات فكيف في الطواف وهو في حكم الصلاة كما رواه الترمذي وغيره عن ابن عباس مرفوعا الطواف حول البيت مثل الصلاة ألا تسمي تتكلمون فيه من تكلم فيه فلا يتكلمن إلا بغير من ذكر الله يعني أوصاف معناه ولا تشك أن انتهى المؤكد محمول على الكراهة الشرعية والتزجيم كما هو مقرر في القواعد الأصولية (والسلام) لكن لا على من يكون مشغولا بذكره وأما جوابه ففرض كفاية على اطلاقه وكذا جواب العاطس الحامد وأما قوله في الكبير ولا بأس بأن يغنى في الطواف ويسلم ويردجوابه ويحمد عند العطاس ويردجوابه مردود في الردين فترتيبهما ومدفوع في الحمد عند العطسة لأنهم السن المؤكدة مطلقا والحمد من الأذ كر المشروعة في الطواف فلا يقال في حقه لا بأس فانه يقع في موقع يكون له بعض البأس وأقله أن يكون خلاف الأولى وكذا عده السلام مطلقا من المباح فان فيه نظر ظاهر إذا قالوا أنه من السنة التي هي أفضل من الضريبة التي هي جوبها والحاصل أن المسلم عليه لا يحتاج إلى أنه مشغول بذكر الله فمكره السلام عليه أن علم أشغله والأفكون سنة بدليل قول ابن عمر اعتذارا عن سلم عليه وهو في غير شعور ولا شغور فانه في حضوره فكنا نراه في قوله الله أعلم أراد به معنى الاحسان أن تعبد الله كأنك تراه (والاقتناء والاستفتاء) أي الاقتداء والاستفادة العلمية في نحو القواعد العربية وأما معرفة المسائل الشرعية فهي أفضل من العبادات الثقيلة بل قد تغيب بطريق الكفاية أو الجهة العينية (والخروج منه حاجة) أي ضرورة (والشرب) أي لعدم نأديته إلى ترك الموالاة لقلة زمانه بخلاف الأكل المانع عن الموالاة وأما قوله في الكبير ويكره

أن لا يرجع أول دخوله على شيء غير المسجد إلا أن لا يجيب من يحفظ متاعه ويتنهي عليه الضياع فيصنعه بعض الرقة الامتنعة والبعض يبدأ بالطواف بالتوبة ولا يرجع على شيء قبل الطواف فإذا وصل إلى باب السلام قدم رجله اليمنى وقال الله أكبر ثلاثا لا اله الا الله والله أكبر ثلاثا أعوذ بالله العظيم ووجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين (اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الاكل والشرب فخانض لقوله فيه أيضا يشرب ويفعل كل ما يحتاج اليه (والطواف في فعل
أَوْخَفَ إِذَا كَانَا ظَاهِرِينَ) أَي وَالْأَفِيكُونَ مَكْرُوهًا لِأَحْرَامًا كَانَتْ وَجْهَهُ الْعَوَامُ لِمَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ
الطَّاهِرَةَ عَنْ النَّجَاسَةِ الْحَقِيقَةِ سَنَةِ مُؤَكَّدَةٌ لَكِنْ فِي الظَّنِّ وَلَوْ ظَاهِرِينَ تَرْكُ الْأَدَبِ كَمَا ذَكَرَهُ
فِي الْبِدَائِعِ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى حَالِ عَدَمِ الْمَذَرِ (وَتَرْكُ الْأَذْكَارِ) وَكَذَلِكَ الْأَدْبَعِيَّةُ فِي الْكَبِيرِ وَلَوْ
سَكَتَ فِي جَمِيعِ الطَّوَافِ أَوْ تَرَكَ الْأَضْطِبَاعَ وَالرَّمْلَ وَالِاسْتِغْلَامَ فَطَوَّافُهُ صَحِيحٌ بِأَنْفَاقِ الْأَرْبَعَةِ
لَكِنَّهُ مَسِيءٌ أَتَى فَعَلَهُ مَسِيءٌ لَا يَصِحُّ عَلَى الْخِلَافِ بَلْ يَجْعَلُ عَلَى مَعَادِ السَّكُوتِ فَإِنْ فَعَلَ الْمَسْبُوحَ
لَا يُوْحِبُ الْإِسَاءَةَ وَإِنَّمَا الْإِسَاءَةُ فِي تَرْكِ السَّنَةِ وَفَعَلَ الْكَرَاهَةَ (وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ) أَي فِي نَفْسِهِ لَمْ
قَالَ أَوْ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ يَكْرَهُ أَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ بِالْقُرْآنِ فِي الطَّوَافِ وَلَا بِأَنْ يَرَاهُ فِي نَفْسِهِ فَهَذَا هُوَ
الْأَظْهَرُ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَافِعًا صَوْتَهُ فِي الطَّوَافِ وَلَا فِي نَفْسِهِ قَالَ
هُوَ الْأَصَحُّ أَتَى وَهُوَ خِتَارُ بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ كَالْجَلْبِي وَالْأَوْزَاعِيِّ فِي الْمُتَّقِي وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ
لَا يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يَقْرَأَ فِي طَوَافِهِ وَلَا بِأَنْ يَذْكُرَ آيَةَ تَعَالَى أَتَى وَهُوَ قَائِلٌ أَنْ يَجْعَلَ عَلَى رَفْعِ
الصَّوْتِ وَأَمَّا قَوْلُهُ وَلَا بِأَنْ يَذْكُرَ آيَةَ فَهُوَ أَنَّ السَّكُوتَ هُوَ السَّنَةُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَلَا يَتَصَوَّرُ أَنْ
يَقْبِدَ رَفْعَ الصَّوْتِ فِي الذِّكْرِ فَهَذَا مَحْمُوعٌ وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِأَنْ لَا بِأَنْ يَذْكُرَ كَارِ الْمَنْعُوعَةِ الْمَسْطُورَةِ مِنْ
غَيْرِ الْأَذْكَارِ وَالْأَدْبَعِيَّةُ الْمَأْتُورَةِ (وَأَنشَادُ شِعْرِ مَحْمُودٍ) وَكَذَلِكَ أَنشَاؤُهُ وَالْمَرَادُ بِالْمَحْمُودِ مَا يَسْبَحُ فِي
الشَّرْعِ وَالْأَفْأَبِيكُونَ مِنْ قَبِيلِ الْأَشْعَارِ الْمُسْتَغْدِمِينَ الْعُلُومَ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي الْمُسْتَقْبَلَاتِ وَالشَّرْعِ
الْمُسْتَحْضَرِ حَرَامٌ أَوْ مَكْرُوهٌ مُطْلَقًا وَفِي الطَّوَافِ أَفْجَعُ (وَالطَّوَافُ رَاكِبًا أَوْ مَحْمُولًا لَعْنُ) فَإِنْ
الضَّرُورَاتُ تَجِبُ الْحُظُورَاتُ

فِي فَصْلِ فِي حُرْمَتِهِ الطَّوَافِ أَي جَسْ طَوَّافٍ حَالِ كَوْنِ الطَّائِفِ (جَنَابًا أَوْ أَمْسًا أَوْ
نَفْسًا) حَرَامٌ أَشَدُّ حَرْمًا (أَوْ مَحْدُودًا) وَهُوَ دُونَ مَقَامِ الْحَرْمَةِ لِأَنَّهُ يَجْتَازُ إِلَى الطَّاهِرَةِ الصَّغِيرِ وَلَمْ
يَسْبِقْ مِنْ الْفَرْقِ فِي الْكَعْبَةِ (أَوْ عِرَانًا) أَي كُلُّهُ الْعَوْدَةُ فَدَرِمَا لَتَصْعَبُ عَلَيْهِ السَّلَاةُ (أَوْ رَاكِبًا أَوْ
مَحْمُولًا أَوْ زَحْفًا) أَي بِأَنْوَاعِهِ (بِلَا عَذْرٍ) فَيَدُلُّ لثَلَاثَةً أَوَ الْأَرْبَعَةَ (أَوْ مَسْكُوسًا) أَي مَقُولًا بِأَوْ كَذَلِكَ مَعَكُوسًا
(أَوْ دَاخِلَ الْخَيْرِ) أَي الْحَلِيمِ (وَتَرْكُ شَيْءٍ مِنْهُ) أَي مِنَ الطَّوَافِ إِلَّا أَنْ تَرَكَ الْأَرْبَعَةَ حَرَامٌ وَتَرْكُ
الثَّلَاثَةِ كَرَاهَةٌ قَصِيرٌ (وَلَوْ تَخَلَّى) أَي هَذَا كُلُّهُ حَرَامٌ وَلَوْ كَانَ الطَّوَافُ تَخَلَّى (وَلَا مَقْسِدٌ لَطَوَافٍ)
وَإِنْ لَمْ يَطْلُغْ الْأَرْدَنَ دَانِ فَوَاقَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مِنْهُ

فِي فَصْلِ فِي مَكْرُوهَاتِهِ الْكَلَامُ الْفُضُولُ أَي مَا يَمْنَعُ جَارِ الْبَسْمِ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ لِمَا سَبَقَ لَكِنْ
الْحَقُّ أَفْضَلُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِآيَاتِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ
لَيْسَ (وَالْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ) وَهُمَا مَكْرُوهَانِ فِي الْمَسْجِدِ مُطْلَقًا فِي الطَّوَافِ أَشَدُّ كَرَاهَةً بَلْ
حُكْمُهُمَا مَكْرُوهَةٌ أَيْضًا (وَأَنشَادُ شِعْرِ بَعْرِي) يَفْخُ إِذَا يَصَلُّو (مِنْ جِدْوَلَاتِهِ) وَفِي مَعْنَاهَا
مَا يَضِلُّونَ أَفْضَلُ عَمِلْ وَمَوْعِظَةٌ وَتَرْغِيبٌ وَتَرْهيبٌ (وَقِيلَ مُطْلَقًا) فَيُصَلُّ عَلَى الْكَرَاهَةِ التَّزْهِيمُ لِأَنَّ
الِاسْتِغْلَامَ بِالْأَذْكَارِ وَالْأَدْبَعِيَّةَ أَفْضَلُ (وَرَفْعُ الصَّوْتِ وَلَوْ بِالْقُرْآنِ وَالذِّكْرُ وَالِدَعَاءُ) أَي بِحَيْثُ
يَشُوشُ عَلَى الطَّائِفِينَ وَالْمَسَابِينَ (وَالطَّوَافُ فِي تَوْبِ نَفْسٍ) أَي غَيْرِ قَدْرِ مَعْفُوٍّ وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي تَائِبٍ
مِنْ أَنَّ الطَّاهِرَةَ عَنْ قَدْرِ مَا يَسْتَرْبِيهِ عَوْنُهُ مِنَ التَّوْبِ وَاجِبٌ أَوْ سَنَةٌ (وَتَرْكُ الرَّمْلِ وَالِاسْتِغْلَامِ)
أَيِ الْإِحَالَةِ الضَّرُورَةِ (لَنْ عَلَيْهِ) أَي بِطَرِيقِ السَّنَةِ (وَتَرْكُ الِاسْتِغْلَامِ) أَيِ الْمَسْنُونِ
وَهُوَ اسْتِغْلَامُ الْجُرْلَالِ الرُّكْنَ الْيَمَانِي فَإِنَّ تَرَكَهَ لَا بِأَنْ يَهْتَمَّ بِهِ فَهُوَ مَسْتَحْبٌّ وَتَرَكَهَ خِلَافُ الْأَوَّلِ

نَسْلًا كَذِبًا (اللَّهُمَّ)
اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي وَافْعَلْ لِي
أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ وَأَدْخِلْنِي
فِيهَا وَسَهِّلْ لَدَا أَبْوَابَ رِزْقِكَ
(اللَّهُمَّ) إِنَّ هَذَا حَرَامٌ
وَمَوْضِعٌ أَمَّا كَرَامٌ لِي
وَبَشَرِي وَدِي وَخِي
وَعَفَايَ عَلَى النَّاسِ (اللَّهُمَّ)
أَنْتَ السَّلَامُ وَمَنْكَ السَّلَامُ
وَالْبَيْتُ بَرَجُ السَّلَامِ لِحَبْنَا
رَبَّنَا بِالسَّلَامِ وَأَدْخِلْنَا دَارَ
السَّلَامِ بِرَحْمَتِكَ يَا ذَا الْجَلَالِ
وَالْإِكْرَامِ فَادَا وَقَعَ بَصَرُهُ
عَلَى الْبَيْتِ الشَّرِيفِ دَعَا
عَبْدًا حَبِيبًا فَانْصَرَفَ عِنْدَ
رُؤْيَةِ الْبَيْتِ الشَّرِيفِ
مَقْبُولٌ ثُمَّ يَقُولُ (اللَّهُمَّ)
زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفًا
وَتَعْظِيمًا وَتَكْرِيمًا وَمَهَابَةً
وَبِرًّا وَإِيمَانًا وَزِدْ مِنْ عَظَمَةِ

(وتفريق الطواف) أي الفصل بين أشواطه (تفرقا كثيرا) فاحش لسواء مرة أو مرات لترك الموالاة لكن قيد الكثرة بظاهره وبغيد في القلة على ما قدمناه من جواز الشرب (والجمع بين أسبوعين فأكثر من غير صلاة بينهما) لما يترتب عليه من ترك السنن وهي الموالاة بين الطواف وصلاته لكل أسبوع عند أبي حنيفة ومحمد سواء انصرف من شفع أو تزور وعند أبي يوسف لا بأس به إذا انصرف عن تزور أو نفل صلى لكل أسبوع ركعتين فلا انصرف عن شفع كراهة اتفاقا (الأي وقت كراهة الصلاة) لأنه لا كراهة حينئذ بالجمع شفعاً وتزوراً اتفاقاً لكن تزوراً ركعتي الطواف إلى وقت صباح (ورفع اليدين عندنية الطواف) أي إذا لم تكن مقرونة بالتكبير حال استقبال الحجر والأهوسة كما سبق (والطواف عند الخطبة) أي مطلقاً لا شاعره بالأعراض ولو كان ساكناً (وأقامة المكتوبة) فإن ابتداء الطواف حينئذ مكره بلا شبهة وأما إذا كان يمكنه إتمام الواجب عليه والحاقه بالصلاة وأدراك الجماعة فالظاهر أنه هو الأولى من قطعه (والأكلي) في أثناء طوافه لا رومته ترك الولاء (ومحالفته حسن الاداء) وقيل (الشرب) لأنه لا يوجب فيه عند الأكثر قلة زمانه ولو ورد وقوعه مرفوعاً وموقوفاً في شأنه (والطواف حائناً) بكسر القاف وبالنون أي قياساً على الصلاة في تلك الحالة أي المشغلة في معناه الحائز والحقاب والجميعان والغضبان والله أعلم

فصل في مسائل شتى في المشهور عند أبواب التصنيف ان يعنى المسائل المتفرقة التي لا يجتمعها فصل ولا باب من كتاب يقولهم مسائل شتى من غير انضمام الفصل أو الباب (طاف) أي كمالاً (ونسى ركعتي الطواف) وفي نسخة مهيضة ركعتيه (ولم يتركها) لا بدشروعه في طواف آخر هذه المسئلة متفرقة على سنة الموالاة بين الطواف وصلاته (فان كان) أي التذكر (قبل تمام شوطه) أي تركه وقدمه تفصيل سنة الموالاة (وبعد إتمامه) أي إتمام شوطه الذي يجزئ له ركعة (لا) أي لا يرفعه (بل يتم طوافه الذي شرع فيه) أي كالتوكة بعد شوطين بالأولى (وعليه) لكل أسبوع ركعتان) أي اتفاقاً لا يندرج أحدهما في الآخر ولو اتصلا بصورة (ولو طاف فرضاً) أي طواف فرض لمسميته أو زيارته (أو غيره) أي غير فرض من واجب كطواف حدر ونذر أو من سنة كطواف قدوم أو من نفل كطواف تطوع (عاشية أشواط) أي زيادة واحدة على سبعة (ان كان) أي الطائف حينئذ شرع في هذا الشوط (على ظن ان الثامن سابع فلا شئ عليه كالظنون) أي كطواف المظنون ابتداء فانه ليس عليه شئ بتركه كما سبق في محله لكن فيه أنه إذا غلب على ظنه ان الثامن سابع يجب عليه اتساعه ويحرم عليه تركه فلا معنى لقوله فلا شئ عليه كالظنون اللهم إلا أن يقال مراده أنه ظن أولاً أنه سابع ثم تبين له ويتبين أنه الثامن فلا شئ عليه بشروجه في طواف آخر حيث كان مبنياً على ظنه تأييداً عليه قوله (وان علم) أي حال ابتدائه (أنه الثامن) أي لكن فعله ينهه على الوهم أو الوسوسة لا على قصد دخول طواف آخر فانه حينئذ لم يمتنعاً باختلاف ما قرئناه فانه كما قال (اختلف فيه) أي لتردد بينه حين دخوله في ذلك الشوط (والصحيح أنه يلزمه) أي احتياطاً (تخمس سعة أشواط للتزور) أي لشروعه المزمع (ولو طاف أسبوعاً) أي متفرقاً أو مجتمعاً وتزوراً وشفعاً (ولم يصل بينهما) أي بين كل طوافين منه وكان الأظهر أن يقول بينها أي بين الأسابيع سواء كان طوافه في أوقات كراهة الصلاة أولاً (فعله لكل أسبوع ركعتان على حديثين) أي مستقتين لا مفردتين ولا

وشرفه وزمه ممن حجه
وأعقروه نشره ونهجا
وتكره ما ورأوا (اللهم)
صل على محمد وعلى آل محمد
عبدك ورسولك النبي
الأي وعلى آله وأصحابه
وتابعيه وأخزاه وسلم تسليماً
كثيراً (اللهم) أف أسألك
أن تغفر لي وترحمني وتقبل
عذرتي وتضع وزري برحمتك
يا أرحم الراحمين (اللهم)
أف عبدك وذا ترك وعلى
كل ضروري وعلى وأنت خير
من وفاسألك أن ترحمني
وتقبل رغبتي من النار
وفي كتز العباد يدخل
المسجد الحرام فأبوا يقبل
عنته أه فإذا دخل
المسجد لا يستغل بقبة
المسجد بل يتصد الحجر
الأسود لأن بقية هذا

مندرجتين في ضمن فرض أو سنة (ولو شك في عدد الاشواط) أي بالزيادة أو النقص (في طواف الركن) أي ركن الحج أو العمرة (إعادته) أي احتياطا (ولا يبنى على غالب ظنه بخلاف الصلاة) أي ولو كانت نافذة ولعل الفرق بينهما كثرة الصلوات المكتوبة ونادرة الطواف من أركان الحج والعمرة ثم مفهوم المسئلة أنه إذا شك في عدد أشواط غير الركن لا يسيده بل يبنى على غلبة ظنه لأن امر غير الفرض على التوسعة والظاهر أن طواف الواجب في حكم الركن لأنه فرض على فكان الأولى أن يقال في طوافه الفرض ليشمله (وقيل إذا كان بكثر ذلك) أي الشك في طوافه الموجب لو سويته سواء كان الطواف ركناً أو غيره (يقضى) أي قياساً على الصلاة فإنه يستأنف إذا كان أول مرة أو قبله تارة ويقضى عند كثرة الشك على غلبة ظنه أو يبنى على الأقل المتيقن في أصله (ولو أخبره عدل بعدد) أي خصوص مخالف لما في ظنه أو علمه أيضاً (يستحب) أن يأخذ بقوله أي احتياطاً فيما فيه الاحتياط فيكذب نفسه لا احتمال نسبته إليه ويصدق أنه عدل لا يفرض له في خبره (ولو أخبره عدل أن يجب العمل بوجه لهما) أي وإن كان يشك لأن عليين خير من عل واحد ولأن أخبارهما في تشاهد على أنكاره في فعله أو إقراره (وصاحب العذر الدائم) أي حقيقة أو حكماً إذا طاف أربعة أشواط ثم خرج الوقت توصاً أي قياساً للطواف على الصلاة (وروى) أي عليه وآتي بالباقي من الواجب (ولا يبنى عليه) أي بفعله ذلك لتركه الموالاة بعذر والظاهر أن الحكم كذلك في أقل من الأربعة إلا أن الإعادة حينئذ أفضل لما تقدم والله أعلم (ولو حاذته امرأة في الطواف لا يفسد) أي طوافها لأن الطواف ليس كالصلاة حقيقة ولذا جاز إتمامه وضوؤه وإن لم يهاذاه المفسدة لها شرطاً لم يتصور وجود جميعها في تلك الحالة (والطواف حتملاً) أي لا متفقاً (ترك الأدب) أي المستغفار من قوله تعالى فأطع نعليك الأضرورة التعب (والنقد فيه مما لا يعنى غلبة خطيئة) أي من مرتبة الحالة الكريمة لقوله تعالى الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم عن اللغو معرضون ولحديث من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه مطلقاً فكيف حاله المناجاة وآتله المبادئ (ولو ترك الأذى) أي والأدعية المأثورة وغيرهما يستحب إكثاره حينئذ (فشكل في جميع طوافه جاز) وهذا مستدرك قد ذكره في المباهات (ولو ترك الرمل والاضطباع) أي قياساً على (والاستلام) أي المسنون (طوافه صحيح) أي باتفاق الأربعة (لكه مسمى) أي بتركه السنة إذا كان من غيره مذكورة وذكر ترك هذه الثلاثة في المكروهات (والاشتغال بالأذى) أي من قراءة القرآن فيه) أي في الطواف وفهم من كونه أفضل أم لو قرأ القرآن جاز لكان لا مطلقاً لأن رفع الصوت به وبالذكر والأدعية فضلاً عن غيرهما ممنوع وقد أقال (وان قرأ في نفسه لا بأس) أعلم أن صاحب التبيين صرح بأن الذكر أفضل من القراءة في الطواف وقال الكرماني لا بأس أن يقرأ في نفسه ونظفه لا بأس بذلك على أن الأولى هو الاشتغال بالإدعاء دون القراءة فجمع ابن حجر رضي الله عنهما رجلاً بقرأ القرآن في الطواف فشكل في صدره فسأله عطاء عنه فقال له محدثة أي بدعة غير مستحسنة وهي محاولة على رفع صوته لا على مجرد القراءة كما يهمل إرادته في الكبير من إطلاق العبارة ثم قال في التلخيص والحاصل أن هدى النبي صلى الله عليه وسلم هو الأفضل ولا يثبت عنه في الطواف القراءة بل الذكر وهو المتوارث عن السلف والجمع عليه فكان الأولى أقول الظاهر أنه صلى الله عليه وسلم استعمل عن القراءة مع أنها أفضل الأذكار والأدعية لقوله صلى الله عليه وسلم من شغل القرآن عن ذكرى ومشيئتي أعطيه أفضل مما أعطى

المسجد الطواف إذا دخل والأمام في المكتوبة أو أقيمت الصلاة فله يضي المكتوبة معتد بأن بطوف فإذا قرب من الحجر الأسود قال لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير فإذا وصل إلى الحجر الأسود وقف على جميع الحجر بحيث يكون جميع الحجر على عين الطائف عند منكب الأيمن ثم يرفع يديه ويقول (اللهم) أي أريد طواف بيتك الحرام فيسره لي وتقبله مني فإن كان مفرداً بالحج وقع طوافه للتسليم وإن كان مفرداً بالعمرة أو متعمداً وقارناً وقع من طواف العمرة نواه أو فاعده وعلى القرن أنه يطوف طوافاً آخر للتسليم ثم يمشي وهو مستقبل الحجر ويستلم الحجر بيده ثم يقبله

السائلين للرجعة على الأمة يدفع الحرج عن العامة ولم يرد فيه عليه الصلاة والسلام عن القراءة
لبدل على الكراهة كاذر كما جاعلهم لو قيل ان القضاء المأثور افضل من القراءة كما هو القول
الصحيح عند الشافعية لكان له وجه وجبه وتنبه به وأما الخلاف في غيره فلا يظهر وجهه وهذا
كله ينبغي أن يكون محله طواف الركن فان أمر التوافل مبني على التوسعة (وينبغي أن ينزه
طوافه عن كل ما لا يرضيه الشرع) أي من القول والفعل ظاهرنا واطنا (ومن النظر أني ما لا
يصل) أي من المردان والتسوان بشهوة واحتقار من فيه) أي ومن استغفار من فيه (تقص)
أي في الخلقة أو الهمة (أو جهل بالمناسك) أي عمدا أو خطأ (وينبغي أن يعلم) أي المجاهل
(برفق) أي بطاعة وسهولة قال الله تعالى وتعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة
الحسنة (ولا يأمرك) أي الطائف الغير المتأدب (عقوبة سوء الادب) أي في كل باب (فليس
الاساءة على الساط) أي ساط قرب الجانب (كالاساءة مع العباد) أي بالعبود على الباب
لحصول الجلب (وطواف التطوع افضل من صلاة التطوع لغيره وعكسه لأهل مكة) أي ومن
في معناه من المتوطنين بها وذلك لأن الصلاة وان كانت أم العبادات وأفضل موضوع في الطاعات
الا أنها تتصور كثرتها في جميع الجهات والطواف يختص وجوده بالكعبة ذات البركات وفي
المسئلة خلاف للشافعية وبعض المالكية ثم ذكر في البحر تعالى العز من جماعة واعلم أنه لا يسن ولا
يستحب رفع اليدين عند نية الطواف قبل استقبال الحجر على المذاهب الاربعة ولا يسن عند
استقبال الحجر الا على مذهبه وانما ذكر هذا ونهت عليه لأن كثيرا من العوام يرفعون أيديهم
عند نية الطواف والحرج من عندهم بكثير وسيأتى بعضهم في الجهل فيشعرون عند النية مع رفع
يديهم كما يشعرون عند افتتاح الصلاة وما هكذا فعله صلى الله عليه وسلم فليست بذلك فاه
بعدة وكل بدعة ضلالة انتهى والحاصل ان رفع اليدين في غير حال الاستقبال مكروه
وأما الابتداء من غيره حتى يمين الزكبي كما يقوله من لا عقل له وهو في صورة الفقهاء
وسيرة المشايخ والاولياء فهو حرام ومكروه كراهة فحرم أو تنزيه بناء على أقوال عندنا
من ان الابتداء بالحجر شرط أو فرض أو واجب أو سنة وانما يستحب أن يكون الابتداء بالنية
من قبيل الجبر للزوج عن الاختلاف لا بحيث أنه يقع في الامر المكروه باختلاف ثم اعلم
ان بعض الشافعية وانصوا مذهبنا في رفع اليدين عند ابتداء الطواف كما في الصلاة ويستحب
أيضا فيه عند هم ابتداء أو بالتكبير وعن ابن الملقن أنه لو قيل وجوبه لم يبعد كما يحسنه الطبري
انتهى لكن ردة ابن جماعة بقوله والظاهر عندى وجوده اما وجوباً ان ثبت به المواظبة واما
استحباً وان وجد تركه احياناً لتوافق هيئة ابتداء الطواف الصلاة في الجمع بين النية والتكبير
ورفع اليدين والارسال مشيراً الى النبي والاتباع الى معنى التوحيد المستفاد من قول لا اله
الا الله واذا ورد التليل أيضاً لها بالخصوص فالجمع أولى في حضرة المولى ومن البدع المستكره
ما يفعله كثير من الجهلة من ملازمة التزام البيت وتقبيله عند ارادة الطواف قبل الشروع فيه
اذ الذي سنه صلى الله عليه وسلم وهو النائب عن الله سبحانه وتعالى إنما هو الابتداء من الحجر فلا
يناسب المبدء بغيره وأيضاً كان ابتداء من غير نية لا كما فعله بعض العامة من تقبيله
أولاً ثم النية ثم التقبيل فانه خلاف الموضوع المشروع ثم مما أحدثه بعض الجهلة الموسومة
بأدب الطواف عن محتاط في طوافه المروى على الشارح وان اجتزأ من الخلاف أولاً في مذهب

من غير أن يظهر صوت في
القبلة ويستجد عليه ويكرر
التقبيل والسجود ثلاثاً ثم
يمشي وهو مستقبل الحجر
ماراً الى صوب يمين نفسه
حتى يتجاوز الحجر بجميع
يدنه ثم يصعد البيت عن
شماله ثم يأخذ في الرمل
وهو مشى المتصدي في الحرب
بين الصدين يظهر الشصاعته
وقوته في الثلاثة أشواط
الاول كما أمر به النبي صلى
الله عليه وسلم أصحابه انطهاراً
الصدر القوة على المشركين
ويقول اذا حاضى الملتزم
(الهم) اي انا بك وتصديقاً
بكاتبك وفاء بعهدك

من حكم شرط العفة فانهم يستلزمون كثر أو أحدهما يرجع فقهرى وراه فيه وذى من خلفه
 وينأذى بدفعه بحيث قد يؤذى الى قننة ضلعية وذلك لجهله بالمسئلة فانه يكنى للخروج عن المهددة
 بأن يقف في محله ويقيم رجله في موضعه ثم يستلزم ويرجع الى حاله فيطوف من غير عود الى خلفه
 ومن المنكر الفاحش ما يفعله الاثنان في مكانة في ثلاث النعمه من الاختلاط بالرجال ومن اجتنبت
 لهم في تلك الحاله منع تزنيهم بأنواع الزينة واستعمال ما يفسد منه الزنا والمطرفة فينشئ بذلك
 على متورعي الطاعة ويوسطن بينه نظرا لسانين وريحاطا في بعضه يكشف شي من
 أعضائهم لاسيما من أيسهم وأرجلهم وقد تقع علباتهن فتنتقض الطهارة عند الشافعية
 وتندم حصة طوافهن وطواف من مسهن ومن المنكرات في صورة العبادات دخول بعض
 الأكارم من الطلبة مع عبدهم وتخدمهم فيدفعون الناس من قدامهم وأطرأهم فيريدون
 الطاعة فيريدون المعصية وكذا إذا حدة العامة ومدافعتهم في الطواف حال الجهل لاسيما عند
 استقبال الحجر الافضل فانهم لا يراعون الاوّلين المستحقين الاوّل بل ينقضون عليه ويدفعونه
 ويؤذونه فضررهم أكثر من نفعهم في طوافهم ويرى باستقراء البيت في حراصة الطواف
 ويضيق المطاف أو يستدبرونه في المطاف فيخرجون عن حكم التيامن الذي هو واجب عندنا
 وشرط عند الشافعية ثم أحسن من يطوف في هذا الزمان الفاسد بطريق الجهلة أن يقول
 الطريق الطريق أو حاشاك حاشاك وهو أول بدعة ظهرت في الاسلام حتى في الاسواق وأزقة
 المسام ومن جعله المنكرات فهو الصغار والكبار والعبيان والعرجان حتى النسوان في بعض
 الاحيان من النصارى حول البيت راغبين أصواتهم بالطلب أو سالكين أو قاعدين في طريق
 الطافقين مع كشف عورتهم وترك صلواتهم مع المصلين ومنها دخول المجانين ورفع أصواتهم
 بالكلمات الملهمة وادخال الصغار المتعصبين وأمثال ذلك من ادخال المحبات والقربى والمحررات
 وغير ذلك مما يجب انكاره قبا ولسانا وبدا لاسيما على مشايخ الحرم والقضاة وشيوخ البواريين ورئيس
 المشيخين وغيرهم بمن يأكل الوظائف المحرمة من وجوه كثيرة مع غير قيام بما يجب عليه من
 الخدمة فسال الله العفو والعافية وحسن الخاتمة

وإنما عالسنة نبيك محمد
 صلى الله عليه وسلم ويقول
 إذا حاذى المقام اللهم ان
 هذا البيت بيتك والحرم
 حرمك والامن أمنك
 وهذا مقام العائدين منك
 النار فأجزي من النار
 ويقول إذا حاذى الركن
 الشاى اللهم انى أعوذ بك
 من الشك والشرك
 والشقاق والتفاق وسوء
 الاخلاق وسوء المنقلب
 فى الازل والمآل والولد
 ويقول إذا حاذى الميزاب
 اللهم اطلنى تحت ظل
 عرشك يوم لا ظل الا ظلك
 ولا باقى الا وجهك واسقى

(باب السبى بين الصفا والمروة)

(اذ افرح من الطواف أى الطواف الذى بعده سبى قاله ابن بطريق السبى على فوره أى
 ساعته من غير تأخير فان آخره لمذكر أى لضرورته وليس ترجيح أى يحصل له الراحة وتعود
 اليه القوة فلا بأس به أى لا يكون عسبا وان آخره لغبر عنده أى من استراحة وغيرها قد
 أساء أى تركه الموالاة التى هي سنة بين الطواف والسبى ولا شئ عليه أى من الجزاء بالدم
 أو الصدقة ويستحب أن يخرج أى السبى من باب الصفا أى المعروف به من أبواب المسجد
 فان خرج من غيره جاز) كافى البدائع وغيره ويقدم رجله اليسرى للخروج أى كما هو مطلق
 آداب الخروج من المسجد ولكن هناك حقيقة وهي أنه يستحب أن يقدم اليسرى ويؤخر اليمنى
 عكس آداب الدخول ويستحب مطلقا خلع اليسرى أولا وكذا اليس اليمنى ابتداء فليكن بما نظفه
 الجمع ومراعاة الجميع (ثم توجه الى الصفا) لكن قيل أن يصله يستحب أن يقول أبدأ بما بدأ
 الله تعالى به ان الصفا المروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما

السيء المخصوص بالرجال هو الاسراع بين المبلين والافاسي المطلق بين الصفا والمروة واجب
اجتماعي لرجال والنساء ثم أغرب ايضا حديث قال وفي اخرافة ان السي بين المبلين سنة ولم
مراده بكون السي بين المبلين سنة ان واجب السي يتأذى في أي موضع فكان عياني الصفا
والمروة والسنة أن يقع السي الواجب في هذا الموضع انتهى وهو خطأ ايضا حديث توهم ان
السي في الموضع يعني واحدا ولم يدرك السي الواجب بين الصفا والمروة يعني الشيء المطلق
والسي بين المبلين يعني الاسراع ولم يعرف ان ما بين المبلين بعض عياني الصفا والمروة وان
الطريق مختصر فعياني المبلين قائل فانه موضع زلل والحاصل انه يحسكون ساعيا في بطن
الوادى أي باعتبار ما كان سابقا فان ما بين الاميال كان مختصا وطرفا هما من جهة الصفا
والمروة من تغضان وأما الآن فيق فرع من الارتفاع في شق الصفا بخلاف طرف المروة فيسي
فيه (حتى يجاوز المبلين) أي الاخضرين أو يحاذيها والاول أحوط (فهنا المجهد) بكسر الفاء
أي الكنايتين بصدارة الخبارج منه (وقد اذاع العاص) والمعنى ان أحدهما ملصق بالفتاة والاخر
منهما يجازع داره المنسوبة اليه في زمه صلى الله عليه وسلم ويقول في سعيه هذا رب اغفر وارحم
وتجاوزهما نعم انك أنت الاعز الاكرم اللهم اجعله مجامع وراوس مجامع مشكور وذنبا مغفورا
اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات يا مجيب الدعوات وريثا تقبل منا وريثا آتنا
وأمانا لهما (ثم) أي بعد وصوله الى المبلين الاخضرين (عشى على هيئته حتى يأتي المروة)
والمقصود انه لا يجري من أول الصفا الى آخر المروة ولا يعتصم على هيئته في جميع ما بينهما كما
يفعله بعض الجهلة أو المتكبرة (فيصعد عليها ان كان ثم) يفتح الله وتشد بالمبل أي هناك (مصد)
الى أن يسيده البيت أي تظهر الكعبة (ان أمكن) أي الصعود اليه للبدو وأما اليوم فليس
ثم مصعد لان أدنى المروة تحت العقد المشرف عليها وانما جعلت درجوات وراه هو واقعة فوقها من
وقف على الدرجة الاولى بل على أرضها يصدق عليه أنهطلع عليها فلا يحتاج الى أن يطلع ولأن
يلصق بالجد الذي وراه كما يفعله الجهلة من المبتدع عمولا لتوسوسة (ويفعل على المروة جميع
ما يفعله على الصفا من الاستقبال) أي بأن يعل الى يمينه أدنى ميل ليصير متوجها الى جهة البيت
والا فالبيت الشريف لا يبدو اليوم بناء على حب البنيان (والتكبير والذكر) أي الشامل
للتبليل والتحميد وغيرهما (والدعاء) أي المشتغل على الصلاة والثناء (ثم ينزل منها) أي متوجها
الى الصفا (داعيا إذا كروا عشى على هيئته فإذا بلغ المبلين سي كاسر) أي آغا (هكذا) أي مثل
ما ذكرنا من الاوصاف (فعل ذلك) أي في سعيه (سبعة أشواط يبدأ) أي وجوبا (بالصفا) أي
أول مرة (ويتم بالمروة) في آخر الكثرة وهذا معنى قوله (من الصفا الى المروة فشرط والموعد منها
الى الصفا شوط آخر) أي في ظاهر الرواية وهو المختار خلافا للطحاوي وبعض الشافعية حيث
قالوا انه من الصفا الى المروة ثم الموعد الى الصفا شوط وهكذا سبع مرات فيقع البسدة وانتم
كلها باب الصفا وهو خلاف طريق الاصطفا وسي المصطفى فانه كان شحبه بالمروة على ما صح
في السنة وانما قاسوا على شرط الطواف حيث انهم انجزوا الى الحجر وقد صرحوا بأن الخروج
عن هذا الخلاف لا يستحب لضعفه (ويستحب أن يكون السي بين المبلين فوق الرمل) يقتضين
وقسوق (دون العدو) يفتح فسكون وهو جوي شديد كبري الفرس ويومنه قوله تعالى والعاديات
ضبا أقسم فيل الغزاة وفي معناها التافات للحجاج (وهو) أي السي بين المبلين (سنة) في كل

عن النبي صلى الله عليه وسلم
في ذلك دعاء خاص وكان دعاء
آدم عليه السلام في جميع
الطواف سبحان الله والحمد
لله ولا اله الا الله والله اكبر
اذا وقع بالتراب دعا نفسه
بما شاء فان الدعاء يستجاب
هناك وقال اللهم وبهذا
البيت العتيق اعتق رقابنا
من النار واعوذنا من
الشیطان الرجيم واكفنا
كل سوء وقمنا بجزارتنا
وبارك لنا فيما أعطيتنا
اللهم اجعلنا من أكرم
وفدك عليك اللهم لك الحمد
على نعمائك وأفضل صلواتك
على سيد أنبيائك وجميع

شوط) أي من أشواط السبي بخلاف الرمل في الطواف فله يختص بالثلاثة الأول خلافاً لمن
 خص هذا السبي أيضاً بالثلاثة الأول كما ذكر في المحيط والمنكس الفارسي لكن المصحح المدول هو
 الأول على ما نص عليه في الهداية والكافي والبدائع وغيرهم من المتون والشروح ثم الاضطباع
 في السبي مطلقاً عندنا كما حققناه في رسالة خلافاً للشافعية (فلنذكره) أي السبي بين الملبس
 (أو هو رول) أي أسرع (في جميع السبي فقد أساء) أي ترك السنة (ولاحق عليه) أي من الدم
 والمصدقة (ويولي في السبي الحاج) أي أن وقع سعيه بعد طواف القدوم (لا التمر) ولو كان
 متعمداً لأن تلبسته تنقطع بالشرع في طوافه ولا الحاج إذا سعى بعد طواف الأفاضة لا تقطع
 تلبسته بأولرى الجرة (وان عجز عن السبي بين الملبس) أي بسبب الازدحام (صبر) أي من أول
 الوهلة (حتى يصدر فرجة) أي فرصة من الأزملة الخالية (والانسيب بالسبي في حركته)
 أي في الجدة لأن ما لا يدرك كله لا يترك كله (وان كان على دابة) أي لعند فاس المشي في السبي
 واجب عندنا (كرهنا من غير أن يؤذى أحداً) أي من الركبان والمشاة (وليقرض) أي كل
 الاحتراز (عن أذى غيره) أي بكل وجهه من وجوهه فانه حرام جمع عليه داخل تحت القسوق
 المنهي عنه (وتعرض نفسه للآذى) أي للثأمن من غيره مع عدم قصده وحصول جوعه
 ووصول نزاعه

• (فصل في شرائط صحة السبي) وهي سبعة بعد أشواطه وقد سبق أن السبي بنفسه
 واجب خلافاً للشافعي حيث قال انه فرض وركن (الأول) أي الشرط الأول وجهه في الكبير
 ركنه للسبي وهو المصواب (كينوته بين المصفا والمروة) أي بأن لا يصرّف عنها إلى أطرافها
 (سواء كان بفعل نفسه) أي ماشياً أو ركاباً (أو بفعل غيره ما كان مقصوداً عليه ولو بغير أمره)
 وكذا أن كان مجنوناً أو صغيراً غير عاقل (أو مريضاً أو مجنوناً) أي بأمر كل منهما (فسي) به
 أي بكل منهما (عجزاً) أو ركاباً (بعض سعيه مطلقاً) أي لمصولة سعيه (كأن ياتيهما) أي بين
 المسكانيين (ولا يجوز فيه النيابة الألفعي عليه قبل الأحرام) يعني إذا دام انحساره إلى حال سعيه
 أو أفاق حينئذ وفيه أنه إذا حدث له الأعطال بعد إحرامه مضيقاً ينبغي أن يكون كذلك لمسك
 لا ضرورة في نيابته للسبي إذ يمكنه سعيه بمحولا بخلاف نيابة الأحرام فإن النيابة فيه مجوزة
 لا ضرورة وللبنا على الخروج عن هذه عقد الرقة والظاهر أن التقدير لا يجوز في أمراجه
 النيابة المطلقة الألفعي عليه قبل الأحرام فانه يجوز حينئذ نيابة الرقة في عقد الأحرام عنه
 والأفول كان ضمير فيه راجعاً إلى السبي فلا معنى لتقدير الأحرام فتأمل فانه منزهة الأقدام والله
 أعلم بصحة المرام (الثاني أن يكون) أي السبي (بعد طواف) أي كامل ولو خلا (أو بعد أكثر)
 أي أكثر أشواطه (فلوسي قبل الطواف) أي أكثر جسده (أو بعد أقله لم يصح) لعدم تحقق
 ركنه (ولوسي بعد أربعة أشواط صح) كرهه للاهتمام بأمره والافهم مستندك في ذكره
 (الثالث تقديم الأحرام عليه) أي إحرام حج أو عمره (فلوسي قبله) أي قبل الأحرام ولو بعد طواف
 (لغيره) لأن السبي من واجبات الحج والأحرام شرطه والواجب والركن وغيرها لا يصح بدون
 الشرط ولما كان بعض الشرط يشترط جأؤه إلى الفراغ عن جميع الأركان كالطهارة في
 الصلاة وبعضها لا يشترط دواؤه بل يكفي تحققه أو لأقل الشرع في أركانه كالنية قال (وأما
 وجود الأحرام) أي ثبوت بقائه بمحقق ابتدائه (حالة السبي فإن كان) أي السبي (سعي الحج)

رسلك وأصغيتك وعلى
 آله وصحبه وأوليائك
 ويصلي ركعتين صلاة
 الطواف خلف مقام
 إبراهيم أوجبت تيسر
 من المصعد أو غيره ودعا
 خلف المقام بما أحب فإن
 الدعاء فيه مستحب وقال
 اللهم ان هذا بلدك الحرام
 ومعه ذلك الحرام وبينك
 الحرام وأنا عبدك وابن
 عبدك وابن أمك أتيتك
 بذنوب كثيرة وخطايا جنة
 وأعمال سيئة وهذا مقام
 العائليك من النار اللهم
 عافنا وعاف عنا وأغفر لنا
 إنك أنت الغفور الرحيم

سواء كان قارناً أو مفرداً (وقد سعى قبل الوقوف) هذا خطأ بحسب العربية من أن الجملة
المصدرية بقدر منصرفها تحمل على الحالية المتحققة في الأزمنة الماضية والحال أنه ليس كذلك
فيما أراد من المسئلة المتقنية إذ كان الصواب أن يقول وهو يسعى قبل الوقوف بالصيغة
المضارعية بمعنى أنه يريد بسعيه مقدماته بل حسن المقابلة أن يقول فإن كان سعيه للتحقق قبل
الوقوف (فبشرط وجوده) أي ثبوت جأته لعدم حلول زمان تحله (وإن كان) أي سعيه (للسعي
بمده) أي بعد الوقوف (فلا بشرط) أي وجود الأحرار بل واز أن يكون بعد تحله من إحرامه
(ولا يسن) أي وجوده أيضاً لمواز سعيه قبل حلقه لكن مع الكراهة فإنه يسن الترتيب بين الرمي
والحلق والطواف والسعي فكان حقه أن يقول بل ويسن عدمه إذ لا يلزم من نفي كونه وجوده
سنة وقوع سعيه بعد توجهه من إحرامه سنة (وإن كان أي سعيه) (سعى المصرفة فلا بشرط فيه
وجوده) أي وجود جأته لا يهمل بشرط بل ركن فيها لابتدائه كإسما في ينصرف عليه أنه لو
طاف ثم حلق ثم سعى صح سعيه وعليه عدم تحله قبل وقته وسبقه على إداؤه واجبه وقد قال
الكرياني أما الأحرام فقال بعض أصحابنا هو ركن في المصرفة الأصح أنه ليس بركن بل هو شرط
لصحة أدائها أي في الجملة وهو لا يدل على كونه شرطاً لجميع أجزائها (وهل يجب) أي وجود بقائه
(حال سعيه الطاهر) أي المتبادر من إطلاق القوم وما عرفوا عليه بعض المسائل (نعم) أي يجب
بل هو المتعين لعدم ظهوره وإينعافه فقد قال الطرابلسي تبعاً لما في المسوول ولا ينبغي له في
العمرة أن يجعل حتى يسى بين الصفا والمروة لأن سعى العمرة لا يؤدي إلى إحرامها بخلاف سعى
الحج فإنه يؤدي به بعد القتل من إحرامه انتهى وقوله ولا ينبغي يعني لا يصح له أن يدل عليه آخر كلامه
وعما يشعر بأنه شرط أو بمعنى يجب أن لا يحصل بخلق أو تصغير حتى يسى بينهما فإنه لو انفقه يجب
عليه عدم ولا يسقط عنه السعي اتفاقاً فهو الذي ينبغي أن لا يقال غيره والله أعلم واضطر كلامه في
الكبير بحال ليس في تحله تقع كثير (الرابع) من شرائط صحة السعي (البداة بالصفا وانغم بالمروة
فلو بدأ بالمروة لم يستند بذلك الشوط فإذا عاود الصفا كان هذا أول سعيه) وهذا في الرواية
المشهوره على ما في البدائع حتى لو بدأ بالمروة وحتم بالصفا لم يمهأه إعادة شوط واحد يعني بأن
يعود من الصفا إلى المروة ليحصل البداءة بالصفا وانغم بالمروة ويكون شوطه الأول من المروة
إلى الصفا ساقط الاعتبار وهذا استوى فيه القول بالشرط والجواب بل بالسنة الموقوفة أيضاً
لأن الإعادة مطلوبة في تكميل كل من الأحوال الثلاثة ثم قال صاحب البدائع وروى عن أبي
حنيفة أن ذلك ليس بشرط ولا شيء عليه لو بدأ بالمروة كذا في المحيط وهو يدل على كون الابتداء
بالصفا سنة وأنه لا شيء عليه من لزوم الجزاء وإن كان ترتب على تركه الإساءة والإعادة كما صرح به
في الكبير حيث قال وعن أبي حنيفة لا شيء عليه لأنه ليس فيه الإترك الترتيب أي الذي هو سنة
وهو اختيار الكرياني لأنه قال الترتيب في السعي ليس بشرط عندنا حتى لو بدأ بالمروة ثم أتى الصفا
بجوز وبمعتبه لكنه مكروه لما فيه من ترك السنة ويستحب إعادة ذلك الشوط ليكون البداءة
على وجه السنة هذا وفي الطرابلسي يجب البداءة بالصفا وانغم بالمروة للسلك لكل شوط من
الصفا إلى المروة شوط ومن المروة إلى الصفا شوط وهو الأصح وإلى الأصح أشار محمد بقوله يبدأ
بالصفا ويختم بالمروة كذا ذكر في الهداية الكافي وغيرهما البداءة بالصفا ثم استندوا بقوله
صلى الله عليه وسلم بدأوا بعبادة الله أي بصيغة الأمر فإن الأصل فيه أن يكون للوجوب تأخراً

اللهم أنك دعوت عبداً
إلى بينك الحرام وقد جئت
طالباً بصرحائك وأنت منذر
على فاعف عني وارحمني
وعافني واعف عني أنك على
كل شيء قدير (اللهم) يسر لي
الأخرة والأولى واعف عني
بالطافك واجعلني ممن يحبك
ويحسد رسولك ولا تتركك
ويحب عبادك الصالحين
وأولئك المتقين (اللهم) كما
هديتني للإسلام بنيتني عليه
وأستعملني في طاعتك
وطاعة رسولك وأجرني من
مضلات الفتن (اللهم) أنت
تعلم سرى وعلائي فأقبل
معذرتي وتعلم حاجتي فاعف عني
سؤلي وتسلم ما في نفسي

ابن الهمام وهو ينفذ الوجوب يعني خصوصاً مع ضمنية قوله صلى الله عليه وسلم لناخذوا في
 مناسككم أي هوما والحاصل ان القول بالأعدل المختار من حيث الدليل هو الوجوب
 لا الشرط ولا السنة في ابتداء السعي بين الصفا والمروة وأما عنه في الكبير الختم بالمروة أيضاً من
 الشروط أو الواجبات فلا يظهره وجه لانه اذا وقع الابتداء على وفق الوجوب وتم عند السعي
 المطلوب حصل المقصود وان زاد على المعدود فلا تنافي على صحة فصل السعي على وفق مذهب
 الطحاوي وغيره مما يلزمه الختم بالصفا مع انهم قالوا لا يستحب الخروج عن الخلاف في هذه
 المسئلة لوضوح ضعفه والله أعلم وقد أغرب في الكبير حيث قال والواجب لا ينافي الاشتراط
 لانقرة الخلاف على القولين لا تطهر فانه ابدأ من المروة يلزمه إعادة شوط واحد أو يزاوه
 ان لم يعد سواء قلنا بالوجوب أو بالاشتراط لان صاحب البدائع صرح بنفسه وجوب الجزاء
 بترك شوط انتهى وفيه انه اذا قلنا بالاشتراط ولم يعد يلزمه جزاء ترك السعي كله لعدم صحة الشرط
 بدون الشرط وإذا قلنا بالوجوب يلزمه جزاء ترك شوط واحد وان لم يفرق بما قلنا فلا معنى
 للاختلاف في التعبير بالشرط الذي هو من الغروض المؤكدة والواجب الذي هو احد مرتبة
 من الغرض في باب الحج والعمره اجساماً وعندنا في جميع الابواب اتفاقاً وأما ما ذكره صاحب
 البدائع من وجوب الجزاء بترك شوط فهو بناء على رواية كون الابتداء واجباً لشرط ولا سنة
 كما هو ظاهر عند من جمع بين الاقوال المتفرقة اللهم الآن يقال ان الشرط هو حصول الابتداء
 بالصفا ولو كان في الاتفاقات انه يلزمه ترك شوط واحد في الانتهاء وهو ترك الواجبات
 فيلزمه جزاء الواجب وتقريره الابتداء من الحجر الاسود في الطواف الآن في الطواف يحتاج الى
 إعادة في الابتداء في الانتهاء بخلاف السعي فانه لا يشترط فيه التنية ولو في الابتداء والتحقيق ان
 الشوط الاول في الطواف والسعي اذا لم يكن مبدؤاً لم يشترط وقوعه ولا ثبات عليه
 بناء على القول بالشرط ويصح اداؤه لكن بما قبله عقاباً دون عقاب ترك الغرض بناء على
 القول بالوجوب وعلى كل تقدير يلزمه الجزاء أو الاعادة في الشوط الاخر امانته على عدم صحة
 الشوط وبقاء شوط آخر في دمه اذا قلنا ان الابتداء شرط واما بناء على عدم اتياه الشوط الاول
 بوصف الوجوب فكانه لم يأت فعيب عليه الاعادة أو يجب عليه الجزاء ترك الواجب وعدم
 تداركه بالاعادة (الخامس ان يكون السعي بعد طواف) أي أي طواف كان (على طهارة عن
 الجنابة والحيض) وكذا حكم النكاح (فان لم يكن طاهراً) أي عنهما (وقت الطواف لم يجز رأساً)
 أي أصلاً (هكذا صرح بمصاحب البدائع) وهذا اماره كون التطهر عنهما شرطاً لا اقله كان
 واجبا لما نصبه ناقصاً وتغير بالدم وقت تقدمه فهو واجب (وأما الطهارة عن الحدث الاضغري
 الطواف) وكذا طهارة البدن والثوب والمكان (فليست بشرط لصحة السعي) فيصح سعيه
 كاملاً وان كان طوافه ناقصاً وحاصل ما في البدائع ملخصاً ان حصول الطواف على الطهارة عن
 الحدث الاكبر شرط جواز السعي سواء كان طاهراً وقت السعي أم لا وان لم يكن طاهراً وقت
 الطواف عنه لم يجز سعيه مطلقاً سواء كان طاهراً في وقت سعيه أم لا لكن فيه اشكال وهو ان
 الطهارة ليست من شرائط صحة الطواف فكيف تكون شرطاً لكون السعي بعد طواف على
 طهارة قبل الشرط هو وقوع السعي عقب طواف صحيح لا بعد طواف كامل مشتق على أداء
 واجباته وقد سبق ان الطهارة عن الحدث الاكبر والاضغري من واجبات الطواف لا من شرائط

فاختار في ذوقه (اللهم) أي
 أسألك ايماً تانياً بشر فاجي
 وبقينا صادقا حتى أعلم انه
 لا يميني الا ما كتبت على
 ورضي عما قدمت لي يا ذا
 الجلال والاكرام (اللهم)
 صل وسلم على حبيبك محمد
 وعلى خليفك ابراهيم وعلى
 اسمعيل وموسى وعيسى وعلى
 جميع الانبياء والمرسلين وآل
 كل واحد منهم ومن اتبعهم
 باحسان يا رحيم الرحمن
 ثم يأتي الخدم من يتصلع
 من مائه ويقول اللهم اني
 أسألك الشرف واسماوعلى
 ناقصاً وعملنا متقدماً وشاهداً
 من كل دهره ما بقي الى الخبير

أو أنهم ائتم الظاهر أن هذا أيضا ركن أو شرط في الأشواط الأربعة ولذا لم يذكروا ترك قطع المسافة شيئا من الكفاية ثم رأيت قول الطرابلسي مريحا والشرط أن يقطع جميع المسافة بين الصفا والمروة وتقبه المصنف بقوله في الكبير وهو ليس بظاهر لأعني مذهب الشافعية لا مذهبنا ويصل قوله على أنه شرط لاستيفاء هذا الواجب لا لعينه لكن ينبغي أن تستوفي المسافة بينهما لا الواجب وإن لم يكن شرطا انتهى وفيه أن الصواب كونه شرطا للصحة هذا الواجب الذي يجب فيه الاستيفاء وإنما يخالفه هذا مذهب الشافعي في جعلهم السرى ركنًا ونحن نعمده وأجابه الله أعلم

في فصل في سننه أي سنن السرى وهي خمس (للموالاتية وبين الطواف) وقد سبق الكلام عليها (والصعود على الصفا والمروة) أي يستحق قطع المسافة أن كان ثم صعد لمه أو لم يحصل صعوده حتى ضمن على سبعهما (والموالاتية أشواطه) هذا يخالف بظاهر مطلقه في الكبير والموالاتية ليست بشرط بل هي مستحبة فالفرق السرى تفرقا كثيرا كأن سعى كل يوم شوطا أو أقل لم يطل سعيه ويستحب أن يستأنف يعني أن فعله بغير عذر ثم الظاهر أن الموالاتية أجزأه شوط السرى أيضا مستحبة ومع هذا في إعادة السرى المؤدى بترك الاستصحاب يحمل نظرنا السرى ليس عبادة مستقلة ولذا لا يعد تكرارها طاعة بخلاف الصلاة والطواف ونحوها (والمرور بين الميادين) وقد تقدمت (وسر العورة) أي سنة فيه مع أنه فرض في كل حال للثلاوهم وجوب الجزء بتركه أو لا يأثم بتركه في السرى ثم تارك السنة لأجل السرى مع ثبوت أن ترك الفرض والتبرع في الكبير بالواجب بدل الفرض تساهل ولعل الفرق بين الطواف والسرى حيث جعل سائر العورة واجبا في الطواف وسنة في السرى إجماعا إلى تفاوت من بينهما فان الطواف ركن في التكبير بخلاف السرى فاته من واجباته ونحوه وورد حديث لا يطوفن بالبيت عريان ولكون الطواف كالصلاة في الجملة والمناصِل أنه لو تصور أنه يطوف أو سعى عريانا لم يكن هناك أحد في الطواف يكون تاركا للواجب وفي السرى يكون تاركا للسنة وإن كان هناك ناس فيصرون عليه لكن يصح فعله ولا يجب عليه شيء في سعيه دون طوافه

في فصل في مستحباته الذكر والدعاء أي من المأثور وغيره (والطهارة في الثوب والبدن عن النجاسة) الحقيقية والحكيمة كبرى وصغرى (والنسية) الأولى ذكرها في السنن ليعتدب على فعله المثوبة الكاملة ولكونه شرطاً عند الحائض خلا للثلاثة قولهم أدر جوانيته في ضمن التزام الأحرار جميع أعمال الحرم به فلو منى من الصفا إلى المروة هاربا أو بائعا أو متزها أو لم يدركه مسمى جاز سعيه وهذا توسعة عظيمة كعدم شرط نية الوقوف ورؤية الجرات والحق (والنشوع) أي ظاهرا وباطنا (وطول القيام عليهما) مرزكه (وتكرار الذكر) أي المذكور سابقا عليهما (ثلاثا واستئنافا لو تكرر) أي أشواط سعيه أو أجزاء شوطه بترك الموالاتية التي هي السنة فيه ولكن لو أقيمت الصلاة المكتوبة أو الجائزة وهو سعى بنى أن يصلى وينى وكذا لو عرض له مانع أو باعث ولم يذكره وفيه الاستئناف ولعل وجه الفرق بينه وبين الطواف أن تكرار السرى غير مشروع بخلاف الطواف (وأداء ركعتين بعد فراغه منه في المسجد) كذا في فتاوى قاضيان وغيره وهو لا ينافي ما في منسك السرى وليس السرى صلاة لأنه محمول على نفي صلاة واجبة كالطواف قال الطرابلسي وينبغي أن تكون الصلاة على المروة لأنها ابتداء

لا اله الا الله وحده
صدق وعده ونصر عبده
وهزم الأحزاب وحده
لا اله الا الله تخلصين له
الدين ولو كره الكافرون
فسيحان الله حين تقسون
وحين تصيحون وله الجدد
في السموات والأرض
وعشيار حين تظهرون
يخرج الحي من الميت
ويخرج الميت من الحي
ويحيي الأرض بعد موتها
وكذلك تخرجون (اللهم)
انك قلت وقولك الحق
ادعوني استجب لكم وانك
لا تخاف الميعاد وانى أسألك
كأهدى للسلام أن
لا تنزع منى وان توفاني
مسئلا وقد رضيت عني
(اللهم) لا تخشمني

شعار وسبغ من زيادة تصديق لهذه المسئلة

فصل في صباه الكلام في أي المباح الذي لا يشبهه لمسايق أو الأضل ترك الفضول
ومالائنيه في جميع أوقاته فكيف في سعيه الذي من جهة عبادته (والاكل والشرب) وفيه ان
هذا يمرض كون الموالاة فيه سنة نعم سوح الشرب في الطواف لقلة زمانه بخلاف الاكل اللهم
الان يكون الاكل بحيث لا يقطع الموالاة في السعي مع ان مثل هذا العمل في الطواف مكروه
ولعل الفرق ان أمر الطواف أعظم من أمر السعي (والخروج منه لاداه مكتوبة) أي إلى الجماعة
وغيرها وفيه ان هذا الخروج إما فرض أو واجب أو سنة فعدمه من المباحات غير ظاهر وترك
الموالاة للمعذلة بأسره (أو صلاة جنزة) هذا قد يعدم المباحات اذا كان هناك من يخرج عن
عمدة فروض الكفايات والابان يكون هو متعين لها فيكون فرضا عليه

فصل في مكروهاته الزكوب من غير عمد (هذا ليس كاي ينبغي لان المشي في السعي
واجب وتركه حرام موجب للدم اللهم الان يعمد المكروهات على معنى الاعم الشامل
للكراهة الضري والتزهي (وتفرقة تفرقا كثيرا) أي فانه ينافي الموالاة المعسودة من
السنة (والبيع والشراء والحديث اذا كان يشغله) قبل ثلاثة والمعنى يشغله عن الحضور
ويدفعه عن الذكر والدعاء أو عنه من الموالاة (وترك الصعود) أي اذا كان ثم مصعدا واحتاج
الى الصعود للتحقق أو لزوية الكعبة (والهروة) أي تركها فانه سنة (وتأخير) أي وتأخير
السعي عن وقته أي عن زمانه المختار تأخيرا كثيرا من غير عمد (وترك ستر العورة) وهو من
أطرام المحض مطلقا في حال السعي أفتح وأشنع الا أنه لا يجب عليه شيء وكانه لهذا المعنى ذكره
في المكروهات

فصل فاذا فرغ من السعي يستحب له أن يصلي ركعتين في المسجد لما روى المطلب بن أبي
وداعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من سعيه جاءه حتى اذا حاذى الركن
فصلى ركعتين في حاشية المطاف وليس بينه وبين الطائفتين أحدر واه أجدر ابن ماجه وابن حبان
وقال في رواية رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حذو الركن الاسود والرجال والنساء
يعرون بين يديهم ما بينهم وبينه ستره وعنه امرأة عليه الصلاة والسلام يصلي محايي باب في سهم
وهو الذي يقال له اليوم باب العمرة لكن على هذا لا يكون حذو الركن الاسود والله أعلم بحقيقة
الحال كذا ذكره ابن الهمام وفيه انه لا دلالة في الحديث ان صلاته هذه من مستحبات السعي
لاحتمال أن تكون نية المصحين اراد أن يقدم غير فعله الى طواف وأما ما عليه بعضهم
بقوله ليكون ختم السعي تكتم الطواف بطريق المقابلة مع أنه لا حاجة إليها لما تقدم من الرواية
فيعارضه قولهم (ولا يصلي على المروة) فان قياسه كان يقتضي جوازها واستصحابه وحل فعله صلى
الله عليه وسلم على بان الأفضل ان ثبت ان صلاته للسعي والله أعلم (ثم ان كان الفاعل منه) أي من
السعي قارنا أو متعما لكن لا مطلقا بل مقيدا بما وصفه بقوله (ساق الهدى أو مفردا بالبح) أي
من أول الهولة (فانه يقيم بكنة حراما) أي محرما محرما عليه محظورات الاحرام (فلا يقصر ولا
يعلق ولا يلبس الخيط) وهذا كله من التقرينات الواضحات (ويطوف بالبيت كلبا به) أي
ظهوره قصد واردة لانه عبادة مستقلة واكتاره بالايجام مستحب الا ان المالكية يقولون
بكرهته في الاوقات المكروهة (بالارمل ولا اضطباع) لاختصاصهما بطواف بعده سعي وهو

لعذاب ولا تؤثر في سعي
الفتن (اللهم) أحبني على
سنة نبيك محمد صلى الله
عليه وسلم وتوفني على ملته
وأعني من مضلات الفتن
(اللهم) عصمنا دينك
وطوا عينك وطوا عيبك
ورسولك صلى الله عليه وسلم
وجنبنا حدودك (اللهم)
اجعلنا ممن يحبك ويحب
ملائكتك وأنبياءك
ورسولك وعبادك الصالحين
(اللهم) يسر لي اليسرى
وجنبني العسرى (اللهم)
أحبني على سنة رسولك
محمد صلى الله عليه وسلم
وتوفني مسلما وألحقني
بالصالحين واجعلني من
ورثة جنة النعيم واغفر لي
خطيئتي يوم الدين (اللهم)

منى كما صرح به بقوله (ولاسي بعده) أى بعد طواف النفل لأن السعي انما هو من واجبات الحج والعمرة ولا يتعلق به الطواف الا أنه لا يصح الا بعد طواف (ويصل لكل أسبوع ركعتين) لكون هذه الصلاة من الواجبات عقب كل طواف فرض أو نفل (ولا يترك التلبية في الأحوال كلها في المسجد وخارجه) بانخفاض أو انصبب الا أنه لا يرفع صوته في المسجد وما لا الطواف بحيث يشوش على المصلين والطائفين وأما قوله في الكبير ولا يابى حالة الطواف لاني القدم والغيره فغير صحيح على الإطلاق (الى أن يرى بحرة العقبة الاحال كونه في الطواف) لا يخفى ان استثناءه من قوله الى أن يرى غير مستقيم فهو متعلق بما سبق استثنائه عنهما من أهم الأحوال وفيه ما تقدم وناقته (على ولا يقر) أى المجتمع مطلقا (حال اقامته بكة) أى لكونه متبسا بالاحرام ولان القيم بكة لما صار من أهلها المتنع التمتع في حقه (فان فعل اسم) أى سواء كان محرما أو حلالا (وزمعه دم) أى الى المرض أو دم جبر للتمتع على خلاف السنة (سواء كان في أشهر الحج) وهو ظاهر بالنسبة الى الكل (أو قبلها) وهذا يختص بما اذا كان مفردا بالحج وأحرم قبلها (وان كان الفارغ متقما) أى من وصفه انه (ليسق الهدى أو مفردا بعمرة) أى في غير الاشهر سواء ساق الهدى أم لا (فعله أن يعلق) فيه الا أنه لا يجب عليه أن يضرب من أحرامه بل له اختيار في اقتله (ويصل) أى يضرب من أحرامه وهو نكاح كيد والاقبص عليه أن يأتى بسائر محظورات أحرامه بعد الحلق والتقصير بل يباح له كإفلاتى وإذا حلق فاصطادوا (ويقطع التلبية عند شروعه في طواف العمرة) وهذا يختص بالمعرو المتنع الذي لم يسق الهدى ومن في معناه دون القارن (وهو) أى المتنع المذكور أى (بعد حلقه) كافي شخصه (حلال) أى خارج عن الاحرام (يفعل) أى ما ينفعله من الحلال (كأنفيل الحلال) أى ما يجوز له من الافعال والاطهار أنه يجوز له الاتيان بالعمرة حيث يشاء لا غير ممنوع منها لكرهاتها في الازمنة المخصوصة وانما كرهت العمرة للكر في أشهر الحج لان الغالب انه يجمع فيبقى مقتضاها مساقطه (فان لم يكن مقتضا) أى بل كان معفرا (اعتذر كلبه انه قبل أشهر الحج) ليس على إطلاقه بجهومه (والاكتار منها) أى من العمرة (أفضل) أى من اقلها وهذا واضح جدا وقوفه (قبل أشهر الحج) استرازا بما يدها في حق البعض وكان حق العبارة أن يقول ويستحب اكتارها قبل أشهر الحج واجبا في رمضان أفضل لكن المالكية يقولون بكرهه أعاده العمرة في سنة والشافعية يجوزون اكتارها حتى في الأشهر بقى الكلام في ان اكتار الطواف أفضل أم اكتار الاعتقار والظاهر تفضيل الطواف لكونه مقصودا بالذات ولشروعيته في جميع الحالات ولكراهية بعض العلماء اكتارها في سنة مع أن بعض الفقهاء قالوا العمرة غنصة بالآفاق في غير لاهل مكة أن يضربوا الى الحلق ويقرؤا سجدة واحدة بعائشة رضى الله عنها من مختصاتها اتصل الله عليه وسلم فتح احرام حج أهله الى العمرة للحكمة المقررة بخصوص تلك السنة عند الجمهور وخلافها لما لا بد وعائشة رضى الله عنها كان لها غنى في اتيان اقل العمرة حيثنذ فلما عزم النبي صلى الله عليه وسلم للخروج من مكة الى المدينة قالت يا رسول الله ذهب كل الناس بحجة وعمره وأنا أكون محرومة عن الاعتقار فأمر أباها ان يعقر بهما التمتع فكانها في حكم الآفاق باعتبار هذا المعنى وأما ما روى عن ابن الزبير رضى الله عنهما انه أتى العمرة وأمر الناس بها عند اتمام الكعبة في سبع وعشرين من رجب فعملوا على انه مذهب صحابي لاحتج فيه على غيره والله أعلم (وبكره فيها) أى في أشهر الحج (الاعتقار لكل من كان بكة) سواء

اتنسا لك اجابانا الصاوقيا
خاشعا ونسألك على انافما
وبقينا صادقا وديننا قيا
ونسألك العفو والصفية
من كل بلية ونسألك قيام
الصفية ونسألك دوام
الصفية ونسألك الشكر
على العافية ونسألك الغنى
من الناس (الهم) صل
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه عدد
خلقك ورضا نفسك ورتبة
عرشك ومداد كلماتك
كلما ذكر لك الذاكرون
وغفل عن ذكرك الغافلون
ويدعونك في بياضهم
خير الدنيا والآخرة فان
الله هاتك مصحبا ثم ينزل
ويقول ان الصفا والمروة
من شعائر الله فمن حج البيت

يكون مكيا أو آقيا سكن بها خوف من أن يحج بعده في تلك السنة فيصير مقنعا مسينا الحاشية
السنة (أو داخل المقات) أي لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام إلا ان
الامة تدل على اختصاص التمتع وما في معناه من القرآن دون العمرة المفردة من غير اقترانها
بحج في تلك السنة (ولا يخرج التمتع) أي القارح من اسواق العمرة كما يفهم من سوق كلامه في
الكبير أيضا (إلى الأفاق) لتلاييل غنمه على قول بعض (وتقصيده ما ذكره قوام الدين في شرح
الهداية معزى إلى شرح الطحاوي لوساق الهدى ومن ينه التمتع فلما فرغ من العمرة به أنه أن
لا يتبع كان له ذلك وبطل يمد يد ما شاء ولو بد الله أن يحج من عامه ذلك فهو على ثلاثة أوجه في وجه
يكون مقنعا وعليه هديان هدى لأجل التمتع وهدى لأجل إحلاله بعدما ساق الهدى وهو فيما
إذا أحرم بكه ولم يرجع إلى أهله وفي وجه لا يكون مقنعا ولا يجب عليه شيء وهو فيما إذا عاد إلى
أهله بعدما حل من عمرته وج من عامه ذلك وفي وجه اختلافه وفيه وهو إذا خرج من المقات بعد
ما حل ولكنه لم يربأ به أهله فتد أي خفيفة كانه بكه وعليه هديان وعنده لا يكون مقنعا كانه
رجع إلى داره

باب الخطبة

أي خطبة يوم السابع من ذي الحجة (وخرج الحاج) أي يوم الثامن (من مكة إلى عرفة) وكان
الأولى أن يقول إلى عرفة من مكة ليستقيم قوله (والأحرام منها) أي من مكة وزاد في الكبير
وما يتعلق بذلك وهو محتاج إليه هنا كذلك ثم الأحرام من مكة هو الأفضل لكن الأكمل أن
يكون من المسجد والحطيم أولى أو من دوره أهله والأقلام الحرام للسك وغيره الحج يجوز من جميع
أجزاء الحرم (إذا كان اليوم السابع من ذي الحجة فالسنة أن يحط بالامام بعد الظهر) أي بعد
صلاته (خطبة واحدة لا يجلس فيها) بيان للوحدة (يبدأ بالكبير ثم بالنبيلة) كان القياس بتقديم
النبيلة بل لا مناسبة للكبير إلا أن ثبت وروده في السنة ولا يصح قياسه على خطبة العبدلان
الكبير سنة فما خاصة (ثم بالخطبة) أي المتعارفة كما ينه بقوله (بمجد الله) أي يشكره على
عطائه (وبقي عليه) أي يذكره بأسمائه وصفاته (ويعلى على النبي صلى الله عليه وسلم) أي وعلى آله
وأحبابه وأتباعه وأحبابه (ثم يعلم الناس فيما المناسك) أي آدابها المتعلقة من ومه ذلك كالخروج
إلى منى (أي في يوم الثامن بعد طلوع الشمس) والمبيت باليلة عرفة (أي ليكون ما عا في منى بين
خمس صلوات في مسجد الخيف كأوردته السنة (والزواجر إلى عرفت) أي بعد طلوع الشمس
من فجر عرفة (والصلاة) أي بمصغرة يابغ المعروف لكن بشرائطه (والوقوف بعرفة) أي في
وقته وسان كيفية آدابها (والأضحية منها) أي مع الإمام (وغير ذلك) أي من الأحكام المناسبة
لحرام ذلك المقام (ثم الخطبة) السنوية (في الحج ثلاث أو لها هذه) أي المذكورة بكه (والثانية
بعرفة قبل الجمع بين الصلاتين) أي الظهر والعصر (والثالثة بمعنى في اليوم الحادي عشر في فصل
بين كل خطبة بيوم) لأن الموا لا فرجات ثورت الملاة خلافا لفرحيه خطبته عند في ثلاثة أيام
منو البات أولها يوم التزير بقوا خرها يوم النصر (كلها خطبة واحدة بلا جلسة) بفتح الجيم أي
مرة من الجلوس (في وسطها) أي في أواسط جميعها (الخطبة يوم عرفة) أي فانه خطبتين بفصل
بينهما بجلوس واحدة (وكلها) أي يحمل جميعها (بعدها صلى) أي الإمام (الظهر الابعة فانه) أي

أو اعتمر فلا جناح عليه ان
يطوف به ما ومن تطوع
غيره فان التماسا كل مسلم
فاذا وصل إلى الملبين
الاخضرين سعى مسعى
شديد أو يقول رب اغفر
وارحم وتجاوزهما ثم انك
أنت الاعز الأكرم فينا من
النار سالين وأدخلنا
الجنة آمنين فاذا أتى الملبين
الاخضرين الاخضرين
مشى على هيئة ويقول لا اله
إلا الله وحده لا شريك له
المك والحمد لله وعيت
وهو لا يجوز بعده الخبير
وهو على كل شيء قدير
ويكر ذلك إلى أن يصعد
المرء فيقف عليها مستقبلا
ويدعو بمداها في الصفا

الشان (قبل أن يصل الظهر) أي والعصر بالاولى (وكلهما سنة) أي بخلاف خطية يوم الجمعة
فإنها فريضة بل شرط ويجب الأصوات عند سماع الخطيب كلها في الجمعة أسعدا لآله إذا كان
بمعبد أجاز له القراءه والذكر خفية

فخص في أحوام الحاج من مكة المشرفة أم إن الحاج بمكة أي من يبالغ من الذين سكنوا بمكة
(على أنواع) أي ثلاثة (أما أن يكون بمكة) أي أصليا (فلا يجوز له إلا الأفراد بالبحر) كما مر مرارا
(أو أفاقيادخل بمصره) أي سواء صار بمكة أم لا حال كونه (متمتعا) أي مائتان أكثر طواف
عمرته في الأشهر (أولا) أي لم يكن متمتعا بل دخل بمصره قبل الأشهر وأقام بمكة (ساق) أي غير
التمتع (الهدى أو لم يسق حل منها) أي من عمرته أي لعدم سقوه (أو لم يصل) أي منها لاجل سقوه
(فحكمة) أي حكم الآفاق المذكور في جميع الصور المسطورة (كلذكر) أي فلا يجوز له
الأفراد بالبحر بالنية وليس منته أنه ليس له إلا الأفراد بالبحر كما سبق في قوله فحكمة كلذكر
إشارة إلى ذلك (وان دخل) أي الآفاق وكان حق العبارة أو دخل والمضى أو أفاقيادخل (بجمع)
فلا يحتاج إلى تعديد الأحوام أي لعدم ترويه منه (أو مقيتا) عطف على قوله مكوا والمراد به من
كان بين الميقات والحرم (فهو ان دخل مكة لحاجة) أي لغرض حرجه وعمره (فكلذكر) أي في أنه
يجرم بالبحر وحده من الحرم (وان دخل) أي أراد دخوله مكة (لتعديد عليه ان يجر من الحل
بالبحر المفرد) يدفع الزامه وانما يذکر العمرة لان المية في كلذكر في حتمه من العمرة في أشهر الحج بنية
التمتع (والأفضل للتمتع وغيره) أي مريد الأفراد من مكة (أن يهل الأحوام) أي بالبحر في وقته
(فكلما جمل فهو أفضل) أي إذا كان مصونان الوقوع في الخطور (بعد دخول أشهر الحج) لان
الأحوام قبلها وان جازلكنه بكرة مطلقا كما كان أو غيره مما مؤان لا (وإذا أراد الأحوام بالبحر من
مكة يوم التروية أو قبله فالأفضل) أي باعتبار مجموع ما يذکره والأقالسة (أن يقتل) لان
لنفس أثر في جلاء القلوب لمشاهدة الحضرة واذهاب درن الغفلة يحس ذلك أن باب القلوب
الصافية (ونظيف) كما مر (ثم يدخل المسجد فيطوف سبعا) أي طواف تحية المسجد ان قدر
عليه (ثم يصل ركعتين) وفي نصف ركعتيه وهو الاول (ثم ركعتي الأحوام) لتكون كل منهما
عبادة مستقلة الآن صلاة الطواف واجبة وصلاة الأحوام سنة مؤكدة فدخلوها تحت
الأفضل بالنسبة إلى الترتيب (فصبر عقيبهما) أي عقيب ركعتي الأحوام حال جلوسه قبل القيام
على ما سبق (ثم ان أراد) أي المسك ومن بصره (تقديم السبي على طواف الزايرة) أي مع ان
الاصل في السبي أن يكون عقيبها لتناسبه تأخير الواجب عن الركن الآله وخص تقديمه في
الجملة بعبارة الزجعة فثبت (بقتل بطواف) لا تخلص للسك ومن في حكمه طواف القدوم الذي
هو سنة لا فاقية في المسك بطواف ثقل (بعد الأحوام بالبحر) ليصح سعيه وأما إذا كان متمتعا
سواء ساق الهدى أم لا فيطوف طواف القدوم (بضبط فيه) أي في أشواط جميع طوافه قدوما
أو نفلا (ورمل) أي في الثلاثة الاول (ثم يسي بدهو هل الأفضل تقديم السبي أو تأخيره إلى
وقته الاصل) وهو بعد اذ ذكره كما أشيرنا إليه (قبل الاول) والاولى ان يقيد بالآفاق (وقيل
الثاني) وهم ابن الحمام وهو الظاهر خصوصا لا سكر فإن فيه خلافا للشافعي والخروج عن
الخلاف ان يكونه أحوط مستحب بالإجماع فينبغي أن يكون هو الأفضل بلا خلاف وتزاع
(وانتلاف) أي المذكور سابقا (في غير القارن) وهو المفرد مطلقا والتمتع أفاقيا بلا شبهة أو مكيا

ثم يدعو لنفسه بما أحب
فإن الدعاء هنا مستحب
وهذا شوط واحد من
السبعة ثم يصدر إلى الضأ
ويصعد عليه وهذا شوط
آخر ويكر والدعاء إلى أن
يكمل سبعة أشواط وان
كان قارنا عاد إلى الطواف
وطاف طواف آخر وسعى
سعي آخر واستمر على
الأحوام إلى الفراغ من
الحج وان كان مفردا بالبحر
استمر على أحوامه إلى
أن يؤدي نسك الحج وان
كان مفردا بالعمرة طاف
رأسه وقال عند الحلق
(اللهم) انتهت لي بكل شعرة
حسنة واجمع في بها سبعة
وارفع لي بها عندك درجة
وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

ففيه مناقشة (أما الثامن فالأفضل له تقديم السعي) أي ويجوز تأخيرها بلا راحة (أو من) أي
فيكون تأخيرها لأصلي الله عليه وسلم طوافين وسعي سمين قبل الوقوف بعرفة

فوفصل في الرواح أي الذهاب وهو الأول بان يصبره لانه صاحبه في أصل اللغة بالسير
في آخر النهار (من مكة إلى منى) بحسب كسر الميم منونا ومقصودا فالصرف باعتبار الموضوع والمنع
باعتبار الدفعة وصحبت بذلك لما في فيها من النداء أي راقب ويصبر من أمنى النطفة ومنها إذا
دفعها ومنه قوله تعالى من نطفة أذا نتى (فإذا كان يوم التروية وهو الثامن من ذي الحجة) وسعي به
لأنهم كانوا يرون أولهم فيه استعداد الوقوف يوم عرفة اذ لم يكن في عرفات ما يعاركونه من اجزى
القسايع من الجحاح خيرا (راح الامام مع الناس) أي يجتمعون أو مقربين (بعد طلوع الشمس)
وهو الصبح كما قال ابن الممام (من مكة إلى منى فيقيم بها) أي فيصبر فيها (ويصلي بها الظهر
والعصر والمغرب والعشاء والشجر) وفي الميسوط والكافي للحاكم الشهيد يصحب أن يصلي
الظهر يعني يوم التروية ففيه اعلم إلى أنه لو تأخر بعد طلوع الشمس وخلق صلاة الظهر يعني لم
يغضه الا مصيبا ولعل هذا معنى قوله (ولو خرج من مكة بعد الزوال فلا بأس به) أي اذا صلى
الظهر يعني وأما ذكر في المحيط والمفيد يصحب كونه بعد الزوال فليس بشئ على ما صرح به في
العقود وقد صرحوا بما اذا وافق يوم التروية يوم الجمعة أنه ان يخرج إلى منى قبل الزوال لم يكن
وقت سنة الخروج وعدم وقت وجود الجمعة بعده لا يخرج ما لم يصل الجمعة ولو جاز عليه فيكون
له الخروج قبل ادائها لكن ينبغي أن يقيد بما اذا صلى الامام الجمعة يوم التروية الا أنه هل يجب
عليه ان لا يخرج حتى يصلي أو يصحب في حقه ان يخرج قبل الزوال محل بحث (وان بات بكة)
وكذا يعرفه وغيرهما فالأولى أن يقول بغير منى (نك الليلة جاز وأسهل) أي ترك السنة على القول
بإقتال الغاربي فيما لم يأت في المحيط المبيت بها سنة وقال الكرماني ليس بسنة وانما هي للتأهب
والاستراحة وفي الميسوط ويستحب أن يصلي الظهر يوم التروية يعني ويقوم إلى صبيحة عرفة
وأما ما ذكره المصنف في الكبير من قوله ويدل أيضا على سنية ذلك استنباهم الدفع من منى بعد
الطواف فليس في محله فان هذه السنة مختصة لمن بات يعني ثم قوله ولا كلام في ان الخروج من
مكة يوم التروية سنة لما في الهداية والكافي وغيرهما ولو بات بكة ليلة عرفة وصلى بها الفجر ثم
أغدا إلى عرفات ومربى أجزاء ولكنه أساء بتركه الاقدها به صلى الله عليه وسلم و زاد الكرماني
على هذا وقال لان الرواح أي منى يوم التروية سنة التأهب للخروج إلى منى وعرفة وترك السنة
مكروه فصرح بسنيته يعني فكل ما منه متناقض وهذا وهم فليس الكلام فيمن بات بكة ليلة
عرفة وانما الكلام فيمن بات ليلة عرفة فلا بد من كلامه ولا منافاة بين قوله وبين ما في شرح
الجامع ولو بات بكة ونخرج يوم عرفة إلى عرفات كان مخالفا للسنة فتأمل فانه موضع زلل ومحل
خلل

كثيرا واستمر حللا إلى ان
يصبر بالغ يوم التروية
ويدعو بقاءة في لحرام
الحرم الادعية
فوفصل بها اذا كانت ليلة
التروية وهي ليلة سبع
من ذي الحجة قسرا
الاستغفارات المقتضية
من النار المنسوبة إلى
الحسن البصري رضي الله
عنه في هذه الليلة يراغب
عليها من وقته الله السادة
من خلص أوليائه وعباده
الصالحين وكان يراغب
عليها والدي الشيخ علاء
الدين وجه الله تعالى وأما
أروى عنه يروى عن
استاذها حافظ الدين تميم
الملة والدين محمد بن عبد
الرحمن السعدي رحمه الله

فوفصل في الرواح من منى إلى عرفات فإذا أصبح أي جئني (صلى الفجر بها) أي لو تمها
المخار وهو زمان الاسفار وفي مناوى فاضيان بغير مكانه فاسه على فجر مزدلفة والاكثر على
الأول فهو الأفضل (ثم يبيت) أي هنيئة وسوية (أن تطلع الشمس) أي تشرق (على منى)
بفتح مثناة وكسر موحدة جبل يعني بمحاذاة مسجد الخيف على يسار السائر إلى عرفات (فإذا
طلعت) أي الشمس (وجهه إلى عرفة) أي ليكون على وفق السنة (مع السكينة) أي في الباطن

(والوفار) أي في الظاهر (مليبا) أي في حال (مهلا مكبرا) أي في أخرى وكذا حامدا مسجدا مستقرا (أدعياءا) أي تميم بمختصص (مصلعا) أي النبي صلى الله عليه وسلم أي في الابتداء والانتها والاثناء (وبلى ساعة فساعة) أعاد ذكر التلبية اهتماما بالشأن لأنها أفضل الأذكار والادعية حال الأحرام (وان راح قبل طلوع الفجر) أي بعد بيوتة أكثر الليل فقبله كلام سبق (أو قبل طلوع الشمس أو قبل أداء الفجر جاز) أي لا خلاف لقوله (وأما) (ولأن ترك أداء الفجر حرام لا يجوز) (ويستحب أن يسير إلى عرفة على طريق ضب) يفترج ضادة جهة وتشديد موحدة وهو اسم الجبل الذي حذاء مسجد الخيف في أصله وطريقه في أصل المأزمين عن يمينك وأنت ذاهب إلى عرفات (ويؤد على طريق المأزمين) اقتداء بفعله صلى الله عليه وسلم لكن تركه أكثر الناس في زماننا هذا لما فيه من كثرة الشوك وغلبة الخوف وقلة الشوك لاكثر الحاج والمأزمين مضيق بين من لفة وعرفة وهو يجمعهم وسكونهم ويجوز ليدله وكسر زاي (وإذا وقع بصره على جبل الرحمة دعا) أي سبع وكبر وهلل ومجد واستغفر وقد أخرج ابن أبي الدنيا في كتاب الاضاحي وابن أبي عمير والطبراني مصنف الدعا واليه في الدعوات عن ابن مسعود قال ما من عبد ولا أمة دعا الله في ليلة عرفة بهذه الدعوات وهي عشر كلمات ألف مرة إلا لم يسأل الله شيئا إلا أعطاه إياه الا فبعد رحمة أو إرادته ما تم سبحان الذي في السماء عرشه سبحان الذي في الأرض موطنه سبحان الذي في البحر سبيله سبحان الذي في النار سلطانه سبحان الذي في الجنة رحمة سبحان الذي في القبر قضاءه سبحان الذي في الهوام روحه سبحان الذي رفع السماء سبحان الذي وضع الأرض سبحان الذي لا ملأ ولا منبأ منه إلا إليه قيل له أنت سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم (ثم لي أن يدخلها) أي عرفات ثم يسفر عليها إلى أتزل ربي الجرات

باب الوقوف بعرفة وأحكامه

وعرفات كلها موقف الأبطن عرفة تكفي السنة (إذا دخل عرفة نزل به مع الناس حيث شاء) لأن الانفراد عنهم فزع تقبر وتكبر عليهم والحال حال التواضع والمسكنة لهم فان الاجابة مع الجماعة أوجب فصار هذا الكيف أحرى إذا كان القرب بهم مجاميعه عن الذكر والحضور في المنجاة أو يبعثه على رؤية المشكرات وحصول المكروهات لكن لا ينزل بعيدا في المقام المخصوص بحيث لا يأمن من الموصون ولا في الطريق الجادة كيلا يصيق على المارة (والأفضل أن ينزل بقرب جبل الرحمة) وهذا لا ينافي ما ذكره ابن المهام من أن السنة أن ينزل الامام بكرة ولأما وضعه وشبهه الذين بقوله بنفسه أن لا يدخلها حتى ينزل بكرة قريب من المسجد إلى زوال الشمس ويضرب بها مضربه أن كان له فإن ما ذكره بالنسبة إلى الامام لا بالاضافة إلى الخصاص والعالم مع امكان الجمع على سبيل التثنية أنه ينزل ولا بكرة ثم يقرب بجبل الرحمة فلامعني لقوله في الكبير وهذا خلاف ما ذكره الأصحاب ولعله لما مشيا على ظواهر الحديث والله أعلم بالصواب ثم لما استقيم النزول بقرب جبل الرحمة على فرض عدم الرحمة وقد تزل الطلعة (فإذا نزل) أي بعرفات (بكت فيها) أي لا ينجح عنها بحيث ينفوت جزء من أوقات وقوفها (ويستغل بالدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والذكر) أي بأنواعه وفي الحديث أفضل ما قلت أنا

تصالح عن الشيخ الزاهد
الصوفي أي العباس أحمد
ابن محمد المعقب والحيرة
الصالح بقية السلف أم
محمد زينب ابنة عبد الله
العراقي قال الأول أنا بننا
الشيخة الصالحة أم عيسى
مرحب ابنة الشهاب أحمد بن
محمد بن إبراهيم الأدهي
الحنفى وقالت الأخرى
أخبرنا الشهاب أحمد بن
التميم أي ابن إبراهيم
العراقي الشهير بابن المنقر
وكان حالهما كلاهما عن
أبي الحسن علي بن عمر بن
أبي بكر الوائى الصوفي قال
ثانيهما مسجدا أنا بننا أبو
القاسم عبد الرحمن بن موسى
الطبراني الصوفي قال

والتيون من قبل يوم عرفة لاله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ويكثر من الاستغفار لنفسه ولوالديه ومساكنه وأقاربه وأصحابه الاختيار ولعمارة المسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات (والتيون) أي تأدية صلاة واستمر على الطاعة والعبادة ولم يشغل بأمور العادة الامتداد الضرورة والحاجة (الى أن تزول الشمس فإذا زالت اغتسل) أي لو قوف عرفة على الصبح لا يومه وهو سنة مؤكدة (أو نوماً) وهو رخصة (والغسل أفضل) يعني وأجره أكمل لكن الأولى ان يغتسل قبل الزوال ليكون أول وقوفه على وجه السكال (وقدم حوائجه) أي مما يتعلق بالكل والشرب وأمثالهما (قبل الزوال وتفرغ من جميع العلائق وتوجه بقلبه الى رب العالمين) لقوله تبارك وتعالى وتبتل اليه بتبلا ففروا الى الله

فيحصل في الجمع بين الصلوتين بعرفة في اعلم أن هذا الجمع للنسك عندنا فيستوى فيه المسافر والمقيم خلافاً لما في من تبعه في تخصيصه بالمسافر ثم شرط سباقاً بسطها وأشهرها فإذا اقتضى شرط منها صلى كل صلاة في الخيمه على حدة في وقتها بجماعة أو غيرها (وإذا أراد الجمع) وهو متم على الإمام القائم مقامه عليه الصلاة والسلام فيراهي جميع شرائط والاحكام (فإذا اغتسل وزالت الشمس سار الى المسجد) أي مصدرة وهو في أو آخر عرفة بقره جابل قبل ان بعضهم منها (من غير تأخير) أي في سيره ثلاثين يوماً أو فوات وقوفه لكن الأولى حينئذ ان يسير اليه قبل الزوال ليدرك أوله بعد وصوله والا فليزعمه انه بعد تقى وقوفه بجمع بين صلاتيه السنة بخلافه ولعمري صلى الله عليه وسلم زل أولاً بفترة رعاية هذا المعنى ولذبح الحرج بالذهاب والاياب في النبي (فإذا بلغه) أي المسجد (صدداً امام الاعظم المنبر) وهو الخليفة ان وجد فيه شروط خلافه أو السلطان ان اخذها بالقوة والشوكة (أو تأتبه) وهو الخطيب المنصوب من جانب (ويجلس عليه) أي من غير سلام عندنا (وبؤذن المؤذن بين يديه قبل الخطبة كافي الجملة) وهو الصبح المطابق لظاهر الزاوية وهو لا ينافي ما روي عن أبي يوسف انه يؤذن المؤذن والامام في القسطنطين ثم يخرج بعد فراغ المؤذن من الاذان فيضبط لان المردقوبه بين يديه أي قدمه وعند قرب حضوره فالحلة تجعل حالية وهذا معنى قول صاحب الميسر هذا معنى قوله الأول فتأمل (فإذا فرغ) أي المؤذن (قام الامام بخطبتين قلها) يجلس بينهما جلسة خفيفة كل جملة (وصفة الخطبة) أي كيفيتها على طردق السنة (أن يحمده الله تعالى) أي يشكره على نعمائه (ويتلى عليه) أي ويختمه بأقوال ثنائيه من ذكر صفاته وأسمائه (وبلى ويهلل ويكبر) وهذا التكبير في محله لان يوم عرفة عندنا من جملة أيام التشريق (وبلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويخط الناس) أي ينصحه بهان يهديهم في الدنيا ويرغبهم في العقي ويحبب اليهم المولى ويبين لهم أنه لا آخرة والاولى تذكره وشكره في كل حال هو الاول (ويأمرهم) أي بالمعروف (وينهاهم) أي عن المنكر لا سيما فيما يتعلق بأحوالهم عند تبليس احرارهم من افعالهم (وبعلمهم المناسك) أي بقينها كالوقوف بعرفة ومزدلفة والجمع بهما) أي بشرط اطعمها وآدابها (والزى) أي رعى جرة العتبة في اليوم الأول (والزج) أي فيمن يجب عليه ويستحب (والحلق) أي ومراعاة الترتيب بين الثلاثة ووقوع الاخرين في الحرم (والطواف) أي طواف الزبارة في أيام الضروان أولاً أفضلها ويا في ليلها (وسائر المناسك التي هي الى الخطبة الثالثة) وهي الواقعة

أي أن الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد السلي الصوفي أنبأنا أبو عبد الله أحمد بن علي الاسواني الصوفي باصحاب أنبأنا أبو الحسن بن علي بن شعيب بن محمد الشيباني المصلي في المذكر أنبأنا علي بن أحمد ابن عثمان الزبيدي الصوفي عن جند البغدادي عن سري السعفي عن معمر بن الكرخي أنبأنا معمر بن عبد العزيز العابد عن الحسن البصري روى الله عنه (قال) كنت ألقى ان أرى في حري وليامن أولياء الله تعالى وأصدقها فأسأله عن حاجتي في القطة

الواقعة في ثاني أيام الغمر (ثم يدعو الله تعالى) أي له ولعامة المسلمين (ويتركه ويقوم المؤذن فيصلي بهم الامام) أي لا غيره (الظهر ثم يقم فيصلي بهم العصر في وقت الظهر) وهو المسمى بجمع التقديم (والحاصل أنه يصلي بهم الظهر والعصر في وقت واحد) وهو الظهر لكن الإجماع فيه الإجماع (بأذان واحد أو قنوتين) وأما ذكره قاضيان في شرح الجامع ويصلي الظهر والعصر في آخر وقت الظهر ففيه أنه يلزم منه تأخير الوقوف ويناقي حديث جابر رضي الله عنه حتى إذا زاغت الشمس فإن ظاهره أن الغلبة كانت في أول الزوال فلا تقع الصلاة في آخر وقت الظهر ولا يبعد أن يكون مراده أنه يصلي الظهر والعصر بعده لأجله لا لعله إلى أنه يصلي الظهر في أول وقته والعصر في آخر وقته أي الظهر بالإضافة إلى صدره لأنه يصليهما معاً في آخر وقت الظهر ولا أنه يصلي الظهر في آخر وقت الظهر والعصر في أول وقت العصر كما أول علماءنا الأحاديث الدالة على الجمع بين الصلاتين في السفر والله أعلم (ويسر) أي الامام وجوبا (القرأة في الصلاتين) أي على أصلهما عند الأربعة ولا يجهر فمما للثقة (بخلاف الجملة) أي فظهر الصلاة مستقلة بشرائطها وأحكامها (ويكره للامام والمأموم) أي ممن أراد الجمع بين الصلاتين على ما دبر حبه قاضيان (أن يشغل) أي كل منهما (بالسنن) أي بسنة الظهر البعدية وسنة العصر القبلي (والتطوع) أي النافلة على ما ذكره في البدائع والتخفة (أو شيء آخر) أي عمل آخر بالاولى كالاكل والشرب والكلام (فإن استغنى بسلامة أو عمل آخر) أي استغنى لا بعد صلاة (ولو بعد) أي لعله أو حاجة (ما) أي مقدار ما (يقطع فور الأذان) أي عرفاً (أعاد الأذان) أي في ظاهر الرواية ومن محمد لا يبعد (والإقامة للعصر) والمقصود إعادة الأذان والأقامة لانه لا بد للعصر منها ثم ان وقع الفصل بين الإقامة والعصر فبعد الإقامة أيضاً وأما ما ذكره في الذخيرة والهيكل والكافي بأنه لا يشتغل بين الصلاتين بالنافلة غير سنة الظهر فغير صحيح لما قال في الفتح هذا بنا في حديث جابر رضي الله عنه في الظهر ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئا وكذا يابى إطلاق المشايخ في قولهم ولا يتطوع بينهما بشي فإن التطوع قال على السنة ٨٥ ولهم لم يطعموا على الحديث وأخذوا من مفهوم التطوع الغالب إطلاقه على غير السنن المؤكدة والله أعلم (وإن كان التأخير) أي تأخير العصر (من الامام) أي من جانبه وبسببه (لا يكره للمأموم أن يتطوع بينهما) والسنة الاولى (إلى أن يدخل الامام في العصر) وينبغي أن يكون كذلك حكم اشتغال المأموم بعمل آخر لمؤخر (ثم إن كان الامام مقبلاً ثم الصلاة وأتم معه المسافرين أيضاً) أي وكذا المقيمين (وإن كان أي الامام (مسافراً قصر) بالتقصيف لكون القصر واجباً على المسافر ولو أتمه أساءه (وأن المقيمين) أي بعد سلام الامام لا يصح قيام المأموم قبل السلام (فإذا سلم قال لهم) أي لأجل المقيمين (أتموا صلاتكم يا أهل مكة) الاولى حذف الجلة الندائية (فإنما قوم مسفرة) بفتح فسكون اسم جمع مسافر بمعنى مسافر كعصب وصاحب والاولى أن يقول فاني مسافر والحاصل ان الامام أن كان مقبلاً فلا يجوز القصر للمسافرين والمقيمين وإن كان مسافراً فلا يجوز القصر للمقيمين (ولا يجوز للقيم) أي ولو كان اماماً (أن يقصر الصلاة) أي لا يختصص القصر بالمسافر إجماعاً وانما الخلاف في كون الجمع للسنن والسفر (ولا للمسافر أن يقتدي به) أي بالمقيم (ان قصر) أي لعدم صحة صلاته بالقصر هذا وقد قال ابن الضبية في التمرع شرح المجموع ذكر في المناسك أن الحاج اذا دخل أيام العشرة وكثرى الإقامة خمسة عشر يوماً ودخل

أوفي المنام حتى اذا كانت
سنة من السنين وأنا واقف
بعرفات عند الزوال وإذا
بناية أنفس عند الأذان
الذي يصيلا وادي نعمان
تصويج وادي الصفرات
قصفت أنهم القوم
قصفتهم وملت عليهم
فردوا على أحسن ردوا
فهم نسج كبير قدنور الله
وجهه فعلا نوره الأفق
فقلت معهم وقد نصارت
نفسى عندي لما شاهدت
فهم من الوفاء والسكينة
ضمأ أحدهم فأذن وأقام
تقدم الشيخ فصلى بهم
فصليت معهم وأنا أعلم أنه

قبل أيام العشر لكن بقي اليوم التروية أقل من خمسة عشر ونوى الإقامة لا يصح لانه لا بد له من
 الخروج الى عرفات فلا يتحقق منه نية الإقامة خمسة عشر يوما وقيل كان سبب تقصيره على بن
 امان هذه المسئلة قال قد دخلت مكة في أول العشر من ذي الحجة مع صاحب لي وعزمت على
 الإقامة شهرا فجعلت أتم الصلاة فلقيني بعض اصحاب أبي خنيفة فقال أخطأت فانك تخرج الى
 منى وعرفات فلما رجعت من منى بدا صاحب لي أن يخرج وعزمت على أن أصاحبه فجعلت أقصر
 الصلاة فقال لي صاحب أبي خنيفة فانك مقم بمكة فما لم تخرج منها الا تصير مسافرا فقلت في نفسي
 أخطأت في مسئلة واحدة في موضعين ولم يتغني ما جئت من الاخبار فدخلت مسجد محمد
 واشتغلت بالفتحة اه ولا يخفى أن هذا الخطأ انما هو على مقتضى قواعد الحنفية دون الشافعية
 فان عندهم مدة الإقامة أربعة أيام ثم بين ظاهر كلامي صاحب الامام تعارض حيث حكى في
 الاول بانه مسافر فلا يجوز له التمام وحكى في الثاني بانه مقم فلا يجوز له التصرع ان المسئلة بجملها
 ولعل التقدير فلما رجعت الى منى ونويت الإقامة بمكة مع صاحبي بداني الخ هذا أو اصل المسئلة
 على ما في المتن وعلى ما صرح به فاضيلان من أن الكوفي اذا نوى الإقامة بمكة وفي خمسة عشر
 يوما لم يصير مقما لانه لم ينو الإقامة في أحد هاتين خمسة عشر يوما فلهوم هذه المسئلة أن لو نوى في
 أحد هاتين خمسة عشر يوما صار مقما فحينئذ المسافر اذا دخل مكة واستوطن بها أو أراد الإقامة
 فيها شهر أمثلا فلا شك انه يصير مقما ولا يصير حينئذ دخرا وجهه الى منى وعرفات ولا ينقص
 إقامته اذا لم يشترط تحقق سكونه خمسة عشر يوما متواليه بها بحيث لا يخرج منها والله اعلم
 (ولو خطب قبل الزوال أو لم يخطب أصلا مع الجمع) أي لا ان الخطبة ليست من شرائط صحة الجمع
 بل هي سنة (وأما) أي ترك السنة أو إقامتها قبل وقتها المنسوخ وقيل بعد الخطبة (ويكره)
 التنفل بعد أداء العصر وقت الظهر) وكان الاولى أن يقول ولو في وقت الظهر لا يصلا في
 وقته المشروع له وقد ذكره الشارع الصلاة بعده مطلقا فهذا أو لو فرض العصر من وقته لا يكره
 التنفل في وقته فعله المكروه ليست وصول وقت العصر بل كون الوقت بعد حصول العصر
 (صرح ببعضهم) وهو موهم أنه جاز عند بعضهم كإيدل عليه قوله في الكبير واعلم انه هل يكره
 التنفل بعد أداء العصر في وقت الظهر فهذا شعر بانه متروك في ذلك مع أنه نقل ما في نظم الفرائد
 الا انه لا يتنفل بعده وجازيته

ولا تنفل بعد العصر في عرفاتها • وقد جمعت والظاهر ما يشير

وفي شرحه أسند المسئلة الى التقنية (ولا يصح أداء الجمعة بعرفة) أي لا يكون ما غير مصر ولا تنصر
 بجميع الخلق فيها لعدم البيوت والمساكن بخلاف منى فاعلم وان كانت قرية لا يجوز الجمعة بها في غير
 موسم الحج عندنا على خلاف ما ساقى في سانه وأما ما حكى القرطبي عن أبي خنيفة وأبي يوسف جواز
 الجمعة بعرفات فهو غلط لانه كيف تصور انه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع لم يصل صلاة الجمعة
 بها أو يجوز أحد من الأئمة جوازها اللهم الا أن يقال بدنا دخل خطبة السنة في خطبة الجمعة
 فيقتصر في شرائط جواز الجمع • ثم اختلف فيها ولم يمتنع علموا واختلاف أن الجمع سنة
 أو مستحب وتاموا وفي بعض المناسك من أن تقديم العصر عند أبي خنيفة واجب للصياغة
 الجماعة فينبغي أن يحصل للوجوب القوي بمعنى الثبوت (الاول تقديم الاحرام بالحج عليها) وفيه
 ايماء الى أنه لو كان محرمات بالعمرة عند أداء الظهر محرمات بالحج عند أداء العصر لا يجوز له الجمع كما هو

ما كذب في حقيقته مثلها
 ولا يكتب ثم استقبل القبلة
 بعد الصلاة فقال الحمد لله
 كثيرا فلما جمع غيرها وحفت
 أن يغتو في أو يغيبوا غي
 قلت للسدي يليني يحق
 الذي اصطفاك ثم قلت
 هذه المثلية وهذه الفضيلة
 قال تفسير وجهه وفتح
 عنه فقال له الشيخ من
 يمدى الله فهو المهنداهده
 برحمتك الله فقال كنت
 أنزل الاستنفار المقد
 من الباري ثلاث ليال
 فقلت ما هذا الاستنفار
 وما هذه الليالي فقال ليلة
 سبع من ذي الحجة وليلة

عند أبي خنيفة خلافا لما لو كان محرم ما العمة عند الصلاتين لم يحز عند الكل (فان صلى
 الظهر) أي جمعا مع الامام وهو حلال ثم أقوم بالجموع والصلوات في أي الأوقات
 كما في ظاهره إلا رواية عند أبي خنيفة خلافا لما في ذلك من التخفيف فيه والمتفق عليه هو وجود
 الاحرام بالجموع في العصر (وقيل بشرط كون الاحرام قبل الزوال) وهذا ضعيف لان المصيح على
 ما قاله الزبلي هو انه يكفي بالتقدم على الصلاتين لحصول المقصود (الثاني تقديم الظهر على
 العصر حتى لا يجوز تقدم العصر على الظهر) وهذا من المتفق عليه ووجه ظاهر ولا يتصور
 ان يفعل بخلافه الاسواء أو نسبيا فلذا قال (ولو صلى الامام الظهر والعصر فاستبان) أي ظهر
 وتبين (ان الظهر) أي صلاته (حصلت قبل الزوال والعصر بعده أو ان الظهر على غير وضوء
 والعصر به) أي بوضوء مجدد وغيره (بأنه اعادتهما جميعا الثالث الزمان وهو يوم عرفة) أي بعد
 الزوال قبل دخول العصر وهو متفق عليه وكذا قوله (الرابع المكان وهو عرفة وما قرب منها)
 الصحيح ان يكون المكان خارجا عن الغلظة صلى الله عليه وسلم ولذا ذكر الغلظة في ضمن تعليل وهو
 سلمان جواز التقديم للجماعة الى امتداد الوقوف لكن المنفرد غير محتاج الى تقديم العصر
 لاستدامة الوقوف لانه يتمكن ان يصلي العصر في وقته في موضع وقوفه اذ لا ينقطع وقوفه
 بالصلاة بخلاف المصلين جماعة حيث لا يمكنهم أداء الصلاة بالجماعة في الموقف لانه موضع هبوط
 وضوء لا يمكن تسوية الصفوف فيها فاضطجكون الى الخروج منه والاجتماع لصلاة العصر فيه
 فينقطع وقوفهم وامتداد الوقوف الى شرب الخمر واجب اه لكن فيه أن الصلاة
 بالجماعة ممكنة في الموقف أيضا السعة وواقف عرفات واستواء أماكن فيها من الجهات وانما
 المبط والصعود عند جبل الرحمة وعرافات كلها موقف الا بطن عرفة مع أن تسوية الصفوف
 سنة تسقط عند الضرورة على أن العبادة في أثناء الوقوف الذي من جملة الطاعة أفضل لما ذكر
 صلى الله عليه وسلم واختار الجمع بالجماعة خارج عرفة الا فصار جرح عن الامة فانه في الرحمة
 وقد توسع في شرائط صحة الوقفة والحاصل ان المكان هو مكان ما كان صلى الله عليه وسلم صلى
 فيها وجمع بين الصلاتين بها ويطبق به ما في مناه عما قرب من عرفات من سائر الجهات لا اقامه
 في عرفات وهذا تبين صدق قول المصنف في الكبير كذا ذكر والمكان ولم يمتنعوا أي موضع هو
 اتعارفات فلا شك فيه واما خارجه فهل يصح الجمع فيه أم لا ثم أغرب وأتى بما ذكر عن الغلظة
 طاعة محبة له وهو عليه لا يخفى على من أدنى مسكة لديه (الحلوس الجماعة قسمها) وهذا عند
 أبي خنيفة خلافا لما (ولو صلى الظهر وحده والعصر مع الجماعة أو بالعكس أو صلاهما وحده)
 أي مفردا فهما (لا يجوز العصر قبل وقته) أي عند أبي خنيفة وعند أبي يوسف ومحمد يميز
 ذلك فيجمع بينهما المفرد أيضا ثم حكم الجماعة مع غير الامام الا كبيرا وثابت حكم المنفرد لقوله
 (السادس الامام الاعظم أو نائبه فلا يصح بهم رجل غير اذن الامام) أي وجع بينهما (لا يجوز
 العصر) أي عند أبي خنيفة جاز عندهما (ولو أدرك ركعة من كل واحدة من الصلاتين مع
 الامام جاز) وبانه أدرك رجل ركعة من الظهر ثم قام الامام ودخل في العصر فقام الرجل بقضى
 ما فاتهما من الظهر فلما فرغ منه دخل في صلاة الامام مع العصر وأدرك شيئا من كل واحدة من
 الصلاتين مع الامام جاز تقدم العصر بلا خلاف ولو صلى الظهر بجماعة لكن لا مع الامام
 لم يميز تقديم العصر منه وهو الصحيح خلافا لما ثم من الشرائط المختلف فيها ان يكون أداء

تسع ويلة عشر ولو علم
 قائلها ما يقول وبأي حق
 يتخذ لكان حقا على الله
 ان يرزقه الا من يوم الفزع
 الاكبر ويخصه بالرحمة
 والولاية قتل عليها
 برك الله تعالى قال لي
 هي هذه اللهم اني
 استغفرك لكل ذنب
 قوى عليه بلى بالهين
 وانه قدرني بفضل نعمتك
 وانسبط اليه بى بسعة
 رزقك واحتجبت من
 الناس بترك واتكأت
 فيه عند خوفك على
 أمانك ووقعت من سطوتك
 على يمينه بجمالك وعولت

الصلاطين جميعا بالامام اوناثيه عند اى حنيفة حتى لو صلى الظهر مع الامام ثم العصر بغيره
او بالعكس لم يجزى العصر الا فى وقتها قال الطرابلسي وعن محمد فيما اذا مات أميرهم وليس فيهم
ذو سلطان قدمه ولو رجلا اقامهم الجمعة جازفه هذا اذا قدموا رجلا يصلى بهم بجزهم ونعقبه
المصنف فى الكبير لقوله ويمكن أن يقال ان هذا الجمع ليس كالجمعة لانهم افرقة فاقبل بقدموا
أحد القامم الفرض فنبت العذر بخلاف هذا الجمع فانه ليس بفرض ولا واجب فلا يقاس على
الفرض انتهى وقيد أن الجمعة لها بدل بعد القوت وهذه الفضيلة تخفى لاعتى بدل هذه اقباس
بالاولى الجواز

(فصل فى صفة الوقوف فاذا فرغ الامام فى الجمع من مسجد ابراهيم وهو المشهور بمسجد
غرة (راح الى الموقف والداس) أى الذين حاصوا (معه ويكره التأخير) أى تأخيرهم كلهم بعد
الصلاة لان التعجيل هو السنة) فان تصف أحد ساعة لحاجة لا بأس به لكن الافضل أن يروح
مع الامام) وفيه أن الخلف ان كان لحاجة ضرورية فلا يركن له ترك الواجب يجوز مع العذر
فكيف يترك المستحب وحينئذ لا معنى لقوله استحسك الافضل أن يروح مع الامام وان كان
لحاجة غير ضرورية فلا يقال لا بأس به لمسبق من ان التأخير مكره بغير عذر ثم قوله الافضل
أن يروح مع الامام ليس على الحلقه بل على فرض ان الامام لا يتأخر اذا المبادر الى الطاعات
والمادة لوعة الى الطاعات هو الافضل فتأمل (فيقفر اركبوا هو الافضل) والا تكل ان يكون
المركوب بعيرا (والا قاعضا) أى ان قدر عليه (والا قاعدا) أى والاخصطع لقوله تعالى الذين
يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم (قرب الامام) أى ان لم يكن زحاما ويكون الامام بمن
يتقرب به فى ذلك المقام (وقرب جبل الرحمة افضل) اذا كان غاليا من الرحمة ومن هجوم الظلة
خصوصا (منه الصفحات) أى الجارات الكبار والمقروسات (السود) فانه غامضة موضعه صلى
الله عليه وسلم (مستقبل القبلة) لكونها اشرف الجهات ومن آداب الدعاء (خلف الامام) أى ان
تيسر (والافضل يمينه أو يحداه) أى قدمه (أو شماله) والاظهر ان شماله اولى من حداه
(رافعا يديه بطلا) أى باسطه ما غير قابض لهما كانه ينتظر اخذ الغيظ بهما وحصول نزول
البركة ليمسح بهما الوجه مشيرا الى الاقبال والقبول (مكبراهم لاداء مسجدا مليا حامدا مليا على
النبي صلى الله عليه وسلم داعيا) أى بالدعوات المأثورة وغيره او قد جمعت للدعوات القرآنية
والمنجاة النبوية قالان يقرأ ذلك الحزب الاعظم فى ذلك الموقف الختم وبجمله اللهم انى أسألك
من خير مما سألتك به نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر ما استأذنتك به محمد صلى الله عليه
وسلم ويقول ربنا علما انفسنا وان لم نتضررنا لوترجنا لكونك من الخاسرين ربنا تقبل من انك
أنت السميع العليم وتب علينا انك أنت التواب الرحيم (مستغفرا له ولوالديه وأقاربه وأحبابه)
أى هو ما وخصوصا (ولجميع المؤمنين والمؤمنات) بأن يقول رب اجعلنى من صفى الصلوة ومن
ذرى ربنا وتقبل دعائى ربنا اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ويقول رب ارحمهما
كأمرى فى صغيرا ويقول ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تتصل فى قلوبنا غلا
لذين آمنوا ربنا تذكروا ربهم وسألتى بعض الدعوات المأثورة بخصوص وقته غرة (ويجتهد
فى الدعاء) أى التضرع والالحاح والاكتثار والاستغفار (ويقوى الرجاء) أى بقلبه الظن بجاه
الاجابة وقبول الجمع (ولا يفرط فى الجهر بصوته) أى فى التلبية بحيث يتعب نفسه وما لا داعية

فيه على كرم وجهك وغفوك
فصل يارب وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفر لى يا خير
الفاقرين اللهم انى استغفرك
لكل ذنب يدعو الى غضبك
أو يدين من مصطك أو يميل
فى الى ما نهيتنى عنه أو
يباعدنى عما هدوتنى اليه
فصل يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفر لى يا خير العاقرين
اللهم انى استغفرك لكل
ذنب أسلفت اليه أحد من
خلقك بى وابتى أو خدعتنى
بعبأتى فعلتة منه ما جهل
وزيت له ما قد علم ولفيتك قد

والاذكار فبالحقيقة أولى قال تعالى ادعوا ربكم تضرعاً وخفية وقال صلى الله عليه وسلم فحين جهر
بالذكر والدعاء انكم لاتدعون أصم ولا غائباً وانكم تدعون جعاعاً فربناور بجيماً كما أشار إليه
سبحانه وتعالى بقوله واذ أسألك عبدك عني فاني قريب أجيب دعوة الداع اذا دعان (ويكرر
الدعاء) أي كل دعاء يدعو به (ثلاثاً يستغني بها التوسيل والتعجيل والتيسير) أي تضييق القلب وتزويج
ثنائه وبين صفاته وأسمائه بقول لا حول ولا قوة الا بالله (والصلاة) أي على النبي صلى الله عليه
وسلم وعلى سائر أنبيائه من الانبياء والمرسلين والملائكة المقربين وأصحابه المكرمين وآله المعظمين
واتباعه المتقين الى يوم الدين (ويحتمل) أي كل دعاء (جاء) أي بالذكريات من التوسيل وغيره
(و يا مسكين) فإنه من جملة الدعوات لان معناه اللهم استجب أو اقبل وفي الحديث آمين غائب
العالمين وروى الطبراني في الاوسط انه صلى الله عليه وسلم لما وقف بمرفقات قال ليلىك اللهم ليلىك
ثم قال انما اخبرني خبر الاخرة وفي رواية اللهم لا عيش الا خوة وهذا كان منه صلى الله
عليه وسلم في وقت سمعته ذكره اتباعه وكالملتصقة به وصدر عنه أيضاً هذا الدعاء يوم الاحزاب وقت
محنته وشدة أحوال امته للاشعار بان الدنيا لا عيش فيها الا بما به لا يدوم شرها كالايدوم
خيرها وروى ابن أبي شيبة موقوفاً عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه اذا صلى المصروف وقف بعرفة
يرفع يديه ويقول الله اكبر ولله الحمد ثلاثاً لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد اللهم
اهدني بالمهدي وتقي وزي واية واعصمني بالقوى واغفر لي في الاخرة والاولى ثلاث مرات
اللهم اجعل لي حجاباً وروادفياً مغفوراً ثم يردد به فيسكت قد وما يقرأ انسان فتنحة الكتاب ثم
يعود ويرفع يديه ويقول مثل ذلك حتى اتمم وأخرج الترمذي وابن خزيمة والبيهقي عن علي
رضي الله تعالى عنه قال كان اكردها رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية يوم عرفة اللهم لك الحمد
كالذي تقول وخير مما تقول اللهم لك صلاتي ونسبي ومحباي ومعاي واليك ما في ولشرب
تراني اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر وسوسة المحدث وثبات الامر اللهم اني أسألك من خير
ما تشي به الريح وأعوذ بك من شر ما تشي به الريح وأخرج الطبراني في الدعاء عن ابن عمر انه كان
يرفع صوته عشية عرفة يقول اللهم اهدنا بالهدى وزيّننا بالتقوى واغفر لنا في الاخرة والاولى ثم
يخفض صوته ويقول اللهم اني أسألك رزاقاً طيباً صابراً كاللهم انك امرت بالدعاء وقضيت على
نفسك بالاجابة وانك لاتخلف المعاد ولا تنكث عهدك اللهم ما أحبت من خير عبده البنا
ويسره لنا وما كرهت من شيء منكره البنا وجنتنا ولا تترع منا الاسلام اهدنا هذا بشاراً وأخرج
الطبراني في الدعاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان من دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
عشية عرفة اللهم انك ترى مكاني ونعم كلامي وتعلم سرى وعلايتي ولا يخفي عليك شيء من أمري
انا البائس الفقير المستغنى المحتضّر الوجل المشفق المقر المعترف بذنبي أسألك مشكلة المسكين
وايهل اليسك ابتهال المذنب الذليل وأدعوك دعاء الخائف المضروب من خضعت لك رقبته
وافضت لك عيشه ونحل لك جسده ورغم أنفه اللهم لا تجعلني بدعائك في شقي او كبري ورفا
رحمك يا خير المسؤولين ويا خير المعطين وأخرج البيهقي في الشعب عن جابر بن عبد الله قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم بقى عشية عرفة لم يوق فيستقبل القبلة بوجهه ثم
يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير مائة مرة ثم يقرأ قل
هو الله أحد ما شئتم ثم يقول اللهم صل على محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك جيد

ياوزاري وأوزار مع أوزاري
فصل يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفر لي ياخير
الغافرين (اللهم) اني
أستغفرك لكل ذنب
يدعوا الي الذي يدل عن
الرشد ويقل الوفر ويحق
النادر وعمل الذكريات
المدق فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفر لي
ياخير الغافرين (اللهم)
اني أستغفرك لكل ذنب
انعت في جوارحي في
ليلي ونهارى وقد استترت
حياء من عبادك بسترتك
ولا استر الا ما سترتي به

مجدد عليانهم مائة مرة الا قال الله الى بلال اني قد غفرت له وشغفته في نفسه ولو
وعظمي وعرقتي واتى علي وصلى على نبي الله واياي لا تنكحني اني قد غفرت له وشغفته في نفسه ولو
سألت عبيد لشغفتي في اهل الموقف انتهى ولعل بعض العلماء أخذوا من هذا الحديث انه
يقال في الموقف سبعان الله مائة مرة والحمد لله مائة مرة كبرياء ولا حول ولا قوة الا بالله المنة
والاستغفار مائة وأخرج ابن أبي شيبة وغيره عن علي كرم الله وجهه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أكثر دعائي ودعاء الانبياء قبل يرفة لاله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد
يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل في سمعي نوراً وفي بصري نوراً وفي قلبي نوراً اللهم
اشرح لي صدري وبسر لي أمري وأعوذ بك من وساوس الصدر وتشتيت الامر وعذاب القبر
اللهم اني أعوذ بك من شر ما يلحق في الليل وشر ما يلحق في النهار وشر ما يلحق به الريح وشر ما يلحق بالدهر
وأخرج الجندی عن ابن جريج قال قال بلقي انه كان يأمر ان يكون أكثر دعائي المسلم في الموقف
ربنا آتني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (يفيق) أي الامام وغيره (هكذا)
أي مستقبلاداعيا (الى غروب الشمس) لما أخرج البهقي في الشعب عن بكر بن عتيق قال
سجعت فتوسعت رجلا اقتدى به فذا سالم بن عبد الله في الموقف يقول لا اله الا الله وحده لا شريك
له لا اله الا الله وحده لا شريك له لا اله الا الله وحده لا شريك له لا اله الا الله وحده لا شريك له لا اله الا الله
ولو كره المشركون لا اله الا الله ربنا ورب آبائنا الاولين فليرزق يقول هذا حتى غابت الشمس ثم تظن
القول حدثني أبي عن أبي عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول
تبارك وتعالى من شغلته ذكرى عن مستأني أعطيته أفضل ما أعطى السائلين انتهى وفيه إيماء
الى دفع اشكال مشهور وهو انه صلى الله عليه وسلم قال أكثر دعائي ودعاء الانبياء قبل يرفة
لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ مع انه ليس فيه دعاء فاشارة الى جوابه بان الله تعالى يعطى على
هذا الشئ أفضل مما يعطى على الدعاء وأجيب أيضاً بان غرض الشئ هو تعرض للدعاء بل هو
البلغ في مقام الاعتناء لكن يؤيد الاول المراد به مطلق الذكرا ما خرج ابن أبي شيبة عن صدقة بن
يسار قال سألت مجاهداً عن قراءة القرآن أفضل يوم عرفة أم الذكرا قال لا بل قراءة القرآن انتهى
ويؤيده ما روي عنه صلى الله عليه وسلم من شغلته القرآن عن ذكرى ومستأني أعطيته أفضل
ما أعطى الذكرا بن والسائلين هذا وأخرج ابن أبي الدنيا في كتاب الاضاح عن علي بن أبي
طالب رضي الله عنه انه قال وهو يعرف لاداع هذا الموقف ما وجدت اليه سبيلاً لانه ليس في
الارض يوم أكثر عقاباً لرقاب فيسمن يوم عرفة فأكثروا فيه من قول اللهم أعق ربقي من النار
واوسع لي في الرزق الحلال وأصرف عني شقة الجن والانس فانه عامة ما أدعوك به ويروي عن
الفضيل بن عياض انه لم يزد عتبة عرفة على واسو اناء منك وان غفرت لي (وبلي) أي الواقف
(ساعة فاساعة) أي بعد ساعة (في أثناء الدعاء) أي جنسه من الادعوات فان التلبية حال الاحرام
من أفضل العبادات (وعلمهم) أي الامام القوم (المناسك) أي مناسك الحج والظواهر ان هذا
مستدرك لان عمل التلميع وقت الخطبة اليهودية اللهم الآن يحمل على انه ان سئل عن شيء من
المناسك في أثناء الدعاء هنالك (وايهتدي) أن يقطر من عينه قطرات فانه دليل الاجابة وعلامة
السعادة كما ان حلاقة امارة الفسادة فان لم يقدّر على البكاء فليتك بالترضع والدعاء (وليكن على
طاهرة) أي ظاهرة وباطنة (وليتباعه من الحرام) أي من استعماله (في) أكله وشربه وليس به ركوبه

فصل بارب وسلم ويد
على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفر لي يا خير
الغافرين (اللهم) اني
استغفرك لكل ذنب
فقدني فيه أعدائي لم تنكح
فصرفت كبد هم عنى ولم
تنهم على فضيتي كافك
مطيع ونصرتي حتى كفى
لك لوى والى منى بارب
أعصى فقهلى ولطالما
صيتك فلم توالى اخلفنى
وسألتك على سوء فعلى
فاعطيتنى فإى تنكر يقوم
عندك بنبعة من نعمك
على فضل يارب وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفر لي

ونظروا كلامه لم يجدوا من ذلك) أي من مجموع ما ذكر (كل الحذر) أي خصوصاً في ذلك اليوم
 المعتبر (ويجبت في أن يصادف) أي يصادف (موقف النبي صلى الله عليه وسلم) أي أن تنسب
 من غير حصول ضرر ولا اعتدال صلى الله عليه وسلم وقفت ههنا وعرفات كلها موقف الايمان
 عرف (قيل هو) أي موقف النبي الاعظم صلى الله عليه وسلم (الشجرة) شجرة الفانوهي الفرجة وما
 اتسع من الارض (المسجلة) أي المرتفعة بالنسبة الى سائر أرض عرفات (التي عند الحضرات
 السوداء الكبار عند جبل الرحمة حيث يكون الجبل بينك) وأما ما في بعض النسخ موافق لما في
 الكبير من زيادة فبالتكبير بين فسد عن غيرتين ثم الجبن عقيد بقوله (إذا استقبلت القبلة
 والبناء المربع) أي الموضع في رأس المين (عن يسارك قليل وراه) أي وراه ذلك الموقف (فان
 ظفرت بعوقه الشريف فهو الغاية في الفضل والاتق ما بين الجبل والبناء المذكور على جميع
 الحضرات والاماكن التي بينهما فاعلى سهلها تارة وعلى جبلها) الاولى وعلى حزنها يعني معها
 (أنى رجاء أن تصادف فيغاض عليك من ركاته) أي ركات موقف النبي صلى الله عليه وسلم
 لكن قد يقال هذا لم يقع من السلف ولم يصف من اتقه اختلف مع ما فيه من تغير الحال وتشويش
 البال فالأولى أن يفتى في مقام يحصل له الحضور من غير فتور ولا قصور وأما صعود الناس الجبل
 فليس له أصل أصلاً وحرص الناس على الوقوف فيه ومكثهم عليه قبل وقته وبعده وما يناد النيران
 عا به ليل عرفه واختلاط الرجال والنساء يومها من البدع المستنكرة هذا وأخرج الطبراني
 في الاوسط عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقام من عرفات وهو
 يقول

اليك تدوق قفا وضئينا * يخالفان النصارى دينها

كذا في الدر المنثور قال صاحب القاموس قلق وضئنا بطننا هرا الا في النهاية الوضئ بطن
 منسوج بعضه على بعض يشد به الرحل الصغير كالخرام للشرح

ففي فصل في شرائط صحة الوقوف في أي من سبق الاحرام وغيره (وقدر الفرض) منه وهو
 ساعة في وقته (والواجب) كالاستدامة بعده (وسننه) كالفسل (ومستصابه) كدعوته
 (ومكروهاته) كالقعدة في حاله (ما شراطة) أي التمسك (فالأول) أي منها (الاسلام) فلا يصح
 وقوف الكافر) كما سبق (الثاني الاحرام) للزوم تحقق الاحرام ووجود الاسلام بسبب التوبة
 والتلبية فانها فرضان فيه ولذا لا يجوز الاحرام قبل الاسلام بخلاف سائر شرائط الاحكام
 كالوضوء قبل الصلاة فان التوبة ليست بشرط لها عند علمائنا الاعلام ثم المراد الاحرام (صح)
 أي بالعمرة (صح) أي بمنزلة غيرها (غير فائت) بدل عنه أو بيان منه لكن فيه أنه لا يقال من
 شرائط صحة الوقوف عدم فوت وقته بل يقال من شرائط صحة وقوفه وقوعه في وقته فلا يجوز
 قبله ولا بعده مع ان الوقت جعل شرطاً رأسه كما سيجي في محله وكذا قوله (ولا فاسد) لا يجوز
 نوعه مستلحة لان الشرط حكم وجوده يتقدمه لا يتلوه به امره في تأخره (فلو وقع غير محرم)
 أي مطلقاً (أو محرم بعمرة أو محرماً بجمع فائت لم يصح وقوفه) ان كان المراد بجمع فائت أي فاته
 الان بان سبق له الوقت ونزع زمانه فهذا الإباحس به لكن أخذ من العبارة معنى جدامع أنه
 اذا احتل الفائت بعمرة ثم أحرم بجمع مع إحرامه وتحقق شرط وقوفه في قابل وان كان المراد محرم
 بجمع فائت قبل ذلك فتوفيه لم يصح لعمرة وقوفه حينئذ وكذا الكلام في قوله (وكذا
 لو وقف بأحرام صح فاسد) ثم قوله (لم يسقط به الحج) بحث خارج عما نحن فيه لان الكلام في صحة

ما خسر الفافر من (الله)
 اني استغفرك اكل ذنب
 قمت اليك فبقي منه
 وواجهتك بقسمي بك
 واليت فبنيك محمد صلى الله
 عليه وسلم واسمعت على
 نفسي بذلك أولياءك من
 عبادك اني غير عابداك
 معصيتك فلما قصدت اليه
 بكيدة الشيطان ومالي
 اليه الخذلان ودعيتي
 نفسي الى المعصية استترت
 حياء من عبادك جراتي
 عليك وأنا أعلم أنه لا يكتفي
 منك ستروا لآب ولا يصيب
 تطرك فحباب غفالتك في
 المعصية اني ما نمتي عنه

الوقوف وعدمها (وان لم يمه المضى) وقته انه اذا لم يصح التي فكيف يلزمه المضى فيه والحاصل
 انه اراد اذا احرم وافسد احرامه بالجماع قبل الوقوف لا يصح وقوفه بعد ذلك كاحرامه وان كان
 يلزمه الوقوف والمضى في بقية أفعاله ثم التضامن قابل وخلاصة ان فساد الجليس كفساد
 الصلاة وبقي صورة أخرى وهي انما افسد احرامه بالجماع قبل وقوفه فلو احرم بجمع بمجرد لا يصح
 لذلك (الثالث المكان) أي عرفات (فلو أخطأه) أي خضل من قمعه ونسي ما توجه له (الجميز
 وقوفه بغير عرفة) أي لو لم يكن عرفة (الرابع الوقت) أي الزمان (وأوله زوال الشمس يوم عرفة)
 أي حقيقة أو حكما كما تقدم وهذا عند الاثني الثلاثة خلافا للمناسبة فان زمان الوقوف عندهم
 يصح في يوم عرفة مطلقا وانما السنة بعد الزوال والله أعلم (وأخره طلوع النجم الثاني) أي الصادق
 المعبر عنه بالصبح المستبديرون المستطيل المشبه بذب الرحان المسمى بالصبح الكاذب (من يوم
 النحر) وهذا من الاتفاق عليه عند الاربعة (الخامس كنيته بمرقة في وقته) الظاهر ان هذا
 ركته لعدم تصوره بدونه نعم وقته شرط ثم كونه فيه يكفي لحصول الغرض الذي هو الراكن
 (ولو لحظته) أي ساعة لغوية (سواء كان ناوليا) أي للوقوف أو المالح (أولا) أي لا يكون ناوليا لكن
 بشرط تقدم احرامه (عالميا بأنه) أي بان مكانه (عرفة) وكذا حكم زمانه (أوجاهلا) أي غاهلا
 أو مستغفلا عنه (ناتحا أو يقظان) أي مستيقظا مستنبها (مقفا أو مضى عليه مجنونان) كان حقه
 ان يقول عاقلا أو مجنونان لان الاحكام مرض ينشئ العقل ويغلبه المجنون عارض يسلبه وتقدم
 ما يتعلق به من جهة احرامهما (أو سكران) أي بوجه مشروع أو بغيره وكان حقه ان يقول
 صاحبيا أو سكران لا كما قال في الكبير عاقلا أو سكران (مجنونا) أي مريض أو واقف (مسرحا)
 كان الاولى ان يقول أو مسرحا لا يتوهم ان يكون وصفا لمريض فبعد اقداحترازا (طائفا)
 أو مكرها محمدنا أو جنبا ما أتى أو غشاء) وكذا سائر الشروط المستقرة في صحة الصلاة من كونه
 عاريا ولا لبسا أو قاعا أو جالسا (لبلا) أي لبلة الضر التي يلي الوقفة الى طلوع النجم (أو نهارا)
 أي بعد الزوال الى الغروب والاولى تقدم النهار على الليل وذلك لما في المحيط وغيره ان الليالي
 كلها تابعة للايام المستقبلية لا الايام الماضية الا في الحج فانها في حكم الايام الماضية فليست عرفة
 تابعة ليوم التروية وليست النحر تابعة ليوم عرفة (وأما الصدر المفروض من الوقوف ساعة
 لطيفة) أي ساعة قليلة وهي الساعة الاخوية دون الجومية والعرفية ثم لا يظهر فرق بين الصدر
 المفروض وبين الشرط الخامس الذي هو كنيته بمرقة في وقته ولو لحظته (وأما الواجب)
 أي فيه كما في نسخة يعني في الوقوف وهذا من وقف بمرقة قبل الغروب لا مطلقا كما يدل عليه قوله
 (فقد الوقوف من الزوال الى الغروب) والاولى ان يقال قد الوقوف بعد تحققه مطلقا الى الغروب
 وهذا الواجب خاص عليه في البدائع وغيره ومع ذلك أيضا صرح في المحيط وغيره بواجب آخر
 وهو قوله (ووقوف جزء من الليل) وهم ملازمان ولا يتصور انفكاكهما الا من وقف في آخر
 جزء من أجزاء عرفة بحيث اذا تحقق غيبة قرص الشمس سار من غير وقفة والحاصل انه اذا وقف
 ليلا فلا واجب في حقه حتى لو وقف ساعة أو مبرقات ليلا لا يلزمه شيء لان امتداده ليس
 بواجب على من وقف ليلا وأما اذا وقف نهارا فيجب عليه امتداده حتى ان حين الغروب وأما قوله
 في الكبير قد صدر الواجب عليه الامتداد من حيث نزول الشمس الى ان تقرب خيبر صحيح على
 المطاوعة قبل مقيد بان وقف قبل الزوال أو عنده وأما ان وقف بعده فمن حين وقف يجب

ثم ما كشفت الستر
 وسأوتني بأوليك كافي
 لا تزال لك مطيحا والى
 أمرك مسرعا ومن عبيدك
 فازعا فليست على عبادك
 ولا يعلم سر برقي غيرك فلم
 تسقى بغير حنهم بل أسبغت
 على مثل نعمتهم ثم فضلتني
 بذلك عليهم كافي عندك
 في درجتهم وما ذاك
 الا لملك وفضل نعمتك
 فضلا منك على تلك الحمد
 يا مولاي فأسألك الله كما
 سئره على في الدنيا أن لا
 تنقصني به يوم القيامة
 يا رحيم الرحمن فصل وسئل
 وبارك على سيدنا محمد وعلى
 آل سيدنا محمد واغفر لي يا خير

الامتداد (وأما سنه فالفضل) كاسبق (والخطبة) أي مسجد غرة (وكونها) أي الخطبة (بعد
 الزوال قبل الصلاة والجمع بين الصلاتين) أي الظهر والعصر بشرطه ولا يخفى أن هذه الثلاثة
 ليست من سنن أصل الوقوف بل هي من سنن مستقلة إلا أن طعن تسمية بالوقوف فلذا عطف منها
 ولذا قال (والتوجه إلى الوقوف بعده) أي بعد الجمع أو بعد ما ذكر من الجمع (بلا تأخير) وفيه
 أنه يجوز أن يكون برغبت يوم عرفة وبقوته من أول الزوال لكنه متى ما ترك السنة وأذوق
 يجب استدراكه إلى الغروب وهذا ما ناقض لقوله الواجب مد الوقوف من الزوال إلى الغروب
 قدبر (والدفع مع الإمام) أي لاقبله (والإضافة في الحال) أي الأبعد (بعد وقوف جزء من
 الليل) أي ولو تأخر الإمام بعدوا وبغيره (وأما مستحباته فلا كتار من التلبية) الظاهر أن من
 مستحبات الأحرار ولعله عد من مستحبات الوقوف زيادة الاهتمام (والدعاء والذكر
 والاستغفار) أي المأثور في غيرها (والتضرع) أي اظهار الضراعة والمسكدة (والتسبيح) أي
 المقرين بالتسبيح (وتقوية الرجا) أي غلبة التلقين بقبول الدعاء (والوقوف قرب الإمام) أي
 أن كان في قرب به المقام (وتخلعه) أي مع قرب وكذا يمينه ويساره ويجوز قدومه (وكونه) أي
 كون الوقوف (راكبا والزول مع الناس) كاسبق (والتوجه إلى القبلة) وهي عين الكعبة
 أو الجهة (والاستعداد للوقوف قبل الزوال) أي الفراغ عن الاشتغال بحضور السال وحصول
 الحال (والنية) أي نية الوقوف بقلبه (ورفع اليدين) أي إلى جهة السماء التي هي قبلته مطلق
 الدعاء (للدعاء) أي لأجله كما هو من آدابه (وتكرار الدعاء ثلاثا واقتناحه وخفيه بالجد والملازمة)
 وهذه الثلاثة أيضا من مستحبات مطلق الدعاء (والطهارة) أي الظاهرية والباطنية (والصوم
 لمن قوي) أي قدر عليه بلا مشقة حاصلة لديه (والفطر للضعيف) أي العاجز عنه وعن القيام
 بالدعاء وعن سعة العمل بضيق الخلق المؤقت إلى أن يكون مؤذيا لخلق أو أماما في الخائبة
 ويكره صوم يوم عرفة بشرط أن يكون صوم يوم التروية لا بهزء عن أدائه أفعال الحج فيني على حكم
 الأغلب فلا ينافيه ما في الكرماني من أنه لا يكره للحاج الصوم في يوم عرفة عندنا إلا إذا كان يضعفه
 عن أدائه المناسك فينذر تركه أولى وفي الفتح أن كان يضعفه عن الوقوف والدعاء فالمستحب
 تركه وقيل يكره أي صومه وهي كراهة تنزيه لئلا يسيء خلقه فيوقفه في محذور أو محذور وكذا
 صوم يوم التروية لا بهزء عن أدائه أفعال الحج اهـ وقد ثبت العمل الله عليه وسلم أفطروا يوم عرفة
 مع كمال القوة إلا أنه أراد دفع الحرج عن الأمة لكنه لم ينه أحد من صومه فلا وجه لكرهه على
 الإطلاق بل لا بد من تقديره بالتنزيه على الوجه المشروع فيما تقدم والله أعلم (والبروز) أي الظهور
 (لله من الأمر) في منسك أبي الضياء ولا يستعمل من الشمس في الموقف إذا لم يشه ذلك عن
 دعائه (وترك الخائفة) وهي المجاهدة والمتأخرة مع الكبار والرفعة يصير إلى العداوة ونحوها
 من الخاصات الدنيوية بخلاف الماضية في الأمور الدينية (والاكتراث من أعمال الخير) من
 اطعام الطعام وسقي الشرب والتصدق على الفقراء الإحسان إلى الجيران والترحم على
 المساكين واعتناق الرطب وأمثال ذلك (وأما كروهاهنا فإخبار واحد إلى الموقف بعد الجمع) أي
 ترك السنة (والوقوف بعرفة) والصحيح أنه لا يجوز وهذا قول ضيف ينسب إلى الإمام مالك كما
 صرح به الكرماني بأنه يجوز الوقوف بها حيث قال قال مالك هي من عرفة حتى لو وقف بعرفة
 أجره وعليه دم كذا روى القاضي أبو الطيب عن مالك وهذا خلاف مذهب الفقهاء جميعا ونص

الغافرين (اللهم) في
 استغفرك لكل ذنب
 سهرت فيه ليلتي في الخلق في
 التآني لآتيته والتخلص
 إلى وجوده تصبله حتى
 إذا أصبحت حضرت إليك
 بجملة الصالحين وأناضمر
 خصال رضاك يارب
 العالمين فصل وسلم وبأرك
 على سيدنا محمد وعلى آل
 سيدنا محمد وأهله وأصحابه
 الغافرين (اللهم) في
 استغفرك لكل ذنب
 طمئت بيسيه وليامن
 أولياك وأنصرت به عدوا
 من أعدائك أو تكلمت
 فيه لم يعببك أو نهضت
 فيه إلى غير طاعتك
 أو ذهبت فيه إلى غير أمرك
 فصل وسلم وبأرك على

أصحابه أنه لا يجوز أن يقف بمرقة كما هو مذهبنا اه وتقل القراء من نص من المسالك في اتفاق
 الأربعة على عدم جواز الوقوف بمرقة فانهم واغنم والله سبحانه أعلم وقال ابن الممام وأعلم أن ظاهر
 كلام القدوري والمحدثين وغيره في أن الوقوف فلو وقف فيه ما لا يجزئ به قالوا وقف حتى
 موقوف الأوادي محصران المكانين ليسا مكانا ووقوف فلو وقف فيه ما لا يجزئ به قالوا وقف حتى
 سواء قلنا أن عرفته محصر لمن عرفته ومن دلفه أولا وهكذا ظاهر الحديث وكذا إجماعه الأصل عن
 كلام محمد ووقع في البدائع حيث قال وأما مكانه يعني الوقوف بمزدلفة فجزء من أجزاء دلفه
 إلا أنه لا ينبغي أن ينزل في وادي محصر وروى الحديث ثم قال فلو وقف به أخاه مع الكراهة وذكر
 مثل هذا في بطن عرفة أي قوله إلا أنه لا ينبغي أن يقف في بطن عرفة لأنه عليه السلام نهى عن
 ذلك وأخبر أنه وادي الشيطان اه ولم يصرح فيما بالجزء مع الكراهة كما صرح به في وادي
 محصر ولا يخفى أن الكلام فيها واحد وما ذكره غير مشهور من كلام الأصحاب بل الذي يقتضيه
 كلامهم عدم الأجزاء (والنزول على الطريق والخطبة قبل الزوال) لاستلزامه ما ترك السنة
 (والوقوف مع الغزاة) إلا أنه ليس فيه الأساءة لأن ترك الخطبة منسوبة فكرهته تنزيهية
 (وتأخير الأضحية بعد الغروب) أي من غير ضرورة (والتوجه قبل الغروب) وهو خلاف
 الأولى لأنه يجوز أن يتوجه قبل الغروب إلا أنه لا يجزئ من أرض عرفة قبل الغروب لا سيما
 إذا كان بمذراة الرحمة فإنه حيث لا يتوجه إليه مطلق الكراهة وإن كان مراده بالتوجه
 الأضحية بالخروج قبل الغروب فهو حرام وجب الالتماس لكن قوله بطريق الوصول (وأن لا يجاوز
 حدود عرفة) صريح في إرادته المعنى الأول فتأمل (وأداء المغرب بمرقة) وكذا أداء العشاء
 بها وكذا حكمهما في الطريق قبل وصوله إلى مرقد دلفه في وقت العشاء وكان ينبغي أن يقال
 انه حرام لأن الجمع بمزدلفة واجب وأداؤها حيث دلفه إلا أنه لما كان التساير لا يمكنه بأدائه
 بملكه وزمانه عند كبرها ثم فساد الوقوف لا يجب عليه الإعادة ما لم يطلع الفجر فإذا لم يسدها
 انتاب صفة وهذا يقتضي قواعدنا وأما في مذهب الشافعي فيصحب على الذكر أن يصلي المغرب
 في وقتها والمسافر يخير في أفرادها وجمعها غير حاجب تقديم أو تأخير (والإيضاع) أي الإسراع
 في السير كما هو المشهور وفيه اختلاف كثير فقيل كما قال (أن أدى إلى الأضحية) فلا يضاع
 مكرهه والأضحية حرام والحاصل أنه إذا دفع الإمام والناس فعلمهم السكنة والوقار وإن وجد فرقة
 أسرع من غير أن يؤذى أحدا ففي المحيط لأن الإسراع الكل يؤذى إلى إيهام البعض فيكره حتى
 أن أمكنه الإسراع بلا إيهام فالسنة أن يسرع في ذلك الخواص لا العموم وفيه بسوط
 شمس الأعمى زعم بعض الناس أن الإيضاع فيه سنة ولست أقول به اه ولا مناقاة بينهما على
 ما توهم المصنف وقال في الكبير وعلى هذا أكثر التون والشروح كالمداينة والبدائع والمجمع
 والعناية والفتح والكتابة وعلى الأول صاحب المحيط والكرمان والزيلعي والطبراني والشمسي
 اه ووجه عدم المناقاة أن من يقول الإيضاع بشرط أن لا ترتب عليه أذية وأما من شاهد
 الإيضاع في هذه الأيام من الخواص والعموم كالانعام فلا يتوقف عن الإتمام به حرام (والدفع
 قبل الغروب حرام) أي موجب للدم وفيه تفصيل مذكور يأتي في فصله
 في فصل في حدود عرفة وفيه اختلاف كثير فقيل كما قال (الحديث الأول ينتهي إلى مادة
 طريق الشرق) أي الشرق كافي نصه (والثاني إلى حافات الجبل الذي وراء أرض عرفات)

سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
 محمد واغفره لي يا محسن
 المسافر ين (اللهم) أي
 استغفر لك لكل ذنب
 وورث الضعفاء ويصل البلاء
 ويشتت الأعداء ويكشف
 الغطاء ويحبس القطر من
 السماء فصل وسلم وبارك
 على سيدنا محمد وعلى آل
 سيدنا محمد واغفره لي يا محسن
 المسافر ين (اللهم) أي
 استغفر لك لكل ذنب
 الهادي مهدي يتي إليه
 أو امرئ به أو نهيتي عنه
 أو دللتني عليه عما فيه
 الخلف واللباوغ إلى
 رضا التواب محبتك وإيثار
 القرب منك فصل يارب
 وسلم على سيدنا محمد وعلى
 آل سيدنا محمد واغفره لي

أي ينتهي إلى أطراف الجبال التي من وراءها (والثالث إلى البساتين التي تلي قرية عرفات وهذه القرية على يسار مستقبل النكبة إذا وقف بارض عرفات ولأربع ينتهي إلى وادي عربة) في فصل في الدفع قبل الترويب فإذا دفع قبل الترويب فإن ما وراءه عرفة بعده أي بعد الترويب (فلا تسمى عليه) أي أخفاها (وإن باوزه) أي حصره (فيله فليهدم) أي قابل للسقوط بالمواد إليه في وقته (فإن لم يعد أصلا) أي مطلقا (أو عاد بعد الترويب لم يسقط الدم) لأنه لم يتدارك ما قام من الأضحية بعد الترويب (وإن عاد قبله فدفع) أي مع الإمام (بعد الترويب سقط) أي الدم (على الصحيح) أي على القول الصحيح كافي الغض وهذا هو المختص والأضحية إن استدامة الوقوف إذا كانت من الواجبات فيبقى أن لا يسقط عنه الدم لعدم تداركها الآن يقال سقط الدم عن ترك واجب وهو لا ينافي وجوبه مع ترك واجب آخر (ولونيد) بفتح النون وقشيد الدال المهملة أي نفر (به) أي الغلبة عليه (بعيره) أي مثلا (فأخرجه) أي فحمله على خروجه اضطراب (من عرفة قبل الترويب لم يهدم) وفيه أن ترك الواجب لم يضر سقط الدم (وكذا لوند بعيره) أي شروحه (فتبعه) أي صاحبه بأخياره لا خذه

في فصل في اشتباه يوم عرفة وإذا التمس هلال ذي الحجة أي اشتبهت غرته بسبح ذي القعدة (فوقضوا بعدا كمال ذي القعدة ثلاثين يوما ثم ندين بشهادة) أي مقبولة وفي الكبير ثمادة قوم (أن ذلك اليوم) أي الذي وقضوا فيه (كان يوم النحر) على مقتضى الشهادة (فوقضوهم صحيح ولا يجزم نام) أي كامل غير ناقص استحسانا (ولا تقبل الشهادة) أي بعدم اختلافه حيث قالوا ولا ينبغي للحاكم أن لا يسمع هذه الشهادة وإن كانوا عدولا ويقول قد تمج الناس انصرفوا (ولو ظهر أنه يوم التروية أو الحادي عشر لا يجزم بهم فيه) وفيه أن قوله ولو ظهر لا ينصرف معا على ما سبق فلا ظهران يقول ولو وقضوا يوم التروية على ظن أنهم يوم عرفة لا يجزم بهم (وكذا الوقوف) الحادي عشر لا يجزم بهم (ولو شهدوا) أي اليهود عند الإمام (عشية عرفة) أي ليلتها (برؤية الهلال) أي في ليلة تكون الليلة ثامن شهره (فإن بقي من الليل ما) أي مقدار (يمكن أن يقف فيه الإمام) أي بدو وصوله إليه (مع عامة الناس) أي جميعهم (أو أكثرهم) أي أن يقف أي فيها وتقبل تلك الشهادة (وإن لم يقف) أي بعد تلك الشهادة أو مكان أدراك أكثرهم (فإن جههم) أي فتيحلون بأفعال العمرة من أحوالهم (وإن لم يبق من الليل) أي من تلك الليلة التي وقعت فيها الشهادة (ما يمكنه الوقوف فيه مع أكثرهم) لكن الإمام من أسرع معه يدرك الوقوف وأما المشاء جمع المسائي (وأصحاب الثقل) من أرباب العيال وأصحاب الأزمات النقال (فلا يدركونه لم يعمل بذلك الشهادة ويقف من القديد الزوال وإن كان) أي يحال (عصا) الوقوف أي يمكن أن يلقى الإمام الوقوف (مع أكثر الناس) فوقف مع أكثرهم لأنه قد ترك ضفة الناس جاز وقوفهم وإن لم يقفوا فاتهم الخ فالدين فيه الأهم الأكثر لا الأقل على ما صرح به في الهداية والكافي والبدائع والكرشي وغيرهم خلافا لما روی من محمده إذا جاءه الإمام أمر مكشوف وهو يقدر على الذهاب إلى عرفة ومن أسرع معه فليذهب هو وليقف ومن لم يقف معه فانه الخ وإن كان لا يدرك هو ولا غيره فلا ينبغي أن تقبل شهادتهم على هذا وإن كثروا ولا يقف إلا من الغد لكن قال الطرابلسي ولا ينبغي أن يقبل في هذه الشهادة الواحد والاثني ونحو ذلك في الاختصان وأما في القياس فتقبل شهادة العديدين وأما الذي

يا خبير الغافرين (اللهم)
أني استغفرك لكل ذنب
نسيت فاحصيته ونهاوت
به فانيته وجا هزتك به فاسترني
على ولونيت إليك منه
لنفرته فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد
واغفر لي يا خبير الغافرين
(اللهم) أني استغفرك
لكل ذنب وقعت منك
قبل انقضائه تجهيل العقوبة
فامهنتي وأسبغت على
سراطل آل في هتكه عنى
جهدا فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد
واغفر لي يا خبير الغافرين
(اللهم) أني استغفرك
لكل ذنب نهيتني عنه

تقبل فيه شهادة العدلين قبل اسوا استقصانا اذا كان القوم يقدرون على الوقوف على ما امروا
 به ومثناه ان اليهود اذا شهدوا في زمان لا يمكنهم الوقوف فيها أو يحتاجون الى الوقوف بها
 ليلالا تقبل فيه شهادة العدلين وتفصيله ما في شرح الكثران شهدوا يوم القربى ان اليوم يوم
 عرفة ينظر فان أمكن للإمام أن يقف مع الناس أو أكثرهم فها قبلت شهادتهم قبل اسوا استقصانا
 لما يمكن من الوقوف وان لم يقفوا عشيبتهم فاتهم المجمع وان أمكنه أن يقف معهم ليلالا مزارا فكذلك
 استقصانا حتى اذا لم يقفوا فاتهم الوقوف وان لم يمكنه أن يقف ليلامع أكثرهم لا تقبل شهادتهم
 وبأمرهم أن يقفوا من الغدا استقصانا (ولو وقف اليهود بعد مardت شهادتهم على رؤيتهم) أي
 بناء على ما رأوا عليه الحلال (لم يجوز وقوفهم وعليهم أن يسيروا والوقوف مع الامام وان لم يسيروا
 فقد فاتهم المجمع) أي لان وقوفهم يصد شهادتهم كالأدقوف (وعلمهم أن يصلوا بصمرة وقضاء المجمع
 قابل) وكذا الوقوف بشهادتهم قوم لم يجزهم ولو وقف اليهود مع الامام بعد مardت شهادتهم
 فجميعهم تام وهم وغيرهم في المجمع سواء وان استيقنوا أنهم نصر (ولو شهد عدول) أي ثلاثة
 أو أكثر (على رؤية الحلال في أول العشر من ذي الحجة فقرأ الإمام) أي القاضي (أن لا يقبل
 ذلك) أي كلام اليهود (حتى يشهد جماعة كبيرة ومضى على رأيه) أي امر على ما رأى وقف
 في يوم هو يوم الضر في شهادة اليهود ووقف الناس معه والشهود (أجزأهم ولو خالفه اليهود
 ووقفوا قبله لا يجزئهم ولا عبرة باختلاف المطالع فيلزم رؤية أهل المغرب أهل المشرق واذا ثبت
 في مصر لم يثبت سائر الناس) تأ كيد لما قبله وكان الأولى بتقديم هذا تأخير ما قبله لا متفرع عليه
 (في ظاهر الرواية) وعليه أكثر المشايخ بوجوبه كان يقضي الفقيه أبو الليث ونسب الاعتقاد الحلال وهو
 محتار صاحب التبريد الكافي وغيرهم من المشايخ وقال شارح الكثر والمجمع والنهاية الاشبه
 الاعتبار بالمطالع وقال في الفتح الاخذ بظاهر الرواية أحوط (وقيل يعتبر في كل بلد مطلع
 بلدهم اذا كان بينهم ماسافة كثيرة وقدوا الكثر بالشهر)
 في فصل في الاقضية من عرفة واذا غربت الشمس أقضى الامام والناس معه في أي قبله
 أو بعده من غير تأخر عنه لغير ضرورة (وعلمهم السكينة) أي سكوت الباطن المعبر عنه بالطمانينة
 (والوقار) أي الرزاق في الظاهر هو ضد النعمة (فان وجد فرجة) أي فضاء واسعة (أسرع المشي
 بلا زيادة) لان الاسراع سنة والايداء سرام (وقيل لا ينسب الايضاع) أي الاسراع المؤدى الى
 الايداء أو الضياع تأتقدم أولايس في زماننا لكثرة الاذى على ما شاهدنا والافلاوجه لنفي
 سنية الايضاع الثابت بالاجماع مع ان الاسراع هو المفهوم للقوى للاقضية فوجب السماع
 في القاسوس أقضى الناس من عرفان أسرعوا منها الى مكان آخر وكل دفعة اقضية وفي
 الحديث اتدفعوا (ويستحب أن يسير الى مزدلفة على طريق المازين دون طريق ضب) كما
 تقدم (وان اخذ غيره) أي غير طريق المازين (جاز) أي لكنه خلاف الاول وأما ما يتوجه
 العوام من ان المرو رحابا بين الملبس شرطا أو واجب أو سنة فهو من وسوس الشيطان ليقومهم
 في المهلكة (ولا يتقدم أحد على الامام) أي عند الاقضية (الاذا خاف الزحام) أي شدة المزاحمة
 (أو كان بعدل) أي مرض أو حاجة ضرورية (ولو تقدم أحد على الامام أو الغروب) بان توجه
 قبل اقضية الامام أو قبل غروب الشمس (ولم يجز حدو عرفة) أي لم يجزوا هال ووقف في أو آخر
 اجزائها (فلا بأس به وان ثبت مع الامام) أي حتى يفيض بعد الغروب معه (فهو أفضل) أي

في الفلك اليه وحديثي
 اياه فاقط عليه وقبضته
 على فريسته في نفس فصل
 يارب وسلم وبارك على سيدنا
 محمد وعلى آل سيدنا محمد
 واغفره في باخير النافرين
 (اللهم) اني استغفرك
 لكل ذنب يصرف عنى
 رحمتك أو يحيل في نعمتك
 أو يحرمنى كرامتك أو ينزل
 عنى نعمتك فصل يارب
 وسلم وبارك على سيدنا
 محمد وعلى آل سيدنا محمد
 واغفره في باخير النافرين
 (اللهم) اني استغفرك لكل
 ذنب صيرت به أحدا من
 خلقك أو قبضت من فعل
 أحدا من برئتك ثم تعصمت
 عليه واتبعته جرة منى
 عليك فصل يارب وسلم

أن لم يكن له عذر (ولو مكث قليلا بعد الغروب واخضه الامام) أي لو تأخر زمانا قليلا بعد الغروب تاخرا (جاز) لو اذا كان كثيرا جاز بغيره (ولو أبطل الامام بالدفع) أي بالاخضه بعد تحقق وقتها (وهو اقبله) أي سواء كان تأخره بغيره أو بغيره (ويستحب أن يكون في سببه مليا كثيرا) مستغفرا داعيا لصلاته على النبي صلى الله عليه وسلم إذا كررا كثيرا (كما) أي وإن لم يمد على البكاء يكون متبعا (كما) حتى يأتي من دفعه ولا يصلي المغرب ولا العشاء بملاقات (ولا في الطريق) (للمسبوق) (ولا يرجع على شيء) أي في الطريق (حتى يدخل من دفعه وينزل بها)

(باب أحكام المزدلفة)

أعم من الواجب السنة (فإذا وافى من دفعه) أي طار بها (يستحب أن يدخلها ماشيا) أي تأدبا وتواضعا لانها من الحرم المحترم (ويغتسل لدخولها) أي زيادة لطهارة والتطاف (أن تيسر) أي كل من المشى والنسل (وينزل قرب جبل فزع) أي أن تيسر وهو يضم القاف ويضع الزاي جبيل المزدلفة عنده مصدو يسمى بالمشر الحرام وهو أفضل مواضع من دفعه (عن عين الطريق أو يساره) متعلق يتنزل (ويكره التزول على الطريق) أي الجادة التي يمر عليه كل جنس من الرفيق

فصل في الجمع بين الصلوات بها يستحب التحجيل في هذا الجمع أي فلا ينبغي أن يؤخره الا بعد (فيصلي الفرض) أي جنسه الشامل للجمع بينهما (قبل طر رحله) أي قبل أن كان في أمن ورضى السكاري به (وينج جناحه) أي لانه أهون علىه من وقوفها أو لارادته حفظها كما يدل عليه قوله (ويضعها) بكسر القاف أي ربط رجلها بالعضال وهو الجبل الذي ربط يومئذ قوله صلى الله عليه وسلم اعقل وتوكل أي تسبب واعتمد على الرب (فإذا دخل وقت العشاء) أي تحقق دخوله (أذن المؤذن ويقيم) أي سواء يصلي وحده أو جماعة (فيصلي الامام المغرب) أي صلاته (بجماعة في وقت العشاء) أي أولا (ثم بينهما) أي يقب صلاة المغرب (الشعلة بجماعة) أي ثانيا جمع تأخير فلو عكس بينهما أعاد العشاء (ولا يبعد الاذان ولا الإقامة للعشاء بل يكفي بأذان واحد وإقامة واحدة) وقال زر بن باذان وأقامتين وهو اختيار الطحاوي وهو القياس على الجمع الأول وظاهر الحديث ولذا اختاره ابن الممام أيضا (ولا يتطرق بينهما) أي بل يصلي سنة المغرب والعشاء والوتر بعدها كما صرح به مولانا عبد الرحمن الجاني قدس الله سبحانه وتعالى سره السامي في منسكه (ولا يشتغل بشيء آخر) أي من أكل وشرب وغيرهما بالضرورة (فإن تطوع) أي مطلقا (أو شاعل) أي بما يندفعه في العرف (أعاد الإقامة للعشاء دون الاذان) خلافا لفرحيث بعدها وقبل تصاد الإقامة في التطوع والاذان في التمتع وقيد الفصل بالعلل اذ لو فصل جازة لا يعاد الاذان اتفاقا على ما في شرح الدرر (وبنوى المغرب اداء لا قضاء) كما صرح به في الجراز الخ وغيره خلافا لما تنوهمه العلامة فانه صلى الله عليه وسلم قال لمن قاله في وقت المغرب أما نصلي يا رسول الله الصلاة أمامك أي وقها ورائك (والجماعة سنة) أي مؤكدة (في هذا الجمع) أي تآهي سنة في سائر الصلوات المكتوبة وقد يقال انه واجب أن لم يكن مانع (وليس) الصواب ليست أي الجماعة (شرطا) أي في هذا الجمع اتفاقا (فلا صلاهما وحده) أي منفردا (جاز) أي ولو جمعا لكن الأفضل أن تصلي بجماعة والسنة أن تصلي مع

وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفر له
يا خير العافرين (اللهم)
اني استغفرك لكل ذنب
تبت اليك منه وأقمت
علي قلته فاستصيت منك
وأنا عليه ورهبتك وأنا فيه
ثم استغفرك منه وعدت
اليه فصل وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفر له يا خير العافرين
(اللهم) اني استغفرك لكل
ذنب تورك على ووجب في
شي فلتنه بسبب عهد
عاهدتك عليه أو عهد
عقدته لك أو ذمة آلتها
من أجلك لاحد من خلقك
ثم تغتسل ذلك من غير ضرورة
زمنني فيه بل استنزلني
عن الوقاية البطور واضطني

الامام كافي الحارثي وأما ما ذكره البرجندي في شرح النفاية معز بالي الروضة من أنه لا يجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة إلا مع الإمام ذي سلطان عند أي حنيفة وعند جميع غير الإمام فهو خلاف المشهور في المذهب وليس عليه العمل (وشرائط هذا الجمع الإجماع بالجمع) أي لا بالمرة فلا يجوز هذا الجمع لغير المحرم بالجمع وأما ما ذكره الإمام المحبوس من أن الأحرام لا يشترط بجمع المزدلفة فغير صحيح لعدم صحة هذا الجمع مع نسك ولا يكون نسك إلا بأحرام الجمع (وتقديم الوتوف برفة عليه) أي سواء وقف هنا أو وليلاً أو ما لو قدم هذا الجمع بمزدلفة ثم وقف فلا يجوز جمعه السابق (والزمان والمكان والوقت) والفرق بين الوقت والزمان أن الثاني أعم كأن فصله بقوله (فأما الزمان فليعلمه الضر) أي إلى طلوع فجر العيد (وأما المكان فمزدلفة حتى لو صلى الصلواتين أو أحدهما قبل الوصول إلى مزدلفة) وكذا بعد تجاوز عنها إلى منى مثلاً (لم يجز) أي جمعه في غيرها (وعليه أعادتم ما بها إذا وصل) وكذا إذا رجع وفي تنقيح العقول للمحبوس إذا صلى المغرب في يوم عرفة في وقتها في الطريق أو بعرفات يجب عليه إعادة عيدها بخلافه لا في يوسف ولو أخرها عن وقتها وصلها في وقت العشاء لا يلزمه الإعادة بالاجماع أي بالاتفاق إلا أنه لا بد أن يقدمان صلاحاً في مزدلفة (ولا يصح) أي أحدهما (خارج المزدلفة) أي مطافاً (الإذا خاف طلوع الفجر قبل أي فيه كافي نصه) حيث هو أي أضرورة أدراك وقت أصل الصلاة وفوت وقت الواجب للجمع ولو كان في الطريق أو بعرفات أو منى وضوها وهذا بخلاف وهنالك ثلاثة مهمة صرحها فاعتين وهي أنه لو أدرك العشاء ليلة الضر وعاف لو ذهب إلى عرفات يغتبه العشاء ولو اشتغل بالعشاء بغتبه الوتوف فقبل يستغل بالعشاء وان غابته الوتوف لا يفرض عين وقتها يصح متعين وتأخيرها مفسدة بخلاف فوت الوتوف فإنه لا حرج على صاحبه إذا كان عن عذر ويكفيه التدارك فإن الجمع وقته متسع إلى آخر العمر مع أن حصول الوتوف أمر موهوم أو مظنون وهذا محقق مقطوع على أنه ليس في الشرع أنه يترك وصول فرض الحصول فرض آخر لا سيما والصلوات العبادات ولا زمة للبس في جميع الحالات وهذا هو الظاهر المتبادر من الأدلة العقلية والاعتبارات العقلية وهو مختار إلى أقصى حد فلا ننوي قدس الله سره من الألفاظ الشافعية وبهذا يتبين حسارة من فتونه الصلوات في طريق الحج أو يؤدجها على وجود غير جائزة كما هو مبين في محلها وذو كصاحب السراج الوهاج أنه يدع الصلاة وينهب إلى عرفات وكأنه ينظر إلى دفع المخرج بالنسبة إلى المني في هذا الوقت فإن قضاء العشاء أمر سهل مريح التدارك على فرض وقوع العمر بخلاف ما يتربى على فوت الحج من التعلل بأفوال العمرة وقضاء الحج العام المقبل فإنه صعب الوصول وشديد الحصول وربما يكون له القدرة بالمجاورة ولا القدرة على المراجعة ولذا قال صاحب الضميمة يصلي الفرض ما شياً مومياً على مذهب من يرى ذلك ثم يقضيه بعد ذلك احتياطاً وهذا أقول حسن وجمع مستحسن خلافاً للمسنف حيث قال وفيه ما فيه ولم يبين ما فيه ولا ما ينافيه وينبغي أن يكون هذا في ج الفرض والتعلل قلت وهذا متعين فيمالان النقل يصير فرضاً بالتسرع في إحرامه أجباً وحكم فوتهما أو أحدهما فاقام زيد في بعض النسخ هنا (ولو لم يبدعها حتى طلع الفجر عادت إلى الجواز) اه وهو في غير محله ادموضعه أنه لا يصلح ما في عرفات أو في الطريق فإنه لا يصلحها في غير مزدلفة في وقتها فإنه يجب عليه أعادتها ما لم يبدعها حتى طلع انقلب صلاة المغرب

من رعايته الاشراف
وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لبايعي الغافرين
(اللهم) اني استغفرك لكل
ذنبي لفتني بسبب نعمه
انعمت به علي فتقوت
بها على مصائبك وتالفت
فيها امرئك وانصرفت بها
على وعيدك فصل بآية رسول
و بارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفره
لبايعي الغافرين (اللهم) اني
استغفرك لكل ذنب
قدمت فيه سهوت على
طاعتك وآثرت فيه محبتى
ا على امرئك فأرضيت نفسي
بفضلك وعرضتها على خطئك
اذنيتني وقدمت الي فيه
اذا أدركت وتجهيت على فيه

الى الجواز بعد ما حكم عليها بالفساد فان ذلك الحكم موقوف لاجباب الاعادة والاقتصد صلاحها
في وقتها الا انه ترك الجمع الواجب عليه ثم اعلم ان تأخير المغرب والعشاء الى منزلة واجب
كما صرح به البرزوي ومال اليه بعض المشايخ واختاره ابن الهمام وذهب بعضهم الى فرضيته
كالترتيب بين الفرائض وعليه مني اكثر الشراح لكن الطاهر ان المراد بالفرض هو الفرض
العملي هو هذا الالزام بالاداء لا ليل القطعي وكذا يجب الترتيب بين الصلوتين حتى لو قدم العشاء
بمنزلة يفصل المغرب ثم بعد العشاء وان لم يعد العشاء حتى طلع الفجر عادت العشاء الى الجواز
(واما الوقت) أي الخاص (وقت العشاء) أي الصلوتين لكن على خلاف في اشتراطه في
شرح المنظومة لحافظ الدين ان المشايخ اختلفوا على قول أبي حنيفة ومحمد في ادخال المغرب
بمنزلة قبل غيوبه الشق فذهب من اعتبر بشرط الجواز للكان قبل مجزئتهم من قال لا يجوز
فكانه اعتبار الوقت والمكان جميعا اه وعليه مني صاحب البدائع فقال فيه اذا ادخل في
غيرها قد دل الحديث على اختصاص جوازها في حال الاختيار والامكان بزمان ومكان وهو
وقت العشاء بمنزلة ولم يوجب جواز مجزئتها بالاعادة في وقتها ومكانها مادام الوقت قائما وكذا
في كشف البرزوي وذكر في المتن لو وصلها بعد ما جاوز المنزلة فجاز وهو خلاف ما عليه الجمهور
واذا ثبت وجوب هذا الجمع بالمنزلة في وقت العشاء فلا يصح للمغرب في وقتها والعشاء والمغرب
في وقت العشاء قبل ان ياتي من دأته او بعد ما جاوزها لم يجز وعليه اعادتها لم يطلع الفجر في قول
أبي حنيفة ومحمد وزفر والحسن وقال ابو يوسف يجزئ ولا بعد وقد اساء ترك السنة ولو لم يعد حتى
طلع الفجر عادت الى الجواز وسقط القضاء اتفاقا الا انه باثم تركه وعن أبي حنيفة اذا ذهب
نصف الليل سقطت الاعادة لذلك وقت الاستصحاب (فلو وصل الى منزلة قبل العشاء لا يصح
المغرب حتى يدخل وقت العشاء) صرح به غير واحد في غير موضع واما اذا ثبت بعرفة مشلا
او تعدى الى مني فيجب عليه ان يصليهما في اوقاتها (ويشارك هذا الجمع جمع عرف من وجوه
الاول ان هذا الجمع واجب بخلاف جمع عرفة فانه سنة او مستحب) وكان الفارق هو الحديث
السابق (الثاني لا يشترط فيه السلطان ولا تاليه) أي من القاضي والخطيب (الثالث لا يشترط
فيه الجماعة) أي بخلاف الجمع بعرفة فانه لا يصح بدون الجماعة (الرابع انه لا تنس له الخطبة) وهذا
منسوخ في الشرط الثاني (الخامس انه باقاة واحدة) أي عند من يقول به وهو الاكثر من
أصحاب المذهب (بخلاف الجمع بعرفة فانه باقائين) أي اتفاقا

فوفصل في البيوتية بمنزلة فقه وهي على ما في الصاموس موضع بين عرفات ومنى لانه
يقرب فيها الى الله تبارك وتعالى ولا تبارك الياس الى منى بعد الاقامة او يجيء الناس اليها في
زلف من الليل اولاً لانه ارض مستوية يمكن فيه هذا أقرب قلت لكن ما قبله القام انصب وذكر
الطحاوي ان للزلفة ثلاثة اسماء من دلفة والمشر الحرام وجمع الاصح كما قال الكرماني ان
المشر الحرام فيها لا عينها الا انه يطلق عليها ايضا مجاز ومنه قوله تعالى فاذا أقضت من عرفات
فاذكروا لله عند المشر الحرام لانه ارض فيها المنزلة فجمعها لكن ذكر الجزء الافضل واداء الكل
في مطلق العمل قائل (والبيوتية باسنة مؤكدة الى الفجر) عند (لا واجبة) أي كاعند
الشافعي ولا ركن كما قال بعضهم ونسبه صاحب الهداية الى الشافعي والمراد بها كون اكثر الليل
فيها (فيبيت تلك الليلة) أي كلاليدرك الوقوف بها جراً (ويشتغل بالاعاءة) أي وغيره من

ووبعدك واستغفر الله
وأوب اليك فصل يارب
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
يا خبير الغافرين (اللهم)
اني استغفر لك لكل ذنب
عنته من نفسي فأنسيته
أو ذكركه أو نسيته
أو أخطأت فيه وهو عا
لا أشك لأنك مسألني عنه
وان نفسي بهمته ليدك
وان كنت فدنسيته وغفرت
عنه نفسي فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفره
يا خبير الغافرين (اللهم) اني
استغفر لك لكل ذنب
واجتهك فيه وقد انفت
انك ترائي عليه فتوبت ان
توب اليك منه وانسيته

الأكل وتلاوة القرآن والتسليم ونحوها (بمثل ما اشتغل به بعرفة أن تبسره) وينبغي إحياء هذه
 القليلة (أي بالصلاة والتلاوة والذكر) أي بأواعه (والتضرع والدعاء) بوجهه استغفره ولعل
 وجهه عادته تطيله بقوله (لأنه) أي ليلة من دلفته (جمعت شرف الزمان) أي لتكون ليلة العيد
 من وجوهه ليلة عرفة من آخر بل آخر أشهر الحج عند قوم (والمكان) أي الحرم وهو ما المشعر
 خصوصا (ويسأل الله تعالى إرضاء الخصوم ولا يتأون في ذلك) أي لا يتساهل بل يسأل
 بالتضرع إلى الحق يسألك وتعالى ليقتل من مظالم الخلق (فإن الأجابة موعودة فيها)
 والصواب أن الأجابة الموعودة واقعة في وقوف صاحبها المروءة ابن ماجه وغيره عن عباس بن
 مرداس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لأمته أي الحاجين عشية عرفة بالانفرا فاجيب في
 قد غفرت لهم ما خلا المظالم فاني أخذ للظالم منه قال أي ابن شنت أعطيت المظالم من الجنة
 وغفرت للظالم فلم يجب عشية فلما أصبح بالزادفة أعاد الدعاء فاجيب إلى ما سأل قال فضحك
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال تسم فقال له أبو بكر وعمر بن الخطاب أن هذه لساعة
 ما كنت تفعل بها فإني أضحكك أضحك الله فسبك قال إن عدو الله الملبس لم يعلم أن الله
 عز وجل قد استجاب دعائي وغفرا لمني أخذ التراب فجعل يحموه على رأسه ويدعو بالويل
 والنبور فاضحك ما رأيت من جوعه

فوفصل في الوقوف بها الوقوف بها أي بعد طلوع الفجر (واجب) أي عندئذ لا سنة كما عليه
 الشافعي (وشرائطه منه شرائط جمع الصلاة) أي من تقديم الأحرام والوقوف بعرفة والزمان
 والمكان والوقت إلا أنه لا فرق ههنا بين الزمان والوقت بخلافه هناك على ما سبق (وأول وقته
 طلوع الفجر الثاني) أي ظهور الصبح الصادق (من يوم الفجر) أي الأول (وأخوه طلوع الشمس
 منه في وقتها قبل طلوع الفجر أو بعد طلوع الشمس لا يعتد به) وهذا وضع (وقدر الواجب
 منه ساعة ولو لطيفة) أي قليلة ولو لحظة أو لحظة (وقدر السنة امتداد الوقوف) أي من مبداء الصبح
 (إلى الاصفر جدا) أي إلى الاضائة بطريق المبالغة بحيث تكاد الشمس تطلع (وأما ركته) أي
 ركن هذا الواجب (فكيفية عز دلفته) أي دون غيرها كوادى محسر (سواء كان) أي وقوفه
 (يفعل نفسه أو يضل غيره) بأن يكون محمولا بأمره أو بفعله أمره وهو قائم أو مضطج عليه أو يجثون
 (أو يسكنون نواه) أي الوقوف (أو لم ينوع بها) أي بالزادفة أنها عمل وقوف (أو لم يعلم ولو ترك
 الوقوف بها دفع) الأولى بأن دفع (ليلا فليقدم) أي يحتمل تركه الواجب (إلا إذا كان لحظة) أي
 مرض (أو ضعف) أي ضعف فيه من كبر أو ضعف (أو يكون) أي الناسك (أمره تخلف الزمان
 فلا شيء عليه ولو مر بها في وقته) أي وقت وقوفه (من غير أن يبيت بها) سواء من غير أن يبيت بها
 (جاز) أي وقوفه (ولاشئ عليه) لأنه أي بركن الواجب وهو حصول الوقوف في ضمن المروءة
 عرفة والاستدامة غير واجبة هنا لاجتماعها بعرفة (ولو وقف بعدما قاض الإمام قبل طلوع
 الشمس) ظرف لوقف لا لا قاض (أو دفع قبله) أي قبل الإمام بعدما وقف بعد الفجر (أو قبل
 أن يصلي الفجر) أي فيه (أجزأه ولا شيء عليه) أي من الدم والكفارة وأساءه لتركه الامتداد
 وأداء الصلاة بها) وكذا تركه الأفاضة مع الإمام منها (وأما مكان الوقوف فجز من أجزائه
 من دلفته أي جزء كان) لكن الموضع السمي بالشعر الحرام أفضل أجزائه لوقوفه صلى الله عليه وسلم
 به (والمزادفة كلها موقف الوادي محسر) بكسر السين المشددة (وحدها دلفته ما بين ما زنى

إن استغفر الله عنه أنسانيه
 الشيطان فصل بآية بوسم
 وبارك على سيدنا محمد وعلى
 آل سيدنا محمد واغفروا
 يا خير الصائرين (اللهم)
 أني استغفر لك كل ذنب
 دخلت فيه بيمين يدي
 فيك أن لا تعذبني عليه
 ورجوتك المغفرة فأقبلت
 عليه وقد عولت نفسي على
 معرقي بكرمك أن لا تقضي
 به بعد إذ سترته على فصل
 وسلم وبارك على سيدنا محمد
 وعلى آل سيدنا محمد واغفروا
 يا خير الصائرين (اللهم)
 أني استغفر لك كل ذنب
 استوجبته منك رد
 الدعاء ورحمان الأجابه وخشية
 الطمع وانقطاع الزيادة فصل

مرفة) أى مضيق طريق مرفة (وقرى محرمين أو شمالا من تلك الشعاب) أى الأودية (والجبال) وكذا التلال (وليس المأزمان ولا وادى محرم من المزدلفة وطول مزدلفة قيل ميل وقيل ميلان وأول محرم من القرن) أى أعلى الجبل (الشرف من الجبل الذى على يسار الذهاب إلى منى)

ففى فصل في آداب الوقوف بمزدلفة (فاذا انشق الغجر) أى طلق الصبح (يستحب أن يصلى الغجر بغسل) أى بخصتين أى بشائبة الخلف من آثار الليل من غير اسفل أو ردم من قبله صلى الله عليه وسلم به هكذا فهو مخصوص من قوله صلى الله عليه وسلم أسفروا بالغجر فانه أعظم لأجر ولعمل وجهه فجهله فانه أخرجه للوقوف بها والاستعداد للتلزول إلى منى (مع الامام) أى الخليفة أو غيره من الأئمة (وان صلى فردا ما فلا ذفرغ منها فالتسبب أن يأتي الامام والناس) أى مجموعهم (المشعر الحرام) أى أن يصل فيه (وهو جبل فرح الذى عليه البناء اليوم ويصف مستقبل القبلة والماس وراه) أى خلف الامام أو يمينه أو يساره (والأفضل أن يقف على جبل فرح ان أمكنه والافضه أو بقره) فى القاموس المشعر الحرام وتكرس فيه موضع بالمزدلفة وعليه بناه اليوم وهم من ظنه جبيلاً قرب بذلك البناء انتهى وفى الكشف المشعر الحرام فرح وهو الجبل الذى يقف عليه الامام وعليه الميمنة وكذا صحح الميمنة ان المشعر الحرام هو فرح لا جميع المزدلفة كما قيل وقاله فى تفسيره وترجى جبل صغير فى آخر مزدلفة وفى القاموس فرح جبل بالمزدلفة والله أعلم وأما بزرعه العوام ان من طلع إلى سطح البناء فيه ونزل على رأسه من درجة فى وسط هذا البناء إلى أن يخرج من أسفله غفر له ما كان عليه من قتل النفس ونحوه وهو واجب لأصل له بل الواردة فى هذا المقام أن الله تعالى يغفر لعبده حقوق العباد اذا كان مهيئاً مقبولاً (ويستحب أن يدعو ويكبر ويهل ويحمد الله تعالى وبني عليه ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويكثر التلبية ورفع يديه للدعاء بسطاً) أى مبسوطين (يستقبل بها وجهه ويذكر الله كثيراً أو سأل الله حوائجه ولا يزال كذلك إلى أن يسفر جداً) أى أسفارا كثيراً (وهو) أى على مرمى عن محمد بن حذو (أن يبنى من طلوع الشمس قدر ركعتين أو نحوه فيدفع) أى هذا بطريق التقريب (والأفضل أن يكون وقوفه بعد الصلاة) أى فلو وقف أو لا ثم صلى مسجراً جاز والله أعلم

ففى فصل في آداب توجه إلى منى (فاذا فرغ من الوقوف) أى من وقوف مزدلفة (وأسفر جداً فالتسبب أن يغضض مع الامام) أى مع أفاضته (قبل طلوع الشمس) وأما ما فى مختصر القدورى فاذا طلعت الشمس أفاض فقول ببنى قرب طلوعها فى ضاوى السراية ثم يأتى إلى منى قبل طلوع الشمس أو حين طلوعها أو بعدها كيف يتيسر قال المصنف فى الكبير وهذا خلاف ما تقدم إلا أن يراد به الجواز فلا خلاف أقول ولا منافاة فى كلامه لانه أراد اذا أفاض قبل طلوع الشمس من المشعر فى منى بحسب ما تيسر سواء كان قبل طلوع الشمس أو حين طلوعها أو بعدها والحاصل أن الافاضة على وجه السنة أن يكون بعد الاسفار من المشعر الحرام حتى لو طلعت الشمس عليه وهو مزدلفة لا يكون مخافة السنة (فان تقدم على الامام أو تأخر عنه جاز) أى ولو لم تكن الافاضة معه (والنبي عليه وكذا الوديع بعد طلوع الشمس) سواء أفاض معه أم لا (لا يلزمه شيء ويكون مسياً) أى كره السنة والحاصل أن الافاضة مع الامام من مزدلفة سنة

يا رب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره يا خير الغافرين (اللهم) انى استغفرك لكل ذنب بورث الاسقام والغنى ويوجب النقم والبلاء ويكون يوم القيامة حسرة وتدامة فصل يارب وسلم وتارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره يا خير الغافرين (اللهم) انى استغفرك لكل ذنب يوجب الحسرة وبورث الندامة ويحبس الرزق ويرد الدعاء فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره يا خير الغافرين

حسان أي متفرقات واحدة بعد واحدة (يكبر مع كل حصاة ويدعو) فيقول بسم الله الله
 أكبر رعا للشيطان ورضا للرحن اللهم اجعلهم جبارا وسميعا شكورا وذا مشغورا
 (ويقطع التلبية بأولها) أي بأول الحصيلات (وكيفية الرى) أي المستحبة والاختيار مشاخي
 بخارى أنه كيف ارى جاز على ما في المرفغاني (قيل) وهو الذي ذكره صاحب الهداية وقال
 شارح المجمع هو الأولى (ان يضع الحصاة على ظهر رايها المني ويستعين عليها) أي على رملها
 (بالسجدة) أي بما ساجد بها (وقيل) وهو الذي صرح به في النهاية والفغ وغيره (ياخذ بطرف
 رايها وسبابة) الأولى مسجته (وهو الأصح) لأنه لا يسر والمعاد عند الأكثر (وهذا) أي كله
 (بيان الأولوية وأما الجواز فلا تنبيهة) أي كيفية دون أخرى (بل يجوز كيفما كان إلا أنه
 لا يجوز وضع الحصاة ويجوز طرعا لكتنه خلاف السنة والأفضل رى جرة العقبين كما
 وغيرها) أي روى غيرها (ما يشاؤ لوروى من فوق العقبين جاز) أي أجزاء (وكره) لأنه خلاف
 السنة الآمن عند (ويستحب ان يكون بينه) أي بين الرى (وبين الجرة) أي موضع وقوع
 الحصى (خمسة أذرع فأكثر) لأن ما دونها وضع وهو غير جاز أو طرح وهو خلاف السنة وفي
 الفغ وما قدر به خمسة أذرع في رواية الحسن فذلك تقدير أقل ما يكون بينه وبين المكان في
 الستون (وبين ان يكبر مع كل حصاة) كالسجدة (ولو سجد أو هلك أو أتى بذكر غيرها) كالتمديد
 والتجويد أو تأذ كره سبحانه (مكان التكبير جاز ولو ترك الذكر) أي أساورى بالتفريق من
 المولى والاشتغال بأمر أو الذنوب (قد أساء) أي تركه كسنة المصطفى (ويستحب الرى باليمنى) أي
 وحدها (ورفع يده حتى يرى باطن يده) كما صرح به في النسخة (والأذرع من الرى لا يخف
 للدهاء عند هذه الجرة في الأيام كما هابل بنصرف داعميا) ولعل وجه عدم الوقوف للدهاء هنا على
 طبق سائر الجرات تنصيص المكان ومن أجاز أهل الزمان (ولا يرى يومئذ غيرها) أي سوى جرة
 العقبين من الجرات وسياق بيان أحكام الرى وشرايطه وواجباته في فصل على حدة

في فصل في قطع التلبية بقطع التلبية مع أول حصاة رملها من جرة العقبين في المصالح الصريح
 والظاهر سواء كان مفردا أي باليمنى (أو مضمعا أو قارنا) وهذا هو الصريح من الرواية على ما ذكره
 فاضلان والطرابلسي (وقيل لا يقطع التلبية إلا بعد الزوال) كما في المحيط ولعله محمول على من لم
 يرم قبله فإن السنة في حقه ان يرمى قبل الزوال فله أن يرمى قبل رمي غيره بخلاف ما بعد الزوال فله
 خروج وقت السنة لرمى فيقطع التلبية والأقرب أنه ان لم يرم مطلقا جاز له التلبية إلى آخر عمره وهو
 بعيد جدا ثم رأيت ابنه منى على رواية أبي يوسف كاسمى مصر يحيا وأما ما نقله شارح المجمع عن
 المحيط ان القارن يقطع حين يأخذ في الطواف الثاني لأنه يتصل بعده فيتم من حله على ان المراد به
 القارن الذي فاتته الحج لى الحاروى قال محمد فانت الحج اذا اتصل بالعمرة بقطع التلبية حيث يأخذ
 في الطواف وان كان قارنا فانه الحج بقطع التلبية حيث يأخذ في الطواف الثاني (ولو خلق قبل
 الرى أو طاف قبل الرى والحلق والذبح قطعها) أي قطع التلبية وما بعد الحلق قبل الرى
 في الاتفاق وما بعد طواف الزيادة قبل الرى والحلق فعلى قول أبي حنيفة ومحمد وروى عن أبي
 يوسف أنه يلبي ما لم يخلق أو لم تزل الشمس من يوم النحر فهذا يؤيد ما قرناه سابقا (وان لم يرم حتى
 زالت الشمس لم يقطعها حتى يرى الان تقبيل الشمس يوم النحر فينقطعها) وهذا مروي عن
 أبي حنيفة وكاهن رضى الله عنه رأى جانب الجواز في الجملة وان كان قارنا وقت السنة وعن محمد

نفسى الاقدام عليه وآنا
 حارف بصمتي فيه لك فصل
 يا رب وسلم وبارك على
 سيدنا محمد وعلى آله سيدنا
 محمد واغفر لى يا خير
 الفافرين (اللهم) انى
 استغفرك لكل ذنب
 استغفرتك فاستغفرتك
 واستغفرتك فاستغفرتك
 ورفق في جهنم به فصل
 يا رب وسلم وبارك على
 سيدنا محمد وعلى آله سيدنا
 محمد واغفر لى يا خير
 الفافرين (اللهم) انى
 استغفرك لكل ذنب
 اضللت به أحدا من خلقك
 أو أسأت به إلى أحدا من
 بريتك أو زينته لى نفسى

ثلاث روايات خلاهر رواية كافي حنيفة ورواية ابن سماعة فمن لم يرم قطع التلبية اذا غرمت الشمس من يوم النحر وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ورواية هشام اذا مضت أيام النحر ذكره في البدائع وغيره كذا في الكبير ولا يظهر فرق بين الروايتين المذكورتين عن أبي حنيفة وأيضا تنقيح الحكم بمعنى أيام النحر دون التشريق غير واضح اذ وجه التأخير هو بقاء وقت القضاء اللهم الا ان يقال مضى أيام النحر أول جواز النحر فلا معنى لجواز التلبية بعده (ولو دمج قبل الزمان كان قارنا او متعاقبا قطع أي التلبية (وان كان مفردا لا) وهو قول أبي حنيفة ورواية عن محمد وروى عن ابن سماعة عن محمد انه لا يقطع

في فصل في الذبح فاذا فرغ من ربي جرة التلبية يوم النحر انصرف الى رحله أي منزله (ولا يشغل بشئ آخر) أي من البيع والشراء ونحوهما لا ضرورة له فيه (ثم ان كان مفردا) أي بالجملة (يستحب له الذبح) أي مرتبا (فيذبح ويحلق) فلو حلق فذبح لا شئ عليه (وان كان قارنا أو متعاقبا يجب عليه الذبح) أي ان قدر على قيمته أو على ذبحه (والا فالصوم) أي في أيام عشرة أيام على ما سبق فلو لم يصم الثلاثة أو صام عند مجزئه ثم قدر على الذبح تعين عليه الذبح (وتقديم الذبح على الحلق واجب عليهما) أي حينئذ (ويستحب للفرد) أي مطلقا (والا ففضل أن يذبح بنفسه ان كان يحسن ذلك ولا يستحب له الحضور عند الذبح ويدعو قبل الذبح أو بعده) فيقول وجه وجهي للذي فطر السموات والأرض اني قوله وأمان المسلمين اللهم تقبل مني هذا النسك أو هذه الاضحية واجعلها اقربا لوجهك وعظم أجرى علي (أو بركة لداي من التلبية والذبح ولا يحتاج الى التلبية عند الذبح ويكفيه التلبية السابقة وكلما كان الهدى أعظم أي هبة أو كثر قيمة (وأمن فهو أفضل ويستحب كون الشاة بيضاء وقيل قوائها ورأسها أسود وسائرها أبيض) وتعامه يعرف في باب الاضحية (ويستحب أن يكون مذبحها أو مضرها مستقبل القبلة) وان يكون شرفه من جهة غايه الحذوة ويحفر حفرة في الأرض لدمها أو بسدة ثلاث قوائم يدها واحد رجلها ثم يستقبل القبلة والشفرة في يده على هيئة أحرام الصلاة ويقول ما تقدم وبأخذ مقدمة الهدى بيده اليسرى ويغطي عينه التي ينظر بها الى الذابح ثم يأخذ الشفرة بيده اليمنى ويضعها على مذبحه أو مضرها ويمزج الشفرة سرى ما يسمى الله تعالى حالة وضع الشفرة والأمر ارفيقول بسم الله والله أكبر وعن شمس الاعنة يكره مع الواو ويقطع العروق الاربعه أو الاكثر منها فاذا قطع حل قوائه ثم يقوم ويدعو بالقول ولكافة المسلمين

في فصل في الحلق والتقصير فيقدم الحلق لانه أفضل وفي ميزان العمل أقبل وتلقبه في قوله تعالى محلقين رؤسكم ومقصرين ولتقوله صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم المحلقين قالوا والمقصرين فأعادوا وأعادوا حتى قال في الثالثة أو الرابعة والمقصرين لاسيما واللفظ له إيماء الى التقصير من جهة نطقهم بالشعر الذي هو زينة عند العرب بالوصف الكثير وهذا في حق الرجل أما المرأة فلاس لها الا التقصير لما سبق من ان حلق رأسها مثله كحلق الرجل العمة (فاذا فرغ من الذبح حلق رأسه ويستقبل القبلة للحلق ويبدأ بالجانب الايمن من رأس المحلق (هو المختار) كما في منسك ابن العجي والبحر وقال في النضه وهو الصمغ وتدرى رجوع الامام عما نقل عنه الاصحاب لانه قال أخطأت في الحج في موضع كذا وكذا فذكر منه البدء بتعيين الحلق قطع تصحيح قوله الاخير وان دفع ما هو المشهور عنه عند المشايخ أن المعتبر في البداة بين الحلق

أو أنسرت به الى شعري أو دلت عليه سوى وأصررت عليه بمعدى أو أوقت عليه بجهد لي فصل يا رسول الله وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره ليناخير العافرين (اللهم) اني أستغفرك لكل ذنب خفت به ما نفي أو حسنت لي نفسي فعله أو أخطأت به علي بندي أو فلتت فيه عليك شهوتي أو كثرت فيه لذتي أو سحبت فيه لنبري أو استغويت اليه من تابعني أو كبرت فيه من مانني أو تهرت عليه من غابني أو غلبت عليه بجيئي أو استأثني اليه

فبيد أشبهه الأيسر من المخلوق ولو وقف الخالق من ورثه المخلوق مال كونهما مستقبليين لا يجمع
 الأبدية له يمين الخالق والمخلوق وان تقع الخلاف يبنى الحال على الوجه الأكمل ثم إذا اعتذر
 هذا الجمع فلا بد من الترجيح ولعل هذا هو سبب الامام مع اطلاع على ما ورد عنه عليه الصلاة
 والسلام حيث نظر إلى أن التباين هل هو معتبر بالنسبة إلى الفاعل أو المفعول والتباين هو
 الأول قائل قال في الفتح ص ١٢٤ كحديث خلق النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يعني أن السنة
 في الخلق البداءة يبين المخلوق رأسه وهو خلاف ما ذكر في المذهب وهو الصواب وقال
 السروجي وعند الشافعي يبدأ بين المخلوق وذو كرك ذلك بعض أصحابنا ولم يزل إلى أحد والسنة
 أولى وقد صرح به أقرسول الله صلى الله عليه وسلم بشق رأسه الكريم من الجانب الأيمن وليس
 لاحيدعه كلام وقد كان يجب التباين في شأنه كمن قد أخذ الامام يقول الحجام ولم يشكره ولو
 كان مذهبه خلاف ما افقه قلت لعلها كان مترددا في القضية وفي القول بالارضية ورأى
 فعل الحجام على وجه النظام الموروث من زمنه عليه الصلاة والسلام انتقاده في ذلك المقام
 واعترف عن غبطة في ما وقع له من خلاف في المرام والله سبحانه أعلم ثم إذا أراد الخلق يستحب
 أن يفيض الماء على ناصيته (ويذكر) أي عند الخلق فيقول الحمد لله على ما هدانا وأمرنا علينا
 وتضي عنا نسكا اللهم هذه ناصيتي بيدك فاجعل لي بكل شعرة نور يوم القيامة وانح عن عاصيتي
 وارفعني إلى درجة في الجنة العالية اللهم بارك لي في نفسي وتقبل مني اللهم اغفر لي ولجميع المسلمين
 والمقصرون يا واسع المغفرة آمين (ويذكر عند الخلق ويذكره) ولعل وجه التكرير كونه في أيام
 التنزيق (ويذكره) ولو لا الله وشايعه لانهم في معناه العموم التربية ووجبا يكون أولى
 منها لمقصود تزيينهم في الأمور الدنيوية (ويذكر ما خلق أو قصر وهو مستحب) لانه بعض
 أجزاءه فيقاس على كمال موته (ولا يأخذ من شعر لحية ولا من شاربه ولا ظفيرة قبل الخلق)
 وكذا يصعد لما أطلق الطير إلى حيث قال وان فصل لم يضره قال الكرمان وعندنا لا يستحب
 وان فعل لم يضره وقال الزبيدي ويستحب له إذا خلق رأسه ان يمس ظفيرة وشواربه ولا يأخذ
 من لحية شيئا لانه مثله ولو فعله لا يجب عليه شيء انتهى وفيه انه ورد في السنة اصلاح اللحية بما
 يزيد على القصة فلا يكون أخذها مثله بل حلقها مثله كما سيأتي ثم الظاهر انه لا يستحب شيء من
 ذلك سوى الخلق أو التقصير في هذا المقام اقتداء به صلى الله عليه وسلم وان كان الخلق متضمنا
 للذن قضاء التفت بعد فراغ الأحرام في البدائع وليس على الحاج إذا خلق أن يأخذ من لحية
 لله تعالى فان هذا ليس بشيء لان الواجب خلق الرأس بالنص ولان خلق اللحية من باب المتكثرة
 ولان ذلك تشبيه بالنصاري وفي الفتح لا يأخذ من شعر غير رأسه ولا من ظفيرة فان فصل لم يضره
 لانه وان الفصل وهذا كله مما يحصل الفصل لانه قضاء التفت حكاية الله في البسوط قوله
 (ويستحب بعده أخذ الشارب وقص الظفر) ليس على الخلق (ولو قص أظفاره أو شاربه أو
 لحية أو طيب قبل الخلق فعليه موجبا جنائنه) فيه انه إذا كان شيء مما ذكر قبل الخلق لكنه
 في أو انه لا يجب شيئا كما قلنا ان الهام عن البسوط معلل كونه متناقصا بما أتته عنه المصنف
 في الكبير حيث قال وبعبارة البسوط ليس على الحاج إذا قصر أن يأخذ شيئا من لحية أو شاربه
 أو أظفاره أو يتنور فان فصل لم يضره ثم عليه ما مر ثم ذكر في آخر السلب والألم يبق على الحرم
 غير التقصير فبدأ بقص أظفاره فعليه كفارة وذلك لان أحرامه باق ما لم يخلق أو قصر فله يكون

مبلى فصل يارب وسلم
 على سيدنا محمد وعلى آل
 سيدنا محمد واغفره لي يا خير
 الصافرين (اللهم) اني
 استغفرك لكل ذنب
 استغفرت عليه بجملة تدف
 من غصبتك أو استظفرت
 بذيبة على أهل طاعتك
 أو استغفرت لأحد من خلقك
 اني معصيتك أو رمته
 ورأيت به عبادك أو ابست
 عليه بغيرك كافي بميتي
 أريدك والمراد به معصيتك
 والموتى منصرف من
 طاعتك فصل يارب وسلم
 وبارك على سيدنا محمد
 وعلى آل سيدنا محمد واغفره
 لي يا خير الصافرين

جناية على الاحرام ويؤيده ما في نواته الاسهل اذ لم يبق على الحرم الا التقصير فبدأ بهم الاطلاق
 أو هو الشارب أو أخذ الحيلة لزمه سكتا وتلك في الكافي وليس للحرم أن يقبل إطفاءه
 قبل المطلق أو التقصير بلغة في الاحرام وفي المحيط أجمع له الفصل فنسب رأسه بالعلمى وقم
 أنفذه قبل المطلق فليهدم لان الاحرام باق في حقه لانه لا يضل الا بالمطلق لكن ذكر الطحاوى
 انه لا دم عليه عند أى يوسف ومحمد لانه أجمع له الفصل فيغيره الفصل انتهى فدل على أن المسئلة
 خلافية بين الاثني الثلاثة ويؤيده ما في الفقه ولو غسل رأسه بالعلمى بعد الرى قبل المطلق
 يلزمه دم على قول أى حنيفة على الاصح لان احرامه باق لا يزول الا بالمطلق انتهى والمصالح ان
 قول أى حنيفة هذا هو الاصح بل قال المصالح لا أمر فيه خلافا والصحيح أنه يلزمه الدم لان
 المطلق أو التقصير واجب فلا يقع الفصل الا بأحد هاتين ويجوز كان احرامه باقيا فاذا غسل
 رأسه بالعلمى فقد أزال النجس في حال قيام الاحرام فليزله الدم انتهى وما يؤيده ان هذا
 الاختلاف في المباح لان المحرم لا يجلس له قبل المطلق شي مما صار اتفاقا على ما ذكره المصنف
 مسندا الى ما في الآثار عن الطحاوى واثقه أعلم (والسنة خلق جميع الرأس أو تقصير جميعه
 وان أقصر على الربع جازع الكراهة) أى تركه السنو والاكتفاء بمجرد الواجب (وهو) أى
 الربع (أقل الواجب في المطلق) وكذا في التقصير وفيه إيماء الى أنه اذا خلق كله أو قصره يكون
 من قال الواجب ويندرج الواجب في ضمن السنة كاندراج الفرض في ضمن الواجب اذ قرأ
 الفاتحة في الصلاة وهذا عندنا وعند مالك قبل وأحد أيضا لا يخرج عن الاحرام الا بخلق التكل
 أو تقصيره واختاره ابن المصنف وهو الظاهر من حيث الأدلة الظاهرة في هذا المقام ومعارفة
 القياس بينهما وبين المسح في المرام (وأما التقصير فأقله قدر أنملة) وهو تثليث المم والمهمز تسع
 لغات فيها الظفر (من شعر ريع الرأس والمطلق مسنون للرجال) أى أفضل (ومكره للنساء
 والتقصير صباح لهم) والظاهر أنه مستحب لهم لتقريره صلى الله عليه وسلم قبل بعض الصحابة
 ودعا لهم (ومسنون) أى مؤكد (بل واجب لمن) لكراهة المطلق كراهة تحريم في حقهم
 الا لضرورة (ومن لا شعر له على رأسه يجرى الموى) وهو آلة المطلق (على رأسه وجوبا هو
 المختار وقيل استحبابا) وقيل استئنا وهو الاظهر (ولو أزال الشعر بالنورة أو المطلق أو النصف
 سده أو أسنانه) يعنى في التقصير (فعله أو غسل غيره أجزاء من المطلق) فيه إيماء الى ان المطلق
 أفضل قوله أو المطلق مستدرك مستثنى عنه موهوبه بالخرق بالأكبر (ولو تمز المطلق
 لما روى) أى لعله في رأسه نوجب حلقه كصداغ ونحوه أو قدأه المطلق أو المطلق (تمين التقصير
 أو التقصير) أى تقصير يكون الشعر قصيرا (تمين المطلق وان تمز جميعا لعله في رأسه) بأن
 يكون شعره قصيرا ورأسه فروح بضره المطلق (سقطا عنه وحل بلائى) أى بلا وجوب دم
 عليه لانه ترك الواجب بمنزلة كاصح به في البصر الآخر (والاحسن أن يؤخر) هذا النص
 (الاحلال الى آخر أيام النحر) أى ان كان يرجوز والغير (وان لم يؤخر فلا شئ عليه) لما روى
 وقته وتحقق عذره ونوهه زواله (ولو خرج الى البادية فليجده) أى من يحلقه لا يميزه الا المطلق
 أو التقصير) ادليس خروجه هذا بمنزلة (واذا خلق) أى المحرم (رأسه) أى رأس من نفسه (أو رأس
 غيره) أى ولو كان محرما (عند جواز الفصل) أى ان يخرج من الاحرام بإدائه أفعال التسل (لزمه
 شئ) الاول لم يلزمه ما شئ وهذا حكم يعم كل محرم في كل وقت فلا مفهوم لتقيد المصنف في الكبير

(اللهم) انى استغفرك
 لكل ذنب كتبت على
 بسبب عيب كان منى يغنى
 أو رياء أو جمعة أو حقد أو
 شخصاء أو خبايا أو خبيلاء
 أو فرح أو صرح أو عند
 أو حسد أو أثر أو بطر
 أو حبة أو عصية أو رضا
 أو رياء أو شمع أو حياء أو ظلم
 أو حيلة أو سرقة أو كذب
 أو غيبة أو لمؤ أو لغو أو عينة
 أو لعب أو نوى من الاثام
 مما يكتب بمثل الذنوب
 ويكون في اتباعه العطب
 والمحب فصل بآية وسلم
 وبارك على سيدنا محمد
 وعلى آل سيدنا محمد واغفره

بقوله عند جواز الحلق يوم النحر

فإن فصل في زمان الحلق ومكانه وشرايطه جوازه • يختص حلق الحاج بالزمان والمكان
أي عند أي حنيفة ولا يختص واحدهما عند أي يوسف على ما في الهداية شرح الجامع وغيرهما
وذكر سحر الكرماني والمروعي عن أبي يوسف أن الحلق يختص بالزمان لا المكان وعند محمد
بن قيس بالمكان وعند غيره بنفسه بالزمان لا المكان (وحلق المغير بالمكان) أي يختص عند أي
حنيفة ومحمد خلا فالأيوسف وزفر وأما الزمان في حلق المغير فلا يشترطه إلا جاع (فلا زمان)
أي في حلق الحج أيام النحر الثلاثة أي ولياها (والمكان الحرم) أي الحج والعمرة (والخصيص)
أي في التوقيت (الخصيص) أي يقدم (لالتفصيل) فالحلق أو قصر في غير ما توفقه به (زعمه الأدم
ولكن يحصل به الضلل في أي مكان وزمان أي بعد دخول وقته أي أو انقضاءه) (وأول وقت
حصة الحلق في الحج طلوع فجر يوم النحر ووقت جوازه بالإمار) أي بلا كفارة (بعدوى جرة
العقبة) لأنه قبله موجب يقدم عند أي حنيفة (وأخر وقت الواجب غروب الشمس من آخر
أيام النحر ولا آخره في حق الضلل) أي خروجه من إحرامه (وأول وقت حصته في العمرة بعد
أكثر ما وافقه أو أول وقت حله بعد السعي لها) كذا في بعض النسخ وزيد في بعضها (فشرط وقوع
الحلق معتبرا فله بعد طلوع فجر النحر في الحج وإتيان أكثر الطواف في العمرة) انتهى وهو
مستدرك مستثنى عنه (وذبح الهدى في الحرم في النحر) أي مطلقا وهو مرفوع عطف على
قوله فله في النصفة إلا أنه لو كان حقه أن يقول وبعد ذبح الهدى في الحرم في حق المحصر لهما
أولا حدهما أو وجوده قبل ذلك كعدمه في حق الضلل والله أعلم

فإن فصل في حكم الحلق حكمه الضلل أي حصول الضلل به وهو صبرونه حللا (إفياح
به جميع ما حظر) بصيغة المفعول أي منع (بالأحرام من الطبيب) وفيه خلاف مالك على
ما ذكره الزبلي لأنه من دواحي الجاع كما يصر سائر الدواحي من القبلة واللس وذكر ابن فرشته
في شرح صحيحه منزلة إلى الخمانية العجم أن الطبيب لا يعمل له لأنه من دواحي الجاع انتهى والذي
صرح به غير واحد أباحه جميع المخطورات من الطبيب (والصيد وليس القيط وغير ذلك
الإجماع ودواحيه) كالتفصيل واللس على ما ذكره الكرماني لكن في منسك الفارسي
والطريدي ولا يعمل الجاع فيمادون الفرج بخلاف اللس والقبلة انتهى ولعل مراده من
اللس والقبلة مكر وهان بخلاف الجاع فيمادون الفرج فله حيث يشاء من أفلاتاني (فله) أي
الجاع (وتوابعه يتوقف حله على الطواف) أي طواف الأضحية (ولكن إن وجد) أي الطواف
(بعد الحلق وإن طاف قبل الحلق لم يعمل له النساء كغيرها) ففي النصفة ذكر الفارسي أن
المذهب عندنا أن الرأى ليس بعمل وأن بعد الرأى قبل الحلق لا يعمل له شيء من المخطورات وفي
الجوهرة شرح التصوري ولو طاف ثلث بارة قبل الحلق لم يعمل له الطبيب والساو صار بمنزلة
من لم يطاف كذا في الكرخي وهذا يفيد أن الطبيب حكمه حكم الجاع بل هو بغيره وأما
والحاصل أنه لا يعمل الضلل عندنا لا الحلق أو ما يقوم مقامه وأن الرأى ليس بعمل حتى لو رى
لا يتصل في حق اللبس ونحوه ما لم يتصل أو قصر حكمه صرح به الكرماني وغيره إلا أنه محمل في
حق الحلق ولكن لو حلق قبل الرأى حل بالانحاف وكذا الذبح ليس بعمل إلا في حق المحصر على
ما تقدم والله أعلم

يا خبير الغافرين (اللهم)
اني أستغفرك لكل ذنب
رهبت فيه سواك وعاديت
فيه أوليائك واليت فيه
أعداءك ونحذلت فيه
أحبائك وتعرضت لشي
من فضلك فصل وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد وغيره
يا خبير الغافرين (اللهم)
اني أستغفرك لكل ذنب
سبق في علمك اني فاعله
بقدرتك التي قدرت بها على
وعلى كل شيء فصل يارب
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد وغيره
يا خبير الغافرين (اللهم)

باب طواف الزيارة

(إذا فرغ من الرمي والذبح والحلق) أي من تبا وأغير مرتب (يوم النحر) أي أول أيامه (فالأفضل أن يطوف للقرض في يومه ذلك) وهذا باتفاق العلماء (والأقوى الثاني أو) في (الثالث) وكذا الحكم في لياليها (ثم لأفضلية) أي بضر ووقت الفضيلة (بل الكراهة) أما عند الإمام فكراهة تخرع بموجبه القدم وأما عند ماقتزبه وهذا كان بلا عذر (فإذا دخل المسجد) أي المسجد الحرام من باب السلام كأسبق عليه الكلام (بدأ بالطواف) أي لا بالصلاة لأنها استنتى (فبطوف سبعة أشواط بالارمل فيموسى) أي وبلاسى (بعده) أي بعد الطواف (إن قدمهما) أي الرمي والرمي لانهما لم يشترط الأمره (والأولى أن يرمي قبلهما) (رمي فيه وسعى بعده وان قدم السعى لا الرمي سقط الرمي وأما الاصطباح فساقط مطلقا في هذا الطواف) أي وسأسى قبله أو بعده لا بأسا كان أو غير لاس وفي الأخير نظر ظاهر وجه تقدم (ثم بعد الطواف صل ركعتيه عند المقام وهو الأفضل أو غيره) أي من مواضع المسجد والحرم (ثم خرج السعى) أي بعد استلام الحجر (ان لم يقدمه فيسعى كامل وسقوط السعى والرمي مقيدان إذا أتى به) أي بالارمل (في طواف كامل) أي وسعى بعده (والأفوطاف للقدم جنباً أو بعد تأويله وسعى بعده فليبه ما دعتهم في الحديث فليطوف في الجنابة إعادة السعى حقاً والارمل) أي وأعادته (سنة) والحاصل أن الرمي سنة تابعة للطواف وجوباً وأندبا (وإذا طاف) أي طواف الزيارة (حل له التمتع أيضاً) والحاصل أنه إذا فرغ من الطواف حل له كل شيء حرم عليه من النساء وغيره ولكن بالحلق السابق لا بالطواف ولأن الحلق هو المحلل دون الطواف غير أنه أخرجه إلى ما بعد الطواف في بعض الأشييد فإذا طاف حل حله ومجده أن في الحج احلايين احلا لا بالحلق ويحل به كل شيء الا النساء واحلا لا بطواف الزيارة ويحل به النساء أيضاً لكن الثاني بسبب الأول بدليل أنه لو لم يحل حتى طاف لم يحل له شيء حتى يحلق وأما السعى عند ناس الواجبات فلا يتوقف الاحلال عليه بخلاف الثاني فله مكن عنده (وهذا الطواف هو المفروض في الحج ولا يتم الحج الا به) أي لكونه ركناً لا اجاعاً (والفرض منه أربعة أشواط وما زاد فواجب)

فصل أول وقت طواف الزيارة طالع الفجر الثاني من يوم النحر فلا يصح قبله (خلافاً للشافعي حيث يجوز من نصف الليل منه) ولا آخره في حق الصفة فلا يفي به ولو بعشرين صبح ولكن يصح فعله في أيام النحر) أي أوليها عند الإمام وبين أصحابنا فتركه تأخيرها عنها بالاتفاق تخرعاً أو تزجراً (فلأنه عنها) أي بغير عذر (ولو لا آخر أيام التشريق لم يزد) أي على الأصح لما ظاهراً في الثاني وأيضاً الطريق هو الصحيح وفي بعض الحواشي وبه يفتى وهو الذي كوفي للبسوط واقتضات والكافي والبدائع وغيرها خلافاً لما ذكره القموري في شرح مختصر الكرخي أن آخره إلى آخر أيام التشريق ونبهه الكرخي وصاحب المنافع والمستصفي

فصل في شرائط حصة الطواف أي طواف الزيارة وإن كان بعضها مطلق الطواف (الاسلام) وكذا العقل والتمييز وتقديم الاحرام أي بالحج والوقوف أي تقديمه وهو من جملة اذ لا يصح الوقوف بدون الاحرام (والنية) أي أصلها الاتمينها (واتيان أكثره) وفيه أنه ركن لا شرط (والزمان) أي إذاؤه بعد دخول وقته (وهو يوم النحر) أي أيامه وجوباً (وما بعده)

أني استغفرك لكل ذنب
تبت اليك منه ثم عفت
فيه وتغفرت فيه العبد
فوبأيني وينسك جراحة
سعى عليك لعمرك في بطورك
فصل يارب وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفره
ما نصبر العاقبة (اللهم)
أني استغفرك لكل ذنب
أذنت من عذابك وأتأتني
من ثوابك أو تحب عني
رحمتك أو تدر على نعمتك
فصل يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفر ما نصبر العاقبة
(اللهم) أني استغفرك لكل
ذنب حلت به عند الله

أى جواز أو لوالى آخره (والمكان وهو حول البيت داخل المسجد) أى ولو على السطح
لا خارجه ولو لم يكن حجاب حدار (وكونه نسيه) أى وكون الطواف بنفس الناسك بالانسيابة
عنه وهو ركن الطواف (ولو عولما) أى بعذر أو بغيره (ملا يجوز التلبية الألفى عليه قبل
الاحرام) أى على الضيق أو اطراف عنه وأحداً منه أو بغيره فله يقع عنه وقيل بل بشرط
حضوره في طوافه والصبي غير المميز (وأما العقل والبلوغ والحريه طيس) أى كل واحد منها
(بشرط) وفيه ان النية من الشروط وهي لا تنه وتضمن المحن وغير المميز فمافى حكم المسمى
عليه وقد قال فى الكبير وأما شرائط وجوبه فالحرام والنجس والعقل والبلوغ وأما الحرية
فليست بشرط الوجوب فيجب على العبد ولا يجب على الصبي والمجنون والكافر (وواجباته
المشي للقادر والتبائن وانقسام السبعة والطهارة عن الحدث) أى مطلقاً (وستراة دورية وقوله فى
أيام النحر) وقسبق الكل (وأما الترتيب بينه) أى بين طواف الزبارة (وبين الزى والحلق) أى
كونه بعدهما (فمنه وليس واجب) تأكيده لافله وكذا الترتيب بينهما من الحلق حتى لو طاف
قبل الزى والحلق لأمى عليه الا انه قد خالف السنة فيكره على ما صرح به غير واحد الا ان أبا النعمان
ذكر فى منية الناسك وجوب الترتيب بين ذلك (ولا فسد لاطواف) وانما يبطله الردة (ولا فوات
قبل الممات ولا يميزى عنه البديل) أى الجزاه (الا اذا مات بعد الوقوف بعرفة) متعلق بالوقوف
(وأوصى) بانقسام الحج بسبعة لطواف الزبارة وبما زجه) أى صم وكل لكن فى الطرابلى من
محدثين مات بعد وقوف بعرفة وأوصى بانقسام الحج بدع عنه بدنة للرددة والزى واز ياروقه الصدر
وبما زجه فله دليل على انه اذا مات بعرفة بعد تحقق الوقوف يجبر عن بقية أعمال البدنة فلا ينافى
مافى المسوق انه يجب البدنة لطواف الزبارة اذا فصل بقية الأعمال الا لطواف ويؤديه مافى
فتاوى فاضيلان والراجحة ان الحاج عن البيت اذا مات بعد الوقوف بعرفة جازع من الميت لانه
أدى ركن الحج أى ركنه الاعظم الذى لا يفتقر الا بقراءته لقوله صلى الله عليه وسلم الحج معرفة وهو
لا ينافى ما سبق من وجوب البدنة فانه يجب من مال الميت حينئذ

ففى فصل فاذا فرغ من الطواف أى طواف الزبارة (رجع الى منى فمضى الظهر بها) أى
بني أوجكة على خلاف فهذا كره ابن الهمام والشافى أظهر تعلا وعقلا اما النقل لما ورد من كتب
السنة انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة وأما العقل فلا نه عليه الصلاة والسلام لاشك انه
أسفر جازاً المشرك الحرام ثم أتى فى الضميمة قصر بيده الشريفة ثلاثاً وسنتين بدنة وعلى رضى
الله عنه أكمل المائة ثم قطع من كل واحدة قطعة فطفت فأكل منها ثم حلق وأتى بمكة وطاف
وسعى فلا بد من دخول وقت الظهر حينئذ والصلاة بمكة أفضل فلا وجه لعدوله الى منى ثم
لا معارض حديث الجماعة حديث مسلم باخره انه صلى الظهر بمكة قال ابن الهمام ولا شك ان
أحد المتأخرين وهم واذا تعارضوا لا بد من صلاة الظهر فى أحد المكانين فى مكة بالمسجد الحرام
أولى الثبوت مضاعفة القرائن فيه ولو تجتمعنا الجمع جلتا فله يبنى على الاعادة انتهى كلامه
لكن لا يبنى ان قوله واذا تعارضوا راد به انه على تسليم انه جازا تعارضوا الا ان قوله جلتا فله يبنى على
الاعادة غير ظاهر لان الاعادة مكرهة عندنا فالأولى أن يحصل على الجاز بأنه أمر أصحابه
المتنظرين له بأداء الظهر بمكة وأوصى معهم ناداه والحاصل ان هذا بالنسبة الى ما صدر عنه صلى
الله عليه وسلم والا فاصحابه رضى الله عنهم بعضهم صلوا معهم بعضهم صلوا بمكة

أو شدت به عقدا حلقه
بغير وعنه فمضى منع فى
نفسى حرمت به غير اسفقه
أو حرمت به غير انفسا
نصفه فعلى يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واخوه
فما خير العاقرين (الاهم)
أى استغفر لك لكل ذنب
ارتكبه بشمول جافيتك
أو عكبت منه بفصل
نعمتك أو تقويت به على
دفع عقمتك عنى أو معددت
البه يدى بسانع رزقك
أو خير أردت به وجهك
الكريم فالطوف فيه منع
نفسى بماليس فيمرضاك
فصل يارب وسلم وبارك على

أو بعد فراغهم منه قبل دخول وقت الظهر فلا ينافي كلام أصحابنا عما يشترط أن يسهل على كفا
 صرح به في الجواز الآخر (ولا يثبت عكوه في الطريق) لأن المتنونة بتخييلها لها سنة عندنا
 وواجبة عند الشافعي (ولو بات) أكثر ليلا في غير معنى (كره) أي تنزيها (ولا يلزمه شيء) أي
 عندنا (والسنة أن يبيت حتى ليالي أيام الرمي) أي أن تأخر والافق ليلتين (ثم إذا كان اليوم
 الحادي عشر وهو ثاني أيام النحر خطب الإمام خطبة واحدة بعد صلاة الظهر لا يجلس فيها
 بخطبة اليوم السابع) أي قبل يوم التروية (يعلم الناس أحكام الرمي) أي في بقية الأيام (والنحر)
 أي الأول والثاني (وما بقي من) أمور (المناسك) من السعي وأحكام العمرة ونحو ذلك من الحلت
 على الطامعات والمخزعين السبائك (وهذه الخطبة سنة) أي عندنا وعند الإمام مالك (وتركها
 غفلة عظيمة) وكان الناس مدة مديدة تركوها لكن الله سبحانه أحيانا بعد إمامتها فرحم الله من
 سعى فيها (ويجمع) بتشديد الميم أي يصلي الجمعة خلافاً للجمعة (يعني) أي أيام الموسم (إذا كان فيه
 أمير مكة) أي وحده (أو الجاز) أي حومه الشامل لمكة كالنشر بقضائه الله وقتسه
 لما يرضاه (أو الخليفة) أي سلطان نفسه (وأما أمير الموسم) أي كأمراء يحمل الحاج
 (فيس له ذلك) أي التجميع اتفاقاً (لأنه استعمل على مكة) أي جعل عاملاً وأميراً عليها
 (أو يكون) أي الأمير (من أهل مكة) أي وإن لم يستعمل عليها كذا في الكبير وفيه بحث حيث
 لم يظهر الفرق بين كونه من أهل مكة أو من غيرهم والله سبحانه أعلم ثم في شرح المنية للعلامة
 لا يصلي بها العبد اتفاقاً لا لشغل فيه بأمواله انتهى وأراد الاتفاق الإجماع إذا خلاص
 في الاستئذان بين علماء الأمة وبينني أن لا يترك صلاة الجمعة لاسيما بعد أن خيف خصوصاً من
 أكثر الصلاة فيه أمم المنارة القديمة المتصلة بالقبة فيصلي في حجرها فانه في موضع أحوار
 كانت هناك وكان صلى النبي صلى الله عليه وسلم عند أحوار موضع حراب القبة وقيل أنه عمل
 الأعيان ومضى الأصفيه وقيل فيه قبر آدم على نيتنا عليه الصلاة والسلام

﴿ببري الجمار وأحكامه﴾

أعلم أن رمي الجمار واجب وإن تركه عليه دم (أي أيام الرمي أربعة) أي أجالا منها أيام الضرورة ثلاثة
 ومنه أيام التشريق ثلاثة (فالיום الأول نحر خاص ولا يجب فيه الأري جرة العقبة واليومان
 بعده نحر وتشريق) يجب فيه رمي الجمار الثلاث (والرابع تشريق خاص) ويجب فيه رمي
 الجمار الثلاث إن لم ينفر قبل طلوع فجره فقله (وفي هذه الثلاثة) أي من الأيام التي يقال لها
 التشريق (يجب رمي الجمار الثلاث) أي في الجملة

فخص في وقت رمي جرة العقبة يوم النحر أول وقت جواز الرمي في اليوم الأول أي من
 أيام النحر (يدخل بطلوع الفجر الثاني من يوم النحر) أظهره زيادة لبيان (ولا يجوز قبله وهذا
 وقت الجوارع الأمارة) أي تركه السنة من غير ضرورة (أو نحر الوقت) أي وقت أدائه (طلوع
 الفجر الثاني من غده) وهو اليوم الثاني من الأيام (والوقت المستنون فيه) أي في اليوم الأول
 (بطلوع الشمس) وعندنا في الزوال ووقت الجوارع بلا كراهة من الزوال إلى الغروب (وقيل مع
 الكراهة وقت الكراهة مع لجوز من الغروب إلى طلوع الفجر الثاني من غده ولو أنزه إلى
 الليل كره) إلا في حق النساء وكذلك حكم الصغرة (ولا يلزمه شيء) أي من الكراهة لكن يلزمه

نسبنا محمد وعلى آل سيدنا
 محمد واغفره لي يا خير العالمين
 اللهم اني استغفرك
 لكل ذنب عني اليه
 الرخص والحرص فرغبت
 فيه وحملت نفسي ما هو
 محرم عندك فسلم يارب
 وسلم ووبرك على سيدنا محمد
 وعلى آل سيدنا محمد
 واغفره لي يا خير العالمين
 اللهم اني استغفرك
 لكل ذنب عني على خلقك
 ولم يعزب عنك فاستغفرك
 منه فافتني ثم صلت فيه
 فسنته على فصل يارب
 وسلم ووبرك على سيدنا
 محمد وعلى آل سيدنا محمد
 واغفره لي يا خير العالمين

الاسماء لترك السنة (وان كان بعد يومين) أي تأخيرها (ولو آخره) أي ربي اليوم (الى الغد لزمه الدم والقضاء) أي في أيامه

فخصل في وقت الرى في اليومين أي المتوسطين (وقرى الجمار الثلاث في اليوم الثاني والثالث من أيام الفريضة الزوال فلا يجوز) أي الرى (قبله) أي قبل الزوال فيما رى المشهور أي عند الجهور كصاحب الهداية وقاضيان والكافي والبدائع وغيرها (وقيل يجوز الرى فيما قبل الزوال) لما روى عن أبي حنيفة ان الأفضل ان يرى فيما بعد الزوال فان رى قبله جاز فحمل المروى من فعله على اتق عليه وسلم على اختيار الأفضل كما ذكره صاحب المتقى والكافي والبدائع وغيرهما وهو خلاف ظاهر الرواية وفي المسئلة رواية أخرى هي بينهما جامعة لكنها مختصة باليوم الثاني من أيام التشريق لم يأت في الرغباني وأما اليوم الثاني من أيام التشريق فهو كالיום الأول من أيام التشريق لكن لو أراد ان يتفرق هذا اليوم له أن يرى قبل الزوال وان رى بعده فهو أفضل وانما لا يجوز قبل الزوال لأن لا يريد التفرق كما روى الحسن عن أبي حنيفة (والوقت المسنون في اليومين يتقدم الزوال الى غروب الشمس ومن الغروب الى طلوع الفجر وقت مكروه) أي اتخافا (واذا طلع الفجر) أي صبح الرابع (معدلات وقت الاداء) أي عند الامام خلافا للحجاز (وبقي وقت القضاء) أي اتخافا (الى آخر أيام التشريق فلو آخره) أي الرى (ع وقته) أي المعين له في كل يوم (ففيه القضاء والمجزء) وهو لزوم الدم (ويغوت وقت القضاء بغروب الشمس من الرابع) أي كما سبق

فخصل في وقت الرى في اليوم الرابع من أيام الرى وقته من الفجر الى الغروب أي وليس يتبعه ما بعده من الليل بخلاف ما قبله من الايام والمراد وقت جوازه في الجلة (الآن ما قبل الزوال وقت مكروه وما بعده مسنون) وفي البدائع مستحب ولم يذكر الكراهة قبله وهذا عند الامام وأما عند هان فلا يجوز قبل الزوال في اليوم الرابع اعتبارا بما قبله (وبغروب الشمس من هذا اليوم يغوت وقت الاداء والقضاء) أي اتخافا (بخلاف ما قبله) أي قبل غروب الشمس منه (ولو لم يرم يوم الفريضة) أي اليوم الاول (أو الثاني أو الثالث) وماه في الليلة المقبلة) أي الآية لكل من الايام الماضية (ولا تنى عليه سوى الاسماء) أي لترك السنة (ان لم يكن بعدد) أي ضرورة (ولو رى ليلة الحادى عشر أو غيرها عن غدا) أي من ايامها المقبلة (لم يصح لان الليالي في الحج) أي في حقه (في حكم الايام الماضية لا المستقبلية) أي فيجوز رى اليوم الثاني من أيام الفريضة الثالث ولا يجوز في رى اليوم الثالث كان الوقوف جائزا في ليلة العاشر ولا يجوز فيه من افعال ذلك اليوم من الوقوف عجز دقة والرى وضوحها (ولو لم يرم في الليل) أي من ليالي ايامها الماضية (ادام رماه في النهار) أي في نهار الايام الآية على التأليف (قضاء) أي اتخافا (وعليه الكفارة) أي الدم عند الامام ولا تنى عليه عندهما (ولو آخرى الايام كلها الى الرابع مثلا فضاها كلها فيه) أي في الرابع اتخافا (وعليه الجزاء) أي عنده (وان لم يقض حتى غربت الشمس منه) أي في اليوم الرابع (فت وقت القضاء) أي وسقط الرى لذهاب وقته وعليه دم واحد اتخافا (وليست هذه الليلة) أي ليلة الرابع عشر (تابعة لما قبلها) يعني وقت الرى فيها بخلاف الليالي التي قبلها كما صرح به ابن الهمام

فخصل في صفة الرى في هذه الايام أي الثلاثة على وجه يشمل ارجوب والسنة وسائر

(اللهم) انى استغفر
لكل ذنب خطوت اليه
ربى او مددت اليه يدي
او تأملت به بصري او
استغيت اليه بأفنى او
نطقت به بلسانى او تلخفت
فيه ما رزقتنى ثم استوزقتك
على مصيبي ففرقتنى ثم
استغنت برزقك على
عصيانك فستررت على ثم
سألتك الزيادة فلم تخرمنى
ثم جاهرتك بعد الزيادة فلم
تفزعنى فلا تزال مصرا
على مصيبتك ولا تزال
عائدا على تخطئك وكرمتك
يا أكرم الاكرمين فصل
باب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه

الاحكام (واذا كان اليوم الثاني) أي من أيام النحر (وهو يوم القتر) يخف قاف وثقسه يده أي
يوم القرار لعدم جواز النحر الا بعده (رى الجمار الثلاث بعد الزوال) أي على المصبح من الاقوال
(وتعظم صلاة الظهر على الرى ويبدأ بالجرة الاولى) أي وجوبها وهو الاحوط أو سنة وعليه
الاكثر وهي التي تلي مسجد الخيف والمنزلة وفيه (فيأتيها من أسفل منى) أي من
جهة طريق مكة (ويصعد إليها ويعلوها) أي لا يرتفع مكانها بالنسبة إلى جرة العقبة (حتى
يكون) أي حين وصوله عند الجرة (ما عن يساره أقل مما عن يمينه) أي من الشاخص فلا يكون
معهدا إليه حين إقباله عليه (ويستقبل الكعبة) أي القبلة التي هي جهتها (ويجعل بينه) أي
بين نفسه (وبين مجموع المصبي خمسة أذرع أو أكثر لا أقل) أي بطريق الاستصحاب (ثم يرميها
بيمينه) أي استصحابا (بسبع حصيات) أي وجوبا (مثل حصي الخديف) يخف خاه وسكون ذال
مضين في القاموس أو غذف كالضرب ميسك بمصاة أو فؤاد أو ضوفاً أو خضوفاً أو خضوفاً
تخففه أو غذفه من خشب (يكبر مع كل حصاة) أي قائلا بسم الله الله أكبر الخ (ثم) أي بعد
الفراغ منها (يتقدم عنها) أي عن الجرة (قبلا ويصرف عنها قليلا) أي ماثلًا إلى يساره (وعسارة
بعضهم ويصدرا أمامها) يخف لمرءة أي يزل قدمها وهو لا ينفق ما تقدم من انحراف قليل منها
(فيقف بعد تمام الرى) أي الدعاء (لا عند كل حصاة) أي كافي اليناسع ولا عقب كل حصاة كما
في شرح القدوري بل يدعو عندها وهو رماها (مستقبل القبلة) حال من ضمير يقف (فيصعد الله
ويكبر ويهلل ويسبح ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم يدعو ويرفع يديه بالدعاء) أي خذو
عنكم وبجمل بطن كفيه نحو القبلة في ظاهر الزاوية ومن أبي يوسف نحو السجدة واختاره
فاخضان وشيخه والطاهر الاول (سقط) أي مبسوطين (مع حضور) أي القلب (وخشوع)
أي في القلب لانه علامة خضوع الباطل (وصرع) أي طهار ضراعة ومسكنة ومجاسة
(ومستغفر) أي طلب مغفرة وتوبق توبة (ويكثرك) أي على ذلك الحال (قد قرأه سورة
البقرة) كما اختاره بعض المشايخ (أو لانه عزاب) أي ثلاثة أرباع من الجزء (أو عشرين آية)
يعني وهو أقل المراتب واختاره صاحب الحاوي والمفهرات (ويدعو) أي لنفسه (ويستغفر
لأبيه وأقربيه ومعه رده وسائر المسلمين) أي هو ملأ ثم يأتي الجرة الوسطى فيصنع عندها كاصنع
عند الاولى) من رى ولدا (قبل لانه لا يتقدم عن يساره كما فعل قبل) أي قبل ذلك في الجرة
الاولى (لانه لا يمكن ذلك هناك بتركها) يعني أي ويميل إلى يساره كثيرا (ولما بعضهم ويصدرو
دات اليسار) أي يزل إلى جهة يساره (بحايل أو لادى ويقف بطن المسبل) أي وما يقرب إليه
يصدع الجرة (مقطعا) أي منه سلا (عن أن يصيبه حصى الرى فيفعل جميع ما قبل بلها من
الوقوف والخط وغيره ثم يأتي الجرة القصوى) أي البعدى لأنها أقصى جدران منى وأقرب إلى
مكة فيها حارسة عن حصى منى (وهي جرة العقبة) وهي الأخيرة من الجرات في الأيام الثلاثة
(فيرميها بطن الولد) أي لا من أعلاه (كما صرى اليوم الاول) أي بجميع أحكامه (ولا
تف عنده في جميع أيام الرى لانه) أي لا جهتها عن فرد بل كافل (ويدعو) أي عند الجرة
(بلا وقوف) أي آخر (و توبق) أي بعد الفراغ من الرى (عند الاولين) أي من الجرات
الثلاثة (سنة في الأيام كلها ثم لا يصل من رى جرة لعقبة را كبا وغيرهما ما شياى جميع أيام
رى) لانه يعقب الروحاح في الزحل وقد مختار كثير من المشايخ كصاحب الهداية والصكافي

والغفره في ما خبر الفافرين
(الله) أي استغفر
لكل ذنب يوجب مغفرة
الم ذنابك ويجعل كبيره
شديدا عقابك وفي اتياه
تجمل تمتك وفي الاصرار
عليه زوال نعمتك فصل
بارك وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل حبيدنا محمد
واغفره لما خبر الفافرين
(الله) أي استغفر
لكل ذنب لم يطلع عليه
أحد سواك ولم يعلم به أحد
غيرك لا يصيب من ذلك
مضوك ولا يسعه الا
مغفرتك وحملك فصل
بارك وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد

والبدائع وغيرهم وهو روى عن أبي يوسف وقال أوحنيفة ومحمد بن كرام قالوا
أنه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك وفي الظهيرة أطلق استحياب النبي إلى الجمار ولعله حل فله
صلى الله عليه وسلم على بيان الجواز ورفع الحرج عن الأمة ولما ذكرنا قبل في الطواف والسعي
وأما ما ذكره في الكبير من أن هذا هو المروى من فعله صلى الله عليه وسلم أيضا في غير جرة
العقب يوم النحر فانه ما هارا كباوسا ذلك ما شاع على ما رواه غير واحد من أئمة الحديث معه
ففيه بحث لا به معارض لما سبق فخصنا إلى الترجيع لعدم إمكان الجمع فله صلى الله عليه وسلم
يجب الأضحية واحدة اللهم إلا أن يقال انه روى بومرا كباو يوما ما شاع والله سبحانه أعلم وأما ما ذكره
في مقدمة الفزوي من أنه يصلي ركعتين عند الجرات بعد الدعاء إلا في جرة العقب فانه لا يدع
ولكن يصلي فليس في المشاهير من الكتب الفقهية ولا في الأحاديث المروية

فصل ثم اذا فرغ من الرمي في أي في اليوم الثاني (رجع إلى منزله) أي أن لم يكن له حاجة في
غير حله فانه أنسب بفضله صلى الله عليه وسلم ولعل هذا محل قول الكرماني ولا يعرج على شيء بل
يرجع إلى منزله (وبيت تلك الليلة) أي أكرها (بني) لأنه سنة عندنا وأوجب عند الشافعي
وسمي هذه الليلة ليلة النحر الأولى (فإذا كان من الغد وهو اليوم الثالث من أيام الرمي) أي
والثاني من التشريق والثاني عشر من الشهر (ويسمى يوم النحر الأول) لقوله تعالى فمن نحل
في يومين فلا تم عليه (رى الجمار الثلاث بعد الزوال) أي كافي ظاهر الزاوية (على الوجه المذكور
بجميع كفيته) أي في اليوم الحادي عشر (واذا روى وأراد أن ينفر في هذا اليوم من منى إلى
مكة جازيلا كراهة) أي لما سبق من الآية (وسطا عنه روى يوم الرابع) أي فلا تم عليه ولا جزء
لديه (والأفضل أن يقيم ويرى في اليوم الرابع) أي لفعله صلى الله عليه وسلم ولقوله تبارك وتعالى
ومن تأخر فلا تم عليه بل اتقى إشارة إلى أن هذا هو الأول من اتقى المولى (وان لم يقيم) أي لم يرد
الأضحية (تفر قبل غروب الشمس) أي من يومه (فان لم ينفر حتى غربت الشمس يكرهه) أي
الحرج في تلك الليلة عندنا ولا يجوز عند الشافعي (ان ينفر حتى يرى في الرابع ولون فومن الليل
قبل طلوع الفجر من اليوم الرابع لتمي عليه) أي من الجزاره أو غاب كرهه كاسبق (وقد أساء) أي
لتركه السنة ولا يلزم روى اليوم الرابع في ظاهر الزاوية نص عليه محمد بن الرقيات والبيهة أشار في
الاصل وهو المذكور في المتن وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يلزمه الرمي ان لم ينفر قبل
الغروب وليس له ان ينفر بعده حتى ولو نذر بعد الغروب قبل الرمي يلزمه عدم كونه نذرا بعد طلوع
الفجر وهو قول الأئمة الثلاثة وهو المراد بقوله (وقيل ليس له ان ينفر بعد الغروب فان نذر له
دم) أي عند الأئمة الثلاثة ورواية الحسن عن أبي حنيفة (ولو نذر بعد طلوع الفجر قبل الرمي
يلزمه الدم اتفاقا)

فصل في روى اليوم الرابع اذ لم ينفر وطلع الفجر من اليوم الرابع من أيام الرمي وهو الثالث
عشر من الشهر فهو خرافة أيام التشريق (ويسمى يوم النحر الثاني) لقوله تعالى ومن تأخر
في يومين فلا تم عليه (وجب عليه الرمي في يوم ذلك فيرى الجمار الثلاث بعد الزوال كامر) لما
عليه الجمهور (فان روى قبل الزوال في هذا اليوم صرح مع الكراهة) أي عنده خلافا لما
ولغيره من وجه الكراهة تخالفه السنة وكان عرض الله عنه جل فله صلى الله عليه وسلم على بيان
الأفضل تأمل (وان لم يرم حتى غربت الشمس فلتوقت الرمي) أي أده وقضاه (وتعين الدم)

واغفره لي يا خير الغافرين
(اللهم) أي أنته فترك
لكل ذنب يزيل النسم
ويصل التمام ويملك الحريم
ويطيل السقم ويهل الالم
ويورث الندم فصل يارب
وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لي يا خير الغافرين
(اللهم) أي أنته فترك
لكل ذنب يحق الحسنات
ويضاعف السيئات
ويصل الثمات ويغضب
يارب السموات فصل يارب
وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لي يا خير الغافرين
(اللهم) أي أنته فترك

أي الا اذا كان فونه عن عذر (واذا أراد ان يفرو معه حصادها الى غيره ان احتاج) أي
غيره اليه (والانبطرحها في موضع طاهر) أي خشية تبسبها بنا وكان المناسب ذكر هذه
القضية في السفر الاول وكذا قوله (ودفعها ليس بشئ) أي كما فعله بعض العوام (ورمها على
الجرة) أي زيادة على العدد المستنون (مكره) أي لما قلته السنة وأما قول الاغا في صاحب
الخصبة من انه لو قُربل الرابع في حصة يوم الرابع في هذا اليوم أي في اليوم الثالث فانه ليس
بشيء لان كل يومه ثلاثة هذا وقد روي أو داود البهي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان
يأتي الجار في الايام الثلاثة يصوم الفجر ماشيا ذاهبا وارجعا ويصبر ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يفعل ذلك قال الطبري في الحديث دلالة على ان النبي صلى الله عليه وسلم استكمل الايام
الثلاثة يعني وبصرح ابن حزم في صفة جهنم صلى الله عليه وسلم فقال أقامهم يوم الفجر وليس له الفجر
يومه وليس له الفجر الاول ويومدولة الفجر الثاني ويوم هذه أيام التشريق وأيام منى انتهى
ولذا صرح أصحابنا ولشأنه بأن الافضل ان يقيم ربي يوم الرابع فانه من باب تكميل العبادة
ولذلك أحسنوا الحسنى وزيادة

فصل في أحكام الزى وشرائطه واجباته في حاشا عطف تفسير لاحكامه وكان حقه ان
يقول وأما شرائطه فثلاثة (الاول وقوع الحصى بالجرة) أي متصلا بها (أو قربا منها ولو وقع
بعيد منها لم يحز) والبعيد القرب بحسب العرف ولذا قال في الفقه فلو وقعت بحيث يقال فيه ليس
بقرب منه ولا بعيدة لظاهر انه لا يجوز أي احتياطا (وقد القرب ثلاثة أذرع والبعيد ما
هو فيها) وهذا القول متقدم في الكبير من بعض المتأخرين من ان الفاصل بين القرب والبعيد
قد وثلاثة أذرع فبدون ثلاثة أذرع قريب وهكذا الثلاثة قريب ثم قال وعبر بعضهم فقال
القرب قد وثلاثة أذرع ونحوه وله ما ذكره هنا بقوله (وقيل القرب ما دون الثلاثة ولو وقع
الحصى على الشخص) أي أطراف ليل الذي هو علامة للجمره (أجزاء ولو وقع على قبة
الشخص ولم ينزل عنه لظاهر انه لا يجوز به للبعد) كما في القضية بانه على ما ذكره من ان محل الزى
هو الموضع الذي عليه الشخص وما حوله لا الشخص ثم اعلم ان مقام الزى بحيث يرى موضع
حصاده على مافي الحد ايه قول في الفقه وقد خصصه أذرع في رواية الحسن فذلك تقدير أقل
ما يكون بينهما وبين المكان في المستنون انتهى والخاصل انه يعتبر في ذلك كله مكان وقوع الجمره
لا مكان الزى حتى لو رماها من بيده فوقعت الحصاد عند الجمره أو قربها أجزاء وان لم يقع
كنته لا يجوز على مافي ليد تقع ولو وقعت حصادا من يده عند الجمره يأخذ حصادا من غير حصى
الجره فيرميها بمكان أو أنشد من حصى الجمره أجزاء أو قد أساء كذا ذكره ولا بد ان يقصد بها اذا
اختلطت جمره الساقطة بسائر الجران وماذا اعرفت بسببنا وأخذها ورمى بها فلا بأس (الثاني
الزى) أي دون الوضع والطرح (فروضها للجزير) لانه لا يسمى رميا (ولو طرحها جاز) لانه
فروى (ويكره) لانه تارك للسنة (الثالث وقوع الحصى في المرمى بفعله) أي حقيقة (فلو
وقعت على ظهر رجل أو حمل وثبت عليه حتى طرحها الحامل لم يجز) أي وكان عليه اعادتها
(وكذا) أي لم يجز (لو أخذها الحامل ووضعها) لانه حصل الوضع بفعل غير الزى فكذلك لو
أخذها ورماها وطرحها (ولو سقطت عنه بنفسها) أي من غير تحريك أحد لها (في سبيلها)
بفختين أي في طريقها (ذلك عند جمره أجزاء) أي نظرا الى قصده الاول وان أخطأ الطريق

لكل ذنب أنت أحق
بغيره اذ كنت أولى
بستره فانك أهل التقوى
وأهل الفجرة فصل
باب ويوم ببارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفر له يا خير الغافرين
(اللهم) اني استغفرك
لكل ذنب ظلت يسببه وليا
من أوليائك مساعدا
لاعدائكم ولا مع أهل
معيبتك على أهل طاعتك
فصل باب ويوم ببارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفر له يا خير
الغافرين (اللهم) اني
استغفرك لكل ذنب
البدني كرهتها كسى فيه

فتمام (وان لم يدانها وقت في المرى بنفسها أو ينقض من وقت عليه وتحريره فنية
اختلاف) أي في جواز موعدهم (والاحتياط أن يبعده) أي خروجا عن الخلاف (وكذا لوري
وشك في وقوعها موقعا فالاحوط أن يبعد) وهذا كله ذكره الكرمانى (الرابع طريق الرضايات)
أي السبعة (فلوري يسمع حصيات جلة) أي دفعة واحدة (لم يجزه إلا عن حصاة واحدة) لأن
التصريح عليه بخرق الأفعال لا عين الحصيات فإذا أتى بفعل واحد لا يكون إلا عن حصاة
واحدة لا بدراجها في ضمن الجلة وكان القياس لا يميز بين واحدة أيضا مع هذا ينبغي أن يكون
مكررها لمخالفتها السنة وفي الكرمانى إذا وقت منفردة على مواضع الجرات جاز كالوجع بين
أسواط الحد بضرية واحدة وإن وقت على مكان واحد لا يجوز وقال مالك والشافعي وأحمد
لا يميزه إلا عن حصاة واحدة كيفما كان لا بما مورى إلى سيع مرات قال في الكبير والذي
في المشاهير من كتب أصحابنا الإطلاق في عدم الجواز كما هو قول الثلاثة لم قدمنا من الهداية
وغيرها انتهى وفيه أن ما ذكره من الهداية هو مطلق قابل للتقييد بل فيه ما يفسد التأنيد حيث
قال ولوري يسمع أو أكثر جلة واحدة فهي واحدة فيزمنه ست سواها انتهى ولا ينبغي أن قوله
جلة واحدة إذا جعل على حقيقة من الوحدة أولا وأخرى فلا غبار عليه ولا خلاف فيه وإنما
الكلام إذا رى جلة واحدة وقت منفردة فانه يحصل به تفرق الأفعال في الجلة كما قال
الكرمانى بالجمع بين الأسواط في الحد بضرية واحدة إذا وقت في أجزاء الأعضاء منفردة وهذا
قياس ظاهر ومنكره مكارم مع أن عبارة القوم مطلقة وهذه مقيدة بخلاف كلام الأئمة الثلاثة
فإنهم صرحوا بسبعهم المحكم عندهم حيث قالوا كيفما كان فتأمل في هذا البرهان ثم أعرب
المصنف حيث قال ولأن الرأى لا يقع الا منفردة وإنما يقع جمعة إذا وضعها فلو لم أذكر
بسبع فهي واحدة ظاهر في عدم الجواز كيفما كان انتهى وغرابته لا تنفي لأن قوله لا يقع
الزى إلا منفردة فاما نفي لقولهم إذا رى بسبع فهي واحدة ولأن الكلام في الرأى لا في الوضع
لأنه لا يجوز بلا خلاف ثم قال وبذلك على ما عاين صاحب اليدائع قوله فإن رى بسبع فهي
عن واحدة لأن التوفيق ورد بتفريق الرضايات فوجب اعتباره انتهى وفيه أنه اعتبر تفرقه آخر
كما أن التوفيق ورد في الحقيقة بتفريق الضربات حقيقة ثم اعتبر تفرقها بما جاز فقوله وهذا
صريح في رد ما في الكرمانى من دود عليه أنه ليس بصريح ولا يتلوه بل يؤخذ منه ما حققه
الكرمانى بالتفريق وأما ما نسبته إلى الأئمة من أنه لوري بسبع حصيات جلة واحدة دفعة
واحدة لا يميزه عند الأئمة الأربعة فهو محمول على أن كلام الرأى والوقوع وقع دفعة واحدة كما
أشار إليه بالجمع بين قوله جلة واحدة ودفعة واحدة ثم هذا التفصيل في كلام الكرمانى لا ينافي
ما ذكره في الغاية قال في الحيط والبدائع ولوري هي واحدة من غير تفصيل ووجهه أنه جمع
في موضع فيه تفرق فانه مدفوع بانه تفرق بسبع فأنظر إلى آخر الأمر لا إلى أوله كما إذا
وقت الجرة فوق سبع ثم سقطت إلى الرأى وهو كذلك في هذا المعنى ثم قال صاحب الغاية وقال
في شرح البضارى قال أوحشية يميزه بقله بطل أي على الإطلاق وجمع عند التقييد وتفصيل
فيه ما يبيد لكلام الكرمانى حيث نسب إلى الإمام ولو وقع الخطأ من جهة الإطلاق في مقام
تفصيل المرام (ولوري بمصناتين أحدهما عن نفسه والأخرى عن غيره جاز ويكره) أي تركه
السنة فإنه ينبغي أن يرى السبعة عن نفسه أولا ثم يرميها عن غيره نية وعبارته موجهة أنه لوريها

ذلك وآيسنى من وجود
رحمك وأقصرى اليأس
عن الرجوع إلى طاعتك
لمعرقى بعظيم جرى وسوء
خلى بنفسى ففعل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفر لى
يا خير الغافرين (اللهم) انى
أستغفرك لكل ذنب
أورثنى الملكة لولا حلك
ورحمك وأدخلنى دار
البوارى لولا نعمتك وسلك
فى سبيل النى لولا إرشادك
فصل يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفر لى يا خير الغافرين
(اللهم) انى أستغفرك
لكل ذنب يسكون

جله حاز فلان صرح هذا مستقولا فهو يؤيد الكرماني لكن لا بد من ان يقدو قوعهما متفرقين ومع
هذا فالحاصل هذه المسئلة ان تذكر بدقوله الخامس ان يرى بنفسه فلا يجوز النيابة عند القدرة
وتجاوز عند العذر فلوري عن مريض (أي لا يستطيع الرى) بأمره أو مغمى عليه ولو بغير أمره
أو صبي غير مميز (أو مجنون جاز والافضل ان توضع المصى في أكتفهم فير مونها) أي وقفاؤهم
وأما اعتباره في الكبير ومن كان مريضا أو مغمى عليه لا يستطيع الرى توضع المصفا في يده
فيري بها وان يرى عنه غيره بأمره جاز والاول افضل فغير صحيحة لان الرى عن المريض بغير
أمره لا يجوز كما ذكره هذا بخلاف المغمى عليه فإنه ليس له شعور أصلا والمريض له شعور في
الجهة قابل لان يديه وطلب الاذن منه ثم المريض ليس على الإطلاق في الحاوى عن المنتقى عن
محمد اذا كان المريض بحيث يصلى بالسارى عنه ولا شيء عليه انتهى ولعل وجهه انه اذا كان يصلى
قاتما فله القدرة على حضور المرى راكبا أو محمولا فلا يجوز النيابة عنه بتقدير المصنف عن هذا
القول بقوله (قبل في حد المريض ان يصير بحيث يصلى جالسا) ليس في محله لا مع مريان هذا
ضعيف وان الصحيح هو اطلاق المريض والحال انه ليس كذلك ويؤيده ما ذكرناه في
المبسوط والمريض الذي لا يستطيع الرى الجاز توضع المصفا في كتفه حتى يرى بها وان
رى عنه أجزاءه عزلة المغمى عليه انتهى ولا شبهة ان كل مريض لا يتصور ان يصلى كالغنى
عليه وفي الغاية ثم المريض والمعتوه والمغمى عليه والصبي توضع المصفا في أكتفهم
فير مونها أو يرمون بأكتفهم أو يرى عنهم ويميزهم بذلك ولا يباد ولا يديه عليهم وان لم يرموا الا
المريض انتهى وهذا تفصيل حسن كالأجتنى (السادس ان يكون المصى من جنس الارض)
أي وان لم يطلق عليه اسم المصى اذا كان من أجزاء الارض (فيجوز بالجهر) أي ولو كان
كبير (والمراد بظن الأجر) أي كسره وقطعه والدين بالاولى فليس ذلك الا بجرلا حترار
(والطعن) أي القرب المخلوط بالله لكن انظاره ان يكون القرب أعظم (والنورة) وهي
الجص (والنقرة) وهي الطين الأحمر المسمى بالاروى (والخ الجبلي) أي لا البصري لان غالب
أجراته الماء المالح (والكميل والكبريت والزنج والمرداسخ وقبضة من تراب والاحجار
انفيسة كالزبرجد والمرز والبلش والبالور والقيق واختلاف اليباقوت والقيرو زج)
قال ابن الحمام في شرح الهداية ونظام الاطلاق جواز الرى بها لانها من أجزاء الارض وفيها
خلاف منه الشارحون وغيرهم وأما زج بعضهم ممن ذكر الجواز الفارسي في عنسكه انتهى
وكذا الزايجي ومن ذكر عدم الجواز الساكني في شرحه على ما ذكره المصنف عنهما (والافضل
ان يرى بالاجار) أي الصغار المسماة بالمصى (ولا يجوز عاليس من جنس الارض كالأذهب
والفضة والفلز والذهب والمرجان) زاد في الكبير والجواهر وهو غلة مما سبق من جواز
الاجار البقية (والنخب) أي لاه وان كان من جنس الارض لكنه رمد كان المعد في بناب
(والبرعة) تكن في القول للامام المصطفى ولورى في موضع الرى بالبرعات مكان الاجرات يجوز
ولورى بالجواهر والذهب والفضة لا يجوز والفرق ان يرى الجار عرف بخلاف القياس
ورى البعرات في معناه لاه تصد بهرى الشيطان والاستغفار به وليس فيرى الجواهر
ما ذكره من المغمى فلا يجوز انتهى وهو مسمى دقيق لا يجنى لكن الجهل ونظر والى ان الوارد هو
المصى فيمثل جميع جنس الارض في المغمى فاقها بأشارات الصوفية أشبه في المبني ولذا قال

في اجتراحه قطع الربا ودية
الدعاء وتوارة البلاد وتوارة
المهموم وضاعف الغموم
فصل برب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واخبره لي يا خبير
الفاقرين (المهم) اني
أستغفر لك لكل ذنب برّد
عنت دعائي ويطيبل في
مضطرب عناقى ويظهر
عندك املى فصل برب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واخبره لي
يا خبير الفاقرين (المهم) اني
أستغفر لك لكل ذنب يبعث
القلب ويشعل الكرب
ويشعل الفكر ويرضى
الشيطان ويضبط الرحمن

في الميسوط وبعض المتشقة يقولون انه لو رعى البقرة أجزأه لان المقصود اهانة الشيطان وهذا
يصلح بالبره فلو سألنا نقول بهذا (السابع الوقت) وقد تقدم بيان زمان جواز رى وة تسفينته
ووقت كراهته ووقت أدائه وقضائه فهو مغي من قوله (الثامن الضاعف في ألبه فلو ترك رى يوم
يجب قضاءه فيما بعده مع وجوب الكفارة) وفيه ان الكلام في شرط الرى لافى واجباته أداه
أو قضاء (التاسع اقسام العدد وأتينا أكثره) وفيه ان هذا ركن الرى لا شرط له (فانقص الامل
سها) أى من السبعة بأن رى أربع وتترك ثلاثة أو أقل (رسمه جزؤه) أى كما ساقى (مع العصاة) أى
مع عصاة رعيه لمحصل ركنه (ولو ترك الأكثر) أى بأن رى ثلاثاً أو أقل (فكأنه لم يرم) أى حيث
انه يجب عليه دم كالوزنك السك (ولا يشترط الموالاتين الزمان) أى بين رى الحصيات اتخافا
وكذا بين رى الجرات على خلاف فيه كما ساقى (بل تسن) أى الموالاتين مع كدة (فيكره تركها
والرجل والمرأة في الرى سواء) الا ان رعى صافى الليل أفضل وفيه إجماع الى انه لا يجوز النيابة عن
المرأة بغير مذكور وبكره الرى بخصى الجرة والنخس والمجبد مع الجواز أى والاساءة لما سبق
(ولا يشترط جهة للرعى) أى عند وقوفه (فإن أجمعه من الجهات وماها مع الا انه يستحب
أو يسن الجهة المذكورة) كما تقدم (ولا يشترط أن يكون الرى على حالة خصوصية من قيام)
لانه لو رى وهو قاعد على الارض أو على الدابة يجاز (واستقبال) وان كان هو الافضل (وطهارة)
وهى الاكمل (أقرب أو يبدل على أى حال رى من أى مكان رى صح) أى رعيه (الا انه يسن
وقوفه للرعى بخصو خمسة أذرع من الجرة أو أكثر وبكره الاقل) وكان حقه ان يترك وقوفه ولا
يشترط بعد فراغه من جميع التروط فجعله بعد قوله (المعشر الترتيب فى الرى الجارى على قول بعض)
ففى الميسوط للرعى خمس فأن بدأ فى اليوم الثامن بجمرة العقبة فرماها ثم بالجرة الوسطى ثم بالثى
ننى المصبد ثم ذكر ذلك فى يومه يعبد على جرة الوسطى وجرة العقبة لانه تسك شرع مرتين
فى هذا اليوم فحاسبوا انه لا يعبد بغير جرة الاولى بنزلة الاقتناع بجرة الوسطى والوسطى
للعقبة فما أدى قبل وجوب اقتناعه لا يكون معتد به كمن حصبه قبل الرى كرم أو مسمى قبل
الطواف والمعتد بهان رعيه الجرة الاولى فهذا يعبد على الوسطى والعقبة انتهى وهو صريح
فى افادة هذا المعنى (والأكثر على انه سنة) كما صرح به صاحب البدائع والكرمانى والمحيط
وقتاوى السراجية وقال ابن الممام والذى يقوى عندى استئذان الترتيب لانه يعبد (فالبدأ
بجمرة العقبة ثم بالوسطى ثم بالاولى وهى التى نلى مصبد الخيف ثم تذكر ذلك فى يومه فانه يعبد
لوسطى والعقبة حتماً) أى وجوباً وعند البعض (أوسنة) مؤكدة عند الأكثر (وكذا لو ترك
الاولى ورى الآخرين فانه يرى الاول ويستقبل الباقية) أى يأتى بالوسطى والعقبة وجوباً
أوسنة (ولو رى كل جرة ثلاثاً ثم الاول بأربع ثم أعاد الوسطى بسبع ثم القصوى بسبع) كما
فى المحيط ثم قال أيضاً (وان رى كل واحدة بأربع ثم كل واحدة ثلاث ثلاث ولا يعبد) أى لان
للاكثر حكم السك وكأنه رى الثانية والثالثة بعد الاولى (وان استقبل فهو أفضل) أى ليكون
رعيه على الوجه الاكمل وتظهير ما روى عن محمد (ولو رى الجواز الثلاث فإذا فى يده أربع حصيات
ولا يدرى من أينهن من يرمهن على الاولى ويستقبل الباقيتين) لاحتمال أنهن من الاولى فلا يميز
رى الآخرين (ولو كن ثلاثاً أعاد على كل جرة) أى من الجرات الثلاث (واحدة واحدة) أى
من الحصيات (ولو كانت حصاة أو حصتين يرمى) أى بالترتيب اعاده (على كل واحدة) أى

فصل يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واخبره فى ياخبر
الغافرين (اللهم) انى
استغفرك لكل ذنب
يعقب اليأس من رحمتك
والقنوط من مغفرتك
والحرمان من سعة
ما عندك فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد
واخبره فى ياخبر الغافرين
(اللهم) انى استغفرك
لكل ذنب أعقت عليه
نفسى اجلا لا لك وأظهرت
لك التوبة فقبضت وسألتك
المغفرة فموت ثم عادى
الحوى الى معاصى فطعما
فى سعة رحمتك وكرم

من الجرات (واحدة واحدة ولا يصيد لان فلا كتر حرك الكل) فانه يرى كل واحدة بما كثرها
اتى كلام محمد في الفتح وهذا صريح في الخلاف (ولورى أكثر من سبعة بكرة) أى اذا
رماه عن قصد وما اذا شئت في السابع ورماه وتبين انه الثمن فانه لا يصير ذلك هذا وقد ناقضه
في الكبير بقوله ولورى بما كثر من السبع لا يصير (وأما واجباته فتعده على الحلق) وتأخير
الحلق عنه وهذا عند الامامية على الترتيب بينهما من واجبات الحلق فده من واجبات الرى غير
ظاهر (والتضاد في الوقت مع الجابر) وهذا أيضا قد علم من الشرط السابع وهو الوقت الشامل
للأداء والقضاء والحاصل ان الرى هو من واجبات الحج اما اداءه أو قضاء فاذا كانت وقتها عين الدم
ترك الرى اتفاقا والله أعلم

ففضل في مكروهاته الرى بعد الزوال في يوم النحر في أى اتجاه قبل اجعاء (وقبله في سائر الأيام)
أى كافى بعض الروايات الضعيفة والصحيح انه لا يصح قبل الزوال في اليومين المتوسطين ويكره
في اليوم الرابع عند الامام خلافا لهما حيث لا يصح قبل الزوال في ذلك اليوم أيضا عندهما
(وبالجواب الكبير) أى سواه يرى به كبير أورى بمكسورا (وحصى المصدور والجروء والنفس) كما
تقدم (والإدابة على العدد) أى على السبع كما سبق (وترك الجهة المستوية والقيام به بقره) وهو
المقدر لسنون كاذكر (وترك الترتيب) أى بين الجرات على قول (وطرح الحصى)

ففضل في النحر أى الخروج من منى والرجوع الى مكة (واذا فرغ من الرى وأراد أن ينصرف الى
مكة في النفر الاول أو الثاني) على ما سبق ياتهما (توجه الى مكة واذا وصل المحصب) بفتح الصاد
المشددة (وهو الأبطح) ويسمى المحصب والبطحاء والخيف قبل هو موضع بين مكة ومنى وهو الى
منى أقرب وهذا غير صحيح والمخيم كره فيه انه فناء مكة وسيأتى بيان حده (فالسنة ان يتزل به
ولو ساعة يدعو ويقيم على راحلته يدعو) أى بناء على اختلاف الروايات ففي البصر الزائر
والبنابيع والمضرات وقد فيه ساعة على راحلته يدعو وقال شمس الاقعة السرخسى وصاحب
الهداية والكافي وغيرهم ان التزول به سنة عندنا لتركه بلا عمد يصير ميسرا وكذا عند الشافعي
 وغيرهم انه يستحب وقال القفاى عياض انه يستحب عند جميع العلماء (والأفضل ان يعلى به
الظهر والمصر والمغرب والعشاء ويجمع جمعة ثم يدخل مكة) حكى كما صرح به ابن الحسّام
والطبرانى وهذا صريح في انه ينصرف منى قبل أداء صلاة الظهر به مصرح بعض الشافعية
أيضا لكنه خلاف ما تقدم من استحباب تقديم الظهر على الرى مطلقا وفي القاموس التصيب
هو التزول بالمحصب الشعب الذى يخرج الى الأبطح ساعة من الليل (وحده المحصب) أى على
الصبح (ما بين الجبل الذى عند مقار مكة والجبل الذى يقابله مصعبا) أى حال كونك سائرا الى
جهة الأعلى (في الشق الايسر وأنت ذاهب الى منى مرتقا من بطن الوادى وليس المقبرة من
المحصب ولو ترك التزول) أى بما في حكمه من الوقوف (بالمحصب يصير ميسرا) أى ان كان بلا
عذر وفي السراجية واذا مضت أيام التشريق فأنهم يحترقون ماشاءوا بينة أنفسهم وآبائهم
وأخوانهم انتهى وبني ان لا يخرج من مكة حتى يحتم القرآن فان ذلك مستحب في المساجد
الثلاث فوقي معبط الوحى كدوائهم والله أعلم

هفوك ناسيا لو عيذك
راجيا الجليل وعدك فصل
يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفر له يا خير
الفاقرين (اللهم) انى
استغفرك لكل ذنب
بورث سواد الوجه يوم
تبيض وجوه أوليائك
واسود وجوه أعدائك
لذا أقبل بعضهم على بعض
يتسلا ويسون تقول لا
تقصموا لى وقد قدمت
اليكم بالوصف فصل يارب
سلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفر له يا خير الفاقرين
(اللهم) انى استغفرك لكل

بغضين وهو الرجوع ويسمى طواف الوداع (وهو واجب على الحاج الأفاقي) أي دون المكر
 والمباقي والمراد به (الفرقة) والتمتع والقارن ولا يجب على المعتمر أي ولو كان آفاقيا (ولا
 على أهل مكة) حنيفة أو حكا كاسياقي (والحر) كاهل بني (والحل) كالوادي والخليص
 وجدة وحده (والوافت) أي المينة للأفاقيين (وقائت الحج والحصر) أي في الحج والجنون
 والمصبي لعدم تكليفهما (والحائض والنفساء) لمفرها (ومن نوى الإقامة بالبادية) أي
 الاستيطان (بمكة قبل حل النفر الأول من أهل الأفاقي) لكن قال أبو يوسف إن أحبه للمكر
 أي ومن في معناه لأنه وضع نية لم فعل الحج (وشرائطه أصلية الطواف الأفاقيين) أي
 لاتعيين الصدر إذا وقع في محله لقوله (وأن يكون بعد طواف الزيارة) وهذا بيان وقته الذي هو
 شرط لصحة وقومه عنه كاسياقي (وأما بيان أكثره كونه بالبيت) كلاهما أن لو كان مطلق الطواف
 لأنهم ما شرطان ولا لأنهما مخصوصا بسيقتي هذا الطواف (وأما وقته فأوله بعد طواف الزيارة فلو
 طاف بعد الزيارة طوافا) أي أي طواف كان (يكون عن الصدر) أي يقع عنه سواء أواف أم لا
 (ولو في يوم النفر) أي وإن وقع في أول أيام النفر مع أنه في من أفعال الحج أشبهه وحل الوداع هو
 الفرغ من الأعمال (ولا آخره) كما صرح به في الفتح أي إلى آخر عمره في حق الوجوب (طوافي
 به ولو بعد سنة يكون أداه لاضاه) في البدائع ويحيز في أيام النفر ويعد ما يكون أداه لاضاه
 حتى لو طاف طواف الصدر ثم لحال الإقامة بمكة ولم يقضه أدارا بجان طوافه وأن أقام سنة بعد
 الطواف إلا أن الأفضل أن يكون طوافه عند الصدر ولا يلزمه بالتأخير عن أيام النفر ثم
 بالإجماع (ومستحب أن يصحله) أي طواف الصدر (آخر طوافه عند الحضر) أي أو قاعا عند
 الحرم على خروجه وأراد مما يشره فخره وكاهل واجب عند الشافعي وليس المعنى أن يصحله آخر
 طوافه بل أن يطوف بعده ولو استقر في مكة إلى حين سفره في البدائع عن أبي حنيفة أنه قال
 ينبغي للإنسان إذا أراد السفر أن يطوف طواف الصدر حين يريد أن يتفرأ من مكة وهذا
 بيان الوقت المستحب لا بيان أصل الوقت وعن أبي يوسف والحسن إذا استنفل بعده بمكة يعيده
 وعن أبي حنيفة إذا طاف للمصدر ثم أقام إلى العتمة قال أحب أن يطوف طوافا آخر لئلا
 يكون بين طوافه وفخره حائل (ولو أقام) أي تأخر (بعده) أي بعد طوافه (ولو أبا) أي ثلاثة
 أبصر قوله (أو أكثر فلا بأس) وفيه أنه إذا كان خلاف المستحب فلا يقال له لا بأس وإذا قال
 (والأفضل أن يعيده) أي يقع مستحباً (ولا يسقط) هذا الطواف (عنه) أي عن الحاج الأفاقي
 (هذا الطواف بقية الإقامة) سواء بعد النفر الأول أو قبله (ولو ستن) أي ولو كانت مدة الإقامة
 سنة من كثيرة (ويستحب بنية الاستيطان) وهو محل المكان وطناً لا قضاءً ولا إريدان خروج عنه
 بلا عود (بمكة أو بما حولها) أي من أماكن الحرم أو الحل فيمادون الميقات (إن نواه) أي
 الاستيطان (قبل حل النفر الأول) أي قبل أن يصل الخروج من مكة وهو اليوم الثاني من أيام
 التشرى بعد الزوال وهذه الاتفاق (ولو نواه بعد الانسقاط) أي عنه في قول أبي حنيفة ومحمد
 وقال أبو يوسف يسقط عنه في الحلالين إذا شرع فيه (ون نوى) أي الاستيطان (قبل النفر ثم
 بداه الخروج) أي ظهر له في ربه الخروج للسفر وعدم الاستيطان (لم يجب) أي طواف الصدر
 حينئذ (كأنك إذا خرج) أي طواف الصدر (لا يجب عليه) أي طواف الصدر

فمن فسخته وصحت عنه
 حياه منك عند كره أو
 كتمته في صدرى وعنه
 منى فأنك تعلم السر وأخفى
 فصل برب وسلم وبارك
 على سيدنا محمد وعلى آل
 سيدنا محمد واغفره لي يا خير
 الفافرين (اللهم) أنى
 استغفرك لكل ذنب
 يغفنى إلى عبادك وبغفر
 عنى أوليائك أو يوحى
 من أهل طاعتك بوحشة
 المعاصى وركوب الحبوب
 ولارتكاب الذنوب فصل
 برب وسلم وبارك على
 سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
 محمد واغفره لي يا خير
 الفافرين (اللهم) أنى
 استغفرك لكل ذنب يغفرو

لا يشترط وقوعه حال الاحرام من أصله فيطوفه (ما لم يجاوز المقات) قيده بقوله يجب لا تقول
 بالأحرام ولذا قال (فإن جاوزه لم يجب الرجوع ويجب الدم) أي دفن الحجر عنه مع النزع
 للسكين بهما سبباً (وإن عاد) أي ولو بقصد طواف الصدور وسقاط الدم عنه فقلبه الأحرام
 بصرة (أوج) أي لا تكون طواف الصدور حيث لا يصح بالأحرام السابق بل لاجل أن كل من
 أراد دخول الحرم يجب عليه الأحرام باحد النسكين (فإن رجع) أي بالأحرام (بدأ بطواف العمرة)
 لكونه الأقوى (ثم بالصدر) كافي البدائع وغيره (ولا شيء عليه) أي من الدم والصدقة لسقوط
 ما وجب عليه بالعود (بالتأخير) أي عن زمانه وأما قوله في الكبير عن مكانه فهو في بيانه (ويكون
 مسيراً) كما صرح به الطحاوي لكن فيه أن ترك الاستصحاب ليس فيه إساءة بل ترك السنة ولعل
 الطحاوي ذهب إلى أن السنة أن يقع طواف الصدر قبل رجوعه ويستحب أن يقع في آخر
 أحبله فلا ينافي ما قالوا ولا آخره (والأولى) أي قالوا (أن لا يرجع بعد الجواز) ويستحب
 لأنه) أي عدم رجوعه وبث دمه (أضع للقرءاء) أي من حيث انتفاعهم بالدم (وأسر عليه)
 من جهة السهولة وعدم المشقة مع قوت وقت الفضيلة (وإذا طهرت الحائض قبل أن تغارق
 ببيان مكة يلزمها طواف الصدر وإن جاوزت) أي جدران مكة (ثم طهرت لم يلزمها) أي
 الطواف أو العود لأنها حين خرجت من العمران صارت مسافرة بدليل جواز التصر فلا يلزمها
 العود والدم (ولو طهرت في أقل من عشرة) أي ولو بعض المدة (فلم تقتل) ولم يذهب وقت
 صلاة) أي حينئذ (حتى خرجت من مكة لم يلزمها العود) أي من البنيان لأنها حين خرجت حائضاً
 حكمها بخلاف ما إذا اغتسلت أو ذهب وقت صلاة فإنه يلزمها العود للطواف وكذا إذا طهرت بعد
 عشر (ولو خرجت) أي من البنيان (وهي حائض ثم طهرت) أي سواء اغتسلت أم لا وقوله
 في الكبير ثم اغتسلت قيد اتفاق (مرجعت إلى مكة) أي مع أنه لا يجب عليها العود ولكن عادت
 باختيارها (قبل مجاوزة المقات لزمتها الطواف) لأنه يعود لها صارت كأنها لم تخرج (والنساء
 كالحائض) أي في هذا الحكم (وليس على الخارج إلى التنعيم) أي عند الإيام من مواضع الحرم
 (وداع) أي طوافه خلافاً للثوري فإنه إذا أراد الخروج من الحرم مطلقاً سواء قصد الأفاق
 أو لا يأمره بطواف الصدر تغليظاً للحرم كان الدخول الحرم من أهل الأفاق مطلقاً ومن أهل
 المقات عند إرادة أحد النسكين يجب عليه الأحرام

فخص في صفة طواف الوداع أي كقيته عند إرادة الرجوع إلى أهله (وإذا دخل
 المسجد بدأ بالخروج الأسود) أي بعد النية (يستله) أي على ما سبق (ثم يطوف سبعاً) المشهور على
 لاسنة بالغيبون التنا ولا يظهر وجهه فإنه لو أراد به عدد الأشواط لقليل سبعة اللهم إلا أن
 يقال سبع مرار يكون المعنى بقوله يطوف يدور في القاموس الأسبوع من الأيام والسبوع
 بعضهم ما طاف بالبيت سبعاً وأسبوعاً وسبوعاً في النهاية طاف بالبيت أسبوعاً أي سبع مرات
 ومنه لا سبوع للأيام السبعة يقال سبوع انتهى وأما نيته أو العامة فسببها بالضم فلا معنى
 به لا يجر من أجزاء السبعة كل ربع والنس والعشر ونحوها (بلا رمل ولا اضطباع ولا شيء
 بعده) لأن التنفل بهذه الثلاثة غير مشروع (ثريصل ركعتين) أي في غير الوقت المكروه
 (حلب المقام وغيره) أي من المسجد الحرام (ثم يأتي مزمراً فيترجمه) أي مستقبل البيت
 الحرم ثم أوقافاً عدا ويتنفل منه ويتنفل ثلاثاً ويرفع يصره في كل مرة وينظر إلى البيت

إلى الكفرو يطيل الفكر
 ويرث الفخر ويجب
 العسر ويصد من الخير
 ومنه الشرو يمنع اليسر
 فصل يارب وسلم وبارك
 على سيدنا محمد وعلى آل
 سيدنا محمد وأخبرني يا حبيب
 الماقرن (اللهم) أي
 استغفر لك لكل ذنب يفي
 إلا جال ويقطع الآمال
 ويشين الأعمال فصل
 يارب وسلم وبارك على سيدنا
 محمد وعلى آل سيدنا محمد
 وأخبرني يا حبيب الماقرن
 (اللهم) أي استغفر لك
 لكل ذنب يدنس
 ما طهره ويكشف عني
 ماسترته أو يقع في ما يستره

فَاتْلَفِي أَوَّلَ كُلِّ مَرَّةٍ بِسْمِ اللَّهِ الْحَمْدُ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ فِي الْمَرَّةِ الْآخِرَةِ اللَّهُمَّ
 إِنِّي أَسْأَلُكَ دِفْءَ صَلَواتِكَ عَلَيَّ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ كُلِّ دَلَمٍ (وَيُصَبُّ) أَيُّ مِنْ مَائِهِ (عَلَى رَأْسِهِ وَجْهِهِ
 وَجَسَدِهِ) أَيْ سَائِرِ بَدَنِهِ اغْتَسِلَ الْتَبَرُّكَ (وَيَسْتَقِي نَفْسَهُ) أَيُّ مِنَ الْمَاءِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَعِينُ بِأَحَدٍ
 أَنْ يَتَوَضَّعَ عَلَيْهِ (ثُمَّ يَأْتِي الْمَلْتَرَمَ) أَيُّ وَيَدْعُوهُ (وَيَأْتِي الْبَابَ) أَيُّ بَابَ الْكُمْبَةِ (وَيَقْبَلُ الضَّبَّةَ
 وَيَدْعُو وَيَسْتَلِ الْبَيْتَ أَنْ تَسِرَ) أَيُّ حِينَئِذٍ لَكِنْ قَبْلَهُ يَتَأْتِي خُرُوجَهُ فَيَقْبَلُ طَوَافَهُ فَوَرَأَى كَأَنَّ
 أَنَّهُ لَوْ سَلَى الْعِشَاءَ مِثْلًا بَعْدَ طَوَافِهِ وَهَذَا التَّوَضُّعُ الَّذِي ذَكَرَهُ هُوَ الْمَشْهُورُ مِنَ الرُّوَايَاتِ وَقَبْلَ
 يَرْجِعُ بَعْدَ صَلَاةِ الطَّوَافِ إِلَى الْمَلْتَرَمِ ثُمَّ يَأْتِي زُمْرًا ثُمَّ يَنْصَرِفُ مِنْهَا الْوَلَدُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ
 الْكِرْمَانِيُّ وَالزَّيْلَعِيُّ وَيَقْرَأُ بِمَعْنَى الْبَدَأِ مِنَ أَنْ الْكَرْخُ خَذَّ كَرَأْنَهُ فَيَأْتِي حَنِيفَةً إِذَا فَرَغَ مِنْ
 الطَّوَافِ يَأْتِي الْمَقَامَ فَيُصَلِّي مَعْدَمَ سَكَنَتَيْنِ ثُمَّ يَأْتِي زُمْرًا فَيَشْرَبُ مِنْ مَائِهِ لَوْ يَصُبُّ عَلَى وَجْهِهِ
 وَرَأْسِهِ ثُمَّ يَأْتِي الْمَلْتَرَمَ أَنْتَهَى (وَصَفَةُ الْإِتِّزَامِ أَنْ يَضَعُ صَدْرَهُ وَخَدَهُ الْإِمَامِ عَلَى الْجِدَارِ أَوْ يَرْفَعُ يَدَهُ
 الْيُمْنَى إِلَى عَتَبَةِ الْبَابِ وَيَتَلَقَّ بِسَائِرِ الْبَيْتِ) أَيُّ كَلِمَتَهُ لَوْ بِطَرَفِ قُوبِ مَوْلَاهُ (وَيُقَسِّمُهَا) هُوَ
 بِمَعْنَى يَتَلَقَّ (سَاعَةً) أَيُّ زَمَانًا قَلِيلًا فِي الْعَرَفِ (مَنْصَرَفًا مَقْسَمًا أَعْيَابًا كَمَا مَكَرَ أَمَهُ لَا مَصْلَبًا
 عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَامِدًا) أَيُّ مِثْنًا وَشَا كَرَأْنَهُ (ثُمَّ يَسْتَلِمُ الْحُجْرَ وَرُجْعًا) أَيُّ أَوْ رَوَاهُ لَمَاتِي
 الْعَبُونَ (وَوَجْهَهُ) أَوْ بَصَرَهُ (إِلَى الْبَيْتِ مَتَابًا كَيْفَا) أَيُّ أَنْ لَمْ يَكُنْ بِأَكْبَلَ مُصْرَفًا عَلَى فِرَاقِهِ حَتَّى
 يَخْرُجَ مِنْ أَسْفَلِ الْمَسْجِدِ) أَيُّ اسْتِحْبَابًا (قَبْلَ مِنْ بَابِ الْعِمْرَةِ) وَالْأَصَحُّ أَنَّهُمْ بَابُ الْغُرُورَةِ كَمَا عَلَيْهِ
 عَمَلُ الْعَامَّةِ وَيُقَرَّبُ بِمَعْنَى رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ وَأَبْنُ مَاجَةَ مِنْ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَفَ عَلَى الْغُرُورَةِ
 وَقَالَ وَاللَّهِ إِنَّكَ لَغَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ لَوْلَا أَنِّي أَخْرَجْتُ مِنْكَ مَا خَرَجْتُ (وَقِيلَ) أَيُّ فِي
 صَفْوَةِ رُجُوعِهِ (يَنْصَرِفُ وَيَمْتَنِي وَيَلْتَفِتُ إِلَى الْبَيْتِ كَالْمُخْرَجِ عَلَى فِرَاقِهِ) وَهَذَا أَظْهَرُ وَأَيْسَرُ
 عَلَى الْأَكْثَرِ وَبِهِ يَجْمَعُ الْجَمْعُ بَيْنَ اخْتِلَافِ الْأَدَلَّةِ وَالرُّوَايَاتِ خَاسِمٌ مِنْ هَيْئَةِ الْجَوْعِ ذَكَرْنِي
 الْمَدَائِدُ وَالسَّكَاةُ وَالْجَمْعُ وَقَبْرُهَا وَقَالَ الطَّرْبُلَسِيُّ وَمَا يَفْعَلُهُ النَّاسُ مِنَ الْجَوْعِ الْقَهْقَرِيِّ بَعْدَ
 الْوُدَاعِ فَلَيْسَ فِيهِ سِنَّةٌ مَرْوِيَةٌ وَأُتْرَعِي وَقَدْ صَعِلَ أَحْصَابُ أَيُّ أَحْصَابِ الْمَذْهَبِ لِأَنَّهُ أَنْزَلَ
 أَحْصَابَ الْبَيْتِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَنَافِيهِ قُوَّةً وَأُتْرَعِي مَعَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَحْصَابِي
 كَالنَّصُومِ بِأَيْهَمٍ أَتَدْبِئْتُمْ أَهْتَدِئْتُمْ وَوَرَدَ عَلَيْكُمْ بِنْفِي وَسَنَةُ الْخُلَفَاءِ الْأَشْدَيْنِ مِنْ بَعْدِي هَذَا أَوْ قَالَ
 الزَّيْلَعِيُّ بِمَا ذَكَرَ هَذَا الْجَوْعُ فِي ذَلِكَ أَجْلَالِ الْبَيْتِ وَتَعْظِيمُهُ وَهُوَ وَاجِبُ التَّعْظِيمِ بِكُلِّ
 مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْبَشَرُ وَالْعَادَةُ جَارِيَةٌ فِيهِ فِي تَعْظِيمِ الْأَكْبَارِ وَالْمُسْكِرَةِ لَذَلِكَ مَكَارِ أَوْ قَالَ أَنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ
 الطَّرْبُلَسِيُّ فِيهِ اغْتَابَ بَشَرُ كَوْنِهِ سَنَةً لَا كَوْنَهُ جَائِزًا أَوْ بَدْعًا مَسْتَضْنَةً (وَالْحَافِظُ) وَكَذَا
 النَّفْسَاءُ (تَقْصِدُ بَابَ الْمَسْجِدِ) أَيُّ أَيُّ بَابِ أَوْ بَابِ الْغُرُورَةِ وَهُوَ الْأَصْلُ (وَيَدْعُو وَتَضَعُ) أَيُّ
 تَرْكَبُ أَوْ تَقْشِي (وَيَسْتَقْبِلُ خُرُوجَهُ مِنَ الثَّيْبَةِ السُّفْلَى مِنْ أَسْفَلِ مَكَّةَ) أَيُّ أَنْ كَانَ مِنْ طَرَفِهِ
 (وَيَتَضَقَّقُ عِنْدَ الْخُرُوجِ بَشْيَ) أَيُّ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ الْمُحْتَرَمِ (وَيَسِيرُ إِلَى مَدِينَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لِيَكُونَ خَتَامُهُ مَسْكَاوِيًا يَكُونُ سَبْرًا جَامِعًا بَيْنَ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ وَزِيَارَةً لِلَّهِ
 وَرَسُولِهِ الْمُؤَدَّةَ بِشَهَادَةِ قَبْلِ الْوَحْدَانِيَّةِ وَلَنْ يَسِيرَ إِلَّا بِمَنْ سَبَقَ إِلَيْهِ زِيَارَةُ أَوْ تَسِيرُهُ الْإِعَادَةُ
 فَإِنَّ الْعُودَ أَحَدٌ

فصل يارب وسلم وبارك
 على سيدنا محمد وعلى آل
 سيدنا محمد واغفره لي
 يا خير الغافرين (اللهم)
 اني استغفرك اكل ذنب
 لا ينال به عهدي ولا
 يؤمن معه غضبك ولا تنزل
 به رحمتك ولا تدوم عني
 نعمتك فصل يارب وسلم وبارك
 على سيدنا محمد وعلى آل
 سيدنا محمد واغفره لي
 يا خير الغافرين (اللهم)
 اني استغفرك اكل ذنب
 استغفنت به في ضوء النهار
 عن عبادك وبارزتك به في
 ظلمة الليل جراحة مني عليك
 على اني اعلم ان السر عندك
 علانية وان تخفيته عندك

(القران) يكسر التالف مصدر بمعنى المخارة وهو في اللغة الجمع بين الشيتين وفي الشرع ما ساقى بينهما من الجمع الخصوص وهو (أفضل من الافراد) أي بالغ والتمتع والاولى أن يقول أفضل من التمتع والافراد لان التمتع عندنا أفضل من الافراد دخلا فالتمتع والشافعي حيث قالان الافراد أفضل مطلقا وساقى بينهما والفرق بينهما (وهو) أي القران (أن يجمع الا) فاقى أي لا المكي والمقاتي ليكون قرانهم مستونا (بين بالغ والعمرة) الاولى بين العمرة والغل (متصلا) بأن يوترها معا ومقرروا بكلام موصول (أو متصلا) أي بكلام مفصول أو بان أدخل احرام بالغ على العمرة (قبل أن كثر طواف العمرة ولو) أي وان كان انفصاه (منه) أي ويؤتيها أي وان يؤدى افعال العمرة بالغ (في أشهر بالغ) بان يقع كثر طواف العمرة وجميع سعيها وسعى بالغ فيه ولو تقدم الاحرام وبعض طواف العمرة عليها (وصفة) أي هيئته الاجالية (أن يحرم بالعمرة بالغ معا) أو متعاقبا (من المقات) أي لا بعده وجوبا (أو قبله) أي لو لم ين دوره أهله (وهو الافضل) أي لم يقد عليه الا ان تقدمه على المقات الزمان مكره ومطلقا (وقول اللهم اني أريد العمرة بالغ فيسرها لي) أي سهله ما وفتي عليها (وقبله ما مضى فوبت العمرة بالغ وأحرمت به لله تعالى ليك بعمره ووجهه الى آخره) الاولى أن يقول ليك بالغ ثم يقول ليك بعمره ووجهه (ويقدم العمرة على بالغ في النية والتلبية والدعاء) أي المذكور (استحبابا) أي لمراجعة سبق فعلها فيكون بمنزلة السنة النبيلة في الصبح (وان قدم بالغ في الذكر) أي في ذكره في النية وغيرها (جاز) أي نظرا الى تعظيم الفرض وتقدمه رتبة كاقال تعالى وأقموا الحج والعمرة لله مع أن النور وهو الاحصار في الاعتقاد (وان قدمه احراما) أي بان أدخل احرام العمرة على احرام بالغ (كره) لانه خلاف السنة (ولو اكتب بالنية) أي فيها (ولم يذ كرها في التلبية) وكذا في التمتع (جاز) لكنه خلاف الاولى لقوله (ويستحب ذ كرها في اول مرة) أي لما ورد من السنة (ولو كان نكاهه) أي حبه وعمرته (عن الغير) أي عن غيره كما في نسخة (يقول اللهم اني أريد العمرة وبلغ من فلان) أو العمرة عن فلان والجمع عن فلان (وأحرمت به لله تعالى) أي عنه كما في نسخة أو عنهما

في فصل في شرائط صحة القران كان يكفي أن يقول شرائط القران ثمان المشروط لا يقتضي صحته بدون الشرط (الاول أن يحرم بالغ قبل طواف العمرة كله أو أكثره) وهو أربعة اشواط معينة (قالوا حرم بعد كثر طوافها لم يكن قارنا) أي شريعيا وان كان قارنا لقنوا ثم انطاف في أشهر بالغ يكون متعاقبا وان طاف قبلها لا يكون قارنا ولا متعاقبا (الثاني أن يحرم بالغ قبل افساد العمر) أي بالبلوغ قبل طوافها او احرام بعمره فافسد هاتم أدخل عليها بالغ لا يصير قارنا ولا متعاقبا ووجهه محبة بلزومه فعلها وعمره فاستدعي عليه مضيا وقضاءها (الثالث أن يطوف للعمرة كله) بالنصب أي كل طوافه (أو أكثره قبل الوقوف برفة) أي في وقته وفي رواية قبل التوجه اليها وأتمهجه أنه لا يصير رافضا بمجرد التوجه الى عرفة حتى يخف بها على ما صححه صاحب الهداية والكتفي وهو ظاهر الرواية وهو الاستحسان وفي رواية الحسن والطحاوي عن أبي حنيفة يصير رافضا بمجرد التوجه الى عرفة وهو القياس وفي القرخ والعصم ظاهر الرواية أقول ويمكن الجمع ان يكون الرافض بخوجه والارتضاء ينقض الوقوف وثمرة الخلاف فيما اذا توجه الى عرفة ثم بدله فرجع من الطريق قبل الوقوف برفة فطف للعمرة وسعى لها ثم وقف برفة هل يكون

بارزة وانه لا يعتنى منك مانع ولا يقتضى عندك مانع من مال ودين الا ان أتيتك بقلب سليم فصل بآداب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي مانع من الفافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب يورث النسيان لا ذكر أو يغيب الغفلة من تذكرك ويتجدي في ذلي الامن من تركك أو يؤسي من خير ما عندك فصل بآداب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي مانع من الفافرين (اللهم) اني استغفرك لكل

فإن جواب ظاهر الرواية يكون قارنا (فلو لم يطف لها) أي لممرته كله أو أكثره أو بعد ما طاف
أقله كسلاة أشواط (حتى وقف برفة بعد الزوال) أي لمصرجه فاضمان وإن أطلق
الوقوف من غير قيد كونه بعد الزوال أو قبله في الهداية وغيرهما في الكفاية لما لم يصر رافضا
لممرته حتى وقف بعد الزوال وقال ابن الهمام وهو حق لأن سابقه ليس وقتا للوقوف فلو لم يها
كثاؤه بنيتها وفي السراج الواجب ولو وقف برفة قبل الزوال لا يكون رافضا لأنه لا عبرة بهذا
الوقوف فيرجع إلى مكة ويطوف لممرته فلو لم يرجع حتى وقف (ارتفعت حمرة) أي ولو من غير
نيز رفته إياها ثم إذا ارتفعت حمرة فطيله دم لوفضها وقضاها بعد أيام التشرى (ويطوف قارنه
وسقط عنه دمه) أي دم القرآن لشكر المترتب على نعمة الجمع بين أداء التسكين (ولو طاف أكثره)
أي أكثر طواف حمرة (ثم وقف) لم يصر رافضا للوقوف لأنه أتى بالاكتر في حق من لم يفتد (ثم
الباقى منه) أي من طواف حمرة (قبل طواف الزيارة) لا تتحقق في النعمة قبله ولو كان الباقي
من الأشواط واجبا وهو دون الأقوى من طواف ركن الحج (الرابع أن يصوم من عاصي الفساد) أي
بالجماع وكذا من الردة (ولو أقصد جماعا من قبل الوقوف وقبل أكثر طواف العمرة) وفي بعض
النسخ يلفظ أو التوبة وهو غير صحيح لما سبق (يطوف قارنه وسقط عنه الدم) أي لنفسه إذا ما
ما ذكره البرجندى من أنه ينبغي للقرآن أن لا يخلط بين العمرة والحج والأقصد أحرامه بل يخلط في
يوم التشرى فطاف من وجهين أحدهما أن الفساد مختصر في وقوع الجماع قبل الوقوف وانتهى ما من
الأحرام لا يغيب الجماع بل يغيب الحج ولهذا يجب عليه إتمام أضالته ثم فضاؤه في عام آخر قد ير (وإن
ساقه) أي الدم (معه يصنع ما شاء) أما إذا جامع بعد ما طاف لممرته أربعة أشواط فسقطه دون
حمرة وسقط عنه دم القرآن (الخامس أن يطوف للعمرة كله أو أكثره في أشهر الحج فإن طاف
الأكثر قبل الأشهر لم يصر قارنا وإن طاف الأقل قبلها أو أكثرها كان قارنا) وهذا يجب الظاهر
بنافيه ما في التلخيص من جعل بين حجة وعمرة ثم قدم مكة وطاف لممرته في شهر رمضان كان
قارنا ولكن لا هدى عليه قال الحنفى ابن الهمام وهل يشترط في القرآن أن يغل أكثر أشواط
العمرة في أشهر الحج ذكر في المبطل أنه لا يشترط ولكنه مستند في ذلك إلى ما روى عن محمد بن حمزة
بهما ثم قدم مكة وطاف لممرته في رمضان أنه قارن ولا هدى عليه قال غير مستلزم لذلك وإن
الحق اشتراط فعل أكثر العمرة في أشهر الحج لأنه المتبع بالعمرة إلى الحج في أشهر الحج وجوب الشكر
بالدم ما كان بالفعل العمرة فقامت الحج فها وهذا في القرآن كما في المتبع قال وماروى عن محمد
يراد به القارن بالمعنى القوي إذ لا شك في أنه قرن أي جمع الأثرى أنه في لازم القرآن بالمعنى
الشري المأذون فيه وهو لزوم الدم ونفي اللزوم الشرعي نفي اللزوم الشرعي انتهى والذي يظهر
في أنه قارن بالمعنى الشرعي أيضا كما هو المتبادر من إطلاق قول محمد وغيره أنه قارن وبديل أنه إذا
ارتكب محظورا بنية فعله الجزاء فإنه ليس عليه هدى شكر لأن أدائه لم يقع على الوجه
المستلزم المقرر في الشريعة من إيقاع أكثر العمرة في الأشهر فقامت وجه في حكم من أفرد
بعمرة في غير الأشهر ثم أفرد بالحج فليس يقرن أحدهما (السادس أن يكون أقفا ولو حكافلا
قران للكر) أي الحقيقي (الأدنى أن لا يخرج إلى الأقفا قبل أشهر الحج قبل ولو فيها لم يصح منه القرآن
لمسروته أقفا حكافلا) أي كما أنه لا يجوز القرآن للأقفا في داخل مكة وصار من أهلها حكافلا
هذا وفيه أن اشتراط الأقفا إنما هو للقران المستلزم للعمرة عقد الحج والعمرة وكذا تقديم

ذنب لحفي بسبب قضي
عليك في أحباس الرزق
علي وشككاني منك
وأصايتك عني وميلى إلى
عبادتك بالاستكانة لهم
والتضرع اليهم وقد
استعنتني قولك في حكم
كتابك فما استعنتوا
لرجهم وما يضرعون فصل
باب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آله سيدنا محمد
واغفره لي ولجميع المسلمين
(اللهم) أي استغفر لكل
ذنب لزمي بسبب كربة
استغفرت عنها بغيرك
واستغفرت عليها بسواك
واستغفرت بأحدتها دونك
فصل باب وسلم وبارك

العمرة على الحج في الأشهر كانت تقدم واقتداءً على (السابع عدم فوات الحج فلو قام لم يكن قارناً وسقط
الدم) وفي عدده شرط لعصاة القرآن مسامحة لا تخفى

فصل في أي فحالة يشترط فيه ولا يشترط لعصاة القرآن عدم الإلمام وهو التزول
بأهله محرماً كان أو حلالاً فهو على نوعين الإلمام بجميع مبطل كأي التمتع إذا لم يأهله بعد عمرته
والإلمام فاسد غير مبطل كأي القارن فإذا عرفت هذا (فبمع) أي القرآن ولا يسقط عنه دم (من
كوفي يرجع إلى أهله بعد طواف العمرة) أي في أشهر الحج ثم عاد إلى مكة لكونه محرماً وإن لم
يأهله (ومن مكي خرج إلى الأفاق) أي ويصوم القرآن من مكي خرج إلى الأفاق ثم عاد إلى
مكة فترين وطلب للعمرة في الأشهر ثم حج من علمه فاصح كونه ألم بأهله مع قرانه لكونه محرماً
قال ابن القيم ومقتضى الدليل اشتراط عدم الإلمام للقران المأذون فيه وأعاد المصنف في
الكبير وأجابه وأعلم أن الإلمام الصحيح المبطل للحج لا ينصرف في حق القارن وأما الإلمام
الفسد مع بقاء لأحرام فهو لا يبطل التمتع الذي يشترط فيه عدم الإلمام فكيف يصح أن يقال
أنه لا يشترط في القرآن أو يشترط فيه وكيف يصح تصوّر مسئلة الكوفي وغيره لدليل على ذلك
لأنه لم يحصل منه الإلمام جميعاً ويمكن أن يجاب عنه بأنه قد يشترط الإلمام الفاسد ما كافي المكي
والأزهر القول بحصة قطع المكي إذا لم يهمل أو لم يسقطه ولكن لم يخل من العمرة حتى أهمل
بالحج ولا قائل به فهو هنا يصل واعتبر الإلمام القارن لما صرح قران المكي بالخروج إلى الأفاق فصح
القول بعدم الاشتراط وغيره انتهى والأظهر له ما كان القرآن في معنى التمتع والتمتع يشترط
فيه عدم الإلمام فهو على أنه لا يشترط عدم الإلمام في القرآن مع قطع النظر عنه بتصور فيه
أولاً بتصوير قد يرد (ولا إسماره) أي ولا يشترط أيضاً إسماره القارن (من الميقات) أي كابتوهم
من بعض التتويج والروايات (فأزاحمهم) أي بأحد هاتين الميقات (أي بعد مجاوزته) ولو من
مكة) أي أدخلها (بصير قارن ولكن مع الإسماره) كان حقه أن يقول لكن مع الحرمة والجزاء
إذا أحرمها بعده لأنه يجب عليه أن يحرم بأحد هاتين الميقات ومع الإسماره إذا أحرم بأحد هاتين
لأنه يسأل أن يحرم بمكانته (ولا تقديم إسماره للعمرة على الحج) أي على إسماره (فان قدمه عليها)
بأن أحرم بالحج ثم أحرم بعد ذلك بالعمرة فإنه يكون قارناً بالاختلاف إلا أن فيه تفصيلاً (فان كان
أدخلها عليه قبل طواف القدوم بصير قارناً ميسراً) أي تخالفه السنة فيكره فعله لأن السنة تقديم
إسماره للعمرة على الحج (وعليه دم الشكر) أي تخالفه السنة فيكره فعله لأن السنة تقديم
الإسماره (وان كان) أي أدخلها عليه (بعد التروع فيه) أي بعد تروعه في طواف القدوم
(ولو شوطاً فهو أكثر إسماره من الأول) أي لأنه آخره غاية التأخير حتى أدخلها بعد شروعه في
أفعال الحج (وعليه) أي مع هذا (دم شكر) عند تمسك الأتقياء كل منه (وقيل جبر) وهو قول
صاحب الهداية وغيره إلا سلام فلا يأكل منه (ويستحب له رخص العمرة) أي تخالفه السنة
دل ابن القيم بدم ذكر القولين السابقين ولم يرجح أحدهما وقوله رخص العمرة في هذه
لصورة مستحب يؤمن به في عدم شكر (وكذا) أي يستحب له رخص العمرة أيضاً بخلافه السنة
لكنه لا يؤمر بمسك حتماً فإن رخصه اقتضاهما وعليه دم رخصه وهو دم جبر بلا شك ولو لم يرضها
ومضى فهو مسمى (ويجي حكمه وهذا كله) ان كان) أي أدخلها عليه (بعد الطواف) أي
طواف القدوم (أو أكثره) فيلزمه العمرة فان مضى فيها جازو بصير ميسراً أكثر إسماره عن

على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد وأغفر له يا خبير
الغافرين (اللهم) أي
استغفر لك لكل ذنب
حقيق عليه الخوف من
غيرك ودعاني إلى التضرع
لأحد من خاضك أو
استأني إلى التطلع فيما
عند غيرك فالأثر طاعته
في مصونك استقبلاً لما
في يديه وآناً لما يصاحبه
الملك كالأحقى في عنك
فصل بآداب وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد وأغفر له يا خبير
الغافرين (اللهم) أي
استغفر لك لكل ذنب
مثلاً في نفس استغفاره

أدخلها قبل أن يطوف للقدوم وعليه دم يجمعه بينهما اتفاقا لكن اختلفوا أه دم جبراً وشكر
 فصيح الأول صاحب الهداية واختاره غير الاسلام وتبعهما المصنف بقوله (وعليه دم جبر) أي
 كناية (وقيل شكر) أي دم نسك وهو قول شمس الأئمة وفاضلان والمجيب ويصاحب البدائع
 (وان أدخلها بعد الوقوف) أي بعرفة (لم يكن قارناً) لكن يلزمه العمرة فويلزمه رفضاً اتفاقاً
 (وعليه دم رفضاً أولاً) لكن ان رفضه لا يجب دم رفضاً لعمرة ممكن أن يحض فيها الجزاء وعليه
 دم جبر بقوله (وعليه رفضاً حقاً) أي وجوباً ما كان حقه التقديم ثم هذا الإدخال السابق (سواء
 أحرم بها قبل الخلق) أي ولو قبل يوم النحر (أو بعده) أي بعد الخلق (ولو في أيام التشريق) وكذا
 قبل طواف الزيادة ولما إذا أهل بالعمرة بعد الخلق أو بعد الطواف أو بعدها على ما يدل عليه
 كلام الزبلي حيث قال يجب عليه دم لأنه قد جمع بينهما في الأحرام أو في بقية الأفعال ثم قال فإن
 قيل كيف يكون جامعاً بينهما وهو لم يحرم بالعمرة إلا بدخول من أحرام الخلق وطواف
 الزيادة قلنا قد بقي عليه بعض واجبات الحج فيصير جامعاً بينهما فلا وإن لم يكن جامعاً بينهما الحرام
 فيلزمه الدم لذلك ثم قيل لا يرفضها ويضئ فيها كاذكر في الأصل وقيل أنه ليس بمجرى على ظاهره
 وإن معنى قوله لا يرفضها أي لا ترفض من غير رفض كافى الضأية والكفائية وقال في البحر قال
 مشايخنا يذهب أنه يضئ في أحرام العمرة لا في أفعالها انتهى عن العمرة في هذه الأيام والعمرة
 عبارة عن الأفعال فلا يلزمه رفض أحرامها بل رفض أفعالها وإن حضى في أفعالها لا تضئ عليه لأنه
 إذاها كما التزم قال في الكبير وقوله لا تضئ عليه فيه نظر لما صرح هو وغيره أن عليه دمًا كما سيأتي
 قلت فيه أن عليه دم لا لدخول العمرة على الحج لا لأفعالها في أيام التشريق فلا إشكال ويحمل عليه
 ما في الظاهر من عدم لزوم الدم سواء طاف لما في أيام التشريق أو لم يطف والحاصل أن الأصح
 وجوب الرفض كائن عليه غير واحد قال أبو جعفر الهندواني ومشايعنا في هذا أي وجوب
 الرفض فإن رفضها فإفسيه الدم والقضاء وإن لم يرفضه فعليه دم جبر لجمعه بينهما كافي الغنغ والبحر
 وغيرهما ومنه يعلم مشكلة كثيرة الوقوع لأهل مكة وغيرهم أنهم قد يعمرون قبل أن يسموا عليهم
 خافهم والله أعلم

فصل في بيان أداء القران إذا دخل في أي القرون (مكة بدأ بأفعال العمرة وإن أخرها في
 الأحرام) أي ذكر أو أحرماً فطواف لها يسمو بضطبع) وفي نسخة مضطباعه أي في جميع
 طوافه (ويرمى في الثلاثة الأولى ثم يصلي ركعتين ويسعى بين الصفا والمروة) وهذه أفعال العمرة
 بكاملها لأنه مجموع من التحلل منها لكونه محرم بالحج معها فوقف تحله على فراغه من أفعاله
 أيضاً وكذا قال (ثم يطوف للقدوم) وهو من ست الحج (ويضطبع فيه ويرمى من قدم السبي) أي
 أراد تقديمه وهذا ما عليه الجمهور ما قالوا من أن كل طواف بعد مسي قلزم فيه سنة وقد نص
 عليه الكرماني حيث قال في باب القران يطوف طواف القدوم ويرمى فيه أيضاً لا طواف بعد
 سبي وكذا في خزانه الأكل وانما الرمي في طواف العمرة وطواف القدوم مفرداً كان أو قارناً
 وأما ما نقله الزبلي عن النفاة السروحي من أنه إذا كان قارناً لم يرمي في طواف القدوم وإن كان
 رمل في طواف العمرة بخلاف ما عليه الأكثر (ثم يقم حراماً) أي عمره لأن أو نكح يوم النحر
 فإن حلق يكون جنباً عليه على إحرامين لما في المحيط والمنتقى عن محمد بن طاف لعمرة ثم حلق عليه
 دمان ولا يلزم من عمرته بالخلق كالتمتع إذا ساق الهدى وفرغ من أفعال العمرة وحلق يجب عليه

لي استغفره وقتضئ
 ورطني فيه فصل يارب
 وسلم ياربك على سيدنا
 محمد وعلى آل سيدنا محمد
 واغفر لي يا خير الغافرين
 (اللهم) اني استغفرك
 لكل ذنب جرى به قلبي
 وأحاط به علمي وعلى
 إلى آخر عمرى وجميع ذنوبى
 كلها ألتها وأخرها عداها
 ونهطتها أظلمها وكثيرها
 صغرها وكبيرها دقيقتها
 وجليلها قديتها وحديثها
 سرها وجهرها ولا تنبأها
 ولما أنا مذنب في جميع عمرى
 فصل يارب وسلم ياربك
 على سيدنا محمد وعلى آل
 سيدنا محمد واغفر لي يا خير
 الغافرين (اللهم) اني
 استغفرك لكل ذنب

أدم ولا يتصل بذلك من غيره (وج كالغرد) أي في بقية أفعاله والحاصل ان القارن عليه طوافان
 وسبعان لكن السنة أن يكونا مرتين كما ذكرنا من أنه يأتي أول بطواف العمرة ثم بسبعها ثم
 بطواف القدوم ثم يسعى الحج موافقا للهدى صلى الله عليه وسلم (ولو طاف طوافين) أي متواليين
 متقدمين (وسعى سعيين) أي متأخرين متتابعين أو متتابعين وكذا الحكم فيما إذا كانا مرتين
 (العمرة والحج) أي اجالا (ولم ينو الأول) أي من الطوافين (للعمرة والثاني للحج أو نوى على
 العكس) أي بان نوى الأول للقدوم والثاني للعمرة (أو نوى مطلق الطواف) أي فيهما (ولم يمين
 فيه) ان هذا هو عين الأول شامل فان الطواف المأري عن مطلق النية لا يسمى طوافا في
 النية ثم لا يلزم تعيين النية بل مطلقها ويسمى التيميم (أو نوى طوافا آخر) أي في الطوافين
 أو في أحدهما (نظوما) أي كان ذلك لا ترتبلا أو سنة (أو غيره) أي غير الطواف أفاضة أو
 وداع (يكون الأول للعمرة) أي معتبرا (والثاني للقدوم) أي متعينا (وكرر له ذلك) أي ذلك
 الحج فخالقته السنة من وجوه كثيرة
 فصل في هدى القارن والتمتع ويجب في أي اجاعا على القارن والتمتع هدى شكر الما
 وقته لله تبارك وتعالى للجمع بين النسيك في أشهر الحج بسفر واحد وهذا عندنا وهو عند الشافعي
 دم جبر لما حقق في قوله تعالى ذلك لم يكن أهلها حاضري المسجد الحرام (وإذا ناء) أي أدنى
 الهدى (ها شاء) بإجماع الفقهاء إلا أن الجزور أفضل من البقرة وهي أفضل من الشاة (وكل
 ما هو أعظم) أي آمن وأغنى قيمة (فهو أفضل) لصرفه في طريق الموت فالأعلى والأخلى هو
 الأول (والأفضل لها) أي للقارن والتمتع (سوف معه ما لكل منهما ان يأكل) أي استقبالا من
 هديه ويطعم (أي منه) من شاء غيا أو فقيرا أو مسكينا (أي لصاحب الإضيعة) أن يتصدق بالثلث
 ويطعم الثلث) أي بان يطعمه ويطعمه (ويذكر) أي يحفظ (الثلث) ذخيرة له ولعياه (أو يهدي
 لثلث) أي يطعمه ويهديه لا يقرئها موهبا أو حبا ولا ولو كانوا غنيا وهو يدل من يطعم وان كان
 طاهرا كإمام البائع أنه يدل من يذبح (ولا يجب التصديق بشئ منه) أي من هدى التمتع والقارن
 (و يسقط) أي وجوب الدم (بذبح) أي وبالأعلاء أو الإباحة ولو بالاختيار (فلو سرق بعد الذبح لم
 يجب غيره ونسأط وجوبه) أي وجوب الهدى (القدرة عليه) أي على عينه وأوقته وعينه موجودة
 (وحصة القارن والتمتع) لما سبق (والعقل) أي على تقدير هدمه مع الجنون (والبالوغ) أي لعدم
 لوجوبه على الصبي عيضا أو غيره (والحرية فيجب على المملوك الصوم) لقدرة عليه (لا الهدى)
 لغنى مملكته إلا أنه إذا لم يصم يجب عليه في ذمته أن ينصبه بعد العتق (ويخص) أي جواز ذبحه
 (بالمكان وهو الحرم) فلا يجوز ذبحه في غيره أصلا وأما المكان المستوفى في المسوط ان السنة في
 الهدى أيام النحر منى وفي غير أيام النحر فكله هي الأولى انتهى والظاهر أن المروة أفضل وأضيق
 مكة لهذا المعنى (ولزمان) أي ويخص جواز ذبحه بالزمان أيضا (وهو أيام النحر) حتى لو ذبح قبلها
 لم يجز ويجوز ذبحه بعد أيام النحر والتمتع في قال ابن الهمام والمراد بالاختصاص يعني أيام النحر
 من حيث الوجوب على قول أي حنيفة والألوزج بعده أجر الأمانة تركه للواجب وقوله لا يجوز
 بالاجماع وعلى قولهما في القبلة كذلك وكونه فيها هو السنة عندهما (وأول وقتها) أي زمان جواز
 هذا الذبح (مطلع النحر من يوم النحر فلا يجوز قبله) أي انقضاء (آخره من حيث الوجوب) أي عند
 لأمم وكنان من حيث السنة عند صاحبيه وغيرهما من الأئمة (غروب الشمس من آخر أيام النحر)

في وسائله ان تصغر في
 ما حبيت على من مقام
 العباد قبل كان لبادك على
 حقوقا ومقاما وأنا بها
 صرتهن (اللهم) وان كانت
 كثيرة فأنما في جنب فوقك
 بسيرة (اللهم) أي عابد
 من عبادك أو أمة من
 أملاك كانت له مظلة
 عندى قد غصته على عاق
 أرضه أو ماله أو عرضه أو
 بدنه أو غاب أو حقر هو
 أو ضعه بطالني بها ولم
 أستطع أن أرد هاليه ولم
 أستطعها منه فأسألك
 بكرمك وجودك وسعة
 ما عندك أن ترزهم عني
 ولا تجعل لهم على شئ
 منقصة من حسناي فان
 عندك ما يرزهم عني

ولكن أولها أفضلها (وفي حق السقوط) أي عن الذمة (لا آخره) أي في حق الاعتدال باعتبار
الزمان إلا أنه مقيد بالمكان (والوقت المسنون) أي أوله (بعد طلوع الشمس يوم النحر ويجب أن
يكون) أي الذبح (بين الزمان والخلق) أي في حق القارئ والمتنع (وبين الذبح) أي ذبح الهدايا
(في أيام النحر) ويجوز بكه والحر كله (إلا أنه كره ما سبق من السنة) (ولومات) أي القارئ
أو المتنع القادر على الهدى (قبل الذبح فليبه الوصية به) أي بوجوده فيعتبر من الثلث (فإن لم يوص
سقط) أي وجوده على الورقة (وإن تبرع عنه الورث صح) أي تبرع وسقط وجوبه عنه لكن بناء
على الزيادة كافي الوصية بالنج ولما قوله في الكبير إذا ملت قبل إراقة الدم سقط عنه الدم إلا أن
يوصي به فيعتبر من الثلث أو يبرع عنه الورقة فمضت ظاهر

فخص في بدل الهدى هاتين القارئ أو المتنع عن الهدى أي هدى القرآن أو المتنع
(بأن لم يكن في ملكه فصل) أي مال زائد (عن كفاف) أي ما يكفيهم من الخلق في كفاية المعيشة
(قدر ما يتبرع به الدم) أي من التقوى أو العروض (ولاهو) أي الذم أو الهدى بعينه (في ملكه)
وسبق في آخر الفصل تمام تفصيله (وجب الصيام عليه عشرة أيام) أي كاملة بحجة (فيصوم ثلاثة
أيام قبل الحج) الأولى في الحج كإفاله صلاته وتعالى والمراد في أشهره وكأنه أراد قبل إتمام الحج بالنسبة
إلى المتنع لكونه مناض فحوله (أي بعد إتمام العمره وسبق إلى الكلام عليه مفصلاً وسبعة
بعده) أي أذارج كما في الآية وهو شغل رجوعه وانصرافه من حجته يعني إذا فرغ من إفاله كما
ذهب إليه أبو حنيفة رحمه الله أتباعه ويحتمل رجوعه ووصوله إلى أهله وبلده كما خصه به
الشافعي رحمه الله أتباعه فتقوله في الكبير وسبعة إذا رجع إلى أهله ليس في حمله إلا القرب
(وشرائط خمسة صيام الثلاثة) أي عن القرآن والمتنع ثمانية وهي (أن يصوم الثلاثة بعد الإحرام
بها في القارئ) أي في حقه خاصة بخلاف المتنع فإن فيه خلافاً كما سبق في فصولم الثلاثة ثم قرن
لا يجوز صومه بالاجماع وأما إذا دخل أحد جماعاً إلا عرفاً فظاهره كذا لكن اختلفوا فيه كما
اختلفوا في المتنع كما يستفاد من قوله (وبعد إتمام العمره في المتنع وإن يكون) أي صيام الثلاثة
(في أشهر الحج) فلو قرن قبل أشهر الحج وصامهم لم يجز ولو صام بعد ما دخل الأشهر جاز يصنفق
الأحرام ثم أعلم أن كل ما هو شرط في صوم القارئ فهو شرط في صوم المتنع بخلاف الإحرام الحج
فانه ليس بشرط لصحة صوم المتنع في ظاهر المذهب على قول الأكثر بشرط أن يكون بعد
إحرام العمره فقط فلو صام المتنع في أشهر الحج بعدما أحرم بالعمره قبل أن يحرم بالحج جاز لأن وجود
الأحرام حالة صوم الثلاثة شرط في جواز صوم القارئ وأما صوم المتنع فلا كثر على عدم اشتراط
ذلك في البدائع وهل يجوز له بعدما أحرم بالعمره في أشهر الحج قبل أن يحرم بالحج قال أصحابنا يجوز
سواء طاف لممرته أو لم ينفأ انتهى وهو ظاهر في هذا المعنى لكن ليس بصريح في المذهب أن يترك
جمله على المتنع الذي ساق الهدى وكذا ذكره في المدارك فليبه صيام ثلاثة أيام في وقت الحج وهو
أشهر ما بين الإحرامين إحرام العمره وإحرام الحج وكذا ما في شرح الكفر وقته أشهر الحج بين
الإحرامين في حق المتنع اهـ وفيها ما سبق من جهة النبي مع ما في عبارته من إهمال أنه لا يصح
صومه بعد الإحرام بالحج وليس كذلك لسبب أن من أنه هو المستحب أو المتنع وأما ما في منسلك
الابرار في المختار وشرح الاختيار من أنه لم يصح صيام ثلاثة أيام آخره يوم عرفته وصامها
قبل ذلك وهو محرم فظاهره أنه لا يجوز صومه حال كونه حلالاً اللهم إلا أن يجعل قولهما وهو محرم

وليس حدى ما رضهم ولا
تجعل يوم القيامة لستائم
على حسنا في سبيل فصل
باب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آله سيدنا محمد
واخبره في باب خير القارئ
لستغفر الله العظيم الذي
لا اله الا هو الحى القيوم
وأوتى اليه استغفار ابن زيد
في كل طرفه من وحيه بكه
نفس مائة ألف ضعف
يدوم مع دوام الله ويبقى
مع الله الذي لا فناء ولا
زوال ولا انتقال الملكة أيد
الآبدن ودهر الداهرين
ممداني سرمد استحب
باهو (الله) أحله دعاء
واقى إجابة وسئل وأعت
منك عطية أنك على كل
شيء قدير (الله) صل على

على انه قد أحرم بالعمرة كما قال غيرهما ان شرطا اجزائهما وجود الاحرام بالعمرة في أشهر الحج ولا يفتى
بعده وقد ذكر امام الهدى أو منصور المازري أن القياس أنه لا يجوز الصوم ما لم يشرع في الحج
بني قيس على القرآن ولأن أحرامه بالحج هو السبب لأن يكون مختفيا وتوجه عليه الصوم فانه
تجبر ان يرتد بالحج بعد عمرته في الأشهر لا يجرى مختفيا وهو قول زفر الشافعي فلا حوط ان لا يصوم
الثلاثة إلا بعد إحرامه بالحج لانه جاز أن يفتى بخلاف صومه بين الاحرامين وأيضا في الآية لا يشرع
دلالة واضحة على هذا المعنى حيث قال في منع بالعمرة الى الحج أي خضعة الى أحرامها
استبصر من الهدى فخذ اصريح في كون التمتع هو السبب لهدى أصالة وللصوم نية لا مجرد
جزئ منه إذ يمكن تحذف الجزء إلا نزع عنه هذا وقول المازري أن القياس عدم جواز الصوم
ما لم يشرع في الحج فيعيدان المقدس عليه وهو القرآن لا يكون فيه خلاف ثم القرآن قيس على
التمتع المذكور في الآية فيقتضيان ان يكون حكمهما واحدا وهو يتوقف على الجمع الذي قد تناه
في فرق بينهما وبين من قرن قلبه البيان وأما ما قيل من أن السبب هنا صرح بكيفيته وجود
الجزء الاول حيث يتوقف وجود الجزء الثاني فحقوض بكفارة اليمين حيث لم تصح بغيره حصول
اليمين قبل الحنث فان الحنث المترتب على اليمين هو السبب كما ان هنا الحاق الحج بالعمرة هو
السبب في التمتع وكذا الحاقه بما عكسه في القرآن والله سبحانه وتعالى اعلم ثم اتفق الاصحاب
على أن من الاستحباب ان يصوم ثلاثة أيام متواليه بعد الاحرام بالحج آخرها يوم عرفة لكن ان كان
يضيقه الصوم في يوم التروية يوم عرفة عن الخروج والوقوف والدعوات فاستحب تركه
وتدبيره على هذه الأيام حتى قيل يكره الصوم فيها ان كان يضيقه الصوم في يوم عرفة
وهو كراهة تنزيه لهم الا أن يسي خلقه فيوقفه في مخطو روع عظمه فليصوم عرفة بغيره
ليستوى على الدماء كأنه مثل الجراحات اهـ وأقول بل أقوى لانه لينة المؤمن خبر من علمه مع
ما فيه من زيادة الخير بسبب الفطر كما ورد ذهب المفسرون بالاجرا اليوم حيث قاموا بخدمة
الانسان في المغرم من ضرب الخليفة وسائر الخطة وضيق الصاعون عن القيام بمصالحهم والحاصل
ان كل ما أخر صيام هذه الثلاثة الى آخر وقتها فهو أفضل لاحتمال القدرة على الاصل (وان يقع)
أي تمام هذا الصيام (قبل يوم النحر) فان لم يصم أصلا أو صام يوما أو يومين حتى دخل يوم النحر
فقد فات المثل وهو الصوم وجب الاصل وهو الهدى ولا يسقط عنه مدة عمره حتى قدوسه
أراقه بكة ولا يجوز ان يصوم الثلاثة في أيام النحر والتسريق وبعدها الفوات الوقت (وان)
ينوي) هذا الصوم (من الليل) فلو نوى قبل غروب الشمس أو بعد طلوع القمر لم يجز كما انه في
جميع الكفارات في الحج وغيره لا بد من النية بالليل (وان يكون عاجزا عن الهدى في أيام النحر)
الاطهار بخال وان يكون غير قادر على الدم وقت الحلق أو التقصير فانه اذا قدر عليه فيها بعد
تحمله لم يضره حيث يصح صومه كإسباقي مصر حاق كلامه (فلا يبرق قدره قبلها) أي قبل أيام
النحر (ولا يبرقها) فلو صام الثلاثة وهو قادر أي على الدم قبل ان يشرع في صوم الثلاثة أو في
خلالها أو بعد تمام كلها (ثم يجز يوم النحر) أي قبل حلقه (جاز صومه ولو صام) أي الثلاثة
(تقصير) أي عاجز (ثم أسبر) أي نذر على الهدى (وه النحر) أي فنيته تقصير (هان كان) أي
تقدر (قبل الحلق بطل الصوم) أي حكمه (ووجب الدم) أي لقد ربه على الاصل قبل حصول
المقصود بالبدل لم يوجد الماء في خلال التيمم أو بعده قبل الصلاة (وان كان) أي أقدره على

سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد وصيه وسلم
تسليما كثيرا صلاة جامعة
بدوامك باقية ببقائك
لا تنتهي لحدود علمك
صلاة ترضيك وترضيه
وترضى بها فضلك والمالين
وسلم كنكنا والحمد لله على
ذلك سبحانه ربي ورب
الزهر ما يعفون وسلام
على الرسلين والحمد
لقد رب العالمين (ع)
الاستغفار المنقذ
المسوية الى سيدنا الحسن
الصبري رضي الله عنه
تقربا من هذه تسخير رأيت
في بعض نسخها عن محمد
ابن أسن رضي الله عنه
ونقص من ترجمته ولم
أخلص بها قال انه من
مظالم فرأى النبي صلى

الدم (بعد) أي بعد الحلق أو التقصير ولو في أيام النحر (مع الصوم) أي حكمه كواجب الماء
 بعد ما نجى وفرغ من صلاته (ولا تنى عليه) أي ولا يجب عليه الهدى لا مستقرا أو البدل في موضع
 الأصل ولا يجمع بين البدل والبدل قائل (وان لم ينقل حتى مضت أيام الضرفايس) أي فصر
 على الهدى (يجب الهدى وأجر أصومه) وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه لا ن
 للزج موقت أيام النحر فإذا مضت فقد حصل المقصود وهو إباحة النحل بلا هدى فكانه نحل
 ثم وجد الهدى وزاد في الكبير وان يكون أداؤه على الوجه المسنون فلا أداؤه على غير وجه
 السنة بأن أحرم القارن بالعمرة بعد طواف القدوم فلا يجوز له الصيام وعليه دم كأمرو وكذا المكى
 إذا قرن أو قطع فاته منى وعليه دم جبر ولا يميزه الصوم وان كان معسر لا يميز عن الهدى كما
 صرح به في السراج الوهاج وغيره والمباصل ان الصوم انما يقع بدلا عن دم الشكر لا عن دم
 الجبر فاحفظ هذه السكينة لنفسك في كل قضية ومن الشروط أيضا ان يقع صومها في أشهر الحج
 من تلك السنة حتى لو صام الثلاثة في العام القابل في وقت الحج لم يميزه كما صرح به في المنافع وأما
 الاحرام في أشهر الحج بالقران أو التمتع فليس بشرط بل لو أحرم قبلها وطاف للعمرة فيها أكثر
 فيها جاز (وأما صوم السبعة فشرط محضات تيمم التوبة) أي كسائر الكفارات (وتقديم الثلاثة)
 أي لتكون السبعة معها شريطة كاملة (وان يصوم) أي السبعة (بعد أيام التثريق) أي طرفة
 الصوم في أيامه وقد صرح في البدائع والجعر الزائر أنه لا يجوز صومها في أيام النحر والتثريق
 (ويستحب ان يصوم الثلاثة متتابعة أحدها يوم عرفة) كأمرو (ولا يجب التتابع فيها ولا في السبعة
 ولكن يستحب) أي في السبعة كافي الثلاثة (ويجوز صيام السبعة) أي بعد الفرج من أصمال
 الحج فاته لا يجوز قبله بالاجماع (بكرة) وكذا في غيرهما قبل الرجوع الى الأهل عند ناسواوى
 الأقامة بكرة أول يومين (والأفضل) أي المستحب (ان يصومها بعد الرجوع الى أهل) أي خروجها
 عن خلاف الشافعية وأما ان توى الأقامة بكرة جاز له صوم السبعة بكرة أجماعا وقال ابن الحسام
 وأما صوم السبعة فلا يجوز تقديمه على قصد الرجوع من منى بعد انقام حل الوجبات لانه معلق
 بالرجوع اه وفيه ان المراد بالرجوع في الآية عند علمائنا هو الفراغ من الحج سواء رجع من
 منى أو أقام بها وعند الشافعي هو الرجوع الى أهل فلتيسره بالرجوع من منى لا قائل به والله أعلم
 ثم اعلم أنه إذا قرن العبد أو تمتع ولم يصم الثلاثة حتى جاء يوم النحر ففصل فليصمه دمان إذا اعتقد دم
 للقران أو التمتع ودم لا حلاله قبل الذبح كذا ذكر في الكبير ولا خصوصية لهذا الحكم بالصدفان
 حكم البحر كذلك في قصد الدم وان ججز القارن والمتنع عن الهدى والصوم بان كان شيئا فإني
 على ذمته ولا يميزه الفدية عن الصوم كذا في شرح الزيارات للمناوى وفيه بحث لانه إذا كان
 عاجزا عن الهدى انتقل حكم الوجوب الى الصوم وإذا ججز عنه فالتقياس ان تجزئه الفدية عنه كافي
 الصوم والأفلامنى لبقائه على ذمته فينبى ان يسقط عنه الصوم كما قالوا في صام الثلاثة
 وعكس من صوم السبعة فلم يصم حتى مات سقط عنه الهم فهذا مع عدم عكسه من الصوم أولى
 بان يسقط عنه الدم والله أعلم ثم اختلف أصحابنا في تعريف حد الفنى في باب الكفارات فقال
 بعضهم قوت شهر فان كان عنده أقل منه جاز له الصوم وقال محمد بن مقاتل من كان عنده قوت
 يوم وليس له لم يميزه الصوم ان كان الطعام الذى عنده مقدرا ما هو الواجب عليه وهو موافق
 لما روى عن أبي حنيفة وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله اه إذا كان عنده قدما يشتري

التعليق وسلم في النوم
 فأمرو بملازمة هذه
 الاستغفارات وعلى من
 جبر أو كل عشرة منها في
 يوم أن يبدأ يوم الجمعة
 ويستم يوم الخميس وذكر
 أنه واجب عليها على الوجه
 الذى أمر به قضاء الله عن
 ظلمه وخلعه من محنة
 (ثم) وقفت على نسخة
 أخرى من هذه
 الاستغفارات ببينها ذكر
 في أولها أنها مروية عن
 سيدنا أمير المؤمنين على
 ابن أبي طالب كرم الله
 وجهه ورضي عنه وأنه
 كان يستغفر بها مكررا
 ليلة (وذكر) ان الاصحاب
 أفضل أوقات الاستغفار
 الى طلوع الفجر (وذكر)

به ما وجب وليس له غيره لا يميزه الصوم وقال بعضهم في العاقل يسهل أي الكسب يسقط قوت يومه ويكفر بالمأثوم ومن لم يعمل يسقط قوت شهر على ما ذكره الكرماني وهو تخصيص حسن لأن هذا إذا لم يكن في حلكه عين المتخصص لانه ان كان في حلكه فلا يجوز له ان يصوم كما صرح به في الخلاصة والبدائع ولو كان عليه دين كما ذكره بعضهم وعن أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله ان كان له فضل من مسكنه وكسوته عن الكفاف وكان الفضل مائتي درهم فصاعدا لا يميزه الصوم

فخصص في قرآن المكي لا قرآن لاهل مكة ثم أي حقيقة أو حكما (ولا لاهل المواقيت وهم الذين منزلة في خمس الميقات) وكذا من اذاهم من غيرهم (ولا لاهل الحبل وهم الذين بين المواقيت والحرم) وهذه القوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام والاشارة الى التعميم في هذه القران (في قرن عنهم) أي ولو باضافة أحد النكسين الى الآخر (كان مسيا وعليه دم جبر) أي كفارة لانه احتمل ان قرأه غير مسنون ليكون عليه دم شكر (ويلزمه رفض العمرة) أي لئلا يكون عمله مخالفا لسنة (فإذا رفضها فعليه دم الرض) وهو دم جبر (وان لم يرض) بان مضى عليها (عدم الجمع) أي مع الاساءة عليه وهو دم جبر كما سبق وأيضا ان جرى جنسية قبل رفض يلزمه ما يلزم القارن الآخر (ولو دخل الآخر) فاقى مكة في أشهر الحج بعمره فأفسدها) أي بجماع قبل طواف العمرة وأتمها (ثم أحرم بكة) أي منها وفي حكمها أرض الحرم كلها (بمروءة) أي معاً أو نداء (رفض العمرة) أو مضى في حقه وعليه عمره ودم (لانه لو اراد كسرى) أي حكاى منعه من القران (ولو خرج) أي نأى (الى الآخر) فاقى قرن) أي بعد ما انصرف في أشهر الحج فأفسدها وأتمها صفرن (كان قارنا) أي مسنونا (ولو خرج المكي) ومن في معناه الى الآخر (فاقى قبل أشهر الحج) وهذا بلا خلاف (وقيل ولو فيها) أي ولو خرج في الشهر ويبدل عليه ما سبق (صغر قرانه ولم يدمه شكر) والمحصل ان المكي ممنوع من ان يقرن بكة وأما اذا خرج الى الآخر (فاقى بان جاوز الميقات قبل أشهر الحج أو بعد ها وقرن مع قرانه) ويكون مسنونا ولا يبطل بالاساءة لانه لا يشترط لصحة القران عدم الاسلام كالكوفي اذا قرن ثم عاد الى الكوفة لم يبطل قرانه كذا هنا وقيد المحبوس وصاحب الميسوط بان المكي انما يصح قرانه اذا خرج من الميقات الى الكوفة مثلاً قبل دخول أشهر الحج أما اذا خرج بعد دخوله فلا قران له لانه لما دخلت أشهر الحج وهو داخل المواقيت فقد صار ممنوعاً من القران شرعاً فلا ينبغي ذلك بخروجه من الميقات هكذا روى عن محمد قال السجستاني وهو الصحيح وأطلق صاحب الهداية والكناني والجميع وغيرهم بقوله المكي اذا خرج الى الكوفة وقرن مع قرانه قال في البصر وهو محمول على ما قاله صاحب الميسوط والمحبوس لكن قال ابن الهمام قدس قال لا يتعلق به خطاب المنع بل مادام بكة فإذا خرج الى الآخر (فاقى لتصح بأهله لما عرف ان كل من وصل الى مكان صار مستغنياً عنه) كلاً (فاقى اذا قصد بسمتان بنى عامر حتى جاز له دخول مكة بلا احرام وغير ذلك) فاطلاق المصنف أي صاحب الهداية هو الوجه انتهى ولا تضر في المسئلة خلافاً لما في لكرمي من قول ابن مساعة عن محمد اذا دخلت عليه أشهر الحج وهو بكة أو داخل الميقات ثم خرج لم يصح قرانه عند أبي حنيفة وهو الصحيح قال في البصر وتقيده بقوله عند أبي حنيفة يقتضي أن يصح عندها وأما في النسب الذي من أن المكي اذا خرج الى الميقات وأحرم بعمره وبوجه

أن أتم الاستغفار ان يكون سبعين مرة أو ورد فيها أحاديث وأثاراً وقد اشبهها رجاء الانتفاع بها فان وقف على ذلك أحسن انوارى المسلمين وانتفع به فأناساً له ان لا ينسأ من دعائه الصالح ويشركه في استغفاره لعل الله ينفع لما أجمعين

فوفصل في هذا كان اليوم الثاني من ذي الحجة صلى الصبح بكة ونوجه الحنفى ان كان محرماً بالحج وحده أو بالحج والعمرة فلم يكن يتقدم له احرام بالحج وعمل ما تقدم في صفة الاحرام فان اراد تقديم سعى الحج فيطوف طوافاً نقلاً ليرد في الانواط

معاقبه برض العمرة في قولهم في الجمراته محمول على ما اذا خرج الى الميقات بعد ان دخلت عليه
اشهر الحج وهو عكة

باب التمتع ٥

وهو في التمتع التذوق والاتقاع بالشيء وفي الشريعة كما قال (وهو الترفق) أي التفرغ للمكة
(بإداء النسكين) أي العمرة والحج (في أشهر الحج في سنة واحدة من غير الميام) أي أهله (بينهما
الميام جميعاً) أي بان يكون حاله متصلاً من عمرته وقيل شروعه في حجه وزاد بعضهم في سفر واحد
كما ذكره صاحب الهداية وزاد آخرون بالحرم مكة للحج وانما هي مقتلة اتقاعه بالتقرب الى الله
تعالى بالعبادة تين كما اختاره المصنف أو لقمته محظوران الاحرام بعد تعلقه من العمرة أو لانتقاعه
بسقوط العود الى الميقات ولا يعد ان يقال التمتع بالحياة حتى أدرك احرام الحج (وهو أفضل
من الافراد) أي عند نافي الزاوية الشهيرة وهو الأصح في شرح المنظومة ان التمتع أفضل من
الافراد بالاجماع بين أصحابنا في ظاهر الرواية والفقهاء لم

في فصل في شرائطه) وهو أحد عشر شرطاً (الأول ان يطوف للعمرة كله أو أكثره في أشهر
الحج) فلو طاف للعمرة جنباً أو محدثاً في رمضان ثم أعاده في شوال وج من عامه لم يكن مقتضياً اتقاعاً
أما عند الكرخي ومن وافقه فلا يلزم ان يرتفع الأول بالعادة وأما عند أبي بكر الرازي ومن معه
ان كان يرتفع الأول بالعادة لكن لا يكون مقتضياً اتقاعه نص عليه محمد في الأصل والحسين
دخل مكة بعمره قبل الأشهر يريد التمتع أو القرآن أن لا يطوف بل يصبر الى ان تدخل أشهر الحج
ثم يطوف فله معنى طاف طوافاً واقعاً في العمرة على ما تقدم ولو طاف الكل أو أكثره ثم دخلت
أشهر الحج فحرم بعمره أخرى داخل الميقات ثم حج من عامه لم يكن مقتضياً الكل لأنه صار حكمه
حكم أهل مكة بدليل انه صار ميقاته ميقاتهم قال الكرماني الا ان يخرج الى أهله أو ميقات نفسه
على ما ذكره الطحاوي ثم يرجع محرراً بالعمرة اه والظاهر ان هذا الحكم بالنسبة الى الألفاق
الذي صار في حكم المكة بخلاف المكي الحقيقي فانه ولو خرج الى الألفاق في الأشهر لا يصير مقتضياً
مسئولاً لما سبق ولم يأت من اشتراط عدم الالتصاق في التمتع هذا والظاهر ان التمتع بمقدار غايته
من السمرة لا يكون مختصاً بامتنان اتيان العمرة فانه زيادة عبادة وهو وان كان في حكم المكي الا ان
المكي ليس بمنوعاً عن السمرة فقط على الصحيح وانما يكون بمنوعاً عن التمتع كما تقدم والله أعلم
(الثاني أن يقدم احرام العمرة على الحج) وهذا مستغنى عنه بقوله (الثالث أن يطوف للعمرة كله
أو أكثره) أي في أشهر الحج (بسل احرام الحج) فلو لم يطوف قبل احرام الحج أو طاف أقله ثم طاف كله
أو أكثره الباقي بعد احرامه للحج لا يكون مقتضياً طوافاً ولو طاف أكثره قبل احرام الحج وأقربه
بعده كان مقتضياً (الرابع عدم افساد السمرة) فلو حرم للعمرة في أشهر الحج ثم أقصد هو وقته على
الفساد وحل مهاتج من عامه ذلك قبل أن يقض المكي مقتضياً ولو قضى عمرته وج من عامه
فيه تغيب بل يحل الكعب المبسوطة الخامس عدم افساد الحج فلو لم يقصد عمرته بل أقصد حجه
لم يكن مقتضياً (السادس عدم الالتصاق) أي النزول (بالأهل الميام) أي ما هو ان يرجع الى وطنه
حلالاً والعبرة بالقيام والتوطن لا بالولد والنسأ ووجود الأهل في صفة قطع الألفاق وان كان
معه أهله ولا يصح من المكي وان لم يكن له أهل (فان حل) أي الألفاق (من عمرته) أي في أشهر

الثلاثة الأولى ثم يضي
الباقى على هيئته و يضي
ركضى الطواف ثم يخرج
الى الميقات يضي بين الميقات
والمره سبعة أشراط
ويذكر بالادعية التي تقدم
ذكرها ثم توجه الى المي
ويضي بها خمس صلوات
الطهر والعصر والمغرب
والشام والفجر من اليوم
التاسع ويقول اذا وصل
مضى (اللهم) هذى
فأمن على عامتك به على
أولائك وأهل طاعتك
سبحان الذى فى السماء
عرشه سبحان الذى فى
الارض سلطوته سبحان
لذى فى البحر يسهله سبحان
الذى فى النار سلطانه
سبحان الذى فى الجنة

رجسه سبحانه الذي رفع
 السماء ووضع الارضين
 بقدرته سبحانه الذي
 لامعها ولا يحس الا اليه
 ويكثر من ذكر الله تعالى
 ومن الدعاء والتلبية
 والصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم ويشتغل
 طهارة الى ان يصبح فيصلي
 الفجر ويتوجه الى عرفات
 ويصلي طريقه في الذهاب
 الى عرفات طريقه في
 الوصول في التوجه الى
 عرفات ثم فادخر من
 من بعد صلاة العجربا
 قال اللهم اليك توجهت
 وعليك توكلت ولوجهك
 الكريم اودت فاجعل
 ذنبي مغفورا وحيي مبرورا
 وارحمني ولا تخيبني
 وبارك لي في سفرى

(ورجع الى أهله ثم حج) أي ولومين عامه (لم يكن مقنعا ولو رجع قبل الطواف أو بعده قبل الحلق
 ثم عاد) أي رجع أي حال سكونه محرما بمرة (وج) أي من عامه (كان مقنعا) أي لعدم حجة
 الاسلام كإكمال (وهذا هو الاسلام الفاسد) أي الغير المتغير في منع الشرع للمتنع (وهو أن يرجع
 حرما الى وطنه) وهو أنهم من أن يكون محرما بمرة أو حجة والمحال أن الاسلام صحيح وهو
 يبطل التمتع بالاتفاق وقاسد وهو لا يبطله عندهما خلافاً لمذهبنا في تفسير الأول أن يرجع الى وطنه
 وأهله بعد أداء العمرة حللاً ولا يكون العود الى مكة مستقاعاً عليه ثم يعود الى مكة ويحرم بالجمع
 وقال الفارسي وعند محمد ليس من ضرورة حجة الاسلام كونه حلالاً ولكن شرطه أن لا يكون
 العود مستقاعاً عليه وفيه اشكال لأن عدم استحقاق العود شرط عندهما إلا أن يقال المتبرع عنده
 الاستحقاق والمفروض بأن ترك أكثر طواف العمرة لا الواجب بأن ترك الحلق وأما عندهما
 فيعتبر الاستحقاق المفروض والواجب وسكذا المستحب عند أبي يوسف لأن الحلق في الحرم
 مستحب عنده وتفسير الثاني أن يعود اليه حرماً ولو كان العود مستقاعاً عليه وجوباً واستقباحاً
 ولهما تمر بفات كثيرة مبسولة في محلها (والرجوع الى داخل البيعات بمنزلة مكة) أي بمنزلة
 رجوعه الى مكة ونفسى حكمه (والخارجة) أي والرجوع الى خارج البيعات حال كونه (غير
 بأكثر من الحج) أي وان يكون الحج معها (في سفر واحد) يرجع الى أهله قبل اتمام
 الطواف ثم جازعون كان أكثر الطواف في السفر الأول لم يكن مقنعا) لأنه لا يجمع في مكانين
 سفرين (وان كان أكثره في الثاني) أي من سفره (كان مقنعا) هكذا أطلقه فاضيلان ولم يصر
 الى قول أحد من الأئمة بل ذكر حكماً مسكوتاً به وكذا أطلق في المحط والمبسوط ولم يحكم فيهما
 خلافاً لقول المصنف (وهذا الشرط على قول محمد خاصة على ما في المشاهير) أي وأما على قولهما
 لشهر عنهما فلا لمصرح به غير واحد من من عاد الى أهله بعد الطواف كله قبل الحلق ثم رجع
 وجازعته متنع عندهما ولا بدعى ما ذكرنا قولهم في تفسير التمتع هو التفرق بإداء النفسكين في سفر
 واحد لأن من قیده كصاحب الهدى يصرح بنفسه أن بالعود محرماً لا يبطل تختمه فعمل أن أداءها
 في سفر واحد ليس بشرط كذا قرره في الكبير وانما ظاهره شرط إلا أنه أهم من أن يكون حقيقة
 أو حكماً والله سبحانه أعلم (الثامن) أدائها في سنة واحدة (أي على قول الأكثر كما صرح به غير
 واحد) ولو طاف للعمرة في أشهر الحج من هذه السنة ورجع من السنة الاخرى لم يكن مقنعا) كما
 صرح به الزبلي (وإن لم يلينهما) أي ولو لم يقع بينهما المسلم جميع كائنه قوام الدين في شرح
 الهداية (أبو حنيفة) أي في القنوا في التاتل غايته معنياً الى التفرق بمرجل اشترى في شهر
 رمضان أي أحرم بمرة فقيم وأقام على إحرامه الى عام قابل ثم طاف لعمرة في شوال ورجع من عامه
 لم يكن مقنعا اهـ وذكر بعضهم أن هذا ليس بشرط قال ابن الهمام وقولنا لم يصح من عامه يعني
 عام الفعل أمّا عام الاحرام فليس بشرط بدليل ما في فوادين سماعة عن محمد بن أحمد بعمرة في
 رمضان وأقام على إحرامه الى شوال من قابل ثم طاف لعمرة في العام القابل ثم حج من عامه فذلك
 انه متنع لما قال على إحرامه وقد أقام لعمرة في أشهر الحج فصار كأنه أتى بأداء الاحرام
 بالعمرة في أشهر الحج (التابع عدم التوطن بمكة) أي هو المقام بها أبداً (ولو اعتمر) أي في أشهر الحج
 (ثم عزم على المقام بمكة أبداً) أي بالتوطن فيها (لا يكون مقنعا) ولعل وجهه أن سفره الاول انقطع

وطنه فيها فلا يبق وجهه وعمره في سفر واحد (وان عزم شهرين) أي عسلا (وحيث كان مقاما) كما
ذكره في خزائن الكل عن أبي يوسف وذكر عن ابن جاعة اتفاق الأربعة على أنه لو قصد الغرب
مكة فمضاهها أو بالاقامة بها بعد الفراغ من التسكين أو من العمرة أو زوى الأقامة بها بعد
ما اعتمر فليس يحضر أي من حضري المصيبة الحرام الذين منعوا من التمتع والظاهر أنه أراد
بالاقامة الاستيعان فيوافق ما سبق من البيان (المأثر أن لا يدخل عليه أشهر الحج وهو حلال
بمكة) أي قبل الأتمتع سواء كان مكيا أو مستوطنا لها أو مقبلا أو مسافرا منها (أو محرم) أي
أو أن لا يدخل عليه الأشهر وهو محرم (ولكن غدا في العمرة أكثر قبلها) والحاصل أنه لو
دخلت عليه الأشهر وهو حلال أو محرم ثم أحرم بعمرة من الميقات أو لم يصرم ورجع لا يكون مقاما
(الآن يعود إلى أهل بيصر بعمرة) فيكون حينئذ مقاما أخفا أو خرج إلى ما وراء الميقات
فيكون مقاما عندها ولو خرج من مكة قبل أشهر رجع إلى موضع لأهله التمتع والقران وأحرم
بالعمرة ودخل محرم ما فهو مقنع في قولهم جهه اعلى ما ذكره الكرماني وفيه ما تقدم وأول التتميع
قافهم (الحادي عشر أن يكون من أهل الأقطار) (والأقطار كل من كان داره خارج الميقات
فلا تمتع لأهله ولا لأهل داخله) (والعمرة للوطن فلا يستوطن المكى في المدينة مثلا فهو أقطار
ولو استوطن الأقطار بمكة) كالمدني وغيره (فهو مكى) (الآن أنه تقدم أن التمتع الأقطار إنما يصير
مكيا إذا اعتمر في الأشهر ثم استوطن بها وأنه لا يصير الأقامة وإن كانت شهرين) (ومن كان له أهل
بمكة وأهل بالمدينة) أي مثلا (واستوطن قافته فيها) أي بأن لم يستوطن في أحدهما أكثر من
الآخر (فليس مقنع وإن كانت اقامته في أحدهما أكثر لم يصرحوا به) أي بالحكم فيه (قال
صاحب البصر وبني أن يكون الحكم لكثير) أي لا أكثر من كان أكثر اقامته بالمدينة أي
مثلا يكون مقاما وبمكة فلا (وأطلق في خزائن الكل) أي عبارة (بالمعنى) أي حيث قال كوفي
أهل بمكة وأهل بالكوفة لم يكن مقنع انتهى وليس فيه تصريح بالتمتع بل هو مطلق قابل للتقديم
على مقنني القاعدة أن لا كتر حكم الكل وكذلك ما أطلقه الكرماني بقوله ولو كان له أهل
بالكوفة وأهل بالبصرة ورجع إلى أهل بالبصرة ثم لم يكن مقنما كان إطلاق الآية هو
قوله تعالى ذلك لم يكن أهل حاضر المصيبة الحرام يؤيد إطلاق المشايخ العظام ولأن المانع
من صحة التمتع هو الإمام ولا شك في حصوله سواء كثر الأقامة أو قلت بالتمتع أو أضافه رخوا
بأنه إذا دخل مصر أو تزوج فيه أنه يصير مقبلا بنفس التزوج بالنية الأقامة في رواية وأغرب
المصنف في الكبير حيث ذكر هذه المسئلة وفرغ علمها لبيني أن لا يصح تمتع من دخل مقنما
فتزوج بمكة وهو على نية الرجوع لأنه لم يصر مكة وطنه وعلى رواية أنه لا يصير مقبلا بنفس التزوج
من غير نية الأقامة يكون مقنما وهذا مقتضى التواضع انتهى ووجه غرابته من وجوه كالإيجاف
لأنه وجد مستوطن غير مقنم ولأنه إذا تزوج وهو على نية الرجوع كيف يصير مكة وطنه ولا صرية
في تفاوت الحكم بين الأقامة والاستيطان ولأن حوز التمتع للأقطار مقيد بعدم الاستيطان
لا بعدم الأقامة كما سبق وإنما منع المكى من التمتع وهو من أهل داخله لأنه السابقة ولهذا
صرح الطحاوي بأن الأقطار إذا تمتع معه أهلها وأمر أنه يكون مقنما انتهى وكلام الأصحاب
أيضا ظاهر فيه كالإيجاف وأما ما صرح به أبو إسحق الفهاوي بأنه لو استوطن المكى في العراق أو
غيره من الأقطار فليس يحضر بالاعتقاد بالاتفاق ولو استوطن الغربي بمكة فهو حاضر المصيبة بخلاف

واقض بمرقات ما جنى
أنك على شكل شيء قدبر
(الاهم) اجعلها أقرب
غلو فتدعوهم من رضوانك
وأبعدهما من مضطك
(الاهم) البسك غدت
وعليك اعتمد ووجهك
أردت فأجعلني عن نياهي
به اليوم من هو خير مني
وأفضل (الاهم) أني أسألك
الغنى والعافية والمعاقة
الدائمة في الدنيا والآخرة
وصلى الله على خير خلقه
محمد وآله وصحبه أجمعين
فأذا وصل إلى عرفات نزل
بها مع الناس غير متنبئ
منها وتفرج إلى الله وتصدق
وأخلص نيتك وأكثر

لمراد من من لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام يجوز له التمتع ولو كان هو من مكة أصلاً وعشراً
ومن كان على خلاف ذلك لا يكون له تمتع لأن العبادة بالحالة الحاضرة والأقامة الحاضرة والمراد
بأهله نفسه كما ذكره أهل التفسير

فان فصل في تمتع المسكين أي في حكم تمتعه ومن في معناه (ليس لأهل مكة) أي المتعين بها
(وأهل الواقيت) أي نفسها وما إذا هاجر (ومن يبيتها وبين مكة) أي بين الحل من داخل الواقيت
وبين الحرم المحرم (تمتع) الآية المذكورة (من تمتع منهم كان عاصياً) أي لمخالفة الآية (ومسبأ)
أي في فعله تركه السنة (وعليه لا ساءلهم) أي دم جبر وجناية لكونه قال في البداية فقيت
العمره في أشهر الحج في حقه معصية أي لمخالفتهم السنة إذا أرادوا الحج في تلك السنة لمافي
الصفة ومع هذا الوقت وما جاز وأساؤا ويجب عليهم الجبر وفي الكرماني لا يجوز لهم أن يضيفوا
العمره إلى الحج ولا الحج إلى العمره انتهى وهذا يقتضي أن المسكين إذا أتى بمصره ليس عليه شيء إلا أنه
ممنوع من إضافة الحج إليها وفي أثناءها أو بعد ها وهذا الإنافي ما ذكره العلامة حمر النسفي في
تفسير التيسير من أن حاضري المسجد الحرام ينبغي لهم أن يصر في غير أشهر الحج ويغردوا شهر
الحج التيسير لأنه أراد التيسير لهم بترك عمرتهم ثم لا يقعوا في محظور تمتعهم ولا ينظروا أن إذا القعدة
من الأزمته الفائضة العمره مطلقاً وقوع عمره صلى الله عليه وسلم الأربعة كلها في ذي القعدة
فإن هذا الحكم ليس على إطلاقه بل مقيد بمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام كما أشار إليه في
كلامه وما دام ذكره في التناهي من أن المسكين لا يكره أن يصر في أشهر الحج لكن لا يترك فضيلة
التمتع فهم مأمور على ما يقتضيه لأن الغالب أن المسكين لا يفتاح عن الحج فإذا أتى بمصره في أشهر الحج
وجده فضيلة التمتع المستنوي لو توجه في الإساءة ما فوقه في التناهي أيضاً أن المسكين عندئذ
أهل القران والتمتع أيضاً لكن لثمة شرط لا يوجد من دأبه عكس أي لأجل الاسم فهم مأمور على
أنهما يحسان منه أو المراد بأنه إذا خرج من الميثاق جاز له الأمر من التمتع والقران فإنه يصر
حينئذ حكم المسكين كالأحقي وقال ابن الهمام عند قول صاحب الهداية وليس لأهل مكة تمتع ولا
قران يحتمل في وجود أي في الشرع فالمراد في العصة وكذا قوله أي ليس بوجدهم حتى لو أحرمت
مكة بمصره أو بها واطاف بالعمره في أشهر الحج ثم من عامه لا يكون مقبلاً ولا فارناً انتهى وهو
احتمال مردود فلا جاع على صحة عمرته وقران بحقه وله تمتع أو قران مسي ولعله أراد احتمال
البارة مع قطع النظر عن مطابقة الرواية وقد قال ويحتمل في الحل كما يقال ليس لك أن تصوم يوم
الضر ولا أن تتنفل عند الغروب والاطوار حتى لو أن سبكا اعترف في أشهر الحج ومن عامه أوجع
بينهما كان مقتضاه أن أعظم الفضل إياهما على وجه مني عنمو بواقته ما في غاية البيان ومن تمتع
منهم أو قرن كان عليه دم وهو دم جناية لا يأكل منه ثم نقل ما في الصفة ثم قال فإذا كان الحكم في
الواقع (وعدم الجبر) ثم ثبوت العصة لأنه لا جبر إلا ما وجد وصف التفحص لا لما وجد شرعاً
فإن قيل يمكن كون الدم بلا عتار في أشهر الحج من المسكين لا للتمتع وهذا فاش بين حنفية العصر من
أهل مكة فإنهم في ذلك بعض الأفاقيين من الحنفية من قريب وجرت بينهم شرور ومعتقد
أهل مكة ما في السداع من قوله ولا دخول العمره في أشهر الحج إلى أن قال وقدر رخصة
لما كان ضرورة تمدد أوقات سفر العمره نظر له وهذا المعنى لا يوجد في حق أهل مكة ومن
بعضهم ثم تكى العمره مشروعة في أشهر الحج في حقه فقيت العمره في أشهر الحج في حقه

الذكر والتسبيح والتسليمة
وكرر تكبيراً لا اله الا الله
وحده لا شريك له الملك
وله الحمد يسبح ويحيى وهو
على كل شيء قدير
فصل في اذا زالت الشمس
ذهب الإمام أو نائبه مع
الناس إلى مسجد أبراهيم
عليه وعلى نبينا وعلى سائر
الأنبياء أفضل الصلاة
والسلام وخطب بهم
خطيب يعلم الناس فيها
منابذتهم وصلى بهم الظهر
والعصر جمعاً غير فصل
جمعاً بينهما وأبى وجداً
وصلى على النبي صلى الله عليه
وسلم ودعا لنفسه
والمسلمين وعاد بهم

معبدة انتهى لمخالفتكم ما في البدائع من البدائع لا يتخالف بها ذكر غير واحد خلافا وقد أطلق أصحاب المتن باب العمرة بقرينة جميع السنة وانما ذكره في يوم عرفة وليلام الضروا أيام التشريق والاطلاق يشمل المكي وغيره ولم يصرح أحد بأن المكي ممنوع من العمرة المفردة على ما قدمناه وانما هو ممنوع من التمتع لا لأنه لا يذكو فكذا كروه من كون العمرة المفردة من أهل مكة معصية لمخالفتكم الكتاب والسنة ومناف للرداية والرواية وقد صرح صاحب النهاية بأن المكي لا يكرهه ان يعتمر في أشهر الحج لمن أبى له ولا يمنع العمرة المفردة للمكي وقد أطلق الله سبحانه حيث قال وأتموا الحج والعمرة لله والعمرة بضم الهمزة لا بخصوص السبب لورود الآية في العمرة الآتية وأما كون العمرة في أشهر الحج من أجزأ الحجور فهو من عبارات أهل الجاهلية وللغة في دفع هذا الاعتقاد الفاسد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بضيق الحج إلى العمرة وقال دخلت الدرة في أشهر الحج من غير أن يذكو فلا يذكو غيره ولهذا قال في التمتع بذلك فانكار أهل مكة على هذا أي على ما ذكرناه من اعتبار المكي في أشهر الحج كان لحج العمرة نفعاً بلا شك وان كان لهم من هذا الذي اعتمر منهم ليس بحيث ينقض عن الحج بل يحج من عامه فصحبناه على أنه حينئذ انكار لثمة المكي لا لمجرد عمرته فاذن ظاهره والمصرح بهذا الخلاف منه في اجازة العمرة من حيث هي مجرد عمره في أشهر الحج انتهى لكن بقي الكلام ان مجرد علمهم لا يكفي في الاساءة الفعلية الا ان يرادها الاساءة القلبية والحاصل ان عمرته المجردة لا تكون مكروهة ولا مؤنة لكفارة بل تكون مانعة من التمتع فلو كرر المكي ومن جهاه من التمتع الا فاقى العمرة في أشهر الحج وج من عامه لا يشكر عليه الدم خذ لا قال لم ينقض المسئلة وتوهم والله أعلم وأغرب ابن الهمام بعد تحقيق مقام المرام حيث قال ثم ظهر لي بعد تحقيق بل ثلاثين عام ان الوهم منع العمرة للمكي في أشهر الحج سواء حج من عامه أو لا ثم قال بعد ما أطلت غير اني رجعت ان التمتع ينقض ويكون مسأناً يقول صاحب التفتة لكن الأوجه خلافه تنصريح أهل المذهب من أبي حنيفة وصاحبيه في الا فاقى الذي يعتمر ثم يعود إلى أهله ولم يكن ساقى الهدى ثم حج من عامه بقولهم بطل تمتعه ونصرهم بأن من شرط التمتع مطلقاً ان لا يلبأ به بينهما المسلما حصصاً ولا وجود للشرط قبل وجود شرطه وقال وقتضى كلام أئمة المذهب أولى الاعتبار من كلام بعض المشايخ انتهى ملخصاً وفيه ان الحج بين كلام أئمة المذهب ويقول المشايخ هو الأولي بالاعتبار بان نقول قولهم بطل تمتعهم مرداهم بطل تمتعهم المسنون لا تمتعهم الذوى اقصته بلا مبرر عندهم وكذا تنصيرهم في الشرط بان الشرط انما هو في التمتع المسنون لا لطلق التمتع والاعلام في وجوب الدم والله سبحانه وتعالى أعلم وأما الجواب عن الامام فهو ان الامام أهل مكة ليس يضربهم لمواقع اغتاق علماء الاعلام من ان الا فاقى اذا كان معه أهل مع حج التمتع وانما يضربه الاعلام اذا كان بعد فراغه من عمرته سافر إلى بلد أو فرسته من نحو كوفة أو بصرة ونزل بأهله ككل هو مقر في محله وهذا غاية التقصير والله تعالى التوفيق فانظر إلى ما قال ولا تنظر إلى من قال ان كتب من أهل الجدل ثم رأيت المسئلة متقولة بعينها صرح في شرح الطحاوي حيث قال وتوهم أحد أهل مكة ان يؤذوا العمرة والحج فانزوا أو تمتعوا فقد أسأوا ويجب عليهم الدم لاسماهم ولا يباح لهم الاكل من ذلك الدمول لا يجزئهم الصوم وان كانوا مصرين كذا في التاتار خاتمة (ولو خرج المحصى إلى

الى الوقف

في فصل في حقوق النبي
صلى الله عليه وسلم برفقه
(اعلم) ان موقف الامام
الآن هو محل مرتفع منى
في ذيل جبل الرحمة يقف
فيه الامام ومن معه بحيث
يكون قريباً للناس ويقف
أمام الحاج والمعامل تحته
ويقف الناس عن يمينه
ويساره وخلفه وأمامه
مزدحمين عليه وانما اختيار
ذلك المحل لكثرة الناس
وسعة المحل واتساعه وأما
موقف النبي صلى الله عليه
وسلم فقد اجتهد في تعيينه
طائفة من العلماء (قال)
ابن جماعة قد اجتهد

(الافاق) كاللبنة والكوفة (في أشهر الحج أو قبلها) يعني دخل مكة بمكة بمكة في أشهر الحج ومن
 عامه (لا يكون مقنعا) أي على طريق السنة لوجود الأمام (سواهما في الهدى) أي مع كون
 المسامع بأهلها بحسب الظاهر يقع فاسد الكون محرما (أو لم يسبقه) فإنه حينئذ يقع المسامع جميعا
 لكونه حلالا وذلك لأن سوقه الهدى لا يمنع صحة المسامع بخلاف الكوفة إذا ساقه لأن العود
 مستحق عليه فأما المكي فلا يصدق عليه المودفع المسامع مع السوق كما يصح مع عدمه على
 ما صرح به غير واحد كما صاحب البدائع والكرمانى وشراح الهداية وغيرهم لكن الكرمانى
 ناقضه في منسكه حيث قال في فصل حكم المكي إذا قرن أو قطع فإن لم يجاوز المكي الميقات الا في
 أشهر الحج فليس يفتنم وعند ما تمتنع وان جاوز الوقت قبل أشهر الحج كان متقاعدا للكل لأن
 أشهر الحج قد دخلت وهو في مكان عارلا له التمتع والقران يفارزه التمتع أيضا انتهى وبنيته ان
 أهل التفسير قالوا ان المراد بأهله في قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام
 نفسه سواء يكون له أهل معه أم لا وقد كره ابن جماعة في منسكه ان المكي اذا خرج الى بعض
 الافاق لحاجة ثم رجع وأحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه لم يلزمه الدم باتفاق الأربعة
 انتهى والمراد بعدم لزوم الدم الجسر المتفرع على تركه السنة لأن دم التمتع سواء يكون شركا
 عندنا أو جبرار عند غيرنا فهو لازم اتفاقا فقصوده ان تقعه حينئذ يكون مسنونا غير مكر وبلا
 خلاف لكن لا بد من قيده بوجه من مكة الى الافاق قبل أشهر الحج عندنا فان المسئلة فيها
 تفصيل على ما سبق وكلام الكرمانى يصح على التوفيق لا على التناقض كما توهم المصنف في
 الكبير وأتى بأجوبة كلها ضعيفة الاجواب بأن في المسئلة روايتين وبأن ما ذكرنا من انفصال هذا وما يشرح
 يحمل على أنه فمن خرج في أشهر الحج عند أبي حنيفة لا غير ثم ذكرنا ما انفصل هذا وما يشرح
 الجميع المصنف ان المكي اذا خرج الى الكوفة وقرن أو قطع صح بغيره على أحد وجهيه أو
 صح على الإطلاق لكن فيه التفصيل المذكور من حيث ان تقعه ايام سنون فيجب دم شكر أو غير
 مسنون فيجب دم جبر ولا يبعد ان يفرق بين المكي المستوطن وبين المكي المقيم فيمنع قطع الاول
 دون الثاني حيث ان سفره أبطل اقامته فيصدق عليه انه جبر ما يجمع بينهما يسفر واحد وهذا كله اذا
 كان خروجه الى الافاق قبل الأشهر أو ما بعد نحوها فلا يجوز خروج المكي ومن بعده على
 قصد القنح بلا تراحم لا حينئذ ليس من أهله والله أعلم ثم اعلم ان المصنف ذكر ان كل من مسكنه
 داخل المواقيت فهو كالكي لا بخلاف عندنا وكذا من في نفس المواقيت وأما الا فاقى اذا
 دخل الميقات أو دخل مكة بمكة وحل منها قبل أشهر الحج فان مكث بها حتى يخرج فهو كالكي وان
 خرج الى الافاق قبل الأشهر فكالافاقى أو فيها مكث المكي عند أبي حنيفة وكالا فاقى عندها
فصل ولا يشترط لصحة القنح احرام العمرة من الميقات أي كما وجه بعض الروايات
 (ولا احرام الحج من الحرم) أي لكون الاحرام من الميقات من جهة الواجبات (فأولم للعمرة
 داخل الميقات ولومن مكة أو الحج من الحرم) أي ولومن عرفه (ولم يلزمهما المسامع جميعا) أي
 برجوعه الى وطنه حلالا (يكون مقنعا) أي على الوجه السنون وعليه دم ترك الميقات (أي من
 الحرم أو الحرم في الصورين) ولا يشترط أيضا ان يحرم بالعمرة في أشهر الحج أي بل يشترط ان
 يقع أكثر طوافه فيها (ولا أن يكون النسيك من شخص واحد) بل واذن يكون أحدهما عن
 نفسه والا نزع غيره (حتى لو أمره شخص بالعمرة أو آخر بالحج) أي واذناله في التمتع (جاز)

الذي تقصده الله تعالى
 رحمة في تعيين الموقف
 الشريف النبوي فقال
 الفجوة المستطيلة المشرقة
 على الموقف وهي من وراء
 الموقف صاعدة من الرابية
 وهي التي من بينها ووراءها
 مضربا متصل بمضرب الجبل
 المذكور والبناء المرتفع
 من يساره وهو الى الجبل
 أقرب بقليل بحيث يكون
 الجبل قبالة الواقف عن العين
 اذا استقبل القبلة
 ويكون طرف الجبل تلقاء
 وجهه والبناء المرتفع من
 يساره بقليل ووراءه فان
 نظرت نحو موقف النبي صلى الله
 عليه وسلم فهو الغنابة

لكن دم المتعة عليه في ماله وان كان قدير اغلبيه الصوم

في فصل المتنع على نوعين متنع بسوق الهدى) أى من أول احرامه (ومتنع لا بسوقه والاول
افضل) أى زيادة افادة الصدقة على فضيلة المتعة (فاذا أحرم بالتلبية) قيد بها لأنها أفضل مما
قام مقامه من السوق ونحوه ولان الجمع بينهما أفضل بأن يصرم بالتلبية قبل التقليد والسوق
ثم بعد ذلك (ساقى هديه وهو) أى السوق بمعنى الدفع من ورثته (أفضل من القود) أى من جره
من قدامه (الان لا يلبساق) أى الهدى لصعوبته (فيقوده) أى لم يضره ضرورة (ويقلد البدنة)
أى الابل والبقر (عزادة) أى قطعة من طرف طرف زاد وهو جواب أو سفره من جلد (أو نعل
أو لسان شجرة) بكسر اللام أى نشرها وهذا كله اعلام بأنه هدى لشئ لا يضره لقوله تعالى
يا أيها الذين آمنوا لا تصولوا شئاً من أموالكم ولا الهدى ولا الفسائد ولا آتقين البيت
الحرام يتفقون فضلاً من ربهم ورضواناً (والقليد أفضل من التقليل وان جالسه مع التقليد فحسن
وتركه لا يضر) لأنه ليس بسنة بل مستحسن (وبجوز الاشمار وقيل بركه) قال في المحيط هو الصمغ
وقيل بدعة لأنه مثله (وقيل بسن) وهو الأصح وفي المحيط هو الصمغ لما ورد في الاخبار ونبئت
في الاثر فقد قال الطحاوي والشعبي أو منصور المازني لم يكره أبو حنيفة أصل الاشعار
وكيف يكره ذلك مما استشر به من الاخبار وإنما كره اشعار أهل زمانه لانهما آهيم بالفتون
في ذلك على وجه يخاف منه هلاك البدنة بسرايته خصوصاً في سرا الجمل فقرأى الصواب في سدا
هذا الباب على العامة لانهم لا يتفقون على الحد فقام من وقف على ذلك بأن قطع الجملدون اللحم
فلا بأس بذلك قال الكرماني وهذا هو الأصح وقال صاحب الباب قبل هذا يكون الاشعار
المقتصد المختار عنده من باب الاستصحاب وهذا هو البقي بنصب ذلك الجنب وهو اختيار قوام
الدين والامام ابن الهمام والله أعلم بالصواب وأما عن أبي يوسف ومحمد فالاشعار مكرهه في البقر
والغنم وحسن في الابل وقيل سنة كذا في المحيط وحكى ان القدوري اختار قولهما وكان يرى
الفتوى عليه (وهو) أى الاشعار لفسد بعض الاعلام وشراً (أن يطعن بالرحم) أى مثلاً (أسفل
سنام البدنة من قبل اليسار) أى على ما اختاره المتأخرون من علمائنا وحكامنا وفقهاء الاسلام
وقاضياتنا والكرماني عن أبي يوسف وقال حسان الدين الشهد في شرح الجامع وهو الاشبه
وقيل انه من قبل العين كما في رواية عن أبي يوسف (حتى يخرج) أى منه (الدم ثم يبلغ بذلك الدم
سنامها) أى ليكون ذلك علامة كونها هدياً بالتقليد ثم اذا دخل مكة) أى هذا المتنع الذي
ساق الهدى (طاف وسعى لممرته وأقام محرماً) أى لان سوقه مانع من احلاله قبل يوم النحر (ولو
حلق لم يقبل من احرامه) أى لممرته بل يكون جنباً على احرامها مع انه ليس بمحرماً بلح (ولزمه
دم) أى كاصرح به ان بلح الابل ان يرجع الى أهله بعد ذبح هديه وحلقه في المحيط فان ذبح الهدى
فرجع الى أهله فله أن لا يجح لانه لم يرجع حق الحج الا بمجرد النية فلا يلزمه الحج وان أراد ان يضر
هديه ويحصل ولا يرجع ويبيح من عامه لم يكن له ذلك لانه يقيم على عزمة التمتع فيتمته الهدى من
الاحلال فان فعله لم يرجع الى أهله ثم حج لاشئ عليه لانه غير متنع ولو حل بمكة فضر هديه ثم حج
قبل أن يرجع الى أهله لم يدم لنتعته وعليه دم آخر لانه حل قبل يوم النحر (وان بدا) أى ظهر
(له أن لا يجح صنع هديه ماشاء ولا شئ عليه) لساقى شرح قوام الدين معزى الى شرح الطحاوي
ولو ساق الهدى ومن نيته التمتع فلما فرغ من العمرة بدله أن لا يتمتع كان له ذلك وبطل هديه

في الفضل وان خفي عليك
فقف فيما بين الجبل والبناء
المذكور على جميع
الضررات بينهما الملك أن
تصادف الموقف الشريف
النبي فيفاض عليك من
بركاته
في فصل في أدعية عرفة
اعلم تقبيل اللهمنا ومنك
صالح الأعمال اني قد
جهت لك ما وثقت عليه
في ذلك فاقول وان يسط
كفيلك مستقبل البيت
الحرام الحمد لله رب العالمين
ثلاثاً ثم تلي ثلاثاً وتقول
الله أكبر والله الحمد ثلاثاً
لا اله الا الله وحده لا شريك
له له الملك وله الحمد يحيي
ويحييت بيده الخبير وهو

ما شاء (ولو أراد أن يذبح هديه ويحج لم يكن له ذلك) أي لم يسبق (وإن ضربه ثم رجع بعد الخلق إلى أهله ثم حج لاسم عليه) أي لا به غير مفتوح كما قدم (ولو رجع إلى غير أهله من الآفاق يكون حقيقاً عليه هديان هدي التمتع) أي في محله (وهدي الخلق قبل الوقت) أي في أي وقت شاء (وأما التمتع الذي لم يسبق الهدى إذا دخل مكة طواف) أي فريضة (العمره) أي في أشهر الحج (وسعى) أي وجوباً (وخلق) أي استحباباً لقوله (وإن أقام حرماً) أي محرماً (جاز) وقال الكسائي شارح الهداية وظاهره كمال صاحب الكتاب أن التمتع حين لم يسبق الهدى وذكر الاستيعاب والبري والزيالي أنهما الخياران شاء أحرم بالتحليل من عمرته بالخلق أو التفسير وإن شاء أحرم قبل أن يصل من عمرته وواقعهم ابن الهمام أيضاً في هذا المقام (وليس عليه) أي على التمتع (طواف القدوم) أي بالاتفاق كما صرح به الكرماني وغيره والمراد قبل الأحرار بالتحليل لا به من أهل مكة حينئذ وليس عليهم طواف القدوم في حجتهم إلا أنهم إذا أرادوا أن يقدموا السعي فلا بد أن يطوفوا ولو تغلب صبح سعيهم بعده لكن قال في الهداية ولو كان هذا التمتع بمنى أحرم بالتحليل طواف وسعي قبل أن يروح إلى منى لم يرم في طواف الزياره ولا يسعي بعده قال صاحب النهاية في قوله طواف أي طواف القدوم وتبعه في ذلك الشراح كتاب الشريعة وصاحب الكفاية وصاحب العناية وفي غزاة الأكل وإن كان مقفلاً من شاه طواف القدوم للجمع قال المصنف وكلهم قالوا ذلك بعد ذكرهم أنه ليس على التمتع طواف القدوم وخالفه قوام الدين وسماه طواف نافله تعالفاً في شرح مختصر الكرخي وكذا الكرماني سماه طواف تقوق قلت أما قولهم ليس على التمتع طواف القدوم فمحمول على ما إذا لم يرتد سعي السائل ولأن طواف النية لا يندرج تحت طواف فريضة العمره كاندراج صلاة نية المصلي في فرض صلاه بعد دخوله وقولهم ثم يحج التمتع بعد عمرته كالغرد دليل على أنه يأتي بطواف القدوم وأما قولهم المدي ليس عليه طواف القدوم فليس المعنى أن التمتع ملحق به حيث أنه يحرم من حيث أحرم المكي به إذا التمتع في حكم الآفاق من وجه ولهذا قالوا في تعريفه أنه الجامع بين نسكين بسفرو واحد وإذا كان في حكم المسافر في كل نسك يلزمه طواف القدوم في حجة كالقارن ونسبة بعض الأصحح فلا ونطوقاً لا يتأني كونه قدوماً لا مسنة ويطلق عليها أنها تقوق ونافله وبزوجه الفهم من النهاية أن طواف النية مشروع التمتع وأنه يشترط للأجزاء اعتباره طواف نية لكن ابن الهمام طعن في صلبة النهاية وقال بل المقصود أن السعي لا بد أن يتبرع شرباً على طواف فإذا فرضت أن التمتع بعد أحرام الحج تنفل الطواف ثم سعى بعده سقط عنه سعي الحج وقد أجزأه يكون الطواف المقدم طواف نية فطيه البان انتهى وهو معتزلة العيان لأن تعيين النية في طواف الزكركن والفرض إذا لم يكن شرطاً فكيف في طواف النية اللهم إلا أن يقال مراد صاحب النهاية بالأجزاء أن يكون الطواف وقع بعد الأحرار فانه حينئذ لا يكون النية والله أعلم بما قصده من النية (ويطوف) أي التمتع (بالبيت) أي لا بين الصفا والمروة (مابذله) أي سخره وأراد أنه لأن الطواف عبادة مستقلة يجوز تكرارها بخلاف السعي فإنه لا يكرر (ولا يحجر) أي التمتع (قبل الحج) وهذا بناء على أن المدي ممنوع من العمره المفردة أيضاً وقد سقنا أنه غير صحيح بل أنه ممنوع من التمتع والقرآن وهذا التمتع آفاق غير ممنوع من العمره بخلافه تكراره لأنها عبادة مستقلة أيضاً كالطواف (فإذا كان يوم التروية أحرم) أي التمتع بنوعه (بالجوبه أفضل)

على كل شيء قد برأته
لا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم ما لله
تبدأ في كل مرة بسم الله
الرحمن الرحيم وتنتهي بسم الله
وتقرأ سورة قل هو الله
أحمد ما لله مرة في أولها
بسم الله الرحمن الرحيم
وتقول سبحان الذي في
السماء عرشه سبحان الذي
في الأرض سطونه سبحان
الذي في البرسيمه سبحان
الذي في الجنة رحمة
سبحان الذي في النار
سلطانهم سبحان الذي في
الهاووس وجهه سبحان
الذي في القبور فضاه
سبحان الذي رفع السماء

(زيادة أيام العبادة) فإن كان أي هذا المتنع (ساق الهدى) أي قبل ذلك (يصير محرما أو آمين)
 فيلزم ممدان في كل جنابة على نسك (والأقبح أو واحد) أي فالخطو وغيره مند (وتلقا قدم
 الاحرام على يوم التروية فهو أفضل ساق الهدى) وهو ظاهر وقد سبق (أولا) أي لم يسبق لكن
 بقيد أن يكون متكلمين عدم الوقوع في الخطو (والأفضل أن يصرم من المسجد) والمطعم
 أفضل أما كنه (ويجوز من جميع الحرم ومن مكة أفضل من خارجها) أي بالنسبة إلى سائر الحرم
 (ويصح) أي احرامه (ولو خارج الحرم ولكن يجب كونه) أي كون احرامه (فيه) أي في الحرم
 (الأذا تخرج إلى الحل لحاجة) أي لفرض صحيح لا بقصد احرامه منه (فاحرم منه لا تثنى عليه
 بخلاف ما لو خرج لقصد الاحرام) أي منه فقط وأما في الهداية من أن الشرط أن يصرم من
 الحرم لمعصية على شرط لوجوب لا على شرط العفة لما في الجامع الصغير وغيره من أن المتنع
 إذا خرج من الحرم وأحرم بالجمعة لم يدم وقالوا لو عاد إلى الحرم قبل الوقوف سقط عنه الدم وقد
 قال الغيازي عند جوابه عن قولهم المتنع من تكون حجة مكينة أن هذه النكتة لبيان أن
 ميقات المتنع في الحج ميقات أهل مكة ولو أن المكركب خرج من الحرم وأحرم بالجمعة يصير محرما
 بالاجتماع وإن كان سيقاته الحرم فكذلك إذا كان الأصل في المتنع أن تكون حجة مكينة ولو
 أحرم خارج الحرم يصير مقصدا انتهى (ولو أراد تقديم النسب تغل بطواف واضطجع ورمى
 فيه) كما سبق (ثم سعى بعده ثم راح إلى عرفات) هذا وقال ابن القيم قال بعض العلماء من أراد
 تحصيل ما قاله غالب العلماء فليدخل المسجد يطوف سبعا ثم يصلي ركعتي الطواف ثم يصلي
 سنة الاحرام ويعني بمسابقه في آداب الاحرام من الغسل وإزالة الثفت واستعمال الطيب
 وغير ذلك ثم اعلم أنه إذا أحرم المتنع بالحج فإن كان قد ساق الهدى أو لم يسق ولكن أحرم به قبل
 الفصل من العدة صار كالقارن فيلزم بمباينة ما يلزم القارن وإن لم يسقه وأحرم بعد الحلق صار
 كالغير بالحج إلا في وجوده المتمتع وما يتعلق به والله أعلم

باب الجمع بين التمسكين المتعدين

أي يتجنبين أو عزمين (أو أكثر) من التمسكين (أحراما أو فعلا) تغييرين وسبب ما في بيانها ما في فصلين
 (وهو) أي الجمع المذكور (مكروه مطلقا) أي سواء يكون آقايا أو مكيا إذا أراد الإطلاق
 جميع أنواع صور الجمع في البصران الجمع بين أحرام الحج وأحرام العمرة بدعة بالاتفاق بين
 الأصحاب وفي الجامع الصغير لما قاله من أنه حرام لأنه من أكبر الكفار وكذا ذكره السجستاني
 لكن لا يظهر وجه قولهما في الخطأ أن الجمع بين أحرام العمرة مكروه وفي الجمع بين أحرام الحج
 روايتان أظهرهما لا يكره وهذا أيضا لمشكل يحتاج إلى بيان الفرق ثم في النهاية إضافة الاحرام
 إلى الاحرام في حق المكركب ومن يمتنع جنابة وفي الكرماني لا يجوز له ليل الكرماني أراد إضافة
 أحرام أحد التمسكين المتعدين إلى الآخر والنهاية أراد أحرام أحد التمسكين المختلفين فلا اختلاف
 بل أراد أحرام العمرة إلى أحرام الحج بدليل قوله (وكذلك إضافة أحرام العمرة إلى أحرام الحج في
 حق الأفاقي أسالة) وكراهة يعني كافي العناية (بمختلف إضافة أحرام الحج إلى أحرام للعمرة) أي
 لا فاق (فإن يجوز له بلا كراهة دون المكركب) فانه يكره له ذلك
 فخصص في الجمع بين التمسكين أو أكثرهما بالجمع أي بينهما (أحراما فهو إن جهل) من لا هلال

سبحان الذي وضع الأرض
 مسبحان الذي لا ملأ ولا
 منبسط منه إلا إليه مائة مرة
 وتقول شهد الله أنه لا اله إلا
 هو والملائكة وأولو
 العلم قائما بالقسط لا اله
 إلا هو العزيز الحكيم
 وتقول أشهد أن الله على
 كل شيء قدير وإن الله قد
 أحاط بكل شيء علما ربنا تقبل
 منا إنك أنت السميع
 العليم ربنا واجعلنا مسلمين
 لك وأزنا مناسكا ونب
 علينا إنك أنت التواب
 الرحيم ربنا آتتنا في الدنيا
 حسنة وفي الآخرة حسنة
 وقنا عذاب النار

وهو ربيع الصون والمراية هنا ان يحرم (هما معا) أي بجمعتين (أو على التعاقب) أي متعاقبتين
 احدهما نصف الآخر منهما (مع قيامت الوقوف بعرفة أي من زوال يومها إلى انتهائها وقتها
 وهو غير يوم النحر وقائدة التقييد يتجاوزت الوقوف هي أهله لو وقف بعرفة ثم أحرم بالثاني ليلة
 المزدلفة قبل طلوع النحر يوم النحر لم يلزمه الثاني عند محمد وعندهما يلزمه ويرتفع لقيامت
 الوقوف (فأذا أهل بجمعتين معا فصاعدا) أي فرأى على اثنين (كشهرين) أي وثلاثين مثلا (أو
 بجمعة ثم بجمعة) أي معترتين (لزمه جميع ذلك) أي ما ذكر من العدد المسطور من التثنية والزيادة
 (غير أنه يرتفع احداها في المعية وفي التعاقب الثانية) والظاهر أن يقول والثانية في التعاقب
 وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وأما عند محمد في المعية يلزمه احداها وفي التعاقب الأولى
 فقط قال في البدائع وثمرة الخلاف تظهر في وجوب الجزاء إذا قل صيدا لعندهما يجب جزاء أن
 لا تعاد الأحرار بهما وعندهم جزاء واحد لا تعاد الأحرار بأحدهما انتهى وهذا مشكل لمافي
 الكافي قال أبو يوسف يصبر رافضا لاحداهما كافرا عن قوله ليلى بجمعتين وثمرة الخلاف تظهر
 في وجوب الجزاء بالجنابة قبل الرض فصد أي حنيفة فجزا أن وعند محمد واحد وكذا عند أبي
 يوسف لا يرتفع احدهما بالملك (وأما يرتفع أي ما يرتفع إلا إذا سار إلى مكة) أي في
 ظاهر الرواية عن أبي حنيفة كائن على في المبسوط وذكر التدوير في شرحه مختصر الكرخي
 أنها الرواية المشهورة عنه وروى عنه أنه لا يصبر رافضا لاحداهما حتى يشرع في الأحمال وهذا
 معنى قوله (أو شرع في الأحمال كالتواف أو الوقوف بعرفة) وثمرة الخلاف تظهر فيما إذا جنى
 قبل السير أو التروع فعليه دمان عند أبي حنيفة والجنابة على إمرأين ودم عند أبي يوسف
 لازمة لرض احدهما بهما وكذا عند محمد واحد لعدم انعقاد احدهما وهذا معنى قوله (فلولم
 يسراهما ولم يشرع في حمل) الواجبني أو لما سبق من القولين (فهو محرم بإمرأين) أي عند أبي
 حنيفة (فلولم يجرا أن يترك الجنابة كالقارن) أي خلافا لما سبق عنها (ولو أحصر
 فدمان) أي على الخلاف المذكور (ولو جامع) أي الجامعين الجنبتين قبل السير والتروع على
 الخلاف (فعليه ثلاثا مدام للرفض) فانه يرض احدهما وعضي في الأخرى ويقضي بجمعة وجمرة
 مكان التي رفضها (ودمان للجماع) أي لجنابته على إمرأين (وبعد الارتضاع) أي وإذا جامع
 بعد الارتضاع (بالسير والتروع في العمل جزوا واحد) أي عليه دم واحد اتفاقا (ثم إذا
 ارتضت احدهما لزمه دم الرض وقضاهما المفروض من قابل وجمرة) أي ولزمه جمرة لأنه مسلم
 كالفاتح وأما قوله في الكبير وقضاهما بجمعة (ولو فاتح) أي غير المفروض (فعليه جتان
 وجمرة) وذكر الكرخي في منسكه والطرابلسي وصاحب البحر العميق أنه لو أهل بجمعتين ولم يجمع
 من عامه ذلك فعليه جتان وجمرة وقال المصنف هكذا أطلقه وليس بمطلق بل إن كان عدم
 بجمعة من عامه فنقلت عليه جمرة واحدة في القضاء لاجل الذي رفضه وليس عليه لفاتح جمرة لأنه
 قد فصل بأفعال العمرة وإن كان عدم الحج لا حصار فعليه عمرتان في القضاء لم يرد من
 الإمرأين بالأضلال انتهى وهو تحقيق حسن كالأجنى (ثم إن فاته بعض الرض لزمه دم الرض)
 أي أيضا (أو قبله) أي وأفاته قبل الرض (فكذلك فيما يظهر) قال المصنف (قلت ولو أهل بهما
 بعرفة) أي معا ومتعاقبتين (في وقت الوقوف ارتضت احدهما بلا فصل) أي اتفاقا بين أبي
 حنيفة وأبي يوسف (وكذا في ليلة المزدلفة بعد الوقوف لاقبله) أي لا قبل وقت الوقوف (كما

ربنا أفرغ علينا صبرا
 وثبت أقدامنا وانصرنا
 على القوم الكافرين ربنا
 لا تؤاخذنا إن نسئنا أو
 أنخطئنا نربنا ولا تجعل
 علينا صرا كما جعلته على
 الذين من قبلنا ربنا ولا
 تجعلنا مالا يلقاه ثناء وافت
 عنا واغفر لنا وارحمنا أنت
 علامنا فانصرنا على القوم
 الكافرين ربنا لا تفرغ
 قلوبنا بعد إذ هديتنا وحب
 لنا من ذلك رجوة أنك
 أنت الوهاب ربنا أنك
 جامع الناس ليوم لا ريب
 فيه إن الله لا يخلف الميعاد

لا يحنى والله أعلم قلت وهذا مستفاد من قولهم وانما يرتض عند أي حنيفة اذا تضرع في الاعمال
والحاصل ان الفرد اذا احرم بحجة أخرى وهو واقف بمرقة ليل أو نهار الزمته عند هذا خلافا لمحمد
وبصير واضع الحساب الوقوف عند أي حنيفة وعند أي يوسف كما اتفق الاحرام وعليه عدم الرض
وعمره وبقي الج من قابل وكذا الوأهل بحجة ليله من دفعة عز دفعة أو غيرها ان خضت الثانية
(واما الج افعال فهو ان يحرم بالثاني بعد فوات وقت الوقوف فلا حرم يحرم ووقف بمرقة ثم احرم
بجج آخر يوم الفرض فان كان أي احرامه الثاني (بعد الحلق للاول) أي عليه الاول (زومه الثاني) أي
عند الكل (ولا شيء عليه لادم) أي لجنابة الجع (ولا رضى) أي ولا رضى شيأ بل يحصى في الاول
(ويبقى محرما) أي الثاني (الى قابل) أي فيؤدي الثاني حينئذ (وان كان) أي احرامه الثاني (قبل
الحلق زومه) أي الج (أيضا وعليه دم الجع) أي اتفاقا (سواء حلق للاول بعد الاحرام للثاني)
(وهو) أي دم الجع (دم جبري ولم يزد دم آخر) أي اتفاقا (سواء حلق للاول بعد الاحرام للثاني)
أي لجنابة عليه وهذا واضح (اولا) أي أوله صلى حتى ج من العام الثاني فعليه دم عند أي حنيفة
لتأخير الحلق وعند هذا الاتي عليه (ولو حلق بعد أيام النضر فعليه دم ثالث) أي عند أي حنيفة
لتأخير الحلق خلافا لما قاله الكرماني اذا احرم يوم النضر بحجة أخرى من سنته تلك فحسد أي
حنيفة ان كان حلق في الاول بعد طواف للزيارة زومه الاحرام ولادم عليه وان لم يطق في الاولى
أو حلق ولم يطق للزيارة زومه الاحرام أيضا وعليه دم جعه من الاحرام لان احرام الجع الاول قد
يقي بقاء طواف الزيارة وأدخل عليه احرام ج آخر فيكون باجماعين الاحرامين فيلزمه دم كما اذا
جمع بين الاحرامين انتهى وهو لا ينشأ ما ذكره غيره كصاحب المهدية وشراسهوا والكافي
وغيرهم من انه لو أهل بالثاني بعد الحلق لا يلزمه دم مع لقائهم غير قديع بعد الطواف فاطلناهم
لا يأتى ما قبله الكرماني خلافا لما ذكره المصنف في الكبير (ومن فاته الجع فاهل بحجة أخرى)
أي بعد ما فاتته الاولى (زومه رضاءها) أي رضى الاخرى (ودم) أي للررض (وعمره وجنتان) بل
عمرتان وجنتان الا أنه يقتل بأفعال عمره قتيق في ذمته عمره وجنتان

فوفصل في الجع بين الممرتين اعلم انهم اتفقوا في وجوب الدم بسبب الجع بين احرامى العمرة
واستلغوا في وجوبه بسبب الجع بين احرامى الحج وقالوا فيه روايتان أحدهما الوجوب وبه صرح
القرطبي وغيره وقيل ليس الارواية الوجوب قال ابن الهمام وهو الوجه (الحكم فيه) أي في
الجع بين الممرتين (كالحكم في الجنين) أي في الجع بينهما سواء (في الامية والتعاقب والقرن
والرض ووقته) أي وقت الرض (وغير ذلك) أي مما سبق في الجع المتقدم لكن لا كله بل بعضه
(بما يتصور) أي وجوده (في العمرة) أي في الجع بين افرادها ثم المعية واضحة لا يحتاج الى بيانها
واما المعاقبة فينبأ بقوله (فلا حرم بمرقة طواف لها شوطا أو كله) أي بطريق الاول (أو لم يطف
شيأ) كان الا حصر حذف هذه الجمل والاكتفاء بقوله (ثم احرم بأخرى قبل ان يسمى للاول
زومه) أي خلافا لمحمد (رض الثانية ودم للررض وقضاء المرفوض) الاولى المرفوضة لانها العمرة
ولعل ذكره باعتبار كونه نسكا (ولو طواف وسى للاول ولم يبق عليه الا الحلق فاهل بأخرى زومه)
أي العمرة الاخرى اتفاقا (ولا رضاءها) أي الاخرى والاولى ان يقول ولا يرض شيأ (وعليه دم
الجع وان حلق للاول قبل الفرض من الثانية زومه دم آخر) أي لجنابة على الثانية اتفاقا (ولو
بعده) أي ولو حلق للاول بعد الفرض من الثانية (لا) أي لا يلزمه دم آخر (ولو أقصد الاولى)

وبه يلى من المذكور
طهية انك سمع الله امرنا
آمننا بآثارنا وبعنا الرسول
فاكتبنا مع الشاهدين ربنا
اغفر لنا ذنوبنا واسرافنا
في امرنا ونبت أفئدتنا
وانصرنا الى القوم الكافرين
ربنا ما خلقت هذا باطلا
سبحانك فتعذب النار
ربنا انك من تدخل النار
فقد أخرتكم وما لك بالذين
أنصروا ربنا نعمنا منا دينا
ينادى اللاعنات أن آمنوا
بربكم فآمنوا ربنا فاعف
لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا
وتوفنا مع الابرار ربنا وآتنا

أي من العمرتين بأن جامع قبل أن يطوف (ثم أهل بالثانية) أي بإدخالها (رفضها) أي رفض
الثانية (ومضى في الأولى) أي حتى يتهاوى بكل أفعالها (ولو نوى رفض الأولى وإن يكون) أي
ونوى أن يكون (عمله للثانية لم ينفعه) أي قصده هذا (فانه لم يكن رفضه) أي معتبرا (الأول
وكذا هذا) أي هذا الحكم (في الختمين ومن أحرم لا ينوي شيئا معناه فترفع في الطواف) أي طاف
ثلاثة أشواط أو أقل (ثم أهل بغير رفضه لأن الأولى تعينت حمرة) أي حيث أخذ الطواف
فحين أهل بعمرة أخرى صار جامعين عمرتين فيجب عليه رفض الثانية كما تقدم

باب إضافة أحد النسكين

أي المختلفين (إلى لا تخروا الجمع بينهما) أي حقيقة أو حكما
بلا خلاف بل هو أفضل أنواع الجمع عندنا كما سبق (ومكره للكي) أي ولمن في معناه كما تقدم (فإن
جمع المكي بينهما) وكذا الميقاتي (رفض العمرة ومضى في الحج) أي في أعماله فقط (أما الإضافة
فعلية قهين) لأنه إما إضافة الحج إلى العمرة أو بالعكس ولا ثالث لهما (الأول إضافة الحج إلى العمرة
وهو أن يحرم بالعمرة أولا ثم بالحج قبل أن يطوف لها أو بعدم طاف لها) أي قبل أن يطوف منها
(والثاني إضافة العمرة إلى الحج وهو أن يحرم بالحج أولا ثم بالعمرة قبل أن يطوف طواف القدوم
أو بعده) كان الاختصار أن يقول قبل سبها (فالأول) أي القسم الأول وهو إضافة الحج إلى العمرة
(جائز بلا كراهة لا فاق) بل يستحب لحل فعله صلى الله عليه وسلم جمعين الأحاديث المختلفة
على ما سقته ابن حزم تبعه النووي وغيره (مكره للكي) لأنه الشريعة (والثاني مكره لهما)
لكن بالنسبة إلى المكي أشد كراهة وأعظم إساءة من الآخر فاق بل حل بعض العلماء كالشافعي
فعله صلى الله عليه وسلم على هذا القسم جمعين الروايات والله سبحانه وتعالى أعلم (أما فريعات
القسم الأول فلا فاق إذا أدخل الحج) أي أحرما (على العمرة) أي على أحرما (فإن كان)
إدخاله عليا (فإن كان يطوف لها أكثر أو لم يطف شيئا) أي كما فهم عما قبله (فإن كان)
(وعليه دم شكر وإن كان بعدم طاف لها أربعة أشواط في أشهر الحج فهو متنع أن يج من عامه
ذلك بلا إمام ولا) أي وإن لم يصح من عامه أو ج لكن مع المأم (فقد رجم) وهذا غير ظاهر في
الصورتين الأخيرتين لأن الأفاق إذا طاف أكثر أشواط العمرة في الأشهر وأحرم بالحج كيف
يتصور أن يكون مفردا لهما وبأحدهما وكذا إذا ج أو لم ينحافه لا شك أن الإمام حينئذ قاصد
غير صحيح فكيف يجعله مفردا من غير رفض لأحدهما (وأما حكم المكي ومن بعده) أي الميقاتي
ومن صار من أهلها من الأفاقين (إذا أدخل الحج على العمرة) بأن أحرم بعمرة في أشهر الحج أو في
غيرها بعمرة ثم أدخل على الرام حجة فهذا على ثلاثة أوجه (إن كان) أي أدخله (قبل أن يطوف
لأرض حمرة) أي اتفاقا (وعليه دم الرض وإن مضى فيها) أي حتى قضاهما (جائز) أي
أجزأه (وعليه دم الجمع) أي بين النسكين ولو فعل هذا فاق كان قارنا لما تقدم (وإن كان) أي
إدخاله (بعدم طاف أكثر فيرفض حجه) أي اتفاقا وعليه دم ولو فعل هذا فاق كان متمتعا ولو
كان) أي وإن كان إدخاله (بعدم طاف الأقل فكذلك) أي عند أبي حنيفة فيرفض الحج (وعليه
دم حجة وعمره) أي قضاؤها إن لم يصح من عامه ذلك (وإن قضى الحج من سنته تلك) أي ببينها
وخصوصه (بأن أحرم به بعد الفراغ من العمرة فلا حمرة عليه) كما صرح به القدوري في شرحه

ما وعدتنا على رسلك ولا
تضرنا يوم القيامة أنك
لا تخلف الميعاد ربنا طمنا
أنفسنا وإن لم نغفر لنا
وترحنا لنحسوزن من
انكاس ربنا لا تقبلنا
فنتن للقوم الظالمين ربنا
أفرغ علينا صبراً وتوفنا
مسكين أنت ولينا فاففر
لنا وأرحنا وأنت خير
الضافرين وأكتب لنا في
هذه الدنيا حسنة وفي
الآخرة أنا هدنا إليك على
الله فوكلنا ربنا لا تقبلنا
قنت للقوم الظالمين ونجنا
برحمتك من القوم
الكافرين فاطر السموات

مختصر الكرخي وشمس الاثعة الكردى والزيلى (ولو مضى فمما جاز) أى أجزاء (مع الاساءة)
 أى اساءة الكراهة (وعليه دم الجمع ولوان كوفيا دخل مكة بعمرة فافسدها) أى بجمع قبل
 طوافها (وتأتمها) أى تكل أفعالها من طوافها وسميها (ثم أحرم مكة) أى منها (بعمرة ووجهه برفض
 عمرته وعليه دم) أى للرفض (وقضاؤها لانه) أى الكوفى (صار كل كلى) أى بعد دخوله مكة
 (ولا فرق في حق المكويين ان يجمع بينهما فى أشهر الحج وأغبرها) بل فى غيرها أشد كراهة لو فرغ
 أحرام الحج فى غير وقته (فلو أهل المكى بعمرة فطاف لها أكثر من غير أشهر الحج ثم أهل بمكة)
 أى فى غير أشهره (فعلية دم) كما صرح به صاحب المسودا معللا بأنه أحرم بالحج قبل ان يفرغ
 من العمرة وليس للمكوى ان يجمع بينهما فاذا صار جامعاً من وجهه كان عليه الدم انتهى (ولو فعل
 ذلك آفاقاً لم يصب عليه شيء) إلا أنه مسمى كما تقدم والله أعلم (وأما تفرعات القسم الثانى) وهو
 ما إذا أهل بالحج أو لأتم بالعمرة ثانياً (فان كان) أى المحرم جملاً (مكياً أهل أو بالحج ثم بالعمرة فعليه
 رفضها) أى يرفض العمرة على كل حال (وان مضى عليها) أى ولم يرفضها (جاء) أى أجزاء (وزمه
 دم وان كان) أى المحرم جملاً (آفاقاً أدخل العمرة على الحج) أى فيه تفصيل ان كان ادخاله (قبل
 ان يتشرع فى طواف القدوم فهو قارن مسمى) أى وعليه دم شكر لقلة اساءته ولعدم وجوب
 رفض عمرته (وان كان) أى ادخاله (بعد ما شرع فيه) أى ولو قليلاً (أو بعد اتعلمه) أى تكبيل
 طواف قدومه بالطريق الاولى (وهو بكة أو عرفة فكذلك) أى لحكمه كما سبق فى أن يقال
 (هو قارن مسمى) كتراسه من الاول) فيه أنه حينئذ ليس حكمه كذلك فكان حقه أن يقول
 فهو أكراسه وعليه دم جبر وقيل شركو حينئذ يستقيم قوله (ويستحب له رفض العمرة)
 والحاصل أنه ليس حكمه بحكمه فى جميع الوجوه ولا فى بعضه الا كونه قارناً موصوفاً بعلق
 الاساءة (ولو أهل بها فى أيام النحر والتشريق قبل الخلق وجب الرفض) أى اتفاقاً (والدم
 والقضاء وكذا بعد الخلق) أى يجب الرفض والدم والقضاء على الأصح وفى شرح الزيلى لانه جمع
 بينهما فى الاحرام أوفى بقية الافعال فان قيل كيف يكون جامعاً بينهما وهو لم يحرم بالعمرة الا بعد
 تمام القتل من احرام الحج بالخلق وطواف الزيارة قلنا قد بقي عليه بعض واجبات الحج وهو روى
 الجسارى أيام التشريق فيصير جامعاً بينهما مفصلاً وان لم يكن جامعاً بينهما احراماً فيلزمه الدم لذلك
 انتهى ولعله لم يذ كر السبى مع أمنه الواجبات للجمع لانه قد تقدم على الوقوف وقد يعقب
 طواف الزيارة وقيل إذا أحرم بالعمرة بعد الخلق لا يرفضها كذا فى الاصل قال الزيلى والأصح أنه
 يرفضها احترازاً عن ارتكاب التمسى عنه لان العمرة منتهى عنها فى خمسة أيام وتؤبل ما ذكر فى
 الاصل أنها لا ترفض من غير رفض لها انتهى ولا يخفى أنه يستفاد منه ان العمرة قبل السبى
 بعد أيام التشريق أهون فى الامر وأيسر فى الوزر فينبغى أن يقال بالتحاددم الرفض اذا تمعدت
 العمرة فصالح المخرج المدفوع بل الظاهر من وضع المسئلة فى احرامه بالعمرة أيام التشريق ان فيها
 بعدها ليس كذلك ولو كان باقياً على السبى لاسيما ورواية الاصل أنها لا يرفضها بعد خلق ثم من
 صحح الرفض على ان يكون احرامها موقع فى الايام انتهى عنها فلا يلزمه شيء بعدها أصلاً سواء بقي عليه
 سبى أم لا والله أعلم (ولو لم يرفض فى صورتين) أجزاء وعليه دم الجمع ولو فاته الحج فاحرم بعمرة قبل
 ان يقبل (أى بافعال العمرة لقوات محم) فعليه رفض العمرة (أى اللاحقة
 فصل) أى فى القضايا السكينة من هذا الباب (كل من رجع رفض الحجة فى البابين) أى

والارض أنت ولى فى
 الدنيا والاخرة فولى مسلماً
 والحقنى بالصلح بين رب
 اجبتى مقبم الصلاة ومن
 فدى ربى ربنا وتقبل دعائى
 ربنا اغفر لى ولوالدى
 وللمؤمنين يوم يقوم الحساب
 رب ادخلنى مدخل صدق
 واخرجنى مخرج صدق
 واجعل لى من الذك
 سلطاناً نصيراً رب آتئامن
 لى الذريعة وهى لى لى
 امرئاً رشداً رب لا تتركى
 فرداً وأنت خير الوارثين
 رب اشرح لى صدرى
 ويسر لى امرى واحلل
 عقدة من لسانى يفقهوا

في باب الجمع بين التمسكين وباب إضافة أحدهما إلى الآخر يجمع أقسامها (فعلية مرفضة) دم وقضاء حمرة (أي لأنه في معنى فائت الجمع) وكل من زمه رفض العمرة فعليه دم وقضاء حمرة) لا غير لأنه في معنى فاسد العمرة (وكل من زمه الرض) أي للجمع بين الاحرامين (ولم يرفض) أي أحدهما (فعليه دم الجمع) ثم عدم الرض انما يتصور اذا جع بين حقه وحمرة أو بين الجنيتين بعد الوقوف أو بين العمرتين قبل السبي لاحدهما وهذا معنى قوله (وكل من عليه الرض) أي رفض حجة أو حمرة (يحتاج إلى نية الرض) أي ليرفض (الام) جمع بين الجنيتين قبل فوات وقت الوقوف أو بين العمرتين قبل السبي (للاولى في هاتين الصورتين) أي من الجمع (ترفض احدهما من غير نية رفض لكن اماما السري مكة أو الشروع في أعمال احدهما كاحرام) أي من الخلاف في الحالتين (وكل من جمع من الاحرامين) أي المختلفين أو المتفقين (يلحق قبل الرض فعليه مثلاً ما على المفرد) أي من الجزاء في تلك الجنابة كالقارن (وبعد الرض) أي يرفض ما يجب عليه رفضه (فعليه جزاء واحد) أي كالمتنع وبني من الكليات ان كل دم يجب بسبب الجمع أو الرض فهو دم جبر وكفارة فلا يقوم الصوم مقامه وان كان معصراً ولا يجوز له أن يأكل منه ولا ان يطعمه غشياً بخلاف دم الشكر ثم اعلم ان من جمع بين الجنيتين أو العمرتين أو حجة وحمرة ولم يرفض احدهما فرفضهما فعليه دم للرفض وهل يلزمه دم أو لا يجمع أم لا فالخذ كور في عامة الكتب ان دم الجمع انما يلزمه فيما اذا لم يرفض احدهما اما اذا رفضها لم يلزمه كفها الا دم الرض بل المفهوم منها صريحاً وتلويحاً بعدم لزوم دم الجمع ووقع في البصر انه اذا جع بين الجنيتين أو العمرتين ثم ارتضى احدهما لم يلزمه دم الرض ودم آخر للجمع بين احرام العمرة وفي وجوب الدم بسبب الجمع بين احرام الحج والعمرة وانما هو الوجوب اتساعاً وتبعاً أو التبعي منسكه فقال فيما اذا جع بين الجنيتين أو العمرتين يلزمه رفض احدهما ودمان للرفض والجمع

باب في فسح احرام الحج والعمرة

أي إلى غيرهما (لا يجوز ولا يصح) تأكيدياً (فسح احرام الحج إلى العمرة عند الثلاثة) أي عند نوافع عند مالكو الشافعي (حلاً فلا جد) حيث ذهب إلى ظاهر الحديث حيث قال سرافقة ألعامت هذا أم لا بد قال لا بد وغيره ذهبوا إلى انه كان ذلك من خاصة تلك السنة لان المقصود منه كان صرفهم عن سنن الجاهلية وتمكين جواز العمرة في أشهر الحج في نفوسهم حيث كانوا يقولون ان العمرة في أشهر الحج من اجرة العبور وبدل عليه ما روى عن بلال بن الحرث انه قال قلت لرسول الله فسخ الحج لخاصة أولي بعدنا قال لكم خاصة والجواب عن الحديث الاول ان المشار إليه هذا هو الاتيان بالعمرة في أشهر الحج لافسخ الحج بالعمرة (وهو ان يفسخ نية الحج بعد ما أحرم به ويقطع اقامه ويجعل احرامه واقعه بالعمرة وكذا لا يجوز فسخ العمر فتبطلها جاعداً الثلاثة) أي من الأتفة (أو الاربعة) أي جميعهم يتبعون ان المسئلة فيها روايتان عن الامام أحمد والله أعلم

باب الجنائيات

أي ارتكاب المخطورات الشاملة للفسادات وترك الواجبات (الحرم اذا جنى عهداً بلا عذر يجب عليه

قوله ولا يجعل في وزر لمن أهلى رب انزلني منزلاً مباركاً وأنت خير المنزلين رب فلا تجبني في القوم الظالمين رب أعوذ بك من هزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون ربنا صرف عنا عذاب جهنم إن عذابها كان غراماً إنها ساءت مستقراً ومقاماً ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين واجعلنا للمتقين إماماً رب هب لي حكماً والحقني بالصادقين واجعل لي لسان صدق في الآخرين واجتني من ورقة جنة والتميم واغفر

عليه الجزاء) أي جزاء فعله وهو الكفارة (والآثم) أي يتدارك اسمه هو التوبة عن العصية (وان
 جنى بغير عمد) أي بغير عمد أو نسيان أو كره أو جهل فعمله يجب عليه عمله (أو بغير فعله الجزاء دون
 الآثم) فالصواب أن يقول فلا بد من الجزاء على كل حال والتوبة في بعض الأفعال (ولا بد من
 التوبة على كل حال) فيه أنه لا يجب التوبة إذا كان بذراً وبغير عمد المقصود أنه إذا جنى عبداً بلا
 عندهم كفر فلا يتوهم أنه لا يتوجه عليه الآثم ولا يجب عليه التوبة فتدبر كإبراهيم جماعة من الأئمة
 الأربعة إنهم إذا ارتكب محظوراً الأحكام حامداً بآثم ولا يخرج منه الفدية والعزم بهما من كونه
 حامداً قال النووي ويرى أن ترك بعض العصاة شيأ من هذه الحرمات وقال أنا اقتدى بمتوهمي
 أنه التزام الفدية بخاص من وبال العصية وذلك خطأ صريح وجهل فيج فانهصرم عليه الفصل
 فإذا خالف آثم وزمته الفدية وليست الفدية ميعضة للإقدام على فعل الحرم وجهالة هذا الفصل
 كجهالة من يقول أنا أشرب الخمر وأزني والحديث يروى من فعل شيأ مما يحرم بغير عمد فقد أخرج
 عنه أن يكون مبروراً انتهى وقد صرح أصحابنا بقتل هذا في الحدود قالوا أن الحد لا يصح كون
 طهره من الذنب ولا بد من سقوط الآثم بل لا بد من التوبة فإن تاب كان الحد مطهراً
 وسقطت عنه العقوبة الأخرى وبالاجماع والأفلاك لكن قال صاحب الملتقط في باب الإيمان أن
 الكفارة ترفع الآثم وإن لم يوجد منه التوبة فمن تلك الجناية انتهى ويؤيده ما ذكره الشيخ نجم
 الدين النسفي في تفسيره التيسير عند قوله تعالى فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم أي اصطاد بعد
 هذا الابتداء قبل هو العذاب في الآخرة مع الكفارة في الدنيا إذا لم يتب منه فأنه لا ترفع الذنب
 عن المصر انتهى وهذا تفصيل حسن وتقييد مستحسن يجمع بين الأدلة والروايات والله أعلم
 بصحائف الحالات (ثم لا فرق في وجوب الجزاء فيما إذا جنى حامداً أو خاطئاً أي مخطئاً) مبتدأ أو
 حائداً خلافاً لما قال في العائد للصيد أنه العذاب الآثم فقط دون الجزاء (إذا كرا) أي منذ كرا
 لأحرامه (أو ناسياً طامساً أو جاهلاً) أي المستله (طامساً ومكرهاً) أي في فعله (تأثماً أو منتهياً) أي
 عند مباشرته (سكران أو صاحياً) أي حال عمله أو تركه (مغنى عليه أو مضيقاً لمعذوره) وغيره
 موصراً أو معصراً أي غنياً أو فقيراً (عباساً) أي جنى بعباسه نفسه (أو بعباسه غيره بهامره)
 أي حال كونه مباشرة غيره بهامره (أو بغيره) أي بغير أمره (في هذه الأمور أجمعها يجب الجزاء)
 أي بلا خلاف عند أئمتنا (وهذا) أي الذي ذكرناه (هو الأصل) أي القاعدة الكلية (عندنا)
 أي خلافاً لغيرنا في بعض الصور السابقة (لا يتبر) أي هذا الأصل (غالباً) ولعله أشار إلى
 ما سابقاً من أنه إذا طبع محرم محرماً لا شيء على الفعل ويجب الجزاء على الفعل (فاحتفظه) أي
 هذا الأصل فإنه كثير النفع في هذا الفصل (ثم الجنايات) أي المحنورات على المحرم (باعتبار
 جنسها) أي الموثقة (على أنواع) أي مختلفة (فقد كرر نوع على حدة) أي حكم كل واحد
 بآثراده ليعرف تفاسيلها بدمعة معرفة أجالها في ضمن فصولها (النوع الأول في حكم البس إذا
 لبس المحرم) أي بالجم أو العمرة أوهما (الخيط) أي الملبوس المعمول على قدر البدن أو قد عضو
 منه بحيث يحيط به سواء كان بخصايلة أو نسج أو لمص أو غير ذلك وكذا حكم تغطية بعض الأعضاء
 بالخيط أو غيره (على الوجه المضاد) أي بأن يحتاج في حفظه إلى تكلف عند الاستئصال بالعمل
 وضد أن يحتاج إليه بأن يعمل ذبل قصه مثلاً أعلى وجيبه أسفل (فعله الجزاء) أي ألا في
 تفصيله (وتفسيره) أي تعريف الخيط المحظور على ما في الفتح (أن يحصل بواسطة الخياطة اشتغال

لا يله كان من الضالين
 ولا يخفى يوم يصفون يوم
 لا ينفع مال ولا بنون إلا من
 أتى الله قلباً سليم يوم
 أوزعني أن أشكر نعمتك
 التي أنعمت علي وعلى
 والدي وإن أعمل صالحاً
 ترضاه أو أعتق رجلاً
 في عبادة الصالحين ترب
 أي طلت نفسي فأخفري
 ربعباً أنعمت علي قلن
 أكون ظهراً للمسلمين
 رب إني أأزنت إلى من
 خير بغير رب أوزعني أن
 أشكر نعمتك التي أنعمت
 علي وعلى والدي وإن أعمل
 صالحاً ترضاه أو أصنع في
 ذريتي إني تب اليك واني

على البدن) أي وضعه وصنعه (واسمك) أي بنفسه من غير إحسانه (فأيهما) أي من الاشتغال
والاستسكان (التنقي لابس الخيط) أي لا يتفاه الكل بانتفاه البعض وفيه أنه يرد عليه اللباد
المشتغل باللبس فإنه ليس فيه غيابة مع أنه عديم الخيط اللهم إلا أن يرد بالغياطة اعتماد بعض
الاجزاء يجعله أبيض إن يكون لغزبان يقال ما يؤبجهرم لبسه للهمج مع أنه ليس بمضغ أنفا
(فألبس الخيط) أي على الوجه المعتاد (وما كاملا) أي نهارا شرعا وهو من الصبح إلى
الغروب (أوليلة كاملة فلبسه دم) أي تغاها والظاهر أن المراد مقدار أحد هافين من لبس
من نصف النهار إلى نصف الليل من غير انفصال وكذا في عكسه لزمه دم كما يشير إليه قوله (وفي أقل
من يوم) أي مقدار نهار ولو بنقص ساعة (أوليلة صدقة) وهي نصف صاع من بر (وكذا لو لبس
ساعة) أي بنجوبة وهي جزء من أجزاء حتى حرة لاعتدال الليل والنهار (فصدقة) أي
معرفة القدر (وفي أقل من ساعة) أي عرفه لآخر ليلة لا قبل ما يطلق عليه الزمان (قصه)
بالتفان المقنوعة والصاد الموصلة ونضم ما حل كلك على ما في القاموس وأما القصة بالمهمة
فهو ما قبضت عليه من شيء وليس بناسبه المقام (من بر) بضم موحدة من حنطة أو فقيصين من
شعير هذا وعن أبي يوسف في أكثر من نصف يوم أوليلة دم إقامة فلا كثر مقام الكل وهو قول
أبي حنيفة وأولام رجوع عنه على ما ذكره في البصر وهذا يؤيد ما ذهبنا من اعتبار المقدار وكذا
ما روی عن محمد بن أبي لبس بعض اليوم قطعة من الدم حتى لو لبس يوما الساعة فلبسه من قيمة
الدم بمقدار ما لبسه عنده وأما ما ذكره رشيد الدين عن أبي يوسف أنه إذا لبس قليلا أو كثيرا فلبسه
دم فقير بجزء (أو لولبسه) أي الخيط (أياما) أي من غير تزعم أو أنه جزء (فلبسه دم واحد) أي إذا
كان لبسه بمقدار أو بقدر خلاف ما إذا كان بعضه بعضا وبعضه بعضا فانه تعدد الجزاء
فيأزعمه دم بخير في الأول ويحتمل في الثاني (فإن أراق) أي الدم (لذلك) أي لأجل ذلك اللبس (ثم
تركه عليه يوما آخر فلبسه دم آخر) أي لجنابة ثانية بعد كفارة الجنابة الأولى وهذا بالاتفاق وكذا
إذا خلطه وأراق ثم لبسه بعده بخلاف (أو لو لبس) أي فلبسه مثلا (وما مثلا) أي أوليلة أو مقدار
أحدهما مثلا (ثم تزعمه) أي خلطه (ثم لبسه ثم تركه) أي ترك لبسه (فإن كان تزعمه على عزم
الترك) أي بان لا يربد لبسه أو يبدله في حال إحرامه (فلبسه كفارة أخرى) أي لبسه ثانيا (والأ) أي
وإن لم يتزعمه على عزم الترك بل تزعمه على قصد أن يلبسه ثانيا أو خلطه ليلبس بده (لا) أي لا يلزمه
كفارة أخرى لتداخل لبسه وجعله لبسا واحدا كما قال الترمذ مع عزم الفعل كالوجود (ولو
جمع اللباس) أي أنواعه (كلهما) أي في مجلس واحد (من قبض وقباض وعامة وقلنسوة
وسراويل وخف) يان لجنس اللباس (وليس) أي دائم على لبس جميعها (وما أواما) أي ولم
يتزعمها أو تزعمها ليلالقوم ويعاود لبسها نهارا أو يلبسها ليلالبرد ويتزعمها نهارا (فلبسه دم واحد)
ما لم يزعم على الترك عند الخلع فإن عزم على الترك عند تزعمه لم يلبسه تعدد الجزاء إن كفر للأول
بالاتفاق وإن لم يكفره فمعهما دمان وعند محمد دم واحد قال في الفتح موافقا لما في البدائع
(وهذا) أي ما ذكرنا من اتحاد الجزاء على لبس الخيط محله (إذا اتحد سبب اللبس) فإن تعدد
السبب كما إذا اضطر إلى لبس ثوب فلبس ثوبين فإن لبسهما على موضع الضرورة) أي بعينها
(نحو أن يحتاج إلى قبض) أي مثلا (فلبس قبضين أو قبضا وجبة أو يحتاج إلى قلنسوة فلبسها مع
العمامة فلبسه كفارة واحدة) لأن محل الجنابة مقدر فلا تنظر إلى الفعل المتعدد (بقبضها) أي وقبوع

من المسلمين ربنا اغفر لنا
ولاخواننا الذين سبقونا
بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا
غلا للذين آمنوا ربنا إنك
رؤوف رحيم ربنا اعلمك
توكلنا واليك أنبنا واليك
المصير ربنا لا تجعلنا فتنة
للذين كفروا ولا يغفر لنا ربنا
إنك أنت العزيز الحكيم
ربنا آتتنا لنا نورنا واغفر لنا
إنك على كل شيء قدير رب
اغفر لنا ولوالدي وللمسلمين
يؤمنوا بالله واليومين
والمؤمنات ولا تزدنا ظالمين
الأنبياء بسم الله الرحمن
الرحيم قل أعوذ برب الفلق
من شر ما خلق ومن شر
خاسق إذا وقب

اصل الجنابة لضرورة ما صرح به في المحيط وحسب كذا اذا لم يسأل على موضع لضرره ومعه ما في مجلس واحد بان ليس عمامة وخفافه من ثوبه ما فعله كفارة واحدة وهي كفارة الضرورة لان اللبس على وجه واحد فيجب كفارة واحدة (وان لم يسأل على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغير الضرورة كما اذا اضطر الى لبس العمامة فلبسها مع قميص مثلاً وليس قميصاً للضرورة ونحفين من غير ضرورة فعله كفارتان كفارة الضرورة بتغييرها وكفارة الاختيار) أي غير حالة الاعتذار (لا بتغييرها) أي بل يتجنب الكفارة عنها انتهى وثالثهما الطرابس حيث قال ولو لبس قميصاً للضرورة ونحفين من غير ضرورة فعليه دم وقدي كذا ذكره في الكبير على سبيل الاعتراض ويمكن دفعه بان يقال مراده الدم المتجنب لغير الضرورة والغدية الخيرة في الضرورة وفي الكبرى ولو لبس قميصاً للضرورة فلبس بعض اليوم ليس قميصاً آخر وليس فأنسوة لغير ضرورة حتى مضى اليوم فعليه في لبس القميص كفارة واحدة كفارة الاضطرار وفي لبس القميص كفارة أخرى غير الاضطرار لان هذا اللبس غير اللبس الأول أي لا اختلاف الوصفين كونهما عذراً وبغيره فكانا كشيئين متمايزين سواء في مجلس أو مجلسين انتهى وهذا الحكم في المطلق بان خلق بعض أعضائه لعذر وبعضه لغير عذر ولو في مجلس يتمدد الجزاء وهكذا في الطبيب والله أعلم (ولو كان به شيء) بكسر الفين المجهمة وتشديد الواحدة أي بان تأتى بما جدد يومه وهو ذلك (لمجلس لبس المحيط يوماً) أي للاحتياج اليه (وينزع يوماً) للاستغناء عنه فما دامت الحجة تأخذه فاللبس مقصود عليه كفارة واحدة وان زالت هذه حدثت أخرى اخلاف حكم اللباس فندمه عليه كفارتان كغير الأول وأولاه عنه كفارة واحدة ان لم يكفر وان كفر فكفارة أخرى على ما في البدائع وغيره (أو حصره عدو) أي في حصن ونحوه (فاحتاج الى اللبس للقتال أياماً) أي مثلاً لبسها اذا خرج عليه أي على العدو أو بعبه (وينزعها اذا رجع) أي هو أو عدوه (أولم ينزع أصلاً) أي ولو رجع العدو (أولم يرجع) أي العدو ولكن لبس في وقت وينزع في وقت) أي والعلة قائمه بان لم يذهب هذا العدو فان ذهب وجاء عدو غيره لمه كفارة أخرى (أو كان به) أي وقع بالحرم (ضرورة أخرى) أي غير ضرورة الاحصار (لأجله لبس في النهار) أي للاحتياج اليه (وينزع في الليل للاستغناء عنه وأقبل بالمكسر) أي بان لبس في الليل وترفع في النهار (لبرء أو غيره) من الضرورات (أولم ينزع ولو وقع الاستغناء عنه والعلة لازمة) بجملة حالية مفيدة ان بقية العلة قامت مقام الضرورة للدائفة (لهادام العذر) أي موجودا حقيقة وحكم (فاللبس متصدق بجميع ذلك) أي في جميع ما ذكر من الصور (وعليه كفارة واحدة) أي للتداخل (بتغييرها) أي لا تكتبه معذورا (فان زال العذر الذي لأجله لبس) أي بالكلمة (يقين) أي زال يقين (فتنزع أولم ينزع وحدث عذر آخر) أي فلبس (أولم يحدث عذر) ولكن دام على اللبس) أي بلا عذر (فعليه كفارة أخرى الا اذا كان على شكل من زوال العذر فاسقم) أي على لبسه (فعليه كفارة واحدة ما لم يتيقن زواله) وهذا كله توضيح قدمه يانهم في تفسيره الزوال في السابق يقين والاصل في جنس هذه المسائل انه ينظر الى اتحاد المجهمة واختلافها الى صورة اللبس لكي هنادقيقة وهي انه اذا كان عليه العذر حكمها وزواله حقيقة فالتظاهر ان يجب عليه نزعها لئلا يكون عاصيا وان سقط عنه الكفارة في هذه الصورة فلبسه في الجملة (ولو زال العذر لم يمسك في نفسه صدقة ولو أتى القباء) أي ونحوه

ومن شر الثغرات في العقد
ومن شر حاسدا اذا حسد
بسم الله الرحمن الرحيم قل
أعوذ برب الناس ملك
الناس اله الناس من شر
الوسواس الخفاس الذي
يوسوس في صدور الناس
من الجنة والناس هو الله
الذي لا اله الا هو الرحمن
الرحيم الملك القدوس
السلام المؤمن المهيمن
العزيز الجبار المتكبر
الخالق البارئ المصور
الغفار القهار الوهاب
الرازق الفتاح العليم
القابض الباسط الخافض
الرافع المعز المسكن
المسبح المهيمن
الحكم العدل اللطيف

كالعلم (على منكبهم زره وما قبله دم) أي اتخافا (وان لم يدخل يديه في كبه) كما صرح به في
 النهاية ونحو الأسعق والاصباحي والبدائع لان الزرعة الادخال ولا اقل (وكذا لو لم يزره
 ولكن ادخل يديه في كبه) وكذا اذا دخل احده يديه في كبه ولو لم يزره لا يعتزله الزر الواحد
 ولا يصدق عليه حيث شئت من الخيط على ما سبق ويؤيده ما في بعض النسخ من افراد
 الضمير (ولو اتاه) أي على منكبهم (ولم يزره لم يدخل يديه في كبه فلا شيء عليه) أي من الجزاء
 (سوى الكراهة) استثناء منقطع أي لكن الكراهة ثابتة لخالفته السنة ولا يبعد ان يكون
 الاستثناء متصلاً أي لا شيء عليه من الاحكام الا الكراهة وهذا عندهم خلافاً لفرحيث قال
 عليه دم (ولو لم يصب سوى سراويل فليس من غير قن) أي شق ولم يلبسه على هيئة الارزاق (فليس
 دم) أي في المشهور من الروايات خلافاً للرازي حيث قال يجوز لبس السراويل من غير قن عند
 عدم الارزاق وهذا بظاهره يقتضي جواز لبس السراويل عند عدم الارزاق بلا زرع ومنه والاك
 قوله كقول الجمهور كآثره بعض الطلبة ونقوه هو ولكنه ليس بلازم لانه يجب جواز ارتكاب
 المحذور بالضرورة مع وجوب الكفارة كالحاقه فلا شيء وليس الخيط للمسدق فكذلك ارازي
 بالجواز لا يلزم منه القول بدم وجوب الكفارة وقد صرح الطحاوي في الامتار باباحة ذلك مع
 وجوب الكفارة قتال بعد ما روى حديث من لم يجد الثعلين فليلبس الخفين ومن لم يجد ازارا
 فليلبس سراويل فذهب الى هذه الامور فقالوا من لم يجد السراويل فليلبس الخفين والسراويل على حال
 الضرورة فمن قول ذلك ونبي له لبسه للضرورة التي هي به ولكن فوجب عليه مع ذلك
 الكفارة وليس فيما روي وقوه في وجوب الكفارة ولا فيه ولا في قولنا خلاف شيء من ذلك لانهم
 نقل لا يلبس الخفين اذ لم يجد الثعلين ولا السراويل اذ لم يجد الارزاق ولو قلنا ذلك كما عاين
 لهذا الحديث ولكن قد ائتمناه اللباس كما اباح النبي صلى الله عليه وسلم ثم اوجبا عليه مع ذلك
 الكفارة باللائل القائمة الموجبة لذلك ثم قال هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله
 تعالى انتهى ما ذكره المصنف في الكبير عنه وقد زاد الطحاوي حديث ابن عمر من فواسم لم يجد
 ثعلين فليلبس خفين وليبسه ما من عند الكمين فهذا فيه دلالة صريحة على ان السراويل ان
 كان وسما يجب عليه ان يشقه ويلبسه على هيئة الارزاق ان لبسه من غير شقه فليس عليه دم بحتم وأما
 ان كان خفيقا فليس عليه دم يكون ممذورا ويجب عليه فدية بغيره فاول كلام ارازي يحول عليه
 والحاصل ان قول المصنف عليه دمه تفصيل كما ذكرناه وكذا قوله (غير ان يجوز له لبسه) ليس
 على الإطلاق بل انما يجوز له لبسه اذا لم يمكن شقه ويلبسه ازارا كما يشرب له قوله (خلاف التبيين
 فانه لا يجوز له لبسه) أي من غير الخيط والارزاق الا اذا كان هناك عذراً آخر من الاعذار (ولو
 صلب شيان من جسده سوى الرأس والوجه فلا شيء عليه) أي من الجزاء (ويكره ان كان) أي
 تعصيه (بغير عذر) أي تركه السنة وينبغي استثناء الكفين ايضا لما تقدم من انه ممنوع من
 لبس الثغزين وهذا كله في حق الرجل ولذا قال (ولا يجب على المرأة لبس الخيط شيء)
 أي لا من الدم ولا من الصدقة ثم الخيط من حيث هو مباح لها وأما بالنسبة الى المصبرغ وروس
 أو زعفران فلهما فيه كالرجل من زوم الدم الا ان المصبرغ اذا كان مخيطا ينبغي ان يجب
 دمان على الرجل دم للمخيط ودم للطيب وعلى المرأة دم واحد للطيب فقط في النهاية ان
 ليس بواحد مصبرغ أو زعفران أو عصفور مشعاً وما أوا أكثر ضربه دم وفي أقل من يوم صدقة ولو كان

الخبر الحليم العظيم
 النور الشكور العلي
 الكبير الحفيظ المقيت
 الحسيب الجليل الكريم
 الرقيب المحيى الواسع
 الحكيم الودود المجيد
 الباعث الشهيد الحق
 الوكيل القوى المتين
 الولي الحميد المحصي
 المبدئ المعيد المحيي
 المحيى الحى القيوم
 الواحد الماجد الواحد
 الاحد الصمد القادر
 المقدر المقدم المؤخر
 الاول الآخر الظاهر
 الباطن الوالى المتعالي
 البر التواب المنتقم
 العفو الرؤف مالك
 الملك ذوالجلال والاکرام

محيطا ينبغي أن يكون عليه دمان لبس الخيط واستعمال الطبيب كالوليد رأسه ملخناه اه وهو
 جلي كاللاصق (في تنبيهه) أي هذا تنبيه أي منبه لثنيته على ايضاح ما سبق بما أجل فيه (قد
 يتعد الجزء اه) أي كفاؤه المخطور (في لبس واحد بأمر) أي خمسة (الأول التكفير بين اللبسين
 بأن لبس ثم كثر ودام على لبسه ولم ينزعه) عطف تفسير وكذا إذا تزع وكثر ثم لبس (والثاني
 تعدد السبب) أي بأن لبس في موضعين أحدهما العذر والآخر العذر أو خوسله يكون
 على وجه الاستعرا أو الاتصال بينهما بطبع والاسترجاع (والثالث الاستعرا على اللبس بعد
 زوال العذر) وهو داخل فيما سبق من تعدد السبب وكذا قوله (والرابع حدوث عذر آخر) ثم عليه
 ما تقدم فقدر (والخامس لبس الخيط المسبوغ بطيب) أي كورس وضران وعصر (الرجل)
 وخص به لأن التعدد بالنسبة اليه أو بالاضافة الى المرأة لا تعدل جنسية واحدة وهذا إذا
 لبسه على الوجه المعتاد والافلية جنسية واحدة أيضا (وقد تعد الجزء اه) أي وقد تعدد الكفاؤه
 عكس ما سبق (مع تعدد اللبس بأمر) أي ثلاثة (منها اتحاد السبب) بأن لبس في موضعين من
 الجسد كلها بغير عذر (وعدم التزم على الترك عند التزم) أي إذا كان السبب
 متصدا (وجمع اللباس كله في مجلس أو يوم) أي مع اتحاد السبب واعلم أنه ذكر بعضهم ما يقيدان
 اليوم في اتحاد الجزء في حكم اللبس كالمجلس في غير من الطبيب والخلق والقص والجاع كما سبق
 لأنه ذكر الفارسي والطرايبي أنه إن لبس الثياب كلها معا وليس خفيين فعليه دم واحد وإن لبس
 خيما بهن يومه ثم لبس في يومه سراويل ثم لبس خفيين وقلنسوة فعليه كفارة واحدة تقيد باليوم
 لا باللباس وفي الكرماني ولو جمع اللباس كله في يوم واحد فعليه دم واحد لو قوع على جهة واحدة
 وسبب واحد فصار كجنسية واحدة ومثله ما ذكره بعضهم في خلق الرأس إذا حلقه في أربع مجالس
 عليه دم واحد وقيل عليه أربع دماء وقصر في منة النسائية تعدد الجزء في تعدد الأيام
 حيث قال وإن لبس العمامة يومها ثم لبس القميص يوما آخر ثم الخفين يوما آخر ثم السراويل يوما
 آخر فعليه لكل لبس دموة ذكر الفارسي عن المحيط لو آخرى الجوار كلها في اليوم أربع رماها
 على التأليف وعليه دم واحد عند أبي خنيفة لأن الجنائيات اجتمعت من جنس واحد فيعلق بها
 مكفوفه واحدة كالو لبس خيما وسراويل وقية اه فتأمل فانه لا ينبغي عليك الفرق بين
 القميصين مع أن المشبه به يمتثل أن يكون محولا على مجلس واحد ويوم واحد وإن يكون مختلفا
 في ذلك هذا وفي المحيط إذا اضطر إلى تغطية رأسه فلبس قلنسوة ولف عمامة يلزمه كفارة
 واحدة ولو وضع خيما على رأسه وقلنسوة يلزمه الضرورة فدية بخيرها لبس القلنسوة ويلزمه
 دم القميص لأنه لا حاجة للرأس إلى القميص بخلاف القلنسوة والعمامة هكذا ذكره الفارسي
 والطرايبي وهو غريب يخالف للأصول والفروع لأن الموجب هو التغطية وقد حصلت
 بواحد منها ولا يتعد الجزء بتعدد اللبوس في موضع واحد سواء كان لعذر أم لا اللهم إلا أن
 يميل أن الضرورة ملجئة إلى قدر قلنسوة غير مستوعبة للرأس بأن يكون ربه ليس فيه عذر
 فوضع على رأسه خيما أصبحت غلى رأسه جميعه فله جنة في جزأه بلا شبهة جزأه أنبى عذر
 وجزأه المكان الضرورة (وحكم الليل كالיום) أي في جميع ما ذكر على ما نص عليه صاحب المحيط
 والأسرار (فوجب لبسه ليلة كاملة دم اه) وهذا يدل أيضا على أن المعتبر هو مقدار اليوم
 لا عينه الوارد كقارنائه ما جازا وهذا صريح قياس الليل على اليوم على ما اعتبره القوم

المقطع الجامع التقى التقى
 المانع الضار النافع النور
 الهادي البديع الباقي
 الوارث الرشيد الصبور
 الذي ليس مثله شيء وهو
 السميع البصير وتقول
 (اللهم صل على سيدنا محمد
 وعلى آل سيدنا محمد كما
 صليت على إبراهيم وعلى
 آل إبراهيم إنك حميد مجيد
 صلاتك الله ولا تنكح على
 النبي إلا على آله وعليه
 السلام وعلى آله وبركاته
 مائة مرة لا اله الا الله الهما
 واحد وتحنن له مسنون
 لا اله الا الله ولو سكره
 الشركون لا اله الا الله ربنا
 وربا يا أماه الأولين (اللهم)

فقط فصل في تقطية الرأس والوجه في أي كليم أو أحدهما فإن الرجل ممنوع من تقطيعهما
والمرأة ممنوعة من تقطية الوجه لا تقرب تقطية الرأس حرام على الرجل إجماعا كقطعة وجه
المرأة وأما تقطية وجهه فحرام كالمرأة عندنا وبه قال مالك وأحمد في رواية (ولو غطي جميع
رأسه أو وجهه) أي جميع وجهه (فقط أو غيره يوما وليلة) وكذا مقدار أحدهما (فقط يوم)
أي كامل بلا خلاف (وفي الأقل من يوم) وكذا من ليلة (صدقة والرابع منها كالكلل فيأصاع
مسموما وأعلم أنه إذا شرب بعض كل منهما فاشتهر ومن الرواية عن أبي حنيفة أنه اعتبر في
فقط تقطية ربع الرأس يجب عليه ما يجب بأكمله إذا كثر الرأس على ما نقل عنه صاحب الهداية والسكافي والمنسوط
واحد وعن أبي يوسف أنه يسترأ كثر الرأس على ما نقل عنه صاحب الهداية والسكافي والمنسوط
وغيرهم ونقل في المحيط والذخيرة والبدائع والكرامات عن محمد بن علي قال زبني وقياس قول
محمد أن يسترأ الوجوب فيه بحساب من الدم اه وكذا الحكم في الوجه على ما نص عليه في
المنسوط والوجيز وغيرهما وأما في خزانة الأكل وان غطي ثلث رأسه أو ربعه لاشئ عليه
ببخل الخلق فهو شاهد بخالف الكلام غيره بل لكلامه أيضا لا قال في موضع آخر وبقطعة
ربع وجهه أو ربع رأسه يجب عليه ما يجب بأكمله اللهم الآن يقال أراد بقوله لاشئ عليه
أي من الدم لا من الصدقة ويكون بناءه على قوله لا على قول الإمام الأعظم وأما علم أن غطي
رأس محرم أو وجهه هو ثابت وما كماله في الحرم الذي حصل له الارتفاق دم حرم أن كان لغير
عذره وان كان لعذره فغير (ولو غطي رأسه أو وجهه أو ربعه أو أقل من الربع) أي يوما وليلة
(فقط صدقة) أي انفاق (ولو حل على رأسه مما يقصده التقطية) أي بحسب الألف والمادة
(زعمه الجزاء) أي من الدم والصدقة (وان كان مما لا يقصده ذلك) أي التغطى (كاجابة) بكسر
الهمزة وتشديد الجيم أي مكرن (أو عدل) بكسر العين وقد تنفع أي أحسن حتى حل الدابة
(أو جوالق) أي خيش أو خيشة وتقدم ذكره (أو مكمل) بكسر الميم ونقصها أي ما يكال فيه مما
يصنع من خوص (أو طلسه) كوهي أنه يشرب منه على ما في القصاص من المعروف أنها نظرف
خاص من نخاس أو صفر (أو طست) بسين مهملة وأما المجهة فجمة (أو جمر أو مدر أو صفر
أو حديد أو زجاج أو خشب ونحوها) أي من فضة وذهب وورق مما يغطي كل رأسه أو بعضه
(ملا باس به) لكن تركه أفضل لخالفه ظاهر السنة (ولاشئ عليه) أي من الدم والصدقة (ولو
غطي رأسه بطين زعمه الجزاء وان خضبه بالحناء) أي وحصل به التقليد (فقطه فدين فدية
للتقطية وأخرى للتطيب) وكذا إذا طعمه بالصندل بان يقر حرمه بما في حرمه وورده (وهذا)
أي الحكم بتعدد الجزاء (ان كان الحناء) أي ونحوه من الطيب (يامدا) أي غطيا (وان كان
ماتما فلاشئ عليه للتقطية) وزاد في العكس كبير لعدم حصولها وفيه أنه لا يحصل لهذه الزيادة
بلا يفتي على أبواب الأفاة فالصواب أن يقال فلاشئ عليه الأجزاء الطيب دون التقطية
(ولو لم يرأسه) أي من غير طيب (فقطه الجزاء) كافي جوامع الفقهاء والتلبيد هو أن يأخذ شيئا
من الصغى وانطوى والاشئ ويجعله في أصول الشعر ليتلبد (وليس للرأه أن تنقب) أي
تلبس الثياب وهو البرقع (وتغطي وجهها) أي بأشئ كان (فان غلبت) أي ما ذكر من تقطية
الوجه (وما فلهما دم وفي الأقل صدقة) كما صرح به في الجوهرة
فقط فصل في ليس الخفين إذا لبسهما قبل القطع فدم وفيه ان بعد القطع ما يسمى

لأن الحمد كالتسبيح -
عما تقول اللهم للصلوات
ونسكى ومحباي ومحباي
واليك ما في ولائنا رب تراي
(اللهم) اني أعوذ بك من
عذاب القبر ومن فتنة
المصرون وفتنة الامم
(اللهم) اني أألم لك من خير
الربيع ومن خير ما بقي به
الربيع وأعوذ بك من شر
الربيع ومن شر ما بقي به
الربيع ومن شر واثق الدهر
(اللهم) انك ترى مكاني
وتسمع كلامي وتعلم سرى
وعلانتي ولا يخفى عليك
شي من أمري أنا الياس
الفقر المستغيث الرجل
المشتق القهر المعترف بنبذ

خفا قال عبارة الحرية ان لبسهما (يومافيه دموى أقل من يوم صدقة) وكذا حكم اللبس كله
 أو أقله (وان لبسهما بعد القطع أسفل من موضع الشراك) وهو الكعب الذي في وسط القدم
 (فلا شيء عليه) أي عندنا وأغرب الطبري والنووي والقرطبي فحكوا عن أبي حنيفة أنه يحب عليه
 الفدية إذا لبس الخفين بعد القطع عند عدم التعلين كذا نقله المصنف والصواب عند وجود
 التعلين للمحك الطبري أيضا عن أبي حنيفة أنه إذا كان قد راى على التعلين لا يجوز له لبس الخفين
 ولو قطعهما لكن هذا كله خلاف المذهب ولعله رآه عنه إلا أنه قال في المطلب الشافعي وهذه
 الزولية ليس لها وجود في المذهب بل هي مقتولة اه وفيه ان نسبة الافتعال الى العلم غير
 مناسبة وهكذا ادعاء الاطاعة المستلزمة لنفي الرواية في المسئلة نعم في منسك عن زينة جماعة
 وان شاء قطع الخفين من الكمين ولبسهما ولا فدية عند الاربعة اه لكن ليس فيه دلالة
 صريحة على المذهب من جواز لبسهما مع وجود التعلين والظاهر ان لبسهما حاشيت عند مخالف
 للسنة فيكره يحصل به الاساءة (ولو وجد التعلين بعد لبسهما) أي بعد لبس الخفين المقطوعين
 (يجوز له الاستدانة على ذلك) أي عندنا كما في الكرماني وفيه اشعار بان المسئلة تختلف فيها قال
 ابن الحسام أطلق المشايخ جواز لبسه ومقتضى النص انه مقيد بما إذا لم يجدن عليهما أقول الظاهر
 ان قيدهم وجوده ان التعلين لو جوب قطع الخفين بخلاف ما إذا وجدناه فانه لا يجب القطع
 حينئذ لما فيمن اضاعة المال جهنا وهو لا ينفي ما إذا قطعهما ولبسهما مع وجود التعلين
 والله أعلم (ويجوز لبس المقطوع مع وجود التعلين) كما صرح به ابن الهيثم لئلا يفتقر
 الكراهة المرتبة على مخالفة السنة هذا ولم أرى من صرح فيه ليس خفا واحدا والظاهر ان
 يكون الحكم قصدا إذا لم يكن مجلس لبسهما متعديا (النوع الثاني في الطب الطيب
 ما ينطبق به ويكون له رائحة مستلذة) عطف تفسير (ويتضمنه الطب) أي كما في بعض
 افراده الآية (كالسك والكاפור والعنبر والعود) لكنه بنفسه غير طيب بل يبالغ فيه
 بمساعدة النارجي بصيريايا (والقالية) وهي المجموعة من الاربعة المتقدمة بخلاف الند
 بفتح النون وتكسرة فانه مجموع من الثلاثة الاولى (والمسندل) وهو أيضا يصير طيبا بسبب الحك
 (والورد) أي طريا يابس (والورس) وهونك كالمسم ليس الا باليمن بزرع فيه في عشرين
 سنة على مافي القاموس (والزعفران والصغير) بالضم (والحناء) بالمدو بقصر (والخمرى) بكسر
 انهاء الهجاء وتشديد الاء الاخيرة فوقع من الزاهر (والكاذي) بالذال الهجاء لا بالهمزة
 كما في السنة العامة وهو شجرة ورد يطيب به للدهن على مافي القاموس (والبان) شجر
 لحب غره دهن طيب (والبنفسج والياسمين) وردان معروفان (والزيتق) بالنون بكسر فدهن
 الياسمين وورد (وما الورد والريحان) عطف على ما ورد (والترجس والسنبلين) نوعان من
 الورد (والزيت النخال) أي غير المختلط بالطيب فسد من الطيب محل بحث فان الزيت هو
 الدهن الحاصل من الزيتون وكذا قوله (والشبرج البحت) أي النخال وسيجيء بتحققه مافي
 فصل الدهن (والنخل من القسط) بالضم عود هندي ومري على مافي القاموس (وأما التطيب
 فهو الصاق الطيب بينه أو ثوبه فلا يجب شيء من الطب والنفوكه الطيبة وان كان) أي الشم
 (مكروها) أي إذا قصد به الشم (لعدم الالتصاق) متعلق بقوله لا يجب والمراد بالالتصاق اللصق
 والتعلق بحسب الراجح لا بالتصاق جزء الطيب ولهذا لم يربط بشئ به مسكا أو نحوه يجب الجزاء ولو

اسئلة المسئلة المسكين
 وأنبه اليك انهم المذهب
 الذليل وادعوك دعاه
 انما تم المنظر دعاه
 خضع لك عنقه وذلك
 عنده وقاض لك عيناه
 ورغمك أنفه (الهمم)
 لا تجعلني بدعا لك وبشقا
 وكن هو وفار حبا ما خبر
 المسؤولين ويا خبر العطين
 (الهمم) اهدنا ما الهدى
 وزينا بالقوى واغفر لنا
 في الآخرة والاولى (الهمم)
 اجعله محامير وروادنا
 مغفورا (الهمم) اني أسألك
 من فضلك وعطائك رزقا
 مباركا (الهمم) انك
 أمرت بالدعاء وضعت على

ربط العود لصحب لوجود الاتصال في الأول دون الثاني والله أعلم (والحرر رجلا كان أو امرأة
 ممنوع من استعمال الطبيب في بدنه ما زار به وورثه وجميع ثيابه وفرشه ومسحه) أي ومن لمسه
 (وشعه) أي بقصده (فأطبيب عضوا كاملا) أي غارزاد (فعليه دم في أفه) أي في أقل من ثل
 عضوه (صدقة) أي في الصحيح وهو المذكور في الأصل وسائر المتن وهو اختيار صاحب الهداية
 والكافي والجميع وغيرهم ومعه صاحب البدائع وغيره وفي المتن إذا طيب ربع العضو فعليه
 دم وإن كان دونه فصدقة وقال محمد في أقل من العضو يجب بقدره من الدم (والعضو كالرأس
 والجمجمة والشارب واليد والفخذ والساق والعضو نحو ذلك ثم إن كان الطبيب قليلا فالعبرة بالعضو
 أي لا بالطبيب (وإن كان) أي الطبيب (كثيرا فالعبرة بالطبيب) أي لا بالعضو وهذا هو الصحيح كما قاله
 شيخ الإسلام وغيره توفيقا بين الأقوال حيث قالوا إذا استعمل طبيا كثيرا فاحشا فعليه دم وإن
 كان قليلا فصدقه واختلف المشايخ في الفاصل بين القليل والكثير واختلفوا في موجب تطيب
 العضو وبعضه فقبيل الكثير كالعضو الكامل الكبير كالرأس والوجه والساق والفخذ والقيل
 ما دون ذلك كذا فسر هشام عن محمد ومعه بعضهم وقيل الكثير ربع العضو الكبير والقيل
 ما دونه والفقهاء أبو جعفر الهندواني اعتبر الكثرة والقلية في نفس الطيب لا في العضو فقال إن كان
 الطيب في نفسه كثيرا بحيث يستكره الناظر ككف من ماء الورد وكف من الغالية وفي المسك
 بقدر ما يستكره الناس يكون كثيرا وإن كان في نفسه قليلا والقليل ما يستقله الناس وإن كان في
 نفسه كثيرا وكف من ماء الورد يكون قليلا وفي المحيط وإلى كل قول أشار محمد (والكثير ككف من
 ماء الورد وكف من الغالية وكف من المسك) أي على ما فسر الفارسي والمحيط (والقليل ككف
 من ماء الورد) وفيه إن صدق من الكف في المسك قليلا لم يعمل بعت فللمقدم تقدم والله أعلم
 واختاره ابن الهمام أيضا ففهم (فأطبيب بالقليل عضوا كاملا فعليه دم ولو طيب بالكثير أقل
 من عضو فعليه دم) وكذا إذا طيب بالكثير عضوا كاملا كما يستفاد من الصورة الأولى بالأولى
 (ولو طيب أقل من عضو فطيب قليل فعليه صدقة) وإذا عرفت ذلك (فالعبرة بشروط بشرطين)
 أحدهما قلته الطيب وثانيهما أقل من العضو (والدم واحد) أما طيب كثير ولو في بعض العضو
 وأما عضو كامل ولو بطيب قليل هذا وفي الميسر استدل أن كثر فاصب به أو فسه خافق كثير
 فعليه دم وإن كان قليلا فصدقة (ولو طيب) أي الحرم (جميع أعضائه في مجلس واحد فعليه دم
 وإن كان) أي تطيب الأعضاء (في مجلس فكل طيب) أي على كل عضو (كفارة على حدة)
 أي سواء كثر الأول أو لا صدقهما وقال محمد عليه كفارة واحدة ما لم يكثر الأول (ولو طيب
 مواضع متفرقة فجميع ذلك) أي من كل عضو (فإن بلغ عضوا) أي كاملا (فعليه دم ولا صدقة) أي
 ولو كان بقوله الطيب ساعة أذ لم يقيد أحد ههنا يوم أو ليلة ويساقى النصر مع هذه المسئلة
 (فصل في الكحل المطيب إن اكحل بكحل فيه طيب فإن كان) أي لا اكحل به
 (مرارا كثيرة) ظاهره أن يكون تسع مرات لأن أقل المرات ثلاثة أقل كثره الثلاثة تسعة (قيل
 وهي) أي المرات الكثيرة (ثلاث) وهذا يخالف للقواعد المعتبرة والأظهر ثلاث مرات هو أحد
 الكثرة في هذه المسئلة كما أن حد القلة ما دون الثلاثة ثم الجلة معترضة وقوله (فعليه دم) جزاء
 لتسرية المتعصية (وإن كان مرة أو مرتين فعليه صدقة) كما صرح به في الحاوي وفيه دلاله على أن
 المرات الكثيرة المعتبرة هي ما فوق المراتين من الثلاثة المطلقة الواقعة للروايات المعتبرة في

نفسك بالاجابة وانت
 لا تصنف المباد ولا تنكث
 عهدك (اللهم) ما أحيت
 من خير طيبة النياوسره
 لنا وما سكرت من شر
 فكرهه البناء وجنيته ولا
 تنزع منا الاسلام بعداذ
 أعطيتناه (اللهم) كما
 أدبتني من صباي وهديتني
 من حملي أدعوك دعاء
 من أنا لك رحتك راجيا
 وعن وطنه نائما ولذنبه
 شا كيايا خبير مقصود
 وأبسر منزول عليه وأكرم
 مسؤل ملذبه أعطني
 السنية أفضل ماتوق
 أحدا من خلقك وتحتاج
 ميتك الحرام يا أرحم الراحمين

المبسوط وجوامع الفقه ان اكل بكميل فيه مطلب فله صدقة الا ان يكون كثير اكله لم يدم قال
ابن الهمام بقيد تنفسه المراد بقوله الا ان يكون كثيرا انه الكثرة في الفعل لا في نفس الطبيب
المخالط فلا يلزم مرة واحدة وان كان الطبيب كثيرا وفسر الا سيما في شرح الطحاوي وصاحب
الغزاة وفيها الكثرة بالمرار فقالوا ان فعل ذلك مرارا عليه فهو المرورى عن محمد انتهى فقوله
مرارا كثيرة تبع فيه عبارة الكافي والكرمانى لكن ينبغي في تأويله ان يقال كثيرة عطف بيان
او تفسير او تاكيد لقوله مرارا فعلمنا اعتبره المطلق من ان اقل الجمع مران لانه وصف لافعله
ثلاثا في المخلوط المذكور فيما تقدم والله اعلم (ولو اكل بكميل ليس فيه مطلب فلا بأس به) الا
ان الاولى تركه لما فيه من الزينة الا اذا كان من ضرورة (ولاشئ عليه) أى من الدم والصدقة
ولو من غير ضرورة

فصل في أكل الطبيب وشربه أي جامعاً أو مائلاً (لو أكل طيباً كثيراً وهو) أي
الاكل الكثير (ان يلتصق) أي يلتزم (بأكله) أي على ما قاله غيره واحد من الشايخ (يجب
الدم) أي عندي حنيفة (وان كان) أي المأكول أو الشراب (قليلاً لم يلتصق بأكله) أي بان كان أقل من الاكثر (ففيه الصدقة) أي عنده وأما عندي يوسف ومحمد لا يجب شيء باكل
الطبيب قل أو أكثر كذا في الكافي والمجمع وغيرهما من ظاهر المذهب ان المراد من الصدقة نصف
صاع وقال في المجمع وفي فقهه صدقة قدره وفيه ان هذا التماس يتم على قاعدة محمد في الاجرة
(هذا) أي ما ذكرنا كله (اذا أكله) أي الطبيب (كأمر) أي من غير خلط وطبخ (أما اذا خلطه
بطعام قد طبخ) كالزعران والافاويه من الدارصين وغيره (فلا شيء عليه) أي اتفاقاً (سواء مسنه
النار أو لا) فيه انه اذا خضع الطعام بطبخ كيف يصح جموعه وهذا الان نوله قد طبخ ظاهره انما حال
ولو جعلناه صدقة لطعام وصرفنا غير مسمية الى الطبيب بشكل عاسياتي من الفرق الصريح
بينهما في كلام الزبلي (وسواء هو جدر مسنه أو لا) وفي المحيط كل شيء من الطبيب بما يقصد أكله
عادة اذا خلط بالطعام صار تبعاً للطعام وسقط حكمه قال في المطلب قد خجل فيه الافاويه
كالزعران والزنبيل والدارصين ونحو ذلك انتهى وفيه ان الطبخ ليس يقبيل الاعتبار للمعدة
وغيره في الخلط والله اعلم (الا انه يكره) أي أكل الطبيب المخلوط المطبوخ (ان وجد مسنه) هذا لم
يذكره في الكبير ولم أره منقولاً في كلام غيره فغيبه الطبخ محل بحث لانه بالخلط والطبخ يصير
مستهلكاً فلا يعتبر وجوده أصلاً ولا فيشكل بالنسبة الى مطبوخ هو جدر مسنه راحة الافاويه
والله اعلم ثم رأيت الزبلي قال ولو أكل زعفراناً مخلوطاً بطعام أو طيباً آخر ولم يقسمه النار لم يدم
الدم وان مسنه فلا شيء عليه لانه صار مستهلكاً كالصنف ولم يقبيل الفلحة في لزوم الدم ففصل
على المقدور الاضاف لما في الفقه وقد قالوا فيها الوجه ان الزعفران في المخلع ان كان الزعفران غالباً
ففيه الكفار وقوان كان المخلع غالباً فلا شيء عليه وفي المتن اذا غسل المحرم يده باشتان فيه مطلب
فان كان اذا نظره اليه قالوا هذا اشتان فله صدقة وان قالوا هذا الحبيب فله يدم انتهى وليس
فيهما ما يفيد التقييد بل مطابق بقيد عباد كره الزبلي فيصل على غير المطبوخ فمامل فانه موضع
الزل (وان خلطه بماء أو كل بلا طبخ كالزعران في المخلع فالعبرة بالغلبة) أي بغلبة الاجزاء لا بقلبه
اللون (فان كان الغالب المخلع) أي اجزائه لا طعمه مولونه (فلا شيء عليه) أي من الجزاء (غيره اذا
كان راحته موجودة كره أكله) لكونه مقبولاً بغية ومطبوخ فانه كاللحم لا بمطبوخ

(الهم) اجلس من القتالين
ربنا آتلف الدنيا حسنة
وفي الآخرة حسنة وقنا
عذاب النار (الهم) اني
خلت نفسي ظمأ كثيراً
ولا يغفر الذنوب الا انت
فاغفر لي مغفرة من عندك
وارحمني انك انت الغفور
الرحيم (الهم) اغفر لي
مغفرة تصلي بها شأفي في
الدارين وارحمني رحمة
أسعد بها في الدارين ونب
علي توبة تصحوا لا انكته أبداً
والزمني سبيل الاستقامة
لا ارفع عنها أبداً (الهم)
آت الله رب العالمين وآتني
الله الرحمن الرحيم وآتني
عليك بيسدي وماعني

مستهلك (وان كان الغالب الطيب) أي اجزاءه على اجزاء الخمسة (فيه الدم) فانه حينئذ
 كان حصر ان الخالص لان اعتبار الغالب عمدا فكس الأصول والمقول فيجب الجزاء وان لم تظهر
 راسخه قال ابن امير الحاج ولم أرهم تعرضوا في هذه المسئلة للتفصيل بين القليل والكثير كافي
 مسئلة أكل الطيب وحده وانه باثباته لجدر فقال ان كان الطيب غالباً أكل منه وأشرب كثيراً
 فصدقه والأفلاسي عليه غيراه بكرة ان وجد وجهه منه ثم سقى ان يقال ما الفرق بين القليل
 والكثير في هذا انصاب به لعل الكثير ما يعده العدل الذي لا يشوبه شره ونضوه كثيراً والقليل
 ما عداه والله سبحانه وتعالى أعلم (ولو خلطه بغيره) كخلط الزعفران أو القتر نقل بالتهوية (فان
 كان الطيب غالباً) أي باعتبار اجزائه (فيه الدم) وان كان مغلوباً فيه الصدقة إلا ان يشرب
 مراراً فله الدم) كذا في الفخ وغيره (فيسل) قاله ابن امير الحاج (والفرق بين الغالب وغيره ان
 وجد من الخالط) بفتح اللام (راسخه الطيب) فمائل الخلط (وحس) أي أدرك (الذوق السليم) أي
 من العلة الصغرى وبضوؤها (بطعمه فيه حسا ظاهراً وهو غالب والأفلاسي مغلوب) أي لان المناط
 كثرة الاجزاء هذا وفي الطرايس وغيره وليس شرب دواء فيه طيب ككل دواء فيه طيب لان
 من الطيب ما يصد شره فاذا خلط بغيره لم يصير نافعاً لشره وبمثله إلا ان يكون المشرّب
 غالباً كالقبن المخلوط بالماء في الرضاع انتهى ويؤيده ان ماء الورد المخلوط بالماء مهما كان صالحاً
 يوجد منه الرائحة الطيبة فيضمن الطيب واذ اصابه صدقة بقلية الماء عليه خرج من كونه طيباً
 وبهذا يدفع ما ظاهراً في الكبير وحاصل هذا الفرق بين خلط الطيب بالشراب وبين خلطه بالطعام
 اذا كان الطيب مغلوباً في المشرّب وان كان هو غالباً والطيب مغلوباً يجب صدقة وفي الطعام
 ان كان هو غالباً والطيب مغلوباً لا يجب شيء وان كان القليلة للطيب فلا فرق بينهما
 (فصل في التداوي بالطيب ولتداوي بالطيب) أي المصن ان الخالص (أو بدواه
 فيه طيب) أي غالب ولم يكن مطبوخاً للسحق (فالتسحق) أي الدوام (على جراحه تصدق) أي
 اذا كان موضع الجراحة لم يستوعب عضواً أو أكثر (الا ان يضل ذلك مراراً فيلزم عدم) لان كثرة
 الفعل قلعت مقام كثرة الطيب (ثم مداوم الجرح باقياً) أي بان لم يبرأ ودوام الالتصاق أو بوضع
 و برفع (عليه كفارة واحدة وان تكرر عليه الدواء) أي لبقاء حكم العلة الموجبة (وكذا اذا
 خرجت فرحاً أخرى) أي في ذلك الموضوع أو في محل آخر (قبل ان تبرا الأولى فداواها) أي الطيب
 (مع الأولى تكفيه كفارة واحدة ما تبرا الأولى) أي حصول التداخل حين بقائه العلة المشتركة
 (فان برأت الأولى ثم دأوى الثانية فعليه كفارتان) كفارة أولى وأولاهما وعند محمد كفارة
 واحدة ما لم يكثر الأولى

(فصل في اشتراط بقائه الطيب) أي المستعمل بعد الاحرام (في البدن) بخلاف الثوب
 اساساً في زماناً أي في مقدار زمن معين من يوم أو ليلة وضوؤها (لوجوب الجزاء) أي من الدم
 والصدقة وكان الأولى أن يقال لا يشترط لبقاء الطيب زمن معلوم فانه لا يتصور بقاء الطيب
 بلا تسحق زمان ومع هذا اقبه اشكال لما ذكر في الجرح الراسخ انه اذا خضب بالحناء فدام يوماً
 فله دم ولا فسدته (ويشترط ذلك) أي الزمن المعتبر (في الثوب) أي اذا اصابه طيب وغرة
 الفرق ما ذكره بقوله (فلو اصاب جسده) أي كله أو عضواً كاملاً أو أكثر أو أقل (طيب كبير
 فله دم وان غسل من ساعته) أي من فور مسواها بشر ينقسه الفصل أم لم (وينبغي ان يمسح

أن يبلغ في مسحك ثنائياً
 مع قلة على وقصر رأي
 وأنت الخالي وأنا الخائف
 وأنت المالك وأنا المملوك
 وأنت الرب وأنا العبد
 وأنت الغني وأنا الفقير
 وأنت المعطي وأنا السائل
 وأنت الغفور وأنا العاطف
 وأنت الحي الذي لا يموت
 وأنا خلق أموت من تعبد
 بخبره وتغير بخره وعصر
 بغيره ونوع كل شيء ربحته
 أمالك أدمع وليلك أمالي
 وشكك أطالب واليك أروغب
 يا حاجة المستغنين يا صرخ
 المستصرحين ومني

غيره) أي بان وجد غير محرم (فيغسله) أي غيره ثلاثا بصبر عاصبا باستعمال حال غسله وان زال
الطيب بصب الماء كقبي به في المتقي لاراهيم عن محمد اذا أصاب الحرم طيب فليدم قات واذا
اغسل من ساعته قال وان اغتسل من ساعته (وان أصاب) أي الطيب (فويغسله) أي أزاله
بالحك (أو يغسله ثلاثي عليه وان كثر وان مكث) أي دام (عليه) أي على ثوبه (ووما فعله دم
والافسدة) قبي للثقي لشام عن محمد خلو البيت أو القبر اذا أصاب ثوب الحرم فلهك فلا شيء
عليه وان كان كثيرا وان أصاب جسده منه كثير فعليه الدم قال ابن الهمام وهذا واجب التردد
أي يقتضي التردد في العلة الموجبة للفرق بين البدن والثوب في استعمال الطيب فان التماس
يقتضي أن جنس المخلوقات جميع أنواعها يكون في حكم واحد باعتبار القسمة والكثرة في نفس
الجناس فيكون كذا في حق زمن المخلقة وليس في الأدلة المنقولة من الأحاديث المروية الا الحكم بطريق
العموم فلا بد للمبتدئ ان يعرف ما أخذ الاثمة في اختلافات القضية فمن هنا جاء التردد بصلاف
المقلد فانه يكتفي به نقل صحيح عن بعض أصحاب المذهب في العمل به وأغرب المصنف حيث قال
قات بل بوجوب الفرق بين الثوب والبدن ووجه غرابته لا تنفي فان هذا الفرق ظاهر عند من
يفرق بين الفرق والقديم فكيف يفضل عنه الحق الملم
فوق فصل في تطيب الثوب اذا كان الطيب في ثوبه شرا في شره أي مقدارها طولا
وعرضا فهو داخل في التقليل فان مكث (أي دام) (ووما فعله صدقة) أو أقل منه فصدقة كذا في
المجرد والغفغ (ولو ليس مصبوغا بمصر أو ورس أو زعفران متبججا) يفتح الباء صفة مصبوغا (وما
فعله دم وفي أقله صدقة) كما في خزائن الاسكندر والولوالجي وغيرها وأشار اليه في الميسرة
(ولو علق) بكسر اللام المتخفة أي علق (ثوبه بشئ كثير من خلو البيت) يفتح الخاء المعجمة وضم
اللام طيب مركب من زعفران ونحوه على ما في النهاية (فعله دم) على ما في المحط (وان كان
قليلاً فعليه صدقة ولو دخل بيته أجر فيه) بضم هـ و كسر ميم أي بغيره وطال مكثه بالبيت
(علق ثوبه راحته) أي بسيرة (فلا شيء عليه) كذا في البدائع وفيه بالسير ولم يثبت في الغفغ
والجواز آخر (ولو أجر ثوبه فعلق به) أي ثوبه (كثير) أي من الطيب (فعله دم أو قليل فصدقة
وان لم يعلق بشئ فلا شيء عليه) أي أصلا (وكان المرجح في الفرق بين القليل والكثير) أي في
تطيب الثوب (العرف ان كان) أي عرف هناك (والا ففتح) أي كثيرا (عند المبتلي) يفتح اللام
أي في رأي المبتلي به (ولو أجر ثوبه قبل الاحرام وليس به ثم أحرم لثي عليه) فيه ان التطيب في
البدن لا لأحرام متعقب خلافا لما لك فانه لا يجوز عنده تطيب بغير راحته فان تطيب متعجب
غسله وبكره التطيب في الثوب اتفاقا كذا ذكره في اختلاف الاثمة (لا يلا بأس بيته الطيب
الذي طيب به قبل الاحرام) فيه انه لا يجوز قتله الطيب الذي حرم عند محمد وأما ما لا حرم فلا
خلاف في جواز قتله وانما الخلاف فيما اذا تطيب بعد الاحرام وكفر ثم نوى عليه الطيب فهم
من قال ليس عليه بالقتل جزءا منهم من قال عليه الجزاء ثابا والرواية توافق في المتقي لشام عن
محمد اذا مسح طيبا كثيرا فارق ما تم تركه على حاله يجب عليه تركه دم آخر فلا يشبهه هذا الذي
تطيب قبل ان يحرم ثم أحرم وترك الطيب (وكذا لا بأس بشئ) هذا مناض لقوله لا يجب شئ
بشم الطيب ولو كان مكروها لم يدم الاتصال (واتقاه من مكان الى آخر) أي لو انتقل الطيب
من مكان الى مكان من يده لا جاز عليه اتفاقا كذا في الكبير وهو مخالف لقياس لا يمسح

المؤمنين ومثيب الصابرين
وصحة الصالحين وحرف
القافلين وأمان الخائفين
وظهر اللاجئين وبار
المستجيرين ومدرك
الحارين وأرحم الراحمين
وخير الناسرين وغير
الفافرين وأحكم الحاكمين
وأمرع الحاسبين أسأت
أن تصل على محمد وعلى
آل محمد وأن ترجى في
مقاي هذا والذي
وجميع اخواف المؤمنين
وان تنقضي حوائج مضيت
باليك وقت ما بين
يديك مع ما كان من
تغري على فيما امرت به
وتعصيري فيما نهيتني عنه

استعمال عشرون وهو موجب الجزاء من غايته أنه بغير تعدد منه ثم في التعبير بالاستقبال دليل على أنه ينقله من مكان إلى مكان يتعدد الجزاء

فصل في ربط الطب ولوربط مسكا أو كافورا أو عنبرا كثيرا في أي عابض عنه رائحة نظيفة في طرف أذنه أو رده أو زعمه ولو قليلا صدقة وفيه أنه لا بد من قدوم عليه يوما لما تقدم وإن ربط المودفلاشي عليه وإن وجد رائحته كذا في البصر أو غيره لكن فيه أن المودليس له رائحة الأبالنار ولو فرض وجود عود له رائحة الحلك مثلا فلا شك أن حكمه كالعنبر وغيره لأن العلة هي الرائحة هذا وفي بعض المنسك إذا ربط مسكا كثيرا في طرف أذنه لم يزد دم كذا إذا كل لحييا كثيرا وفي قليله صدقة وفي كتاب درجة الأمة في اختلاف الأئمة واستعمال الطب في الثياب والبدن حرام للمحرم وقال أبو حنيفة يجوز جعل المنسك واستعماله على ظاهره بغيره دون بدنه اه وهو مخالف لما في كتب الأصحاب والله أعلم بالصواب

فصل في الحناء ولو خضبر رأسه أو لحيته أو كفه بحناء فعليه دم إن كان أي الحناء (ما تعاون) كان قضينا قلدر رأسه فبه الدمان على الرجل دم للطيب ودم للخطية أي ودم واحد على المرأة للطيب فقط (وهذا) أي الإطلاق أو الحكم (إن دام يوما أو ليلة) على جميع رأسه أو ربه (والافصة للخطية) أي في أقل من يوم (ودم للطيب) أي مطلقا واه أنه ذكر في البصر الزنا وجوب الدم بالنضاب مقيدا بما إذا دام عليه يوما كاملا فلا وإن كان أقل فصدقة وهو يخالف ما قدمناه من أنه لا يشترط جلاء الطيب زمانا في الجسد بخلاف الثوب وهذا أطلقوا وجوبه في أكثر الكتب بالنقض برزمان وفي الخبيث إذا خضبت المرأة كفه بالحناء وهي محرمة وجوب عليها دم هذا يدل على أن الكف عضو كامل لأنه واجب في تطيبه لدم كذا في شرح القدوري

فصل في الوصفة بمسكون السبع وكسرها وهو الأصح والأول أشهر (وهي نبت يصغره) أي يرقمها ويكون على نوعين وهي ورق النبل (فلو خضبر رأسه بالوصفة فإن كانت متلددة فعليه دم للخطية إن دام يوما وفي أقله صدقة وإن كانت مائسة فلاشي عليه لأنه ليست بطيب وقيل فيه دم) على ما ذكره قاضيان عن أبي حنيفة فرجه الله (وقيل صدقة) بره ورؤية الحسن عن أبي حنيفة (وقيل إن خاف قتل الدواب أطعم شيئا) كافى البدائع وغرابة الأكل وفي المتن عن محمد إذا خضبر رأسه بالوصفة فعليه دم في قياس قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف عليه طعام وفي المبسوط إذا خضبر رأسه بالوصفة فعليه دم بالنضاب ولكن للخطية الرأس به وهذا هو الأصح وإن خضب لحيته به فليس عليه دم ولكن إن خاف أن يقتل الدواب أطعم شيئا اه وهو المختل لان الوصفة ليس بطيب على ما صرح به قاضيان

فصل في الخطمي بالكسرو يفتح نبات على ما في القاموس (ولو غسل رأسه به فعليه دم) عند أبي حنيفة (وقال صدقة) مسكا في الجمع وشرحه والبدائع وشرح الكنترو الغصص والمناقب والبصر الآخر وغيرهما وقيل قوله في الخطمي العراقي له رائحة وقوله ما في الخطمي الشامي قاه لا رائحة له فلا خلاف وقيل بل الخلاف في العراقي على ما في الزبلي والفتح وغيرهما وزاد ابن فرقة في شرح الجمع حيث خال ولاشي في استعمال غيره اتفاقا يعني غير العراقي وقال الطرابلسي يسأل على عدم الخلاف فيجب الدم في الخطمي العراقي بالاتفاق ودمان إن لبس رأسه

بأن يورى في كل ثلثه وأنسى في كل وحشة وبأخفى في كل شدة وبأباف في كل كربة وبأبوى في كل نعمة أنت دليلي إذا انقطعت دلالة الأدلاء فإن دلالتك لا تنقطع لا ينسل من هدي ولا يذل من واليت أنعمت على قاسمت وورقتي فوفرت ووصفتي فاحسنت واعطيتني فاجزلت بلا استحقاق لذلك بعمل مني ولكن ابتداء منك بكرمك وجودك فأنفقت نعمك في معاصيك وتوفيت برزقك على مضحك وأقربت حمري

وحصل به التطبعية وعلى الخلاف لا يجب في غير العراقي شيء بالاتفاق ومقتضى كلام الجصاص
وجوب الدم بالاتفاق بين الامام وصاحبه (ولو لبدن رأسه به حصل التطبعية لم يمدان) أي لما
ذكرناه (ولو غسل رأسه أو يمد باشتنان) يضم أوله (فيه الطبيب) أي في نظر فيه (فإن كان من رآه
سمعه اثنتا عشرة طبعة صدق قوله سمعه طبيا فليهدم) أي اعتبار الطبعة كصدق في قاضيها
(ولو غسل رأسه بالمرض) بالضم ويضمن في الاشتان (والصاؤون والصدوقه) أي على الأربعة
فيه ولا اختلاط بطبيب (الشيء عليه) أي بالاجماع كما صرح به الاصيلي وغيره وأما ما ذكره ابن
جساسة اذا غسل رأسه أو لحينه بالشمس أو بالسدر فليهدم فليس صحيح في السدر والغالب

فوق فصل في الدهن في بالغض مصدر عني الادهان وبالضم اسم فالتقدير استعماله (ولو ادهن)
بشده لال (بدن مطبوخ وهو ما أتى فيه الأوزار كدهن البنفسج والورد والياسمين والبان
وانابري) الظاهر ان هذه الأشياء لها دهن ما خوض منها فيكون غير ما أتى فيه الأوزار فأنوع
آخر من الدهن المطيب والمقصود ان يوسا الأدهان التي فيها مطيب اذا استعمل به (عضوا
كاملا) على ما في البدائع (فليهدم) أي اتفاقا (وفي الأقل من عضو صدقة) وذكر بعضهم الكثرة
بان ادهن كثر او لم يقدوش في قيد البرجندى بما يستكره الناظر ولعل محله اذا استعمل الكثير
فما لا يكون عضوا كاملا على ما تقدم والله أعلم (وفي النودار ولو ادهن ربيع رأسه أو لحينه فليهدم
دم قال المصنف ومله تفريع على رواية الريع في المطيب والصحيح خلافها (وان ادهن بدنه غير
مطيب كالزيت الغالب والحل وهو دهن النعس وأكثرت منه فليهدم) أي عند أبي حنيفة
وصدقة عندهما وروى ابن المبارك عن أبي حنيفة مثل قوله كما كذا في شرح الجامع (وان
استعمل منه فليهدم صدقة) أي اتفاقا (وهذا) أي الحكم السابق (اذا استعمله على وجه التطبعية
واما اذا استعمله على وجه الدواء أو لأكمل فلا شيء عليه) أي اتفاقا اه ووجهه غير ظاهر كما
لا ينبغي (فلو أكل الزيت الغالب عن المطيب أو الحل) أي الحاصل (أو دوى به مشقوقا جليه)
أي مثلا (أو جراحة أو فطر في أدنيه أو استعط) أي في أخته (فلا شيء عليه ولو ادهن بهن
أو نهم أو لية أو كله فلا شيء عليه ولا فرق بين الشعر والجسد في الدهن) أي في وجوب الجزاء به
خلافا للفراسي حيث قال ولا يدهن المحرم رأسه ولحينه ولو دهن سابقه زيت أو نهم لا بأس به
اه وهل يمنع الدهن في النوب وذكر الفراسي ولو أحمق في أزار فيه طبيا أو دهن بوجده منه
راحمه قدر شرب في شربك ساءه ألم نصف صاع من بران قل قبضة الا اذا دام وما خفف
صاح وفي الكثير الفاحش دم اذا كان وما قال المصنف جل الدهن في النوب كالطبيب فلذا أراد
بالدهن المطيب منه فصيح لانه مطيب واما غير المطيب فبعد لا اتفاق فيه اه ولا ينبغي ان يقيد
الدهن بوجود ان الراتحة منه فلا يتصور منه ارادة غير المطيب أصلا

فوق فصل في الفرق بين الرجل والمرأة في المطيب ولا بين العمد والناسي والمكره والطائم
والفاسد أي التمسد (وغیره) أي الخفي (ولو طبخ محرم) أي من غير استعماله (محرم)
أو حسا لا لا شيء على الفاعل) أي من الجزاء كالوالبسة الخيط والافلاشك ان تطيب المحرم
والباسة الخيط حرام على المحرم وغيره من حيث التسبب (ويجب الجزاء على المنفوق) أي
لا رتفاع به وكان مقتضى القياس ان يكون على الفاعل أيضا كالمولود محرم من محرم في غير
أو ان التحلل وسياق ما بين الفرق بينهما (النوع الثالث في الحلق ولزالة الشعر وفي الاظفار)

محرى لهما لا تصب فلا تنكح
جرائي عليك وركوب
ما ينبغي عنه ودحوي لهما
حرم على ان عدت على
خضك ولم ينسني عودك
على خضك ان عدت في
مماصك قاتت العائد
بالفضل وأنا العائد بالاعاصي
وأنت يا سيدي خير الموال
وانا سر العبيد أذعوك
فتبينني وأسالك تطعيني
وأستغنى عنك فتبدوني
واستزيدك فتريدي فبئس
العبد يا سيدي ومولا
انا الذي لم أزل أسمى فتغفري
ولم أزل أتعرض للبلاء
فما بيني وبينكم أتعرض
للهلكة فتبينني وأظن
مترقي وستوت عورتي ولم
تغفني بسر برقي ولم تنكس

ازالة الشعر اعم من الحلق والتقصير فيشمل التصف والتتور والقطع والحرق ونحو ذلك اذ الحلق
 رأسه كله او برأسه أي فصاعدا فله دم وان كان أقل من الربع فعليه صدقة وهذا هو الصحيح
 المختار انتهى عليه جمهور أصحاب المذهب وذكر الطحاوي في مختصره ان في قول أبي يوسف ومحمد
 لا يجب الدم ما لم يعلق أكثر رأسه (وان كان) أي المحرم أو رأسه (أصلح) من الصلح بحركة
 انفسار شعر متدم الراس لتقصير مادة الشعر في ثلث البقعة وقصورها عنها (ان بلغ شعره ربع
 رأسه) أي ولو كان باقيا ولو بلغ شعره المتفرق ربع رأسه تعد برا (عليه دم وفي أقل منه صدقة
 ولو حلق لحيته أو ربهما فله دم وفي أقل من الربع صدقة وان بلغت لحيته القاية في الخفة) يعني
 (ان كان قدره بها كاملة) مال من الفاعل (عليه دم والافسدة) على ما في النسخ (ولو حلق
 رأسه ولحيته وأبطيه وكل بنية في مجلس واحد فله دم واحد وان اختلف المجالس فكل مجلس
 موجب) خضع الجنب أي ما وجبه جنباته فيه عند جلوسه عند محمد واحد ما لم يكفر للآول
 (ولو حلق رأسه فراق دمائه حلق لحيته في مجلسه لم يدم آخر) الكل من المرفغاني وأما ان
 حلق الراس وليس الخيط في مجلس بل يدمه وان لم يكفر بينهما اتفاقا لان ما جنبنا من مختلفان
 فلا يندخلان على ما في شرح الجامع (ولو حلق رأسه في أربعة مجالس في كل مجلس ربعا عليه
 دم واحد) اتفاقا لم يكفر للآول لأنها أجناس متفقة ولو كانت في مجالس مختلفة كذا في النسخ
 ومنه الكافري وغيرهما واليه أشار في الكافي وشرح الكنز وفي البحر الزاخر قدم واحد
 بالاجماع ويخالفه بظاهره ما ذكره انبجاني في حاشيته على الهداية اذ حلق ربع الراس ثم حلق
 ثلاثة أرباعه في أزمان متفرقة يجب عليه أربعة دماء لان حلق كل ربع جنابة موجبة للدم
 فاذا اختلف أزمان وجوده تزل ذلك عن رتبة اختلاف المكان في ثلاثة أيام الصبغة فلا يندخل
 ١٥ والتظاهر ان مراد بالآزمان الايام لا المجالس المتعددة في يوم واحد (ويجمع المتفرق في
 الحلق كما في الطب) أي يجمع متفرقه (ولو حلق ربع رأسه من مواضع متفرقة فعليه دم)
 في قصص في الشارب والرقبة ومواضع الحاجم والابط وغيرهما كالمانعة ونحوها (ان
 أخذ) أي بالقص ونحوه (من شارب) أي بعضه (أو أخذ كله أو حلقه فعليه صدقة ولو حلق
 الرقبة كلها فعليه دم) أي اتفاقا (ولو حلق بعضها صدقة) أي ولو كان ربهما فصاعدا كذا في
 شرح الكنز بعد ادراج الابط أيضا معلل بان الربع من هذه الاعضاء لا يعتبر بالكل لان العادة
 لم تجر في هذه الاعضاء بالاقصا على البعض فلا يكون حلق البعض اتفاقا كاملا حتى لو حلق
 أكثر احدثا بطيه لا يجب عليه الا الصدقة وفي الطر المسجل الكثر كالسك واليه يشير كلام
 البدائع وفي شرح الجامع لقاضيه ان حلق الرقبة كلها يلزم الدم في قولهم فكذا اذ حلق قدر
 الربع ١٥ وهو قياسه لكن في شرح النقاية موافقا لما سبق من شرح الكنز اتفاقا وجب
 الدم بحلق ربع الراس وربع اللحية ولم يجب في غيرها الا بحلق جميع العضولان العادة جرت في
 الراس واللحية بالاكتفاء بالبعض ولم تجر في غيرها به ١٥ والناسبة كالرقبة (ولو حلق مواضع
 الحاجم) قيل وهما صمنا المنق وما بين الكاهلين من الرقبة (فعليه دم) أي عند أبي حنيفة
 وعند هامة والخلاف فيما اذا كان حلقهما للجملة وأما ان كان لغبرها فعليه الصدقة اتفاقا
 الا اذا كان قدر ربع رقبة فلهما من الخلاف وبدل عليه ما في شرح الكنز حيث قال عليه
 صدقة لانه قليل فلا يوجب الدم كالا حلقه لغبره ولا يوجب حلقه لانه حلقه لم يتجسم

برأى عند اخواني بل
 صحت على القبايح العظام
 والفصائح الكبار واظهرت
 حسنا في القليلة الصغار
 من املك وفضل املك
 واحسانا وانعاما امرتني
 فلم أفرور جزئي فلم أفرور
 ولم أشكر نعمتك ولم أقبل
 نصيبك ولم أودحك ولم
 أترك معاصيك بل عصيتك
 يعني ولو شئت إجمعتي فلم
 تفعل ذلك وعصيتك
 يعني ولو شئت لجنمتني
 يعني ولو شئت لبعصيتك
 فلم تفعل ذلك يعني ولم يكن
 بجميع جوارحي ولم يكن
 هذا جزءا مني ففوقك
 عفوكم فما أنا عبدك المرفق
 بذبي الخاضع بذلي
 المستكين لشعرك مني مفر
 للشجاني منضربك البك

مقصود وهو المنبر بخلاف الخلق لغيرها (ولو خلق الابطين أو أحدهما أوتفت) أي
أبطيه أو أحدهما (أو طي بنورة قلبه دموق أقل من إبط صدقة) قال ابن الهمام هذا الإطلاق
هو المعروف وفي تناوئ فاضحان في الإبط أن كان كثير الشعر يعتبر به الربع لوجود الدم
والأفلا أكثر لكن في شرح الكثر لخلق أكثر أحدا بطيه لا يجب عليه إلا الصدقة بخلاف
الرأس والحية اه والفتنما سبق كالاجتناف وبؤيده ما في المحيط والبدائع ولو تفت من أحد
الابطين أكثره فله صدقة ولا يجب دم (ولو خلق الصدر والساق أو الركبة أو الفخذ
أو العنق أو الساعد فله دم) كما اختاره غير الإسلام وصاحب الهداية وكثير من المشايخ
(وقبل صدقة) يشير إلى ما في المبسوط متى خلق عضو مقصود بالخلق فله دم وإن خلق
ما ليس بمقصود فصدقة ثم قال وما ليس بمقصود خلق شعر الصدر والساق وما هو مقصود
خلق الرأس والابطين ومثله في البدائع والقرناني وفي النسخة وما في المبسوط هو الأصح وذكر
البرجندى من الحصر ما شعر بان خلق الصدر والساق والساعد وجب الصدقة لا غير إلا اتفاق
وقد صرح بذلك في الغرثه أيضا اه والحق أنه يجب في كل منهما أي الصدر والساق الصدقة
(وان خلق أظفه) أي أقل ماذ كرم من كل عضو (فصدقة ولا يقوم الربع من هذه الأعضاء مقام
الكل) لما سبق وأما العانة فمقصود صرح به فاضحان في شرح الجامع وصاحب الاختيار
وإزيلي والطرابلسي والنجي والبيه أشاروا في الكافي والبدائع وشرح المجمع والفتح ومنك
القارسي فيجب فيه الدم وفي الغرثه أن في خلق العانة الدم أن كان الشعر كثيرا اه وجعل
الشهي الزكبة مثل العانة

فصل في حكم التقصير حكمه حكم الخلق في وجوب الدم به أي في كله أو بديه
(والصدقة) أي في قلبه (أو فسر كل الرأس أو بديه فله دم وفي أقل من الربع صدقة ولو قصرت
المرأة قدر أعمله) أي فساعد (من ربع شعرها) أي فزأدا (فله دم) على ما صرح به في الكافي
والكراماني وهو الصواب قياسا على القتل ووقع في الكفاية شرح الهداية أن التقصير لا يوجب
الدم واه أعلم

فصل في سقوط الشعر لا يخفى أن الشعر إذا سقط بنفسه لا محذور فيه ولا محذور
لا احتمال قلعه قبل إتمامه وسقوطه بشيء قلعه ولملهم أرادوا أنه إذا سقط بسبب فعل المحرم بان
أحس به أو ذكره لحثه نذير مما جاز الذي ذكره (ولو سقط من رأسه أو لحية ثلاث شعرات
عند الوضوء أو غيره) أي حين مسوحه وحكه وفيه إجماع إلى ما قد منهاه (فله كف من طعام) كما روى
عن محمد علي الإطلاق من غير قيد لكل شعرة (أو كسرة) أي من خبز (أو قرعة) لكل شعرة
ويخالفه ما في فاضحان وإن أخذ المحرم من شارب أو من رأسه أو مصغ لحية فانتزعت منها شعر بطم
مسكنا وفي البدائع ولو أخذ شيئا من رأسه أو لحية أو أس شيئا من ذلك فانتزعت شعرة فله
صدقة وكذا ذكر القرناني وقيل لو لمس لحية فوسق منها شعرة أو شعرتان تصدق بقرة وأقرعين
كذا في الكبير بصيغة القريض مبنيا ما اختاره هنا فامل فانه موضع زلل (وان خبز عبد) أي
مثلا فاحترق شعر يده فله صدقة إذا اعتق وفيه أنه إذا كان شعر يده كاملا فالقياس وجوب
الدم في جوامع الفقه وإن خبز فاحترق بعض شعره يتمدق وفي المحيط إذا خبز العبد المحرم
فاحترق بعض شعر يده في التنوير فله إذا اعتق صدقة وإن أطلى من غير أذى فله دم إذا اعتق

راجع في موافق هذا تأنيب
الك مبتل بالك في الضو
عن القامص طالب اليك أن
تصلي حوائج وتعلمني
لوقوع غيبتي وأن تسبح نداني
وتسبب دعائي وترحم
تصري وبكائي وكذلك
العبد الجاني يخضع لسيده
ويخضع لولاه بالذل
بالكرم من أقر له بالذنب
وأكرم من خضع له
وخضع ما أنت صانع بمقررك
بذنه خاضع لك بذنه فان
كانت ذنوبه قد حالت بيني
وبينك أن تقبل على
وجهك الكريم وتشرق على
وجهك وتنزل على شيأ من
بركائك أو تغفر لي ذنبي
وتغفروا لي عن خطيئتي
فها أنا عبدك مستجير بكم

وقوله من غير أى بغير عذرقبده لانه اذا كان عن عذر ينعين الصوم على الصدق وهذا في
الحلوى عن التتقي من مجدوان كان الساقط مقدرا العشر من شعر الرأس أو الحبة فليهدم
وقال ابن الحسام وما في مناسك الفارسي من قوله وما سقط من شعرات رأسه ولا ينعى عند الوضوء
لزمه مكف من طعام عن محمد بن خلف مافى قنوى فاختصان وان تنف من رأسه أو أخته أو وليته
شعرات فى كل شعرة كف من طعام الا ان يزيد على ثلاث شعرات فان بلغ عشر الزم دم وكذا
قوله اذا نزع فاحرق ذلك غير صحيح لما علمت من أن القدر الذى يجب فيه الدم هو ربع من كل منها
اه وفيه انه يمكن حمل كلام فاختصان على روايت عن محمد بن كافي التتقي ثم الظاهر ان الانف حكمه
ليس حكم الرأس بما تقدم والله أعلم (ولو تاتى شعرة بالمرض فلا شيء عليه) فانه ليس باختياره
وكسبه (ولو نبتت شعرة في عنقه فلا شيء عليه بازائها) كالوصال عليه صيد فقتله كذا ذكره
السروجي وابن أمير الحاج (ولو خلع جلدة من رأسه بشعره لم يلزمه شيء) أى لتقصده ازالة
الجلدة لازالة شعرها (ولو خلق أو تنف خصلة من رأسه) وهى بضم الخاء المجهة شعر يجمع
أو قليل منه (فليهدم) أى نصف صاع على مافى خزنة الاكمل

فصل فى حلق المحرم رأسه وغيره وحلق الحلال رأسه أى رأس المحرم (اذا خلق محرم
رأس محرم) أى غير نفسه (أو حلال فليهدم) أو حلق بامر أو بغيره (أى بغير أمر المخالف
طائفة أو مكرها) (وان حلق الحلال رأس محرم فلا شيء على المخالف الحلال) على ما صرح به فى
البدائع والكرامى والعناية والحاوى (وقبل عليه صدقة) واليه ذهب الزليلى وابن الهمام والشافعي
ووجهه غير ظاهر اذا الحلال غير داخل في موجبات محظورات الاحرام وهل يحرم عليه أو يباح
فله هذا أو يكره الظاهر الاخبار لظاهر قوله تعالى ولا تخفوا رؤسكم اذا المعنى لا تأمر وأباح
رؤسكم أولا يخلق ببعضكم رأس بعض ولعل هذا أيضا وجهه من أوجب الصدقة ثم ان حلق محرم
أو حلال رأس محرم فعل المخالف والمحرم يجب دم ولا يرجع به على المخالف وقال زفر والقاضى أبو
حازم يرجع به أقول الاظهر التفصيل وهو انه ان كان بامر واختياره فلا يرجع به والا بان حلقه
وهو نائم أو مكره ف يرجع وهذا لا ينافي انهم أطلقوا وجوب الصدقة على المخالف المحرم سواء كان
المخالف حلالا أو حراما على ما صرح بالسوى فى البدائع كما توهم المصنف فى الكبير لان صريح
عبارة الاصل فى المبسوط وفى الكافي كما تم هكذا وان حلق المحرم رأس حلال تصدق بشئ وان
حلق المحرم رأس محرم آخر بامر أو بغير أمره فعلى المخالف دم وعلى المخالف صدقة اه وفرق
بين المستثنين لظهور تفاوت الحالتين فى ارتكاب الجنائين فان هذه العبارة على مافى القنغ انما
تقتضى لزوم الصدقة المقدرة بنصف صاع فيما اذا خلق رأس محرم وما فى الحلال يقتضى ان
يطعم أى شئ شاء كقولهم من قتل قلة أو جرادة تصدق بمائه وازادة المقدرة فى عرف المألفين
ان يد كرغلة صدقة فقط فانهم قالوا حلق المحرم رأس غيره محرما أو حلالا لا تجب الجناية
بخلاف ما اذا ألبس المحرم محرما لئلا يخطأ فانه لا يجب عليه شئ كما صرح فى التارخانية قلت
لو ردد الله اجالا فى قوله تعالى ولا تخفوا رؤسكم بخلاف هذه الصورة وغيره على ما قد مرنا
بخلاف الالباس فانه لا يعرف شئ عنه فى الشرع نعم قد يقال بالبسه حرام كما صرحوا فى الباس
والذين نصبت التوب بالحر بالان ذلك الحكم عام غير مختص بجال الاحرام والله أعلم بالمرام
(وان أخذ المحرم من شارب محرم أو حلال أو قص اطرافه فليهدم صدقة) كافي المحيط والمبسوط

وجهك ومن جلالك
متوجه اليك ومتوسل
اليك ومتقرب اليك
بنبيك محمد صلى الله عليه
وسلم أحب خلقك
وأكرمهم أدبك وأولاهم
بك وأطوعهم لك
وأعظمهم منك منزلة
وعندك مكانا ويستتره
الطيبين الطاهرين الهداة
المهتدين بأفضل كل جبار
ويامر كل دليل قد بلغ
مجهودى فهدى لى نفسى
الساعة برحمتك يا أرحم
الراحمين (اللهم) لا تقوى
على مضطك ولا صبرك على
هذا لك ولا تنحى لى عن
رحمتك تعبد من تعذب
غيرى ولا أجسم برحمتى
غيرك ولا تقوى على البلاء

وتعبه المصنف بقوله وفيه تأمل لانهم لا يجملون الاكرام من الاضرار لانهم جهة العباد فهدا
 مثله انتهى والفرق ظاهر لان لبسه انما هو لدفع الاذى فهو في معنى الحر والبرد والتجمل ونحو
 ذلك (واما الخطا والنسيان والاعمال والاكرام والنوم والرق) فبعض فان المملوك مخير بين ان
 يصوم في حال رقته وان يطعم ويذبح صدقته اذا كان عن عذر (وعدم القدرة على الكفارة) أي
 اذا صدر عنه بغير عذر (فليست) أي هذه الاشياء (باعتبار في حق الصغير ولو لم تكن المحذور
 بغير عذر فواجبه الدم عينا والصدقة) أي معينة باختلاف الجنابة (فلا يجوز عن الدم) أي المختص
 طعام ولا صيام ولا عن الصدقة صيام فان تعذر عليه ذلك) أي ما ذكر من الدم والصدقة (بقي في
 ذمته) أي الى وقت قدرته (واذا تطيب) وكذا اذا أكله أو شربه (أو اكحل) يكحل مطيب أو ليس
 أي غيظا (أو حلق) أي عضو منه (أو قلم) أي انظار يد (لغزير) قيد لكل (فهو مخير) أي بين أشياء
 ثلاثة (ان شاء من شاء) أي في الحرم واهدى (وان شدة تصدق على سنة مساكين) أو هم من أهل
 الحرم افضل (ثلاثة أصوع) يخفق فكون فخم جمع صاع (من بر) أي حنطة (لكل مسكين نصف
 صاع وان شام صام ثلاثة أيام وهذا) أي ما ذكر من الأنواع الثلاثة فيجب عليه فيه الدم على وجه
 التخيير (وأما يجب فيه الصدقة) أي فيما فعله عن عذر بان طبر ربع عضو أو ليس أقل من يوم
 (فببعض بين الصوم والصدقة) أي وجوب تخيير الأفيوز له اختيار الدم أيضا (فان شاء
 تصدق بنصف صاع) أي فيما أطلق عليه الصدقة (أو ما وجب عليه من الصدقة) أي فيما أوجبوا
 عليه من أن يعلم شيئا (ولو أقل من نصف صاع على مسكين) فله هذه لتتويع وأما في قوله (أو صام
 عنه يوما) أي عن نصف الصاع فهي للتخيير قال الفارسي وعن أبي يوسف ما فصله الحرم من
 محظورات الاحرام عن ضروره لا تبلغ فمال يميزه الصوم وهو كالوفيه من غير ضروره ومثله
 نقل البر جسد عن الظهيرة وفي أمالي الحسن قال أوجبته فيجوز فيه الصوم وهو قول أبي
 يوسف (وكل صدقة في جنابة الاحرام غير مقدرة فهي نصف صاع من بر وصاع من عذر أو شعير
 أو ما يجب بقول القملة والجراة) استندنا منقطع فان جنابتهما مقدرة وكذا قوله (وإنما لشعرات
 قليلة واللبس أقل من ساعة ونحو ذلك) أي من قلم أصبع (وأما الصدقة المقدرة) أي في الكفارات
 الخيرة (فهى ثلاثة أصوع وما ذكر من اتحاد الجزاء في تعدد الجنابة انما هو فيما اذا اتحد جنس
 الجنابة) أي بخلاف ما اذا اختلف جنسها (فاللبس جنس والطيب جنس والخلق جنس وقلم
 الاظفار جنس) أي وقس على ذلك فاذا جتمع من الاجناس المتخلفة في مجلس واحد لم تعدد الجزاء
 بل بتعدد لكل جنس موجه) يخفق الجمل أي الذي أوجبه الشارع بحسب اختلاف موجهه
 (فصل) واذا لبس المحرم محرما) أي اذا كساه مخيطا ونحوه واذا كان حلالا لا بالاولى
 (أو طيبه أو غطي رأسه أو وجهه فلا شيء على الفاعل) لا يغير مجموع من هذه الاعمال بالنسبة الى
 غيره (وعلى المفعول الجزاء) أي اذا كان محرما لم يحصل الارتفاق به ولو عن غير قصد وكذا اذا
 قبل المحرم قبل غيره لشيء عليه بخلاف ما لو حلق رأس غيره كالحمل (النوع الرابع في حكم الجلباع
 ودواصيه وهو) أي الجلباع (أغلق الجنائز) أي أعظمها وزرا وأشدّها أثر (فبشدها في العمرة)
 أي اذا وجد قبل أدائها كعند الأئمة الأربعة وفي شرح النفاية للشمس السمرقندي عند قوله
 أنشدحه أي قصه قصانا فحشا ولم يسلطه باقي المضمرات قال المصنف فاذا لم يرد من الضاد
 التخص الفاحش لا البطلان وهو قيد حسن يزيل بعض الاشكالات قلب من جلبها المضى في

يا من لا يجنب سائله لا ترقى
 يا عفو اعف عني يا توب
 تب علي واقبل توبتي
 يا مولاي حاجتي ان
 اعطينيها لم يضرف
 ما منشي وان تمننيها لم
 ينفي ما اعطيني فكانت
 رقيب من النار اللهم بلغ
 روح عبدك محمد علي آله تحية
 عليه وسلم وعلى آله تحية
 وسلاما وجميع اليوم انقضى
 يا من أمر بالعباد من يجرى
 على الخوف يا من يغفر يا من
 يرضى المغفر يا من يثيب
 على العفو العفو أسألك
 اليوم العفو وأسألك من
 كل خير ما طاب به عليك هذا
 مكان البائس الفقير هذا
 مكان المضطر الرجحك
 هذا مكان المستجير يقولك

الاضلال لكن في عدم الابطال ايضا من الاشكال وهو القضاء الا انه يمكن دفعه بأنه يؤدي
 على وجه المكال والله اعلم بالاحوال (وحده) أي تعريف الجماع (التقاضي الختانين) في القبل
 (وتقسيم الحشفة) أي في الدبر ولو اكتفى بالثاني كان أخصرا وأظهر ولكنه قل ما ذكره بيينه
 في الفتاوى (وشراط كونه مفسدا خمسة أي أمور الأول ان يكون الجماع في القبل أو الدبر حتى
 لو طعن فيهما ونهما) أي من الاغاذ ونحوها وكذا اذا أمني أو احتلم (أو لمس) أي لمس بلا حائل
 (أو عانق أو باشر) أي مباشرة فاحشة بان مس فرجه فرجها ليس بينهما حائل (بشهوة) يقيد
 للاربعه (فانزل) أي ولو أنزل (لم يفسد) أي بالاجماع وفيه ان هذه الاشياء كلها من مقدمات الجماع
 ودواعيه فلا يبيح جملتها فكيف يكون شرط في الافساد (الثاني أن يكون) أي الجماع (في
 الا) أي سواء كان حلالا أو حراما والظاهر ان يستثنى المنة والصغيرة التي لا توطأ (فلا يفسد
 بوطء الهيمة وان أنزل) كما صرح به قاضيان وغيرهم الجماع في القبل مفسدا لاجماع وأما في الدبر
 فنفسه مفسد وكذا اعتد في حشفة في الأصغر وفي رواية أخرى عن أبي حنيفة أنه في دبر رجل
 والمرأة لا يفسد عليه دم أو الأول أصح (الثالث أن يكون قبل الوقوف برفة) أي قبل وقوفها
 (فلا يفسد أن كان بعده) أي بعد تحقق الوقوف ولو ساعة (وهذا في الجملة وفي العمرة قبل أكثر
 الطواف) أي فانه ركبا (أو طواف أكثر ثم جامع لا يفسد عمرته الرابع ان الختانين) أي وما في
 معناه من ذنوب الحشفة وفيه ان هذا حده وركنه فكيف يكون شرطه (فلا يفسد قبله) وفيه
 ما تقدم من أنه ليس بجماع حيثئذ الخمس أن لا يكون حائل (أي حائز مانع بين الفرجين
 يمنع الحرارة) أي من أحد الطرفين (أو لفظ ذكره بخرقة أو لجله) أي أدخله (ان منع الخرقه
 وصول حرارة الفرج اليه لا يفسد ولا يفسد) عانق الخضة والغاية (ولو أحرمت بجماع مفسد) أي صم
 أحرامه وفسد حجه ويزعمه المضي هكذا أطلق في المطلب الفائق (وقيل هذا) أي الفساد (ان لم
 يتزعم في الحال وان نزع في الحال لم يفسد) قياسا على ما ذكره في الصوم وهكذا ذكره ابن جماعة
 عن الحنفية (ويحقق الجماع من العبي) أي المراهق (والجنون فيفسد نسكهما) أي على القول
 ببعضه أحرام الجنون أو على تقدير أنه حدث له وأحرمت ريقه كالقبي عليه أو كما صرح به ابن جماعة
 في أحرافه فلا تلج من جامع فانه عند الحنفية كالمعدوم أو قول المصنف التحقيق في مسئلة
 الجنون انه ان أحرمت عاقلا ثم نزع عاقل بعد اداء الحج ولو بسنن في حكمه حكم العاقل والافكال صبي
 قبل بحث ظهوره والتحقيق والتحقق (الا لا به أجزاء) أي من الدم (ولا قصه عليهما) على
 ما حكاه الاسيباني وقيل الجنون عليه الكفارة انتهى وكذا لا مضى عليهما في أحرامهما لعدم
 نكاحهما ما قلنا (ولا فرق فيه) أي في الجامع بالنسبة الى هذا الحكم وان كان يتفاوت بالانتم
 وعدمه (بين العامد والناسي والطائع والمكره) بفتح الراء (واليقظان) بفتح فسكون أي المتنبه
 من النوم (والنائم) وكذا الخطي والمذنب (والج والمعمرة والقرض والغفل) وكذا الواجب
 منه بالانذار (والرجل والمرأة والحرم والعبد) أي اذا كانا قاطعين بالعين محرمين فان كان الزوج
 صبي بجماع مثله أو مجنون أو حلالا فسد جمعا والمرأة صبية أو مجنونة محرمه أو غير محرمه ففسد
 جمعه ومثني في التحقيق الى انه اذا جامع الصبي يفسد حجه كالمعدوم أو كمن صومه
 وهو ظاهرا غير أنه لا تضاعف عليه ولا جزاء لميل فائدة حكمه أنه لا يثاب عليه وأيضا يؤمر
 بعينه وقضائه استحبابا (ولا يجب الاقتراف في القضاء على الرجل والمرأة) متعلق بلا يجب والمراد

من صفو نيك هذا مكان
 المساكين بك حشك أعود
 برضاك من مضطك ومن
 فخافة منك أمل يار جاني
 يا خير مستغاث يا جود
 المخلصين يا من يسبق رحمة
 غضبه بيسبى ومولاى
 يا قتي ورباني ومعدى
 يا ذخرى وظهري ومعدى
 يا غاية أملى ورغبتى
 يا غيائى ما أنت صانع فى
 هذا اليوم الذى فرغت
 فيه اليك الأصوات أسألك
 أن تصلى على محمد وعلى
 آل محمد وأن تقبلني فيه
 مغفلا مني يا فضل ما تغلب
 به من رضى عن نفسه
 واستقيمت دعاه وقبلته
 وأبزلت عطاه وغفرت
 ذنوبه وأكرمه وشرفت

جسم الزوجان (الاذاخافا الواقعة) أي الجماعة تاسا (فيسحب) أي حينئذ (أن يفترقا عند
الأحرام) وقبل في موضع الواقعة وتفصيل هذه المسئلة أن الزوج والمرأة إذا أقسدا نسكهما
لا يفترقان في القضاء عندنا الا اذا خافا الواقعة فيسحب عند الاحرام وأماما في الجامع الصغير
وليس التفرقة بشئ أي بأمر ضروري وقال قاضيان يعني ليس واجب وقال زفر ومالك
والشافعي يجب افتراقهما وهوان يأخذ كل واحد منهما طرفة آخر كما أفسره في الصراخ الزائر
وأما وقت الافتراق فعدنا وزفر إذا أحراما وعند مالك إذا أخرجا من البيت وعند الشافعي إذا انتحيا
الى مكان الجامع

ففي فصل فاذا جامع في أحد السبلين قبل الوقوف أي برفة (فسد محرم عليه شاة
ويحصى في حبه) أي في قبضة أفضله من الرى والخلق والطواف وتعود ذلك (حتمًا) أي وجوباً
(يفعل جميع ما يفعله في الحج الصحيح) أي ولا يكتفى بجانبى عليه من الأركان فقط (ويجتنب
ما يجتنب فيه) أي من المخطورات جيلة (وإن ارتكب مخطوطاً) أي كالجامع تاسا وسائر الجفليات
(فعلية ما على الصحيح) أي من الجزاء من غير تفاوت (وعليه قضاء الحج من قابل) أي سنة ثانية (ولا
عمرة عليه إن كان مفرداً) أي بالحج وأفسد بخلاف فأن الحج فانه يفتل بأفعال العمرة ثم يقضى
حجهم من قابل قال في الصريح من جعل حكم من فسد حجه كحكم الحج بان يفرض بأفعال العمرة
لأفعال الحج فهو غلط لأن الرواية صريحة في سائر الكتب أن من أفسد حجه يحصى في الحج كما
يحصى من لم يفسده وصرح بعضهم بنقض ذلك فلم أن فسد الحج يحصى فيه ولا يفتل بأفعال العمرة
بخلاف القائل اه وقوله صرح بعضهم بالنقض يشير الى خلاف فيه والله أعلم

ففي فصل وإن كان المفسد قارناً فحبه تفصيل (فإن جامع قبل الوقوف وقبل طواف
العمرة) أي أكثره (فسد حجه وعمرة) أي كالأحرام (وعليه المضي فيما هو عليه شاتان) أي العناية
على إحرامهما (وقضاؤه ما سقط عندهم القرآن) أي الموضوع للشكر فانه انما يكون على العبادة
الصالحة لا الفاسدة (وإن جامع بعدما طاف لعمرة كره أو أكثره فسد حجه دون عمرة) لا داه
ركها قبل الجامع (وسقط عنه دم القرآن) لفساده الذي باجتماعهما كان قرناً (وعليه
دمان) أي الجنائته المتكررة حكاً (دم لفساد الحج) أي للجامع قبل الوقوف المؤدى الى فساد
الحج (ودم للجامع في أحرام العمرة) لعدم تحمله عنها (وعليه قضاء الحج فقط) أي لصحة عمرة كافي
البدائع (وإن جامع بعد طواف العمرة وبعد الوقوف قبل الخلق) أي ولو برفة (لم يفسد الحج
ولا العمرة) لا لذلك كرهما (ولا يسقط عنه دم القرآن) أي لصحة أدائها ما حث في باركانهما
لكن عليه بذن الخلع وشاة للعمرة (ولو لم يطف لعمرة ثم جامع بعد الوقوف فعليه بذن الخلع) أي
الجنابة عليه (وشاة فرض العمرة وقضاؤه ما لو طاف القارن) أي طواف الزبارة (قبل الخلق ثم
جامع فعليه شاتان) بناء على وقوع الجنابة على إحرامه لعدم تحلل الأول المرتب عليه تحلل الثاني
(ففي فصل ولو جامع مراراً قبل الوقوف في مجلس واحد مع امرأة واحدة أو نسوة فعليه دم)
أي واحد (وإن اختلفت المجالس) أي مع واحد أو مع جماعة (يلزمه لكل مجلس) ولو تعدد فيه
الجامع (دم على حدة) أي عندهما وقال محمد عليه دم واحد في تعدد المجالس أيضاً ما لم يكفر عن الأول
على مائ البسوط والبدائع (ولو جامع في مجلس آخر فوي بفرض الفاسدة فعليه دم واحد) أي
في قولهم جميعاً كما ذكره في البدائع والفتح وغيرهما ولا شيء عليه بالجامع الثاني على مائ قاضيان

مقامه وأحينه حياة
طعية وخفت له بالعمرة
(الاهم) أن لكل وقبارة
ولكل زائر زامة ولكل
سائل الشعية ولكل راج
لثواب ولكل من فرغ
البكرامة ولكل من رغب
فيك زلفي ولكل منصرف
البكابة ولكل مسكين
البكرامة وقد وثقت اليك
ووقت بين يديك في هذه
المواضع التي شرفنا رجاها
لماعتدك فلا تجعلي البوع
أخيب وودك وأكرمي
بالجنة ومن على العمرة
والعاقبة وأجرف من النار
وسمع على من الرزق
الحلال الطيب وأدعني
شرفنة العرب والهم

ونزاة الاكل (وكذا الوضوء والجماع) أي بعد الأول (قصد الرض فيه دم واحد) كافي الفتح (ولو في مجالس أربع نسوة) على مافي البحر الزاخر وأما في النجاسة من أتلهو جامع ثانيا فغلبه شاة اذالم يرد بالجماع الأول الرض الاحرام فلا تاكل تحته لعدم الاحتياج الى تقيد اردة الرض في الجماع الأول لتصرحهم بأنه اذ نفى الرض في الثاني فغلبه جزاء واحد هذا وما يلزمه الفساد والدم على الرجل مثله على المرأة وان كانت مكرهة أو نائمة أو ناسية وانما يقتضي بذلك الاثم لو كانت مكرهة حتى فسد بها ولو لم يهدم هل ترجع على الزوج قال في البدائع لا ترجع عليه ولم يذ كر خلافا وقال في نزاة الاكل والفتح عن ابن شبيب لا ترجع وعن القاضي أي حازم ترجع

(فصل وان جامع بعد الوقوف برفة) أي ولو ساعه (قبل الخلق) أي ولو لمال الوقوف (وقبل طواف الزارة كله أو أكثره) أي بان طاف منه ثلاثة أشواط (لم يفسد به) أي لادائه الركن الاعظم الذي لا يخوت الاخر فهو الوقوف بقوله صلى الله عليه وسلم الحج معرفة (وعليه بدنة) أي لجامعه قبل الخلق لأنه لم يسوغ له في أمر الفساد عظم له في أمر الجنابة تأكيدا للجماعة (سواء جامع عامدا أو ناسيا) أي فانه عليه بدنة كافي عامة الكتب وذكرا الحدادي في شرح القدوري ناقلا عن الوجيز أنه لا تختب البسنة اذا جامع عامدا اما اذا جامع ناسيا فغلبه شاة انتهى وهو خلاف مافي المشاهير من الروايات حيث لا فرق بين النسي والعلم في حائر الجنابات وقد مرح فاضنا بقوله ولو جامع امرأته بعد الوقوف برفة لا يفسد به وعليه جزو وجامع ناسيا أو عامدا (ولو جامع بعد طواف الزارة كله أو أكثره قبل الخلق فغلبه شاة) كذا في البحر الزاخر وغيره ولعل وجهه ان تعظيم الجنابة انما كان مراعاة لهذا الركن وكان مقتضاه أن يستقر هذا الحكم ولو بعد الخلق قبل الطواف الا أنه سوغ فيه لصورة الضل ولو كان متوقفا على اداء الطواف بالنسبة الى الجماع وسيأتي لهذا من يتحقق في جماع القارن بعد الخلق قبل الطواف (ولو جامع بعد الطواف والخلق لا يثني عليه) أي ولو قبل السي خلافا للشافعي فإنه عند من أركان الحج لا يجوز له حينئذ عقد النكاح (ولو جامع قبل الخلق والطواف ثم جامع ثانيا بقصد الرض) أي بلاثية رضى الاحرام فغلبه تخصيص أي بالجماع الثاني (فان كان) أي الجماع المتكرر (في مجلس) أي واحد (فغلبه بدنة واحدة وان كان في مجلسين فعليه للاول بدنة ولثاني شاة) أي عندهما وعند محمد ان كان ذم للاول بدنة يجيب لثاني والا فلا يجب لثاني شيء امان قصد بئان في رضى الاحرام وقصد الاحلال فعليه كفارة واحدة في قولهم جميعا سواء كان في مجلس واحد أو يجالس مختلفين على مافي البدائع

(فصل ولو جامع) أي القارن (أول مرة) احترازاً عما ذكره على مسبق (بعد الخلق قبل الطواف فغلبه شاة) كافي الهداية والكافي والجميع من غير ذكر خلافا وأما لو لم يطق وطاف للزيارة أربعة أشواط ثم جامع كان عليه الدم على مافي الهداية (وقيل بدنة) كما ذكره في النجاة معني بالي المتوسط والبدائع والاجماعي لو جامع القارن أول مرة بعد الخلق قبل طواف الزارة فغلبه بدنة للجموع وشاة للعمرة لان القارن يضل من احرامين بالخلق الا في حق النساء فهو محرم بهما في حقن قال ابن الهمام وهذا أيضا لعدم ذكره القدوري وشرحه لانهم يوجبون على الحاج الشاة بعد الخلق وهو لاء أو جبو البدنة عليه ثم في النجاة ليس بخالفة بل تخصيص بخارج حكم لجامع غيره ومثل هذا كثير في كلامهم ثم في النجاة أيضا معني بالوبري ان القارن لو جامع بعد

وشرقة الانس والجن
(الهم) صل على محمد وعلى
آل محمد ولا ترفي خائبا
وسلم في ابني وبين لقائك
حتى تبلغني الدرجة التي
فها امر الله انبئناك واسحق
من حوضهم مشربا ويا
لا اله الا الله ابدأ واحشر في
في زهرتهم وصل على محمد
وعلى آل محمد واسكن في سر
ما أحذر ونسرا لا أحذر
ولا تنكبي الى أحد سواك
وبارك في رزقي
باسمك ومولاي (الهم)
انقطع الرجاء الا منك في
هذا اليوم تطول على فيه
بالرحمة والمغفرة (الهم)
رب هذه الامكنة الشريفة

الخلق قبل طواف الزياره يجب عليه الحج ولا شيء عليه للعمرة لانه خرج من احواله بالخلق
ونفي في احواله الخ في حق النساء واستشكله شارح الكتلة انه اذا بقي محرما بالخ فكذلك في العمرة
يعني من امر الجاهل والذي يظهر ان السواب قول الوري لان احوام العمرة لم يمهدها بتعلل
منه بالخلق من غير النساء ويبقى في حقهن بل اذا خلق بعد افعالها بالخلق بالنسبة الى كل ما حرم
عليه وانما عهد ذلك في احوام الخ فاذا ضم الى احوام الخ احوام العمرة استمر كل على ما عهد في
الشرع اذ لا يزيد القرآن على ذلك الضم فينطوي بالخلق احوام العمرة بالكلية كذا حقه ابن
المهام والخلق في السعدى حيث قال ان جامع بعد الخلق قبل الطواف فغلبه بدنة وهذا
الخلق هو الاظهر لان خلقه بالنسبة الى الجماع كالحق ويستوى فيه القارن والمفرد قال
ابن المهام وقول موجب البدنة اوجه لان المذكور في ظاهره اية الاطلاق وزوم البدنة بعد
الوقوف من غير تعميل بين كونه قبل الخلق او بعده

(فصل في شرائط وجوب البدنة بالجماع أربعة الأول أن يكون الجماع بعد الوقوف
والثاني أن يكون قبل الخلق والطواف) أي عند الجمهور وأما على قول التحقيق فتقبل الطواف
مطلقا سواء خلق أم لا ثم في الحقيقة كون الجماع بعد الوقوف أو قبل الخلق والطواف موجب
للبدنة لانه شرط لوجوبه وقد علم بما سبق ثم قوله (والثالث العقل والرايع بالسواغ) لاشك
انهماس شرائط وجوبها مع انهماس شرائط وجوب جميع الكفارات لا بخصوص وجوب
البدنة

(فصل في طواف الزيارة جنباً ثم جامع ثم أعاده) أي الطواف (طاهراً) أي من الحدثين
فما عدم أي لعدم كمال طوافه وفيه انه اذا صبح طوافه كان القياس عدم وجوب شيء عليه وإذا
قال محمد أمافي القياس فلا شيء عليه ولكن بأختية استحسن ما ذكر وكذلك قول أبي يوسف
وقولنا أي في المستثنين ويستفاد منه الفرق بين الحدثين مع ان الطهارة منهما عدت من
الواجبات نظراً للخلطة والنفقة فوقع الحكم على وقفه وفيها ما تقدم والله أعلم والتحقيق ان هذا
القول وهو وجوب الدم بعد الاعادة مبني على انفساخ الاول بالثاني فانه حينئذ يكون الاول
نافلاً والثاني فريضة ولا شك ان طواف النافلة جنباً موجب للدم وينقلب الامر كأنه جامع بعد
طواف كامل ومسبق من ان من طاف طواف الزياره جنباً ثم أعاده طاهراً ولم يقابل بينهما
جماع مبني على ان الثاني جابر الاول وهو القياس الا انهم عدلوا عنه فهو ناجل لفعل المؤمن على
الوجه الاكمل وتقريره ما روي عن خمس الاثمة السرخسي ان من ترك الاعتدال تزعمه الاعادة
ومن المشايخ من قال تزعمه ويكون الفرض هو الثاني ولا اشكال في وجوب الاعادة لانه الحكم
في كل صلاة اذ يسمع كراهة الضم ويكون جابراً للاول لان الفرض لا يشكر واما جعله
الثاني فيقتضي عدم سقوطه بالاول وهو لازم ترك الزك لا الواجب اللهم الا ان يقال ان ذلك
امتنان من الله سبحانه وتعالى اذ يحسب الكمال وان تأخر عن الفرض لماعلم سبحانه انه ميسوقه
ويؤيده ان اذا أعاد الفرض من الصلاة قبل الفرض هو الاول وهو المعلوم وقبل الثاني وقبل
الامر مقوض الى الله سبحانه وتعالى والله أعلم (ولو طافه) أي طواف الزياره كله أو كثره (على
غير وضوء) أي محدثاً (أو طاف أربعة أشواط طاهراً ثم وطئ ليلته منى) أي في المستثنين
و يستفاد منه الفرق بين الحدثين مع ان الطهارة منهما عدت من الواجبات نظراً للخلطة

ووب كل حرم ومشعر
عظمت قدره وشرفه
بالبيت الحرام والركن
والقيام صل على محمد وعلى
آل محمد واتبع على كل حاجة
بحافيه صلاح ديني ودنياي
وأخرف وأغفر لي ولوالدي
وارحمهما كما ربياني صغيراً
وابرزهما عني خبير الجزاء
ومرهما بدعائي لهما ومن
عليهما بما تقر به عنبيما
وشغني في نفسي وفيهما
وفي جميع اسلافي من
المؤمنين والمؤمنات في
هذا اليوم (اللهم) صل
على محمد وعلى آل محمد
واتم لي في هري وابسط
لي في ذلك (اللهم) لا تجعله

وانخطفه فوق الحرج على وقفها وفيه ما تقدم واقفه سبحانه أعلم (سواء أعاد) أي الطواف في
الصورتين (أولهم بعد) كما في الحاوي وغيره (ولو طاف أربعة أشواط من طواف الزيارة في
جوف الحجر أو فعل ذلك في طواف العمرة ثم جامع فسدت حرمة عليه قضاءها وشأه وعليه في
الحجة بدنه) أي سواء حلق قبل الطواف أو لم يطق على خلاف ما سبق والمسئلة صرورية عن محمد
وفيه اشكال وهو ان الطواف حول الحجر من الواجبات فاذا تركه صح طوافه لما موجب
لفساد العمرة وجوب البدنة في الحجة ولعل الجواب ان هذا هو القياس لكنهم استحسنوا ذلك
كما استحسنوا ما قبله ولعل وجه الاستحسان هو ان الحديث في جامع قبل طواف الركن وهو
ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه سئل عن رجل وقع بأهله وهو على قبل ان يفيض
فأمره أن يضر يفتروا ماله وإن أبي شيبه وهو أرحم عارواه ابن أبي شيبة أيضا عنه انه ساء
رجل قتال بالبا بعد الركن رجل جاهل بالسنة بعد الثقة قليل ذات اليد قضيت المناسك كلها
غير أن لم أزر البيت حتى وقفت على امرأتي فقال بدني خرج من قابل فانه متروك بمضه على
ما حققه ابن الهمام ولا يبعد أن يراد بقوله خرج من قابل تصريح به على انه يؤديه وجهه كامل
(ومن فاته الحج اذا جامع فعليه الحضي في احرامه) أي ليس عليه تجديد الحرام بل احرامه جميع فيأتي
بأفعال العمرة فلا عن الحجة (وعليه دم) أي لجماعه قبل النفل (وقضاء لغات) أي من الحج
(وليس عليه قضاء العمرة التي ينفل بها) أي ولو وقع الجماع في شغلها قبل طوافها لان المقصود من
هذه العمرة انما هو النفل من احرام الحجة لا تبعه لا يحجب النية بخلاف العمرة المبتدأة
المقصود من انما المستقلة في نيتها وهذه المسئلة أيضا عن محمد منقولة وفي الحاوي عن المنتقى عن
محمد أيضا انه قال (ولو ان قارنا فاته الحج فطاف للعمرة) أي ولم يطق (ولم ينفلسا فاته من الحج حتى
جامع فعليه كفارتان) لعدم خروجه من احرامين (وكذلك لو فعل) أي القارن (ذلك) أي الجماع
(بعد ما طاف للعمرة) أي ولو سعى (الا انه لم يطق رأسه) أي ولم يقصر (ولو انه) أي
القارن (حين فاته الحج فلن انه قد نفل به) أي بغضه الوتوف (فطاف للعمرة وسعى ثم حلق
رأسه وجامع بعد ذلك صرا عليه للحلق دمان) لجنائته على احرامين (وعليه لكل ما جامع) أي
لجميعه (دمان) أي ولو وقع في مجالس (ولا يجب عليه أكثر من دمين لانه فعل ذلك) أي الجماع
(على قصد الرض) أي على وجه الاحلال عنهما حين ظن انه قد أحل حين حلق رأسه على وجه
الاحلال وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد انتهى ما في الحاوي عن المنتقى (ولو أهل بحجة
أو حرة وجامع فهاثم أحرم بأخرى بنوى قضاءها قبل اداها فهي هي) أي هي على حالها ولا أثر لنية
فنائها (واهلا له بالناني) جلة استثنائية معلة أي لان اهلا به (لم يصح ما لم يفرغ من الفاسد
وكانت نيته لغوا والسداد اذا جامع) أي قبل الوقوف أو بعده قبل الحلق (مضى فيه) أي في احرامه
بإتمام أفعاله (وعليه هدي) أي بدنة أو شاة تعسب اختلاف حاله (وبهجة) أي اذا كان قبل
الوقوف (اذا نطق) طرف لها (سوى حجة الاسلام)

(فصل في حكم دواي الجماع ولو جامع فيما دون الفرج) أي من العضة ونحوه (فصل
الوقوف أو بعده أو بأش) أي مباشرة فاحشة (أو عائق) ولو بالمرى (أو قبل أو ليس بشهوة) قيد
لكل (قازل أو لم ينزل) أي في الجميع (فعليه دم) كما فاته في المنسوط والهداية والكافي والبدائع
وشرح الجمع وغيره وفي الجامع الصغير اشترط الاثر في المس لوجوب الدم وحصه فاضحان

آخر العهد من هذا الوقت
وارزقيته ما أبقيتي وأقبلني
مفلا متعبا مستجابا
لي من حوامتي غورا
بأفضل ما أعطيت أحدا
منهم من الخير والعزة والرحمة
والرضوان والمنفرة وبارك
لي فيما أرجع اليه من أهل
ومال قليل أو كثير لا اله الا
الله الحليم الكريم لا اله الا
الله العلي العظيم وصل اللهم
على محمد وعلى آل محمد وأصحابه
وأزواجه وسلم تسليما كثيرا
والحمد لله رب العالمين (اللهم)
انقلني من ذل المحصية الى
عز الطاعة واغني بسلامك

في شرحه ونقل عن محمد بن الفضل أنه لا يوجب الدم على المرأة بتقبيل الزوج إذا وجدت ما يقبده عند طه الزوج من الفضة وقضاء الشهوة (ولا يفسد حبه بشئ من الدواهي) أي أصلا لا بخلاف سواء أترل أو لم يترل وسواء وجدت قبل الوقوف أو بعده كما نطق به سائر الكتب المتقدمة وبه قال الشافعي وأحمد في رواية وقال ابن المنذر أجمع أهل العلم إن الخلع لا يفسد إلا بالجماع انتهى ووقع في الفتاوى السراجية ولولم امرأ بشهوة فأمسى يفسد وحسب كذلك إذا لم ين على ما في المبسوط ومنهاج المصلين ومنية الحق وهو شاذ ضعيف على ما صرح به السروجي وفي المنافع يعني بالفساد نقصان الفاحش انتهى وفيه انه منافي لما تقدم واقفا على (ولو قبل امرأ أنه مودعها أن قصد الشهوة) أي بتقبيل المرأة (فعله الغدبة والابان قصد المودعة) فلا أي فلا غدبة عليه (وان قال لا تصد هذا) أي هذا الأمر من الشهوة (ولاداك) أي قصد الوداع (لا يوجب بشئ) لأن الشرط يتحقق الشهوة وعند عدم قصد بوجوب الشهوة والمستل في أهبة التماسك بزيادة أو نعمت امرأته من مكان (ولو نظر إلى فرج امرأة فأمسى) أي فأنزل (أو تفكر) أي في أمر الجماع (أو احتلم فأنزل لا شيء عليه) كما في عامة الكتب وفي الفراتي ولا شيء في الامناء بالنظر لانه ليس بجماع وعن أبي حنيفة عليه دم (ولو استمنى بالكف) أي سواء قصد الشهوة أو رفع الكلفة (ان أنزل فغلبه دموان لم يترل فلا شيء عليه) كذا في الفتح وغيره وفي البصر الزنا وزنا لا يكل لو استمنى بكفه فأنزل فغلبه دم عند أبي حنيفة انتهى والرجل والمرأة في ذلك سواء (ولو جامع جمعة ما نزل فغلبه دم ولا يفسد حبه وان لم يترل فلا شيء عليه) وكذا لو جامع في صا دون الفرج فلم يترل لا يفسد حبه عند الأئمة الأربعة (النوع الخامس في الجنائز في أفعال الخ) أي في ستمها (كالطواف) أي للزيارة وغيرها (والسبي والحلق والري والوقوفون) أي بعرفة والمزدلفة لكن سبق حكم الوقوف بعرفة (والذبح) كالحقه ان يقول كالوقوفين والري والذبح والحلق والطواف والسبي بحسب وجودها ورتب الفصول على أثرها

من حراماته وفضلك من
سواك وتورقني وقصرني
وأعفني من شركه واجمع
لي الخيرة (اللهم) أنت
أحق من ذكر وأحق من
عبد وانصر من اتبعي واراف
من ملكك وأجود من أعطى
وأوسع من سئل أنت الملك
لا شريك لك والفرق لا يملك
كل شئ هالك الا وجهك
لن تطاع الا باذنك ولن
تصلي الا بملك تطاع فتشكر
وتعطي فتغفر أقرب شهيد
وأدنى حفيظ حلت دون
النفس وانحلت بالنواهي
وكنيت الا نار ونسخت
الا جال القلوب لك محفنة

(فصل في حكم الجنائز في طواف الزيارة) أي في شأه ولا جله (ولو طاف للزيارة جنبا أو حائضا أو نفساه) بضم فتح أي ذات نفاس وولادة (كله) أي كل الطواف (أو أكثره وهو أربعة أشواط عليه بدنة ويقع معندها في حق الضلل) أي باعتبار النساء ان وقع بعد الحلق (وبصير عاصيا) أي ترك الواجب وهو الطهارة من الحدث الأكبر (وعليه ان يعيده) أي طوافه ذلك مادام يمكنه (طاهرا) أي من الحدثين (حقا) أي وجوباً واهوتاً كبذل ما يستفاد من قوله وعليه وقيل استغنياً بالقول في الهداية والأصح انه يؤمر بالاعادة في الحدث استغنياً وفي الجنابة استغنياً (فان أعاده سقط عنه البدنة) وأما المعصية فتوقفة على التوبة وأما معصية ما يشبه ولو كفرت بالبدنة (ولو رجع إلى أهله) أي وقد طهره جنبا لم أعاده (وجب عليه العود لاعادته) كما في الهداية والكافي والزيلى والبدائع معلا بوجهه لتفاحش نقصان مشير إلى انه لو طاف محذرا لا يوجب عليه العود (ثم ان جاوز الوقت) أي ميقات الا فاق (يعود بأحرام جديد) أي عند الأكثر وقيل يعوذبك الأحرام على ما في الكافي (وان لم يصحوا زعاد بذلك الأحرام) أي اتفاقا (فاذا عاد بأحرام جديدين أحرم بعمره يبدأ بطواف العمرة ثم بطواف للزيارة) كما في الفتح وغيره لان طواف العمرة أقوى حيث ذل ولو كان طواف الزيارة أسبق ومستويا مع طواف العمرة في الركنية لحصول ادائه في الجلالة (ولو لم يعده وبعث بدنة أجزاءه) لكن الأفضل هو العود على ما في

الهداية والكافي وفي البدائع الا انه المزمع وفي المحيط بعث الدم افضل لان الطواف وقع
 مستد اجوبه فنع للقره (ثم ان اعاده في ايام النحر) أي طاهرا (فلا شيء عليه) وهو ظاهر (وان
 اعاده بعد ايام النحر سقطت عنه البدنة) أي انفاقا (ولزم مشاة للتأخير) أي عند أي خيفة على
 مقتضى قاعدة توقيه ان طوافه فوقع صحيحا وبكى هذا التقدر في سقوط وجوب الترتيب عند
 أدائه ولا يظهر اعتبار الترتيب حال فضائه بعد اعتبار اعادته (ولو طاف أهله جنبا فليس لكل
 شوط صدقة نصف صاع وان اعاده سقطت) أي الصدقة وقبت المحبة (ولو ترك الطواف كله
 أو طاف أهله وترك أكثره) أي ورجع إلى أهله (فليس حتما) أي وجوبا انفاقا (ان يعود ذلك
 الاحرام ويطوفه) أي لانه محرم في حق النساء ولا يجوز لراحم العمرة على بعض افعال الحج من
 الطواف والسعي ولو بعد الحلق من النفل الاول (ولا يجرى عنه) أي عن ترك الطواف الذي
 هو ركن الحج كله أو أكثره (البدل) وهو البدنة لانه ترك ركعا لا يقوم مقامه غيره بل يجب الاتيان
 ببينه ولا يجرى عنه البدل (اصلا) أي سواء عاد إلى أهله أو لم يعد (واذا أعاد الطواف) أي
 طواف الزيارة (طاهرا وقد طافه جنبا) أي أولا (فالغدير هو الاول والثاني جبره) أي لنقصانه
 بترك الواجب على ما ذهب اليه الكرخي وصحبه صاحب الايضاح اذ لا شك في وقوع الاول
 معتد به حتى حل به النساء انفاقا واستدل الكرخي بما في الاصل من انه لو طاف للعمرة جنبا
 أو محمدا في رمضان ثم اعاده في أشهر الحج وجب من عامه لم يكن مختما ذهب أبو بكر الرازي إلى أن
 المعتبر هو الثاني والاول انقضت به وصحبه ثمين الآفة السرخسي واحتج الرازي بما اذا اعاده بعد
 ايام التبريق يجب عليه الدم فلو كان الطواف هو الاول والثاني جبره لما وجب الدم انتهى
 وهذا وجه اشكال فيما تقدم والله اعلم قال الكرماني والاول اقرب إلى الفقه وقال ابن الهمام قول
 الكرخي أولى قال في البحر الزخرو فائدة اختلاف تظهر في اعاده السعي فعلى القول الاول
 ولا يجب وعلى الثاني يجب قلت ويؤيد الاول انه اذا لم يعد الطواف لشيء عليهم اعاده السعي
 والدم بترك انفاقا (ولو طاف الزيارة كله أو أكثره بعد انفاقه عليه الاعادة استحبنا) أي
 مادام بمكة (وقيل حقا) أي بناء على ما في بعض نسخ المصنوع من أن عليه أن يعيد هو الاول اجمع
 (فان اعاده سقط عنه الدم سواء اعاده في ايام النحر أو بعده لاشي عليه للتأخير) لان نقصان
 فيه يسير يجب الجنب حيث يجب فيه الدم للتأخير ولا شيء عليه ههنا للتأخير على ما في
 الهداية والكافي وغيرهما في البحر الزخرو هو الصحيح وتيسر على ان العبرة بالاول في الحديث
 والواجب للم تأخير من ايام النحر على ما في النسخ (وقيل يجب عليه للتأخير دم) قال قوام الدين
 ما ذكره صاحب الهداية سهوا لان تأخير النفس عن وقته وجب الدم عند أي خيفة فكيف
 لا يكون الذم اذا أعاد الطواف بعد ايام النحر وقد حصل تأخير النفس عن وقته على ان الرواية في
 كتب من تقدمه مصرحة بمتلا ذلك ولذا قال في شرح الطحاوي اذا أعاد طواف الزيارة بعد
 ايام النحر يجب عليه الدم سواء كانت اعادته بسبب الحدث أو الجنابة وبه جزم صاحب البدائع
 وصح في السراج الوهاج قول صاحب الهداية قال في المطلب انه الاظهر انتهى ووجه ما تقدم
 من ان طوافه معتد به لا بخلاف خيفة يجب سقوط الترتيب وقوعه وانما يلزمه الاعادة وجوبا
 أو استعجابا تحصيلا لتكميل العبادة كما اذا صلى صلاة ذات نقصان فانه يجب اعادته وجوبا بترك
 الواجب واستعجابا بترك السنة ولو خرج وقتها ولم يقل أحد بقضائه تلك الصلاة ولا بعدم اعتدائها

والمرضدك علاجية
 والحلال ما أحلت والحرام
 ما حرمت والدين ما شرعت
 والامر ما قضيت وانخلق
 خلقك والعبيد عبيدك
 وأنت الله الرؤف الرحيم
 أسألك بنور وجهك الذي
 أشرقت به السموات
 والارض وبكل حق هولاء
 وبقي السائلين عليك ان
 تقبلي في هذه العتبة وان
 تغيري من النار بقدرتك
 يا أرحم الراحمين (اللهم)
 اشرح لي صدري ويسر لي
 أمري وأعد برك من
 ويسواس الصدر وثبات
 الامر وقتة القبر ومتقى
 بالاسلام والسنة وبارك لي

في إعادة الترتيبها والله أعلم (وقيل صدقة لكل شوط) على ما في خلاصة الفتاوى ومشرح
الجامع لقاضيان (منه صدقة أي التأخير كما سيأتي مرسداً) (ولو طاف الاقل بمحداً فليطيه صدقة)
أي نصف صاع من بر على ما في المحيط (لكل شوط) أي انفاً لما في البصر الزاخر فليطيه صدقة في
الروايات كلها وتسقط الاعادة بالاجماع لكن في الوبري ان طاف الله بمحداً فليطيه صدقة
لكل شوط نصف صاع فان اعاده بعد أيام الضر لا يسقط عنه الصدقة عند أبي حنيفة رحمه الله
نما في الاستيعابي فان اعاده بعد أيام الضر فليطيه صدقة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
للتأخير انتهى ويجب حل كلام الوبري على ما بينه الاستيعابي بان المراد بالصدقة الغير الساقطة
جنسها الشامل للصدقة الواجبة للتأخير لان الصدقة اللزومة من أجل طوافه محذورة لا يسقط
فانه لا وجه له أصلاً والله أعلم (ولو ترك من طواف الزيارة أو فاته وهو ثلاثة أشراط فنادى أو طاف
كله) وكذا حكم أكثره (راكباً) أي على دابة (أو محملاً) أي على ظهر آدمي (أو زحفاً) أي بأواضعه
(من غير عذر) قبل الحلات كلها وكان حقه ان يؤخره عن قوله (أو طافاً) فانه اذا طاف عارياً بعد
لم يجب عليه شيء أيضاً لاستر العورة عن الواجبات وترك الواجب بعذر مسقط للدم كما تقدم من
أن ستر العورة في الصلاة مع كونه شرطاً لما يسقط عنه البزغض (أو منكوساً) أي مقولاً
أو منكوساً (أو في جوف الحجر) ذكر في الكبير هنا من غير عذر وفيه أنه لم يتصور عذر فيها
(فعلية دم) أي لا تجزئه الصدقة ان لم يعمده (وان أعاد مسقطاً) أي الدم منه (ولو عاد إلى أهله
بمشقة) أي اجزأه ان لا يعود ولا يلزم العودة بل يمش مشاة أو قهراً للتذبح عنه في الحرم
ويتم صدقها (وان اختار العودة يلزم له اتمام جديان جاوز الوقت) أي كما سبق بيانه وأما ما في
الحاوي ولو طاف منكوساً كره ذلك ولا يثبت عليه تخالف على الجهور ولعله أخذه من التعريد
وقد قال الكرماني أنه واقع سهو لمن الكاتب لامن المصنف انتهى وكان ينبغي ان يقتصر على
الكاتب فانه محتمل لما ولان السهو من المصنف لا يقع في نفسه فانه غير معصوم لكن يمكن
حل كلامه على ما وافق الجمهور بان يراد بالكره الكراهة التعريمية على ترك الواجب وقوله
ولا يثبت عليه أي غير هذا من نقصان البطلان ولا وجوب البدنة ولا فرضة العودة ونحو ذلك
(ولو طافه راكباً أو محملاً أو زحفاً بعد تركه) ومنه الاعمال والجنون (أو كبر) أي بحيث
يضعف عن المشي فليكون حكمه حكم الزمن والمقدور المفلوج (فلا يثبت عليه) أي لامن الدم
ولامن الصدقة (ولو أخر طواف الزيارة كله أو أكثره عن أيام الضر فليطيه دم) أي عند أبي حنيفة
(ولو أخر الله فليطيه صدقة لكل شوط)

في فصل لو طاف ثلث زيارة جنباً وطاف المصدر طاهراً أي من المحدثين أو من الأكبر فيه
تتميل (فان طاف المصدر في أيام الضر فليطيه دم ترك المصدر) ان لم يطف طوافاً آخر (لايه)
أي المصدر (انتقل إلى الزيارة) لاستحقاقه أولاً ولكون الأقوى بالأغلب هو الأولي كما مر
(وان طاف ثلث زيارة ثانياً) أي في أيام الضر (فلا يثبت عليه) أي لا تنتقل الزيارة إلى المصدر
لاستحقاقه حيث (وان طاف المصدر) أي حقيقة أو حكماً (بعد أيام الضر فليطيه دم ترك
المصدر) أي نصوه إلى الزيارة (ودم لتأخير الزيارة) وهذا عند أبي حنيفة وأما عندهما فندم
واحد (وان طاف المصدر ثانياً يسقط عنه دم) وكذلك لو طاف لثقل فانه ينتقل اليه ويسقط عنه
دمه (وان طاف ثلث زيارة محذورة لمصدر طاهراً) أي من المحدثين (فان حصل المصدر في أيام الضر

فيها (اللهم) ان كان
رزق في السماء فأنزله وان
كان في الأرض فأنزله
وان كان ثانياً فأنزله وان
سكن قريباً فأنزله به
ليطيه وادعه لي وأدم
نعمك كلها على نازحهم
الرحمن (اللهم) أعف
وقتي من الناس وأوسع لي
من الرزق الحلال وأصرف
عني شقة الناس والجن
(اللهم) لا تقصرني أجرتي
ونصي فان أحرمتي ذلك
فلا تقصرني أجر المصاب
على مصيئته (اللهم) اغفر لي
ذنوبي وان عدت إلى شيء
من معاصبك فمصلني
برحمتك انك أهل ذلك

انتقل الى الزيارة ثم ان طاف بالصدر ثانيا فلاحى عليه) كذا الوطاف طواف قفل (والا) أى ان لم يطاف ثانيا فليدم لتركه) أى لترك الصدر اتفاقا فاقمن الواجبات بلا خلاف (وان حصل الصدر بعد أيام النحر لا ينتقل اليها وعليه دم) أى اتفاقا (لطواف الزيارة عذرا) والفرق في ان الوجه الاول وجب قفل طواف الصدر الى الزيارة فيجب بترك الصدر دم بالاتفاق ويتأخير الزيارة عند دم آخر وفي اقامة هذا الطواف مقام الزيارة فائدة وهو إسقاط البدعة عنه وأما ما في الوجه الثاني لم ينتقل طواف الصدر الى طواف الزيارة فوجب الدم لطواف الزيارة محمدنا بالاتفاق ولا شئ عليه لتأخيرها بالأجاء كذا ذكره غير واحد (ولو طاف للزيارة محمدنا والصدور جنباً عليه دمان) أى في قولهم دم طواف الزيارة محمدنا ودم طواف الصدر جنباً كذا في فاضلن (ولو تركه من طواف الزيارة أكثره فطاف للصدر كل منه طواف الزيارة) أى وتنقص من الصدر (وعليه دمان) أى اتفاقا (دم لتأخير الزيارة) أى باعتبار أكثره (ودم لترك أكثر الصدر) أى لانتقاله الى الزيارة (وان طاف لكل واحد منهما أقل يكمل طواف الزيارة من طواف الصدر ثم ينظر في الباقي من الزيارة ان كان أكثره فطاف للصدر كل منه طواف الزيارة) أى وتنقص لان الدم انما ينوب عن الواجب (وعليه دم لتأخيرها) أى عن أيام النحر (وان كان الباقي من الزيارة أقله فطاف لترك الأقل منه) أى من طوافها (ورصدقة لتأخيرها) أى لتأخير الأقل منه (وعليه دم لترك الصدر) أى ان كان كلوا أكثره وأما في أقله فطاف صدقة لكل شوط الا ان يبلغ دمانا ينقص منهما ما أحب والحاصل ان ترك طواف الزيارة لا يتصور الا اذا لم يكن طاف للصدر فانه اذا طاف له انتقل عنه الى طواف الزيارة

فصل هـ حائض طهرت في آخر أيام النحر) أى وبقي قليل من زمان يومه (وعيكها) أى بعد سير مسافتها الى المسجد (طواف الزيارة كله أو أكثره وهو أربعة أشواط قبل الغروب فطاف فطاف دم لتأخيرها وان أمكنها أقله فطاف لائق عليها) الا ان الأفضل بل الواجب ان تطوف مهما أمكن فان ما لا يدرك كله لا يترك كله ولصريح كون ترك الباقي عن عذر (ولو حاضت في وقت تقدر) أى حال كونها قادمة (على ان تطوف فيه أربعة أشواط فطاف) أى قبل الحيض (زمه ادم لتأخيرها) وفيه نظر اذ هذا الحكم لا يستقيم بالقياس الى ما ذكره في الصلاة من أن من هو أهل فرض في آخر وقته بقضيه فقط لا من حاض فيه وانما يصح غشيه على قول زرغرين انها اذا حاضت في آخر الوقت لم يسقط عنها وتقصها اذا طهرت وفي الظاهرية عن أبي يوسف اذا حاضت المرأة وقدمت في الوقت ما لا يمكن أداء الفرض فيه لم تقضها وهذا التقيد بقضائه لو بقي مقدار ما يمكن أداء الفرض فيه ينبغي أن تقضى عند أبي يوسف (ولو حاضت في وقت تقدر على أقل من ذلك لم يلزمها شئ) كان القياس ان يجيب عليها صدقة ثم اذا عرفت ذلك التفصيل (فتولم) أى مجالا (لا شئ على الحائض) وكذا النساء (لتأخير الطواف) أى طواف الزيارة كما في الفتاوى السراجية وغيرها (مقيداً اذا حاضت في وقت لم تقدر على أكثر الطواف) أى قبل الحيض (أو حاضت قبل أيام النحر ولم تطهر الا بعد مضي أيام النحر) أى جميعها وحاصله ما في النحر الزاخر من ان المرأة اذا حاضت أو قضت قبل أيام النحر فطهرت بعد مضيها فلا شئ عليها وان حاضت في أثناءها وجب الدم بالتعريض فيما تقدم والله أعلم وفيه أيضاً ما يتعلق بهذه المسئلة في باب الاجارة وعن أبي يوسف في امرأة ولدت يوم النحر قبل ان تطوف فابى الجلال ان يقيم معها

(اللهم) اليك خضت
الاصوات بلغات مختلفات
بساؤلك الحاجات وما جئني
اليك ان تذكرني عند
البلاء انسخني أهل الدنيا
واسوأهم والله منك وان
صغرت واسوأناه والله منك
وان تغفرت (اللهم) لا تجعله
آخر العهد مني (اللهم)
زد احساناً لهم وان جع
مسئتهم الى التوبة وحط
من ورأيهم بالرحمة بأرحم
الرحمين (اللهم) اني أعوذ
بك من تقول عافيتك
ونفاة قسمتك وجميع
سخطك (اللهم) بارفع
الدرجات ومثل البركات

قال هذا عن زكريا تغض الجارة ولو ولدت قبل ذلك بقي من مدة النفاس كمدة الحيض وأقل
أجبر الجمل على المقام انتهى (ولو انقطع دمها) أي دم الحائض (بدواء أولا) أي لا بدواء (أولم
ينقطع) أي بالكلية (فاغتسلت أولا) أي أو ما اغتسلت (وطاف ثم عاد دمها في أيام عادت بها يصح
طوافها وزعمها بدنة وكانت عاصية) أي من وجهين لدخول المصلي بوضوء الطواف (وعلمها أن
تعيده طاهرة) أي من الحدثين (فإن أعاد سقط ما وجب) أي من البدنة وعليها التوبة من
جهة العصية ولو مع البدنة

● (فصل في الجنابة في طواف الصدر) ومن ترك طواف الصدر كله أو أكثره فليطيه شاة) أي
لترك الواجب (وإدام في مكة يوم ريان بطوفة) وفيه أنه إدام مكة لا يصدق عليه أنه تركه ولم له
أراد أنه مالم يخرق جدران مكة (وإن ترك ثلاثة أشواط منه فليطيه لكل شوط صدقة) أي فيطيم
ثلاثة مساكين لكل مسكين نصف صاع من بر (ولو طافه) أي الصدر (جنباً فليطيه شاة) على
ما في الهداية والكافي والجمع وصحبه صاحب خزائن الأكل وغيره وذكر الطرابلسي وشرح
الهداية أن في رواية أبي حفص الكبير يلزمه صدقة وكذا ذكره صاحب المبسوط صلابان
طواف الجنب مستحب فلا يجب بسبب هذا التقصان ما يجب بتركه (وإن طافه محمد نافلة صدقة
لكل شوط) وفي المحيط وإن طاف الصدر جنباً فليطيه شاة وكذا لو طاف محمد نافلة في رواية أبي
حفص وفي رواية أبي سليمان عليه صدقة لأن نقصان الحدث أقل فيجب الأقل من الدم وفي
البدائع وعليه شاة إن كان جنباً وإن كان محمد نافلة وإبان عن أبي حنيفة في رواية عليه
الصدقة وهي الزاوية العصية وهو قول محمد وأبي يوسف وفي رواية عليه شاة ولا يفتي ما في
المبسوط والمحيط من التناقض فيما بينهما لا جعل في المبسوط رواية أبي حفص في الصدقة
وجعلها في المحيط بالدم وكذا صرح النيسابري بأنه في الدم والله أعلم ثم إذا أتى الطواف سقط عنه
الجزء ولا يجب بالتأخير شيء اتفاقاً كذا في المشاهير وفي المشيبي يجب دم لتأخير طواف الصدر
عنده والصحيح أنه لا يجب به شيء بل لا يمتنع تأخيرها إذ ليس له وقت محدد ويجب وجوده فيه
وإنما تأخير تركه وفيه الدم والله أعلم

● (فصل في الجنابة في طواف القدوم) وهو طواف القدوم) أي كله أو أكثره على ما هو الظاهر
(جنباً فليطيه دم) على ما قاله بعض مشايخ العراق واختاره صدر الشريعة (وقيل صدقة) قال
صاحب العناية للظاهر وجوب الصدقة فيما إذا طاف بالقدوم جنباً وكان حقه أن يقول المصنف
فليطيه صدقة وقيل لا شيء عليه لما في مبسوط شيخ الإسلام وشرح الطحاوي ليس لطواف التوبة
محمد نافلة ولا جنباً ومثله عن الطحاوي في الحديث (ولو طافه محمد نافلة صدقة) على ما في عامة
العصائب وصرح به عن محمد وهو مختار القدوري وصاحب الهداية وغيرهما (لكل شوط
نصف صاع من بر) إلا أن يبلغ ذلك ما ينقص منه ما شاء وفي البصر الزاوية نقص منه نصف
صاع (ولو تركه) أي طواف القدوم (كلمة فلا شيء عليه لأنه ليس واجب) إلا أنه كرهه ذلك
وأما تركه السنة (ولو أعاده) أي طواف القدوم (طاهراً) من الحدثين (في الجنابة أو الحدث)
أي في طوافه الذي طاف جنباً أو محدثاً (سقط عنه الجزاء) أي من الدم أو الصدقة وفي المحيط ولو
طاف جنباً يلزمه إعادة الزم لم يعد وقال محمد ليس عليه أن يعد طواف التوبة لأنه
سنة وإن أعاده أو أفضل (وحكم كل طواف طلع حكم طواف القدوم) في البدنة قال محمد

وإنما طاهر السموات والأرضين
أصلح في ديني الذي جبلته
عصمة أمري (اللهم) أصلح
لي ديني الذي فهم ما عني
أصلح لي آخرتي
(اللهم) أصلح لي ما عني
التي فهم ما عني واجعل
الحياة زيادة لي في كل خير
واجعل الموت راحة لي
من كل شر وأكفني في
ديني وآخرتي بما كفيته
به وأولياك وخيرتك من
صداك الصالحين (اللهم)
أنى استودعك ديني ومالي
وقلي ودينك وخواتم علي
ووالدي وأولادي وأحفادي
وآخراتي وأخواتي وجميع
ما أنعمت به عليّ وعلمهم

ومن طواف تطوعا على شيء من هذه الوجوه فأحب البتة أن كان يصعد الطواف وإن كان
رجع إلى أهله فله صدقة سوى الذي طاف وعلى ثوبه خمس اهـ يعني لا شيء عليه لأن طهارة
الثوب سنة فيكره طوافه ولا يلزمه شيء وأما ما في بعض نسخ الكبير ولو شرع فيه أو في طواف
التطوع يجب عليه اتقاه ولو تركه بصدقة لم أجده فيه نصريحا وينبغي أن يكون الحكم كالحكم
في طواف الصدقة وجب بالشرع فوجب بصدقة لأن طواف الصدور واجب بأهله فكيف
يقاس عليه ما يجب بشرعه فالظاهر أنه تطهير صلاة النفل وصومه حيث يجب عليه اتقاه وإنه
لا يلزمه تركه شيء سوى التوبة عن المعصية

فصل في الجنابة في طواف العمرة وهو طواف للعمرة كله أو أكثره أو أقله ولو شوطا
جنباً أو حاضاً أو نفسه أو عهداً فله صدقة (شاة) أي في جميع الصور المذكورة (ولا فرق فيه) أي
في طواف العمرة (بين الكثير والقليل والجانب والمحدث لأنه لا مدخل في طواف العمرة
للبدنة) أي لعدم ورود الزيادة (ولا للصدقة) لأنه أعلم بما فيه من الدراية (بخلاف طواف الزيارة)
أي فإن البدنة ثبتت على تركها في السنة قلها أصل في الجلب يصح للقاعدة (وكذا لو ترك منه) أي
من طواف العمرة (أقله ولو شوطا فله دم) وهذا تصرف مع ما علم تلوحنا (وإن أعاده) أي الأقل
منه سقط عنه الدم ولو تركه كله أو أكثره فله ان يطوفه حتماً أي وجوباً بوفرضاً (ولا يجزئ
عنه السدل أصلاً) لأنه ترك العمرة (ولو طاف القارن طوافين للعمرة أو القدم وسعى سبعين
محدثاً) قبل الطواف (أعاد طواف العمرة قبل يوم النحر ولا شيء عليه وإن لم يعد حتى طلع غروب
النحر لعدم مد طواف العمرة محدثاً وقد فات وقت القضاء) أي الأعادة لتكميل الأداة (ويعيد
الزمل في طواف الزيارة) أي لوقوع طواف القدم محدثاً (ويسعى بعده) أي بعد طواف الزيارة
(استقباباً) أي مراعاة تلا احتياطاً (وإن لم يعد بها) أي الزمل والسعي (فلا شيء عليه في المحدث)
أي الأصغر حال طوافه (وفي الجنابة) أي في طوافه جنباً (إن لم يعد السعي فله دم) أي تركه
السعي هذا وقال محمد بن يس عليه أعادة طواف التحية لأنه سنة وأعادته أفضل وفي المبسو لا يجب
عليه أن يعيد طواف العمرة وإن أعاده فهو أفضل والدم عليه على كل حال لأنه لا يمكن أن يجعل
المعتمد للطواف الثاني لأنه حصل بعد الوقوف فرفقنا أن المعتبر هو الأول بالحالة وهو ناقص
فوجب الدم ولم يذ كر قول أبي حنيفة أو أبي يوسف وقيل على قولهما ينبغي أن يسقط عنه الدم
بالأعادة لأن رفع النقصان على طواف العمرة بعد الوقوف صحيح وإذا ارتفع النقصان بالأعادة
لا يلزمه الدم (ولو طاف للعمرة محدثاً وسعى بعده فله دم إن لم يعد الطواف ورجع إلى أهله)
لتركه الطهارة في الطواف وأما ما ذكره عليه أن يعيد هما السرياب نقصان الطواف في
السعي الذي بعده والأفلاطهارة مستتصة في السعي (وليس عليه شيء بترك أعادة السعي) أي
إذا لم يعد الطواف بالاتفاق (ولو أعاد الطواف ولم يعد السعي لا شيء عليه) كذا قيل وصححه
صاحب الهداية وهو مختار خمس الأئمة السرخسي والامام المحبوبي (وقيل يجب عليه دم بترك
أعادة السعي فيما إذا أعاد الطواف) وذهب إليه كثير من شارحي الجامع الصغير كرهه احتياطاً
والقتراني والحسائي والفوائد الطهريّة بناء على انقضاء الطواف الأول بالثاني والأكثر
فرسين أو الأول فلا يمتد بالثاني ولا قال به فلو لم يكن المعتبر الثاني فوقع السعي قبل الطواف
فلا يمتد به فيجب الدم بتركه بخلاف ما إذا لم يعد الطواف وأراق ذلك حيث لا يجب عليه

وصل على محمد وآله واجعلنا
واجعلهم في كنفك وامنك
وحفظك وحياتك
وكتابتك وسترك ودفعتك
وجوارك وودائعك يمين
لا تضع ودائعهم ولا يضيع
سائلهم ولا ينفذ ما عنده
(اللهم) أنا أستغفرك في
ولهم من كل ذنب جرى به
علكم غنا وفهم وعليسا
وعليهم إلى آخر عصرنا
وعصرهم والنون بنونهم
كلها أو لها أو آخرها عهدا
وحطتها قليلا وكثيرها
سرها ولا ينبتا صغيرها
وكبيرها ولجميع ما نحن به
مذنبون فصل على محمد وآله

لاجل السعي ثم لان بارقة الدم لا يرتفع الطواف الاول ولا ينسخ وانما يصير به تقصاته فيكون
مقرر اني موضعه فيسكون السعي عقيبته فيستبرأ للجواب على ما في النسخ منع المحصر بل
الطواف الثاني متبديا الاول مستبديا في حق الغرض وهذا السهل من النسخ خصوصاً وهذا
تقصان بسبب الحدث الاصفر واما من قال بالانقضاء هنا وعليه ما سبق من الاتفاق على
عدم الانقضاء في الحدث مع ان نفس الاثمة القائل بالنسخ في الجنابة لا يوجب الدم ههنا فلو
انقسخ في الحدث لا وجب الدم والله اعلم

فصل ولو طاف فرضاً كل كتيبة (أو واجبا) كالصدور والتذبر (أو خلا) كالقدم
والتيبة والتطرق (وعليه) أي على ثوبه أو بدنه (تجاسة) أكثر من قدر الدرهم (كره) أي تركه
السنة في مراعاة الطهارة (ولا شيء عليه) أي من الدم والصدقة وهذا قول العامة وهو الموافق
لما في ظاهر الرواية كما صرح في البدائع وغيره ان الطهارة عن التجاسة ليس واجب فلا يجب
شيء لتركها سوى الاساءة واما في منسك القاري ويكره استعمال التجاسة أكثر من قدر
الدرهم والاقول لا يكره فعل بحث اذا الظاهر انه يكره مطلقا في تفاوت الكراهية بين كثرة التجاسة
والقلة وهذا لا ينافي ان التقدير القليل موقوف على الخروج عن الخلاف مستحب بالاجماع والمثلية
خلافية وترك المستحب مكره تنزهي لانه خلاف الاولى ومناف للاحتياط في الدين (وقيل
عليه دم) أي في جميع الاحوال (الا اذا كان قد مر ما وري عور تعاطاها والباقي فسيأمنه لا شيء
عليه) وفي المغيثي اذا طاف طواف الزبارة في ثوب كله نص في هذا وهو لو طاف عرياً بالسوا فان
كان من الثوب قدر ما يستبرأ به طاهره والباقي فسيأمنه لا شيء عليه وفي النسخ ولو
طاف طواف الزبارة في ثوب كله نص في هذا والذي طاف عرياً بالسوا وأعاد ادا ما لم يركب ولا دم
عليها فان خرجا زههما دم وهذا في المريان ثابت واما في الثوب النص فيقال للجمهور
وقد قال الامام ابن الممام ان ما ذكر في تجاسة الثوب كله الدم لا أصل له في الرواية هذا ولو طاف
مكتشف العورة قد مر لا يجوز الصلاة معه وهو ربح الضواجزاً وعليه دم وان كان للتطوق
ففيه صدقة (ولو طاف فرضاً) أي بقينا أو ظنا (أو ظناً) أي سنة أو تطوعاً (على وجه يجب
التقصان) أي كلباً أو جزئياً (فعله الجزاء) أي دماً أو صدقة (وان أعاده سقط عنه الجزاء في
الرجوع كلها) أي بالاتفاق (والاعادة أفضل) أي مادام يحكم (من أداء الجزاء) لان جبر الشيء
بجنسه أولى (ولو رجع الى أهله) أي ولم يمدده (فعله العود) أي في بعض الصور يجب وفي بعضها
هو الأفضل (أو بعت الجزاء) وهو أفضل من عوده (وكل طواف يجب في كله دم في أكثره دم)
لانه أقيم الاكثر مقام الكل (وفي أقله صدقة) أي خلفه الجنابة (الاق طواف العمرة فان كثرة
وقيله سواء) أي مستوفى وجوب الدم كما تقدم والله اعلم

فصل ولو ترك ركعتي الطواف (أي بأن لم يصله ما في مواضع المحرم من الحرم والا فلا
يصور تركه كما حتى يقال (لا شيء عليه ولا تسقطان عنه) أي بخروجه من أرض الحرم ودخول
غير أشهر الحج (وعليه ان يصلهما) أي في أي مكان وزمان شاء (ولو بدستين) أي الى أن يأتيه
اليقين الا انه يكره تأخيرهما من غير عذر مع ان التأخير فيه الاكف وقيل ان تصلي فاستبقوا
الغيران

فصل في الجنابة في السعي ولو ترك السعي كله أو أكثر فعليه دم (أي تركه الواجب

واغفر لنا وللمسلمين يا عظيم
الفافرن (اللهم) يا عظيم
يا عظيم يا عظيم فانه لا يغير
المعظم (اللهم) يا عظيم
من مدح اليك نفسه فاني
لنفسى أغرت
المعاصي لاني شاعى من
وسيلة ولا عمل ولا شفيع
سوى الاصل (اللهم) اني
أعلم ان ذنوبي لم يبق لي
عندك جاه ولا للاعتذار
وجها ولكنك أكرم
الأكربين (اللهم) اني
أكن أهلاً ان تبلغ رحمتك
فان رحمتك أهل ان تبلغني
فان رحمتك وسعت كل
شيء وانتي (اللهم) ان
ذنوبي وان كانت مظالم

(وجه تام) أي جميع لكنه ناقص فنجبر بالدم خلا فلا شافي فانه يقول انه ركن لا يتم الحج الا به
(وان تركه لعذر فلا شيء عليه) أي كترك سائر الواجبات بعذر على ما صرح به صاحب البدائع
في فصل اطلاق عبارة صاحب الهداية وغيره على عدم الضرورة كما صرح به ابن الهمام في شرح
الهداية (ولو ترك منه) أي من السبي (ثلاثة أشواط أو أقل عليه لكل شوط صدقة إلا أن يبلغ
ذلك مما غلبه انطباع بين الدم وتقصيص الصدقة) أي بقدر ما شئت أو بقدر ينصف حرام (ولو سبي كله
أو أكثره أو ركبا أو محولا بلا عذر فليهدم وان كان بعذر فلا شيء عليه) أي بالوتره أصلا من عذر
مثل الزمن لذل الميصر من يهدم على ما في نفسك السبيري (وان سبي أقله راكبا) وكذا المحولا
(بلا عذر عليه صدقة) أي لكل شوط على ما في نفسك أبي النخيل (ولو سبي قبل الطواف) أي
جنسه أو قبل الطواف الصحيح (لم يعتد به) أي بذلك السبي فان سبى حينئذ كالعدم (فان لم
يعد عليه دم) أي اتفاقا (ولو ترك السبي) أي من أصله (ورجع إلى أهله) أي بأن يخرج من
المقات (فأراد المود) أي إلى مكة (يعود حرام جديد) أي لا دخوله الحرم أخصي الحج بعد
الوقوف لا يشترط فيه الاحرام بل ويسن عدمه وكذلك سبي العمرة لا يشترط وجوده بعد حلقه
بل يجب تحققه قبل حلقه والله أعلم وقد تقدم أنه إذا أعاد إحرام جديد كان بمنزلة قيامي أو لا
بأفعال العمرة ثم سبي وان كان يحج فيطوف أو لا طواف القدوم ثم سبي بعده (وإذا أعاده سقط
الدم) قال في الأصل والدم أحب إلى الرجوع لان فيه منفعة الفقراء قلت ومحنة الاغتناء
(ولو ترك السبي لعذر كالزمن إذا لم يعتد به) أي عليه (وكذا الحنك في سبي العمرة) أي كما
سبق (ولو ترك الصدقة على المروتين) تغليب المروة (لا شيء عليه) ويكره لان الصدقة إذا كان ثم
مصد من المستحب (ولو أخر السبي عن أيام الضر ولو شهورا) بل ولو سنين (لا شيء عليه) لانه
يكره (وكذا الحنك في سبي العمرة) أي ما إذا كره الفارسي من أنه إذا أخر حتى مضت أيام الضر
لم يهدم ان رجع إلى أهله وان كان بمكة سبي ولا شيء عليه فتنى ما مضى أحد إليه (ولو سبي) أي بين
الصا والمروة (ولم يبلغ حد المروة مثلا ولكن بقي إلى ما) أي موضع (بينه) أي بين المسامى
أو الموضع (وبين المروة مقدر الثلث) أي وتصدق الثلثان عما قبله من حد الصفا ثم رجع إلى
الصفا) أي إلى آخر حده (هكذا فضل سبع مرات يجوز به) لصدق الاكثر (وعليه دم) أي لترك
الاقل كذا ذكره الفارسي والظاهر أن عليه لترك مقدار كل شوط صدقة كما سبق اذ لم يهدم
ان ما في ترك كدهم يكون في ترك أقله أيضا دم (ولو طاف لجنه وواقع الفس) أي جامع جنسهن
(ثم سبي بعد ذلك أجزاء) أي سبيه المتأخر لرجوعه الاحرام بالكلية بعد الحلق والطواف
وفيه خلاف الشافعي كما مر

في فصل في هذا فصل وصله أصل (أما جنابات الوقوف بعرفة) أي عما يتلو جهل فقد تقدم
ذكرها) يعني وأما جنابات ما بعده فنذكرها رتبة في فصول على حدة
في فصل في الجنابات في الوقوف بالمزدلفة ولو ترك الوقوف بمزدلفة في أي في جرم الضر (بلا
عذر لم يهدم وان تركه بعذر بأن كانت به علة) أي مرض مانع من وقوفه بها (أو ضعف) أي في
بنينه أو مشيه (أو كانت امرأة) أي ونحوها من نفوس الرجال (تحاف الزحام) أي في طريق
حتى أي في ضيق أمانتها (فلا شيء) أي من الدم والصدقة (عليه) أي على تركه (ولو ترك
المبيت بها) أي بالمزدلفة في ليلتها بأن بات أكثر الليل في غيرها (لم يهدم) أي عندئذ المصريح

ولكم استخار في جنب
عقوبك فاغفر هالي بلغفور
يا رحيم (اللهم) أنت أنت
وأننا أنا العواد إلى الذنوب
وأت العواد إلى المغفرة
(اللهم) ان كنت لا ترحم
الأهل طاعتك فالي من
تغفر المذنبون (اللهم) انك
تجهد من تغيب غيري وأنا
لا أجدهم ربحي غيرك
(اللهم) تجيب عن طاعتك
عدي ووجهك إلى مصيبتك
فصد فجانك ما أعظم
حنك على وأكرم عقوبك
عني (اللهم) من أولى
بالقصير مني وقد خلقتني
ضيقا ومن أولى بالكرم
منك وقد سبوتني

به أصحابنا في كتب المذهب انفسه فيكره تركها بغرض ورة وكفي اختلاف المسائل هل
يجب البتة غزدة جزامن الليل في الجلة قال أبو حنيفة تجب ولا شيء عليه في تركها مع
كونها واجبة عنده انتهى ولعل وجهه ان وجوبها القاهو يتبع لوجوب اداءه للشاهدين فيها
والصلاة لا تتعلق لها بالنسك فكذلك لما يتعلق بها (ولو قاته الوقوف) أي بزدلفة (باحصار) أي بعنقه
في عرفة مثلاً (فعلية دم) وهذا غير ظاهر لان الاحصار من جملة الاعذار اللهم إلا أن يقال ان هذا
ما منع من جانب المخلوق فلا تأثيره في اسقاط دم الوجوب الالهي وبطل عليه قول صاحب البدائع
فحين أحصر بعد الوقوف حتى مضت أيام الترميم خلى سبيله ان عليه دمالترك الوقوف بزدلفة
ودمالترك الرى وما لآخر طواف الزياره واستشكل بان أي عذر أعظم من الاحصار وأوجب
بان الاحصار بعد ولا يجرى كأي دل عليه قوله ثم خلى سبيله والاحصار بعد وليس بعد لرسقوط
الدم لانه اكراه وهو ليس بعد ولا يجرى جهة العباد الا ترى ما قالوا من انه لو اكره على
محظور الاحرام كالطيب واللبس فانه لا يقتصر في الجزاء بين الصوم والصدقة بل عليه عين
ما وجب عليه

(فصل في الذبح والحقن) لو ذبح شيئاً من الدماء الواجبة (أي كدم القران والتمتع والنذر
(في الفلج والعمرة) أي مجتمعين أو منفردين (خارج الحرم) أي ع أرضه المحدودة بالمعروفة من كل
ناحية بالمع (لم يسقط عنه) أي ذلك الدم (وعليه ذبح آخر) أي بدلا عما تقدم وهذا متفق عليه
بين أصحابنا وأما الذبح المهدى المتطوع به والاضحية في غير الحرم فلا شيء عليه وهذا ما يتعلق
بجان الذبح وأما ما يتعلق بزمانه فينبه بقوله (ولو أوتر القارن أو التمتع) أي بخلاف المفرد (الذبح
عن أيام الضرع فليدم) عند أبي حنيفة لانه واجب عنده وسنة عندها وكذا الترتيب بين الحلق
والذبح والرى واجب عنده على القارن والتمتع وسنة عندها وأما الترتيب المذكور في حق
المفرد سنة اتفاقاً (ولو حلق في الحل) أي في غير الحرم الشامل للرى وغيره مع كونه سنة في منى
(أو أخره عن أيام الضرع فليدم) أي عند الامام وأما عنده فيرقد سبق خلافهم (سواء كان مفرداً
أو غيره) أي قارناً أو منفرداً

(فصل في ترك الترتيب بين أفعال الحج) ولو حلق المفرد أو غيره (أي من القارن والتمتع
(قبل الرى أو القارن أو التمتع) أي أو حلقاً قبل الذبح أو نبحاً قبل الرى فليدم) أي واحد في
المسئلة الاولى ودمان مندأبي حنيفة في المسائل الباقية مقدم للقران والتمتع ودم الفصل قبل الذبح
وترك الترتيب الواجب عنده وعندهما عليه دم للقران أو التمتع والحاصل ان المصنف اتخذا كمر
الدم المختلف فيه وترك المتفق عليه لوضوحه ومن المعلوم ان الدم المختلف فيه دم جبر والمتفق عليه
دم شكر والحضيق أن وجوب دم الجبر بمجموع التقديم والتأخير على ما حققه ابن الهمام وقبل
عليه دمان الجبر في بعض الصور وفي الكافي قال بعضهم دم القران واجب اجساجاً ويجب دم آخر
اجساجاً بسبب الجنابة على الاحرام لان الحلق لا يحل الا بعد الذبح ويجب دم آخر عند أبي حنيفة
بتأخير الذبح خلافاً لما رواه مال صاحب الهداية ومن خطأ صاحب الهداية فلعلهم من هذه
رواية وفي الكبير كلام كثير يظهر به الدراية (ولو طواف) أي المفرد وغيره (قبل الرى والحلق
لا شيء عليه بكرة) أي لتركه السنة وهي الترتيب بين الثلاثة

(فصل في الجنابة في رى الجرات ولو ترك رى يوم) أي من أيام الضرع (كله) أي سبع حصيات

ومن أولى الغفوة منك
وعليك سابق وقضاؤك
محيط احملك باذنك ولك
المنة وعصمتك بملكك ولك
الجنة على فوجوب جنتك
على وانقطاع جنتي وقري
اليك وشناك على الا
صفوت غنى بأرحم الراجلين
(اللهم) ان كنت عصمت
برحمتك أقواماً أطاؤك
فيما أمرتهم به وعملوا لك
فيما خلقتهم له فانه لم
يلغو ذلك الا بك ولم يوقهم
لذلك الا أنت كانت رحمتك
ايامهم قبل طاعتهم اياك يا خير
من دعاهم داع وأفضل من
رجاهم حاج (اللهم) بصرمة

في اليوم الاول واحد عشر من في بقية الايام (أما كثره كأربع حصيات شافوقها في يوم
النصر أو إحدى عشرة حصاة فيما بعده أو أخره إلى يوم آخر قطعه دم) أي تركه أو أخره (وإن
أخره إلى الليل) أي إلى (فلا شيء عليه) أي أخافا الأذى وباعه عن أبي يوسف لأنه لا يرى في الليل
وعليه دم والشهور منه خلافاً وإن لم يرم حتى أصبح رماها من القتل عليه دم عند أبي حنيفة
لأن أخيراً لا عند هوان لم يرم من القتل ولا من بعده حتى مضت أيام الرى بغروب الشمس من آخر
أيام التشريق وهو اليوم الرابع من أيام الرى عليه دم بالاتفاق تركه الرى والحاصل أن الرى
موقت عند أبي حنيفة وعندهما ليس بموقت فإذا أوردى يوم إلى يوم آخر فنهى عن القتل مع
الدم وعندهما يجب القتل لا غير لأن الأيام كلها وقت لها وما إذا أخرج وقتها فوجب دم أيضاً
عندهما ترك الرى وهو قول أكثر العلماء والصحيح عند الشافعية (وإن ترك الأقل أو أخره حصاة
أو حصاتين أو ثلاث في اليوم الاول وعشر حصيات فداها فيما بعده) أي بعد اليوم الأول
(فضليه لكل حصاة صدقة الآن يبلغ ذلك دماً ينقص منه) كما مر مراراً (ولو ترك الرى الأيام
كلها فله دم واحد

**(فصل في ترك الواجبات بعذر ولو ترك شيئاً من الواجبات بعذر لا شيء عليه على ما في
البدائع) ووكذا الكرماني لكن رد على نعيه ما تنص به من عدم لزوم شيء في ترك طواف
الصدر وتأخير الزيادة إلى أن يقطع طوافه (وأطلق بعضهم وجوبه) أي الدم (فيها) أي في الواجبات
إذا تركها (الافسار ورد النص) أي التصريح به عن بعض العلماء (وهي ترك الوقوف بعرفة)
كما صرح به في الهداية والكافي وغيرها (وتأخير طواف الزيارة عن وقته) كما صرح به في
المراسم وغيرها (وترك الصدر) أي طوافه (للمناض والتقصه) قيد لستين كما صرح به
الطحاوي وأبو الليث وصاحب الهداية والكافي والمجمع وغيرهم (وترك المنى في الطواف
والسعي) كما صرح به في المجمع والخلاصة وغيرها (وترك السعي) كما نص عليه صاحب البدائع
بخصوصه في موضع (وترك الحلق لعل في رأسه) إذا تضرعها الحلق أو التقصير على ما صرح به
في البصر الزاخر هذا في النقص أن بعض الأصحاب أطلق وجوب الدم في ترك الواجب بعذر
وبغير عذر أي قياساً على ارتكاب المخالفات وأجابوا عن طواف الصدر بأنه ورد فيه النص
وغيره لا يقاس عليه قال المصنف وفي اقتصاره على الصدور نظر لورود النص في غيره كالوقوف
بعرفة والركوب في الطواف أتى وفيه من مراده ما ورد فيه النص التبرؤ وتقبله بطواف
الصدر لكون الكلام فيه لا يستلزم نفي غيره والله أعلم (النوع السادس في الصيد وما يتعلق به)
قال الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللبهائم وحرم عليكم صيد البر ما دتم
حرماً أي محرمين وقد قال بعض العلماء إن قتل الصيد من الكثرة السيد مصدر عن الاصطيد
وقدره الصيد وكلاهما حرام على المحرم وأراد المصنف تعريفاً للمعنى الثاني بقوله
(الصيد هو المنتع) أي بقواته أو جناحه عن أخذه (التوحش من الناس في أصل الخلق)
أي فلا جرة بالامر بالمرض عن الوحشة والانس (فالطبي والقبيل والحمام) يعني وتغورها
من البهائم والطيور (السنائنات صيد والبعير والبقرة والشاة) أي وتغورها من الغنم
(التوحشات ليست بصيد) وأما التولود من الطبي والشاة أن كانت الأم طليفاً فهو صيد والأفلا
كما صرح به في الحصر على ما نقله العلامة البرجندی في شرح النقاية (وهو) أي الصيد (نوعان**

الاسلام ويمنع نيك
محمد عليه أفضل الصلاة
والسلام أو يسلم اليك
فاغفر لي جميع ذنوبي
واصرفني عن موافق هذا
مقتضى المحاميج وهباني
ماسألت وحقق رجائي
فيما كتبت (اللهم) دعوتك
بالله الذي علمت به فلا
تخزني الرجاء الذي عرفت به
(اللهم) ما أنت صانع
العنة بعبد مقاراك بذنبه
خاشع للثبته مستكين
للتبصره متضرع اليك
بعله نائب اليك من
اقتراعه مستغفر لك من
ظلمه مبتهل اليك

برى) أى منسوب الى البر (وهو ما يكون تولده في البر سواء كان لا يعيش الا في البر) أى أيضا
 (أوبيش في البر والبر) أى جيم (وبصرى وهو ما يكون تولده في البر) أى سواء يعيش
 في البر أو يعيش فيها أيضا وبقي احتمال ما يكون تولده في البر ولم يشأ الا في البر وكذا تمكسه
 (فالعبارة بالتولد) لأنه الأصل (لأن المعاش) أى مكان المعيشة لأنه العارض وهذا التعريف
 هو المولود عليه على ما ذكر في الكافي والبدائم والنهاية شرح الهداية وقد وجد من الحيوانات
 أن يكون في بعض البلاد وحشية الخلق وفي بعضها مستأنسة حكما لما موسى فانه في بلاد
 السودان متوحش ولا يعرف منه مستأنس عندهم (ثم الجوى حلال اصطيداه للحلال والحرم
 بجميع أنواعه) أى من البهائم سواء كان مأكولا أو غيره كالسمك والضفدع والسرطان
 والسلمقة) وزاد بعضهم القنصاح (وكب الماء وغير ذلك وأما طيور البر فلا يصل اصطيدها
 لأن تولدها في البر) كذا ذكره في البدائع والمحيط بطريق العموم وبعضهم قيد بما يؤكل منه
 وفي حنك الكرماني وخزانة الاكل أن الذي يرخص من البر للحرم هو السمك خاصة وكذا
 هو في الأصل قال ابن المصم والاول هو الاصح لأن قوله تعالى أحل لكمصيد البحر وطعامه
 يتناول بحقيقته عموم ما في البحر اهـ والتظاهر أن البحر لو وجد في أرض الحرم يصل صيده أيضا
 لحرم الأية ولشمول قوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماؤه الحبل ميتته وقد صرح به
 الشافعية حيث قالوا لا فرق بين أن يكون البحر في الحبل والحرم ومصرحوا بأن ما وجد في بر
 أو في ماء مستنقع أو في عين فهو بحر (والصيد البرى حرام على المحرم في الحبل والحرم وعلى
 الحلال في الحرم إلا ما استثنى) أى استثناء الشارع (وهو) أى البرى (ما كول وغيره) فالما كول
 حرام) أى أنما (اصطياده كله) أى جميع أسنانه) كالنبي وجزار الوحش وبقر الوحش) أى
 وإن تألفا (والأزب والحمام المصونة) وكذلك أسائر الطيور المصونة على الأصح في النسخ
 في الطيور المصونة روايتان والمختار فيها أنها صيد قال الطبراني في المطوق المصونة روايتان
 من غير ترجيح قال المصنف المذكور في البدائع وغيره أن الروايتين في جزائهما في رواية بعض
 فيجوز مصونة وفي أخرى غير مصونة وهما جسد الروايتين في صيدهنهما قلت يحمل وجود
 الروايتين في صيدهنهما واعتبار قبيل (والسرول وغيره) أى غير أسرول من الحمام (والبط
 والأوز) في القاموس البطة واحدة البط للأوز وهو بكسر ففتح فتشديد البط وكان بينهما نوع
 مغايرة في الوصف (والجراد النعام) واحدة النعام من الطير يشبه بالبعير ولا يفصل
 ولا تميز شبهها النفس عند الصوفية (وجميع الطيور المأكولة وغير ذلك) أى ما ذكر من
 الحيوانات المأكولة (وبغير المأكولة) كالفيل والأسود والنمر والفهد والضبع والغضب) اعلم أن
 غير المأكولة أن كان مستأنسا بالآذي غالبه أنه يقتله أن عدا عليه ولا شيء عليه إذا قتله وهو قول
 أئمتنا الثلاثة وقال زفر بن زعمه الجزاء وأن لم يصد عليه لا يباح له أن يئذي يقتله فإن قتله ابتداء
 فطيه الجزاء عندنا (والبرج) بفتح أوله دابة ممر وفوقها مئذنة وهو الضم (والسمور)
 في القاموس السمور كنز رواية بفتح من جلد هافر أمثنية والسمرة الغول (والدلق) بفتح
 الدال المهملة واللام دوينة كالسمور ممر بقله (والسجباب) بكسر السين أبيض يستعمل من
 جلد هافر أمثنية أيضا لم يذكره في القاموس (والتلبل) بالفتح معروف وهي الأثقال والذكر

في الضوضاء طالب اليك
 في فجاج حوائشه راج لك
 في موقعه مع كثرة ذنوبه
 فيما لم يأت كل حتى يولى
 كل مؤمن ومؤمنة من
 أحسن فبرحتك يهوى
 ومن أساء فضيحتك لم لك
 (اللهم) أنك دعوت إلى
 حبيبتك ووعدت منفعة
 على شهود مناسكك وقد
 جعلت اللهم منفعة
 ما تنقضي به أن تنوب على
 وإن توثني في الدنيا حسنة
 وفي الآخرة حسنة وتغني
 صذاب النار (اللهم)
 لا تعطني في الدنيا عطاء
 يبعثني من رجعتك في

بالضم) وانغزرو القرد والصفرو البازي واليوم) بالضم طائر (والعقاب) بالضم (وغراب
الزرع) أي الذي يأكله (والنسر) طائر (وفي ابن عرس) بكسر العين ودوية جسم نبات عرس
(والسنور) بكسر السين وتشديد النون المفتوحة أي الهر (الوحشي وابتان) أي عن أبي
حنيفة في المناقب لشيء عليه في ابن عرس خلافهما قال ابن الهمام وأطلق غيره وزم الجزء
من غير ذكر خلاف وذكر في البدائع فيمليح قتلته ثم قال قال أبو يوسف ابن عرس من سباع
الحوام والحوام ليس بصيد وفي الطرابلسي روى الحسن عن أبي حنيفة السنور الأهل والوحشي
ليس بصيد وروى هشام عن محمد بن السنور يجب الجزاء بقتله قال ابن الهمام وفي رواية هشام
عن محمد بن كان منه برأيه وهو متوحش كالصبي ويجب قتله الجزاء وفي البصر الخ في السنور
الوحشي وابتان وأما الأهل فليس بصيد ثم اعلم أن في القيل والقرد وانغزير خلافاً أيضاً في
الخط إن قتل خنزيراً أو قرداً يجب القية خلافاً

فوفصل إذا قتل الحمر صيداً فله الجزاء ولو ضرب بطن غليظة فالتقت جنبتيه ماتت
ماتت أي الغليظة (فله) فيهما جميعاً وإن عاشت الأم فنها) أي فلوله في حق الأم
(ماتت) أي من قتلها قبل القاتل (وفي الجنين الميت فيته حياً) أي مفروضاً ولو قتل غليظة مأملاً
فله فيته أحاملاً

فوفصل في الجرح ولو جرح صيداً أي ولم يمت فعله ماتت من فيته) أي قبل
الجرح (ولو مات منه ولو بعد ذلك فله فيته) أي كاملة (ولو جرحه فتاب عنه) أي فتاب
الصبي عنه أو هو عن الصيد (ثم يوجد ميتاً) أي فينظر فيه (إن مات بسببه) أي بواسطة جرحه
(وجب الضمان) أي ضمان جميع فيته (وإن مات بسبب خرقه ضامن الجرح) وهو
مقدار ما نقص من فيته (وإن لم يعلم شيأوجب الضمان) أي احتياطاً (ولو لم يمت فأن برا) بفتح
الراء بكسر هاء أي مع وتما في (ولم يبق له) أي لجرحه (أثر) أي علامة تسيب له (لم يضمن شيأ
وإن بقي) أي أثره (ضمن النقصان وإن لم يعلم أنه مات أو برأ أولاً) أي أولم يعلم أنه مات أو ما برأ
والحاصل أنه لم يعلم وجود مونه أو برئ ولا علمهما (فله القية) أي في الاستحسان لكن في
القياس يضمن النقصان (ولو جرحه مستهلكاً) بكسر اللام أو فقه حال من الفاعل أو المفعول
(بأن قطع قوائمه) أي قوائم الصيدين الهائم (أو تفرش طائر أو كسر جناحه فخرج) أي
الصيد بسبب ما ذكر (عن حيز الأمتاع) أي جهته وقدرته وما كانه (فله فيته كاملة فإن جرحه
فأدى الجزاء) أي جزاء جرحه (ثم قتله) منه جزاء آخر وإن لم يؤد) أي جزاء الجرح (حتى قتله) الجزاء
واحد) أم لو جرح صيداً فكفر عنه قبل أن يموت ثم مات فأجرأه الكفارة التي أدها على مافي
البدائع وغيره في المبسوط روى الحرم صيد الجرح ثم كفر ثم رآه بعد ذلك فقتله فله كفارة
أخرى وإن لم يكفر عنه في الأولى لم يضرب ولم يكس عليه فبأنه إذا كفر عنه في هذه الأخيرة إلا
ما نقصه الجرح الأول قال شمس الأخر بربده إذا كفر بقتله صيد عجرو فاما إذا كفر بقتله
صيد عجم فليس عليه شيء آخر وفي نفسك الطرابلسي ولو جرح صيداً فكفر ثم قتله بكفر آخرى
ولو لم يكفر حتى قتله وجب عليه كفارة واحدة وما نقصه الجراحة الأولى وفي الفتح ولو جرح
صيداً ولم يكفر حتى قتله وجب كفارة واحدة وما نقصه الجراحة الأولى ساقط وكذا قال في البدائع
وليس عليه للجراحة شيء لأنه لما قتله قبل أن يكفر عن الجراحة صار كأنه قتله دفعة واحدة وذكر

الأخوة (اللهم) اليك
نرجوا وبنا لك أنتنا وألينا
أملنا وما عندك طلبنا
ولا حسانتك نعرضنا
ولرحمتك رجونا ومن
عذابك أشفقنا ولينك
الحرام حجتنا يا من علك
حوائج السائلين ويعلم
ضائر الصائمين يا من
ليس معك يدي ويا من
ليس فوقه خالق يخشى
ويا من ليس له وزير يوفى
ولا حاجب يرثي يا من
لا يزداد على السؤال إلا
كرماً وجوداً وعلى كثرة
الحوائج الانتفضلاً
واحساناً (اللهم) انك
جعلت لكل ضيف قري
ونحن أضياك فاجعل
قربنا منك الجنة (اللهم)

الحاكم في مختصره الامتناع الجراحة الاولى اى يلزمه ضمان صيد مجروح لان ذلك الضمان
قد وجب عليه مرة فلا يجب عليه مرة اخرى اه وحاصله تدخل الجنابيين وما كاله الى جنابة
واحدة فاحتقن ابن الحمام بما فى البدائع فهو المقتول قد بر وتأمل (ولو جرحه) اى الصيد
(وبقي اثره) او تنفس شمره ولم ينبت ضمن ما قصصه ولو جزصوفه (اى قطعه) (او حبله) اى لبنه
(فعلية قيمتها) اى قيمة الصوف واللبن على ما فى البحر الزاخر وفى البدائع ولو حلب صيد اقلية
ما قصصه الحلب كالوا تلف جزا من اجزائه وقد جمع الطرابلسي بين الزاخر واين حيث قال واد اقلب
صيد اقلية ما قصصه وقيمة اللين اه ولعله محمول على ما اذا شربه بنفسه بخلاف ما اذا اطعمه
الفقراء (ولو ضرره) اى الصيد (فرض) اى بسبب ضرره (فانقصت قيمته او ازيدت) اى قيمته
(ثم مات فعليه) اى كسائر القيمتين من قيمته وقت الجرح او وقت الموت ولو جرحه محرما بعصرة ثم
اضاف (البها) اى الى عمره (بجعه فجرحه) اى كذلك (خات منها) اى من الجراحات (فعليه
للعصرة قيمته حصيدا للجمعة قيمته مجروحا) اى وبه الجرح الاول (ولو قتل صيدا) اى فى الحل
او الحرم (ملاكا) اى لغير (فعليه قيمته للفقراء) اى كفارة (وقيمة ماله) اى غرامة
في فصل ولو ضرر صيدا لم يشهد الفداء اى آخرجه عن حيزه وجعله نافرا عن مكانه (فشر)
بتثليث الثلثة اى لثلاثة اوسعة (فات) اى بسببه (واخذ) اى غنم ولو لم يمت لكن اخذه (سبع)
اى من اسد وضوره (او انقصدم) اى لم يمت لكن تصادم (شجر او حجر في فوره) اى فى ساعة فخره
ومات او جرح (مضمون يكون) اى ان لم يمت (فى عهده) اى ضمانه (حتى يعود) اى يرجع حاله
(الى ما دونه) اى سكوت القلب والطمئنان لخالطه (فان هلك) اى مات الصيد (بعد
السكوت فلا شيء عليه) لانه اذا لا ان لما هو عليه كان سقط ما بينهما من الضمان (ولو ضر)
بقتيل الفداء اى تنقر (الصيد عنه) اى من احد بغير صنعه (اى اختياره) وتغيره (عطف
نفسه) فان كسرت رجله اى بالعمرة وضوره لم يلزمه شيء لان التفرط عليه وينسب الى صنعه
بخلاف ما لو افترعه هو او فخره (ولو فخره) بالتشديد جعله نافرا (قتل) اى الصيد المنقر (صيدا
آخر ضمنهما) وكذا الواسل كلبه فزجوا آخر ضمنه كل منهما (ولو رعى سهم الى صيد فاصابه
واخذ) اى وجاوزه (الى آخر) اى واصابه (قتله) ما فعليه جزا وهو كذا الواضطرب السهم
فى الصيد فوق) اى الصيد او السهم (على بيضة او فرخ فانلفها) اى اهلك الثلاثة (ضمنها) اى
لزمه ضمان الصيد والبعض والفرخ (ولو ركب) اى الحرى (داية او ساهما) اى من وراثتها
(او فادها) اى من قدامها (فتلف صيد وقتها) بسكون القاف وتترك اى حسا وحركها
(او عضها) اى بسنها (او ذنبها) اى بضر يكل او يرونها او يولها بان وقع فيها او صر سبيها
لا تلافها (ضمنه) اى جزاء (ولو اقلقت) اى الدابة التى هو راكبا (بنفسها) اى من غير
اختياره فى جرحه او سببها (فانلف صيد المضمن)
في فصل فى صيد ينجى عليه رجلان او اكثر اشتراك جماعة فهو اقلها اثنان عند جماعة (محرمين)
اى حال كونهم محرمين لو ان التقدر كانوا محرمين (فى قتل صيد) متعلق باشتراك (فى الحل او الحرم)
صفة صيد (فتلقه بضر بقواحدة) اى بدفعه ولو حصل من كل واحد منهم ضرر بقواحدة (فلى
كل واحد) اى منهم قليلا كانوا او كثيرا (جزاء كامل) اى على حدة (ولو سكتوا لم يلزم) اى
غير محرمين اشتراك (فى صيد الحرم) اى قتله (فعليه جزاء واحد ولو كان احدهم محرما

ان لكل وفدنا جزاء ولكل
زائر كرامة ولكل سائل
عطية ولكل راجع نوايا
ولكل مانس لما عندك
جزاء ولكل مسترحم
عندك رجة ولكل راغب
الىك زلفة ولكل منور
الىك صفوا ولكل ضيف
قضى وضمن اضيافك
فاجل قرانا منك الجنة
مولاي وقد وفدنا الى بيتك
الحرام ووفنا بهذه المشاعر
المظام وشاهدنا هذه
المشاهد الكرام ريامنا
عندك فلا تغيب ديارنا ههنا
تابعتم حتى اطمأنت
الايمن بتابع نعمتك

والباقي) أي الباقون (محلين بقسم الجزاء) أي الكامل (على عددهم) أي على عدد رؤسهم
 (كان لم يكن فهم محرمون على الحرم) أي بافتراده (جزاء كامل) أي على حدة (ولو كان أحدهما
 محرما والآخر حلالا) أي وقتلا صيدا الحرم بضربة واحدة (فصلي الحرم جزاء كامل) أي قيمته
 كاملة (وعلى الحلال نصف الجزاء) أي نصف قيمته (ولو كان شر بك الحلال أو الحرم من
 لا يجب عليه الجزاء) أي لكونه غير مكلف بالفروع (كالصبي والمجنون والكافر فصلي الحرم جزاء
 كامل) وعلى الحلال ما يخصه على القسمة إذا قسمت على العدد (أي عدد الرؤوس) (ولو كانوا) أي قتله
 الصيد (فارين) أي جامعين بين النسكين (فصلي كل واحد) أي منهم (جزاء) أي جزاء لآحرام
 الممورة والآخر لآخرى (ولو قتله فارين ومفرد حلال بضربة) أي دفعة (واحدة في الحرم
 فصلي القارن جزاء) وعلى المفرد جزاء واحد على الحلال ثلث الجزاء (أي ثلث القيمة) (ولو
 ضربه كل واحد بضربة) أي أو المستلحة بحالها (ووقت) أي الضربات (مما) أي دفعة واحدة
 (ضمن كل واحد ما قصته ضربه) (وهي) أي الضربات (ثلاث) (وعلى القارن قيمته مضروبا بالضربات الثلاث
 وعلى المفرد قيمته مقسوما بها) أي بالضربات (وعلى القارن قيمته مقسوما بها فان بدأ الحلال
 أي ابتدأ بضربه (وقتي المفرد وثلاث القارن فثلاث من كل) أي من أجل ضرب كل ما ذكر
 (ضمن الحلال نقصان جنايته) (وهي) أي وضعت ثلثها (وبه ثلاث جراحات) الجلبة
 حالية والمستلحة كذا مذكورة في الكافي وغيره وفي خزائن الأكل أيضا وعليه ثلث قيمته وبه
 الجراحات البائيات قال في المحيط ذكر الجصاص أن هذا سهو أي ما ذكره في الكافي فان ما في
 النثرانة قاطبة لتأويل قال والصحيح أن ضمن ثلث قيمته وبه الجراحات الأخيرة أن سوى
 الجراحة التي ضمنها انتهى (ضمن المفرد ما قصه جرحه مجر وما بالجرح الأول وقيمه) أي ضمن
 قيمته (وبه ثلاث جراحات) كذا في الكافي ومنسك الفارسي وفي خزائن الأكل وعليه قيمته وبه
 الجرح الثاني انتهى وهو غير ظاهر كالاجتناف والصواب وبه الجرح الأول الذي صدر من الحلال
 ففي المحيط ذكر في الأصل أنه ضمن مقصود بالجرح الأول والثاني وهذا سهو من الكتاب لان
 الجرح الثاني ضله فلا يرفع عنه ما نقص ضمه وأما رفع عنه ما نقص ضمه غير أنه انتهى وهو في
 غاية من الجلاء وبه يعرف فساد ما ذكره رشيد الدين على المفرد قيمته وبه الجرح الأول والثالث
 قال وهو الصحيح انتهى ولعل محله إذا كانت الضربات دفعة واحدة لكن المصنف ذكره في
 الكبير في هذا المقام والله أعلم بصيغة المرام (ضمن القارن ما قصه جرحه وهو مجر ومجر مجر
 وقيمتين) أي ضمن إضافيتين (وبه الجراحات الثلاث) كذا في الكافي ومنسك الفارسي وفي
 المحيط وعلى القارن جزاء) وبه الجراحات الثلاث (ولو كان ثلثها) أي ثلث قيمته (ولو كانت الجنايات
 الأولى مهلكة) أي موجبة لهلاك الصيد بسبب عدم إمكان امتناعه (بان قطع يده أو رجله أو
 فقا عينيه) أي أعمها والمستلحة بحالها (ضمن الحلال قيمته) (وهي) أي قيمته (مجر وما بالجرح
 الأول والقارن قيمته مجر وما بالجرحين الأولين) أي ضمن القارن قيمتين وبه الجنايات
 الأوليان كذا في الكافي وفي الطائفة على المفرد قيمته وبه الجراحة الأولى أن كانت الأولى
 قطع يدها والثانية فقه العين ليكون استهلا كمن غير الجنس وإن كانت كل واحدة منهما قطع

وأظهرت المبر حتى نطق
 الصوامع بجيتك وظاهرت
 المذن حتى اعترف وأبواك
 بالتصبر عن حقل وأظهرت
 الآيات حتى أقصفت
 السموات والأرضون بأدلتك
 وقهرت بقدرك حتى
 خضع كل شيء لعزتك وعنت
 الوجوه لظلمتك (الاهم)
 ما أحسنه من خير نبيه
 الشاوما كره من شر
 فكره البنا وجنته ولا
 تنزع الأيمان به إذا عطيتناه
 بأمولاي إذا أساء عبادك
 حلت وأمهلت وإذا
 أحسنوا تفضلت وقبلت

يدفع الجميع ان المفرد ضمن قيمته به الجراحة الاولى والثانية والثالثة ولا شيء على الحلال
بالسراية لانه ضمن مرة بكمالها (ولو جرح حلال صيد الحرم غير مملو لا فخره حلال آخر مثله)
أي مثل جرحه غير مملو (ومات منها) أي من الجرحين (فقط الاول) أي البادئ من الحلالين
(ما قصه جرحه وهو صحيح وعلى الثاني ما قصه جرحه وهو جرح وما بقي من قيمته فله ما نقصان
ولو كانا محرمين) أي والمسئلة بكمالها (ضمن الاول كل قيمته وبه الجرح الثاني وضمن الثاني كل
قيمه وبه الجرح الاول ولو كان أحدهما محرما والاخر حلالا) والمسئلة بكمالها (ضمن الحلال
نصف قيمته وبه الجرح الثاني والمحرم كل قيمته وبه الجرح الاول)

(فصل في تغير المبدأ بعد الجرح ولو جرح) أي حلال (صيد الحرم فزاد في بدن) أي في جزء
من أجزأته والاولى في بدنه (كضبله بياض العين ونحوه أو سمره) أي في قيمته (كان كانت
قيمه يوم الجرح عشرة) أي عشرة دراهم مثلا (م صارت) أي قيمته (جسة عشر) أي درهما (ثم
مات من الجراحة) أي من أثرها (فقلبه ما قصه الجراحة وقيمه يوم مات) وهذا هو المذهب وعن
أبي يوسف في غير رواية الاصول ان الحلال لا يفيض الزيادة في صيد الحرم بعد الجراحة سواء
كانت زيادة تسعرا أو بدني (ولو نقصت قيمته ثم مات فإن كان النقص في سعره ضمن قيمته يوم
الجرح ويحيط عنه النقصان الذي ضمن) أي الثلاثين كره عليه الضمان (وان نقص في بدنه من غير
الجراحة ثم مات) أي من الجراحة (يحيط عنه النقصان ولو جرح صيد الحرم فكثرت مات ودد
زادت قيمته) أي سعرا أو بدنا (غرم الزيادة ولو جرح محرم صيد الحرم ثم حل وزادت قيمته
ومات قبل التكفير ضمن النقصان وقيمه كمله يوم مات وان مات بعد التكفير والتحل) بأن
كفر بعد ما حل ثم مات (لم يضمن شيئا)

(فصل في حكم البيض ولو كسر بيض نعامه أو غيرها فقلبه قيمة البيض) أي قيمته كملته
(مالم يفسد) على ما في المحدثات وأما قد عدم الفساد لانه لا شيء عليه في المذرة وفي الفخ واتفق
بهذا ما قال الكرمان في كسر بيضة مذرة فإن كانت بيضة نعامه وجب عليه الجزاء لان لقشرها
قيمة وان كانت غير نعامه لا شيء عليه انتهى وما ذكره الكرمان في هذا المذهب الشافعية ولذا قال
المصنف (وان كانت بيضة مذرة) أي مطلقا (فلا شيء عليه وان خرج منها) أي من البيضة (فرخ
ميت فقلبه قيمة الفرخ حيا ولا شيء في البيض) ففي المحيط لو عمل انه كان ميتا قبل الكسر
لا يضمن وإذا ضمن الفرخ لا يجب في البيض شيء لان ضمانه لاجله (ولو أخذ بيضا) أمم جس
للبيضة (وتركها تحت دجاجه ففسدت فقلبه الجزاء وان خرج) أي وان لم يفسد وخرج (منها فرخ
وطار فلا شيء عليه ولو فرخ صيد اعين بيضة ففسد ضمن)

(فصل في أخذ الصيد وارساله) أي في بيان حكمه وما علم ان الصيد يصير آمنا لانه لا شيء
بالمرام الصائد ويدخله في أرض الحرم أو يدخل الصيد فيه (ولو أخذ صيدا) أي في الحل
وهو محرم أو حلال في الحرم (لم يملكه وجب عليه ارساله) ثم الاخذ لا يضمن وجهين اما
ان يأخذه وهو محرم أو يأخذه ثم يحرم فلو أخذ وهو محرم وجب عليه ارساله مطلقا كآفال
سواء كان في بدنه أو في بيضه أو في بيضه ولو لم يرسله حتى هلك وهو محرم أو حلال فقلبه الجزاء
لو أرسله محرم آخر من يده فلا شيء على المرسل) وكذا عليه كاهو الظاهر (وان قتله) أي محرم
نحر (فقط كل واحد منهما جزاء كامل ولا يجوز أن يرجع عما ضمن على القاتل) أي عند أصحابنا

وإذا دعوا سترت وإذا
أذنوا غفرت وإذا دعوا
أجبت وإذا نادى باسم
وإذا أقبلنا إليك فرب
وإذا بعدنا ناضك دعوت
(اللهم) أنك قلت في كتابك
المبين لصيدنا تم النبيين عليه
أفضل صلاة المسلمين قل
للذين كفروا ان ينتهوا
بغيرهم ما قد سلف
فأرضاك منهم الاقرار
بكلمة التوحيد محبتين
ومحمد صلى الله عليه وسلم
بالرسالة فغفر لنا
بهذه الشهادة سواك
الاجرام ولا تجعل خطنا
منك اتقص من حفظ
من دخل في الاسلام

الثلثة وقال زفر لا يرجع وهذا كله (ان كفر بالمسال وان كفر بالصوم فلا يرجع عليه) على ما صرح به في المتن (ولو كان القاتل صبياً او مجنوناً او كافراً فليال الاخذ الجزاء ويرجع بغيره على القاتل ولا جزاء على القاتل) ابتداء لعدم تكليفه (ولو قتله) أي الصيد (بجملة في يده فعليه الجزاء ولو لا يرجع) أي به (على أحد) أي صاحب البهية أو راكبها أو ساقها ولو قتله هو والمسلطة مصرحة في البحر الزاخر (ولو أرسل) أي محرم (صيده هو) أي من صيده نفسه أو وقع في يده (أو غيره من يده ثم وجدته في يد انسان بعد ما حل) أي من احرامه (فليس له أن ينزعه) أي يأخذه (عن هوف يده) لكونه كان في ملكه أولاً وقد خرج بالارسل عن كونه ملكاً له (بخلاف المسئلة الا نية) وهي ما لو أخذه حلال حيث يجوز له ذلك كما ساقى (ولو أخذ صيداً في الحل وهو حلال ثم أحرم ملكه) أي ملكاً مستغراً حيث لم يخرج بالاحرام عن ملكه (ثم ان كان الصيد في يده لم يرسله على وجه لا يضيع ملكه) أي ان شاء بقائه في ملكه (بان يقطعه) أي يرسله (في بيته) أي متعلقاً به فان الاستدامة على اخذ الصيد في حكم ابتداء صيده (وان لم يرسله حتى مات في يده لم يجره) وان كان الصيد في بيته وكذا اذا كان في قفصه مال احرامه لا في يده لا يجب ارسله حتى لو لم يرسله فثابت لا يضمن) أي على المحصر وقبل لو كان القفص في يده يجب ارسله ثم اعلم انه اذا أخذ صيداً وهو محرم فملكه بعد ما حل يجب عليه الجزاء بما مر اما اذا أخذه قبل احرامه ثم أحرم وهو في يده ثم هلك في يده بعد ما حل هل يجب الجزاء أم لا قال الكرماني عندنا ان احرامه وهو عكس الصيد ولم يرسله حتى هلك الصيد في يده وهو محرم أو حلال فعليه الجزاء لا به لما احرم وهو في يده يجب ارسله فادان في قبيل الارسل صار متعدياً به فيضمن كالو اسطاده في حالة الاحرام (وان أرسله انسان من يده ضمن المرسل قيمته) أي عند أبي حنيفة رجعه الله وقال لا يضمن شيئاً (وان وجدته بعد ما حل) أي خرج من الاحرام (في يد أحد فله أن ينزعه منه) أي يأخذه من يده لعدم خروجه من ملكه بخلاف ما تقدم (حلال اصطاد صيد الحرم فقتله في يده حلال كال على كل واحد جزاء كامل ويرجع الاخذ على القاتل ولو اشترى) أي المحرم (صيداً ارسله) أي في الحرم أو نحوه مما يمكنه الاتباع به (ولو أرسله في جوف البلد لا يبرأ) أي لا يخلص من الضمان لانه لا يصير به محتجاً مثواراً بل يعتبر ولذا قال (ولو أخذه أحد بكرة أو كاه) أي له وغيره لشبهة في ملكه (ولو أخذ صيد الحرم وأرسله في الحل فقتله رجس فعلى الاخذ الجزاء ولو لم يقتل) أي ولو أرسله في الحل ولم يقتله رجس آخر (ولا يبرأ) ايضاً من الضمان حتى يعلم وصوله الى الحرم (أما) وهكذا اذا أخذ محرم صيداً لنفسه حتى من فليبه جزاؤه وان لم يقتل

(فصل في الدلالة والاشارة ونحو ذلك) أي من الرسالة والاعانة والامر واعادة الاثم في الامران والاشارة والدلالة واحد وقيل للدلالة بالسان والاشارة باليد انتهى والتحقق ان الدلالة في الغائب والاشارة في الحاضر (وهي) أي الدلالة ونحوها (حرام) أي على المحرم (مطلقاً) أي في الحل والحرم وعلى الحلال في الحرم ثم الدلالة من الحرم توجب الجزاء عليه (الا أنه) أي الشأن (لوجوب الجزاء بها) أي للدلالة ونحوها (تراثاً) أي ست (فالاول ان يتصل بها القتل) أي بفصل بسببه (فالاول يقتله) الدلول (فلا يبرأ) أي على الدال (أي بمجرد صيده) (وان قتله فعلى كل واحد منهما جزاء كامل الثاني ان يبقى الدال محرم الى ان يقتله الاخر فانه له ثم حل

(الهم) انك احييت التقرب اليك بتقوا ما لم تكن ايماناً وتضمن عبيدك وانت اولى بالفضل فاعتقنا وانك امرتنا ان نتصدق على فقرائنا ونحن ضررنا وانت احق بالطول فتصدق علينا وامرتنا بالنفوع من ظلمنا وقد ظلمنا أنفسنا وانت احق بالكرم فاعف عنا احق من مثل واحق من اعطى اليك قدمت وياك رجوت بلمس لا تبرسه المسائل ولا تنقطع دونه الحوائج ويا ولي كل نعمة ومنتهى كل رغبة اسألك في هذا الجمع جوامع الخير وأعوذ بك

قتله المدلول فلا جزاء على الدال لكن يأثم) أي بدالته السابقة لأنها كانت حينئذ من المعصية
 (الثالث أن لا ينفلت الصيد) أي لا يخلص منه بعد دلالة (فلو انفلت) أي أولا (ثم أخذه) أي
 ثانيا من غير دلالة (لا شيء على الدال) أي لبطان دلالة باتصاله لكن يأثم بتلك الدلالة كما
 سقت إليه الأمانة (الرابع أن لا يعلم المدلول الصيد) أي العائيب (ولا يراه) أي الصيد المحاضر
 (حق لوده) وكذا أو أوشاره (والمدلول يعلمه) أي رؤيته أو غيرها (من غير دلالة لا شيء على الدال)
 لأن دلالة لكونها تجميع الحاصل كالدلالة حيث لا تأثير لها (إلا أنه يكره ذلك) أي لظهور
 المعصية منه في دلالة على فعل السيئة (الخامس أن يصدقه) أي الدال المدلول (في دلالة حتى
 لو كذبه ولم يتبع الصيد حتى دله عليه آخر فصدقه قتلته فالجزاء على الدال الثاني فلا يلزم يصدق
 الأول ولم يكذب بهان أخيره فلم يره) أي فانه حينئذ يحتمل اخباره الصدق والكذب بخلاف ما إذا
 كان مشاهدا ظاهرا فله لا يحتمل أن لا يصدق ولأن يكذبه (حتى دله آخر فطلبه وقتله كان على
 كل واحد منهما) أي من الدالين (الجزء) لأنهما اجتماعا في اخبارهما صدقهما (كأبى
 القاتل) أي جزء كامل وأما إذا لم يصدقه وطلبه من غير دلالة آخر فقتله لم يكن الجزاء الأعلى
 القاتل على ما هو الظاهر (السادس أن يكون الدال محرما) فبهان هذا مع أنهم من العنوان فهو
 ليس من الشرائط بل من الأركان (فلو كان) أي الدال (حلالا في صيد الحرم والحل) أي في حال
 دلتهم (فلا شيء عليه إلا أنه) أي الشأن (يحرم عليه ذلك) أي فعل الدلالة لقوله تعالى وقواوا
 على البروا والتقوى ولا تقواوا على الأثم والعدوان وكذا إذا كانا دالين في صيد الحرم فلا شيء على
 الدال في الوجهين وعلى المدلول الجزاء إذا قتله في العورتين وقال زفر وهو رواية عن أبي يوسف
 يجب الجزاء على الدال الحلال أيضا في صيد الحرم وفي الحلال إذا دل الحلال محرما في الحرم
 عليه نصف قيمته وفي الجامع لا شيء عليه عندهما انتهى وفي النهاية عن اخترانه أول حلال
 حلالا على صيد الحرم قتلته فعليه قيمته وعلى الدال نصفها وقال أبو يوسف لا شيء على الدال
 انتهى والمذكور في المشاهير من الكتب عدم لزوم شيء على الدال مطلقا عند أصحابنا
 الثلاثة خلافا لـ زفر (ولا يشترط كون المدلول محرما) أي في ضمان الدال المحرم (فلو دل
 محرم حلالا في الحلال قتلته) أي المدلول المدلول عليه (ففي الدال) أي المحرم (الجزء ولا شيء
 على المدلول) أي الحلال وأما لو كان الدال محرما والمدلول حلالا فقتله المدلول على كل
 واحد منهما جزء كامل في صيد الحرم وفي صيد الحلال الجزاء على الدال المحرم ولا شيء على
 المدلول الحلال (ولو أمر محرم محرمًا بقتل صيد فأمس المأمور ثالثا) أي محرمًا آخر (قتله) أي
 الثالث فالجزاء على الأثر الثاني دون الأول ويجب) أي الجزاء (على القاتل أيضا ولو دل الأول
 وأمره) أي وأمره أن يأمر غيره (وأمر الثاني ثالثا فقتله) أي الثالث (فالجزاء على كل من
 الثلاثة) في الطرابلسي لو أمر محرمًا بقتل صيد فأمس المأمور محرمًا آخر فقتله قتل كل واحد
 منهما الجزاء وفي البصري الزائر وقيل على كل من الثلاثة الجزاء وفي الفقه فالجزاء على الأثر الثاني
 لأنه يمثل أمر الأول حيث لم يأمره بالأمر بخلاف ما لو دل الأول على الصيد وأمره فأمر الثاني
 ثالثا لقتل فانه يجب الجزاء على الثلاثة (وكذا لو أرسل محرم محرمًا إلى محرم يده على صيد إن
 قال له إن فلانا يقول لك في موضع كذا أصيد كذا) وكذا لو قال صيد مطلقا على ما هو الظاهر
 (مذهب قتلته فالجزاء على كل من الثلاثة ولو قال محرم خلف هذا الحائط صيد فأخلفه صيد

من جوامع الشرع وأما
 الجنة رحمتك والنعمة من
 النار بقتلك (الهم) أنك
 خلقتني سويا وربيتني
 صيدا وحلتني غنما مكفيا
 وقد كنت في كتابك المحكم
 الذي أنزلته على نبيك
 الكريم محمد صلى الله عليه
 وسلم مشرا به عبداك
 وقولك الحق يا عبادي الذين
 آمنوا على أنفسهم
 لا تقنطوا من رحمة الله إن
 الله يغفر الذنوب جميعا إنه
 هو الغفور الرحيم وقلت
 وقولك الحق وإذا سألك
 عبادي عني فاني قريب
 أجيب دعوة الداع إذا
 دعان فليس تغييوا لي

كثيرة فقتلها ففعل الدال في كل واحد جزءا كذا في المحيط (ولو رأى) أي الدال (واحد) أي
 من الصيد (فدله عليه) أي على الصيد الواحد (فإذا عنده) أي عند الصيد المدلول عليه (غيره)
 أي من الصيد أيضا (لا يضمن الدال إلا الأول) الذي تعلق به الدلالة فقط كذا عند أبي يوسف
 (ولو قال) أي الدال (خذوا هذه ذن) أي الصيدين (وهو) أي والحال أن الدال (يراهما) أي
 الصيدين جميعا (فقتلها) أي المدلول (فعل الدال جزءا واحدا) وكذا إذا كان يرى أسد هابا لأولى
 (وإن كان) الدال (الابراهيم عليه جزاآن) لأن المطلق ينصرف إلى الكل بخلاف المقتيد (ولو
 رأى) أي محرم (صيدا في موضع لا يقدر عليه) أي في مكان صعب لا يستطيع الوصول إليه
 (فدله آخر على الطريق) أي على طريق أخذه أو على طريق يوصل إليه (فذهب إليه فقتله فعلى
 الدال الجزاء) أي جزاء الدلالة أيضا (ولو استنار سكينه أو قوسا أو سلاحا) تعميم بدققتصيص
 (أو نشابا) بضم قشديده أي سهم مقلص بعد تعميم والحاصل أنه إذا استنار محرم وأحلال آلة
 يستعين بها (من محرم ليدفع به الصيد فذهب به) أي فأما هو فذهب به (فإن كان) أي المستنير
 (لا يجنسوها) أي غير تلك الآلة المستنيرة (فعلى المعير الجزاء وإن كان يجذب غيره هالاشئ عليه)
 إلا أنه يكره له ذلك كما هو ظاهر وهذه المسئلة مطلقه على ما ذكره في الأصل بقوله ولو استنار
 محرم من محرم سكينه ليدفع به صيدا فلا جزاء على صاحب السكين ويكره له ذلك انتهى واختلاف
 فيه المشايخ قالوا كثرون يقولون بتأويل هذه المسئلة وهو أن كان المستنير يتوصل إلى قتل
 الصيد بغيره لا يضمن وإن كان لا يتوصل إليه إلا بذلك السكين يضمن المعير كما صرح به في السير
 بقوله على صاحب السكين الجزاء وقال خمس الآلة السرخسي والأصغر عندي أنه لا يجب الجزاء
 على كل حال وفي البدائع بعد ما ذكر فرق المشايخ وتظهر هذا ما قالوا أن محرم رأى صيدا
 وله قوس أو سلاح يقتل به ولم يعرف ذلك في أي موضع فذهب محرم على سكينه أو على قوسه
 فأخذ فقتله به إن كان يجذب غيره مادل عليه مما يقتل به لا يضمن الدال فإن لم يصد غيره ضمن وفي
 الطرابلسي محرم رأى صيدا لا يقدر عليه إلا أن يرميه بشئ فذهب محرم على قوس ونشاب أو دفع
 إليه ذلك فعلى كل واحد منهما جزاء كامل وفي غنيسك ابن النجاة ومعير السكين إذا لم يجد
 ما يذبح به سواه ضمن بخلاف معير القوس فإنه ضمن مطلقا لأنه لا يرى بغيره وفاة أعلم (ولو أمر
 أو دل لحلال في الحلال محرم على صيد فعليه الاستغفار) أي التوبة بشرطها المعسرة من
 التسمية والعزم على عدم الرجعة (ولا يلزمه شئ) أي من الجزاء أو ما إذا أمان محرم محرما أو
 حلالا على صيد ضمن

فوق فصل في البيع والشراء والهبة والغصب لا يجوز أي لا يعمل ولا يتعد (بيع المحرم صيدا
 في الحلال والمحرم) أي سواء كان في يده أو قبضه أو متزله (ولا يبيع الحلال في المحرم ولا شراؤها
 من محرم ولا حلال) وهذا مما انفقوا عليه إلا أن أكثرهم ذكروا يلغظ البطلان وبعضهم يلغظ
 الفساد (فإذا باعه) أي المحرم الصيد (أو ابتاعه) أي اشتراه (فهو) أي المقدمين البيع أو الشراء
 (باطل سواء كان) أي الصيد (حيا أو ميتا) في الأحرام أو المحرم ولو هو ذلك الصيد أي مات بعد
 البيع (في بد المشتري فإن كانا) أي العاقدان (محرمين أو حلالين في المحرم) فبد الحلالين (زمهما
 الجزاء وإن كانا) أي العاقدان (في الحلال فعلى المحرم منهما) كل حقته إن يقول وإن كان أحدهما
 حلالا فعلى المحرم فقط (ويضمن المشتري باتباع أيضا) لفساد البيع (ولو وهبه لمحرم فله عند

وليؤمنوا في العلمهم يرشدون
 وقت ذلك الحق ومن
 يعمل سوء أو يظلم نفسه ثم
 يستغفر الله يجد الله غفورا
 رحيمًا وقت ذلك الحق
 آمن بجميع المضطر إذا دعاه
 ويكشف السوء (اللهم)
 لا أجدهم لك من حبيب
 دعوة المضطر ويكشف
 ما به من السوء (اللهم) قد
 ربيتي من سبائك وهديتي
 من سبائك وأنت ذنبي من
 جهلي أسألك أن تتم نوري
 وتيسر أمالي في عاجل
 ديني ودنيي وآخرتي
 ومعادتي (اللهم) أنك
 هبب قلبي القاسي على
 النحوس إلى حرمك

على الموهوب بجزءه المبيع) أي حقا لله تعالى (وضمن لصاحبه) أي لفصاد الهبة (ولو أكله
 فغلبه جزءه ثالث وعلى الواهب جزءه واحد) أي إذا كان محرما بخلاف ما إذا كان حلالا وأطلق
 في المحظ وغيره وجوب الجزاء على البائع وقبده صاحب البدائع بما إذا لم يقدر على فسخ البيع
 (ولو أخرج صيدا من الحرم فباعه في الحل من محرر أو حلال فالبيع باطل وكذا لو أدخل صيدا
 الحل الحرم ثم أخرجه وباعه ولو وكل محرر حلالا ببيع صيد فباعه (جاز) أي يسهل لعدم انتساب
 هذا الفعل إلى الموكل وهذا عند أبي حنيفة وعندهما باطل (ولو وكل حلال حلالا) أي يبيع
 صيدا وشراؤه (ثم أحرم الموكل قبل القبض) أي ولو قبل قبض المشتري فضلا عما بعده (جاز أيضا)
 وهذا مستفاد من المسئلة الأولى بالطريقة الأولى والحاصل أنه على قياس قول أبي حنيفة رضى
 الله عنه جاز البيع وعلى قياس قولهما يبطل (ولو باع صيدا في الحل) أي من حلال (وهو)
 أي والحاصل أن البائع بنفسه (في الحرم جاز) أي يسهل مع انعقاده فيه (ولكن يسهل بعد الخروج
 إليه) أي إلى الحل وانما جاز يسهل عند أبي حنيفة خلافا لما ذهبوا إليه في الفسخ والسر اجبة والبدائع
 وفي الفتاوى على الجاهل أن يابوسف مع محمد (ولو نبأها) أي الحلالان (صيدا في الحل ثم أحرم) أي
 كلاهما (أو أحدهما وجد المشتري به عيبا رجع بالنقصان وليس له الرد) لأن الرد لا يقع ببيع
 ثان وذا تمتنع في حقهما (ولو باع حلالا صيدا ثم أحرم أحدهما قبل القبض انفسخ البيع)
 هذا وفي الفسخ أن دخل الحرم بصيد فباعه رد البيع إن كان قائما ووجب قيمته إن كان هالكا
 سواء كان في الحرم أو بعدما أخرجه إلى الحل لأنه صار بالادخال من صيد الحرم فلا يبطل إخراجه
 بعد ذلك وفي الكافي نفي من الحرم وباعها جاز لا يعلق كتمه وجوب الإرسال إلى باقي
 الملك انتهى وقصر في الكافي فساد يسهل في الحرم فغوازه مخصوص بخارجه لكن يحالفه
 ما مر من الفسخ من عدم الفرق وفي شرح الكتوز لا فرق في ذلك بين أن يبيعه في الحرم أو بعد
 ما أخرجه منه فباعه خارج الحرم لأنه صار بالادخال من صيد الحرم فلا يبطل إخراجه بعد ذلك
 انتهى وفي فتاوى البرزاني والمنصورية إذا دخل صيدا في الحرم ثم أخرجه وباعه في الحل من
 محرر أو حلال فالبيع باطل (ولو اصطاده) أي رجل (وهو محرر ثم باعه وهو حلال جاز) أي
 يسهل (ولو غصب حلالا صيدا حلالا ثم أحرم الغاصب والصديق يده) بجلالة حاله (لزمه إرساله
 وضمته) أي ضمن قيمته (لصاحبه) أي المصوب عنه (ولو دفعه لصاحبه) أي ولم يرسل
 (يرث من الضمان ولم يرث من الجزاء واصله ولو أحرم المصوب منه ثم دفعه إليه فبطل كل واحد
 منهما بجزءه إلا أن غصب) أي هلك وضاع (قبل وصوله إلى يده وان أخرجه أحد إلى الحرم لم يبطل
 ولو اصطاده صاحبه) أي المصوب عنه (وهو حلال وأدخله الحرم بغصب الغاصب) أي على
 قول أبي حنيفة لأنه لم يرد إلى مالكه خلافا لما سألنا من أن لا يجوز بيع ما دبح من صيد الحرم
 محرما كان الذابح أو حلالا وكذا ما دبحه الحرم من الصيد على ما في البدائع ثم الحرم لا يملك الصيد
 بالشرع ولا الهبة ولا الارت ولا بالوصية فان قبضه بعد الشراء دخل في ضمانه فان هلك في يده
 لزمه الجزاء لمطلق الله تعالى والقيمة لما لزمه فان رده عليه سقطت القيمة ولم يسقط الجزاء إلا بإرساله
 كما في البصر الآخر والله أعلم

فوق فصل في صيد الحرم صيدا الحرم أي حريم الكعبة المحترمة (حوام على الحرم والحلال
 إلا ما استثناه الشارع) أي بقوله خمس فواصق يقتل في الحل والحرم الحية والغراب الأبقع

وقوت أو كافي الضبيفة
 زياره عنق بينك الحرم
 وبلغني لا شهد مواقيت
 حرك وأمنك اقتداء بسنة
 خديك واقفاه على امتثال
 أمرد سوك واتباع آثار
 خديك وسلك رسلك
 وأصفياءك صلى الله عليهم
 وسلم أجمعين (سبدي)
 وقدمت على ما تمثال
 أمرك ونادية فرحك بما
 ثم أقف عليه لا تنويفك
 وعونك (اللهيم) انتهى
 بعقل واجعل ما أصير إليه
 أنهم على عما انقطع ضي
 (اللهيم) أحسن الظن
 فيك فأحسن لي التواب
 اعطني من الدنيا

والقارة والكلب العقور والحدأة ورواه مسلم والنسائي وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها
ورواه أبو داود عن أبي هريرة لغطفه خمس قتلهن حلال في الحرم الحية والعقرب والحدأة
والقارة والكلب العقور (ولو قتل محرم صيد الحرم فله جزاء واحد) أي لاجل إجماعهم على أن
خارجة (وليس عليه لاجل الحرم شيء لئلا يدخل) أي لئلا يدخل جزاء الحرم في جزاء الحرم
ويجعلها واحدا (ولو قتل حلال فله الجزاء) أي جزاء الحرم (ولو أتى أي شخص صيدا)
أي في الحرم (مملوكا مملعا) كالبازي والطولي والقرود وغيرها (فله قيمته المالك مملعا
ولا لاجل الحرم قيمته غير مملع) أي لاستوائهم ما عند الله سبحانه وفي حكمه (ولو أدخل محرم أو
حلال صيدا لحلال الحرم صار حكمه حكم صيد الحرم) أي فله أو رساله وان خصه فله جزاءه (ولو
أدخل) أي قتل منها (بازيا) أي في الحرم (فأرسله) أي فسيمه (قتل حمام الحرم) أي مثلا (ولا
شيء عليه) أي شروجه من تصرفه وعدم استئصاله إليه (ولو أرسله للقتل) أي لقتل الحمام
وتصوه (فله الجزاء) لا يخط ق عليه أنه صيد بالصيد (ولو قتل صيدا بعض قوائمه في الحل وبعضها
في الحرم فله الجزاء) أي من غير نظرا إلى الأقل والأكثر من القوائم في الحل والحرم (ولو كان
قائما في الحل) أي بجميع قوائمه (ورأسه في الحرم فلا شيء عليه) لأن مدار القيام على القوائم
في الصيد قائم باعتبار قوائمه كافي النواحد من محمد (ولو كان مطعيا في الحل وجزء منه) أي
أي جزء كان (في الحرم فهو من صيد الحرم) قال الكرماني إذا كان مطعيا في الحل ورأسه في
الحرم ضمن قيمته لأن العبرة برأسه انتهى وهو موهوم أن الجزء المعتبر هو الرأس لا غيره وليس
كذلك بل إذا لم يكن مستقرا في قوائمه فيكون بمنزلة شيء ملق وقد اجتمع فيه الحل والحرم
فخرج جانب الحرم احتياطا في البدائع انما يعتبر القوائم في الصيد إذا كان قائما عليها جميعه
ان كان جيبا انتهى وهو بظاهره كما قال في الغاية يقتضي أن الحل لا يثبت إذا كان جميعه في
الحل حاله الاضطرار وليس كذلك في المبسوط إذا كان جزء منه في الحرم حاله التوهم فهو من
صيد الحرم والله أعلم (ولو كان) أي الصيد (على نقصان متدلية إلى الحرم وأصل النحر
في الحل ضمن) إذا المنع في الصيد ممكنه من النقصان المتدلية لأصل النحر (ولو أخرج
خبيثا) الظاهر أن يبيد بكونها حاملا (من الحرم فولدت) أي خارجة (ثم ماتت هي والولد فله
قيمة الجسيم) وهل يشترط نقصان الولد عن كونه من الرذ إلى الحرم ففيه تخيير من مذكو وان في
المصنف أكثر المشايخ على أنه يشترط النكاح من الإرسال ولو هلك الولد قبل النكاح منه لم يضمن
لعدم المنع وإن هلك منه ضمن لو جرد المنع بعد طلب صاحب الحق وهو الشرع وبعضهم على
أنه لا يشترط قبض مطلقا لا ثبات اليد على مستحق الامن (ولو أدى الجزاء) أي جزاء الطبيعة
(ثم ولدت قلبس عليه جزاءه أو لادها ذات من ولو ذبح) أي أحد (هذا الصيد في الحل) أي بعد
إخراجه من الحرم كما هو مروى عن محمد قبل التكفير أو بعده كره أو لا انتفاع به تنزهها
كما صرح به عن محمد (ولو باعها واستهوان بقتلها جزاء) أي كان له ذلك قال في البدائع لأن
السكرامة في حق الأكل خاصة ويوزعها الانتفاع للشرى كما في فاضلان (وقيل البيع باطل)
قال ابن المصموم والذي يقتضيه النظر أن التكفير أعني أداء الجزاء إن كان حال القدرة على
إعادتها من غير أن يملكها لا يقع كفارة ولا يوجب بصد التمرص لها وإن كان حال العجز عنه
بأن هرب في الحل خرج به عن عهدته فلا يضمن ما يحدث من أولادها إذا ماتت وله أن

ما يقتضي به قتلها وتقتضي
به عن أهلها وتقتضي بلاغا
إلى ما هو خير في ظاهرها لا حول
ولا قوة إلا بك (اللهم)
رب الملائكة القسريين
ورب الاتيساء والمرسلين
ورب الحاجبين الأيمنين
من كل فج عميق أدخلنا
برحمتك في صنادك الصالحين
واجعل لنا أو فر الحظ
والنصيب في هذا اليوم
يا أكرم الأكابر
ولا تجعلني أشقى من حضر
يا أرحم الراحمين (اللهم)
اجعل خير عمري آخره
وخير عملي خواتمه وخير
أي يوم لقائك (اللهم)
تبتني بأمرك وأبدني
بصبرك وأروني من

تصادها وان أدى الجزاء قبل الهزيمة ماتت (زعم الجزاء لانه الآن تعلق خطاب الجزاء وهذا
 الذي أدب الله به يكره اصطفاها بعد الجزاء بعد الحرب انتهى ملخصا) ولو خرج الصيد بنفسه
 من الحرم (أي إلى الحل) (حل أخذه) لا تتقال وصفه من صيد الحرم إلى صيد الحل (وان أخرجه
 أحدهم الحرم لم يحل) واما ان دخل الصيد في الحرم من الحل صار حكمه حكم صيد الحرم سواء
 كان معلوما أم لا وسواء دخل بنفسه أو أدخله غيره حلال أو محرر ولا يدخل منه شيء في الحرم حيا
 الاوجب إرساله قال محمد في الأصل ولا خير فيما يرضى به أهل مكة من الحل والقابض هو كل
 ذكر أو أنثى من الفصيح ولو أدخل شافعي صيد الحل الحرم ثم نبه فيه ليس للمصطفى أكله لانه لو أتته
 لو ذبح شاة وترك النسيئة عهدا للمدينة لا يحل للثمنى تناوله فكذا هذا (ولو روى حلال من الحرم
 صيد الحل ضمن) خلافا لغيره (وكذا) أي ضمن (لو روى من الحل إلى صيد الحرم ولو روى صيدا
 في الحل فغيره فإصابه السهم في الحرم ضمن) وفي البدائع والحاروي قال مجاهد هو قول أبي حنيفة
 فيما أعلم وقال الكرماني كان عليه الجزاء ولا يؤكل أيضا وهذه المسئلة مستثناة من أصل أي
 حنيئة لأن عنده المعتبر في الرأى حالة الرأى دون حالة الاصطباح في جميع المسائل إلا في هذه المسئلة
 احتياطوا في وجوب الضمان لانهما جتمع فيه جهة المردب والمسقط فتخرج جانب اللوجب
 احتياطاً انتهى وصرح في الميسرة انه لا يلزم جزاءه ولكن لا يحل تناوله وعلى هذا إرسال
 الكلب (ولو رماه في الحل وأصابه في الحل فدخل الحرم هلكت فيه لم يكن عليه جزاء ولكن
 لا يحل أكله) أي احتياطوا في الكبير يحل أكله قليلا ويكره استقصا (ولو كان الرأى في الحل
 والصيد في الحل الآن بينهما قطعة من الحرم) أي فاصلة (لرفعها السهم لا شيء عليه) ولا بأس
 بأكله أيضا لأن الرأى والاصطباح صلافي الحل ومرور السهم في الحرم إذا لم يصب الصيد
 لا يكون اصطباحا في الحرم كذا في الميسرة والكرماني (ولو أرسل باز في الحل) أي لقصص الصيد
 (فدخل) البازي بنفسه من غير قصد مرسله (الحرم قتل صيدا) أي من صيد الحرم (لا شيء
 عليه) قال ابن الهمام لو أرسله إلى صيد في الحل وهو حلال فتجاوز إلى الحرم قتل صيدا لا شيء
 عليه وكذا لو طرد الصيد حتى أدخله في الحرم قتلته فلا شيء عليه قال ولا يشبه هذا الرأى وصرح
 في البدائع في هذه المسئلة بأن لا يؤكل الصيد (ولو أرسل كلبا على ذئب في الحرم أو نصب له) أي
 للذئب (شبكة فإصاب الكلب صيدا أو وقع في الشبكة صيد فلا جزاء عليه) لأن مقصده قتل الذئب
 الذي هو حلال له فأرسله الكلب على الذئب ونصب الشبكة له مباح لجواز قتله في الحل والحرم
 فلم يكن متعديا (ولو نصب) أي الشبكة (لصيد فلبسه الجزاء) أي إذا صاد صيدا وهو ظاهر
 (ولو نصب خيمة فتعلق به) أي بصيابه (صيد) أي فأخذ (أو حفر بئر الماء فوقه فيه صيد لا ضمان
 عليه) أي على كل من الناصب والحافر (ولو أخذ حلال صيد الحرم فدخله إلى حلال أخرجه فدفعه
 النسيان إلى آخر) أي ولم يجر (فنبهه) الآخر (فبلى كل واحد) أي منهم (قيمة تامة) قياسا
 على قوم تصادوا على قتل واحد حيث من نقص جميعهم لكن بشكل هذا بما قالوا واشترك
 حلالان في قتل صيد الحرم فكلهما الجزاء واحد بخلاف ما إذا صاد حلال صيد الحرم فقتله
 في يده حلال أخرجه كل واحد منهما جزاء كامل ولا تخذآن يرجع على القاتل بالضمائم (ولو
 أصاب حلال صيدا في الحل وله قرخ في الحرم فأتاه) أي قاتل الصيد في يد مومات الفرس في محله
 (ضمن الفرس لا الأملو أغلق) أي محرم (بأبه وفي البيت طيور) أي محبوسة (ونخرج إلى النسي)

فضلك ونفسي من مذابك
 (اللهم) ان ذنوبي لا تضرك
 وان عدم رجعتك إلي
 لا تنفعك (اللهم) اغفر لي
 ذنوبي جميعا وهب لي حرك
 وأرض مني خلقك وأسكني
 الجنة وأهبط من النار
 واجعلني من الفائزين
 برحمتك انك جميع الدعاء
 (اللهم) اني ادعوك في
 موافق الانبياء ومنازل
 السعداء ومجاهد
 الشهداء دعاء من أتاك
 رحمتك واجاب عن وطنه
 نائبا لنفسه
 ولقرائنك فاضيا ولكاتبك
 نائبا لك داعيا وقلبه
 شاكيا وذنوبه ناشيا وخطبه
 خطيبا وله

(أي مثلاً) (خانت الطيور عطشا) أي من جهة العطش أو ذلت عطش يعني عطشا (فقطيه الجزاء)
 لا يتسبب في موته (ولو أن) صيد الحرم فأرسله في الحقل لا يبرأ من الضمان إلا أن يصل وصوله إلى
 الحرم (أنا) أي إذا من هذا ولو لد حلال حلالاً وأجره ما في صيد الحرم فلا شيء على الدال الذي قول
 أصحابنا الثلاثة وقد أساءوا ثم وقال زفر عليه الجزاء لو في الحياوى وهو روي عن أبي يوسف
 (فصل في قتل الجراد) ولو قتل جرادة في الأحرار أو الحرم تصدق بشيء من طعام) أي
 ولو قتل لا تقوله (وغرة خبز من جرادة) أي على ما ورد عن بعض الصحابة في ميسوس السرخسي
 فيه القيمة (ولو قتلها ولو في الأحرار أو الحرم أو الحرم تصدق بشيء من طعام) أي على قدر
 الجزاء وهو كل الاداء إلا أن الصوم الحرام خبز الأبيوز أقل من يوم (وإن شامجها حتى تصير
 عدة جرادات) فتقدم نصف صاع من بر (فصوم يوم) أي تافي الحيط فيكون جزاء وفاة (ولو وطئ
 جرادة واحدة أو جاحداً عليه الجزاء) أي إذا تلف منه شيء أو هلك (الآن يكون كثيراً فاستد
 الطريق في بعض) كذا في البحر الزانور ولعل العلة فيه دفع المخرج (ولو شوى جرادة) وكذا أيضاً
 (فاكله بعد ما ختمه فلا شيء عليه لائل) أي إذا ضمن قتله لا يحرم أكله سواء أكل هو أو غيره حلال
 أو حرم بخلاف الصيد (وبكره به قبل الضمان) أي فإن باع جاز ويحبل عنه في الغذاء إن شاء
 وكذا اشترى الحرم ولين الصيد كذا ذكره بعضهم وذكره ضحان في شرح الجامع الصغير يحرم قطع
 شجرة من الحرم أو شوى بعض صيده من الحرم أو غيره أو حلب صيدا أو شوى جرادة عليه الجزاء
 في جميع ذلك يعني القيمة وبكره به بيع هذه الأشياء فإن باع جاز ويحبل عنه بخلاف الصيد الذي قتله
 الحرم لأنه ميتة فلا يجوز بيعها وإذا ملك الحن أن شامجها في القيمة التي يؤدها وإن شاء جعله
 في غيرها وللشترى أن ينتفع بذلك من حيث التناول لأن البيض والجراد لا يحتاج فيه
 إلى الذكاة والحلال والحرم فيما لا يحتاج إلى الذكاة سواء أبيع بالذكاة لانه كان صيداً في
 حقه وليس بصيد في حق الثاني انتهى وتبين الفرق بينه لا تخفى المشتري في إباحة التناول
 كالبايع (ويجوز) أن يبيعه (بعده) أي بعد الضمان
 (فصل في قتل القمل) إن قتل محرمة (قمل) وكذا إن ألقاها (تصدق بكسرة وان كانت) أي
 القملة (اثنتين أو ثلاثاً) من طعام وفي الزائد على الثلاث بالغا ما بلغ نصف صاع) كذا في
 البسائط والفقه وهو الذي روى الحسن عن أبي حنيفة وفي الجامع الصغير في قملة أطعم شياً
 وهذا يدل على شيء يسير قال في الذخيرة هو الأصح وعن أبي يوسف في القملة كمن طعام وعن
 محمد كسرة خبز وكذا عن أبي حنيفة وأبي يوسف ولم يذكر في ظاهر الرواية مقدار الصدقة وفي
 عيون المسائل في قملة أطعم كسرة خبز وفي اثنتين أو ثلاثاً أطعم قبضة من طعام وإن كثر أطعم نصف
 صاع قال في الغاية وما في العيون والجامع الصغير يشترى أنه لا يشترط فيه التملك وهو الأصح
 (ولو ألقى) أي الحرم (تومي في الشمس أو غسله لتصد هلاكها) علة لعدم إغلبه الجزاء (وهو تمتع
 صاع من حنطة إن كان القمل كثيراً على مافي الحيط) (وإن قتل) أي كلما من الاتقام أو القمل
 (لغير قصد الهلاك فلا شيء عليه) أي ولو هلك القمل (والقاء القملة كقتلها ولو قال) أي يحرم
 (الحلال ادفع نبي هذا القمل أو أمره بقتله أو أشار إليها بقتلها) أي الحلال وكذا إذا دفع نبي
 ليقبل ما فيه فعل (فعل) الأمر الجزاء والدلالة فيها موجبة كافي الصيد في التمسك لأن
 الدلالة موجبة في الصيد فكذا ما في حكمه (ولو قتل محرمة قمل غيره فلا شيء عليه) كافي البحر عن

متعلقاً ونفسه ظالماً
 ويجزئها ما دام من تحت
 عيو به وكثرت ذنوبه
 وتضرعت آماله وبقيت
 آثامه وأسبغت دمعه
 وانقطعت مدته دماء من
 لا يجيد أن يخافوا غيرك
 ولا تأملوه من الخيرات
 معطي أسواك ولا لكسره
 جابراً الآن أنت يا صولاي
 دعوتك دعوة من لا يجيد
 لنفسه معطي الآن أنت ولا
 لضفه معقوباً أسواك ولا
 لما يتخوف من نبيك
 مفتقراً الآن أنت (اللهم)
 تقبل دعائي وأجب بعبودك
 ندائي وقد كان من قصص بري
 وتوبتي نفسي ما علت
 ومن خطاي ما أتدأ حبست
 فكف من كرب شيعتي منه

القتاوى (ولاشئ على الحلال يقتله في الحرم) وكذا القتل المحرم قلة في غير بدنه بان كانت على الارض أو نحوها فلا شئ عليه

(فصل فيما لا يجب شئ يقتله في الاحرام والحرم ولو صال صيد) أى ما كونه (أو سمع على الحرم) أى مطلقا (أو على الحلال في الحرم يقتله لاشئ عليه) أى عند الاربعه وقال زكريا عليه الجزاء وفى المحيط والمتقى ان أمكن دفع الصائل بغير صلاح يقتله فليس الجزاء ولو لم يصل ابتداء فقتله فليس الجزاء بالاعتاق وفى الطرطوس ان تعرض شئ من صوائى الطير للحرم ان أمكن دفعه بغير صلاح يقتله فليس الجزاء وان لم يكن الاصلاح فلا شئ عليه كالغالب والنسر ويضمن بعا يؤكل لحمه ولا يعتبر ابتداءه بخلاف السبع (ولاشئ مطلقا) أى لا قليلا ولا كثيرا وسواء فى الحل والحرم محرما وغيره (بقتل الذئب والكلب الاهلى والوحش والعقور وغيره) الا أنه يأنم فى قتل غير العقور على ما فى ظاهر الرواية (والحذأة) كمنبذ (والتراب الذى يأتى بالجف) جمع جيفة وهى النخاسة (وان كان الصيدا كقول اللحم كعمار الوحش لا يعتبر ابتداءه ويضمن) ففى أجرة المنسلك ولو كان الذى ابتداءه كره الطماوى (ولو خلاص حاملا من سنور) بكسر سين مهملة وتشديد نون مضبوحة أى هز (لأن لا ضمان عليه وكذا فى فعل رادبه اصلاح الصيد ولا شئ يقتل هوام الارض) أى حشرات فى الحل والحرم والاحرام ولا جزاء يقتله ولا نثم على فعلها (كالخبيث والعقرب والغارة) أى الاهلية والبرية (والخنافس) جمع خنفساء دويبة سوداء (والجعلان) بكسر الجيم وسكون العين جمع الجمل يضم وفخ دويبة معروفة (وأما حنين وصباح الليل والنمل) أى السوداء والصغراء التى تؤذى وأما لا تؤذى فلا يلحق قتلها لكن لا يجب الجزاء (والسلفاء) بكسر السين وفخ اللام دابة معروفة (والقراد) ضم القاف حملة الشدى وحملة الحليل القرص ودويبة (والقنغد) بضم القاف والقاف والفاء الدال المهملة وقد تكون مجهزة (والسنور) أى الاهلى وفى البرى روياتان (وابن عرس) بكسر الهمزة وفتح العين دويبة جمع هبات عرس هكذا يجمع الذكر والانثى على ما فى القلموس (الاهلى) أى خلافا للوحش (والبعوض) مفردة بعوضة وهى الناموس سميت به لضخف بنيتها كما نهابض حيوان (والبراغيث) جمع البرغوث (والذباب) سمى به لانه كما ذباب أى كساد فعرج (والحلم) بضم الحاء جمع الحلة وهى الصغيرة من القردان أو الغنضة ضد (والزنبور) أى مطلقا العسل وغيره (والوزغ) بضم الظين جمع وزغة وهى سام أبيض سميت بها لخفتها وسرعة حركتها (والمرطبان) بضم الميم ذبابة (والبق) فى القاموس البقعة البعوضة ودويبة مفترجة حرام معتنة (والصرصر) قال صاحب القاموس الصرصر دويبة كالصرصر كهذه وقد فسد الصرصر الذئب (ويجوز له) أى المحرم وكذا لمن هو فى الحرم (ذبح

الابل والبقر والغنم والدجاج والبط الاهلى الذى لا يطير) أى لاستنساخه بأهله

فم فصل فى ذبيحة الحرم وكذا ذبيحة الحلال فى الحرم (اذا ذبح محرما) مطلقا (أو حلال فى الحرم صيدا) فقتله حرام بلا شبهة ومع هذا (قد يجهته منه) عندنا وكذا عند مالك وأحمد رضى الله عنهما لا يجل أكلها (مع أنه يجب عليه ضامه) ولا لغريمه من محرما وحلال) أى كاهو حكم الميتة الاحالة الضرورة (سواء اصطاده) أى تولى صيده بنفسه أو أمر غيره أو أرسل كلبه أو ياربه (هو) أى ذبيحته (أو غيره) أى غيره أبعده مطلقا كما بينه بقره (محرما) وحلال ولو لوفى الحل أو أرسل

ومن هم فريسته ومن قهر جليته حتى يملأى منك الذمء أو حسن القضاء ومن الجفاء وطول الأمل والرجاء والتقصير عن أدائه شكرك وشكر نعمتك فلم ينعكس بالمحود من عطائي وقضاء حاجتي ومساقتي وتبليغي سرالى ما تعرفه من ذنوبي وتعلمه من تقصيري فقم الرب أنت وبنس العبد أنا يارب خلقتنى وأمرتنى ونهيتنى ورغبتنى فى ثواب ما أمرتنى به ورهبتنى من عقاب ما نهيتنى عنه وساطعت على عذوق أسكتته صدري بجزى مجرى دى ان أهم بفاحشة مجنبى وان أهم بطاعة بطائى لا يغفل ان غفلت ولا ينسى ان

كله أو يذبه في الحرم بالولى (ولو) الاظهره (أو اكل الحرم الذاب) أى يختلف غيره في أحد وصفيه (منه) أى من ذلك المذبح (شأ) أى قليلاً أو كثيراً (قبل آداء الضمان) وهو ظاهر حصول التداخل (أو بعده) لعدم تصور تعدد الجناية (فعليه قيمة ما أكل) عند آدى حنيفة وقال لا تى عليه من جمة أكله بل يكفيه الاستنثار (ولو أكل منه غير الذاب) أى سواء يكون محرماً أو حلالاً (لأشئ عليه) أى لا كلة (سوى الاستنثار) وهذا في قولهم جيعا لكن فيه تفصيل فقال الحلواني والقاضى شارح الطحاوى والنراقشى وصاحب المصنف لو أكل الذاب منه قبل آداء الضمان لا يلزمه شئ قلل بالاجماع والخزله الواحد ينوب منهما جميعاً للتداخل بالانصاف وفي الجوهرة قيل هو على الخلاف أيضاً وقال القدورى لا رواية في هذه المسئلة فيصور أن يقل يلزمه جزاء أو يجرى زان يتداخلان لا فرق بين أن يأكل الحرم بنفسه أو يطعم كلبه في لزوم قيمة ما أطم لأنه انتفع بمخلوقه وأراحه (ولو أكل الحلال عما يخصه في الحرم بعد الضمان) أى بعد آداء جزائه (لأشئ عليه) أى اتفاقاً كما صرح به في شرح الجمع (لأن كل) أى سوى الاستنثاره يختلف نفس الذاب فانه يلزمه الكفارة والتوبة (ولو اصطاد حلال فذبح له محرماً أو اصطاد محرماً فذبحه حلال فهو ميتة) أى وصفاً كذا اصطاده حلالاً فذبحه محرماً أو بالعكس (ولو شوى محرماً وشاء أو جراد أو حلب صيداً أو آتى جزاءه ثم أكله فلا تى عليه لأكل) أى سوى الاستنثار (ويجوز له) أى للحرم المذكور (تساؤل اللان والبعض والجرامع الكراهية ويجوز لغيره) أى لغير محرماً مثله وكذا الحلال أكله (من غير كراهة) وأعلم أنه صرح بغير واحد كما صاحب الانصاف والبحر الزاخر والبداية وغيرهم بأن ذبح الحلال صيد الحرم يجعله ميتة لا يحصل أكله وإن آتى جزاءه من غير تعرض لخلاف وذبحه كراهية فاضان أنه يكره أكله تنزهاً وفي اختلاف المسائل اختلفوا فيها إذا ذبح الحلال صيداً في الحرم فقال مالك والشافعى وأحمد لا يحل أكله واختلف أصحاب أبى حنيفة فقال الكرخى هو ميتة وقال غيره هو مباح والله سبحانه أعلم (ولو اضطر الحرم) بصيغة المجهول أى الجأته الضرورة (الى الصيد) أى أكل المصيد أو الى الاصطياد لئلا كل (والميتة) أى والى أكل الميتة (يتناول الصيد) لأن حرمة أكل الصيد عما اختلف فيه من أصله يختلف أكل الميتة فالصيد أحل في الجلالة من الميتة لا سيما وهو قابل لتداركه بالكفارة كما أشار إليه بقوله (ويؤدى الجرام) أى بمدخله وهذا عند أبى حنيفة وأبى يوسف وأما عند زفر يتناول الميتة لا الصيد في التنبيس وقاضيان الميتة أولى على قول أبى حنيفة وعبد محمد وقال أبو يوسف والحسن يذبح الصيد ويكفر ولو كان الصيد مذموماً بأن ذبحه محرماً عرفاً فالصيد أولى عند الكل على ما ذكره في الفتح ولعل الوجه ما قد عناه وإذا وجد مال مسلم وصيداً يذبح الصيد ويكفر بالاتفاق كذا ذكره بعضهم ولعل وجهه أن العلم القاصر أولى من المتعنى

(فصل في يجوز للحرم) أى بالاجماع (أكل ما اصطاده الحلال لنفسه في الحلال أو للحرم وذبحه) أى الحلال لا غيره لكن بشرط يتناوله (أو لم يذبل) أى الحلال (عليه) أى على الصيد (محرماً) أى مطلقاً (ولا أمره بصيده) أى باصطياده وهذا استفاد مما قبله بالولى فكان حقه أن يقدمه عليه (ولا آتاه عليه) أى بما أله آتاه لا اصطيداً أو للذبح (ولا أشار إليه) كان حقه أن يذكر بعد قوله أن لم يذبل عليه (فان فعل شيئاً من ذلك) أى عمداً كمن المحظوران (لم يحل) وأما

نسبت ينتصّب لى فى
الشهوات وتعرض لى فى
الشهوات ولا تصرف فى
كيدته يستترى فاقهر سلطاناه
على سلطانك عليه حتى
تجسسه بكثرة ذكرى لك
فأقو زعم المصومين ولا
حول ولا قوة الا بك (اللهم)
لا تقدر على المذابك ولا تؤخر
لشئ من الفتن مولاي فيها
إن أأدعوك وأغابوا زعم
البك وجوبى طالبا وضع
لشئ على مهينا راهبا
فقبل دعائى وأصلح الناسد
من امرى وأقطع من الدنيا
هى وحاجتى وأجعل فيما
عندك رغبى وأقبلنى مقاب
المذكرين بما جنتهم المقبول
دعائهم القاعة هجهم المنفور

إذا اصطاده حلال لا جيل محرم من غير أمر به في جواز كالمخلاف لما لا إذا اصطاد
 الحلال صيد بأمر الحرم فيه خلاف عندنا ذكر الطحاوي تحريمه على الحرم وقال الجرجاني
 لا يحرم وقال القسري هذا غلط واعتقد على رواية الطحاوي قال في المصطوح وهو
 المذكور في حاشية الكتب وأما ما وقع في بعض نسخ شرح الهداية لابن الهمام أنه إذا اصطاد
 الحلال الحرم صيدا لم يأمره اختلاف فيه عندنا فهو حلال والمواب يبدأ أمره على ما في بعض
 النسخ ثم هذا في الأمر وأما الله لا تقتل هي محرمة في الهداية والكافي إن فهموا ويستبين وفي
 شرح الكنتوزي أنه أن لا يكون دالا على الصيد وهو المختار في النوع السابع في اعتبار الحرم
 أي في حكمه (وبأنه) أي بوساير ما نبت فيه من الشوك وغيره (وهي) أي أخصاره وبأنه (أنواع)
 أي أربعة في الحكم مختلفة (الأول) كل شجر أنبت الناس أي حقيقة (وهو من جنس ما ينبت
 الناس) أي عادة (كأزرج) أي المزروعات (الثاني) ما أنبت الناس وهو ليس بما ينبتونه عادة
 كالأراك (بفتح الهززة وهو شجر المسواك) (والثالث) ما نبت بنفسه وهو من جنس ما ينبت الناس
 هذه الأنواع (أي الثلاثة) جعل قطعها (وكذا قطعها والانتفاع بها (ولأجزاءها) أي قطعها
 (وأما النوع الرابع) فهو كل شجر نبت بنفسه وهو من جنس ما لا ينبت الناس أي عادة (كأثم
 غيلان) بفتح غين معجمة (فهو لا يحظر القطع) أي قطع كله أو بعضه (والقطع) وفي معناه إزاحته
 على الحرم والحلال مأكلا (أي الشجر بأن يكون في أرض مملوكة لأحد) أو غير مملوكة إلا
 بالباب (أندم المطلق الشجر والنبات عليه حيثما كان صارحيا ينتفع به أو محمودا ينبت عليه
 (والأخر) بكسر هاء وسكون ذال ههـ وكسر خاء معجمة نبت معروف موضع على سطح العمارة
 وفوق بنية القبور ويؤخذ منه القسول وقع استثنائه باستدعاء العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم
 بقوله إلا الأذنرة فإنه قيننا وقال الأذنرة (فأقطع شجرا) أي رطباً (أو حشيشاً) أي عبا
 نبت بنفسه (وهو رطب فليسه قيمته فإن كان مملوكاً أي بأن نبت بنفسه في أرض مملوكة قطعه أو
 قلعه (فليسه قيمته لحق الشجر وقيمة ذلك) كذا أطلقه بعضهم وتبعهم المصنف وذكر
 في العناية أنه على قولهما زاد ابن الهمام وأما على قول أي حنيفة فلا يتصور لأنه لا يتحقق عنده
 قطع أرض الحرم بل هي سواها: نفسه ثم وجوب الجزاء إن لم يكن الشجر مملوكاً كالقاطع ولا
 بابا فإنه إن كان مملوكاً فليسه قيمة واحدة لحق الشجر وإن كان بابا فليسه قيمة لماله ولا
 شيء عليه لحق الشجر وإن كان اليباس مملوكاً أو غير مملوك لأحد فلا شيء عليه انتفاعاً (ولو انقلبت
 شجرة) أي بابية في الحرم (إن كانت عروفاً لا تنسب إلا بآس قطعها) أي قطع عروفاً كذا
 عن محمد (ولو قطع شجرة) وكذا إذا قطع غصنا من أقرص قيمتها ثم غرسها) أي مكانها (فنبتت ثم
 قلعه) أي أزاله (فلا شيء عليه) (لما سبق من الإشارة إليه) (ولو حش الحشيش) أي حشيش الحرم (فإن
 خرج مكانه منه سقط الضمان) (والأ) أي بأن لم يبدئه كأنه مثله بل اختلف دون الأول (لا) أي
 لا يسقط الضمان بل كان عليه ما قص وإن جف أصله كان عليه قيمته (شجرة أصلها في الحل
 وأغصانها في الحرم فهي من شجر الحل ولو كان أصلها في الحرم) أي وأغصانها في الحل (فهي من
 شجر الحرم) لأن أصلها بمنزلة قدم الإنسان والأغصان في مرتبة الأركان فالدرعي الأصل عند
 ذوي الاعتبار (ولو كان بعض أصلها في الحل وبعضه في الحرم فهي من شجر الحرم احتياطاً
 لذوي الاعتبار) (ولو يجوز قطع الأذنرة رطباً أو باباً) كاعلم فيما تقدم (وأخذ الكفاة) بفتح فسكون
 لطالب الحرم

فذهب المبرورهم
 الحلال صيد بأمر الحرم
 مبيحهم الرشد أمرهم
 منقلب من لا يصبى لك
 أمر أو لا يأتي بعده ما غنا
 ولا يركب بعده جولا ولا
 يجعل بعده وزرا منقلب
 من عزفت بكرك لسانه
 وطهرت من الأذنرة بنية
 واستودعت الهدى قلبه
 وشرحت بالأحلام صدره
 وأقربت بغفوك قبل
 للمات عينه وأغضت
 من المآثم بصره واستعملت
 في سبيلك نفسه وقد
 أصبحت في قيام من خبر
 الأيام أسألك أن لا تعجلني
 أشتق خلقك الذنبيين
 عندك ولا أخيب الراغبين
 لديك ولا أحم الأملين

فهمزة نبات ممر وف فيه دواء العين في حديث صحيح الكافي من المن وماؤها شفاء العين وزيد بن
رواية والسن من الجنة (وما جف) بتشديد الفاء أي يس (من الشجر والحشيش) كما سبق
حكمه ما وفي نسخ الاصل وما جنى بضم جيم وكسوفون وقع به أي ما جنى من الزهر والقرمها
(أو أنكر) أي انقطع أو انقطع منها فيقول أدنى مكلف (ولا ضمان فيه) أي يحسد الانتفاع به
(ويحرم قطع الشوك والموسم) وهو نوع من الشوك (ولا ضمان فيه) على ما ذكره عزير
جاعة عن الحنفية (ولو حفر حفرة الحنجر) بفتح الحاء ليعثر فيها (أو للوضوء) أي ليتوضأ من مائها
(أو ضرب) عطف على حفر أي جنى (الفسطاط) وهو الخيمة (أو أوقد ناراً أو شئ هو ودابته
فانقطع به) أي بسبب عذابه (شئ من الحشيش) أي وذهب بتره أرض الحرم (فلا شئ
عليه) أي في الجميع ولعل العلة فيه أن الضرورات تبیح المحظورات (ولا يجوز اقتطاع المسلوب
من أراك الحرم وسائر أجزائه إذا كان انحصار) لأنه يؤدي إلى ارتكاب الحرم والسواك بذلك
الاراك ما انحصر (ويجوز أخذ الورق ولا ضمان فيه إذا كان لا يضرب بالحنجر) على ما صرح
به في البحر الزاخر (ولا يجوز رمي الحشيش) أي حشيش الحرم في قول أبي حنيفة ومحمد وأحمد
وقال أبو يوسف ومالك والشافعي لا بأس به (ولو ارتدت دابته حالة المشي) وكذا حالة الوقوف
إذا لم يمكنه منها (لا شئ عليه) لوقوع ربهما من غير اختياره وهذا مما اتفق عليه كافي شرح الدرر
(ويكره الانتفاع بالقلوع) وكذا حكم المقطوع (من نبات الحرم وإن أدى قيمته) أي سابقاً (وإن
باعه) أي بعد القطع والقطع (جاز وكره) ويتصدق بفتحته وقيل لا بأس بصرفه في حوائجه (وجاز
لشترى الانتفاع به من غير كراهة) وعن أبي يوسف لا بأس بغيره من محرم أو حلال لا الانتفاع به
وفي البدائع ولو اشترى انسان من القاطع لا يكره لأن تناوله بعد اقتطاع الفلحة (وحكم الحلال
والحرم) أي من الرجل والمرأة (في اقتطاع الحرم واحد وكذا على القارن فيها جزواً واحد) لأن
السبب وهو تلك حرمه الحرم متحد (والله سبحانه وتعالى أعلم) وبالاتقان حكم أحكامه أحكم

باب في جزاء الجنابيل وكفاراتها

عطف تفسير للجزاء (وكيفية أداؤها وما يتعلق بذلك) أي بتفصيل أحكامها (اعلم أن الكفارات
كلها واجبة على التراخي) وانما القور بالمسارعة إلى الطاعة والمساغة إلى أسقاط الكفارة
أفضل لأن في تأخير العبادات أخطأ ولذا قيل يجلو بأداء الصلاة قبل القوت وأسرعه وبعضها
قبل الموت (فلا يتم بالتأخير) أي بتأخير أداها الكفارة (عن أول وقت الامكان) أي ابتداء زمان
القدرة عليها (ويكون) أي المكفر (مؤثراً لا ضابطاً أي وثباتاً) أي من أيام دهره لما سبق
من أن أمره ليس بمحلاً على فوره (وانما ينطبق عليه الوجوب في آخر عمره) بأن بقي منه قدر
ما يتيسر له القيام بأمره وهو ليس على الإطلاق إذ لم يعلم أحداً آخر عمره ولذا أجلب على قوله في آخر
عمره بقوله (في وقت يغلب على ظنه أنه لو لم يؤدّه لفات) أي بوقته وأداؤه (فان لم يؤدّه) في
ذلك الوقت (ففات) أي عقبه (أنتم) أي بتأخيرهم حينئذ (ويجب عليه الوصية بالأداء) أي بأداء
الورثة وغيرهم لتدارك تأخيرهم (ولو لم يوص لم يجز في التركة ولا على الورثة ولو تبرع عنه
الورثة بماز) ويرجى نجاة (ولا بد ومومن عنه) بل يتبرعون عنه بغير الصيام من ذبح الهدى أو
اعطاه الطعام (والأفضل تعجيل أداء الكفارات) أي بمسارعة للتبرات

رحمك ولا أخس المتقلبين
من بلادك مولاي وأنامع
ممن بني راج فلا تقل بني
وبين ما رجوت وارديني
ملاي بغير منك يا سيدي
(الاهم) لولا ما آمله من
عقوبك الذي يسع كل شئ
لا تقيت بنفسى إلى التهلكة
ولو أن عبداً استطاع الهرب
من سيده لكنف أحق
بالحرب لا بنفسى هرب
ولا يعزب منك مثقال ذرة
وها أنا بصيدك ابن عيسك
واقف بين يديك فأرحم هذه
النفس الجزوع والقلب
المالوع الذي لا يستطيع أن
يسمع صوت رعدك فكيف
عذابك والذي لا يقوى على
حرمك فكيف يعثر نارك
(الاهم) إن عذابي لا يزيد
في ملكك مثقال ذرة (الاهم)

(فصل في شرائط وجوب الكفارة هـ) فالتقصير على كافر لا يمس من أهل الكفارة الموجبة للقرية والمقتضية نحو السبحة (والنفل والبولغ فلا يجب على صبي ومجنون) أي لا على أنفسهم (ولا على ولهما) في جميع الأحوال (الأذان بعد الاحرام) أي بعد النية والنية (ثم أفاق ولو بعد سنتين فيجب عليه جزاء ما أن كعبه في الاحرام) أي من المحظورات لكن بسقاط الأثم (ولا على كافر) لما سبق وكان الأولى أن يقدم هذا الفرع ليكون مقابل لما في الأصل بسبب التلف والتشتر المرتب (وأما الحزبة فليست بشرط) أي لا فيلزم وجوب الصيام ولا فيما يقتضي الطعام لكن فرق بينهما في وقت الاحكام (فيجب على المملوك الصوم في الحلال) أي قبل العتق ولو بالتراضي (فيعلى جوزه فيه الصوم وأما الدم والصدقة فيجب عليه أداءه بعد العتق) فيكون وجوبه بامور قولا (ومنها القدرة على أدائه الواجب) وهي الاستطاعة المالية من غير اعتبار نصاب ولا حلولان حول (وهو أن يكون في ملكه فضل مال على كفايته) أي زيادة على مقدار كفايته من نفقة وكسوة له ولا يجب عليه مؤنته ويكون فاضلا عن دينه وما لا بد له من نحو مسكنه غيبته (يؤخذه الطعام والدم أو لم يكن) الأولى ألا يكون أي وهو أن لا يكون (له فضل مال) أي زائد عن احتياج حال (ولكن في ملكه) أي موجود (عين الواجب عليه من طعام أودم صالح للتكثير) أي لتكثير تلك الجنابة (فاذا كان في ملكه ذلك وجب عليه أدائه) أي من غير اعتبار مال (سوله كان عليه دين أولا) وسوله يحتاج اليه المستقبل أولا (والمتبر في القدرة وقت الاداء لا وقت الوجوب) وما ينفرع عليه اظهر جدا لاحتياج الإنسان ابدا (وأما النائم والغصى عليه فيجب عليهما الجزاء لارتكاب المحظورات) أي لو كان الاثم مرفوعا عنهما في فعلهما المخذول وعدم اختيارهما في تلك الحال (فلو اقلب النائم على صيد فقتله) أو على طيب فقتل به أو قتل بغيره من غير شعوره وأمثال ذلك (فعله الجزاء) أي بسبب ما قتله كذا في المحيط (وكذلك الغصى عليه) أي حكمه حكم النائم لاحكام الجنون والفرق بينهما أن الجنون منسوب للعقل فلا يكون مكافؤا للغصى عليه مغلوب العقل فلا يخرج عن دائرة التكليف وما يتعلق به من التشريف والتعنيف (ويستوي في وجوب الجزاء الرجل والمرأة) أي إذا كانت الجنابة تعمهما ولا يخص بأحدهما (والعالم والنامي) الآن الفرق بينهما في الآثم وعدمه (والخاطي والسهو) عطف تفسير لما قبله والفرق بينه وبين الناسي أن الخاطي يتذكر أصل المحذور ولا يقصد فعل المحذور لكنه يقع الاثر على خلاف تصدده بخلاف الناسي فإنه ينسى المنهى عنه ويقصد فعله وتعمده ويطلق فعله مقصده (والطامع) أي الفاعل بطوره واختباره (والمكره) يقع إرادته أي من أجبر على فعله من غير رضاه (والمبتدى) أي الفاعل ابتداء من غير سبق منه لتلك الجنابة (والمائد) الذي يعود ثانيا في ارتكاب تلك المعصية حيث يجب عليه كفارة أخرى للجنابة الثانية وفي المسئلة خلاف لابن عباس وبعض السلف في قتل الصيد بخصوصه حيث قالوا إن العائذ به لا يفيد الكفارة بل لا بد له من العقوبة الذنوبية والأخروية لظاهر قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه (والحاج والمعتمر) أي مفردا بهما أو مقترنا والمعذور وغيره) والفرق بينهما في الآثم وعدمه وتشم الدم وعدمه في بعض الكسوفات (والتائم واليقظان) وقدم حكمهما (والصالح والسكران) وأغما عليه اثم سكره ان نشأ عنه التعدي به (والمعيق والغصى عليه) وقد سبق حالهما (والمباشرة بالنفس) أي يستوي قتل نفسه على

نساءك الصبر الملائك طمحين
وسلطانك أكبر من أن
يريد فيه طاعة الطمحين
أو ينقصه معصية العاصين
فأرخصي برحمتك (اللهم) وقد
دعوتك بالدماء الذي علفني
فلا ترضى الربا الذي
هرقني (اللهم) ما أعطيتني
عما أحب فأجعل لي عونا
على ما تصب واجعله لي خيرا
(اللهم) فحبب الي طاعتك
والعمل بها كما حبتني الي
أولئك حتى يرون نوابها
(اللهم) ينض الي معصيتك
والعمل بها كما ينفضها الي
أهلها حتى يرون فضيلها
(اللهم) أنك هديتني الي
الاسلام فلا تنزعني حتى
تقبضني اليك وأنا عليه

اطلته (أو بالنبر) سواء بطوعه أو كرهه (فلو ألبسه أحد) أي ما يجب كفارة (أو طبعه أو حلق رأسه) أي قبل حاول إحرامه (وهو نائم أو لافئ المضروب الجزء سواء كان) أي غسل الغائل (بأمره) أي بأمر المغضوب به أو رضاه (أو لا)

فوقه فصل في جزاء استعبار الحرم ونياته وهو أنهم من الإحصار لثلاثة وان كان مغاير له عرفا فان التصبر له سابق بخلاف النيات ولذا قال (إذا جنى على نيات الحرم) أي بقطعه أو قطفه أو رعيه (فعلبه قيمته) أي بتفصيل ثأني صفته (كثيرا كان التصبر أو صغيرا) وكذا يستوى أن يكون القاطع محرما أو حلالا حتى على القارن فيه جزاء واحد (فبشترى بها) أي بقيمته (طعاما) من الحبوب التي يؤكل منها (تصدق به على الفقراء) أي فقراء الحرم أو غيره (كل فقير نصف صاع من بر) بضم موحدة وتشديد باء أي حنطة ولا يجوز أن يسلي لفقير أقل منه (ان كثر) أي الطعام (وان كان أقل من نصف صاع) وكذا إذا كان نصف صاع (أعطى لفقير واحد وان شاء اشترى بالقيمة هديا لتصدق بلمحه على الفقراء) أو قيد بالجمع هنا لبيان الأولى ولذا قال (ولو تصدق به على فقير واحد جاز ويجوز الهدى في جزاء شجر الحرم بشرط أن تكون قيمته قبل الذبح مثل قيمة التصبر فينادى الواجب بالاراقة فالمرق بعد الذبح لا شيء عليه) اعلم أن في الهدى روايتين في رواية لا يجوز ولا ينادى بمجرد الاراقة بل لا بد من التصديق بلمحه وفي رواية يجوز بعد أن يكون قيمة اللحم بعد الذبح مثل قيمة التصبر وان كان دونه لا يجزيه عن القيمة وكذا لو سرق المذبح وجب أن يقيم غيره مقامه لأنه للاراقة على هذا ما رواه وفي رواية أخرى يجوز فيه الهدى فتكون الأحكام المذكورة على عكسها كذا في الضعيف وغيره وقال صاحب الجمع وفي رواية يجوز وهي ظاهر الرواية بشرط أن يكون الهدى قبل الذبح مثل قيمة الصيد فتأدى الواجب لو سرق المذبح كذا في المصنف وعلى هذا يختص بدمه الحرم (وان شاء تصدق بالقيمة) ثم إذا أدى قيمته ملكه وكره الانتقام به وان باع جاز ويكره بخلاف صيد الحرم والمحرّم فإنه لا يجوز بيعه (ولا يجوز الصوم في جزاء شجر الحرم) أي عند اثنتي عشرة أو ثلاثين زفر ورايتان

فوقه فصل في جزاء صيد الحرم إذا أقل صيده (أي محرم أو حلال (فعلبه قيمته فان باعته هديا) أي ان وصلت قيمة الصيد ما يشترى به هديا يتبرع به (أو يشاء أن يشاء) أي اشترى الهدى بقيمة الصيد (ان شاء) أي وذبح وتصدق به (وان شاء اشترى بها طعاما) أي من بر أو شحير (قد صدق به بأمر) في الفصل السابق (ويجوز فيه الهدى) أي بنفسه من غيره صدقة (بشرط أن تكون قيمته قبل الذبح مثل قيمة الصيد) أي على الأصح عما سبق الخلف فيه (ولا يشترط أن يكون مثلهما بعد الذبح) كاد كره بعضهم (وأما الصوم في صيد الحرم) أي في كفارته (فلأيجوز للحلال) أي لجنايته (ويجوز للمحرم) ففي شرح القدوري أن الطعام يجزى في صيد الحرم ولا يجوز الصوم عند علمائنا الثلاثة وعند زفر يجزى في المختلف لا يجوز الصوم بالاجماع قال صاحب الجمع فيجوز أن يكون في الصوم عن زفر ورايتان فتقل كل واحد رواية ثم هذا في الحلال وأما الحرم فظاهر كلامهم أنه يجوز له الصوم والهدى بلا خلاف لأنه لما اجتمع حرمة الإحرار والمحرم وتعد الجمع بينهما واجب اعتبارا أقواهما وهو الإحرار فأضيف الحرمة إليه ورتب عليه أحكامه ضرورة وبه صرح في شرح القدوري فقال أما الحرم إذا قطفه في الحرم فإنه ينادى كفارة بالصوم وفي شرح الكثر بلزمه جزاء أن على القيس في الاستقصان يلزمه جزاء

وأصرق من موقوف هذا
مقتضى الحوائج وهبني
ما سالتك وسخر جاني
فبعتني ب (اللهم) أهدينا
بالهدى وأعصمنا بالتقوى
وانغفر لنا في الآخرة والأولى
ربنا آتانا في الدنيا بحسنة
وفي الآخرة حسنة وقنا
عذاب النار يا من لا يشغله
جمع من جمع ولا تشبهه عليه
الاصوات يا من لا تغلظه
المسائل ولا تختلف عليه
القلوب يا من لا يبرمه الحماح
المخمين ولا تنجزه مسئلة
السائلين أذقنا برصنا
يا أرحم الراحمين (اللهم) صل
على محمد وعلى آل محمد وسلم
وبارك على محمد وعلى آل محمد

واحد لأن حرمة الاحرام أقوى من حرمة الحرم فيجب اعتبار الأقوى ويضاف الحرمة اليه ضد
تعدا الجمع بينهما انتهى ولا يفتى أن الجمع بينهما يمكن بتعدد جزائهما وكذا في كون حرمة الاحرام
أقوى تظهر لا يفتى اذ حرمة الحرم أعم حيث يشمل الحلال والحرم بل موجب حرمة الاحرام هي
حرمة الحرم اللهم الآن يقال كونه أقوى من حيث انه جمع بين حرمة الحرم والاحرام ولذا كان
القياس أن يلزم جزا آن

فوق فصل في جزاء الصيد مطلقا في الاحرام والحرم وصفة اذ لا ينفرد وكيفيته ووجوبه
• اذا قتل الحرم صيدا فعليه قيمته بقومه ذوا عدل أي على الاصع (لها بصارة بقيمة الصيد)
الاولى بقيمة الصيد لفظ الجنس الشامل للقليل والكثير والخاص والعام (في المقتل) أي مكان
قتل ذلك الصيد (ان كان يباع فيه الصيد) أي جنسه أو خصوصه (أو في أقرب مكان من العمران
اليه) أي إلى المقتل وتكون من صفة المكان كايته بقوله (الذي يباع فيه الصيد) يعتبر الزمان
الذي اصابه (أي الصيد فيه) على الاصع لا خلاف القيمة باختلاف الزمان كاختلاف باختلاف
المكان (ويشترط للتقويم عدلان أي نظاهر القرآن غير الجاني) مما نسبته عز بن جماعة إلى
الحنفية ولمسه لعله التهمة (وتيل الواحد يكفي) أي كفي بقول الواحد من غير أن يكون هو
الجاني لكن المشتري أحوط وهو الاظهر (وسواء كان الصيد عماله تطير) كالنعامة تطير البعير
والخمار الوحشي شبه البقر والظبي كالغنم (أو كان عماليس له تطير) كالجماعة وقد أبدع من
جعلها تطير لثان في شرهاها اذ لا بد من الشبه الصوري في الجملة وفي المسئلة لخلاف محمد
والشافعي ومن تبعهما حيث قال يجب التطير فيما تطير من النعم ولا يقوم في النعامة بدنة وفي
الخمار الوحشي بقرة وفي الظبي والضبع شاة وفي الازن عناق وفي البروع جفرة ولا يستمر
عند محمد ومن تبعه في النظر القيمة سواء كانت قيمة نظيره مثل قيمته أو أقل أو أكثر والمذهب
المختار أن لا يجوز التطير الا اذا كانت قيمته مساوية لقيمة المقتول وان لم يمكن للصيد تطير
كالجماد والمخزور وسائر الطيور ففيه القيمة بالاتفاق بيننا (ثم ان بلغت قيمته هديا فالقاتل
بالتطير) وقيل اختيارا إلى الحكمين (بين الطعام) أي الطعام (والصيام والهدى وان لم تبلغ غن
هدى فهو مخير بين الطعام والصيام وان اختار الهدى) أي اعطاه (فان بلغت القيمة) أي قيمة
الصيد (بدنة أو بقرة) وكان حقه ان يقول أو شاة ولعله لم يذكرها لظهور أمرها (ان شاء
اشتراها) أي بدنة أو بقرة (بقيمة الصيد) اذ بلغت أحد هدا فخر البدنة أو ذبح البقرة (أو اشترى
بها) أي بقيمة أحد هدا (سبع شياه الا ان شراء البدنة) وهي الابل والبقرة كان الاولى ان يقول
الا ان البدنة الواحدة (أصل من الاغنام) أي الشياه المتعددة فان الفضيلة الكيفية أعلى من
الزيادة الكمية (وان فضل شيء من القيمة) أي بعد ان اشترى ببعضه ابدنة أو بقرة أو شاة (ان شاء
اشترى به) أي بما فضل من القيمة (هديا أو خزان بلغه) أي هديا (وان شامره إلى الطعام) من
أنواع المبوب (وأعطى كل مسكين نصف صاع) أي من بر أو صاعا من شبر ونحو ذلك (وما
فضل) أي وأعطى ما فضل من اعطاه كل مسكين (ان كان أقل منه) أي من نصف صاع (للقير)
أي لمسكين آخر وفي التفسير بالفقير وتارة بالمسكين أخرى اشعار بأن لا فرق بينهما في العطلة
(وان شامرا عن كل نصف صاع وما أوعن الباقي) أي وكذا عن الفاضل منه (ان قل) أي وان
قل من نصف صاع فيصوم يوما كاملا لعدم تصور تجزئ الصوم في أقل من اليوم (كافي الصيد

وشتم اللهم لنافق الدارين
محمد وآل محمد وأحسن
عواقبنا محمد وآل محمد
وأخر جنا من كل سوء
انخرجت منه محمد وآل محمد
بجرمة محمد وآل محمد صلى
الله عليه وسلم (اللهم) لا ترة
الجميع لا جبر ولا تشوم
ذنوب بل ارحمني وتجاوز
عني بركة من حضر هنا
من أوليائك وأحبائك
(اللهم) لا تجعل هذا آخر
عهدي من هذا الموقف
الخطيب وارزقا الرجوع
اليه مرات كثيرة باطعك
الجميع واجعلني فيه مغفلا
مرحوما مستجاب الدعاء
قائرا بالقبول والرضوان

الصغير الذي لا تبلغ قيمته هدبا) فانه مضرب بين الاطعام والصيام (ولا يجوز في الهدى الا ما يجوز
 في الاضحية) من السن وهذا قول ابي حنيفة خلافا لمحمد حيث جوز صغار الغنم من الضأن
 وهو الاثنى من اولاد الغنم ماله ستة أشهر ومن الجفر فهو من اولاد الضأن ماله اربعة أشهر
 ومن ابي يوسف وابن ابي عمير والاصم من روايته كرواية عن ابي حنيفة من انه يجوز الصغار على
 وجه الاطعام وفي الفسخ حتى لو لم يبلغ قيمة للمقتول الاعتناق او جلا كفر بالا طعام أو الصوم
 لا بالهدى ثم قال كما ذكر المصنف (فلا يتصور التكفير بالهدى الا ان تبلغ قيمته جذعا عظيم من
 الضأن أو نتياس غيره) ثم قال وهذا اعتد ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد بكفر بالهدى وان لم يبلغ
 ذلك ومنهم من جعله ولو ابي يوسف كقول محمد انتهى (ولا يجوز الصغار بالجفرة) فخرج جم
 وسكون فاه (والضأن) فخرج من موهلة (والجل) فخرج من الجذع من اولاد الضأن فادونه (الا
 على وجه الاطعام) على خلاف ما سبق (بان يسطى كل قمر من اللحم ما ساوى قيمة نصف صاع
 من بر ويحوزان بتصدق بطعم الهدى على مسكين واحد أو مساكين) ويجوز الصدقة في
 الاماكن كلها عندنا ولا يختص بالمحرم خلافا لغيرنا (ويسقط بالذبح فلو ضاع بعده لاثى عليه)
 لان المقصود هو الازالة (وان اختار الطعام للتكديرة فراه بالقيمة) أي بقيمة الهدى (وأعطى
 كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعا من غر أو شعير) وكذا حكم اللقيق والسويق (ولا يجوز
 ان يطعم المسكين اقل من نصف صاع) كما هو الاصح في صدقة الفطر (الا ان يفضل) أي من
 الصيحات الواجبة (أو يكون الواجب اقل منه) أي من نصف الصاع (فيعطيه لمسكين واحد)
 لان ما لا يدرك كله لا يترك لبعده (وان أعطى أكثر من نصف صاع لغيره) أي واحد (فهو) أي
 الزائد (تطوق وعليه ان يكمل بحسابه) وهذا اختلاف الشافى في الهدى (واذا فضل اقل منه) أي
 من نصف الصاع (ان شاء صام عنه موطأ أو أطعمه مسكينا) أي من غير الذين أعطاهم سابقا
 (وتجوز الاباحة في جزء الصيد) أي في صدقته بخلاف الحلقى كالمسائي (وان اختار الصيام
 يقوم الصيد) أي الصيد للمقتول (طعاما ثم يصوم عن كل نصف صاع من بر أو صاع من غيره) أي
 مكان طعام كل مسكين (وموا ان كان الواجب دون طعام مسكين) أي اقل منه (بان تقل
 مصفورا) وهو طائر مشهور (أو بر وعا فاما أن يطعم القصد الواجب) أي ولو كان اقل من
 نصف صاع (واما ان يصوم منه) أي مع كونه اقل منه (وموا) أن يختار الصوم مع القدرة على
 الهدى والطعام (خلافا لغيره) ويجوز له الجمع بين الصيام والطعام والدم في جزء صيد واحد ان
 بلغت قيمته هدبا) أي متعددة (فدفع هدبا أو طعم من هدى وصام من آخر) وعلى هذا لو بلغت
 قيمته هديين كان له اختيار ان شاء تصدق بهما أو تصدق بهما أو صام عنهما أو ذبح أحدهما وادى
 بالآخر أي الكفارات شاء أو جمع بين الثلاث كما صرح بشارح المجمع
 (فصل ٣٠ لا يتناول الصيد اما ان يكون ما كول اللحم) كالطير وحمار الوحش والجمام (أو
 غيره) أي غير ما كول اللحم كسباع الطير والاسود والذئب ونحو ذلك (فان كان) أي الصيد
 (الاول) أي ما كولا (فوجب قيمته بالغة ما بلغت هديين أو أكثر وان كان) أي الصيد (الثاني)
 أي غير ما كول (فوجب قيمته) أي ما بلغت هديين أو أكثر (أو في ظاهر الرواية) (حتى لو قتل فيلا
 لا يجب عليه أكثر من شاة) وذلك في الكرخي أنه لا يبلغ دما بل ينقص من ذلك وقال زفر يجب قيمته
 بالغة ما بلغت كافي ما كول اللحم (ولو كان القاتل) أي قاتل الصيد (فانزاعه جزا أن) أي

والتجاوز والغفران والرزق
 الحلال الواسع وبارك في
 جميع أمورى وما أرجع
 اليه من أهلى ومالى
 وأولادى (اللهم) صل
 على محمد وعلى آل محمد
 وزواجه وذريته وبارك
 وسلم (اللهم) سلم على ديني
 ومن علي بطاعتك
 ومرضاتك وزك ما لا ينبغي
 (اللهم) ان الشبهة من
 عبادك منك وأحد أيام
 زلتك فيها تخفى اللهم
 من الخواص لمن قصده
 لا تترك في قصده مناسبا
 فكل انسان فيها يدى وكل
 خير فيه لمن عندك برئى
 أنتك التواضع من الفج

عندنا (لا يجوز ذم من) أو أمان قتله محرمان فلي كل واحد منهما الجزاء لا يجوز به الدم
(فصل هو وقتل) أي محرم (صيد الجوار كحلبا) بفتح اللام المشددة (كالبازي والشاهين
والصقور والحمام الذي يبي من المواضع البعيدة وغير ذلك) أي ماذ كرم (من الاصناف) أي أنواع
الطيور (التي تصف للترفة) أي للتنعم بحسن صوتها وصباحة صورتها (فعلية قيمتان قيمته معلما
بالنعم بما تحت الملكة وقيمه غير معلل بالشرع ولا يتميز بزيادة القيمة بسبب التعليل لحق الشرع
وأما زيادتها لحسن في ذات الصيد فمستثناة) أي في حق الشرع أن يضاف رواية (كالحمام المطوقة)
بفتح الواو المشددة (والمصونة) بتشديد الواو المكسورة (والصيد المحسب المبيع) أي الجامع
بين حسن الصورة وملاحة السيرة (وهو يقوم الصيد حيا أو ميتا وحيا ما في حق المالك فيقوم
حيا أو ما في حق الشرع فعبارة بعضهم أنهم أنه يقوم حيا وصرح في المحيط بأنه يقوم حيا) قال
السمري قدس في شرح النقايا إذا سكنت قيمة الهدى حيا مساوية لقيمة الصيد حيا يجوز أن
انقصت عنه قيمة لحم الهدى كما قال الناطقي وعن أبي حنيفة عليه قفة ما نقص بالذبح كما في المحيط
وفي نزاهة الأكل ولا عبرة في الحمام إلى تغالي السفهاء في قيمتها لا تقوم على الحرمان الأعلى اللحم أو
قيمة الفراخ التي تؤول انتهى فتأمل

(فصل في جزاء البس والتعطية) أي المحظورين (والتطبيب والحلق وقت الانظار) أي
على الحلاق (إذا فعل شيئا من ذلك) أي عمدا كرم من الأشياء المحظورة (على وجه النكاح) أي مما
يوجب جنابة كاملة بأن ليس يوما أو طبخا أو كلاما أو نحو ذلك (فان كان) أي فعله (بغير عذر
فعلية الدم عتبا) أي حيا معينا جزا مميذا (لا يجوز عنه غيره) أي بدلا أصلا (وان كان) أي
صدوره عنه (بعذر) أي معتبر شرعا (فهو تخيير بين الدم والطعام والصلام) أي بتفصيل يأتي فيها
من الأحكام (ولو كان موسرا) أي غنيا قادرا على الدم والطعام (فان اختار الطعام) أي أعطاه
أو أطعمه أو غلظه (فعلية أن تطعم منه ستة مساكين) أي من مساكين الحرم وهو أفضل أو
من غيرهم (كل مسكين نصف صاع من بر) كالفطرة (أو دقيقة أو صاع من تمر أو شعير) وسويق
كل ودقيقه بحسب أصله وفي الهداية الأولى أن يرأى في الدقيق والسويق القدر والقيمة
معناه أن يؤدي نصف صاع من دقيق البر مثلا يبلغ نصف صاع من بر واختلاف في الزبيب فقالا
نصف صاع وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة هذا وقد ذكر في الكافي أن أداء القيمة أفضل
وعليه الفتوى لأنه أدفع الحاجة الفقير وقيل المنصوص عليه أفضل لأنه أبعد عن الخلاف فهو
أحوط في العمل فالوجوب عليه أطعام ستة مساكين فاعطاهم أو باو أحدا عنه فان أساب كل
مسكين ما يبلغ قيمته نصف صاع من بر جاز والأفلا (وبجوز فيه التخليك) أي تخليك المنصوص
عليه بالأطعام والتسلم بالاختلاف وكذلك تخليك قيمة المنصوص عليه عندنا لكن لا يجوز أداء
المنصوص عليه بعضه عن بعض باعتبار القيمة سواء كان من جنسه أو لا فيجوز في المنفعة عن
المنفعة بالقيمة وكذلك لا يجوز التمر عنها بالقيمة حتى لو أدى نصف صاع من حنطة جيدة من صاع
من حنطة وسطا أو أدى نصف صاع من تمر يبلغ قيمته نصف صاع من بر أو أكثر لا يعتبر بل يقع
عن نفسه ويلزمه تكميل الباقي (والإباحة) أي وتجوز فيه الإباحة أيضا بالوضع والتفويض
للفقير وهذا عند أبي يوسف خلافا لمحمد وعن أبي حنيفة روايتان والأصح أنه مع الأول لكن هذا
الاختلاف في كفارة الحلق عن الأذى وأما كفارة الصيد فيجوز الأطعام على وجه الإباحة بلا

العميق وهامت المهاجم من
شعب المتفق أبرز ذلك
وجوهها المصونة منك
كانت المعونة صارة على لعم
السماء ويرد دليل التهام
برجوك ما لا خلف له من
وعذك ولا منزل له من عظيم
برك في امتيلا من شاه تبه
وليفتي ثمان شاة فضله
وياملك في عظمته أرحم
صوت خر ينطق ماستوت
عنه من خلقك لن مددت
يدي داهيا اطاماك كيتي
سأهايا نسمك تطاهرها
على غنسة النحلة وكيف
آس منها عند الرجفة
لا يزال الرجائي فيك عند

خلاف (وان أراد ان يطعم طعام الاباحة يصنع لهم طعاما) على مقدار ما يجب عليه (ويحكم منه)
 بان لا يكون هناك مانع وما يترعنه (حتى يستوفوا آكلتين) أى مرتين من الاكل (مشبهتين
 غداه وعشاءه) يدل من آكلتين أو عطف بيان لهما الا انه يجوز كونهما صورا وعشاءا وغدا من
 وعشاء من لكن الاول أولى فان غداهم لا غير وعشاءهم فقط لا يجوز به لكن ان غداهم وأعشاءهم
 قيمة العشاء والكس جاز والنسب أن يكون مادوما وفي الهداية لابد من الادام في خبر
 الشعير وفي المصنف غير البر لا يجوز الا ادا م وفي البدائع يستوى كون الطعام مادوما وغير
 مادوم حتى لو غداهم وعشاءهم خبرا بلا ادا م أجزاء وكذلك لو أطعم خبر الشعير أو سويقا أو غرلا ان
 ذلك قد يؤكل وحده ثم المنبر هو الشيع التام لا مقدار الطعام حتى لو قدم أربعة أرغفة أو ثلاثة
 بين يدى ستة مساكين وشبهوا أجزاء وان لم يبلغ ذلك صاعا أو نصف صاع ولو كان أحدهم
 شعبان قبل لا يجوز واليه مال شمس الأمتة الحلواني والله سبحانه أعلم (وان اختير الصيام فعليه
 صوم ثلاثة أيام) والاولى التواقي السارعة الى الكفاية والمسابقة الى الطاعة وتحافة الموت
 بالفقر والموت (ويجوز) أى صومه (ولو متفرقا وان لم يفعل شيئا منها) أى من الافعال المخطورة
 المذكورة (على وجه الكمال) بان لبس أقل من يوم أو تطيب قليلا ونحو ذلك (فعليه) أى لكل
 جنبائنا ناصه (نصف صاع من بر أو صاع من غيره) أى حنفا (لا يجوز فيه الصوم ان كان) أى فعله
 ذلك (غير عندي) أى شرعى (وان كان) أى صدوره عنه (بمذرفة أو مخبرين الصدقة) أى
 المذكورة (وصوم يوم) أى ولا يجب عليه هدى فان أهدي فيجوز بالاولى اذا قصه على ستة
 مساكين وأصاب كل منهم من اللحم ما يساوى قيمة نصف صاع من بر أو صاع من غيره
 (فصل في أحكام الدماء وشروط جوازها) اعلم انه حيثما أطلق الدم) أى في عبارات
 القوم من أصحاب المناسك (ظلم الدماء) وهى تجزئ في كل موضع) أى من مواضع
 الجلبات (الا في موضعين الاول اذا جامع الحاج بعد الوقوف بمرفة) أى زياته الى ان
 يصل في أوانه (فانه يجب عليه بدنة) وهى بعير أو بقرة (والثاني اذا طاف طواف الزبارة جنباً أو
 حائضاً أو نساء فيجب فيه أيضاً بدنة ولا ثالث لها في الحج) وفيه نظر اذ تقدم انه اذا مات بعد
 الوقوف وأوصى بالتمام الحج تجب البدنة لطواف الزبارة وما زجه وكذلك عند مجئ في النعامة
 بدنة كما سبق ثم قوله في الحج باعتباره فهو المعتبر في الرواية احتراز عن العمرة حيث لا يجب
 البدنة بالحاج قبل اداء ركعتين طواف العمرة ولا اداء طواف بالاضافة الى وصف الثلاثة وهذا كله
 أحكام الدماء (أما شرائط جواز الدماء) بنحو عشر شرطاً (فالاول منها) أى من الشرائط (ان
 يكون الهدى ثنياً) وهوم من الابل ما طعن في السادسة ومن البقر ما دخل في الثالثة ومن النياه
 ما دخل في الثانية (ثانيتها) أى جائز بالاول (أو جنح من الضأن) وهوما تى عليه أكثر السنة
 على ما في الجمع وقيل الجذع ماله سنة أشهر وقيل سبعة وقيل ثمانية (وهذا كله اذا كان عظيماً)
 أى في الاستحسان وتفسيره انه لو قطع بالثني اشتبه على الناظر انه منها وما اذا كان صغيراً الجهم
 فلا يجوز له الا ان يتم سنة كلمة وطن في الثانية كافي المعز (والثاني ان يكون) أى الهدى
 (مسالم من العيوب) أى المعترة في الاضرة فلا يجوز مقطوع الاذن كلها أو أكثرها والى في
 أصل الخلقه لا اذن لها وتقل ابن جماعة عن أصحابنا انه لا تجزئ التي خلقت لها اذن واحدة قال
 وهو مقتضى قول الشافعى وكذلك لا يجوز مقطوعة الذنب والانب والالية كلها أو أكثرها ولا

ما اقترفت من آثامك وان
 كنت لا أصل اليك الا بك
 فأسألك الصلاح في الولد
 والامن في البلد وعاقبي
 من الحسد والدهر والكبد
 (اللهم) لك على حقوقي
 قصصكم على خلقك
 على تبعات قصصكم عني
 (اللهم) ان استغفاري
 اياك مع كثرة ذنوبي للوم
 وان ترك الاستغفار مع
 معرفتي سعة مغفرتك لغيري
 (اللهم) كم تصيب اني
 بنعمك وانت تقبى عني وكم
 أنقض اليك عصمتك وانا
 في قبضة قدرتك متفقرك في كل
 لحظة الى رحمتك يا من اذا
 وعدتني واذا وعدتني
 (اللهم) ارض عني فان لم
 ترض عني فاعف عني فقد
 يغفر الموتى وهو غير راض

التي ليس ضررها ولا الذاهبة ضروا إحدى عينيه ولا البهجة التي لا تخ لها والعرجاء التي ينع
عرجهم من مشيها ولا المرسنة التي لا تنطف ولا التي لا تسنان لها إذا كانت تعنت على
الاصم ولا التي لا تستطيع أن ترضع فصيلها ولا الجلالة ويحوز التي شقت أذنم أطولاً أو من قسل
وجهها وهي مستدلية أو من خلفها أو كان على أذنم كتي وكذا الجرباء إذا كانت معينة وكذا
الحولاء وكذا الجلاء التي لا قرن لها وكذا النحصى والمجنونة ويحوز الحامل مع الكراهة هذا وقال
ابن جماعة مذهب الأربعة أن تجزى الشربة وهي التي شقت أذنم وانقرطه وهي التي خرفت
أذنم وانقرطه وهي المسحونة الأذن من كى أو غيره (والثالث ذبصه في الحرم) بالاتفاق سواه
وجب شكراً أو جبراً سوى الهدى الذي طيب في الطريق كما ساق بيانه (والرابع تأخير من
الجنابة فلا ذبح حتى لم يجزه) كما حقق في كفارة العين قبل الحنث خلافاً للشافعي (والخامس
أن يكون من النعم) المذكورة من الشاة والبهيرو البقرة فلا يجوز نحو الباجحة خلافاً لما
يتوجهه العامة (والسادس الذبح فلا تصدق به حيا لم يجز) نعم لو أعطاه وكره بضعه أو كله جاز
(والسابع التصدق به على فقير فلا أعطاه) أي المتصدق لم يهد به (لحق لم يجز) بخلاف الفقير
فانه إذا أخذ وهبه لنفى أو باعه إياه جاز لاني حديث بربره فلا تصدق أحد على فقير طعاماً
أو دماً وأراد الفقير أن يطعم غيره ما أخذ سواه كان ذلك الغير هو المعطى أو ابنه أو غنياً آخر
يجوز على سبيل التخليك لتبديل الملك تبديل الملك كتبديل العين ولا يجوز على سبيل الإباحة لعدم
تبديل الملك لأنه با على ملك الفقير فلا يجوز من النعم من ما تادروهم فاضلاً عن مسكنه
وما لا يدينه وعن دينه وان كان له أقل منه فهو فقير حله أخذ الصدقة فلا يجوز اطعام الغني
تخليكاً وإباحة وأما أن السبيل المنقطع عن ماله وكذا ما كان له وعليه دين بطالبين جهة العباد
يجوز اطعامه تخليكاً وإباحة (والثامن عدم الاستهلاك فلا يستهلكه بنفسه بعد الذبح بان باعه
ونحو ذلك) بان وهبه لنفى أو أتلفه أو ضيعه (لم يجز وعليه قيمته) أي ضمان قيمته للفقراء
فإن تصدق بها عليهم بان كان معجباً بالتصدق به بخلاف ما إذا كان محالاً ليجب عليه
التصدق به فانه لا يضمن شيئاً كما ينه بقوله (الافى هدى القران والتمتع) أي التمتع (والنتوع
فانه لا يجب) أي على مستهلكه (فهاشي) أي من الضمان لآبده ولا قيمته (ولو هلك) أي المذبح
(بعد الذبح بغير اختياره بان سرق سقط) أي الضمان (ولا شيء عليه) أي في النوعين السابقين
أما إذا هلك قبل الذبح ولو بغير اختياره يلزمه غيره في النوعين ولا يجوز تصدق القيمة فيما وجب
شكراً أو جبراً إذا هلك قبل الذبح ولو باع لمعجاً ببيعته في النوعين إلا فيما لا يجوز له أكله ويجب
التصدق به فعليه التصديق ببقته على ما في البدائع قال ابن الهمام وليس له شيء من لحوم
الهدايا فان باع شيئاً أو أعطى الجزاء جرمه منه فعليه أن يتصدق بقيمته وقال الطرابلسي ولا يعطى
أجرة الجزاء من هاتان أعطى صار الكل لخاله إذا شرط إعطائه منه يبقى شريكاً فيها فلا يجوز
الكل لتصدده للحم وان أعطاه من غير شرط قبل الذبح ضمنه وان تصدق بشيء منها عليه من غير
الأجرة جاز أن كان أهلاً للتصدق عليه (والثاسع عدم اشتراك من يريد لغير القرية فيما يتصور
الاشتراك كالبدنة من الأبل أو البقرة بخلاف الشاة ولو اجتمع على جماعة ما وجب أنواصاً من
الصدقة إذا كان على وجه القيمة وينوب كل مسكين قدر قيمة نصف صاع من حنطة أو صاع
من غيرها (فلاوا اشتراك سبعة في بدنة) جاز عند الأربعة بشرط قصد القرية من جميع السبعة

(اللهم) أي أعوذ بك من
الفقر والاليك وأعوذ بك
من الغنى الأياك اجعلنا ممن
يتصدق بتوفيقك وأمتنا
على ملة الإسلام واحشرنا
في زمرة سيد الانام عليه
أفضل الصلاة والسلام
برحمتك يا أرحم الراحمين
(اللهم) بنورك اهتدينا
فضلك استقمنا وفي كشفك
أصعبنا وأمسيت أنف الأول
فلا شيء بعدك نعوذ بك من
الفقر والكسل ومن
عذاب القبر ومن قننة النعم
الفقر (اللهم) نهناذا كرك
في أوقات الفخلات
استمعنا في طاعتك في أيام

(كان كانوا) أى الشراكة السبعة (كلهم يريدون القرية) أى التقرب بقى الخلة ولو كان اختلاف
 بينهم من جهة قوع القرية (جازوان) كان أحدهم يريد الجسم أى انفسه وأغيره (لم يسقط من
 أحدهم) أى لم يجب عليهم وكذا إذا كان أحد الشركاء ليس من أهل القرية كالكافر ثم اعلم أن
 لكل من وجب عليه دم من المناسك جازان يشاركه ست تفرق وجب الدماء عليهم وإن اختلف
 أجنتها من دم قران وتفتح واحصار وجزا لم يسد وضو ذلك والتضاد الجنس أفضل وإن اشترى
 جزوا أو بقرقعة مثلاً ثم اشترى فله استغفمه بعدما أوجبها لنفسه خاصة لا يجوز لانه
 لما أوجبها الكل واجبا عليه وليس له أن يبيع عما أوجبها لأن فعل فعله ان يتصدق
 بغيره لكن ان نوى عند الشراء ان يشرك فله ستة جزا ثم الأفضل ان يكون ابتداء الشراء منهم
 أو من أحدهم بأمر باتهم وإى الشراكه ضررها في مكانه وزمانه جزا العكس ثم يقتسم الجسم
 بالوزن قالوا انقسموا جزا فلم يجز الا إذا كان مع شيء من الاكل والجلد اعتبارا بالبيع على ما في
 شرح المجمع (والعاشران يكون الذبح) أى وقوعه (يوم النحر) المراد به نفسه (أو بعده) أى بعد
 معنى يوم النحر (في هدى المتعة والقران) اعلم انه لا يختص ذبح هدى بأيام النحر الا هدى المتعة
 والقران بالأجاء فلا يسقط لو ذبح قبلها خلافا لبايضا وذهب القدوري الى ان هدى
 التطوع يختص بأيام النحر أيضا والجهور على خلافه وهو الصحيح فيوزن ذبحه قبل يوم النحر
 كما صرح به في الأصل الا ان ذبحه في يوم النحر أفضل اجما وأما هدى الاحصار فلا يختص
 بأيام النحر عندنا بحقيقة خلافا لما على ما في عامة الكتب ووقع في الضغ ان أبابوسف مع أى
 حقيقة ولعله عنده زبائن (والحادى عشر النية) أى بان يقصد به الكفارة وان تكون النية
 مقارنة لفعل التكفير فان لم يقارن الفعل أو تأخرت عنه لم يجز (والثاني عشر ان يتصدق به
 على من يجوز التصديق عليه) أى من الفقراء والمساكين ولو من مساكين غير الحرم إذا كانوا
 من المصارف (فلا يجوز) أى تصدقه (لو تصدق به على أصله) أى من أبه وجده وأمه
 وجدته ولو علوا (أو فرعه) أى من ابنه وبناته وأولاده وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم
 وأباحتهم ولو أطمأنا أو أختهم جاز إذا كانوا فقيرين ولو أطمأنا أو غنيا على ظن أنه اجنبى أو فقير
 ثم تبين حاله بخلاف ذلك جاز ضد أى حقيقة ومحمود أى يوسف لا يجوز (أو علوكه) أى من قر
 أو مدبر وضوء الامكانه (أو هاشمى) على الاصح وقبل يجوز في زماننا قال الطحاوى به يأخذ
 (أو زوجته) أى امرأة المتصدق (أو زوجها) أى زوج المتصدق (ويجوز) أى تصدقه (على
 الذى) أى إذا كان فقيرا من جميع الكفالات عندهما وقال أبو يوسف لا يجوز الا للتزويج والتطوع
 ودم المتعة (والمسلم أحب) وكل من هو اقرب أفضل (ولا يجوز لحرق ولو مسنا منا والثالث عشر
 ان يكون الذبح من المسلم أو الكافى) والظاهر انه يكون مقبدا بان لا يكون مشركا لله يعبدى
 أو عير وقد عي الله خاصة (والرابع عشر التسمية) ولو كان الذابح شافى المذهب أو كره حندا
 لا يجوز (والخامس عشر الملك) أى الملك السابق على الذبح فلو ذبح شاهة لغيره فأجازة وضعه
 له لكان حنثا لا يجوز (ولا يشترط في التصديق به) أى يلحظه (عدد المساكين) كما شهر عند
 العامة من اعتبار عدد السبعة (فالصدق به على فقير واحد جاز) ولو بدفعة واحدة وهل يشترط
 عدد المساكين صورة في الاطعام فليكن واحد جاز أو باحة قال اصحابنا ليس بشرط حتى لو دفع طعام ستة
 مساكين وهو ثلاثة أصع الى مسكين واحد في سنة أيام كل يوم نصف صاع أو غنى مسكين واحد

المهلة واسلك بنا الى
 جنتك طريفا مهلة (اللهم)
 احفظنا من أمن بك فهديته
 ونوكل عليك فكفنيته
 وسلك فاعطيه ونضرع
 اليك فسر حننه نسالك
 موجبات رحمتك وعزائم
 مغفرتك والغنية من كل بر
 والسلامة من كل اثم
 والفوز بالجنة والنجاة من
 النار (اللهم) يا عالم الغيبات
 يا سامع الاصوات يا باعث
 الاموات يا مجيب الدعوات
 يا قاضي الحاجات يا خالق
 الارض والسموات أنت
 الله الذى لا اله الا أنت
 الواحد الذى لا يعقل

وعشاة سنة أيام أجزأه عندنا ما لو دفع طعام ستة مساكين إلى مسكين واحد في يوم دفعة واحدة
أودقنا فلا رواية فيه واختلف ما يخاف قال بعضهم يجوز وقال عامتهم لا يجوز إلا عن واحد
وعليه الفتوى (ولا فقره الحرم) أي ولا يشترط أن يبطي فقره الحرم (ولا الحرم) أي ولا أن
يتصدق به في أرض الحرم (فلا تصدق به على غيرهم) أي غير فقره الحرم (أو أخرجه) أي لجه
(من الحرم بعد الذبح) أي بعد ذبحه في الحرم (قتصدق به) أي في خارج الحرم سواء على فقره
الحرم أو غيرهم (جاء وقراء الحرم أفضل) أي مطلقا (إلا أن يكون غيرهم أحوج) أي أكثر
حاجة واطهر واقف منهم (ولا يجوز عن الدم) أي بدلا عنه (إداه القربة) أي صرف قيمته ولو حبسا
(إلا إذا أكل أو تفرغ على الجوز) أي له (الأكل منه فليته قيمته) أي حينئذ (يتصدق بها) أي على
الفقره ثم اعلم أن الاضحية واجبة على كل مسلم حرم قمح موثر يستوى فيه المقيم بالامصار
والقري والبوادي فلا تجب على المسافرين ولا على الحاج إذا كان محرمًا وان كان من أهل
مكة كذا في الحزنة وليس وجهه أنه يجب على الحاج دم قران أو تمسكه ويستحب لهم
دم أفراد فيسقط عنهم دم الاضحية تقضيًا عليهم كما سقط عنهم صلاة العباد اجابا وكذا أصالة
الجمعة ينعى عندهم قال البخاري في منسكه ولا تجب الاضحية على المسافر والحاج لأن فيه
الحاق المشقة بالمشقة وتجب على أهل مكة لعدم المشقة فيهم ولعله أراد بأهل مكة من لم يصح
منهم ولا يبعد أنه إذا أراد هو منهم فقد قال الحدادي وأما أهل مكة فتجب عليهم وإن كانوا
مجاكزا كذا في الكرتي وذكر في المنجدي أنها لا تجب على الحاج إذا كان مجرمًا وإن كان من
أهل مكة والله سبحانه أعلم

فصل في أحكام الصدقة وهي التي في الجناية الواقعة وهي تارة مقدرة كاستحي معيذ
وأخرى مطلقة ولذا قال (حيث أطلق الصدقة فالمراد نصف صاع من بر أو صاع من غيره) كالتبر
والشعير (إلا في جزاء اللبس) أي ليس ما لا يجوز له لبسه وفي معناه التغطية (والطيب والخلق)
أي لراى من غيره من أعضاء البدن وفي معناه القص وسائر إزالة الشعر (والظلم) أي تقليم
الأظفار فانه حينئذ (إذا فعل شيئا منها) أي من المخطورات المذكورة (كسلا) أي على وجه
كالبان لبس يوما وطيب عضوا كاملا ونحو ذلك (بمنذر) أي بخلاف ما إذا كان بغير عذر فانه
يقتض في الدم (فالمرد فيه) أي في هذا النوع أي من الجناية بمنذر (من الصدقة ثلاثة أصوع من
بر أو ستة أصوع من غيره) أي مع تغييره أيضا بين الهدى وصبيام ثلاثة أيام (والأ) عطف على
الاستثناء السابق (في قتل الجراد) أي وإن كثرت (والقمل) أي إذا لم يزد على عدد الثلاث (وسقوط
شعرات) أي قليلة سبب قطعه أو سقطه لا بمجرد السقوط (واللبس) أي والاف في اللبس إذا كان
أقل من ساعة فيها) أي في الصور المذكورة ونحوها (يطهر شيئا) أي من الصدقة (ولو يسيرا)
أي ولو كانت قليلة لحديث غيرة خبر من جرادة وهذا الذي ذكره أحكام الصدقة (وأما شرائط
جوازها) قسمه وكان حقه أن يقول سائفا فصل في أحكام الصدقة وشرائط جوازها ثم يقول
وأما شرائط جوازها (فالاول التقدر) أي المقدار الكامل من أنواع المطبوعات (وهو أن يكون
نصف صاع من بر أو صاع من غير شعير) اتفاقا (أو زبيب) أي على الأصح لما فيه من خلاف
سابق (فلا يجوز أقل منه) أي من التقدر المذكور من أحد النوعين (وان زاد فهو منقطع) أي
بثالب عليه (ويشتر الصاع وزنا) أي من جهة وزنه (وهو) أي الصاع (أن يسع ثمانية أرطال)

والحليم الذي لا يهمل
لا رد لأمره ولا معقب
لمسك كل رب كل شيء
وما لك كل شيء ومقدر
كل شيء أسألك اللهم
أن ترزقني علما نافعا
ورزقا واسعا وقلبا
خاشعا ولسانا ذا كرا وحملا
زاكيا وایما ناعا صاوها ب
لنا ناية المخلصين وتخشوع
الطيبين وأعمال الصالحين
ويقين الصادقين وسعادة
المتقين ودرجات الفائزين
بأفضل من تصدوا كرم
من مثل وأحلم من عسى
ما أحلك على من صالک
وأقر بك إلى

ومعرفة الرطل اتوقف عليه علم مقدار الصاع بحمله الكتب المبسوطه وقد بينه صدر الشريفة
 في شرح الوفاية وقد خففته فوجدته نصف صاع تقريباً من الحب المصري اذ لم يكن معرلاً فقدر
 كيل مكي وربع من الكيل المتعارف في زماننا ومن القبيح التلظيف بمقدار كيل واحد منه ثم
 اعلم ان الطماوى قال الصاع ثمانية اوتال مما يستوى كبله ووزنه معناه ان العدىس والماش
 والزبيب يستوى كبله ووزنه مساوى هذه الاشياء يكون الوزن فيها اكثر من الكيل كالشعير
 قتارة يكون الكيل اكثر كالمخ تقدير المكاييل بما لا يختلف كبله ووزنه فاذا كان المكيال يسع
 ثمانية اوتال من العدىس والماش فهو الصاع الذى يكال به الشعير والتمر (الثاني الجنس) أى
 الجنس الخاص الشامل لأنواع من الطعومات (وهو البر ودقيقه وسوقه والنسب بروقيقه
 وسوقه والتمر والزبيب فهذه أربعة أنواع لخاص لها) أى من الأنواع (التي يجوز أداؤها من
 حيث التقدر والمغيرها من أنواع الحبوب) فحسبك قاعدة الطعومات من الامتعة (فلا يجوز)
 أى أداؤه (الاباعتبار القيمة كالارز) بمتعين تقشيد يذاي (والذرة) بخصيف الرله (والماش
 والعدىس والجبن) ضم تقشيد مع مضمومة (وغير ذلك) من الحبوب الطعومات كالباقل
 ونحوه (وكذا الاط) بفتح فكسر (لا يجوز الاعلى وجه القيمة وكذا الخبز ولومن يرتب فيه
 القيمة) أى قيمة نصف صاع منه (فلا يجوز) أى دفع عين الخبز (وزناً) أى مقدار وزن نصف
 صاع وهو الصعي وقيل اذا أدى منون من خبز الحنطة يجوز (ولا يجوز) اداء المنصوص عليه
 بعضه) بالجر على البذل بما قبله (من بعض) أى بعض آخر من المنصوص عليه (سواء كان من
 جنسه) الاولى من نوعه فان الجنس هو المنصوص عليه (أولاً) بان يكون من نوعه الآخر (فالز
 أدى نصف صاع من حنطة جيدة عن صاع من حنطة وسط) أى فيما اذا كان الواجب عليه
 صاعاً وهذا امثال اختلاف قدر المتباينين (أو نصف صاع) أى اداءه (من مرتب على قيمته نصف
 صاع من بر أو أكثر) بان بلغ قيمته صاعاً مثلاً (البريز) وهذا امثال اختلاف النوعين (ويجوز
 ذلك) أى الاختلاف (في خلاف الجنس) أى المنصوص عليه بأواضعه اذا أعطى (باعتبار القيمة)
 أى لا باعتبار الوزن (فلو أدى ثلاثة أمناه من الذرة) أى ونحوها من الرز والعدىس (بلغ قيمتها
 منون من الحنطة جاز) لكن لاحظ القابل (اذا أراد ان يجبل الذرة بدلا عن الحنطة أما اذا أراد
 ان يجبل الحنطة بدلا عن الذرة) بان يعطى أقل من منوى الحنطة يبلغ قيمتها من الذرة ما يبلغ
 قيمة نصف صاع من الحنطة (فلا يجوز الاولى) ان يراعى في الدقيق والسويق التقدير والقيمة
 أى احتياطاً على ما صرح به صاحب الهداية (وهو) أى ومعناه (ان يؤدي من دقيق البر نصف
 صاع تبلغ قيمته نصف صاع من بر) وعن أبى يوسف اداء نصف صاع من دقيق أولى من البر
 (ويجوز اداء القيمة في السكك دراهم او دنانير او فلساً او عروضا أو ماشه) أى من الامتعة
 (والدقيق أولى من البر) وفيه ما تقدم وعن أبى بكر الاعشى فضيل الحنطة (والدراهم أولى من
 الدقيق والبر) في الكفاية ان اداء القيمة أفضل وعليه الفتوى لانه أدفع لحاجة الفقير (وقيل
 المنصوص أولى) لانه لا بد من الخلف وهو المستحب وطريق الاكمل (الثالث ان لا يعطى
 الفقير أقل من نصف صاع من بر) كاهو الاصح فيما نصوص عليه من سدقة الفطر (فلو صدق
 به) أى بالاقل منه (على فقير أو أكثر) بالاولى (البريز الا ان يكون الواجب أقل منه) أى
 من نصف صاع من بر فانه يجوز ان يدفع لفقير واحد وهو استثناء من الحكم السابق لامن الفرع

من دمالك واعطاك على من
 سألك لك الخلق والامر
 ان اعطاك فبفضلك وان
 عصناك فبعلك لا مهي
 الامن هديت ولا ضال الا
 من اضلت ولا غنى الامن
 أغنيت ولا قدر الامن
 أقررت ولا معصوم الامن
 عصمت ولا مستور الامن
 سترت نسألك ان تهب لنا
 جزيلا عطائك والسعادة
 بلقاتك والمزيد من نعمك
 وآلائك وان تجعل لنا نورا
 في حياتنا ونورا في مماتنا
 ونورا في قبرنا ونورا في
 حشرنا ونورا في توصل به

اللاحق (ولو اعطاه) أى الفقير الواحد (أكثر منه) أى من نصف الصاع (فهو) أى الزائد منه (تلقه) أى لا يحسب من صدقة الواجب عليه (الرابع) أهلية أهل المصروف إليه لصدقة (أى المذكورة وغيرها) (وهو أن لا يكون غنيا) أى شريفا (وهو من له ما تادروهم) أو عثرون مثقال ذهب أو نصاب آخر من النصب (فاضلا عن مسكنه) أى الذى يحتاج الى سكنه هو ومن يكون فى مؤنته (وكسوته وأثاثه) أى متاع يتنعم فرش وأداؤه من نحاس وغيره (وفرسه) أى يحتاج (ركوبه) وغادمه) أى الذى لا يستغنى عنه (ولا يشترط فيه قبول الحول ولا النماء) أى إمكانه لقلة زمانه (بجلاف الزكاة) حيث يشترط فيه حولان الحول لا مكان القوا باعتبار اختلاف الفصول (ويجوز اطعام ابن السبيل) وكذا اعطاؤه والمراد به المسافر (المتقطع عن ماله) ويستوى فيه منقطع الفزاة والجناح وغيرهم فى جواز اعطائهم ولو اختلف الحكم فى كثرة الثواب بالنسبة الى بعضهم لاختلاف حالهم (ولا محلوكة) أى ولا محلوكة حتى (رجوع ماله اليه) ماله لأن البدوماء فيه أولاه (ولا مله) أى الولد الصغير لغيره يختلف ولده الكبير إذا كان فقيرا (ولا هاشميا ولا محلوكة) ولا مولاه أى محتوفه وقيل يجوز دفعه اليهم فى زماننا به أخذ الحماوى (والحرياء ولو مستامنا) أى عن دخل دار الاسلام بأمن (ويجوز لأهل الزمة) على خلاف فى بعض الكفارات كالتقدم (وأن لا يكون) أى ألا أخذ (أصل المكفر) أى أبا المتصدق وأمه أو أحدا من أجداده وجداته (ولا فرعه) من أبنائه وبناته وأولادها (ولا زوجته ولا زوجها) وكان حقها أن يقول ولا محلوكة (ويجوز للأخ والأخت) وكذا سائر الأقارب ولومن ذى الرحم المحرم الذين يجب عليه نفقتهم كالم والممة والحال وانحالة (ولو أطم) أى أحدا (على ظن أنه أهل) للأطعام والاعطاء بأن أعطى ولده على ظن أنه اجنبى أو غنيا على ظن أنه فقير (فتظهر خلافه جاز) على الصحيح (الافى محلوكة) أى فإذا اتبين أن الذى أعطاه محلوكة فإنه لا يجوز (الطعام التاخير عن الجناية) فإن سبب الكفارة فعل المحذور فلو قدمها على الجناية لا يجوز كالأقدم كفارة العين على الخنث فإنه لا يجوز عندنا خلافا للشافعى ومن وافقه (السادس) أن يكون الفقير ممن يستوفى الطعام) أى ممن يقدر على استيفاء (كثتين مشبعتين فى الجلة) (وهذا) الشرط (فى طعام الإباحة خاصة) لاقى التخليك إذ يجوز تقليد الصغير بشرائه (فلو كان فهم) أى فيما بين الفقراء والمساكين (فطيم) أى صغير يأكل ويشرب إلا أن أكله يسير لا يبلغ مبلغ بالغ كبير (لا يجوز ولو كان مراهقا جاز) لأن ما قارب الشئ يطى حكمه ولاه فداكل ما لا يبلغ كالمبالغ (السابع) وهو أيضا مختص بطعام الإباحة) وهو ظاهر من قوله (أن يطعمهم فى وقتين) أى مختلطين (غدا وعشاء أو معصرا وعشاء أو) بأن يطعم فى وقتين متعدين بأن يكونا (غدا) (أو عشاء) (أو) (وإذا كان الأول) بناء على أن التبادر من لفظ الإطعام هو الاستغناء التام عن الطعام ولقوله عليه الصلاة والسلام أنفروهم عن السؤال (وأن أقصر) أى فى اطعامهم (على وقت) واحد بأن غداهم فقط أو عشاءهم لا غير (لم يجز) أى ولو كانوا كثيرين (الثامن) أن يكون الطعام (أى الحاضر) متبعا بكسر الباء أى قدر ما يمكن لشباعهم (فى الوقتين جميعا) أى فى كل منهما بافترادها (ولو كان فهم شعان) اختلف المتابع فيه (قيل لا يجوز) واليه مال شمس الأئمة الحلوانى وقيل يجوز والأول أصح (والمتبر هو الشحم) على ما فى الأخيرة ولو قدم طعاما قليلا (لا قدر الطعام فلو قدم اليهم طعاما قليلا لا يبلغ قدر الواجب وشبعوا منه جاز) حتى لو قدم أربعة أرغفة أو ثلاثة بين

الملك ونورا نفوز به لديك
فأنا يا بلك ساتون وبولك
مترقون ولقائلنا راجون
(اللهم) اهذنا الى الحق
واجعلنا من أهله وانصرنا
به (اللهم) اجعل شغل
قلوبنا بذكر عظمتك وفرغ
أيدينا فى شكره وسكرك
وانطق السنتنا بوصف
سنتك وقتنا وائب الزمان
وصولة السلطان وسواس
الشيطان فاكشفنا مؤنة
الاكتساب وارزقنا بغير
حساب (اللهم) انصت
بالجبريات آجالنا وحقق
بفضلك آمالنا ورسول الى
بلوغ رضاك سبيلنا

يدى ستة مساكين وشبهواجزاء لم يبلغ ذلك صاعاً أو نصف صاع (ولا يشترط الإدام في خبز البر) والمستحب أن يكون مأدوماً (واختلاف في غيره) أي في غير البرقي المضي قبر البر لا يجوز الأادام وفي المسألة لا بد من الإدام في خبز الشعير وفي البدأ ليس سواء كان الطعام مأدوماً أو غير مأدوم حتى لو غداهم وعشاهم خبزاً بلا إدام أجزاءه وكذلك لو أطعم خبز الشعير أو سواها غيراً لأن ذلك قد ينفك كل واحد انتهى كلامه (ولو جمع بين طعام الثقليل والاباحة) فقد ان يقول بين الثقليل والاباحة أو بين الأعيان والأطعام بأن غداهم وأعطاهم قيمة العشاء وكذا أن عشاهم وأعطاهم قيمة الغداء أو الصور (أو نصف المنصوص) أي ربع صاع من بر أو نصف صاع من تمر (جاز) وبلا خلاف (وكذلك أن أعطى كل مسكين نصف صاع من شعير أو تمر ومذمن بر جاز) على ما ذكره في الأصل وفي النجاشي إذا غداه أو أعطاه مديقه أو ابتان والله أعلم (التاسعة النية المقارنة) بكسر الراء أي المتصلة (لفعل التكفير فإن لم تقارنه) أي الفعل بأن تقدمت عليه أو تأخرت عنه (لم يجز) وهذا آخر الشروط الوجودية ولا يشترط عدد المساكين أي في الأطعام من جهة الثقليل والاباحة (صورة) أي بل يشترط عددهم معنى (فلو دفع طعام ستة مساكين) مثلاً وهو ثلاثة أسع (مثلاً) أي وكذا حكمه في الأقل أو الأكثر (المسكين واحد في ستة أيام) أي مثلاً كل يوم نصف صاع) من بر أو صاع من غيره (أو غدى مسكيناً واحد أو عشاء) أي واحداً كليهما (سنة أيام أجزاء) أي بلا خلاف عندنا (أو مالودقه) أي طعام جمع من المساكين (البه في يوم واحد) أي إلى مسكين واحد دفعة أو دفعت (أي في يوم واحد) فلا يجوز إلا من واحد أي بدلاً عن طعام واحد أو من مسكين واحد عدة عامة المشايخ وعليه الفتوى وقال بعضهم يجوز ولا رواية فيه من اشتوا أو مالوا طعامهم اباحة فلا يجوز بلا خلاف

فصل في صدقة تجب في الطواف أي بعد أدائك من أربعة أشواط (فهى لكل شوط نصف صاع) وترك الثلاثة جميعاً يحدكم وكذلك ترك شوط من السبع صدقة كما يجب ترك كل أشواط دم (أو في الزمى فكل حصاة صدقة) وفي ترك كل دم (أو في قلة الأظفار) إذا كان أقل من خمس (فكل ظفر) أي صدقة (أو في الصد) أي في قصه أو في صيد الحرم إذا لم يكن يتابع قيمته هدياً (ونبات الحرم فعلى قدر القيمة) أي تجب الصدقة ثم اعلم أنه إذا وجب الدم بشئ من اللباس والطيب والمخيط والقلم حقاً بأن لم يكن عن عذر وكان جنابته كسلاً فلا يجوز عنه غيره وأن وجب على التغيير بأن صدق عنه شئ منها لمعذوراً فإن اختار الدم أخص بالحرم فلو دفعه في غير الحرم لا يميزه عن الذبح لكن إن صدق بطله مودع إلى المستفصا كل من مسكين قدر قيمة نصف صاع يميزه على ما صرح به في شرح الطحاوي

فصل في أحكام الصيام في باب الأحرار أي كفارته (وله شرائط) أي خمسة (الأول النية) أي نية الكفارة فلا يتأدى بدون النية (الثاني تيبث النية وهو أن ينوي) أي يقصد الصوم قبله (من الليل) أي بعضهم أنه أوله وآخره (فلو أنه نارا) بأن أصبح ولم ينومن الليل ثم نوى نهاراً ولو قبيل الزوال أو نوى قبل غروب الشمس (لم يجز) أي لا يصح صومه عن الكفارة إلا بإجماع وهذا حكم ثابت في جميع الكفارات كالعين وخزاه الصبي والقران والتمتع والمخلوق وغيرها (الثالث تعيين النية وهو أن ينوي الصوم عن الكفارة) أي الخصوصية (فلا يتأدى بمطلق النية ولا بنية النفل ولا بنية واجب آخر) كالنذر وكفارة العين ونحوهما (الرابع أن ينوي الصوم

وحسن في جميع الأحوال
أعمالنا (الله) أغفر لنا
ولا تأتنا كآثرنا صفاراً
وأغفر غلاتنا وطامتنا
والمسلمين والمسلمات
فأنك جواد بالخيرات يا من
لأتراه اليهون ولا تتأطه
الظنون ولا تصفه الواسفون
ولا يحيط بأمره المتفكرون
يا منقذ الفرق يا منجي
الملك يا شاهد كل عبوي
يا منتهى كل شكوي
يا حسن الطعام قديم
الاحسان يا ذا الميعاد
يا من لا غنى لشيء عنه ولا بد
لكل شئ منه ما من رزقي

والضاف اليه بان يقول صوم المتعة (أي مثلاً أو جزء الحلق) أي مثلاً (أو غيرها) أي من أنواع الكفارات (ولو لم يرضه) بان اقتصر على نية الصوم من غير ان يرضه أو اضاف له إلى شيء آخر (لم يميز) أي في جميع الكفارات لغوت شرط التعيين فهذا الشرط مندرج فيما قبله فاحدها مكرور مستغنى عنه (الجلس ان يصوم في غير الايام المتبعة ورمضان) أما كون صومه في غير رمضان فالشرط ظاهر لان صومه ينصرف حيث يشاء إلى فرضه الا في بعض الصور وفي الفصول المجادية اذا تولى المريض أو المسافر في رمضان من واجب آخر كان صومه مما تولى عند أبي حنيفة وهكذا ذكر في الهداية وقال في الكافي عند أبي حنيفة اذا صام المسافر بنية واجب آخر يقع منه أو أما المريض فالجميع ان صومه يقع عن رمضان وأما في الايام المتبعة عنها فيصوم الصوم فيها لكن كونه شرطاً أن لا يقع صومه فيها محل بحث لانه يتقصد الصوم فيها كما لو نذر صوم يوم منها فانه يجب ان لا يصوم فيها فلو صام مع قال المصنف في الكبير ومن اختار الصوم أو وجب عليه الصيام في أي جزء كان صام في أي موضع شاء وأي زمان شاء قال في البحر يوم النحر أو غيره قال وهذا مخالف لما قالوا انه لا يجوز صوم هذه الايام المتبعة مطلقاً ولا تخالفه ولا منافاة فان كلامهم محمول على الحرمة مع العصة وما في البحر على العصة مع الحرمة وكذا على هذا يجعل ما نقل من الطحاوي في شرح الاثار ليس لاحد صومها في متعة ولا قران ولا احصاء ولا غير ذلك من الكفارات ولا من التطوع وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد أيضاً انتهى وقوله ولا من التطوع صريح في المذهب اذ يصح صوم التطوع فيها بخلاف مع الحرمة اجابها ثم اغرب المصنف في تقريره حيث قال فثبت انه لا يجوز صوم يوم النحر وأيام التشريق عن كثرة الصيد وغيره من كفارات الحج وقوله في البحر يوم النحر غيراً ما خوذت لا يعني انه لا يلزم من عدم الجواز لكونه حراماً عدم محضه عنه لانه ليس شرطاً ما قول الكرماني يصوم سبعة أيام بعد أيام النحر فقال السرورجي هو سهو انتهى يعني صوابه بعد أيام التشريق اقول يمكن دفعه بأنه قد يطلق أيام النحر تقليباً بحيث تشمل أيام التشريق كعكسه فإrade أن يصوم السبعة بعد الايام المتبعة لثلاث يقع في الحرمة ولا دلالة فيه على ان كون الصيام في غيرهما من شروط العصة (ولا يشترط في شيء منها) أي من الكفارات (التتابع) أي تتابع الصيام فان شاء فرقه وان شاء تابعه وهو الافضل بناء على استصحاب المسارعة إلى الطاعة لكن يجب عند التتابع في صوم كفارة الجبن لقراءة ابن مسعود رضي الله عنه بعد قوله تعالى ان لم يجد فقيام ثلاثة أيام متتابعات خلافاً لما في رحمه الله حيث ما اعتبر القراءة الشاذة (ولا الحرم) أي كون صومه فيه فيجوز صومه في غيره حيث شاء وان كان في الحرم أو دخل نظراً إلى مضاعفة الحسنه (ولا الاحرام) أي ولا كون صومه في حال مباشرة الاحرام (الا في صوم القران) أي وما يجتمع من التمتع (الثلاثة) أي الايام المتقدمة على السبعة من الشرة وكان حكمه أن يقول الا في صوم الثلاثة للقران والتمتع وتوضيحه انه لا يجوز صومها قبل أشهر الحج ولا قبل احرام الحج والعمرة في حق القران ولا قبل احرام العمرة في حق التمتع (وصيام البس والطيب والحلق وقم الانظار بقدر ثلاثة ثلاثة) أي لكل من الاربعة ثلاثة أيام بتقدير التشرع (وصيام جزاء الصيد على حسب الطعام) أي المستفاد من قيمة الصيد (مكان طعام كل مسكين يوم) وهذا في صيد الحلال حيث يجوز فيه الصوم ولو بلا عذر ومن غير عذر وأما جزاء صيد الحرم وحلبه ونبته فلا يجوز الصوم عنه سواء كان قادراً أو عاجزاً مذكوراً أو لا وكذا

على شيء وعليه ومصر كل
نبي اليه اليك ارتفعت
أي السالكين واعدت
أعناق الصابدين نساك
(اللهم) أن قبلنا في كفرك
وجوارك وحرزك وعيادك
يستررك وأمانك (اللهم)
نافعوك من جهد البلاء
ودرك الشقاء وسوء القضاء
وشحانة الأعداء (اللهم)
قسم لناس فضلك ما تصمنا
بمن قننة الدنيا وأغنتنا
بها عن أهلها واجعل في
ناوينا من الساعات والوقت
عننا والتمتع بها
مثل ما جعلت في قلوب

لا يجوز للصائم مطلقا وكذا لا يجوز للقارن والمتنع الا عند العجز عن الهدى ولا يترك صوم من يحظر ولو بذرا الا في سابق من المحظورات الاربعة اذا صدرت بمذروا ما ماعده فلا يجوز فم الصيام أصلا سواء كان قادرا على ما وجب عليه من الدم والصدقة أو كان عاجزا عنه (ومن عجز عن الصوم لكبر) وكذا المرض لا يرجي برؤه (لا يجوز له الشدنية عن الصوم) كما اذا وجبت عليه كفارة الا انى أى كفارة دفعه بان حلق رأسه بعد القبل وضوء (فلم يجد الهدى) أى عجزه أى عجزه (ولا طعام مسنة مساكين) مثل ما سبق قبله لكن بشرط عدم القدرة على كله (ولم يقدر على الصوم) أى لكبر وضوء (وأراد أن يطعم عن صيام ثلاثة أيام ثلاثة مساكين لم يجز الا ستة مساكين) أى الاطعامهم كمالا لتعين الشارع وتعيينه بين الاشياء الثلاثة فمن هدى أو اطعام مسنة مساكين بقدر معلوم أو صيام ثلاثة أيام فلا يجوز معارضة النص بالقياس على الاطعام والصوم في باب الصدقة الظاهر انه يجب عليه اطعام الثلاثة بحسب القدرة واطعام الثلاثة الاخر يكون عليه متأخرا الى حالة الاستطاعة (وكذا المتنع) وفي معناه القارن (اذا لم يجد الهدى ولم يقدر على الصوم) أى على صوم الثلاثة في وقته أو كان قادرا وقتئذ أو لم يقدر على الصوم مطلقا (لم يجز أن يطعم عن الصيام) أى مكانه على ما في البصر الا انزلان الشارع وأوجب الهدى عليه عند القدرة والصوم المعين عند العجز فلا يجوز المدول منها الا غيرها أصلا

وهو فصل اعلم ان الكفارات هى التى يجب من الجزاء في الاحرام كلها أى جميعها على أربعة أنواع) ووجه المحصر لاه (اما ان يجب الدم عينا) أى معينا احتمالا (أو الصدقة عينا) أى من غير تغيير ولا ترتيب (أو على الترتيب) أى وأوجب أحدهما على وفق الترتيب بين الشئين المذكورين (الدم) أى عند القدرة (والصوم عند العجز عنه) أى عن الدم (أو على التغيير) أى أو جبا مع غيره ما هو الصوم على التغيير الوارد عن الشرع (بين الدم والصوم والصدقة) كان حقه ان يقول بين الصوم والصدقة والدم واقعة على ترتيب الآية المشعرة بحسب الاهون قالاهون رجعة على الامة ثم هذه قواعد كلية وتفرع عليها مسائل جزئية فاذا عرفت هذه الاصول فابن عليها الفروع من النقول (فحيث وجب الدم عينا لا يجوز عنه) أى بدله (غيره من الصدقة والصوم والقيمة) أى لقيمة الهدى ولقيمة الصدقة وانما يسقط الدم بالاراقة في الحرم (وحيث وجبت الصدقة عينا لا يجوز عنها الدم) أى بالاولى لانه الا على الاله بشرط ان يتصدق بالدم على شرائط الاطعام بان يعطى كل مسكين قيمة نصف صاع لا أقل ولا أكثر ولا يسقط عنه بالاراقة كما يسقط الدم ان هلك يجب ضمانه ويجوز بيعه خارج الحرم (والقيمة) أى ويجوز عن الصدقة والغروضة من نصف صاع بر أو صاع غيره قيمتها (ولا يجوز عنها) أى بدل الصدقة (الصوم) أى وان كان عاجزا عن اداءه من الصدقة وقيمتها (وحيث وجب أحد الشئتين على الترتيب الدم والصوم) يجوز فمها أنواع الارباب الثلاثة لا يجوز عنه الصدقة (أى بدلا عن الدم ولا عن الصوم) (والقيمة) أى ولا قيمة الدم (وحيث وجب) أى أحد الاشياء الثلاثة (على التغيير بين الثلاثة يجوز عنه بدلا) أى عن الدم (الصدقة) أى المقدرة (والقيمة) أى قيمة الدم على وجه الاطعام وكان حقه ان يقول والصوم أو يجوز له فيه الصوم أيضا لما قل في الكبير فاذا فعل أحدهما خرج عن العهدة ولا تى عليه غيره ولو أدى الاشياء الثلاثة كلها عن كفارة واحدة لا يقع الا واحد وهو ما كان أعلى قيمة ولو ترك الكلى ساقب على ترك واحد منها وهو

من فارقها تزهد فيها ورغبة
منها من أولئك المخلصين
المرحومين بأمرهم الرحمن
(اللهم) لا تدع لنا في
مقام هذا ذنبا الا غفرته
ولا عيبا الا ستغره ولا هما
الا فرجه ولا كربا الا
كشفته ولا دينا الا قضيته
ولا عدوا الا كفيته ولا
فسادا الا أصلحته ولا
مرضا الا بعثته ولا غائبا
الا ردته ولا خلة الا
سددها ولا حاجة من
حوائج الدنيا والا تنزلت
فها راضا ولنا فيها صلاح
الا قضيتها فانك تهدي

ما كان أدنى قيمة لأن الفرض يسقط بالادنى وحيثما يجوز اداءه القيمة بدلا عن غيرها فهو الأفضل عند المتأخرين وعليه الفتوى كما قاله في النضة

في فصل ولا يجوز للكفر أي مكفر الجناية في ذبح الهدى (إن يأكل شيئا من الدماء) أي الواجبة عليه الجيزة (الادم القران والفتح والتطوع) استثنائه منقطع لأن دم القران والفتح وإن كان مما يجب عليه الا انه دم شكر ودم التطلع مما لا يجب عليه فالمعنى لكن دم القران والفتح والتطوع إن يأكل شيئا منه بل يستحب له أن يأكل بفضه كافي الاضحية (ولا يجوز اداءه جوزه الجزار منه) أي من لحم الهدى وغيره (فإن أعطى) الجيز لشيء منه (غرم قيمته) أي ضمتها بصدقتها (في غير الهدايا الثلاثة) من دم القران والفتح والتطوع لكن هذا الم بشرط اداءه الاجرة منه واعطى متبرعا أو أخذته الجزار بنفسه من غير مقابلة أجرة (ولو شرط الاجرة منه لم يجز في الكل) أي في جميع الدماء الواجبة للجيزة وغيرها (وكذا لا يجوز له أن يأكل من صدقة) وهي أهم من أن تكون دما أو غيره فإن أكل منها شيئا غرم قيمته (ولو أعطى الفقير الدم أو الصدقة ثم أراد الفقير) أي هو بعينه (أن يطعمه منه) أي المتصدق من نفسه صدقة (أو يطعم غيره من أجل الصدقة) أي مطلقا كالنبي أو لم يقل له تلك الصدقة من أصل المتصدق وفرعه وعملوكه (فإن أطعمه) أي كلامهم (عليك) يسبق أو هبة (جاز) أي اطعمه اياهم أو كلامهم (وإن أطعمه) أي كلامهم (اباحة) بطريق الاباحة (لا يجوز) لأنه لا يكون رجوعا للمتصدق إلى صدقته وأكل الغير المستحق على سبيل حرمة

في فصل في جناية الملوكة فأنما وغيره من مدبر أو مكاتب أو ماذون أو أم ولد كل ما فعله الملوكة المحرم أي جميع أو حر من أنواع المخطورات سواء كان اسواها باذن سيده أو لا فنيته تفصيل (فإن كان) فعله المخطورة (مما يجوز فيه الصوم) أي في تكفيره اساءة أو بدلا (يجب عليه في الحال) أي قبل التيق وجوبه لمتر أخيا في الاداء فيجوز له الصيام قبل التيق وبعده (وإن كان) أي فعله المخطورة (مما لا يجوز فيه الصوم) فيه (أي في تكفيره) بل الدم عينا أو الصدقة عينا أي محتمل من غير تقيير ولا ترتيب (فعلبه ذلك) أي فيجب عليه أن يفعله (إذا اعتق) في المال لافي الحال تملك جزأه مالمال وهو لا يملكه في المال (ولا يبدل) أي كل من الدم والصدقة عينا (بالصوم وإن أدى ذلك) الجزاء المسمى (في حال الرق لا يجوز) قيسل لانه لا ملك له ونفسه ان هذا يصح أن يكون عليه ثلثي الوجوب لثني الجواز ولذا اختلف في جواز التبرع عنه كما بينه بقوله (وإن تبرع عنه مولاه أو غيره لم يجز) على ما في البدائع وغيره (وقيل يجوز) إذ جوز الكرماني ما إذا تبرع عنه مولاه أو غيره ونقل عن الطحاوي أنه لا يجوز اه لكن يقي ما إذا استدان في ذمته لاسيما وهو مأذون في معاملته أو زمان مكاتبته لم أر من تعرض له مع أنه أولى بالجواز من التبرع عنه إذا لم يصر في التبرع المسمى من أحد في حياته بعدما استقر وجوبه في ذمته (ألمد الامصار فيجوز إذا تبرع عنه مولاه) أي هديا يصل به كاسيا في محله ولعل وجهه ان منفعة احلها ترجع إلى مالكه

في فصل في جناية القارن ومن معناه في كالمتمتع الذي ساق الهدى وغيره كاسيا في بيانه (كل شيء) أي من المخطورات (يفعله القارن) أي الحقيق أو الحكمي (عنا نفسه جزاء واحد على المفرد) أي بالغ أو الممرة (فعل القارن جزأ أن) أي أحدهما الاحرام بحقه والا تخول احرام حرمة

السبيل وتبديل الكسبر
وتفني القسبر (الهم)
ما كان من نصير فاجبره
بعدة عقوق وتجاوز عنه
بغضك ورحمتك وأقبل منا
ما كان صالحا وأصلح منا
ما كان فاسدا فإنه لا مانع
لنا أعطيت ولا معطى لنا
منعت ولا مقدم لنا آخرت
ولا مؤخر لما قدمت ولا
مضل لمن هديت ولا مذل
لن واليت ولا ناصر لن
عاديت ولا ملجأ ولا منجى
منك إلا إليك فولد حق
ووعده حق وحكمك
عدل وقضاؤه فضل ذل
كل شيء لعزتك وتواضع كل
شيء لمظلمتك لا يجوز دونك

أو جزآن لآخرى بحه أو عمرته وهذه قاعدة كليمن قواعدنا بنيت عليها فروع جزئية
 (الاف مسائل) استثنائها الأئمة الحنفية على خلاف في بعضها كالسنة الأولى منها إذا باوز
 المقات بغير إرم ثم قرن أي أكرم بمرة وحجة بعد المجاوزة من غير المعادة (فعلية دم واحد)
 لأن محظوره هذا قبل تلبسه بالحرم مع أنه لا يجب على من وصل المقات أن لا يصير باحداهما
 وليس من شرط القارن أن يصير بهما من المقات بل الواجب عليه عند ارادة مجاوزة المقات
 أن يصير بهما أو باحداهما بخير فيما لو نذر مجازاة لوجه لقول زفرانه عليه دمان وأما لو باوز
 المقات فلم يصح ثم دخل الحرم فلم يصير بهما دمان بالاشتاق ولعل هذا هو مراد
 المصنف بقوله (الأن أكرم بالمخ من الحل وبالعمره من الحرم) أي في سنة واحدة (أو بهما من
 الحرم) أي بعد مجاوزة المقات الثاني (فعلية دمان) أي لمجاوزة المقاتين بالنسبة إلى
 التسكين ولهذا أكرم من المقات بمرة أو حجة ثم أكرم بمقتا وزمجة أو عمره لا يجب عليه
 شيء أصلا لعدم محظور (الثانية لقطع صبر الحرم فليجوز له واحد) وفيه أنه لا يدخل في
 الأحرام مطلقا حتى يستثنى عما يجب على القارن جزآن فيما على المفرد جزأ واحد (الثالثة
 لو نذر حجة أو عمره ما شيا قرن وركب) أي في زمان لا يجوز له أن يركب (فعلية دم واحد) لأن
 أو التوبة لا تنضم معنى الجمعية فضلا عن العمة (الرابعة لو طاف للزيارة جنبا أو على غير وضوء)
 كان الأخير والأظهر أن يقول أو بعد تأمل المراد بالوضوء الطهارة الحقيقية أو الحكيمة
 عند جواز التيمم بالشرط التبرعية (أو للعمره كذلك) أي طاف لها جنبا أو محمدا (فعلية
 جزأ واحد) إذا فرق بينه وبين المفرد فان جنابة طواف الزيارة محتمة بالمخ سواء يكون مفردا
 أو قارنا وسواء خرج من أحوامه بالحمل أو لا وجنابة طواف العمرة خاصة بالمفرد للعمرة كما يدل
 عليه أو التوبة بمعية بخلاف ما إذا طاف القارن لعمرته جنبا أو محمدا أو للزيارة كذلك فإنه لا شك
 من تعدد اجزاء هذه أمعي قوله (وان طاف لهما كذلك فعلية جزآن) أي سواء كان مفردا
 بكل منهما أو قارنا بهما (الخامسة لو أفاض قبل الامام من عرفة) أي من غير عذر ولم يتحقق
 الغروب (فعلية دم واحد) لأنه من واجبات الحج خاصة ليس له تعلق بأحرام العمرة (السادسة
 لو ترك الوقوف بمزدلفة) أي بغير عذر (فعلية دم واحد) لما امر (السابعة لو حلق قبل الذبح فعلية
 دم واحد) مع ما فيه من الخلاف في وجوب الترتيب والعلة ما تقدمت (الثامنة لو أضر الحلق عن
 أيام النحر فعلية دم واحد) (التاسعة لو أضر الذبح عنها فعلية دم واحد) (العاشر لو ترك
 الرمي) أي كله أو بعضه مما يجب عليه دم أو صدقة (فعلية دم واحد) أو جزأ واحد (الحادية عشر
 لو ترك أحد السبعين) أي سعى العمرة أو الحج (فعلية دم واحد) لتقصا حه أو عمرته (الثانية عشر
 لو ترك طواف الصدر) بقتين أي طواف الوداع (فعلية دم واحد) لأنه منطلق بالمخ الثاني
 دون المعفر مطلقا وأصل أنه قال في الكبير عكس أن يدخل الرابع وما بعده في اختلاف المسامخ
 في القارن إذا جنى بعد الوقوف ويمكن أن لا يدخل في الاختلاف بل يبنى على الاتفاق لما علل
 بعضهم بأن هذه الأفعال لا تعلق لها بالعمرة بخلاف الصيد ونحوه اهـ وهذا هو الظاهر الذي
 لا يمتور عنه خلافا كالاجتناف ثم قال أما الزابع والخميس فظاهروا ما السادس أي الذي جعل في
 الصنبر هو السابع فمضى عن غير شيء الإسلام لا يكون جنابة على أحرام الحج وعن قصر غير
 يكون جنابة على الأحرامين قلت لا يظهر وجه تعدد جنابته باعتبار الحلق قبل الذبح أو قبله بعد

شيء ولا يهين قدرتك شيء
 اليك شكركم مساواة قلوبنا
 وجود أميننا طول آمالنا
 مع اقتراب آجالنا وكثرة
 ذنوبنا فقم المشكور اليك
 أنت ظارح ضمنا وأعطانا
 لمسكنتنا ولا تضرنا القلة
 شكورنا فإنا اليك شافع
 أرحم في أنفسنا منك
 فأرحم تضرنا واجعل
 خوفنا كله منك ورجاءنا
 كله فيك وتوكلنا كله عليك
 وبإيمان كله بحبب وقضاؤه
 فبنا سابق أهذا نأمن
 سخطك وتزول تقميتك
 وزوال نعمتك فإنه لا طاعة

الصحيح وأما الذلحلق قبل الصبح فلا شك أنه جناية في حقهما فعليه دمان ولا يتصور خلاف حقيقة
فامل محل الضربين باختلاف الوقتين وأما قول المصنف في الكبير ويمكن أن تكون جنايته
على أحدهما أيضاً قطعاً ظاهر إذا لم يصح كون جنايته حينئذ على العمرة فقط دون الحج ثم قال وأما
اختلاف المشايخ فيما إذا جنى بعد الوقوف فقال شيخ الإسلام عواهر زادهم من تبعه كصاحب
النهاية والمكفاية وقوام الدين الاتقاني وغيرهم أنه يلزم جزاء واحد ونسب ذلك صاحب النهاية
إلى علماء شافعيين قال قال علماؤنا إذا قتل القاتل صيداً بعد الوقوف قبل الحلق لزمه قية واحدة
وذكر في الكافي اتفاق علماء شافعيين ذلك قلت لعل كلامه محمول على ما قبل الحلق بعد أو أنه
وزمان جواز ذلك وكلام غيره على ما قبله حين يصر عليه حلقه لا بخلاف ولا بعد أن يفعل هذه
المسئلة على صيد الحرم كما يشير إليه قوله لزمه قية واحدة لما سبق من أن من قتل صيد الحرم
ففيه قيته محرماً سكان القاتل أو أحداً لآخران قوله محرماً تناول لما يكون محرماً بالنسبة
أو بأحدهما وهذا يدفع جميع ما أورده علماء الانام على شيخ الإسلام على ما ذكره المصنف
فقال واعترض شارح المصنف على صاحب النهاية فقال وهذا بعد فإن القاتل إذا جامع بعد
الوقوف فجب عليه بدنة الحج وشاة للعمر فبعد الحلق قبل الطواف شاتان انتهى كلامه لكن
لا يتم مراده إذا كان التوبة صادرة في مقام الفرق بين المستثنين فإنه جعل قوله بعد الحلق على
زمانه الذي يصح له حلقه لانه إذا جامع بعد الوقوف ثم حلق قبل الصبح ثم طاف في وقته فلا شك
أنه يجب عليه بدنة الحج وشاة للعمر فوافق تحقيق ما قرره وانتهى محروناه وهذا وانتهى
ابن الهمام فقال انتهى مراده يعني ما في النهاية قول شيخ الإسلام ومن تبعه أو كثر عبارات الأصحاب
مطابقة وهي الظاهرة فالفرع المتقول يدل على ما قلنا قلت لا منافاة بين المطلق والمقيّد والفرع
المتقول بعد تقييد المطلق بالوجه المتقول هو المتقول قال المصنف ثم شيخ الإسلام قيد بزم الدم
الواحد بغير الجماع وقال في الجماع بعد الوقوف شاتان قلت يصح على جنايته قبل الحلق
قبل وقت حخته ويؤثر قوله بعد الوقوف بأن يقال بعد زمان الوقوف وهو طلوع الصبح وهذا
يلتزم الكلام ويتم النظام ثم وجه تخصيص الجماع بالنشأتين لعظمة الجناية لتوقف جوازه على
طواف الزيادة وحاصله أنه يجب عليه شاة واحدة لجماعه قبل الحلق فاندفع بهذا ما اعترض عليه
ابن الهمام بقوله فلا يتصور أن يكون إتمام العمرة بعد الوقوف بوجوب الجناية عليهم شيئاً
أولاً فإن واجب الزم عمل الوجوب والافتقار لعدم انتهى ملخصاً لالتحقيق هو الفرق
في مقام التدقيق بأن يقال إتمام العمرة بعد الوقوف بوجوب الجناية عليهم كما قبله أنى حواز
حلقه وخروجه من الأحكامين فإذا جنى قبل الحلق بغير الجماع لزمه دم واحد وهو ارتكاب
المخطور قبل الفصل وأما إذا كان جاعلاً فله يجب دمه لا تقدم أو غرلاً فحلقه هذا الوقوع بخلق
أو مخطوراً أو غرلاً ثم يوزن للجماع بالاجتماع في خروجه من إتمام الحج بالنسبة إلى الركن والأقلام
أن يصح وقوعه من غير ثبوت شرطه وهذا يرتفع استبعاد صاحب العناية لقول شيخ الإسلام
حيث قال في وجه البعد أن إتمام العمرة بعد الفراع من أفعالهم يبق الأفي حق الفصل خاصة
فكان قبل الوقوف وبعدمه سواء ولا يخفى أن الأمر لو كان سواء لم يحكموا على القاتل
بتعدد الدم إذا جنى جنايته من المخطورات المتعلقة بنفس الأحكام بعد فراع من أفعال العمرة
جميعها إلا الحلق وهذا قد أجاب شيخ الإسلام ومن تبعه من الشراح الكرام عن اعتراضهم على

لنا بالجهد ولا يصح لنا على
البلاء (الله) أني أسألك
التوبة يوم الحساب والمنفرة
والرحمة يوم العذاب والرضا
يوم التواب والتور يوم
الطلة والزي يوم العرش
والفرج يوم الكرب وقرة
عين لا تغدو مصاحبة
نبي محمد صلى الله عليه وسلم
(الله) أنه لا بد لنا من
لقائك فاجعل عندك عذراً
مقبولاً وذنبا مغفورا
وعلماً موفوراً وسعيماً
مشكوراً (الله) أصبح
ذلي مستغيثاً بعزك وخوف
مستجيراً بملك وجهك

الجامع بأنه ليس كثير من المخلوقات لانه أعظمها حتى بقصد الخ بختلاف غيره فلا يقاس عليه اه
كلامهم واقامناه تبين بجل مرامهم والفقول التوفيق قال المصنف رحمه الله (وما ذكرناه
من لزوم الجزاءين على القاتل) أي الجامعين إسماء العمرة والنجبة واحدة أو يثنين (هو حكم
كل من جمع بين الإحرامين) أي سواء يكون على وجه السنة (كافتح للذي ساق الهدى أولم
يسقه ولكن لم يصل من العمر حتى أحرم بالنج) أي وإن خالف الأفضل أو يصحكون على وجه
الاسماء بأن يكون القاتل من أهل مكة ومن في معصاهم (وكذا كل من جمع بين المجنين
أو العرنيين) أي بنية واحدة أو يثنين أو بدأ خال أحداهما على الأخرى ولم يرفض الثانية منهما
(وعلى هذا الأحرم على جهة واحدة وعمره ثم جنى قبل رفضه فاعليه مائة جزء) وسيأتي بيان الرضا
وما يتعلق به في محله

فخصص في جناية المكروه المكروه بكسر الهمزة في الأول وقصها في الثاني وقدم المكروه لان
جنيته أعظم لتعلق الأثم به بخلاف المكروه وإن كان الجزاء سواء (إذا كره محرّم محرماً على
قتل صيد) سواء يكون من صيد الحرم أو من غيره (فصل كل واحد منهما جزاءه) أي في حق المباشر
قطاهروا ما في حق الآخر فلان هذه الكفارة تجب على المحرم بالدلالة وكذا هنا بالفرق في
الحالة وقوله (كامل) أي لا ناقص بأن ينصف الجزاء بينهما كما يقتضيه القياس العقلي (وإن
أكره حلال محرماً) أي على قتل صيد (فالجزاء على الحرم) أي فقط لنفسية الفعل اليه حقيقة
(ولا شيء على الحلال) أي سوى الاستغفار (ولو في صيد الحرم) لأن الحلال ولو لم يصل له صيد
الحرم إلا أن أكرهه فعل مجازي فلا يرتب عليه إلا الأثم الأخرى لا الجزاء الذي ينوي ثم هذا في
الاستفسان والافق القياس لا شيء علم ما أمّا الأثم فلا نه حلال وأما المأمور فلا مصادرة
المكروه بالاجزاء التام فتعذر منه الفعل على وجه النظام كافي أكره قتل أحد من أهل الإسلام
(وإن أكره محرّم حلالاً على صيد) فيه تفصيل (إن كان في صيد الحرم ففصل الحرم جزاءه كامل) أي
لكل جانيته معمله على مباشرته (وعلى الحلال نصفه) لصدوره عنه بغير اختياره وكان القياس
أن لا يجب عليه شيء إلا أنهم أوجبوا بعض الكفارة لما ظهر عنه صدور هتك الحرمة (وإن كان)
أي أكره الحرم الحلال (في صيد الحلال فالجزاء على الحرم) لما تقدم من أن أكرهه من حيث
الأثم والخطابة فوق مرتبة كل من الإشارة والدلالة (وإن كانا) أي المكروه والمكروه (حلالاً في
صيد الحرم إن توعد به بقتل كان الجزاء على الأثم) أي أتوعد بالامر المحرم (وإن توعد
بجس كانت الكفارة على المأمور القاتل خاصة) أي حيث ياتر المخطور المحقق بسا على ما توهم
ضرر الجس المطلق وقال الحسائي في وجه الفرق بينهما أن هذا الجزاء في حكم ضمان المال
ولهذا لا ينادى بالصوم ولا يجب بالدلالة ولا يتعدد القاتلين فلو توعد محرّم على قتل الصيد فاقى
حتى قتل كان مأجوراً وإن نخص بالخصه فله ذلك ويجب عليه الجزاء استصنائاً بقصور
أخرى وهي أن المكروه والمكروه لو كانا محرّمين وتوعد به الجس وجب الجزاء على الأثم كما
يجب على المأمور لأن تأثير الأكره الجس أكثر من تأثير الدلالة والإشارة ويجب الجزاء مهما
فيما لا أكره بالجس أولى والله سبحانه أعلم

فخصص في ارتكاب الحرم المخطور به بالنصب أي المنوع فعله من الحرم حال كونه محرماً
(على نية رفض الإحرام) متعلق بالارتكاب ثابتين من أصل الكتاب (اعلم أنه إذا توى رفض

مستجير بملك وأصبح
وجهي الثاني مستجيراً
وبجس الباقي الكريم
الائم (اللهم) أني أصبحت
لا ينفى منك أحد إذا
رددتي ولا يطعن أحد
إذا حرمتي (اللهم)
لا تحرمني لقلة شكري
ولا تتخذني أقله صبري
وإن يجسك الله بضر
فلا كاشف له إلا هو وإن
يردك بغير فلا راد لأفضله
صيب به من يشاء من عباده
وهو الفتور الرحيم (اللهم)
اجعل الموت خيراً من
تنتظره والقبر خيراً من
نعمه واجعل ما بعده خيراً
لنا من رب الخضر ولو للذي
ولا يتأني ولا يحوانى وأهل

(الاحرام) أى قصد ترك الاحرام بعبادة المخلوق على وفق خلقه (بجعل يصنع ما يصنع الحلال من
ليس التلبس) أى الممنوعة من الخيط وضوءه والطيب والخلق والجماع وقيل الصيد) أى
وأمثال ذلك) فإنه لا يخرج بذلك من الاحرام) أى بالاجماع (وعليه) أى يجب (أن يعود كما كان
محرما) أى ولا يرتكب بعد ذلك محظورا (وما) ويجب دم واحد لجميع ما ارتكب ولو فعل حكلا
المحظورات) أى استغسانا عندنا به قال مالك الألف المسدقة لا يتداخل عنده وقال الشافعي
وأحد عليه لكل شيء فله دم وعندنا أنه أسند ارتكاب المحظورات إلى قصد واحد وهو تبديل
الاحلال فيكفيه لذلك دم واحد وسواءوى الرض قبل الوقوف أو بعده إلا أن احرامه يقصد
بالجماع قبل الوقوف ومع هذا يجب عليه أن يعود كما كان حراما لانه بالافساد لم يصر خارا جاعنه
قبل الاحمال فكذلك ابينة الرض والاحلال والله أعلم بالاحوال (وإنما يتعد الجزاء بتعدد
الجنابات إذا لم ينو الرض) أى فى أول ارتكابها واستمر عليها ثم نية الرض انما تنفي عن زعم
أنه يخرج منه) أى الاحرام (هذا القصد) أى فى ارتكاب الجنابة (لجهله مسئلة عدم الخروج)
أى يخرج هذه المسئلة وما ترتب عليها (وامن) أى أنه لا يخرج منه هذا القصد فانها لا تعتبر منه
وكذا ينبغي أن لا تعتبر منه اذا كان شاكا فى المسئلة أو تلبسا لها والله سبحانه أعلم قال الكرماني
ولو أصاب الحرم شيئا كثيرا بنوى بذلك رضى الاحرام متأولا عليه جزاء واحد وقال الشافعي
لا يعتبر تأويله ويلزمه لكل محظور وكل صيد كفارة على حدة لأن الاحرام لا يرتفع بالتأويل
الفاسد فوجوده وعدمه بمنزلة واحدة فتتعدد الجنابات فى الاحرام ولنا ان التأويل الفاسد معتبر
فى دفع الضمانات الدنيوية كالباشى اذا تلف مال العادل أو أراق دمه لا يضمن لما ذكرنا وإذا
ثبت هذا فصارت كانه يوجد من جهة واحدة بسبب واحد فلا يتعد الجزاء فصار كالوطء الواحد
أه ولا يخفى أن حكم الباغى فيما ذكره أنه انما لا يجب عليه الضمان اذا اعتقد أنه على الحق اما
اذا اعتقد أنه على الباطل يجب عليه ضمان ما تلف فهذا مثله فيكون فى حكمه

باب الاحصار

الاحصار لغة الحبس عن السفر وضوءه كالاحصار وشرا كما قال (هو المنع عن الوقوف) أى برقة
(والطواف) أى جبههما (بعد الاحرام فى الحج) يستوى فيه كما قال (الفرس) أى ولو نذرا
(والنفل) أى ابتداء فإنه يجب اتحاله بعد احرامه أدله أو قضاءه بعد افساده اجما القول تعالى
وأتموا الحج والعمرة لله فالشافعي خالف أصله هناك أن الشروع فى النفل غير ملزم لاتحاله
ودليلنا نص هذه الآية خصوصا ودلالة الآية لا تبطل أعمالكم عموما مع أن الآية السابقة
تكتفى فى باب المقايضة (وفى العمرة) أى الاحصار فيها هو المنع (عن الطواف) أى بعد الاحرام
(بها أو جمعا لغيره) اذ ليس فيها ركن الاطواف بخلاف الحج فان معظم أركانه الوقوف (فان
قدر) أى المحرم بالحج سواء كان قارنا أو مفردا على الطواف أو الوقوف فليس بمحصر فى ظاهر
الرواية لانه ان منع عن الطواف فقط وقف ويؤخر الطواف ويسبق محرمات حق النساء وان منع
عن الوقوف فقط يكون فى معنى قات الحج فيقتل بعد قوت الوقوف عن احرامه بافعال العمرة
ولا دم عليه ولا هراة فى القضاء فيل وفى هذه المسئلة تخلاف بين الامام وأبى يوسف حيث قال
سأناه عن الحرم يحصر فى الحرم فقال لم يكن محصرا قلت المحصر النبي صلى الله عليه وسلم

ينى وذرى وللمؤمنين
والمؤمنات الاحياء منهم
والاموات اللهم من مات
منهم فاغفر له ذنبه وغفر له
قبوره وآمن وحشته وآمن
روحته وابعته آمنا من
عقابك موقعا بشريك مع
الذين أنعمت عليهم من
التبيين والسكتيين
والشهداء والصالحين ومن
معى هونا فاهد فبين هديت
وعافه فبين عافيت ونوه فبين
قويت وبارك لنا فيما أعطيت
وقنا بنبمك شرا فبينت
فانك تقضى ولا تقضى
ملك (اللهم) اننا نسألك
العصمة والرحمة والنعمة

وأصحاب المدينة وهي من الحرم فقال نعم لكن كانت حيتن دار الحريه وأما الآن فهي دار
 الاسلام والمدينة فيه عن جميع الغلب الخ نادر فلا يتحقق الا حصار وقال أبو يوسف أما غلبتي
 فلا حصار بالحرم يتحقق اذا غلب العدو على مكة حتى حال بينه وبين البيت يعني أوبنه وبين
 الوقوف برفقته وأقول ولا يمدن غير العدو وأيضا بان حصاره كما عساه وأما ما ذكره
 الطبراني من أنه اذا دخل مكة وأحصر لا يكون محصرا أي شرا المحصول على ما ذكر في الاصل
 مطلقا بخلاف ما ذكر محمد في النوادر فمضلا بقوله وان كان يمكنه الوقوف والطواف لم يكن
 محصرا أو الا فهو محصرا وقد قالوا الصحيح ان هذا التفصيل المذكور قول الكل على ما ذكر
 الجصاص وغيره وصححه القدوري وصاحب الهداية والكافي والبدائع وغيرهم قال ابن الهمام
 والذي يظهر من تحليل منع الاحصار في الحرم تقتضي به بالعدو وأما ان أحصر فيه بغيره فالظاهر
 يتحققه على قول الكل وهذا غاية التحقيق والقول التوفيق (ويحقق) أي الاحصار عندنا (بكل
 جابس بحبسه) أي مانع عنه (وهو) أي الحابس (على وجوه) أي وجعلنا اتنا عشر وجها (الأول
 اليد والسلم أو الكافر) أي حاسوا في هذا المنع ولو لم يكن كل واحد منهما ملطبا لاحتلنا قال الشافعي
 فان الاحصار عنده مختص بالكافر لان قضية المدينة كانت سبب نزول الآية لكن العبرة
 به يوم القفط ومعناه المستفاد من اللفظ لا بخصوص السبب كما قرئ في محله (ولو أحصر العدو
 طريقا) أي الى مكة أو معرفة (ووجد) أي المحصر (طريقا آخر) بنظر فيه (ان أضرب بساوا كما)
 لطوله أو صغره بطريقه ضرر واعتبر (فهو محصر) أي شرا (والأفلا) أي وان لم يتضرر به فلا
 يكون محصرا في الشريعة وان كان محصرا في اللفظ (الثاني السبع) بخمس من وضع موحدة
 وجوز ذكرها وقصها والمراد به السبع الصائل من الاسد والثور والفهد في معناه الكلب
 المقور اذا كان عاجزا عن دفعه (الثالث الحابس) أي في السجن ونحوه من منع السلطان ولو
 به به بعد ما تلبس بأحرامه (الرابع الكسر) أي حدوث كسر العظم (والمرج) أي المانع عن
 الذهاب (الخامس المرض الذي يزيد بالذهاب) أي بناء على غلبة الظن أو بانخبار طبيب حاذق
 متدين (السادس موت الحرم أو الزوج للمرأة) أي في الطريق وزاد في نسخة ان كان على مسيرة
 سفر من مكة ولا يمدن هذا القيد على القول الاصح وهذا حكم قد أحدهما بعد وجوده لميس
 ونحوه في مذهبه وكذا قبله كما قال (وعدهما ابتداء) أي في الحضر كما بينه بقوله (فلا أحرمت)
 أي بغيره أو نخل (وليس لما يحرم ولا زوج فهي محصرة) شرا اذا كان بينهما وبين مكة مسافة
 سفر (السابع هلاك النفقة فان سرق نفقته) وكذا ان ضاعت أو نبت أو نضت (ان قدر على
 المشي فليس محصرا ولا محصرا) على ما في التفسير لكن هذه الشرطة ليست في محلها بل
 موضعها الوجه الثامن وهو هلاك احد نفقه هلاك النفقة احصار على الاطلاق الا اذا كان
 قريبا من معرفة أو مكة بحيث لا يحتاج في تلك المسافة الى وجود النفقة وأما هلاك الراس فلا
 شك انه يحتاج الى قيد ما تقدم وكذا في قوله (وان قدر عليه) أي على المشي (الحال) أي في الوقت
 الحاضر (الا انه يخاف الجهل) أي بناء على غلبة الظن كما صرح به أبو يوسف على ما في البدائع
 (في بعض الطريق) أي باعتبار الوقت المستقبل (جازاه التحلل) كما ذكر ان جماعة من محدثي
 اعتبر قدرته على المشي هنا بخلاف ما قبل تلبس الاحرام حيث جعل الراس شرط الوحوب
 ولو كان قادر على المشي لان في الأول حرمانا ظاهرا بخلاف ما هنا تقرب المسافة غالبا ولا التزامه

ونعوذك من القنفة والقنفة
 (اللهم) الفبين قلوبنا
 وأصل ذات بيتنا وأهدنا
 سبيل السلام وأخرجنا من
 الظلمات الى النور وبيتنا
 الفواجر ما ظهر منها وما
 بطن في أماننا وأبصارنا
 وأزواجنا ونور باتنا واجعلنا
 شاكرين لنعمك متدينين بها
 عليك وأتمها علينا (اللهم)
 اجعلنا هداة مهتدين
 واجعلنا من أغمة متقين يا ذا
 الفضل العظيم (اللهم) اني
 أعوذ بك من الكسل
 والحرم والمصرم والمأثم
 (اللهم) اني أعوذ بك
 من عذاب النار وقذرة القبر
 وشرقتة القنى وشر

بأحرامه للزوم له شرعا (التامس هلاك الراحلة) ولا تلازم بينه وبين ما قبله ولا أخا بر المستف
 بينهما بطله نعم ان كانت النفقة زائدة كافية لاحسنة أخرى توجد هناك فلا حصر وكذا اذا
 كانت الراحلة موجودة والنفقة منقودة وهو قادر على المشي وعاجز بدون النفقة ويتصور
 بيعها واتفاق فيها فانه لا يمتدحصر (التاسع الغرض من المشي) أي ابتداء من أول أحرامه وله قدرة
 على النفقة دون الراحلة فانه محصر حينئذ (الماتر الضلالة عن الطريق) أي طريق مكة أو
 عرفة (وقيل ليس هذا محصر لانه ان وجد من يبعث الهدى على يديه فذلك الرجل يهديه الى
 الطريق وان لم يجد فلا يمكنه التصل) في ميسر وطعش الاثمة السرخسي ان من ضل الطريق
 عندنا محصر الا انه ان وجد من يبعث بالهدى على يده فذلك الرجل يهديه الى الطريق فلا حاجة
 الى التصل وان لم يجد من يبعث الهدى على يديه فانه لا يتصل للجزء من تبليغ الهدى محله قال في
 الفتح فهو كالمحصر الذي لم يقدر على الهدى قال وهذا اذا ضل في الحل وان ضل في الحرم فلي قول
 من أبت الاحصار في الحرم اذا لم يجد أحدا من الناس له ان يذبح عنه ان كان معه هدى ويميل
 اتى وأما ذكره في شرح الجامع الصغير لقاضيان والذي ضل الطريق لا يهكون محصرا
 بالاجماع لانه ان لم يجد من يبعث الهدى على يديه فلا شك أن يكون محصرا الا انه لا يكون ضالا لانه يبعث
 لأن من لم يجد من يبعث الهدى على يديه فلا شك أن يكون محصرا الا انه لا يمكنه التصل فهو
 كالمحصر الذي لم يقدر على الهدى فجاز له ان يرجع الى بلده ويتوقف فله على يبعث هديه من
 مكانه وأما غير ذلك فخلالة الطريق يمتد محصرا ثم ان وجد بعده من يهديه زال احصاره ولذا
 جزم السرخسي بقوله محصر ثم استثنى وهذا تبين انه لا معنى لقوله وقيل لان فهو ممتنع عليه
 فكان حقه ان يقول الماتر ضلالة الطريق الا اذا وجد من يدل عليه هذا وفي النهاية ان الضال
 من عدد الشهر وروية الهلال ليس محصرا بل هو فاقط الخ (الحادي عشر منع الزوج زوجته في
 الخ النفل) بخلاف الفرض كحجة الاسلام أو الواجب سكا التذم في معنى احرام الخ النفل
 احرامها بالعمرة (ان أحرمت بغير اذنه) بخلاف ما اذا اذن لها ابتداء فانه ليس منعه انتهاء
 (والوفاة ملوكة) أي وكذا منع المالك ملوكة ولو في الجملة كالمدة والمسئولة (عبدا كان أو أمة)
 ان أحرم بغير اذن سيدها (أو أوصيته) أي المرأة (ينفل بغير اذن الزوج ولها محرم فنها
 زوجها هي محصرة) لتعلق حقها بها (وان لم يكن لها زوج فان كان لها محرم) أي وهو مسافر
 معها (فليت بمحصرة والا) أي وان لم يكن لها محرم أيضا (فمحصرة) أي شرعا فلا يجوز لها
 السفر بدون محرم أو زوج الا اذا كانت المسافة دون مدة السفر (وان أحرمت باذنه ولها
 محرم) أي كما تقدم (لا تكون محصرة) أي في الجملة (وان منعها الزوج) أي ولو على تقدير منعه
 اباحها انه لا يجوز له منعها بعد اذنه اباح لان الزوج أسقط حقه بانها (ولا يجوز له أن يملكها) أي
 يملك أحرامها بمقتضى وكما عاها (بعد الاذن وان لم يكن لها محرم) أي وقد أحرمت باذن زوجها
 (وخرج الزوج معها) أي ثم امتنع من الذهاب بها (مكذبا) أي لا تكون محصرة (وان لم يخرج)
 أي الزوج معها ابتداء (فهي محصرة) لان خروجها حينئذ معصية وكان القياس ان يكون
 امتناعه في حكم موته أو حصره فمحصرة محصرة وهذا كلف في نكاح النفل (وان أحرمت بحجة
 الاسلام ولها محرم) أي يذهب معها (ومنعهما الزوج) أي سواء كان أحراما بانه لا (لا تكون
 محصرة) اذ ليس للزوج منها عاى الفريضة بعد تحقق الاستطاعة (وان لم يكن لها محرم فان

قننه الفقر وترقنه المسح
 الديال (اللهم) اغسل
 خطاي بالدم والتنج والبرد
 ونق قلبي من الخطايا كما
 ينقى الثوب الأبيض من
 من الدنس وباعد بيني وبين
 خطاي كما باعدت بين
 المشرق والمغرب (اللهم)
 فاق الاصباح وباعل الليل
 سكا والنفس والقمر
 حسبنا اقض في الدين
 وأغنني من الفقر ومنعني
 بعمي وبصري وتوفني
 سبيك (اللهم) يسر لي فعل
 الخير وان تركت المنكرات
 وحسب المسكين واذا أردت
 بخوم سوا فاقضني اليك

خروج الزوج معها فليس بمحصرة (وهذا واضح) وان لم يخرج (أي الزوج معها) فهي محصرة
 فان الزوج لا يجب برجلي الخروج ولا يجوز ان يأذن لها زوجها فخرجها (كأول حرمته بحجة
 الاسلام ولا زوج ولا حرم ولا يجوز لها الخروج بنفسها) أي في الصونين إذا كانت المسافة
 بعيدة (ولو أحرمت الفرض) أي بلا إذن زوجها (قبل أشهر الحج) أي فينظر (ان كان أهل
 بلده يخرجون قبل الأشهر) أي حادثة في حصول وصولهم إلى مكة (فليس الخروج معهم الا لأفله
 منها) أي إلى حين دخول أشهر الحج عليها أو وقت خروج أهل بلدها إذا كان تقدمها في أزمنة
 كثيرة لقوله (وان أحرمت قبل خروجهم) فغيب تفصيل (ان كان بأيام يسيرة) أي بأن يصل إلى
 حد الكثرة المقابل للقلّة (لا ينضمها) بل يعمل الحصة اليسيرة لحصول الفوائد الكثيرة (والأفله
 ذلك) أي للتأخير هنا لا لثبوته في ان يكون تفصيل أحوالها قبل الأشهر كذلك لعدم الفرق
 بينهما (وان أحرمت في أشهر الحج فليس له ان يصلها) أي ولو كان خروج أهل بلدها من أحوالها
 أحوالها لأنها حلت بما هو أفضل في حتمها (وأما الملوكة إذا أحرم فتمت المولى فهو محصر سواء
 أحرم بأذنه أو لا) هذا مخالف لقوله مذكور في الكبير حيث قال ولو أحرم العبد والامة فغير إذن
 المولى فهو محصر (الا أنه بكرة المنع بعد الأذن) أي إذا لم يحدث له ضرورة والأفلا كراهة إذا
 حله لا يكون إلا لأفله والضرورات تتبع المخطورات (ولو أذن) أي المالك (لأمنه المتروكة
 فليس لزوجهما منها ولا تفصيلها) ولعله محمول على ما دلت المستوى لها مكانا ولا يتوجه نفقة لأجلها
 (الثاني عشر العدة) أي عدة الطلاق إذا سبق حكم موت الزوج (فلو أهلك بحجة الاسلام أو
 غيرها) أي في الأولى (فطلقها زوجها فوجب عليها العدة صارت محصورة وان كان لها حرم)
 وذلك لأنها ممنوعة من الخروج عن بيتها لا يجب عليها ان يكون في محل طلاقها صامتة لها خوف في
 بعض النسخ من زيادة قيد إذا كانت على مسير صغير من مكة ليس في حقه فاعلموا ان كانت بمكة
 وطلها زوجها بعد أحرمها ليس لها ان تخرج إلى عرفه إلا أنها تفصل بأفعال العدة متى ما شئت
 ان تفصل بها بعد تحقق فوت الوقوف بها (وكل من عرض له) أي من الرجال والنساء (أحده
 الوجوه) أي الحائصة المانعة من انضمام أحوال الجف (بعد الاحرام) أي تحته بالنية والتلبية
 (قبل الوقوف بعرفة فهو محصر) أي لغة وشرا (ولو وقف بعرفة) أي في زمان الوقفة (ثم
 عرض له مانع لا يكون محصرا) أي شرعا ولو كان محصرا لغة وعرفا (فيبقى محرما في حق كل شيء)
 أي من المخطورات ان كان المانع في يوم عرفة أو ليلة التزدلفة أو بعد فجر يوم النحر فبقيدته
 بقوله (ان لم يصلح) أي بعد دخول وقت محته (وان لحق) أي حينئذ (هو محرم في حق النساء
 لأغير) أي من الطيب وغيره (إلى ان يطوف للزيارة) أي لأجل طوافها الذي هو ركز (فان
 منع) أي عن بقية أعماله بعد وقوفه (حتى مضت أيام النحر عليه أربعة دماء) أي بحضرة (ترك
 الوقوف بعرفة) وفيه ان تركه بمنزلة لا يجب الدم ثم لو قدر المنع بعد ما كانه لا وقوف بها عليه دم
 (وإلا) وفيه أيضا ما من الواجب ان يسقط الدم بتركه لا بمنزلة لا يساوي وهو ممنوع في آخر
 أيام التشريق فانه يجب عليه ان يقضي ما فاته من الرمي سواء وقع المنع بعد خروجه من منى أو
 بعده وان منع من الرمي وهو بها فلا دم عليه لسقوطها بالمعذر (وتأخير الطواف) أي عن أيام
 النحر (وتأخير الحلق) أي عن أيامه أيضا على مقتضى قول أبي حنيفة وقد عرفت القاعدة
 الكلية ان ترك الواجب بصد لا يوجب الدم وأغرب في الكبير بقوله فان منع حتى مضى أيام

غير مقنون ديناً آتينا في
 الدنيا حسنة وفي الآخرة
 حسنة وقاعدات النار
 (اللهم) اغفر لي خطيئتي
 وجهي وأسراني في أمري
 وما أنت أعلم به مني (اللهم)
 اغفر لي هزل وجهي
 ونحلي وحملي وكل ذلك
 عندي (اللهم) فارج اللهم
 كاشف الغم مجيب دعوة
 المضطرين رحمن الدنيا
 والآخرة ورحيمهما أنت
 ربّي ربّ رحمن فارجني رجّة
 تقبلي بها من سوء ما
 (اللهم) أنك تعلم سرّي
 وعلائي فأقبل معذرتي وتعلم
 حاجتي فأعطني سؤلي وتعلم

النحر والتشريق ثم نخل سبط عنه الوقوف جز دلغة وروى الجرات وعليه عدم ترك الوقوف
 جز دلغة وعدم ترك الزمى الى آخر ما قال فانه مناقضة في صوابه ومعارضة فانه اذا سقط عنه الوقوف
 والزم فكيف يجب عليه دم لا جلهما (ودم خامس لو حلق في الحلق) أى بناء على القول بكونه
 واجبا ان يقع في الحرم وفيه ما تقدم ثم اعلم انه اختلف هل له ان يصلى في الحرم في الحلق في الحلق او يوتر
 الحلق الى ما يبعط الواف الزيادة قيل ليس له ان يصلى في غير الحرم لان تأخيرها من الزمان أهون
 منه في غير المكان وقيل له ذلك اذ ربما لو أخره يصلى في الحرم بمثل الاحصار فيصاح الى الحلق في
 الحلق فيغوث الزمان والمكان والى الاول أشار في الاصل والى الثاني وهو الجواز أشار في الجاهل
 الصغير والله سبحانه اعلم (وسادس لو كان قارنا أو مقترعا لغوات الترتيب) أى عندهم يقول به وقد
 عرفت انه يسقط دمه بالعذر اتفاقا (وعليه ان يطوف للزيارة) أى لو لى آخر حرمه لكونه ركنا
 ولانه لا يضر من الاحرام في حق النساء بدونه (والعذر) أى ان نخل وعليه ان كان كافيا
 والا فلا (ويحقق الاحصار) أى عندهم من الطواف والوقوف (في الحرم) أى جميعه المشتغل على
 بدم مكة ومعهده (كافى الحلق) أى كما اذا أحصر ضمما في أرض الحلق وهو ما عدا أرض الحرم
 سواء دخل في الميقات أم لا (ومن أقصد حرمه بالجمع اذا أحصره وكلاذى لم يفسده) أى في
 وجوب اتيان باقي الواجبات واجتناب سائر المحظورات (وعليه دم فساد) أى دم جناية موجبة
 لا مصاد (ودم المصير) أى تخلصه عنه بالقتل (والقضاء) أى عليه قتله تلك الجثة من قابل
 (فوقصص في بيت الهدى) أى طريق ارساله لاجل احلاله (اذا أحصر الحرم بحجة أو عمره)
 وكذا اذا كان محرما لهما على ما سياتى بانه (وأراد القتل) أى انطرح من احرامه بخلاف
 من أراد الاستمرار على حاله منتظرا زوال احصاره (يجب عليه ان يبعث الهدى) لقوله تعالى
 وأتوا الحج والعمره فان أحصرتم لها استبصر من الهدى (وهو) أى الهدى (شاة وما فوقها)
 أى فى الكمية بأن يزيد على واحدة ماشه أو فى الكيفية بأن يدعى برة أو بخرناقة (وتجوز
 البدنة) أى من الابل والذقر (عن سبعة) أى سبعة أشخاص (أو يبعث من الهدى ليشترى به)
 أى المذبح أو غيره بخرنه (الهدى) أى ما يصح ان يكون هدنيا وفيه اجماع الى انه لا يجوز اداء
 الصدقة بتلك القيمة (وبأمر أحد ابلك) أى ما اشتراه الهدى وهو مستردك بمافهم مما سبق
 (فيذبح عنه) أى وكيله نيابة عنه (في الحرم) خلافا لما ساقى حيث يجوز ذبحه حيث أحصر ولو فى
 الحلق كما قرر فى محله (ويجب ان ياعده يوم ما ملوا) أى وقامينا (يذبح فيه حتى يعلم وقت
 احلاله) أى زمان خروجه من احرامه وهذا فى احرامه للجمع على ما عدا الامام من انه يجوز ذبح
 هديه ولو قبل يوم النحر وان كان ذبحه فيه افضل اجماعا وأما عدها حيث لا يجوز ذبحه قبل يوم
 النحر فلا حاجة الى المواعدة لان سماعنا يوم النحر وقتها نعم على كل حمله على الإطلاق عند الكل
 باعثة لوما عدا أيام النحر فانه لا بد من تعيين وقتها وفى أيامه فيصاح الى تبين زمانه وقد عرفت بذلك انه لا
 يتو فذبحه في الممره فى الاتفاق فيصاح الى المواعدة فيها بلا خلاف (ثم انه) أى المصير (لا يصلح
 بيعت الهدى) أى بمجرد (ولا يوصوله الى الحرم حتى يذبح فى الحرم) أى عنه وليه فيه (ولو ذبح
 فى غير الحرم لم يثقل به من الاحرام) أى بل هو محرم على حاله كتميره فلا يصح رأسه ولا فضل شيئا
 من محظورات احرامه حتى يكون اليوم الذى ياعده ولم تحقق ذبح هديه فيه وهذا مشكل جدا
 حيث لم يعتبر واغلبه ظنه مصر حوايته لوطن ان الهدى قد ذبح يوم المواعدة فتصل من محظورات

ما عندى فاعف عن ذنوبى
 (اللهم) انى أسألك ايمانا
 يا رب قلمي وبقينا صادقا
 حتى أسلم الله لا يصبني
 الا ما كتبتنى ورضنى
 بقضائك (اللهم) أعنى على
 الدنيا بالقناعة وعلى الدين
 بالطاعة (اللهم) اغنى
 بالافتقار اليك ولا تنفقر
 بالاستثناء منك (اللهم)
 انى لا املك لنفسى نفع
 ما أرجوه ولا أستطيع
 دفع ما أكره وأصبح الخبير
 كله بين يديك وأصبحت
 فقيرا الى رحمتك فلا تجعل
 مصيبتى فى رزقى ولا تجعل
 الدنيا أكبر همى ولا

الاحرام شيئاً ثم تبين عدم الذبح فيه كان عليه موجب الجنابة حتى لو سلق وجب عليه الغسلة
 وكذلك الوضوء انما ذبح في الحرم وقد ذبح في الحل فكان له بذبح ولم يحصل من احرامه عليه ان يبعث
 بأخر حتى يذبح في الحرم أم لو واعد ذبحه يوم اذ ذبح قبله جاز استعساناً بالافتقار كذا ذكره والظاهر
 انه يصح أن يضاف القياس فتأمل لينكشف عنك وجه الالتباس (ولاذ ذبح في الحرم) أي في وقته
 المعين له أو قبله (حل) أي من احرامه مطلق لجميع عظوماته (ولو كان المحصر قلنا) أي بعمره
 ووجهه (يعتد به دين) أي بغير وجهه من الاحرامين والافضل ان يكونا ميتين حيين (ولو لم يبين
 أيهما المي وأيهما الإحصار لم يضره) لأنه لا يشترط تعيين التنية (ولو بعث) أي القارن (بهدي
 واحد ليقتل من الحج) أي من احرامه (ويبقى في احرام العمرة) أي عمره في حكمهما (لم يقتل
 من واحد منهما) أي لعدم قصوراته فتأكد أحدهما فاضمه دلالة على أنه ان أراد بذلك الهدى أن
 يقتل من العمرة قطع بعد هذه الإرادة شرعاً عادة فليس له اللهم الا اذا كان محصر من
 الطواف دون الوقوف فإنه يتصور ذلك منه لكن صرحوا بأن القارن اذا قرب بعمره قبل ان
 يأتي بأكثر طواف العمرة ارتفعت حرمة ويقتل قرانه وسقط عنه دمعه (ولو بعث) أي القارن
 (ثمن هديين فلم يجد بذلك القدر) أي الثمن (بمكة الا هدي واحد ذبح) أي ذلك الهدى وحده
 (لم يقتل عن الاحرامين) أي جميعهما (ولان احدهما) أي لما تقدم ياتهما وقد ذكر الحسن في
 منسكه هذه المسئلة بينهما (ولو احصر مفرد بعث بهديين يعل بذبح أولهما ويكون الثاني
 تطوعاً) بخلاف القارن والفرق ظاهر بينهما (ولو أحرم) أي شخص (بشي واحد) أي بفسخ خبر
 معين (لا ينوي حجة ولا عمرة) أي بقصد معين (ثم احصر يعل بهدي واحد وعليه عمرة) أي
 استعساناً وبوجه وحرمة قياساً على ما ذكره بقوله (ولو عمنه) أي أحرم بشيء معاً وبينه (ثم نسبته
 واحصر يعل بهدي واحد وعليه حجة وحرمة) وكذلك ان لم يحصر ووصل مكة أو عرف ففعله بحجة
 وحرمة وعليه ما على القارن في جميع أحكامه (وان أحرم بشيئين قسمهما ما أحصر بعث هديين
 وعليه حجة وحرمتان) أي استعساناً وبوجه وحرمة قضاء لفوت حجه وحرمة قضاء لعمرة وهذا بناء على
 حسن الظن به ومحل الحسن به حيث صرح احرامهما بالتسبيح الى القرآن دون المختارين
 أو العسرين لكرهه الجمع بينهما ولما فيه من تفصيل أيضاً بينه بقوله (وان جمع بين المختارين
 أو العسرين فأحصر) أي فينتظر (فان كان قبل السراية مكة يلزمه هديان) أي عند أبي حنيفة
 خلافاً لأبي يوسف (أو بعده) أي بعد سيرة الى مكة (فهدي واحد) أي يلزمه أو فضليه وهذا
 بالاتفاق وعند محمد هدي واحد في الوجهين سار أو لم يسر أو لم يصر وسار فوصل الى مكة
 لم يبق محصر اعلى قول الامام فان لم يقدر على الاحمال صرح في بقوته الحج فيقتل بأفعال العمرة
 كذا في التلخيص وقال يجب أن يكون هذا في الاحصار بالعدو قال المصنف في الكبير ولا يصح أن
 اعتبأت في على رواية منع الاحصار بالحرم مطلقاً وهو خلاف الصحيح كما انتهى ويصح به ان
 الصحيح هو التفصيل المذكور في السابق بما يفيد أنه ان قدر على الطواف دون الوقوف فبأقوى
 بأفعال العمرة أو لا ثم ينتظر فان فاته الوقوف فحل عن احرام الحج بأفعال العمرة قبول ان الهمام
 نقل عن الامام فان لم يقدر على الاحمال فحول على احمال الحج كما لا يخفى وتقدم ان الجمهور على
 تسوية الاحصار بالعدو وغيره كالانتشار وفي تفسير الآية المختصة بالعدو وفي تسمية العمرة اذا
 العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب مع ان القول بعدم اعتبار الاحصار اذا وقع من المسلم

مبلغ على ولا تسلط على
 بفقرى من لا يرجى (اللهم)
 انا نسألك كلمة الاخلاص
 في الغضب والرضا والقصد
 في الفقر والغنى وأسألك
 الرضا بالقدر وعلى لا ينفد
 وفرة عين لا تنقطع ولذة
 المشي بعد الموت وشوقاً
 الى لقاءك ولذة النظر الى
 وجهك الكريم وأعوذ بك
 من ضراء مضرة ومن فتنة
 مضلة (اللهم) زينا بينة
 الايمان ولباس التقوى
 (اللهم) يا من لا يخفى عليه
 خافية اغفر لي ما خفى على
 الناس من خطيئتي (اللهم)
 ستتر على ذنوبي في الدنيا

أعم من أن يكون ظلالا بحسبه أو عادلا باستحقاقه وجب جرم اعظاما في بقاء احرامه وقد قال تعالى
وما جعل عليكم في الدين من حرج مله أيمكم ابراهيم وهى الملة الحنيفية السمحاء لا يصيبكم المسألة
الحنيفية في عموم الدوى ولو كان وقومه نادرا في القضاء (ولو طاف القارن وسعى لجنه وجرته)
أى بأن طاف طواف العمرة وسعى لها ثم طاف طواف القدوم وسعى لجنه (ثم أحصر قبل
الوقوف برفة) أى عن الوقوف والطواف جميعا (فانه يبعث هدى واسد) أى ويحيل به كافي
نصفه (ويقتضى جهة وجره لجنه ولا عمرة عليه لعمرة) أى لانه أتى بكاملها في أول فضيته ولم يبق
منها الا حلول وقت حلقه ومعه (ولا يحل بما طاف وسعى لجنه لان ذلك) أى سعيه بعد طواف
قدومه (انما يجب) أى وقوعه (بعد الفوات) أى بعد فوت جهة قبل فوته لان الاصل في السعى
ان يقع بعد طواف الزيارة قبل الوقوف وانما جاز تقديمه عند من الفوات لدفع المضرة الناشئة
عن كثرة المزاحمة (ولو أحصر عبد) أى عا لوك (ان أحرم بغير إذن المولى قالوا يبعث الهدى ندبا)
أى ان شامضه بغيره من الاحرام الذى يكون محلا له في الاستعداد وانما قال ندبا لان احرامه
اذا لم يكن من اذنه فيجوز له قبله فيغيد ان احلاله يبعث هديه أفضل فقام (ولو بانته) أى ولو
كان احرامه بامر (فقبل ببعثه حقا) أى وجوبا كما صرح به في خزائن الاكل انما يجب على
المولى بعث الهدى ووجه ما ذكره القاضى في شرح مختصر الطحاوى ان على المولى أن يذبح عنه
هديا في الحرم فيحصل لان هذا الدم وجب لبلىه ابنيها العبد لان المولى فصار بمنزلة النفقة
(وقبل ندبا) كان الاولى ان يقول قبل يجب ببعثه على المولى وقبل لا بل يجب على العبد للمولى
قتاوى فاضيقان لو أحرم باذن المولى ثم أحصر لا يجب دم الاحصار على المولى ويجب على العبد
بعد العتق والمولى البدائع قتلا عن القدورى في شرحه مختصر الكرخى ولو أحصر العبد بعد
ما أحرم باذن المولى لا يلزم المولى ان يذبح هدى لانه لو لم يلزمه لمحق العبد ولا يجب العبد على
مولاه حق فان اعتقه وجب عليه ان يبعث هدى لانه اذا اعتق صار بمن له عليه حق فصار كالحر
اذا أعتق غيره فأحصر فانه يجب على الجميع عنه ان يبعث الهدى وكذا ذكر الكرخى في مثل
القدورى وفى البحر الزاخر ولو أمر المولى عبده ان يجمع عنه فأحصر لم يلزم المولى ان يذبح هدى فان
اعتقه لم يلزم المولى ان يبعث هدى قال المصنف في الكبير فجعل المسئلة في الأمر وجعله اصحاب
البدائع وغيره في الاذن قلت وعلى تقدير فرق بينهما فاذا كان الامر غير موجب لم يجب
فبالاوى أن لا يكون الاذن باعشا على بعث المولى كما لا يخفى فصر من يقول الاكثر ان عدم
الوجوب هو المعتبر بل ويتعين ان يعمل اطلاق نقل الاكل على ما ذكره فيما اذا اعتق عبده
في مقام الفصل وأما تطيل القاضى وهو الباقى المالكى فظاهر انه مبنى على قاعدة المالكية
في ان الملوكة يصير مالكها بقتل المالك فيكون اذاؤه عنه كذلك وأما القول بكونه ندبا فلم أر من
صرح به فيكون في عسدة تأمله (ولو اعتقه) أى المولى (بعد الاذن) أى اذنه بالاحرام
(يجب على المولى بعث الهدى) كما سبق من القول ولو لم يظهر باعتباره المعقول فان القياس
عليه الذى ذكره وهو كالحزب ليس نظير العبد من كل وجه والقياس مع الفارق ليس من
النوع المقبول (ولو أحصر مربي أو يحنون) أى فضل مكل منهما (ملاش طيب) أى
لادم ولا فضله لهما فيلزم على ما اذا فصل لهما من المخلوقات أو ترك لهما من الواجبات
(ثم انه انما يجب على المحصر بعث الهدى اذا اراد الفصل به) أى بسبب ذبح هديه (أما اذا صبر)

وأنا الى سترها يوم القيامة
أحق (الله) لا تظهر
خطيتي لاحد من المخلوقين
ولا تقصص بها على رؤس
العالمين (الله) طهر
لسان من الكتب وقلي
من النفاق وعلى من الرأى
وبه يرى ان الحليانة فانك
تعلم خاتمة الامين وياقنى
الصدور البك هربت
باو زارى ودوى أحولها
على ظهورى علميا بان لا ملجأ
ولا منجى منك الا اليك
فأغفرلى فانك أنت الغفور
الرحيم (الله) رضى
بقضائك وأسعدنى بشدرك
حتى لا أحب ناخبة من شئ
جهته ولا تعجل

على تحمل مشقة اسرامه (حتى يرتفع المانع) أي الباعث على حصره وحسبه (فيقتل بالمال
 المذبح) أي حقيقة أو حكما بما حال ثأنت المذبح إذا كان محرما بالمذبح (أو العمر) فلا يجب عليه الهدى
 أي إذا كان محرما بما كما سبق اليه الإشارة (وإذا ثبت) أي الحصر (الهدى) وأقبحته إلى مكة
 (فليس عليه) أي جوبا (أن يضر بكلمة) أي المحصور فيه (حتى يذبح بل أن يرجع إلى أهله
 أو حيث شاء) أي به أن يصبر في مكانه لكن في المصونين يكون محرما إلى وقت تحقق ذبحه (وان
 عجز المحصر عن الهدى بأن لم يجد) أي عينه أصلا (أو لا يجدته) أي ولا يكون عنده عينه (أو من
 يبعث يبعده) أي محرما حتى يجده فيقتل به أو يذهب إلى مكة فيقتل بالمال العمرة كالفاتن
 أما ان احتقر لا يقدري على وصول مكة ولا إلى الهدى فيحرما أبدا لا يحصل بالمصوم ولا بالصدقة
 وليس ما يدل من هدى المحصر عند أي حنيفة ومحمد وهذا هو المذهب المعروف وهو ظاهر قول أبي
 يوسف وبني عليه قوله (ولا يجوز من الهدى بدل لاصوم ولا صدقة) بروي عن أبي يوسف في
 المحصر أنه ان لم يجد هديا أقوم الهدى بطلما فيستحق به على كل مسكين نصف صاع وان لم يكن عنده
 طعام صام لكل نصف صاع يوما فيقتل به قال في الأمانى وهذا أحب إلى بني لأن فيه خلاصا
 عما فيه المخرج العظيم قال في الكبري قلنا قاسم يخالف النص في غير القيس فلا يقبل قلت لأنص
 في المسئلة من الشارع لأم الكتاب ولا من السنة والقيس عليه موجود في الشريعة
 هو كفارة صيد الحرم بطريق التغيير وكفارة الخلق بمنزلة على الترتيب فيقبل وكيف لا يقبل
 وهو اجتهاد بعض المجتهدين المطلقين على قواعد أصول الدين كابي يوسف وقد تبعه الشافعي أيضا
 مع جلالة في الرغباني والحقفة ضد الشافعي يصوم عشرة أيام وهذا قول أبي يوسف آخر
 أقول ولعلهما قاسعا على لم يجد الهدى عن كان قارنا أو متعنا كآثر به القرآن أيضا والحاصل
 ان هذا وجه ما قبل يصوم عشرة أيام ثم يقتل وقياس كفارة الخلق بمنزلة وجه ما قبل يصوم
 ثلاثة أيام وكفارة صيد الحرم وجه ما قبل يصوم بارة كل نصف صاع يوما فكل وجه وطريقة
 وجهة غير خارجة عن قواعد الشريعة فكيف مناديا في حق الأئمة ولا تنص الملوكة بالصدوق
 في غنة السلوكة (ولا ينفذ اشتراط الإحلال عند الأحرام شيئا) أي لا من سقوط الدم ولا من
 حصول القتل بدونه والمعنى ان المحصر لم يحصل الإلزام في الحرم سواء استمرط عند اسرامه
 الإحلال بفرد في عند الإحصار أم لا وهذا السطور والمذهب في كتب المذهب وذكر في الإيضاح
 قال أبو حنيفة الشرط يفيد سقوط الدم لا يفيد القتل ونقل الكرماني والسرور عن محمد
 أنه ان كان قد اشترط الإحلال عند الأحرام إذا حصر جاز له القتل بفرد هدى (تنبيه) أي على المائل
 التنبيه (المرأة إذا أحرمت) يحج نفل ولو باذن الزوج أو الملوكة ولو باذن المولى فحلالا ما عليها
 الهدى) أي لا لها ما صار باعتزلة محصرين (ولكن لا يتوقف ضلعهما على ذبح الهدى) أي لا يتوقف
 قتل المحصر على ذبحه (بل يحل في الحال) أي المرأة أو الملوكة إذا فعلت في شيء من المحظورات
 كقص ظفر بأمر الزوج أو المولى (اعلم ان الذي يقتل بنير الهدى فكل محصر منع من المضى
 في موجب الأحرام بشرط الخلق العبد كالمرأة والعبد المنوع بغير الزوج والمولى فان أحرمت
 المرأة أو الأمانة أو العبد بغير اذن الزوج والمولى فلهما أن يحللاهما في الحال من غير ذبح الهدى
 للقتل وعلى المرأة أن تنبت الهدى أو غنمه إلى الحرم لذبح عنه هدى الكفارة وعليها الحجة ومهره ان
 كان أحراما بحجة ومهره ان كان بمهره بخلاف ما لو مات زوجها وأحرمها في الطريق فانها لا تقتل

شيئاً إنزله ولا تنكح سرى
 ولا تبعد عوفى من روثى
 وأتقى شر عدوى وأتقى
 ديني وأهم على بكائك
 رقتي من النار (اللهم)
 ارحم غسرى في الدنيا
 ومصرى عند الموت
 وحشيتي في قبري ومغاسي
 بين يديك (اللهم) انى أعوذ
 بك أن أقتر في غناك أو
 أقفل في هداك فأذل في
 منك وأضام في سلطنتك
 أو أجهدوا لأمرك (اللهم)
 انك تغضب الغرور ولا الغرور
 أحب الأشياء إليك ما تلبث
 بالذنب أحب الخلق إليك
 فأرجئنا وأغضنا

الابلهدي ولعل الفرق بين المستثنين ان احصاء الثمانية حقيق واحصاء الاولى حكمي ثم على
 البهدي احصاء بعدالة قبحه وعمره كما سبق من تفصيل الاحرام ولو اُحرم المبدأ
 المولى كرهه تحليه ولو حله حل وعند أبي يوسف وزفره ليس للولى اذن لعبه في الحج ان يحله
 وهذا هو الظاهر وان كان اصح جواب ظاهر الولاية كما في البدائع ولو اُحرم المبدأ والامة
 باذن المولى ثم باعها مثله البيع وماز للشرى ان يحلها ما لا كراهة وليس له الرد بالعيب عندنا
 الثلاثة وعند زفر ليس له ذلك وله الرد بالعيب وعلى هذا الخلاف اذا اُحرم الحرة ببيع نفل
 ثم تزوجت فلزوج ان يحلها عندنا خلافا لغيره كذا ذكره القاضي اختلاف في شرح الحاوي
 وذكر القدوري الخلاف بين أبي يوسف وزفر قلت وهذا هو المعتبر (اما اذا اُحرم المرأة ببيعة
 الاسلام) أي بغير اذن زوجها (ولا يحرم لها) جلة حالمة وكذا قوله (ومنهان وجه) أي لعدم
 وجود محرم لها على مقتضى مذهبنا (أومات زوجها أو محرما في الطريق) أو في مكانها (وهي
 محرمة) أي بأى احرام كان (ولو ببيع تطوع) أي مع انها عليها حج مرض (فانها لا تصل الا ببيع
 الهدي في الحرم) أي لانها في حكم المحصر (وان حلها زوجها) أي بنتى من محظورات
 الاحرام (لا تصل الابلهدي في حج الغرض) أي في حج يكون عليها فرض بخلاف ما اذا اُحرمت بمثل
 ولو بالاذن وليس عليها بيعة الاسلام فان له ان يحلها من ساعته ولا يتأخر تحليه اباهما الى ذبح
 الهدي وعليها الهدي وقحة وعمره فتأمل في المقام ليطهر لك حقيقة المرام ثم اعلم ان المسئلة
 خلافة في الكبير لو اُحرمت ببيعة الاسلام بغير اذنه ولا بتدبيره ما ذكر في الاصل ان للزوج ان
 يحلها بغير هدي وذكر الكرخي انه لا يحلها الابلهدي وكذا في المبسوط في الغرض لا يصل الا
 بالهدي وص محمد اُحرمت باذن الزوج قبل شهر الحج فله ان يحلها وان اُحرمت في أشهر الحج فليس له
 ان يحلها وان كان في بلاد بعيدة يفر جون عنها قبل أشهر الحج فأحرمت في وقت خروج أهل بلدها
 لم يكن له ان يحلها وان اُحرمت قبل ذلك بقدر متفاوت كان له ان يحلها الا ان يسكون احرامها
 قبل ذلك بيام يسيرة كذا في الحاوي الا ان حق العبارة ان يقول في صدر الجلة فان اذن الزوج
 لها ببيعة الاسلام مطلقا فأحرمت قبل أشهر الحج الى آخره فله اذا اذن لها ان تحرم قبلها فليس له
 تحليها على ما لا يخفى ثم الاذن قبل الاحرام ظاهره انما بعده فاصل ايضا قوله أصبت أو أحسنت
 أو وضيت فذلك أو أجزت أو أذنت في المسير الى مكة وتعود ذلك ولا يكتفى بمجرد رؤية لحرامها
 والسكون عنها

فصل في التطل في أي في آدابها (واذا علم) أي المحصر (انه) أي الشأن (يدفع هديه) أي الذي
 يسنه (بالحرم) أي في أرض الحرم (وأراد أن يضل) أي يخرج من احرامه لعدم لزومه عليه (بضل
 أدنى ما يضطره من الاحرام) أي ينصه من بقائه والاولى ان يقال أدنى ما يصيرم بالاحرام من قص
 شارب أو قفظ نظرا وتطيط عضو (ولا يصيب عليه الحلق) أي ولا التقصير خلفا عنه (وان فعله
 فحسن) أي مستحسن وهو يحل منه مندوب أو سنة أو مباح كما سبق في بيانه (ولا يخرج من
 الاحرام بمجرد الذبح) أي ولو في الحرم (حتى يضل بضم) أي من محظورات الاحرام ولو بغير
 حلق فان الحلق ليس بشرط عنده على ما في البصر الآخر وعند أبي يوسف عليه الحلق وان لم
 يضل فلا شيء عليه وهذا يقتضي انه ممنون لا واجب فلا خلاف كذا في الطرالمى وقال الجبازي
 وهذا يدل على ان الحلق مندوب اليه المحصر وليس واجب ولا مندوب عندنا وان المراد من

وادخلنا الجنة وان لم تكن
 من أهلها وتخلصنا من النار
 وان كنا قد استوجبناها
 (اللهم) وسع طيناني الدنيا
 وزهدنا فيها ولا تفتربها
 طيننا مع ما ترى أعيننا
 فيها (اللهم) أنت السلام
 ومنك السلام فبغيرنا
 بالسلام وأدخلنا دارك
 دار السلام تباركت
 وتعالى بهذا الجلال
 والاكرام (اللهم) اغفر لنا
 وارحنا وامقنا واعف عنا
 وتقبل منا وأدخلنا الجنة
 ونجاننا من النار وأصلح لنا
 شأننا كله اللهم اني أسألك
 بأن لك الحمد أنت الله الذي

قوله عليه استقصانا لا غير لان ترك الواجب واجب القدر ترك السنة وجب الاساءة لم يترك
واحد من الامرين فلي هذه الولاية لا يتحقق الخلاف في المسئلة بخلاف ما روي في التوارد عن
ابي يوسف انه واجب عليه لا يسعه تركه فان تركه فليعدم وفي مختصر الطحاوي ان لابي
يوسف ثلاث روايات في رواية ييب وفي رواية يستحب وفي رواية لاشئ عليه انتهى وفي
شرح الآثار الطحاوي تحكيم الناس في المصير اذا اضربه هل يخلق رأسه أم لا يقال
قوم ليس عليه ان يخلق وعن قال بذلك أبو حنيفة ومحمد وقال آخرون بل يخلق فان لم يخلق حل
ولاشئ عليه وعن قال ذلك أبو يوسف وقال آخرون يخلق ويجب ذلك عليه انتهى والتصر على
حكم الخلق كما لا يخفى ومال الطحاوي الى هذا القول أقول ولعله لا مستفاد من ظاهر
ما ورد في الاحصار من الآية وما صدر عنه صلى الله عليه وسلم في الحديثين من انما كيدوا بالمائة
في أمر الخلق من غير الاكتفاء بالتصريح كما يقع حكمه في علم الحديث والتفسير هذا وفي النسخة
اختار قوم الدين شارح الهداية وجوب الهدى حلقه سواء كان في الحل والحرم ثم اعلم انه لا يجوز
ذبح المصير الا في الحرم عندنا وكذا عندنا ما اذا ذبح فقد حصل بغير الذبح ويتمتع عليه قوله
(ولو ذبح) أي الهدى في أرض الحرم (فريق) أي بسد قصبه (لاشئ عليه) لانه انما يجب عليه
الاراقة لا الاعطه (وان لم يسرق تصدق به) أي غلبا أو باع أو لوى أرض الحل (ولو ذبح قبل
المبادي يوم) أي مثلا (جاز) أي تحمله بخلاف ما اذا كان بعده ولو بساعة (ولوطن) أي المصير
(انه) أي الهدى (ذبح) في أرض الحرم (تظهر خلافه) أي بان لم يذبح أو ذبح في الحل أو بعد المبادي
والحال انه ان ترك بعض المخلوقات بناء على نيل انه خرج من الاحرام بذلك الذبح (فعلسه
لما تركه من المخلوقات الجراء) أي من أنواع الكفارات (وان أكل من الهدى الوكيل) أي
ولو باذن الموكل (ضمن قيمته) أي ان كان غنيا (أي ماله تصاب) (ويصدق به على الفقراء) أي
من المصير (ولو ذبح المأمور) أي هدى المصير (ثم زال احصاره) أي احصا لا (من) (بغله)
وكذا اذا لم يجر (لم يضمن) أي المأمور شيئا
فصل في زوال الاحصار اذا زال احصار الحرم بالغ فهو أي زواله لا يخلو من أحد
الوجوه الخمسة (وجه المصير) (اما ان يزول) أي الاحصار (قبل بيع الهدى) أي وهو ظاهر
ولا يتصور تعدده فهو الوجه الاول (أو بعده) يعني وهو لا يخلو ان يكون كما قال (في وقت يقدر
على ادراك الحج والهدى) أي معا وهو الوجه الثاني (أو في وقت لا يقدر على ادراكهما جميعا) وهو
الوجه الثالث (أو يقدر على ادراك الهدى دون الحج) وهو الرابع (أو بالعكس) بان يقدر على
ادراك الحج دون الهدى وهو الخامس فاذا عرفت ذلك (ففي الوجه الاول وهو ان يزول) أي
الاحصار (قبل البيع) أي بيع الهدى (والثاني) أي في وجهه أيضا (وهو ان يزول في وقت
يقدر على ادراكهما يلزمه) أي في الوجه (التوجه) أي يجب عليه المضي بالاختلاف ولا يجوز له
الاضل) أي حينئذ (ويضل جهده بما يشاء) أي من سبع أو مائة أو صدقة ونحو ذلك (وفي قضية
الوجوه) أي من الوجوه الخمسة وهي الوجه الثلاثة (لا يلزمه التوجه ويجوز له ان يصل
بالهدى) أما فيما لا يقدر على ادراكهما جميعا فلا يلزمه المضي لعدم فائدة ما جازاه الفصل اتفاقا
وأما فيما يقدر على ادراك الهدى دون الحج فكذلك لا يلزمه المضي اتفاقا على ما في الروايات المشهورة
في المذهب الامامية في رواية خزاعة الكل حيث قال فلوبيت بالهدى ثم قدر ان يدركه فبطل

لا اله الا انت يا مان الخالقين
يا دمع السموات والارضين
يا ذا الجلال والاكرام
يا حي يا قيوم (اللهم) اني
اسألك بانك انت الله
الواحد الاحد الفرد
الصمد الذي لم يلد ولم يولد
ولم يكن له كفوا أحد
اسألك الشفوع العافية في
الدنيا والآخرة (اللهم)
انت الملك لا اله الا انت
وانا عبدك خلقت نفسي
واعترفت بنفسي فاغفر لي
ذنوبي فانه لا يغفر الذنوب
الا انت واهدني لافضل
الاخلاق ولا يهدي
لاحسنها الا انت واصرف
عني سبيلها فانه لا يصرف
سبيلها الا انت لمبيك
وسعديك وان لم يبرك له بيدهك
تبارك وتعالى وتعالى
استغفر لك وأتوب اليك

فجعل سمعه ان يقيم ويحل بالهدى الا اذا لم يقدر على ادراكه فانه يظهره فديناور منه ان صغيره
 راجع الى الهدى كما توهم المصنف على ما ينهم من كلامه في الكبير ولكن الصواب ان مرجعه الى
 الخ والافضل من تناقض بين كلاميه حيث يصير التقدير ثم فدان يدركه الا اذا لم يقدر على ان يدركه
 فادركه وأدرك (الافى الوجه الاخير) وهو ان يقدر على ادراك الخ دون الهدى (الافضل له
 التوجه) الصواب ان يقال جازة الفصل ولا يلزم المضي استصنا (وفي رواية يجب) أى يلزمه
 المضي ولا يجوز له الفصل فيساو هو قول زفرور رواية الحسن من أى خيفة وهو الافضل اتفاقا
 ثم قوله (وهو) أى الوجه الاخير (ان يدرك الخ دون الهدى) بيان اللهم المقدم وقد تقدم ثم هذا
 الوجه انما يتصور على مذهب أى خيفة لان دم الاحصار عنده لا يتوقف بأيام التعر بل يجوز
 قبلها فيقتصر ادراك الخ دون الهدى وبه قال الشافعي وأحمد في رواية وأما على مذهب أبي يوسف
 ومحمد فلا يتصور هذا الوجه في المحصر لان دم الاحصار عندهما يتوقف بأيام التعر بل يدرك الخ
 يدرك الهدى وأما المحصر بالمعرة فيتمسور في حقها لا تنافي لعدم توقفه بأيام التعر من غير
 خلاف (وان زال احصار القارن لكن لا يدرك الخ ولا الهدى لا يلزمه التوجه) أى الى حكمة لعدم
 القائده بتدراك أحدهما (بل ان شاء حل بالهدى) أى صبر حتى يصل بذيغ الهدى (وان شاء
 توجه) أى الى مكة (ليقتل بأفعال المعرة) ولا شك أن هذا هو الافضل (وله) أى القارن المحصر
 (في هذا) أى في ضمن هذا الحكم المذكور من التغيير المسطور (قائده) أى عطية (هى انه
 لا يلزمه حرمة في القضاء) لكن فيه اشكال حيثورد هنا اعتراض وسؤال وبانه اذا كان المحصر
 قارنا فينبى أن يجب عليه اتيان المعرة التي وجبت عليه بالشروع في القران حيث قدر عليها
 وأوجب بانه لا يقدر على ادائها بالوجه الذي التزمه هو كونه على ما يرتب عليه الخ اذ جواز الخ
 فأت بهذا كذا في الخبازي والفتح (وأما المعمر) أى المحصر (ان زال احصاره قبل بعت الهدى
 أو بعده في وقت يقدر على ادراكه) أى ادراك الهدى في الصوريين (يلزمه التوجه) أى اجماعا
 (وان لم يقدر على ادراك الهدى) أى بعد بيعته (لم يلزمه التوجه) أى بالاتفاق بين الامام
 وصاحبيه (ولا يتصور في حقه) أى المعمر المحصر (عدم ادراك المعرة) لان وقفها بجميع العمر
 من غير تبسبب شهر وتقييد يوم بخلاف الخ فانه مختص زمان مخصوص ثم اعلم انه اذا زال احصاره
 بعد قوت الخ ولم يبعث الهدى صار حكمه حكم القائده فقد ذكره من جاعا في نفسه ان عند
 الخفية اذ احصار الاحرام متوقفا زال المحصر فضات الخ والمحصر دائم تحلل بعمره ولا يكون
 محصر او يجب عليه القضاء ولا يحتاج الى احوام جديدة للمعرة عند أى خيفة ومحمد بل يؤيدها
 باحوام الخ وعند أبي يوسف يحتاج الى احوام جديدة للمعرة ولو لم يقتل لا يجمع في العام القابل بذلك
 الاحرام وتعبه المصنف في الكبير بان قوله عند أبي يوسف يحتاج الى احوام جديدة وهم لان
 عنده يتقلب احوامه احوام حرمة من غير تجديد كاسيا في بيانه في باب القولات اه وسيجيء برهانه
 ان شاء الله تعالى لكن قول ابن جاعا والمحصر دائم تحلل بعمره ولا يكون محصر اظاهر التناقض
 ولعل مراده ان حصرة عن الوقوف مستقر ولا يكون محصر عن الطواف قائل للسلامة
 في وجه الخلاف

فصل في بعض فروع الاحصار (ان بعت) أى المحصر بمجة أو حرمة بالهدى ثم زال
 احصاره وحديث احصار آخر (أى من المحصر الاول والاخر) فان علم (أى المحصر) انه يدرك

(اللهم) بعلمك التيب
 وقد ترك على انطلق أحق
 ما علمت الحياة تصير الى
 وتوفى اذا علمت الوفاة
 خبر الى (اللهم) انى انزل
 بك حاجتى وان تصر الى
 وضف على اقترن الى
 رجعت فاسألك يا فاضل
 الامور ان تصيبني من
 مذهب السيرة ومن قننه
 القبر (اللهم) اهدي لارشد
 امرى وأجرى حسن شئى
 نفسى (اللهم) لى أعوذ بك
 من منكرات الانحلال
 والاهوال (اللهم) انى أعوذ
 بك من الشقاق والنفاق
 وسوء الاخلاق بسم الله
 ماشاء الله لا ياقى بالخير الا الله
 بسم الله ماشاء الله لا يصرف
 السوء الا الله بسم الله
 ماشاء الله وما يكر من نعمة
 فمن الله بسم الله ماشاء الله

الهدى) أى حيا (ووى به احصاره الثاني) أى بعد تصور رادرا (جاز وحصل به) أى ان حجت
شروطه (وان لم ينو لم يميز) أصلا (ولو ثبت هدى لم يلزم لصيد أو قتل بدنه أو وجبها تطوعا ثم أحصر
أى الاله (ووى) الأولى ذوى (أن يكون) أى الهدى فى الصوتين (الاحصار بجاز وعليه
إقامة غيره مقامه) أى يلزم لصيد ما يجب تطوعه خلافا لابي يوسف

فوفصل فى قضاء ما أحرم به إذا حل المحصر أى من أسره مطلقا (بالذم) أى بذم الهدى
فى الحرم فى قضاء ما أحرم بتفصيل بينه بقوله (فان كان أسرا) أى الذى حل به منته (البيع)
أى قط (فعلية قضاء حجة وعمره) فيه أملا يصح إطلاقه بل يحتاج الى تقييد مفيد على ما ذكره
فى الأصل من أى حنيفة حيث قال فان بقى وقت الحج عند زوال الاحصار وأراد ان يبيع فى عامه
ذلك أحرم وبيع وليس عليه نية القضاء ولا عمره عليه وذكر ابن أبى حنيفة عن ابي يوسف عن أبي
حنيفة وعليه دم ان قصد الاحرام الاول وان تقولت السنة فعلية فله حجة وعمره ولا تسقط عنه
تلك الحجبة الا بنية القضاء وروى الحسن عن أى حنيفة رحمه الله ان عليه قضاء حجة وعمره فى
الوجهين جميعا وعليه نية القضاء فيما هو قول زفر ثم اعلم انه اذا أحصر فى حجة الفرض وحل
منها يلزمه القضاء عند الاربعه كفى التطوع عندنا وأحد فى رواية (وان كان) أى المحصر
(فان فاعليه قضاء حجة وعمرتين ويخير) أى عند ارادة القضاء (ان شاء قضى بقران) أى بان يجمع
بين حجة وعمره ثم بانى بصيرة (أو افراد) أى بكل من الثلاثة وهذا اذا لم يقض فى سنة الاحصار
أما اذا زال الاحصار بعد التطل بالذم والوقت تسع تجديدا للاحرام والاداء فلتا عليه حجة
القران على ما هو فى رواية الأصل كذا ذكره ابن الحسام (وان كان) أى المحصر (معترا فاعليه
حجرة لا غير) وقضاؤه فى أى وقت شاء لا يفسد ما وقف معين (وتجب نية القضاء) أى لما اذا
كان الاحصار ببيع أخفا (اذا قضاه) أى ما أحرم به (بعد حصول السنة فى النفل) أى فى احرام
غير الفرض (امان قضاء فى عامه ذلك أو كان حجة) أى الذى أحصر به فحل عنه بذم حديه
(حجة الاسلام) أى أول فرضه (فلا يحتاج الى نية القضاء وان تقولت السنة) أى بان ينوى حجة
الاسلام من قابل قضاء لانها باقية فى ذمته ما لم يؤدها ولم يخرج وقتها لصبر فضله لان العمر كله
وقت ادائها كذا ذكره ابن الحسام وآية الرالية فاضيقان (وكذلك وجوب العمرة مع الحج فيها
اذا قضى بعد قول السنة وان قضاء فى عامه لا يجب عليه حجة) وأيضا انما تجب العمرة مع الحج فيها
فما اذا أحصر بالذم اذا حل بالذم (أما اذا حل بأفعال العمرة فلا عمره عليه فى القضاء لا محصل
كالفائت (فان زال احصاره) أى المحرم بالحج (بعد التطل) أى بالهدى (واراد ان يبيع من عامه
ذلك والوقت تسع تجديدا للاحرام) أى والاداء (فان أحرم بجمع فليس عليه نية القضاء ولا حجة
عليه وكذا المرأة اذا حلها زوجها) أى بعدما أحرمت بجمعة النافلة (ثم أذن لها) أى بالاحرام
(فأحرمت وبجفت فى عامها ذلك) وكذا اذا تقولت السنة فاحرمت على ما ذكره القاضى فى شرح
مختصر الطحاوى (ولو لم يصل المحصر بالذم حتى فاته الحج ففصل بأفعال العمرة فلا حجة عليه فى
القضاء) ببنى أيضا كفى تسعة (ويستوى فى وجوب القضاء المحصر بالحج الفرض والنفل
والظنون والمفسد والمباح عن الفبر والحرم والبسد الا له) أى بوجوب القضاء (على البس) أى
ومن فى مناه (يتأخر وجوب اداء القضاء الى ما بعد العتق) كواعلم انه اذا أحرم على ظن أن عليه
الحج ثم ظهر عدمه فأحصر فلا قضاء عليه كما صرح به البزدوى وصاحب مسكن شافى الاسرار لم يكن

لا حول ولا قوة الا بالله
الحلى العظيم (اللهم) صل
على محمد وعلى آل محمد كما
صلبت على ابراهيم وآل
ابراهيم انك جيد مجيد
(اللهم) صل وبارك على
محمد وعلى آل محمد كما صلبت
وبارك على ابراهيم وآل
ابراهيم انك جيد مجيد
(اللهم) وزحم على محمد
وعلى آل محمد كما زحمت
على ابراهيم وآل ابراهيم
انك جيد مجيد (اللهم)
صل على ملائكتك
المقربين وعلى أنبيائك
المرسلين وعلى أهل
طاعتك أجمعين من أهل
السموات والارضين وعلينا
معهم بالرحم الرحمن
(اللهم) أحسن عاقبتنا فى
الامور كلها وأجرنا من
خير الدنيا وعذاب

ذكر السروجي في الغاية شرح الهداية ان الختان في الحج يلزمه المضي فيه والقضاء لو افسده واستغفر في القصد لو احصر ثم تحلل فيه لا يلزمه القصد لانه مع خروجه من الاحرام والامع لزوم القصد لان الاحرام في الأصل لازم والتحلل يدفع المخرج والمشقة وفيما دون ذلك يبقى صفة الزوم معتبرة

باب الفوات

هو بفتح الفاء مصدر كالقوت على ما في القاموس (قالت الحج هو الذي أحرم به ثم فاته الوقوف برفة ولم يدرك شيئا منه) أي من زمن الوقوف ومكانه (ولو ساعة لطيفة) أي لنوبة لا عريضة (ولو أدرك ساعة من وقته) أي مع مكانه (نهر) أي بعد زوال عرفة (أو ليلا) أي ليلة المزدلفة إلى طواف عفرها (فقدتم به) لقوله عليه الصلاة والسلام من أدرك عرفة قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج رواه الطبراني بسند حسن عن ابن عباس فكان الأولى للصنف ان يقول فقد أدرك حجّه لانه لا يوجب الأبركة الثاني وهو طواف الزيادة اجساها الا ان يحاول ويؤثر بان مراده التمام قصوره واسمائه وان قوله (وَأَمِنَ الْفَوَاتِ وَالْفَسَادَ) عطف تفسير لما قبله ولذا قال الشيخ حرر النسبي رحمه الله في تفسيره فقد تمّ حجّه أي أتم الفوات فانه لم يبق عليه ركن الا الطواف بالبيت وذلك لا يثبت أي لان جميع العمر وقته والا فصدق بتحقق الفوات بالموت وقد يقال لا يثبت به أيضا لأجور زواله كما يدعى هذه أو قد وقع في مجازهم ثم حجّه أيضا تبعهم ولذا قال ابن المحمّم لا تسلك أئمة ليس التمام باعتبار عدمه شيء عليه فهو باعتبار أمن الفساد والفوات (ثم أضافه الوقوف بمذبح وهو ظاهر أنه لا حرج عليه) أو بغيره (أي مع أنه أتم) (مقطعه أفعال الحج) أي بقيتها (وعليه ان يبطل بأفعال العمرة صورة) عندنا خفيفة ومحمد كما سباني سياه (فطوف ويديه ثم يخلو أو يقصر ان كان) أي الفات (مفردا) أي بالحج (وعليه قضاء الحج من قابل) أي عام آت (ولا عمرة عليه ولا دم) أي بخلاف المحصر وقال الحسن بن زياد عليه الدم وأشر في شرح الكز إلى استصحاب الدم لفات عندنا (ولا طواف للصدر) أي عليه اتفاقا (وان كان) أي للنات (قارنا) أي فيقتلر (فانه ان كان قد طاف للعمرة قبل الفوات فهو كالمفرد) أي لانه يبادر إليها خرج من عهدتها (وان لم يطف لها) أي قبل الفوات (فانه يطوف أولا للعمرة ويسعى لها ثم يطوف طواف آخر لفوات الحج ويسعى له ويحلق وتبطل عنه دم القران) أي لانه دم شكر مرتب على توفيق الجمع بين البارتين (وعليه قضاء حجة لا غير) أي لغيره فضمنه اسوام عمرته (وان كان) أي الفات (مقتطبا بطل تنه) أي لان شرطه وجود حجة في سنة عمرته (وسقط عنه دمها) لما سبق وجهه (وان ساقه) أي الهدى (معه يضل به ماشاء) أي ان كان الهدى لتمع به بخلاف ما اذا كان هديه نعلوما كالأجنبي (وعليه قضاء حجة فقط) أي لغيره عن عمرته بالكلية ان لم يسبق وفي الجملة ان ساق (ويقطع القارون) أي الفات (التلبية اذا أخذ في الطواف الذي يبطل به) لانه لفات وقت قطع تلبسته بأول رمي الحصة صار كان طوافه هذا اقام مقام شيئا أفعال حجة ولا يقطع عند طواف عمرته لانه في حكم أثناء أفعال حجة وكان حقه التقدم الا انه أخر اضرورة الفوات ثم اعلم ان أهميائنا اختلفوا فيما يبطل به فانت الحج انه يلزمه ذلك بإجماع الحج أو بإجماع العمرة فقال أبو حنيفة ومحمد بإجماع الحج وقال أبو يوسف بإجماع العمرة وينقلب إجماعه عمرة ولا

الاخرة (اللهم) أعني على فحركات الموت وعلى حركات الموت وهو من على حتى لا أجسد لها كربا ولا تحا ولا المواقى حجة الايمان عند المساجد (اللهم) أعني على الموت وسكرته وعلى التفسير ووجنته وعلى يوم القيامة ودرعته وعلى الميزان وخضته وعلى الصراط وزنته (اللهم) أرحم من يرضى في الدنيا وتضرم في عند الموت ووحدة في القبر ومقامي بين يديك وتوفني عند منتهى أجلي على شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واجعله آخر كلامي في الدنيا (اللهم) اني أسألك عيشة تقية وميتة سوية ومردا غير يفتخر ولا فاضح (اللهم) اجل

لا ينقلب والمؤدى ليس أفعال العمرة حقيقة بل مثل أفعال العمرة تؤدى بأحكام المجتوعة وهذا
معنى قول المصنف صورة فيما سبق فتدبر وللدليل على صحة ما ذكره قوله (ولو جامع الفاتت
قبل طوافه) أى الذى يضلل به مع السعى بعده (فليس عليه قضاء العمرة التى يضلل بها) أى احتفاظا
فبصد دليل على ان المؤدى ليس أفعال العمرة حقيقة بقوله (لأنها ليست بصورة) ليس على
ظاهرة بل معناه ان أفعالها ليست بأفعال العمرة حقيقة بل صورة كما بينته بقوله (انها على مثل
أفعالها) ومن الدليل أيضا على صحة قوله ان فاتت الحج لو كان من أهل مكة يضلل بالطواف كما
يضلل أهل الآفاق ولا يلزمه الخروج الى الحل ولو انقلب أحراره أحرار محررة وصار محتررا لزمه
الخروج الى الحل كذلك كرو وفيه بصحة ظاهره على ما لا يخفى ثم غرر الخلاف فظهر فيما اذا فاته
الحج فأهل بحجة أخرى حل بأفعال العمرة من الأولى ويرفض الأخرى عندنا خفيفة وعندنا
يوسف بنى فى الأخرى لا ينعمر بالعمرة أصناف الهابطة وعند محمد لا يصح أحرارها لثاني
(ولو أهل الفاتت بحجة أخرى قبل الفراغ من الأولى فإن سكن بنو يه) كان الأنصر
والأظهر ان يقال فان نوى به (قضاء الفاتت ففى هـ) أى بعينها وتفسيرها قوله (ولا يلزم هذا
الاهلال شئ) أى سوى التى هو فى أفعالها بالطواف والسعى كما لو لم يسل به (وبنته) أى بالثانية
(لنوى) أى لا اعتبار لها وعليه قضاء الأولى لا غير أى لكون الثانية لغوا (وان نوى به) أى
بأهلاله (حجة أخرى برفضها) أى بالحج (ويصل بأفعال العمرة) لما تقدم مع ما فيه من الخلاف
(وعليه قضاء حجتين ومحررة دم) أى عندنا خفيفة خلافا لهما لما تقدم منهما (ولو أهل) أى
الفاتت بحجة (بعمرة رفضها) وهذا بالانفاق لا يجمع بين المرتين أحرارها على قول أبي يوسف
ومحمد لا يوفى لهما (وعليه قضاءها والدم والحج) أى قضاءه أيضا بالانفاق (ومن أهل بحجتين ثم
فاته الوقوف ضلل بعمرة واحدة) أى بالمرتين كما هو ظاهر القضاء (وعليه ما مضى) أى من
قضاء والدم والحج (ولو أن الفاتت لم يضلل) أى بأفعال العمرة (وبنى عمره الى قابل فحج بذلك
الأحرار لم يصح حجه ومن أهل بحجة فجامع) أى قبل الوقوف كما يدل عليه قوله (ثم فاته الحج) أى
الوقوف كفى نضفه (فعله دم لجماعه ويحل بأفعال العمرة ولو حج) أى الفاتت من قابل (قضاءه)
أى بحجته (فأفسده) أى بالجماع (لم يكن عليه الأضواء جفوا واحدة) أى من أفسد صومها بالجماع ثم
قضاءه وأفسده فانه لا يجب عليه الأضواء يوم واحد وليس عليه كفارة أخرى لأفساد يوم القضاء كما
لا يخفى (ولو قدم محرم بحجة فطاف فقدم موسى ثم فاته الحج) أى غوت الوقوف (عليه ان يصل
بأفعال العمرة) أى من طواف فرض لها سوى آخر بعدها ولا يكفيه طواف القصة الأولى
بالرفع نعمت للضاف (ولا السعى) أى ولا يكفيه السعى المتقدم (فى الضلال) أى فى الخروج من
أحرار حجه حتى لو كان فارزا والمستطاع بها لا يجب قضاء حرته التى قرنها لانه قد ادها ولو أن
فارزا لم يطف لعمرة ففاته الحج وجامع) الأولى ان يقول فجامع معنى وهو لم يطف بعد لعمرة القران
ولا لعمرة التى يضلل بها (فعله أن مضى فى المرتين وعليه ضمان لجماع وقضاء عمرة القران)
أى لانه أفسدها ولا يجب عليه قضاءه التى يضلل بها (وقامت الحج لا يكون محصرا) أى لا حقيقة
ولا محصرا (ولا يحل بيع الهدى) أى بل عليه ان يصل بأفعال العمرة (والعمرة لا تقوت) أى
بالاجماع لأنها غير مؤتة
فوق فصل ١٠ الأسباب الموجبة لقضاء الحج أربعة (الفوات) أى غوت الوقوف (والاحصار)

حك أحب الاشياء الى
واجعل خشيتك أخوف
الاشياء عندى وأقطع
ضى حاجات الدنيا بالشوق
الى لقاءك ولا أقسر
أعين أهل الدنيا من دنياهم
فأقر عينى بما دلتك (اللهم)
أنى أسألك العفة والسلامة
والعفو والإمان وحسن
الخلق والرضا بالقدر
(اللهم) أنى أعوذ بك من
يوم السوء ومن ساعة
السوء ومن صاحب
السوء ومن جار السوء
(اللهم) اجعلنى شكورا
واجعلنى صبورا واجعلنى
فى عيني حقيرا وفى أعين
الناس كبيرا (اللهم) أنى
أسألك باسمك الطيب
الطاهر المبارك الاحب
الىك الذى اذا دعيت به
أجبت واذا استسئلت به
أعطيت واذا استرحمت به

أى عن الوقوف قائم في حكم الفوات ولو سكتان فرقا بينهما في كيفية القطع من احرامهما
(والانسداد) أى الجماع ولو كان يلزمه اتیان بقية أفعال الحج (والرفض) أى رفض احرام الحج
بعد احرامه بما سافحا قائم يصيب عليه قضاء الثاني بالاتفاق وزاد في الكبير وتبديل الرجل زوجته
أو أمته أو عبده أى اذا أحرموا بالحج على تفصيل ما سبق ثم قال ويلحق بهما دخول مكة بغير احرام
أى قائم يصيب عليه احرام أحد النسكين هما الحج أو العمرة ولعل هذا وجه الالتحاق حيث لا يجب
عليه تعيين الحج لكن في إطلاق القضاء عليه صالحة لان القضاء فرع فوات الاداء هذا ولا يشترط
للسقوط القضاء احرامه من حيث أحرم أولا ولا من الميقات وانما يجب احرام من الميقات
مطلقا ثم هذه الاسباب الاربعه موجبه لقضاء العمرة الا الفوات لعدم تصوره في حقها لان
جميع العمرة وقتها (وحكم فوات الحج عن العمر) أى بعد اتقائه قبل تحقق أدائه (انه اذا مات من
عليه الحج) أى فلا يتناول من أحد الوجوه الثلاثة (إلى أوصى بالاحرام عنه) أى على الوجه الذى يأتي
تفصيله (يجب عنه) أى بشرطه (وسقط به عنه الفرض) أى اجساما (وان لم يوص به) أى مطلقا
أو ابدا غير صحيح (انتم) أى تحقق انتم تركه وبقى في ذمته فهو قف حكم الله ومشيئته باعتبار
فقرة وعقوبته وهذا اذا لم يصح عنه أحد غير وصيته (وان تبرع عنه الورثة) أى من ماله
أو من عندهم فلا يجزي في حكمه (تميزه) أى هذه الجملة على ذمته (ان شاء الله تعالى) اعلم
ان من عليه الحج ادا مات من غير وصية يأتى به لا خلاف أما على القول بالوجوب على الفور فلا
اشكال وأما على القول بالوجوب على التراخي فان الوجوب يقتضي طهارة الجسد في وقت
يحتل الحج وحرم عليه التأخير يجب عليه ان يفعل ان كان قادرا وان كان عاجزا من الفعل بنفسه
بغير امتنع أو يكتفه الاداء بماله بناية غيره من قبل نفسه بالوصية فيجب عليه ان يوصى به فان لم
يوص به حتى مات أتم بفقرته الفرض عن وقته مع امكان الاداء في الجلة فيما تم لكن يسقط عنه
في حق أحكام الدنيا حتى لا يلزم الوارث الحج من تركه وان أحب الوارث ان يصح عنه حج قال
الامام الاعظم وأرجو ان يجزئ ذلك ان شاء الله تبارك وتعالى

بواب الحج عن الغير

اعلم ان الاصل في هذا ان الانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره من الاموات والاحياء هذا وصلا
أو صوما أو صدقة أو غيرها كالأداء والقرآن وسائر الأد كالأداء افضل سبيل من هذا وجعل ثوابه
لغيره جاز بلا شبهة ويصل اليه عند أهل السنن والجماعة لكن الاستتجار لا يصح عندنا في باب الحج
على ما صرح به في التفتة وكذا صرح بعدم الجواز في الوفاة ويجمع المصنفين والخلاف والمخيط قال
الزيهني وكره الجعل ان وجد في امراده به ضرب الامام الجعل على الناس للذين يخبرون الى
الجهاد لانه يشبه الاجرة على الطاعة فحقيقته حرام فيكون ما أشبهه قد صرح ابن الهمام بان
حقيقة الاجرة على الطاعة حرام في أشبهه لم يكرهه وعليه العيني بان الجهاد حق الله تعالى فلا
يجوز أخذ الاجرة عليه فاذا تمخص اجرة كان حراما واذ أشبهها كان مكرها وهو الى الحرام
أقرب اه وقال مالك والشافعي يجوز ذلك في الصدقة والمساواة المأبوسة وفي الحج ولا يجوز في
غيرهما من الطاعات كالصلاة والصوم وقراءة القرآن وغيره ولنا ما روى ابن جلال المالكي عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال كان لي أبوان أبرهما مال حياتهما فكيف أبرهما بعد موتهما فقال له عليه

رحمته واذ استقرت به
فرجت ان تفيق من
الكفر والفقر والقليلة
والذلة والملة وكافة
الامراض والاعراض
وسائر الاسقام والآلام
ومن قسمة النساء ومن
النفس والشيطان ومن
قسمة الدنيا ومن الفسوق
والشقاق والفتاق وسوء
الانحلال ومن السحرة
والزبانية والشرك (اللهم)
انى أسألك فوائد الخير
ونحوها وجوامعها وآله
وأحوه وظواهره وباطنه
والدرجات العلى آمين
(اللهم) انى أسألك فرما
قريبا وصرا غير زو صبرا
جسيدا وقصا متينا وعلما
كسيرا ناعا ورزقا واسعا
مباركا في عاقبة بلا بلاء
ونسألك العاقبة من كل

الصلاة والسلام انتم البر بعد العراة صلى لهما مع صلاتك وان تصوم لهما مع صيامك ورواه
 الدار قطني وعن علي رضي الله تعالى عنه من فروع من علي القابور وقرأ قل هو الله أحد إحدى
 عشرة مرة ثم وهب لهما لهما موت أعطى من الاجر بعد الاموات ورواه الدار قطني وعن أنس
 رضي الله عنه انه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله ان تصدق عن موتانا فوضح
 عنهم وتدعو لهم فقل يصل ذلك اليهم قال نعم انه يصل اليهم ويشرحون به كما يشرح أحدكم بالطبق
 اذا أهدى اليه ورواه أبو حنيفة الكبير المكي وعنه عليه الصلاة والسلام انه خصي بكهشبن
 أمليين أحد هاهن نفسه والا عرض أمته ورواه الشيخان أي جعل ثوابه لأمته وهذا تعلم منه
 صلى الله عليه وسلم ان الانسان ينفعه عمل غيره والاقتداء به هو الاستسكان بالمرء والوثوق
 وأما قوله تعالى وان ليس للانسان الا ماضى نفسه معان مكثرة ليس هنا يحصل بسطه قال
 المصنف اعلم ان كل من وجب عليه الحج أي جهة الاسلام والقضاء والنذور وهو قادر على
 الاداء بنفسه وحضره الموت أو خافه يجب عليه الوصية بالايجاج عنه بعد موته فان قدر عليه أولا
 (وهجز عن الاداء بنفسه) أي بعده (يجب عليه الاجاج) أي بان يصح عنه في حال حياته أو بعد
 عماته (ان فرط) أي قصر (في التأخير بان وجب عليه لم يصرح اليه في عامه وفيه الاجماع ان
 وجوب الايصاء انما يتعلق بمن لم يصح بعد الوجوب اذا لم يصرح اليه حتى مات فاما من وجب
 عليه الحج فخرج من عامه فبات في الطريق لا يجب عليه الايصاء بالحج لانه لم يذبح بعد الايجاب ولم
 يقصر في هذا الباب كذا في الغنيس والقنارى المراجعة قال ابن الهمام وهذا قيد حسن
 وتفصيل مستحسن ينبغي ان يحفظ (وان مات قبل التمسك من ادائه سقط عنه الحج) أي وجوب
 تملكه في الجملته ولو بمصول شروط البقعة (ولا يجب عليه الوصية به) أي بالايجاج عنه بعد موته
 ففي كتاب رجعة الامنة في اختلاف الأئمة من ربه الحج لم يصح حتى مات قبل التمسك من ادائه سقط
 عنه الفرض بالايقان وان مات بعد التمسك لم يسقط عنه الساقى وأحمد هذا ولما أطلق فيه اسبق
 قوله وهجز بينه وقوله (وتصق في الجمر بالموت والحبس والمع) أي بعد موته ما بالاكراه (والمرص
 الذي لا يبرح زواله) أي كالأمن والقالح (ودهاب البصر) أي بان صار أعمى (والمرج) يعقبت
 (والهزم) يخضتين أي الكبرياء الذي لا يقدري الاستسكان معه (وعدم المحرم) أي بالنسبة الى
 المرأة (وعدم أمن الطريق) أي باعتبار العيلة (كل ذلك اذا استقر الموت) والحاصل ان
 وجوب الايصاء انما يثبت ابتداء اذا كان صحيح البدن عند أي خيفة على الصحيح فمن لم يكن صحيح
 البدن لا يتعلق به وجوب الايصاء فلا يجب عليه الاجاج وعند ما اذا كان له مال تعلق به وان كان
 زعما ومقولا على ما سبق من أن شرائط عند ناهية الجوارح خلافا لهما وقد تقدم في باب
 شرائط الحج من أن قوله ما رواية الحسن عنه قال ابن الهمام وهي أوجه واختارها الكرماني

فصل في شرائط جواز الاجاج أي مطلقا والنيابة عن جهة الاسلام أي خاصة
 وجهتها شرون (الاول وجوب الحج) أي بالمال (فلو أوج فقير أو غيره عن لم يجب عليه الحج عن
 الفرض) أي عن فرضه وهو متعلق بالحج (لم يبرح غيره عنه) أي عن فرضه (وان وجب بعد ذلك)
 لان النيابة السابقة لا تغني عن وجوب العادة اللاحقية ثم ماذا كراهها شرط وجوب الحج
 لا شرط جواز الاجاج وكذا قوله في الكبير ومنها ان يكون له مال يجب عليه الحج فالظاهر ان يقال
 ومنها والاول ان يكون له مال يصح عنه ويشرع عليه حينئذ ان يقال فلو كان غير صحيح البدن

بليته ونسألك شام الماقية
 ونسألك وجود الماقية
 في جهة بلا مرض ونسألك
 النسخ عن شرار الناس
 ونسألك اتقباد الاجناد
 لنا ولا حول ولا قوة الا بالله
 العلى العظيم (اللهم) انى
 أسألك ان تجعل لى
 اليك التذلل ومراجى
 اليك التواضع والتذلل
 واخصنى من حضراتك
 رغبة فبجعل معاهل
 العالمين ويصغر عنها غلو
 الفالين حتى ارتقى اليك
 مرتقى تطلق فيه اللهم
 العلية وتتادى النفوس
 الابه واكفى بغا شسبة
 من نورك تكشف عنى
 كل مستور وتبينى عن
 كل حاسد مغرور وهب لى
 خلقا يسع به كل خلق وأضى
 به كل حتى كما وسعت كل

لا يجوز غير عنه فرضا بخلاف جهة عنه نقلان دام به الفقر الى ان يموت لان المال شرط
 الوجوب فان من لا مال له لا وجوب عليه فلا يوجب عنه غيره في أداء الحج الواجب ولا واجب
 كذا في البدائع والحاوي وقد قال صاحب السراج الوهاج في قول من قال ولو حج على الفقر دام
 به الفقر ان ان يموت لم يجز له الحج اراد بذلك من كان له مال ثم انقرض والا فقبح لاج عليه انتهى
 وهو قبيح كالايجي (الثاني الجزء المستدام من وقت الاجحاج الى وقت الموت) أي فان زال قبل
 الموت لم يجز حج غيره عنه فرضا (فلو حج المذخور) أي كالمرضى سواء حج برؤءه أم لا وكالمجنون
 (كان أمرا) أي أمر وقوع حج غيره عنه (موقوفان استمر عذره) أي عما يمنعه عن إدامته
 بنفسه (الى الموت) أي بان مات وهو مريض أو مجنون (جاز وان زال عذره) أي بزوال حبه
 أو برمض مرضه ونحوه قبل الموت في وقت يمكن له أن يؤديه بنفسه (وجب عليه الأداء بنفسه)
 أي المباشرة بفعله (وظهرت تغلبة الاول) وهذا أولى من عبارة في الكبير لم يجز حج غيره قائل
 ثم المرأة اذا لم تجد محرما ولا زوجا لا تخرج الى الحج الى أن يبلغ الوقت الذي تغفر من الحج فينشئ
 تبعث من يبعث عنها ما قبل ذلك فلا يجوز لتوهم وجود المحرم فان بعثت رجلا ان دام عدم المحرم
 الى ان ماتت فذلك جائز كالمرضى وفي شرح النفاية للبرجندي قال الامام أبو بكر محمد بن الفضل
 اذا لم تجد محرما تبعث من يبعث عنها فان دام عدم المحرم الى موتها فذلك جائز وقيل لا يجوز لما ذك
 لتوهم وجود المحرم يعني الزرع أو ظهور أمر آخر والله أعلم وهذا كله مبني على ان عدم هذه
 الاعذار ليس من شرائط الوجوب بل من شرائط الأداء وأما قوله في الكبير والاجحاج من
 الزمن والاجهي على أصل أبي حنيفة جائز لان الزمانة والمعنى لا يرجح والمعاذ فوجد الشرط
 وهو الجزء المستدام الى وقت الموت كذا في البدائع فشكل لان سلامة البدن شرط الوجوب
 على الصحيح من مذهب أبي حنيفة فلا يجب الاجحاج بالشيبة وأما نقله عن أبي الفتح بقوله ولو
 أحجوا عنهم يعني الزمن والاجهي والتمدد والمخارج ونحوهم وهم آيسون من الاداء بالبدن ثم حوا
 وجب عليهم الاداء بانفسهم وظهرت تغلبة الاول فلا إشكال فيه على كل قول فتأمل (الثالث
 وجود العذر قبل الاجحاج) وفيه ان هذا الشرط لتعمله ما قبله (فلو حج صحيح) أي غيره (ثم هجر
 لا يجز به) أي كافي فانه يحتاج الى الصلابة قال ابن الهمام وهو صحيح لانه أدى قبل وجوب سبب
 الزخسة (الرابع الامر) أي بالحج فلا يجوز حج غيره عنه بغير أمره ان أوصى به (أي بالحج عنه فان
 أوصى بان يبعث عنه فتأخر عنه أجني أو وارت لم يجز (وان لم يوص به) أي بالاجحاج (تبرع عنه
 الوارث) وكذا لمن هم أهل التبرع ونحوه (حج) أي الوارث ونحوه (بنفسه) أي عنه (أو حج عنه
 غيره جاز) أي ذلك التبرع أو الحج أو الاجحاج أو ما ذكر جميعه والمعنى جازع حجة الاسلام ان شاء
 الله تعالى كما قاله في الكبير وحاصله ان ما سبق يحكم بجواز الشبهة وهذا مقيد بالمشبهة ففي منسك
 السروجي لو مات رجل بعد وجوب الحج ولم يوص به فحج رجل عنه أو حج عن أبيه أو أمه عن حجة
 الاسلام من غير وصية قال أبو حنيفة يجوز به ان شاء الله تعالى وبعد الوصية قال يميز به من غير
 مشبهة أي من غير ذكر المشبهة وقد الاستثنائية (الخامس عدم اشتراط الاجرة) أي على الصحيح
 كاسبق اليه التلويح فان شرط وقع الحج عن الحاج دون الأمر وهذا الشرط أعني عدم جواز
 الاستتجار عليهم كور في عامة الكتب كالحدايق والظنوي والكافي والكنز وغيرهما ما عسر
 عدها وهرح في التناج فقال ولا يجوز الاستتجار على الحج عنه وصوره كما قال المصنف

نفي رجعة وعلما سبحانه
 لا اله الا انت مصدق
 اعظمك الجبارة وتعمت
 بذكرك الشفاعة ما يات يوم
 يا ذا الجلال والاكرام
 (اللهم) اني اسألك ان
 تسئل ما في بطون عبادك
 لنا من ضعف وترفع ما في
 صدورهم لنا من غل ونحو
 ما في قلوبهم لنا من حق
 وان كان لا حرم عبادك
 فيناغل أو غش أو حقد
 فانزع ذلك كله من قلوبنا
 وأبدل ذلك كله بحبة
 ومودة ورافة ورحمة
 واجعلنا في محبتك اخوانا
 وعلى التقوى وانظر اعوانا
 واجعلنا ممن يغفروني
 عنه ولا تجعلنا ممن يبادر
 الى الانتقام اذا وجد
 اليه الفرصة ولا ممن يتهم
 العوبة اذا أصاب اليها

(فأول استأجر جلابان قال له استأجر منك على أن تصنع عني بكذا الإيجور هذه عنه) زاد في الكافي
ولا يقع هذه الاسلام من المأمور (وان قال أمرتك أن تصنع عني من غير ذلك الجارة ييجور) قال
ابن الهيثم غالي فتاوى فاضلان من قوله اذا استأجر المحبوس وجلابان عن هذه الاسلام جازت
الجنة من المحبوس لادامات في الحبس ولا جبراً جرمته في ظاهره وانما يشكّل لاجرم ان الذي
في الكافي لما حكم أبي الفضل في هذه المسئلة ولو اتفق من نفسه هي العبارة المحررة وزاد
ايضاحها في المبسوط فقال وهذه النفقة ليس يستحقها بطريق الموضع بل بطريق الكفاية
انتهى فتبين انه انما سماه أجيراً بجاز الامراد لكن ماذا كوفي كتب آداب المفتين لاييجور
الاستعجار على الجع فان حصل جازوله نفقة مثله لا يقبل هذا التأويل ويمكن أن يقال انه تنفسد
التسمية بذكر الاستعجار ويقي الامر بأداء الجع عنه فصح وقد صرح بهذا التعليل الكرماني فقال
لانه اذا فسدت الاجارة بقي الامر بأداء الجع عنه فوجب نفقة مثله وفي الكفاية لو استأجر لبيع عنه
من الميثاق وقع الجع عن المجموع عنه في رواية الاصل عن أبي حنيفة انتهى وبه كان يقول نفس
الافقة المرحضى وهو المذهب والله اعلم (السادس ان يبيع بمال المجموع عنه) أي الميثاق (فان
تبرع المالك عنه بمال نفسه لم يجز) أي عنه حتى يبيع بماله والمعتبر في ذلك ان يكون أكثر النفقة
من مال الآخر والقياس حككون الكل من ماله الا ان في التزام ذلك حرجاً ينافي ما سقط اعتبار
القبول استقصاء اذا قال (وان اتفق أكثر النفقة من مال الآخر والاقل من ماله ييجور وان
اتفق الكل أو الأكثر من مال نفسه كان في المال المدفوع اليه وقوله) أي الجع (يرجع بغيره)
أي لانه قد ينبت في الانفاق من مال نفسه لبيضة الحاجة ولا يكون المال حاضر فيجوز ذلك كما قاله
ابن الهيثم (ويجوز وان لم يكن فيه وقوله النفقة طالعكم لا أكثر فان كان الاكثر من مال الميثاق
جاز والا فلا) ففي فاضلان اذا لم يكن مال الميثاق فافق من مال نفسه فان كان أكثر النفقة من
مال الميثاق فهو جائز والا فهو حرام وفي الكرماني ان اتفق المال من نفقة الطريق فليست ان
واتفق من مال نفسه ان سكان معظم النفقة من مال الميثاق فهو جائز والا فهو حرام وفي
خرائفة الاكمل لو ضاعت النفقة في الطريق فبيع المأمور عن الميثاق من مال نفسه فانه تطوع بالبيت
ولا يرجع بالنفقة على أحد (ولو جع عنه ابنه) أي مثلاً والا فكذلك بغيره ورثته (من ماله) أي من
مال نفسه (لا يرجع في التركة جاز) أي ان أوصى بان يبيع عنه (ولو جع لا يرجع لم يجز وان أمره
الميثاق) أي بان يبيع عن ماله بغير رجوعه في خزانة الاكمل لو جع الوارث عن الميثاق على أن
لا يرجع في التركة لم يقع عن الميثاق عن فرضه وان أمره الميثاق هذا وفي فاضلان اذا أوصى بان
يبيع عنه فأج عنه الوارث من مال نفسه ليرجع من مال الميثاق جاز وله ان يرجع من مال الميثاق ولو
فصل ذلك أعني لا يرجع ولو أوصى بان يبيع عنه فأج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جاز
الميثاق عن هذه الاسلام انتهى وفيه بحث لا يفتي (ولو غلط النفقة) أي من مال الميثاق بمال نفسه
يضمن أي النفقة الخلوطة (وان جع واتفق) أي من مال نفسه (جاز) أي جع عنه (وبرئ من
الضمان) أي ما ضاق ولم يتوقف على براءة الورثة قال الطبراني لو أخس مال الميثاق وخطط بمال
نفسه وجع عنه وأتفق جسمه تدرهم قال محمد ييجور الجع عن الميثاق ولا ضمان عليه بالخط (ولو اتفق
بمال الميثاق) أي من غير خطط بمال نفسه (ورج فيه ييجر به الجعة) أي ويدفع الزيادة الى الورثة
لكن في الكرماني وان أخذ الدرهم ليع عنه ما فاشترى به لعتاة التجارة قال هذا رجل حائن

المقترة وجنبه من الشقاق
والنفاق وسوء الاخلاق
واصف عنهما جيبلا
وأعنا على الصنع الجبل
لذي أمرتنا ان نصنعه
والهستنا الادب بين يديك
وأزمننا التسليم لأمرك
والخضوع اليك والتوكل
في كل الاحوال عليك
(اللهم) لا تدع لنا ذنباً الا
غفرته ولا همماً الا فرجته
ولا كرباً الا تشيته ولا ضراً
الا كسفته ولا ديناً الا قضيته
ولا حسماً الا وفته ولا ودلاً
اكتفته ولا ضيقاً الا قوته
ولا أملاً الا ملأه ولا عملاً
الا تنبته ولا رزقاً الا
بسطه ولا خلاً الا سدته
ولا عيباً الا ستره ولا مسافراً

لا يجوز ويكون الشراء لنفسه والبيع عن نفسه وهو ضمان انتهى وهو مخالف لما قلناه في منسك
 الفارس لو اشترى المال واقتصر على بيعه مخرج عن الميت قال أبو حنيفة يبيح له الخعة وهو قول أبي يوسف
 وقال محمد بن يعقوب جميع المال للميت والبيع عن نفسه وفي المحيط ولو اشترى بهامشاً لنفسه لغيره
 وجب بثلهما عن الميت برد النفقة والبيع عن نفسه كره في المتن وفيه إجماع إلى الفرق بين من يشتري
 بهامشاً لنفسه أو لنفسه الميت بغيره ولكن روى هشام عن أبي يوسف قال تصدق
 بالرحمة وقد أجزأت الخعة عن الميت في قول أبي حنيفة وهو الأصح قالوا غلطوا بذكرهم نفسه حتى
 صار ضماناً مخرج عن الميت وفي قول أبي حنيفة هذا في الكرماني ذكر النقيب أبو الليث في تناوبه
 وفي التوازل لسئل بعضهم عن الرجل يأخذ لأهله من الميت فأنفق من هذه الدراهم
 قبل الخروج فقل أو أكثر صار ضماناً للميت فإن كان ذلك عن نفسه وجب الميت على حاله (السابع)
 أن يبيع راكباً من أنسج المال أي ثلثه (ملاحظ من مشايرونا) أي يبيع ما يشاء (ضمن النفقة
 وكذا الويل بمصره) أي وجب المأمو ومناشياً (وامسك مؤنة الكرم لنفسه) أي فانه ضمن النفقة
 ويبيع عنه راكباً لأن نفقة الركوب أكثر فكل التواب أو فركه قال محمد بن علي حمار كره
 والجل أفضل كذا علمه المصنف في الكبير والجل أفضل لا يكون نفقة ركوبه أكثر فانه قد يكون
 نفقة ركوب الجمل أو فرس العبدة في الركوب والمشي للذكر فلو قطع أكثر الطريق ماشياً فهو
 كقطع الكل ماشياً وركوب الأكثر ركوب الكل ثم عدم الجواز ماشياً على الاتفاق عجول
 على ما إذا انسجت النفقة للركوب كما أشار إليه بقوله (وان ضاقت النفقة عن الركوب) أي بان
 كان ثلث ماله لا يبلغ إلا أن يبيع ماشياً (خرج عنه ماشياً) لكن لو قال رجل أنا أج من ماله بلده
 ماشياً روي عن محمد لا يجوز به وبيع عنه من حيث يبلغ راكباً وروي الحسن عن أبي حنيفة أن
 أجوا عنه من بلده ماشياً جاز وإن أجوا عنه من حيث يبلغ راكباً جاز ولعل وجه الأول زيادة
 كمية المسافة ووجه الثاني فضيلة الكيفية (ولو أوصى أن يعطى بغيره هذا) أي بغيره وخصوصه
 (رجلاً) أي ولو غير معين (يبيع عنه فاكراه الرجل) أي أعطاه بالكره والاجرة (وانفق الكراه على
 نفسه) أي في الطريق (وج ماشياً) أي عن الميت استغساناً قال الطبراني وهو الأصح وقال
 ابن الهمام وهو المختار ثم رد البعير إلى ربة الميت قال أبو الليث في التوازل وعندي أن البيع عن
 نفسه وهو ضمان نقصان البعير لأن يكون الميت فوض إليه ذلك الثامن أن يبيع عنه من
 وطنه أن أنسج (أي ثلث مال الميت) (وان لم ينسج) أي الثلث (يبيع عنه من حيث يبلغ)
 أي استغساناً (وان لم يكن) أي أن يبيع عنه ثلث ماله (من مكان بطأت الوصية) ولعل المكان
 قريباً قبل المواقيت والأقياد في شيء يمكن أن يبيع عنه من مكة وكذا الحكم إذا أوصى أن يبيع
 عنه بماله وسعى مبلغه فانه إن كان يبلغ أن يبيع عنه من بلده جع عنه من ماله والآخر حيث تبلغ (ومن
 خرج) أي بنفسه (حاجاً) أي من يدعي لا قصد الغيرة أو لتجارة ففعلها في الطريق وأوصى
 أن يبيع عنه يبيع عنه من ماله أي عند أبي حنيفة وعند همام حيث مات على ما في الجامع الصغير
 وفي شرح جامع الكبير ولو خرج ومات فإن عين مكاتبه من المؤمنين للمهودن وهو مكان
 الموت أو بلده لا غير يبيع عنه من ماله والآخر موضع الموت استغساناً في القصاص من بلده وقال خمس
 الأئمة إذا كان غنياً حين خرج وأطلق أن يبيع عنه يبيع عنه من ماله وإن صار غنياً في المكان الذي

الإسكنه ورد عنه ولا كبير
 الإجماع ولا أودا لا تقتنه
 ولا صدراً لا يشرحه ولا
 ضيقاً لا قدمنه
 ولا مشكلاً لا أوضنه ولا
 شأنه إلا أصله ولا يبرأ
 إلا تزله ولا مصر إلا تزله
 ولا عطاء إلا بزلته ولا يتجا
 إلا كفته ولا مينا إلا رجته
 ولا طاملاً إلا فضنه ولا
 حاسداً إلا دفتنه ولا أمراً
 إلا أوليته ولا صلة إلا
 ردتها ولا حاجة من حوائج
 النساء إلا بكون ثلث
 قبل رضا ولنا فيه إصلاح
 إلا فضيلتها وأعنت على
 قضائها تبسیر من في حافية
 بلا بلاه وسعادة بلا شقاء
 بالرحم الراحمين (فصل)

مات فيه يجمع عنه من ذلك الموضع وكذا اذا خرج الحج عند أي حنيقة ولا يجمع عنه من حيث
 بلغ ولو خرج الحج ثم أقام في بعض البلاد حتى تحولت السنة ثم أوصى بالحج مطلقا يجمع عنه من بلده
 اتفاقا وفي شرح الجامع لقاضيان لو خرج لغير سفر الحج كالتمار ففات في الطريق وأوصى بأن يجمع
 عنه يجمع عنه من وطنه اتفاقا (وكذا) أي الاختلاف (ولمات المالح عنه في الطريق يجمع عنه من
 وطنه) أي عنه ومن حيث بلغ الأول عنه هما (ولو كان الموصل أوطان) أي متعددة (يجمع عنه
 من أقرب أوطانه إلى مكة وإن لم يكن له وطن) أي مطلقا (فمن حيث مات) أي لانه صار بمنزلة
 وطنه وأما ما وقع في الكبير من قوله وإن لم يكن له أوطان فليس في محله إلا يلزم من نفي جمعه
 نفي مفردة ثم قال في الفتح ولو عين مكانا جاز منه اتفاقا (ولو أوصى) أي من له وطن (أن يجمع عنه
 من غير بلده يجمع عنه كما أوصى) أي على وفق ما أوصى به (أو قرب) أي ذلك المكان الموصل به (من
 مكة أو يصد ولو أوصى خراساني بمكة أو مكي بالري) بفتح الراء وتشديد الياء ببلد العراق (يجمع عنهما
 من وطنهما) أي عند اطلاق وصيتهما فمن محمد بن خراساني أدركه الموت بمكة فأوصى أن يجمع عنه
 يجمع عنمن خراسان وعن أبي يوسف في حكم قدم الراء في حضره الموت فأوصى أن يجمع عنه يجمع عنه
 من مكة أقول وهذا إذا كانا غنيين في بلادهما وأما إذا صار المكي غنيا في الراء والخراساني بمكة
 وأوصى بالغنبي أن يجمع عنهما من موضع فرض الحج عليهما (ولو أوصى مكي) أي سكن بالري مثلا
 ومات فيه فأوصى وكان حقه أن يقول ولو أوصى للمكي لكون اللام العهد والمعنى أوصى ذلك
 المكي (أن يقرن عنه بقرن عنه من الراء) لانه لا قران لاهل مكة (وإذا وجب الحج من بلده) أي في
 المسائل التي مر ذكرها (فأجأ الوصي من غير بلده بيمين) أي ويكون الحج له ويجمع عن الميت ثانيا
 لا بخالف (الآن يكون ذلك المكان) أي الذي أجمع عنه (قربا عنه) أي من وطنه (بيمين يبلغ
 البسه ويرجع إلى الوطن قبل الليل) أي فحينئذ لا يكون مخالفا ولا ضامنا إن كان ثلث ماله
 لا يبلغ أن يجمع عنه من بلده فجمع عن موضع يبلغ وفضل من الثلث وبيان أنه كان يبلغ من موضع
 أبعد عنه بيمين الوصي ويجمع عن الميت من حيث يبلغ إلا إذا كان الفاضل شيئا يسيرا من زاد
 أو كسوة فلا يكون مخالفا ولا ضامنا (التاسع النية) أي نية المحجوج عنه عند الاحرام أو بعده
 عند الامام قبل أن ينشئ في أعمال الحج (وهي أن يقول) أي بلسانه وهو الأفضل (أحرم مني
 فلان) أي نويت الحج عن فلان (ولبيك عن فلان) أي لبيك بحجة عن فلان (وإن شاء كنتي) أي
 عنه (نية القلب) أي له (ولو نسي اسمه) أي اسم الأحرار (ووزي أن يكون الحج أو أحرامه) عن
 الأحرار (أي أن لم يسمه) (صح) أي ويجمع عنه (ولو أحرم محما) أي محمدا أو مطلقا إن أحرم بحجة
 وأطلق نية وسكت عن ذكر المحجوج عنه معينا أو متهما (فله أن يسمه) أي لمن شاع من نفسه
 أو غيره (قبل التروع في الاحرام والافعال) أي في أعمال الحج من طواف قدوم أو وقوف
 بعرفة قال في الكافي لانه فيه وبيّن أن يصح التمييز بها لاجتماع التبيين ولا يفتي أن يحمل
 الاجماع إذا لم يكن عليه حجة الاسلام ولا لا يجوز له أن يمين غيره بل ولو عين غيره لوقع عنه
 على مذهب البية الشافعي رضي الله عنه ومن تبعه (المشتر أن يحرم من الميقات) أي من
 ميقات الأحرار ليشعل المكي وغيره (فلا عتق وقد أمر به بالحج ثم حج من طاعه من مكة لا يجوز)
 منهومه أنه إذا لم يجمع من طاعه جاز له ذلك مع أنه ليس كذلك حيث يصحكون مخالفا انصرف
 سفره المأمور به الحج لفرض إلى العمرة وله سبق فلم منه إذا لم يقيد في الكبير (وبين)

في ذكر فضل حجة الجمعة وما
 قاله العلماء في ذلك (أصل) أن
 من يهتج الجمعة على غيرها
 بوجوه منها موافقتها للوقت
 الذي صلى الله عليه وسلم
 النبي اختارها الله تعالى
 لرسوله صلى الله عليه وسلم
 فانها كانت يوم الجمعة بلا
 خلاف بين المحدثين ومعلوم
 أن الله تبارك وتعالى
 لا يختار لرسوله صلى الله
 عليه وسلم إلا الأفضل ومنها
 اتفاق اجتماع المسلمين في
 اقطار الارض فخطبة الجمعة
 وصلاتها واجتماع وفد الله
 تعالى يعرفه للوقوف فيها
 فيحصل في الجبين العظيمين
 من اتفاق المسلمين في الدماء
 والتضرع والابتهال إلى الله
 تعالى عز وجل ما لم يتفق

أي في قولهم جميعا ولا يجوز ذلك عن جهة الاسلام لانهما مو ربحه بمقايضة كذا في
الكبير وفيه انه اراد بالمقايضة المواقيت الا قايضة في اطلاقه نظر ظاهر اذا تقدم ان المكرو
اذا وصى بلى ان يجمع عنه من مكة وكذا سبق ان من اوصى ان يجمع عنه من غير
بلده يجمع كما وصى قريب من مكة او بعدوا يضافه اشكال آخر حيث ان المقات من اصوله ليس
شرط المطلق الحج واصالته بل انهم واجباته فكيف يكون شرط الوقت نيابته فان وجد قتل
صرح ودليل صحيح فالامر مسلم والا فلا والله سبحانه اعلم ثم نقره بقوله فلو اعمر الى آخره
غير مستقيم الخالفة كما بينته في رساله مستقلة لهذه المسئلة وفي أخرى للمجلة يدفع هذه القضية
المشكلة (الحادي عشر ان يجمع المأمور بنفسه فلو مرض المأمور) وكذا اذا عرض له مانع آخر
من حبس ونحوه (فدفع المال الى غيره) أي بغير ان الا امر (لمح) أي غيره (عن الميت لا يجمع)
أي ج غيره (عن الميت) ولا عن وصيه والحاج الاول والثاني ضامان الاداغال الا امر اصنع
ما شئت فحفظه كان له ان يدفع المال الى غيره مرض أو لم مرض (وان أذن له) بصيغة المجهول
أي وان أذن له الا امر (بذلك) أي يدفع المال الى غيره عند حصول مجزئه (جاز) أي وقوع الحج
عنه أو ما زحف المال الى غيره لجمع عنه (الثاني عشر أن لا يفسد حج فلو أنسده) أي حجه بالجماع
قبل الوقوف (لم يقع عنه) أي عن الامر ويكون ضامنا لما أنفق من مال الميت لا يتخالف
وعليه المضي في العلة الفاسدة والدم في ماله لا في مال الميت كسائر دماء الجنائيات ويجب عليه
القضاء ولا يسقط حج الميت كما قال (وان قضاه) أي ولو قضى المأمور حجه الفاسد في السنة الثانية
لان الحج في السنة الثانية يقع عن نفسه لا عن الميت لا سيما خالف صار كان الاحرام الاول كان
عن نفسه وقد أوجب على نفسه بالاحرام الاول فلا بد من قضاءه والظاهر ان ابطاله بالردة في حكم
افساده بالجماع ولم أر من تعرض لهذه المسئلة مع انه ينبغي ان لا يكون فيه التزاع (الثالث عشر
عدم مخالفة فلو امر بالافراد) أي الحج أو العمرة (تقرن) أي عن الامر فهو مخالف ضامن عند
أي حنيقه وعند حلي يجوز ذلك عن الامر استخصانا أو ما لو نوى بأحد هما عن نفسه أو عن غيره
والآخر عن الامر فهو مخالف ضامن اجسا كما في القبط وغيره لكن في الطرابلسي هو
مخالف في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف انه يجوز وقسم النفقة على الحج والعمرة وي طرح عن الحج
ما اصاب العمرة ويجوز ما اصاب الحج انتهى وهو كذا في المبسوط وقال شمس الأثمة في قول
أبي يوسف أي في شأنه وليس هذا بشئ فانه مأمور بتجريد السفر لبيت (أو فتح) أي بان نوى
العمرة عن الميت ثم حج عنه فانه يصير مخالفا لاجسا ما عا في مافي البحر الزاخر ولعل وجهه انه مأمور
بتجريد السفر لجمع عن الميت فانه الفرص عليه وينصرف مطلق الامر اليه الا انه بشكل اذا
أمره بفراد العمرة ثم اتيان الحج بعده أو صرح بالفتح في سفره أو بتفويض الامر اليه ثم قوله
(ولو لبيت) فيجب العاقبة وهو انه ادانوى لتجديده فبالا لى في انه (لم يقع حج عن الامر) بضم
النفقة) أي تأمر (ولو أمره رجلان أحدهما بجمعة والاخر بعمرة وأذناه بالجمع) أي القران
(لجمع جاز) أي ولم يصير مخالفا لى مافي البدائع (والادلا) أي وان لم يأذنه بالجمع فجمع لا يجوز
على قول أبي حنيفة وصار مخالفا لى ماد كره القدوري في شرحه مختصر الكرخي وذكر الكرخي
انه يجوز وهذا انما يصح على ما روى عن أبي يوسف ان من حج عن غيره واعتمر عن نفسه لم يكن
مخالفا الا ان النفقة مقدر لمقامه لجمع من ماله واذا فرغ منه عادت في مال الميت حتى يرجع الى

في يوم سواه فكان أكثر
نوابا أسرع قبولا ومنها
اجتماع مبدئين لاهل
الاسلام في يوم واحد فان
الجمعة عيد المؤمنين وكذلك
يوم عرفه عيد لهم فقد ورد
في صحيح مسلم عن طارق بن
شهاب عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه ان رجلا من
اليهود قال يا امير المؤمنين
آية في كتاب الله تقرونها
لوعلىنا مشعر اليهود أنزلت
لا تقضوا ذلك اليوم عبدا
قال أي آية قال اليوم اكملت
لكم دينكم وأتممت إليكم
نعمتي ورضيت لكم
الاسلام بنا قال عمر رضي
عنه قد عرفنا ذلك اليوم
والمكان الذي أنزل فيه

منه وان حج أو لم أحقر صلا مخالفا كذا في الكبير والظاهر ان الامر منكس وبالأولى أن لا يكون مخالفا لاسباب الحاج يكون بدفعه الخ مد في مكة يمكن له أن يعقر لنفسه من غيره وتكون النفقة في حال الميت اذ نفقه أصالة لا جمل فيه حيث لا يتصور تشدده على أهل قافلته ولا يضرة حينئذ صرف نفقه إلى خياره أو حرقة أو أتيان عمرته نظرا إلى ضرر ورده أقامته في المحيط لو حج عن الأثر ثم أقام صمرة لنفسه فليس بمخالف اتفاقا قال ابن الهمام فنقد العامة لا يكون مخالفا على قول أبي حنيفة (ولو أمره بالبيع فاعقر من) أي لا مخالفا حيث صرح ففسر الخ إلى الصمرة سواء نوى العمرة فلا امر أو لنفيه وهذا معنى قوله في الكبير ولو بدأ بالصمرة لنفسه ثم بالبيع لبث صار مخالفا ومن ولا يقع الخفة عن هذه الامسلا من نفسه لأنها أقل ما يقع بالطلاق النية وهو قد صرح بها عنه في النية قال ابن الهمام فيه تطرل لكن في تطرله تطر (ولو أمره) أي غير الوصي على ما هو الظاهر (بالصمرة فاعقر من حج عن نفسه أو أمره) أي الوصي أو غيره (بالبيع فحج) أي عنه (ثم اعقر لنفسه جاز) أي لم يسبق (الآن نفقة أقامته للحج) أي في الصورة الأولى (أو العمرة) أي الكاتبة (لنفسه) أي في الصورة الثانية (في ماله) أي وان تأخر عن رفقته (فاذا فرغ منه) أي من البيع وكذا في الصمرة وكان حقه ان يقول منها ولا يبعد ان يعال الصغير راجع إلى كل منهما أو ما دلت التسلك (عادت) أي رجعت النفقة (في حال الميت وان عكر) أي بان أمره بالصمرة فحج عنه ثم اعقر لنفسه أو حج عن نفسه ثم اعقره أو أمره بالبيع فاعقره أو لنفسه ثم حج له أو لنفيه (لم يجز) أي جميع ذلك (الرابع عشر) ان يعمر بمحبة واحدة (الظاهر ان هذا داخل فيما قبله من شرط عدم المخالفة) (فلو أهل بمحبتين أحدهما عن نفسه والأخرى عن الآخر) وكذا الامر بالمكس (لم يجز) فانه مخالف (فلورفض التي من نفسه جاز) أي انقلب جوازها وجازت الأخرى عن الآخر بصار كانه أهل بها وحدها على ما ذكره غيره وأحد من غير ذكر خلاف قال في الكبير وهو كذلك ان أحرم بها على التماق ونوى بالأولى من جماع الآخر وأما إذا نوى بالأولى عن نفسه فينبغي ان لا يجوز عند الكل لان الأول لا يمكن رفضه كالأخفى انتهى وهو بحث حسن وتفصيل مستحسن عند أولى انتهى ثم قال وأما إذا أهل بجماعه فلا يتصور الجواز عند أبي يوسف ومحمد أما عند أبي يوسف فلا نه ترفض أحدهما بالامهله فلا يمكن على قوله تعين المرفوض قبل الرض وأما عند محمد فلا نه لا ينعقد الا حرام الا أحدهما وأما عند أبي حنيفة فيمكن ان يقال بالجواز لما كان ان لا يعين المرفوض لنفسه قبل الرض لان عنده لا يرفض في الحال كما مر ويمكن ان يقال بعدمه لانه ليس هنا أول وآخر يعين انتهى ولا يخفى انه يتصور الأول والآخر بحسب تصور النسبة المتعلقة بها اللهم الا إذا أجهما أيضا فينهما ثم لا يقال على قول محمد انه يقع المتعقد الآخر بمستوى الأول والأول لا ينعقد له لانه نظير من أهل بمحبتين عن رجلين عنده وقدا لوفيه انه لا يقع عن أحدهم لكن قد يفرق بينهما بأنه لا مرجع في هذه المسئلة بخلاف تلك الحالة (الخامس عشر) ان يفرد الا هلال لواحد (هذا أيضا نوع من المخالفة فليس بشرط على حدة) (فلو أمره رجلان) أي بالبيع (ماهل عنهما من لهما) أي ما لهما ما يقع الخ له ولا يمكنه ان يجعله بعد ذلك عن أحدهما فقوله (وان عير أحدهما) معناه انه أحرم عن أحدهما عينا (ونغ) أي الخ (له) أي الذي عينه ويضمن للآخر لا خلاف (وان لم يعين أحدهما) أي بان نوى عن أحدهما بنفيه عنه (فله أن يعين أهما شاء) أي يجعله عن أهما أراد

نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قائم بعرفة يوم جمعة (وقد ذكر الحافظ السخاوي رحمه الله تعالى في كتاب الاجوبة الموضوعة فيها مثل عنه من الاحاديث النبوية مسئلة في التبرع في الوقوف بعرفة اذا كان يوم جمعة ذكر وزين في جامعته في المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم افضل يوم طلعت فيه الشمس يوم عرفة اذا وافق يوم جمعة وهو افضل من سبعين حجة في غيرها وهذا تنق انقربه وزين ولم يذكر صحابته ولا من أخرجه فان كان له أصل احفل ان يراود

تعيينه (ما لم يشرع في الاعمال) ثم ان عين أحدهما قبل المضي جاز في قول أبي حنيفة ومحمد
استقصاؤا وقال أبو يوسف وقع عن نفسه ويقع ما لم يقاس (وبعد الشروع) أي في الاعمال
(ليرى) أي ان لم يبين أحدهما حتى لو طاف شوطا أو وقف بمرقة ثم أراد ان يجعله عن أحدهما
يجز ويقع عن نفسه اجلا أو صار غافا (ولو اهل) أي بحجة أو حرفة عن أبيه وفي الكبير
أحد أو به وهو الصواب (بلا امر) أي منهما أو أحدهما ولا تعيين من قبله (فله ان يجعلهما
قوابه أو لأحدهما) فيه نظر ظاهر لانه ان نوى عنهما فلا شك ان يجعل قوابه لهما وان نوى عن
أحدهما فليس له ان يجعله لهما بل له ان يبين أحدهما مع انه لا يدخل الثواب هنا فان المسئلة
أهم من أن تكون حجة الاسلام فرما عليها أو على أحدهما أولا يكون شيئا منهما مع ان جعل
الثواب انما يكون بعد الفراغ من العمل وختم الباب والحاصل انه عند اجابتهما ان يجعله
لا يمساهل انما يختلف ما صرح في رواية أبي حنيفة عن أبي يوسف ان ذلك عن نفسه قال في المحيط
وعلى ظاهره روية يحتاج أبو يوسف الى الفرق وأما قوله في الكبير ولو أحرم عنهما أي الاوين
كان له ان يجعل الثواب لأحدهما كذا في شرح الجامع لقاضيان فغير ظاهر اللهم الا ان يقال
معنى عنهما انه أحرم منهما غير معين لأحدهما فله ان يبين لهما لأحدهما قبل شروع الاعمال
أو يجعل قوابه لنفسه بعد تقام الاحوال وأما قوله كل من الاوين ان يجمع عنده حجة الاسلام
فأحرم بهما مع ما كان كالجواب المذكور في الاجنبيين (السادس عشر اسلام الامر) أي
الميت دون الوصي كالأبني (والأما مور فلا يصح) أي الحج (من المسلم للكافر) لانه ليس أهلا
للقربة بل ولا عليه مريضة (ولا عكسه) أي حج الكافر للمسلم لان الحج لا يصح من الكافر لان نفسه
ولا لغيره فان الاسلام شرط لصحته (السابع عشر قطعها) أي عقل الامر من الوصي أو غيره
بان يكون الميت أدرك الحج في حال عقله وأوصى في حال شعوره وعقل الأمور لان الجنون لا يصح
لانه من نفسه ولا من غيره وانما اعتبر بغيره عنه في حدوث جنونه لضرورة امره كاسق
في باب الاحرام وشرطه (فلا يصح) أي الحج (من الجنون لغيره) أي سواء يكون العير قافلا أو
غيره (ولاه من الماقل) أي ولا يصح لاجل الجنون من الماقل لكن لو وجب الحج على الجنون
قبل طر وجنونه وأمره عليه الماقل ان يجمع عنه صح كالأبني (الثامن عشر غير المأمور) أي
الاعمال المتعلقة بالحج (فلا يصح احتجاج صبي غير عيز) ومفهومه انه يصح احتجاج المميز وبنا فيه قوله
(ولا يصح احتجاج المراهق) ثم هذا من زباده على الكبير والتظاهر ان التمييز شرط لصحة الفعل
للمميز والاطلس للمميز ولاية التعبر للغير ولا ان يجعل قوابه لنفسه لاسباب الاجارة في الحج
غير صحيحة فلا يمتد وراحت الحاج العبي ولو ياذن وليه اللهم الا ان يقال العبارة العصبة يصح بدون
لالمالي الفتاوى السراجية سواء كان الحاج عن غيره وجلا أو امر أو فوسواء كان عبدا أو أمانة
أو صيا مراهقا لكن في الصراخ وانما هو صبي لم يمتد انتهى قال في الكبير ويمكن ان يقيد
هذا بغير المراهق ليرفع الخلاف بيني ويمكن ان لا يقيد فيحقق الخلاف ويثبت يصح عدم
الجواز للاختلاف ولم تقدم والله أعلم وأما قوله في الكبير يصح احتجاج المريض فهو ظاهر
لا مريضة (التاسع عشر عدم الفوات) أي باختباره وتقديره منه (فلو فانه الحج) بان تشاغل بصالح
نفسه (ليرى) أي لهما عنه (ثم ان فاته لتقصير منه من) أي المال (فان حج من مال نفسه) أي

بالسبعين التصدية أو
المبالغة وعلى كل حال
ثبتت له الترية بذلك انتهى
ملخصا وقال في كتابه فغافل
الاعمال من أبي هريرة
رضي الله عنه من الذي
صلى الله عليه وسلم انه قال
ان الله عز وجل خلق الابل
وانتار منها يوم الجمعة فكل
عمل يعمل الانسان يوم
الجمعة يكتب له بسبعين
حسنة الحديث وفي ذلك
استئناس انما صافح
الجمعة بسبعين حجة والله أعلم
(ومن الادعية الخاصة
بיום عرفة اذا كان يوم
جمعة) ما حدثني به جماعة
من مشايخي من والدي
الشيخ علاء الدين أحمد بن

عن الميت من عام قابل (جاز) أي اجزأه عنه (وان فاته) أي الحج (بالألف معاوية) كمرض وسقوط
 عن سير وغير ذلك (المريض) أي الثقة كاصرح به محمد (ويستأنف الحج عن الميت) لكن نفقته في
 وجوبه من ماله خاصة وعليه من مال نفسه الحج من قابل على ما في النصوص وغيره وفي
 الاختيار وان فاته الحج لم يرض أو حبس أو هرب المكساري أو ماتت ذنبه فله ان ينفق من مال
 الميت حتى يرجع إلى أهله وعن محمد في وادرا من مساعده نفقة ذهليه دون اياه ولو انصرف الملاح
 إلى منزله قبل طواف الزيادة يعود بنفقة من ماله (المشرون أن يجمع الذي عينه) أي يخصصه
 دون غيره والتعيين ما بينه بقوله (بان قل يجمع في فلان ولا يجمع غير فلات فلان) أي فان مات
 فلان (لم يجمع غيره) أي عنه وهذا ان صرح بجمع غيره عنه (ولو لم يصرح بالجمع بان قال يجمع
 عنه فلان لمات فلان وأجبر عنه غيره جاز) أي كافي الصراخ (ولو أوصى أن يجمع عنه ولم
 يوص إلى أحد) أي لم يبين رجلا (فاجتنب الورثة وأجبروا عنه) أي رجلا (جاز) وفي نفسك
 الكرماني ولو أوصى بأن يجمع عنه فلان لم ينفذ الوصي إلى غيره جاز وان لم يكن بأبي ودفع
 الوصي إلى غيره جاز أيضا كالوكان الوصي حيا فامس بذلك ثم رجع فله ذلك كذا هذه التمس
 وفيه بحث لا ينجح من جهة الفرق حيث للوصي أن يبين فلانا يقول ولا يجمع غيره ثم بأمر غيره
 ان يجمع عنه بخلاف الوصي حيث ليس له ذلك ثم من جهة الشرائط الوقت عند زفر فلو أوصى قبل
 الوقت لمات لا يصح عند زفر وهو المختار عند البعض ويصح عند أبي يوسف وقد سبق تحقيق
 هذا في باب شرائط وجوب الحج وحاصله ان هذه وصية قبل تحقق سبب الوجوب فلا يصح كافيها
 زفر أو قبل تصوره بسبب وجوب الاداء فصح كافيها أبو يوسف أولا يصح عن فرضه عند زفر ويصح
 عن نفقه عند أبي يوسف فلا خلاف ولهذا ظالم المصنف (وهذه الشرائط كلها في الحج الفرض وأما في
 الحج النفل فلا يشترط فيه شيء من هذه الشرائط غالبا) أي في أكثر المسائل (الا الاسلام والنقل
 والتبكير) وفيه بحث سبق (والنية) أي بشرط النية في النفل أيضا وتعتبر في حقها (ولو بعد
 الاداء) أي اداء الاعمال وفراغها ثم ينويها له ويجعل له ثوابا وهذه اظاهرا إذا بهم النية
 بخلاف ما إذا عين غيره في نية لكن إذا نوى لنفسه هل يجوز أن يجعل لغيره ثواب فعله فلا اظاهر
 جواز ولا والله أعلم (ويبدو أن يكون منها) أي من الشرائط (عدم الاستنجار) أي لا يسبق من أنه
 لا يجوز الاجارة في العبادة (ولم يحدد صريحنا في النفل) فيه أنه لا فرق بين ما في النفل ولا صرف
 عن اطلاقه من النفل فالحكم أعده والله أعلم (ولا يشترط لجواز الاجتياح ان يكون الحاج المأمور
 قد حج عن نفسه) أي عندنا وعند مالك (فيجوز مع الضرورة) يخفى الصاد المهمة وضم الزاء الاولى
 وهو الذي لم يجمع عن نفسه (الا ان الافضل) كما قال في البدائع (ان يكون قد حج عن نفسه) أي
 للضرورة من اختلاف الذي هو مستحب بالاجتماع ولا يبالغ عن غيره به - يرنار كاستقاط الفرض
 عن نفسه فيمكن في هذا الاجتياح ضرب كراهة ولا يعرف بالمتناك فكان أفضل ومثله في
 فتاوى الظهيرية وأما ما في كافي أبي الفضل من أنه ان كان الحاج عن الذي يجمع الضرورة
 فالضرورة أحب إلى من غير واجب ولعله محمول على الضرورة التي لا يجب عليه الحج فالحق
 ما قال ابن الهمام والذي يقتضيه النظر ان مع الضرورة عن غيره ان كان بمنصف الوجوب
 عليه بملك الزاد والاحلة والمصلحة فهو مكروه كراهة فصرح وكذلك تنقل الضرورة عن نفسه ومع

محمد التمر وفي وجه الله تعالى
 قال حدثني الحافظ الرحلة
 أبو الطاهر عبد العزيز بن عمر
 ابن محمد رحمه الله تعالى عن
 جده الحافظ التقي بن محمد
 قال أنبأنا أبا أمامة المسند
 أبو اليمان محمد بن أحمد بن
 إبراهيم الطبري عن محمد بن
 أحمد بن أمين الاقشيري قال
 أنبأنا أبو الفضل عبد الرحمن
 ابن أحمد المصانفي عن
 الامام العارف بالله تعالى
 أبي العباس أحمد البوفي
 رحمه الله تعالى أنه قال يوم
 عرفة يوم شرفه الله تعالى
 بمحو الذنوب وتنوير القلوب
 قد جمع الله فيه من غالب
 الاطباء والاسنف والمقامات
 من سمع النداء الاول في
 الوجود الاول فاجاب من

ذلك تصح يعني عندنا خلافا لما في في المسئلةين حيث لا ينقد احواله عن غيره بل ينقلب عن احواله نفسه وانما اطلق ابن الهمام في قوله وكذا لو تنقل الصرور عن نفسه لانه بوضوئه الى مكة وجب الحج عليه (ويجوز ادراج المرأة) بان تزوج لها ووجود محرمة معها (والعبء والامة بان الموتى مع الكراهة) فيه انه لا يظهر وجه الكراهة لاسيما في ادراج المرأة من المرأة فان الظاهر ان يكون أولى وأنسب وبطل عليه اطلاق الفتاوى السراجية حيث قال وسواء كان عبدا أو أمة فمن غير ذكر امرأته (ويكره الحج عن الميت على جاره) أي اذا كانت المسافة بعيدة والمنفعة شديدة (والجمل أفضل) أي من التليل والبقل لموافقة السنة ولاه أقوى في تحصل المنفعة وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل (أي بآله لم يعلم في تلك المسائل) ولو أوج) أي رجل (رجلا يحج) أي بان يحج (عنه ثم ضم بركة) أي هو باختياره أو بان من أمره (جاز والأفضل ان يعود اليه) أي الى، مده أو بلد أمره وهو الظاهر ليكون أدأؤه على طبق أداء الميت لو فرض أدأؤه فان الغالب منه انه كان يعود الى بلده (ولو أمره أن يحج) أي عن الميت (هذه السنة) أي وأعطاه الدراهم (فلم يحج) أي تلك السنة (رجل من قابل جاز) أي عن الميت ولا يضمن النفقة كما صرح به في منية الناسك في النوازل ضمن في قول زفر وفي فئاس قول أبي يوسف (ولو أوصى ان يحج عنه ولم يزد على ذلك) أي تعيين الحاج عنه (كان لأوصى ان يحج بنفسه) أي عنه (الآن يكون) أي الوصي (وارثا أو دفعه) أي المال (الي وارث) أي آخر (الحج عنه فانه لا يجوز) أي ج ذلك الوارث (الا ان يجيز الورثة) أي بغيرهم (وهم كبار) جملة حالية ولا بد من قيد حضار أيضا فانه ان كان منهم صغيرا أو غائبا لم يجز (ولو قال أي الميت (الوصي أدفع المسائل لم يحج عنى لم يجز له ان يحج بنفسه مطلقا) أي سواء أجازت الورثة أم لا وسواء يكون الورثة غائبا أو كبارا والمستلثان صرح بهما ابن الهمام والفرق بينهما ظاهر لا يخفى وفي المبسوط فتاوى الوالوي أو أوصى بان يحج عنه وارثه لم يجز الا بإجازة الورثة انتهى وفيه خلاف زفر

(فخصصل ولو أوصى أن يحج عنه) أي من له (يحج عنه مقل ما له) أي سواء قيد الوصية بالثلث بأن قال بثلث ماله أو أطلق بأن أوصى أن يحج عنه (وان قال بجواري بثلث مالي وثلثه) أي والرجال ان ثلث جميع ماله (بما عدا) بغير نفق أي بثلث متعددة (فان صرح) أي في وصيته بثلث (بجملة واحدة فانه يحج عنه بجملة واحدة وما فضل) أي عنها (يرد الى الورثة والا) أي وان لم يصرح بجملة واحدة بل أوصى أن يحج عنه وسكت من تعقيبده (ج عنه بجملة) أي قدر ما يبلغه ثلث ماله كذا روى القندوري في شرحه مختصر الكرخي وذكر القاضي الاينيابي في شرحه مختصر الطحاوي انه ان أوصى أن يحج عنه بثلث ماله وثلثه يبلغ حجبه يحج عنه بجملة واحدة من وطنه وهي جملة الاسلام الا اذا أوصى ان يحج عنه بجميع الثلث قال في البدائع السهم انتهى وفيه بصيرة لا يخفى لان البسطة في قوله بالثلث تحتمل المعنىة بخلاف ما اذا أضمت الى لفظ الجميع المفيد للثا كيد فكأنه قال بالثلث جميعه لا بعضه (وكذا) أي الحكم (لو قال بجواري بالث) أي والال يبلغ جميعا فيه التفصيل السابق والخلاف اللاحق ويؤيد القندوري انه ذكر

سمع الله اجابة اضطرار
بخاصية من النداء
والنادي والزمان باضداد
النفوس فاذا سادف هذا
اليوم يوم جمعة فليقف الحاج
في الموقف الاعظم وليقبل
الحق وسيدى ومولاى
أسألك بالاسم الذى بسطت
به الصراط المستقيم الذى
لا يتصور فيه انصراف
وجعلت فيه مسالك على
عدد انفس الخلائق فكل
مخلوق يصيرك بحركة وان
حافظ دون ذلك صوائف
مانعة فان ذلك غير قادر
في العبور على صراطه
لضرورة اسمه المحرك له
والحركته انتم سدى
فكرى الى صراطه المتصل

في المبسوط هذه المسئلة من غير خلاف الا ان قد بقوله اذ لم يقل بعه (ثم الوصي بالخيار) أي بين
 أمرين (ان شاء أعج عنه الحج) أي للتعدة (في سنة واحدة وهو الأفضل) أي للسراعة الى
 الطاعة (وان شاء أعج عنه في كل سنة بعه) أي بديار عام الحجة الاولى في السنة الاولى لانها
 الاكمل لخلاص الأئمة من الغربة ثم وقوع بعه الحج نافذة وزيادة فضيلة وأمان الوصي أن
 يسمح عنه في كل سنة بعه فلا يذكري الأصل وروى عن محمد بن هذا وذلك سواء أي في أصل
 الجواز والا قد سبق ان الحج في سنة واحدة أفضل ولا يمدان قال التفريق في هذه الصورة
 اولى ليكون على وفق الوصية وان كان الاظهر ان الوصية اذا لم يكن فيها مخالفة للشريعة تبين
 الموافقة (ولو فاسد الوصي اورية وعزل قدر نفقة الحج) أي أقره وأبرزه (فهو المزعول) أي بعد
 دفع بعه التركة الى الورثة (في يد الوصي اولى بد الحاج) أي بدفع الوصي اليه قبل الحج (بطلت
 القسم) أي الاولى (ولا تبطل الوصية) أي السابقة (ويج) أي له (من ثلث الباقي) أي وهكذا
 وهكذا (حتى يحصل الحج) أي يصدق (أو ينوي المال) أي يتي جمعه وهذا في قول أبي حنيفة
 وعند أبي يوسف ان بقى من ثلث ماله شيء يبيع عنه عباقي من حيث يبيع وان لم يبع من ثلثه شيء
 بطلت الوصية وقال محمد قسم الوصي جائزة وبطل الوصية جهلا لا المزعول سواء بقى من الثلث
 شيء أو لم يبق (مثله كان له) أي البت (أربعة آلاف) أي درهم أو دينار (دفع الوصي لثما) أي
 الى الحاج (فهلك) أي جله الالف (ودفع اليه) أي فدفع الى الحاج (ما يكتفيه من ثلث الباقي)
 أي ولو بعضه (أو كله وهو) أي وكله (الف ولو هلك الثانية) أي في المرة الثانية (دفع اليه من
 ثلث الباقي) ان بقى شيء (بدها) أي وهكذا (مرة بعد أخرى الى أن لا يبقى ماله) يبلغ الحج تبطل
 الوصية) وهذا عند أبي حنيفة وأما عند محمد فيبيع عنه عباقي من المدفوع اليه المقرر للحج ان بقى
 شيء وبطلت الوصية كما لو ان الوصي عين مالا ودفعه الى رجل ليعم عنه موات فهو ذلك
 المال في يد النائب لا يؤخذ شيء آخر من تركه الوصي فكذا اذا عينه الوصي وعند أبي يوسف
 يبيع عنه عباقي من الثلث الاول مع ما بقى من المال المزعول وان كان المدفوع تمام الثلث فتقول
 أي يوسف كقول محمد وان كان بعضه يكمل ان كان مقدورا بقى للحج هذا اذا وصى بان يبيع عنه
 أو قال من الثلث أمال الوصي بان يبيع عنه بثلثه فتقول محمد كقول أبي يوسف حتى يبيع عنه من الذي
 بقى من الثلث الاول عند الحاجة ولو ان الوصي اذا أخرج رجلا عن الميت في محل يضاع الى مقداري أي
 معين (وان أخرج رجلا في محل اسداج الى أقل من ذلك) أي من ذلك المقدار (وكل ذلك يخرج
 من الثلث) جله حاله (يبيع أقطعه ما لو وصى ان يبيع عنه بعه) أي بثلثه درهم مثلا (وثلثه أقل
 منه) أي من العدد المذكور (يبيع عنه ماله) أي لا بالماله (من حيث يبلغ) أي الثلث ولو
 كان بلوغ المائتين بلده (ولو أوصى رجل بألف ولسا كين) أي المينة أو المحصورة والمطلقة
 فاقطعهما ثلثا (بألف وان يبيع عنه) أي الفرض على مافي الكبير والظاهر اطلاقه (بألف وثلثه)
 أي والحال ان ثلث جميع ماله (ألفان) أي ثلاثة آلاف (بقسم) أي الثلث الذي هو ألفان
 (بينهم) أي بين الرجل ولسا كين والحاج عنه (أثلاثا ثم تضاف حصه لسا كين الى الحج) أي الى
 صرفه (خافضل) أي من الحج من حصه لسا كين (فهو لسا كين بعد تكميل الحج) أي بعد تحقق
 ادائه ماله (ولو كان عليه) أي على الميت (فرضه) أي من الحج (ونفذ) أي من حج أو غيره (يبدأ
 بالفرضه ولو كان الكل واجبا أو تطوعا يبدأ بأداء الفرضه الموصى انضاق الثلث عنها) أي عن

بصر الحاك اه ادى المصنفين
 أسألتك أسألتك الذي شرف
 به بعض النفوس غشى
 تقربك اليه طبعاً بنسب
 تكلف على صراطك اليك
 هو أقرب الطرق اليك
 أن تقربك فيه فيما فيه
 وشاك عنى دائم البقاء الى
 ما لا نهاية في الوجود
 (الحق) ان يوق في القند
 على التفات في ترتيب
 طبع فذلك خارج عن طبع
 كمال نفسي فلا ينبغي
 صراطك المستقيم فان
 خير قد يترك صراط
 مستقيم قوم أسلم وجهي
 وجهه بقاى بك لدوام خاتك
 قد كرى بك بقاى لك فاجلنى
 من المحسنين (الحق) من
 يوم وجودي لم أزل ذاهبا
 اليك مضطرباً مضطرباً
 خاسية في منك أنت تعلمها

جميعها وأما إذا كان نذرا وتطلوعا فيسدى لنا النذر لتقدم الواجب في الاختيار فإن كان الكل
فراغ من قدم ما قدم موسى أن ضاق الثلث منها وقيل يدا بآلج ثم ياز كاذ وهو قول أبي يوسف
وقيل بهما بل هو مختار محمد ورأى أبو يوسف ثم بالكفارات ثم صدقة الفطر ثم الاختصية
وفي البدائع وإن كان الكل متساويا يدا بما قدمه موسى

فصل في النفقة أي حكم ائضاع للحاج المأمور (المراد من النفقة ما يحتاج إليه
من طعام وأدام) ومنه اللحم (وشراب وقياب في الطريق ومركوب) أي بإجارة أو اشتراء (وتوفي
أحرام) أي أنار ورواه (واستجار منزل) أي يأوى إليه (ومحل وقرة قوادوة) أي ظرف ماء يضعوه
(وسائر الآلات) أي مما لا يستغنى عنها في الطريق (وكذا ذاهن السراج والاديهان) أي على
اختلاف فيهما فقبل يشتري ذهنا يدهن به لأحرامه وزيتا للاستنجاب والظاهر أن دهن
السراج ضروري وعادي ودهن الأحرام لبعض الناس عرفي (وما قبل به نيابة) أي من الصاوين
والأشمان وكذا ما ينسل به رأسه من شعوان طمسي والسدر (وأجرة الحارص) أي حافظ متاعه
وخادم ثابت (والحلاق ودخول الحمام) أي وأجره (كل ذلك بالمعروف) أي بالتوسط والاقتصاد
من غير تبذير وتقتير وقال الشافعي ولا ينسل الحمام ولا يشتري ذهنا للسراج ولا ما يدهن أو
ينداوى به ولا يعلل أجرة الحلاق والحمام إلا أن يأذن له الميت أو الوارث وفي قاضيان والحيطة له
أن يدخل الحمام بالمعروف يعني في الزمان وهو المختار على ما ذكره الكرمانى وقياس ما في الفتاوى
أن يعلل أجرة الحلاق وبصرح بعضهم وفي السوازل من أبي القاسم ليس له أن يفعل إلا خلق
الزمن بالمعروف وهو أن لا يخلق في قليل المدة (وله أن يخلط دهرام النفقة مع الرفقة) بالنسب أي
الرفقة (ويودع المال) أي للمحافظة (ولا يصرف الذناتير إلا الحاجة) أي ضرورة تدعو إلى
ذلك (وأن كان له نقد) أي بار أوصى أن يبيع بالف درهم (ولا يروج) أي ذلك النقد (في البيع
بصره) أي الوصى أو الحاج (بأذى يروج) أي في البيع (ولا يبيع) أي المأمور (إلى طعامه) أي
أحد أديس له التبرع ولا التطوع ولذا قال (ولا يصدق) أي من طعامه أو غيره على أحد من
الفقراء (ولا يقرض) أي أحد (ولا يشتري ماء للوضوء ولا تغسل الجنابة) أي من مال الميت (بل
يتيم) أي إذا لم يكن له مال (ولا يجهنم ولا يندأوى) أي من مال الميت (وقيل له أن يفعل) أي
المأمور (كل ما يفعله الحاج) أي جنسه قال الفقيه أو القبيح وعندى أن يفعل ما يفعله الحاج قال
في الذخيرة وهو المختار (وأن يوسع عليه الأمر) وهو الوصى أو الوصى (الأمر) أي أمر
المصرف (فله أن يفعل ذلك) أي جميع ما ذكر (بلا خلاف) لأنهم قالوا هذان لم يوسع عليه
فإن كان قد وسع في وصيته للجبانة ودخول الحمام والتداوى فلا بأس به (ولا ينفق) أي المأمور
من مال الميت (على من يحمله) أي خدمة يقدّر عليها بنفسه (إذا كان ممن لا يخدم نفسه) أي
لكبره أو عظيمته وكبره (وينفق في طريقه مقدار ما لا صرف) بقتنين أي لا اسراف (فيه ولا
تقتير) أي لا تضيق (ذاها وجاتيا) أي آيالا إلى بلاد الميت) أي أن عاد إليه (ولو سلك طريقا بعيدا)
أي أو أكثر نفقة (من المعتاد أن كان سلكه الحاج) أي ولو أحاطا بكفادى ترك طريق
الكوفة إلى البصرة) أي ما ثلثا إلى سواك طريقها (تقتنق في مال الأمر) ويتنزع عليه قوله
(ولا يهن لو هلك) والمعنى حتى لو أخذت منه النفقة لا يهنها (والأفنى مال) أي في مال
نفسه وفي فتاوى قاضيان ولو ضاعت النفقة بكم أو بغيره منها أو لم تبقى يعني قنيت فانفق من مال

فما في روى عن علي بن رضى
وكلى ساجد لوجهك مسبح
لك بما سجد لك به سكان
ملكوتك وملكك أسألت
أن تنفعل ما ألقى فيه
لتقصي بكالك فانك مظهر
ما شئت وخشيته ومعينه
ومعديه أعفني بك منك
وأعفني بك من غيرك
بما لا ذا العائدين المستعيرين
بالحل المضطرين يا أصل
الأمم أسألت أن تصلى
على سيدنا محمد سيد المرسلين
وآله الطيبين وعليهم السلام
وفهم برحمتك يا أرحم
الرحمين (وإذا فرغت)
من هذا الدعاء الشريف
أسأل الله تعالى ما شئت
بحسب ما يسبب من الدعاء ومن
علقه عليه وسع القدر فقه
وعلمه وأظهر برحمته عليه
حتى يعلم ذلك في ظاهره
وباطنه وقس عليه

نفسه ان يرجع في مال الميت وان فعل ذلك بغير قصد ثم ذكر بعده بأسطر اذا قطع الطريق
عن المأمور وقد اتفق بعض المال في الطريق لحضي وج وانفق من مال نفسه يكون متبرعا فلا
يسقط الحج عن الميت لان سقوطه بطريق التمسك بانفاق المال في كل الطريق قال ابن الهمام
ولا فرق بين المورثين سوى انه قبل الاولي يكون ذلك الضياع بركة أو قريبا منها ولكن المعنى الذي
عمل به هو جوب اتفاق المورثين في الحكم وهو ان يثبت له الرجوع ولو لم يرجع وتبرع به ان كان
الاقل جاز والا فهو ضمن لماله انتهى ولو خرج الحاج المأمور قبل أيام الحج ينبغي ان ينفق من
مال الآخر الى بغداد أو الى الكوفة أو الى المدينة أو الى مكة واذا قام ببلده ينفق من مال نفسه
حتى يصير أو ان الحج ثم يرجع وينفق من مال الميت ليكون المأمور منتقما من مال الآخر في
الطريق فان أنفق من مال الميت في عدة أقامته يكون ضامنا وهذا اذا قام ببلده خمسة عشر يوما
لا يقيم وروى ابن جماعة عن محمد انه اذا قام ببلدة ثلاثة أيام أو أقل وأنفق من مال الميت لا يضمن
وان أقام أكثر من ذلك ينفق من مال نفسه قالوا في زماننا وان أقام أكثر من خمسة عشر يوما تكون
نفقته من مال الميت وهذا معنى قوله (ولو أقام ببلدة) أي في أو ان الحج (ان كان لا تنتظر القافلة
فتنفقه في مال الميت سواء أقام خمسة عشر يوما أو أقل أو أكثر وان أقام بعد خروج القافلة ففي
ماله) أي لا يكون نفقته من مال الميت كما في فتاوى قاضي خان (وكذا لو أقام ببلدة) وكذا اعتبرها (بعد
الفرار) أي فرار أهله الحج (القافلة) أي لا تنتظر خروجهم (في مال الميت) أي نفقته ولو كان
أكثر من خمسة عشر يوما (والا) أي بان أقام بعد الفرار لحاجة أخرى بعد خروج القافلة (في
ماله) أي مال نفسه (فان بدله ان يرجع) أي ظهر له رأى بهذا المقام في رجوعه (رجعت نفقته
في مال الميت وان توطن مكة) أي قصد استيطانها (ثم بدله العود) أي الرجوع الى بلده (لا تعود)
أي نفقته في مال الميت قدر وى عن أبي يوسف أنه لا تعود نفقته في مال الميت وذكر القدر ورى
أن على قول محمد تعود وهو ظاهر الرواية قال ابن الهمام وذكر غير واحد من غير ذكر خلاف
انه ان نوى الإقامة خمسة عشر يوما سقطت قان عادات وان توطنها قل أو كثر لا تعود انتهى وقد
صرح في البدائع بسقط كل الرواية عن أبي يوسف أنه لا يعود وهذا اذا لم يضمن مكة دار الأمان
اتخذها دارا ثم عاد لا تعود البقية لا خلاف وكذا في شرح الكثران توطن ببلدة سقطت قل أو
مستتر من عاد لا تعود بالاتفاق (وان أقام بها) أي ببلدة (أيا ما من غير نسبة الإقامة)
أي الشريعة بالمدة المعلومة (ان كانت) أي أقامته تنك (أقامة معتادة) أي لا هل
القافلة (لم تسقط) أي نفقته من مال الميت (والا) أي بان زاد على المعتاد (سقطت ولو
نقل الى مكة) أي دخلها قبل ذي الحجة (فهو في ماله) أي فالتفقه في مال نفسه (الى
أن يدخل عشر ذي الحجة فصير) أي ترجع نفقته (في مال الميت ولو خرج من مكة) أي بسد
دخولها في أو ان الحج (مسيرة سفر) أي مدة ثلاثة أيام وليا لها (لحاجة نفسه سقطت) أي
نفقته (في رجوعه) أي حين عودته الى مكة وكذا مادام مشغرا لا يحتاج نفسه نفقته في مال
نفسه فادفع عادات في مال الميت لمسبق عن محمد (وما فضل من النفقة من زاد الامتنة)
أي الآلات والادوات حتى الثياب (بمدرجوه برده على الوارثة أو الوصي الآن تبصر
الورثة أو وصي له به الميت فيكون له) وفي الخط والعند بعضهم لا يجوز الوصية والاصح ان يجوز
وفي الذخيرة ذكر في الاصل اذا سكن الميت قال الشافعي من النفقة فهو للمأمران هذا على

ما يناسب من الاعمال
والله يهدي من يشاء الى
صراط مستقيم انتهى
ما روينا عن الامام الباقى
رضي الله تعالى عنه ورحمه
(فصل)
فادفع غريب الشمس أقاض
مع الامام مدع السكينة
والقارون غير مباحة
ولا زحام كما يفعله العوام
ويؤثر صلاة المغرب
ليجتمعوا مع المشاة في
مزدلفة ولا يعلو المغرب
ولا الشله بمرقات ولا في
الطريق وعند الاقضية
يقول (اللهم) اليك أفضت
وفي رحمتك رغب ومن
سقطك رهب ومن
عذابك أشققت فأقبل
نسكى وأعظم أجرى وتقبل
توبى وارحم تضرعى
راستب دعائى واعطنى
سؤلئ (اللهم) لتصيل
هذا آخر عهد الناس هذا

وجوهين ان لم يمين الميت رجلا يصح عنه كانت الوصبة بالباقي باطلة والمجيلة في ذلك أن يقول
 الوصي الوصي أعط ما بقي من النفقة من شئت وان عين الوصي رجلا يصح عنه كانت الوصبة
 جائزة (ولو شرط المأمور أن يكون الفاضل له فالشرط باطل ويجب الرد) أي إلى الورثة كذا في
 خزائنة الاكمل (وينبغي ألا يحرم أن يفرض الأمر إلى المأمور فيقول جعني) أي بهذا (كيف
 شئت مفتردا أو قارنا أو مختما) فيه ان هذا القيد مظهر ظاهر إذا التفويض المذكور في كلام
 المشايخ مقيدا للأفراد أو القران لا غير في الكبير قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل إذا
 أمر غيره أن يصح عنه ينبغي أن يفرض الأمر إلى المأمور فيقول جعني بهذا كيف شئت ان
 شئت حجة وان شئت فاقرب والباقي من المال وصبة له لكي لا يضيق الأمر على الحاج ولا يجب
 عليه الرد إلى الورثة اه كلامه وقس سبق أيضا ان شرط الحج عن الغير ان يكون ميقاتيا
 آقايا أو قران بالعمرة ينهي سفره إليها ويكون حجه مكيا أو ماميا فاختيان من التغيير بحجة
 أو عمرة وحجة أو بالقران فلا دلالة على جواز التمتع إذا لا لا قيد الترتيب فيصل على جوعرة
 بان يصح أولا عنه ثم يأتي بعمرة له أيضا قد برفا موضوع خطرت مرقه (و كذلك) ذكره فاضلان
 ونسبه ابن المصام حيث قال إذا أراد أن يكون ما فضل للمأمور من الثياب والنفقة يقول له
 وكذلك (ان تعب الفضل من ثيابك أو نفقتك لنفسك فبها من نفقه فان كان على موت) أي
 في صدقه (قال والباقي لك وصية) اه كلامهما وهذا كله ان كان الاصح من رجل (وان لم
 يبين الاصح رجلا يقول) أي قصد المجيلة (الوصي أعط ما بقي من النفقة من شئت) أي
 لحقته أنه يعطيه الوصي من شاء من عنده لان يصح عنه (وان أطلق) أي الوصي (فقال وما
 يبنى من النفقة فهو للمأمور) أي مأمور الوصي من غير تعيين الوصي له (فالوصية باطلة) أي كما
 قدمناه (فان عين رجلا يصح) للسابق وقال القبة أبو القيث ولو جعل الميت الباقي صلة به بعد
 رجوعه فلا بأس بذلك وهو كما أوصى

فصل في وصي الميت أو وارثه ان يسترد المال من المأمور في الظاهر ان المراد ما مور
 الوصي أو الوارث لا ما مور الوصي لكن قال في الكبير رجل له ألف لامله له غيره فدفقها إلى
 رجل ليصحب عنه ثم مات فلورثة استرداها وان مات بعدما أحرم المدفوع اليه ويضمن ما أخفق منه
 بدمونه اه ولا ينبغي أنه ينبغي ان يحصل على ماذا استحق استرداها بنظروا خيانة أو حصول
 حمة أو تركب جنابة والله أعلم (المحرم) ففي خزائنة الاكمل ولو استرد الاصح ما له بعدما أحرم
 له المجهز ليس بذلك والمحرم يرضى في أحواله وبعد فرغهم من الحج ليس له استرداده حتى يرجع
 إلى أهله وان أحرم حين أراد الأخذ فله ان يأخذه ويكون أحواله تطوعا عن الميت وان استرد
 فتقتسه إلى بلد من مال الميت اه وهو باطلا لا غير ظاهر بل التفصيل هو المعتبر كما ذكره
 المصنف بقوله (ثم ان رده غلبية) أي ظهرت (منه) وفي نسخة غلبية بالمعجم وهي تشعلها وغيرها
 من أنواع المعصية ولذا قال بعضهم ولا تنهية (نفقة الرجوع في ماله) أي في مال نفسه (وان
 رده بلا خيانة ففي مال الوصي) بفتح الواو لتقصيره وسوء تدبيره (وان رده لضعف) أي حدث له
 (أو جهل بأمر للناسك) أي حين تبين له (ورأى غيره أصح) أي بالدفع اليه بأن يكون أقوى
 واعلم أو أصح ورده (في مال الميت) كذا في التخبس وغيره هذا ولو جامع المأمور في أحواله
 فلو وصى ان يسترد النفقة كلها لآله أمر بالانفاق في أحواله صحيح ولم يوجد

الموقف الشريف العظيم
 وارتدنا العود اليه مرات
 كثيرة بلطفك الميم (الله)
 اجعلني فيه مفلا مرحوما
 مستجاب الدعاء فإني اعظم
 النوال والعطلة ملطفا
 في سائر أموري مرزوقا
 رزقا مواتقا حللا لعليا
 واسما مباركا فيه (الله)
 فجاورني واغفر لذنوبي
 ولا ترد أهل الموقف شرم
 خطيأ ق فإني أنت الكريم
 الخليل الجواد البرار وف
 الرحيم ليبيك اللهم ليبيك
 ليبيك لا شريك لك ليبيك
 ليبيك الحمد والتمية لك والملك
 لا شريك لك ليبيك
 وسعديك والخيرين
 كلها بيدك ليبيك ذا المعارج
 ليبيك ليبيك اله الخلق ليبيك
 ليبيك عدد الرمال والصحى

فوفصل • ولو قال المأمور أي بعد رجوعه عن الطريق (منعت من الخ وكذبه الوارث أو الوصي لا يصدق) أي قوله (ويضمن) أي النفقة (الأن يكون) أي المانع (أمرنا ظاهرا يشهد على صدقه) أي في منه رجوعه (ولو قال جئت) أي عنه (وكذبه) أي الوارث وكذا إذا كذبه الوصي (فالقول للمأمور مع يمينه لا تقبل بينه الوارث أو الوصي) أي شهدوا عليه (أنه كان يوم النحر بالبلد) أي من البلدان غير مكة وما حولها (الأن يقبها) أي ينفه (على إقراره أنه لم يجمع) أي عنه أو هذه السنة وأما إذا كان الحاج حديثا وليت وأمره أن يجمع حاله والمستثناة بحالها فإنه لا يصدق إلا بينة في خزائنه لا كل القول مع يمينه إلا أن يكون لقاربت حطالبة بدين الميت فإنه لا يصدق إلا بينة

فوفصل • جميع الدماء المتعلقة بالخ في أي بنفسه كدم شكر (والاحرام) أي بالزكيات محظورة كزاد الصيد وطيب وحلق شعر وجام ونحو ذلك (على المأمور) أي اتفاقا لأن الشكر له والجبر مخصص عليه (الدم الاحرام خاصة فانه مال الله) أي على ما ذكره القدوري وغيره من غير خلاف وفي بعض نسخ الجامع الصغير أن دم الاحرام على الحاج المأمور عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة ومحمد على الآخر وكذا ذكره قاضيان في شرح الجامع (حتى لو أمره بالقران أو التمتع فالدوم على المأمور) أي في مال نفسه ولعله أراد أن التمتع معناه القوي فلا ينافي ما تقدم (فاذا أحصر) أي المأمور (بموت الوصي المستدين من مال الميت ليحصله) أي ليخرج المأمور عن احرامه ثم قبل بيع من ثلث مال الميت وقبل من جميع المال (ورب) أي إلى الحاج (ما بقي من النفقة) أي إلى الوصي (البيع) أي عن الميت (من حيث يبلغ) أي أن يبلغ ما بقي وقوله البيع من يده وهذا إذا أوصى بمال معين أن يجمع عنه والا فهو على الخلاف الذي مر ولا خلاف عليه فيما أتفق قبل الاحرام

فوفصل • اعلم انه اذا جاز المأمور فأصل الخ يقع عن الآخر • وهو ظاهر المذهب والمذكور في الأصل واختاره خمس الأشعة المرحسي وجمع من المحققين ويدل عليه إلا قل من السنة وصحة قاضيان ويؤيده بعض الفروع من اشتراط التبعة عن المجهور عنه واستصحاب ذكره الجامع في تليته (وقبل يقع عن المأمور فلا) لأنه لا يسقط فرضه به إجماع (وللا) مر فواب النفقة (كأروى عن محمد ومثله عن أبي حنيفة وأبي يوسف وعليه مجمع من المتأخرين منهم صدر الاسلام وشيخ الاسلام وأبو بكر الأنصاري) قال قاضيان في شرح الجامع وهو أقرب إلى النفقة ونسبه شيخ الاسلام إلى أصحابنا فقال علي قول أصحابنا أصل الخ عن المأمور هذا وسئل الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل عن هذا فقال ذلك متعلق بعشرة الله تعالى كما قال محمد فعمل منه أن لمحمد فواب النفق وبطل من المأمور (وبسقط عن الآخر الفرض) كان الأولى أن يقول ويسقط الفرض عن الآخر (بالاجماع) كما صرح به الكافي وغيره لكن إذا أدها على الموافقة سواء قلنا أنه وقع عنه أو عن الآخر (ولا يسقط به) أي بالخ عن الغير (عن المأمور فرض الخ بالاجماع سواء أدها على الموافقة) وهو ظاهر (أو مخالفة) أي قد صار الخ (وسواء كان عليه الخ) أي فرضا سابقا في ذمته بان جعن غيره وهو ضرورة (أولم يكن) أي الخ فرضا عليه أي اشتد له أو كان قد أدها عن نفسه وسكان حقه أن يقول وسواء قلنا أنه وقع عنه أو عن المأمور وكذا الوجه عن أبيه ولم يكن عليه ج لا يسقط عن الفاعل حجة الاسلام أن انفذتم في

ليك ليك عدد أو واق
التصبر أو أواج البصار
ليك ليك ليك عدد
ذرات المياه وأنفس الهواء
ليك مرغوب اليك ليك
(اللهم) صل على سيدنا
محمد وعلى آل محمد وأصحابه
عند خلائك ورضا فضلك
وزنة عرشك ومودادك
كما صليت على إبراهيم
وعلى آل إبراهيم في العالمين
أنت جدي حميد وصل على
سائر رسلك وأنبيائك
وملائكتك وأوليائك
وأهل طاعتك كذلك
والسلام عليهم أجمعين
كذلك ويكرمن التليية
والسلامة على النبي صلى الله
عليه وسلم إلى أن يدخل
المزلفة ويقول عند دخوله
المزلفة (اللهم) هذا
جمع أسألك أن ترزقني

شرح ابن وهبان عن قتاد بن العاصم في الطهيرة هذا الاختلاف في الفرض (وفي حج النفل يقع عن المأمور
 اتفاقاً) أي باختلاف معنيها لأن الحديث ورد في الفرض دون النفل (ولأن أمر الثواب أي
 ثواب النفقة وفي شرح النفاية للشيخ محمد القهستاني في النفل يكون ثواب النفقة لأن أمر
 بالاتفاق وأما ثواب النفل فيسببه المأمور لأن أمر الله أعلم ثم أعلم أن من مات من غير وصية
 وعليه المبلغ لم يلزم الوارث أن يصح عنه خلافاً لما في رضى الله تعالى عنه قال ابن الهمام وإن فعل
 الولد ذلك حنوب إليه جداً أه فلو حج وارثاً وأجنبي يميزه ويسقط عنه حجة الإسلام إن شاء
 الله تعالى لأنه يصل للثواب وهو لا يختص بأحد من قريب أو بعيد على ما صرح به الكرماني
 والسروري ثم يقتضي كلامهم أن الأولى أن يصح أولاً ثم يجعل ذلك الثواب لليت لأنهم قالوا في
 مسئلة الأولى أنه لا يصل ذلك بحكم الأمر وإنما يجعل ثواب فعله لهما وجعل ثواب حجه لغيره
 لا يكون إلا بعد أداء الحج فبطلت نيته بالأحرام لا غير ما مورف ومترع فيقع الأعمال عنه السنة
 فيصير جعل الثواب بعد ذلك لأحدهما أو لهما قال المصنف هذا حاصل ما أشار إليه فاضيلان
 وغيره فافهم المرام أه ولا يخفى أن قوله فبطلت نيته بالأحرام ليس في مقام النظام فإنه لا شك
 أن نيته أولاً ألغى في تحصيل المرام مع أنها لا تنافي جعل ثوابه له آخر كما لا يخفى على أرباب
 الألفاظ

باب العمرة

(وهي الحجة الصغرى) أي بالنسبة إلى الحج الأكبر أو أدنى وتسميها بالخطأ والوقر في الحج
 الأكبر (العمرة سنة مؤكدة) أي على المختار وقيل هي واجبة قال الجوهري وصححه فاضيلان
 أبو جزم صاحب البدائع حيث قال إنها واجبة كصدقة الفطر والاضحية والوتر ومنهم من
 أطلق اسم السنة وهو لا ينافي الوجوب وعن بعض أصحابنا أنها فرض كفاية بينهم بحديث الفضل
 من مشايخ بخاري لكن لا مطلقاً بل قال المصنف (من استطاع) أي الها سبيلاً بالزاد والرحلة
 كما ثبت نصيره بالسنة (وشرائط الاستطاعة) الأولى أن يقال شرائط وجوبها أو وجودها
 (ما صرح في الحج) أي من شرائط وجوبها لأن الواجب يلحق بالفرض في حق الأحكام وكذا السنة
 تتبع الفرائض في كثير من الأحكام (وأحكام إفرادها كاحكام إفراد الحج من جميع الوجوه)
 أي بالنظر إلى محظوراتها وأما بالنظر إلى سائر أحكامها فاعتباراً أكثرها من حيثها وأدائها
 ووجوبها من حيثها ونحو ذلك (وكذا حكم فرائضها) أي في الجملة (وواجباتها) أي في بعضها
 (وسننها) كذلك (ومحرمانها) أي بأسرها (ومضدها) أي وأن اختلافاً في محلها (ومكرها) أي
 وأصلها (واجبها) أي بين محرمين وأكثر (واضافتها) أي إلى غيرها في نيتها (وفرضها) أي حال
 ضم غيرها إليها (تحتكمها في الحج) أي في غالب أحكامها وهي كثيرة لقوله (وهي) أي العمرة
 (الاختلاف في أمورها) أي بسيرة كافي نسخة ومجموعها أحد عشر (الأول منها) أي من
 الأحكام المتخلفة (أنها) أي العمرة (ليست بفرض) أي بخلاف الحج وفيها اختلاف الشافعي (الثاني)
 أنه أي الشان (ليس لملاقاة معين) أي بالاتفاق (بل جميع السنة وقت لها) أي لجوازها
 (الأنها تذكر في خمسة أيام) أي في طاهر الرواية (يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشرع) أي مع الحصة
 أي حصة وقوعها عن أبي يوسف أنه لا يكره يوم عرفة قبل الزوال وأطلق فاضيلان في المتفرقات

جوامع الخير كله (اللهم)
 رب الشعر الحرام ورب
 الركن والمقام ورب البلد
 الحرام ورب المسجد الحرام
 أسألك بنور وجهك الكريم
 أن تغفر لي ذنوبي وترحمي
 وتجمع علي الهدى آمري
 وتعمل التقوى زادي
 وذنوبي والآخرة ما لي
 وهب لي رسالتك في
 الدنيا والآخرة يا من بيده
 الخير كله أعطني الخير كله
 وأصرفني الشرك كله
 (اللهم) حرم لي وعظمي
 وصغري وشعري وسائر
 جوارحي على النار يا رحيم
 الرحيم
 فصل في إذا دخل
 المزدلفة بدأ بالصلاة وصلى
 المغرب والشاهجه قبل
 حط رحله بل ينيح جسمه
 ويقبها ويؤذن المؤذن

وقال لا بأس بالعمرة غداة عرفة الى نصف النهار ولم يجعله الى أحد كذا ذكره المصنف في الكبير
ولعله ما أراد أن لا بأس بفعلها حيث لا يشاء هاهنا الى البراءة اذ ذكره انشاؤها في هذه الايام
فان أداهل احرام سابق لا يكره وهذا يرتفع الاشكال عن قاضيتان ومنها جابج السنة الخامسة
المكره فيها العمرة لغرض القارن يعني في معناه المتع ويؤيده ما في المتاج انها قصد القران
أو التمتع فلا بأس بل يكون أفضل في هذه الايام اه ولا يخفى انه أراد ايقاع احوالها في الادائها
لانها قصد به انشاء هال المسرح وابتكاره انشاءتها فيها (الثالث انها لا تخوف) أي بخلاف الحج
(الرابع ليس فيها وقوف بعرفة ولا مزدلفة ولا رمي ولا جبع) أي بين صلاتين لا في ليل ولا نهار
(ولا خطبة) أي بخلاف الحج في جميعها (الخامس ليس لها طواف القدوم) أي سنة ولو كان
أقارباً بخلاف الحج (السادس لا يجيب بعدها طواف الصدر) أي الدوام ولو كان المعتمر من أهل
الآفاق وأراد السفر وهذا ظاهر الراجح وقال الحسن بن زياد يجيب عليه (السابع لا يجيب
بذيقها فسادها) فيه نظر لان افساد الحج وهو يلجام قبل الوقوف لا يجوب بذيقه بل شاة وانما
تجب البذيقا للجام بعد الوقوف فكان الاولى ان يقول بالجام قبل طوافها (بل تجب شاة) اذا
وقع الجام قبل الطواف كله أو أكثره بل ولا تجب البذيق في العمرة قط اما لو جامع بعدها طواف
أكثره قبل السعي أو بعده قبل الحلق لا تنفس عمرته وعليه شاة ثم اذا أفسد عمرته فعليه الضحى في
الفاقد وضحاها بأحرام جديد (الثامن عدم وجود البذيق وطوافها اجنباً أو مائتاً ونفسه) أي
بل تجب شاة (التاسع ان مقامها الحبل لجميع الناس) أي من المكركب والآفاق ومن بينهما
(بخلاف الحج فان مقامها لاهل مكة الحرم) أي وجوباً (المائتة ان يقطع التلبية عند الشروع في
طوافها) أي في أصح الزوايا بخلاف الحج الفرد أو القارن فانه لا يقطع التلبية الا في أول رمي
جرة العقبة (الحادي عشر انه لا يدخل للصدقة بل الجناية في طوافها) أي بخلاف طواف الحج والله
سبحانه وتعالى أعلم (واما فروضها) أي بحجته (فالطواف والتبعية) أي وثبته كافي نسخة (والاحرام)
وفهمها فرضان وهما التلبية والتبعية كافي لحرمان الحج واما ركها فالطواف والاحرام شرط لعصه
أدائها لا رك وهو الأصح وقيل الاحرام رك (وواجباتها السعي) أي بين الصفا والمروة (والحلق
أو التقصير) أي بعده جوازاً أو قبله همه بعد وقوع طوافها وفي النسخة جعل السعي فهاركنا
كالطواف وهو غير مشهور في المذهب وأوله بعضهم ضال كانه أراد أنه داخل في العمرة بخلاف
الاحرام والحلق غير وجهها ما عدا كالأضحية فلهذا وفيه ان كل داخل في عبادة ليس ركها
كواجبات الصلاة فلهذا الواجب فرضاً عليهما يفرق بين الركن والشرط ومطلق الفرض
ويؤيده انه جعل في المتاج الحلق فها فرضاً أيضاً وذكر بعضهم ان الحلق أو التقصير شرط
الخروج عنها وفيه انه لا يختص بالعمرة ادنى الحج كذلك كما لا يخفى قال المصنف في الكبير وتقديم
الطواف على السعي شرط لعصه السعي بالاتفاق اه والطاهر أن يقال الترتيب بين طواف
العمرة وسعيها فرض أو ما تقدم طوافها شرط لعصه سعي الحج (وأما حقها) أي كيفية العمرة
بحجته (فهي ان يخرج من الحرم الحبل كاحرام الحج) أي مثل احرامه في آدابها وسنته بالافرق الا في
تعيين التنية فيفعل عند احرامها ما يضل في احرام الحج (ويتيق فيه) وفي نسخة فيها أي في احرام
العمرة أو زمان اتينها بسدة تلبسها الى فراغها (ما يتيق في الحج) أي من محظورات الاحرام
ومكرها وهما ومفسداته (فاذا دخل مكة بدأ بالتبديد) أي بدخوله من باب السلام على ما هو

ورقيم فيسلي المغرب جماعة
أو وحده ثم يسلي النساء
متصلاً به ولا يبعد الاذان
والاطاعة للعشاء بل يكفي
بأذان واحد أو إقامة واحدة
للمغرب والعشاء ولا ينطوع
بينهما بل يسلي السن بعدهما
ويدعو كما يدعو خلف من
صلاة (ثم) بقراءة الاستغفارات
المتقدمة من التار في هذه
الليلة وهذه ثالث ليلة
يقرأ فيها الاستغفارات
المذكورة كما تقدم ثم يبيت
الى أن يصبح فيسلي الفجر
يفس قبل الاساءة والمراد
من الفاس طلوع الفجر
الثاني من غير تأخير قبل
ان زول الظلام (ثم) يقف
مع الإمام أو وحده في
المسجد الحرام وهو جميع
المرتفعة على جبل فوح

الأفضل وقبل يدخل المعتمر المسجد من باب إبراهيم ذكره المصنف ولا وجه له فتم لو دخل من باب
العمره فلا بأس به لأنه أقرب إليه العمل (وطاف برمل) أي في الثلاثة الأولى (واضطباع) أي
في جميع طوافها (وقطع التلبية عند أول استلام الحجر) أي بعدنية طوافها (وطاف سبعة أشراط)
أربعة منها فرس وبالبقي واجب (وأكثره وهو أربع مئة منها) أي لكونه هو الركن (ككلمة في
حق التصلل) أي في حق حصة خطه وخروجه عن أروامه يعلق أو تقصر إلا أن يصرم عليه التصلل
قبل أتيان السي بكاه (وأمن الفساد) أي وفي حق أمن فساد العمره حتى لو جامع بعد أكثر
طوافها لا يقصد عمرته (ثم صلى ركعتيه) أي ركعتي الطواف وجوبا عندنا (وخرج السي)
والأفضل من باب الصفا (فسي كالخ) أي كسيه (ثم حلق) يعني أو قصر (وحل) أي خرج عن
أروامها

فقطصل في وقتها أي وقت العمره (السنة) أي ألبها (كلها وقت لها) أي لجوازها (الا
أنه) أي الشأن (يكراهه قريبا) أي كراهه قريبا كما قاله ابن الحمام ويشير إليه كلام صاحب
المداينة (انشاء أروامها في الأيام الخمسة) أي المذكور سابقا مع هذه الكراهة لو أدى
العمره في هذه الأيام صعب ويحب محرم في هذه الأيام لو أتردها إلى ما بعد هذا القول (وان أذاها
بأروام سابق لآياس) أي لئلا ذكرنا (ويستحب أن يؤخر) أي أداها (حتى يحض الأيام) أي
الخمس (ثم يفعلها ولو أهل فيها) أي أحرم بالعمره في الأيام الخمسة (ولو بعد الحلق من الحج يؤمر
برضاها) أي لبقائه بعض أفعال الحج عليه (فإن لم يرضها وحض فيها صبح) أي فعلها (ولادم عليه)
أي لا دلتها عليه وترك رضاها وفي الفتاوى الظهير يقرب أهل بعمره في أيام العشر ثم قدم في
أيام التشرى فالحب إلى أن يؤخر الطواف حتى يحض أيام التشرى ثم يعطوف وليس عليه أن
يرض أروامه يعني (لأنه لم يضع له إدخال عمره على حقه) ولو طاف في تلك الأيام أجزاء ولادم عليه
بني ولا كراهة أيضا في حقه لأن انشاءها لم يكن في الأيام المنهي عنها ثم في كلامه إشارة إلى أنه
لو وقع طواف العمره قبل الأيام وسماها لآياس ثم قال ولو أهل بعمره في أيام التشرى
بؤمر برضاها وإن لم يرضها ولم يطف حتى مضت أيام التشرى ثم طاف لآلام عليه اه (ويكره
فعلها في أشهر الحج لأهل مكة ومن عمناهم) أي من المقيمين ومن في داخل الميقات لأن الغالب
عليهم أن يحجوا في سنتهم فيكونوا متقين وهم عن التمتع ممنوعون والأفلا منع للسكنى عن العمره
المفردة في أشهر الحج إلا الصحيح في تلك السنة ومن خالف فعله البيان وأتيان البرهان (وأفضل
أو قائم أشهر رمضان) أي ثبارة أو ليلة القعدة كل منهما (فسمعه فيه تعدل حقه) أي كافت في
السنة وبزيادة في ثبوته ولو كان هل المراد عمره أو ثمانية أو ثمانية الكيفية فيه بحث طويل
في القضية (ولو اعتمر في شعبان وأكملها في رمضان فإن طاف أكثره في رمضان فهي رمضان
والأشعبانية) قد سألنا المتقن وغيره (ولا يكره إلا أكثرها) أي من العمره في جميع السنة
خلا فإلّا لا (بل يستحب) أي الاستحباب منها على ما عليه الجمهور وقد قيل سمع أسامع من
الأطوفه كعمره ورد ثلاث عمر كعبه وورد عمران (وأفضل مواقيتها المنى بكة التمتع والجمرات)
والأول أفضل عندنا لأن دليله أقوى لا مروه صلى الله عليه وسلم عائشة رضي الله عنهما أن يخرجن منها
والثاني كل عند الشافعي لأن دليله أقوى فله صلى الله عليه وسلم اعتمر منها حين رجع من الطائف
بعد فتح مكة وكان حق المصنف أن يقول ثم الجمرات فلو فعله له مال إلى كلام الطحاوي الموافق

وهو ينهيه عن نفع موجود
الآن والموافق بزهون
أن من طلع إلى سطح هذا
البناء نزل على رأسه من
درجة في وسط هذا البناء
إلى أن يخرج من أسفله
شفره ما كان عليه من
قل نفس ونحو ذلك وهذا
باطل لا أصل له وبدعة
يفعلها العوام أمان الله
تعالى من سعي في إبطائها
بل الواردة في هذا المقام
أن الله تعالى يغفر للعبد
سقوط العباد إذا كان حقه
مقبولا فإذا وقع رفع يديه
وحمد الله تعالى وصلى على
نبيه صلى الله عليه وسلم
وأي ودعا لنفسه ولمسلمين
والسلطات ثم يقول (اللهم)
اعف عني خطيئتي وجهلي
واسرائي في أمري وما أنت
أعلم به مني (اللهم) اعف عني
جدي وهزلي ونحلي
وعدي وكل ذلك عندي

لذهب الشافعي من أن أمره صلى الله عليه وسلم بذلك الجواز لا لافتنية ثم موضع إجماع عائشة
قبل هو لم يجد الخراب إلا في من الحرم وقيل إنه المسجد الأقصى الذي على الأكمة قيل وهو
الأظهر وقيل بين مسجد هارون بن أنصاب الحرم غلافه وهو واقع

باب النذر بالغ والعمره

(وهو) أي النذر نوعان (مصرح وكناية) أما الأول فبأنه إذا قال الله على حجة أو قال على حجة
أي ولم يقل الله يلزمه ولو لم يسم الله النذر مطلقاً أي غير مقيد بشرط كالحق أو معلقاً بشرط
بأن قال إن قدم فأتني أي من سفره (وإن شئ الله مريض) أو مرضي (فلي حجة مثلاً أو عمره)
أي مثلاً لأن حكم الأسمكتين حجة أو عمره كذلك (لزمه ما عين) أي من الحج أو العمره واحدة
أو متعددة أو منهما بمجمعة (لكن لزمه عند وجود الشرط) أي إذا كان معلقاً كما تقدم وكان إذا قال
إن فعلت كذا الله على أن أجمع حتى يلزمه الوفاء إذا وجد الشرط ولا يخرج عنه بالفتنة في ظاهر
الرواية عن أي حجة وقيل هذا إذا كان التعليق بشرط براد كونه وجوده كقوله إن شئ الله
مريض فلي كذا أما إذا كان لا يراد كونه كان كذا زيد الله على كذا فتقبل يجب عليه الآية
بالنذر وقيل يميزه كفارة اليمين وهو الصحيح وقد رجع إليه أبو حنيفة قبل موته بثلاثة أيام أوسع
وهو قول محمد ثم إذا لزم الحج جاز ذلك عن حجة الإسلام إلا أن ينوي غيرها على ما في الخلاصة
والأظهر ما في بعض الكتب الفرق بين قوله على حجة فلي حجة تلزمه حجة سوى حجة الإسلام إلا أن
يقصد ما أوجب عليه وبين قوله فلي أن أجمع حيث يميز عن حجة الإسلام إلا أن ينوي غيرها
وقد تقدم أن من لزمه النذر حجة وحجة الإسلام فإنه لا يسقط بها المنع بغير خلاف (ولو قال
إن دخلت) أي الدار مثلاً (هنا أجمع يلزمه) أي عند وجود شرطه (ولو قال أنا أجمع) أي من غير شرط
(لا أجمع عليه) ففي الخلاصة لو قال أنا أجمع لا أجمع عليه ولو قال إن دخلت أنا أجمع يلزمه عند الشرط (ومن
نذر ما حجة أو أكثر أو أقل يلزمه كله ما عليه إن يجمع نفسه قدر ما عاش ويجب الإصاء بالبقية)
وهذا على ما في البيهقي وقاضيهان والسر اجبة مما نصوا على لزوم الكل وقال في النوازل هذا
قولهما على قول محمد بشرط عمره قال القرطبي وأطلق في التصفه لله تعالى على أن حجة تلزمه من
أبي يوسف وكذا عن محمد تلزمه قدر ما يعيش من السنين واختاره على الرازي والسر وحي كقوله
على أن أجمع عشرين سنة ومات قبلها لا يلزمه شيء قال ابن المقام والحق لزوم الكل للفرق بين
الالتزام ابتداء وإضافة (ثم إن شاء) أي الناذر بالماضي (أجمع ما تدرج في سنة واحدة وهو الأفضل)
أي للساعة إلى الغيران والخلفه من الأت (وإن شاء أجمع في كل سنة حجة) أي على وفق لزومه
(أو أكثر) أي بناء على الأفضل في الجملة (ولكن كلما عاش الناذر بعد ذلك) أي الإجماع
(سنة بطلت منها حجة فليبه أن يصعب أن يصعب) أي لا يقدّر بنفسه فظهر عدم حجة لاجتماع (وإن لم
يجمع لزمه الإصاء بقدر ما عاش من بعد الإجماع ولو قال الله على عشر حجج في هذه السنة لزمه عشر
في عشر سنين) على ما في الفتح وغيره وفي خزنة الأكل لزمه كلها في تلك السنة (ولو قال الله على
أن أجمع في هذا العام ثلاثين حجة لزمه الكل) أي عند أي حجة (ولو قال على أن أجمع سنة كذا
فخرج قبلها بجزء) أي عند أبي يوسف وهو الأفيح خلافاً لمحمد (ولو لم يجمع ومات قبلها لا يلزمه شيء
ولو قال إن كنت فلا تاتني حجة) أي من غير ذكر اليوم (أو على حجة اليوم) بالنسبة إلى الحسن

(اللهم) اني أعوذ بك من
الفقر والكفر والعجز
والكسل وأعوذ بك من
الحزن والحزن وأعوذ بك
من الجبن والبخل ومن
الذين يغلبه رجال وأسالك
أن تقضي مني الغرم وأن
تفوزني من ظالم العباد وأن
ترضي مني الخصوم والغرماء
وأعجاب الحقوق (اللهم)
آت نفسي تقواها وزكها
أنت خير من زكها أنت
وليها ومولاها (اللهم) اني
أعوذ بك من غلبة الدين
ومن غلبة العدو ومن يول
لا يمل ومن تشق المسح الدجال
(اللهم) اجعلني من الذين
إذا أحسنوا استبشروا
وإذا أسأوا استغفروا
(اللهم) اجعلنا من عبادك
الصالحين الغر المحجلين
الوفاء التقيين (اللهم)
إن هذه فردقة وقد
جعت فيها السنة مختلفة

عبارة الكبير ان كنت فلان على حجة يوم آتته (لا يصبر محرم ما بهل زنته بطله ما في شاه) كما
 لو قال على حجة اليوم انما يلزمه وفاة ذمته بصرم ستمت شاه اه وتبين ان اختصاره في المبني هنا
 محذوف للمتي (ولو قال انما محرم بجمعته) أي محرم (بمسرة ان فلت كذا صبح) أي تعليقها
 (وبلزماته ان فلت) أي ما شرطه مسكذا ذكر في خزائن الاكل عن أبي حنيفة (ولو قال على حجة
 ان شئت أنت) أي أيها المخاطب أو المخاطبة (فقال شئت منته حجة) أي ولم يصبر محرم ما لم يصبر
 (وكذا الوقال ان شاه فلان) أي سواء كان شاهرا أو غائبا (فشاه) أي فظهر انتمته (زمنته حجة
 ولا تقصر) أي على الاصح (مباشرة فلان) أي القاص (على مجلس بلاغة الخبير) أي بالتعليق
 (ولو قال انما بصرم ان فلت كذا فضل زمنته حجة وكذا الوذكر المسرة ولم يصبر محرم ما لم
 يصبر) ولو قال ان لست من غرك فانا آج (زمنه) أي ويصح متى شاه (ولو قال على أن آج على جمل
 فلان) أي مثلا (أو بما فلان) أي مداهم كدامتلا (زمنه) أي آج (ولفت الزيادة) تأتي شرح
 الكافي (ولو علق آج بشرط ثم علقه بشرط آخر) أي بشرط آخر (ووجد الشرطان بكيفية حجة واحدة
 اذا قال في البيتين الثانية فعلى ذلك آج) على ما في حاشيتنا (ولو قال على حجة الاسلام مرتين لا يلزمه
 شيء) أي زاد على المرة (ولو قال في الذكر متصلا ان شاه الله لا يلزمه شيء في جميع الصور) أي
 ان قبله ما يشبه الله والله أعلم

فخصص لـ أي في الكليات (اذا قال على الشيء إلى بيت الله أو الكعبة أو مكة أو زيارة
 البيت أو عهده) أي ما ذكر (بشرط) أي كبره من مرض وقدم مسافر (أولا) أي أول بطقه (بل
 حلف) مشيئة بجمعة أو محرمة وهو في الكعبة (أي في بيت الله) وما حلف من الحرم (أولا) أي أولى
 غيرهما من أرض الحبل أو من الآفاق (أو قال على أحرار فليمنه حجة أو محرمة ما تبيا والبيان اليه)
 أي تدين أحدهما (ولو قال على الشيء أو الذهاب أو الخروج أو السفر أو الأتيان أو الركوب
 أو المشي أو الرحل أو الحروقة) أي السبي (إلى الحرم أو المسجد الحرام أو الصفا والمروة
 أو مقام إبراهيم أو الحجر الأسود أو الركن) أي مطلقا أو بالبيان (أو استلزم الكعبة أو ما بها
 أو مزارها أو الحجر أو عرفات أو من ذنفة) وكذا إلى الشيء (أو اسطوانة البيت أو من زمزم أو مسجد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أو بيت المقدس أو مصدا آخر) ولو كان من المساجد المأثورة
 كمسجد الخيف ونحوه (لا يلزمه شيء في جميع الصور) لكن في بعضها اختلاف فانه لو قال على
 الشيء إلى الحرم أو إلى المسجد الحرام لشيء عليه عند أبي حنيفة وعندهما يلزمه حجة أو محرمة
 وبوجهها انه اذا قال على الشيء إلى مكة حيث يلزمه حجة أو محرمة اتفاقا عن ان المسجد الحرام
 أنقص من مكة وانه قد يطلق على الكعبة وعلى مطلق الحرم أيضا وقيل في زمن أبي حنيفة لم يجر
 العرف بلغفا للمشي إلى الحرم والمسجد الحرام بخلاف زمانه ما قد يكون اختلاف زمان
 لا اختلاف دليل وبرهان وكذا ذكره في الكبير وفيه ان الكليات لا تتعلق لها بالعرفيات وكان
 المناسب ان يختلف حكمه باختلاف النيات وان اعتبره ما تاب الإيمان فينبغي أن يستبرك
 ما اختلف في الزمان والمكان فلا يدخل الحكم تحت مناطة كلية في هذا الشأن وأما الوقال إلى
 الصفا أو المروة أو مقام إبراهيم عليه السلام وغير ذلك مما سبق لا يلزمه شيء بالاتفاق وقيل إلى
 الحجر الأسود أو الركن أو مقام إبراهيم يلزمه وصريح في المبسوط في المقام بعدم لزوم وفي
 الطرابلسي إلى زمزم واسطوانة الكعبة يلزمه عندهما خلافا لتمام وعزه الشارح بكرة

نساك حوائج مرتبة
 اجتناب عن براك فاستغيت
 له ونزل عليك فكنت به
 (اللهم) اني اسألك في هذا
 الجمع ان تجمعني جوامع
 انظر كلامه وان تصح لي شافي
 كلامه وان تصرف عني سوء
 كلامه لا يقل ذلك غيرك
 (اللهم)
 في أعوذ بك من شر الاعميين
 السبل والحرق (اللهم)
 اني أعوذ بك من امرأة
 تشينني قبل المشيب وأعوذ
 بك من مكر النساء وأعوذ
 بك من صاحب خديعة ان
 رأي حسنة قدم أو ان رأي
 سيئة أظهرها (اللهم)
 اني أعوذ بك من شر من
 ينشئ على بطنه ومن شر
 من ينشئ على رجلين ومن
 شر من ينشئ على أربع
 (اللهم) اجعلني أخشاك
 كائن أراك أبدا حتى
 ألقاك وأسعدني بتقواك

(ولو قال على النبي الى بيت الله تعالى ثلاثين سنة عليه ثلاثون حجة أو حجة) هكذا ذكر في المتن
 وفاضل في المتن من محمد هذا على الحج وان قال ثلاثين حجة ان شاع وان شاء اعقر (ولو قال
 على النبي ثلاثين شهرا أو احد وعشرين شهرا أو عشرة أشهر أو عشرة أيام أو احد عشر يوما عليه
 حجة) أي واحدة (وقيل في ثلاثين شهرا الله عليه السلام) والقول ان قلها صاحب المتن من محمد
 باختلاف روايته (ولو نذر النبي الى بيت الله تعالى في يوم مسجد المدينة أو بيت المقدس أو معجدا
 آخر) كحجبة أو الكوفة (لا يلزم شيء وان لم تكن له نية) أي مصيبة (في المسجد الحرام) أي بنيه
 على انه هو الفرد الاكمل من بيوت الله (فيلزمه حجة أو حجة) على خلاف تقدمه الاظهر ان يقال
 فعل الكعبة ليكون عليه الحج أو العمرة بخلاف لان حكم بيت الله والكعبة سواء كما سبق وقد
 قال الله تعالى ولله الحجاج البيت اعز وجل جعل الله الكعبة البيت الحرام ويؤيده
 قوله (ولو حلف بالنبي الى بيت الله تعالى ثم حنث) بكسر النون أي لم يبر في عينه (ثم حلف به ثم
 حنث بجعل أحد ما حلفه والا تخرج حجة وعنى لكل واحد من مكان الحلف ولو حلف ان يهدي
 بخلان) أي من البدنة أو البقرة أو الشاة (على اشغاره عينه) أي أهداها أو أطرافها (الى
 بيت الله تعالى أو حجه على عني) أي يجمع بخلان من انسان أو حيوان لشيء عليه (ومن جعل على
 نفسه أن يجمع ما شيا فانه لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة) أي في وقته فانه يجمع بين حجه وبني
 أن يقيد بخصه قبل الطواف أو بعده يخرج من إحرامه فيلزم على قوله (وفي العمرة حتى يحلق)
 وفي الأصل خبر بين الركوب والنبي لكن في الجامع المغير شار إلى وجوب النبي وهو
 الظاهر والصحيح وحاصل رواية الأصل على من شق عليه النبي وفي شرح الجامع قال الشيخ
 الامام أبو جعفر الهندواني انما يطلق له الركوب اذا كانت المسافة بعيدة بحيث لا يبلغ الاجتهاد
 عظيمة وأما اذا كانت المسافة قريبة فلا يجوز له الركوب أصلا ثم اختلفوا في محل ابتداء النبي
 لان محمد لم يذكره فقيل يتسدى من الميقات وقيل من حيث أحرم وعليه الامام نضر الاسلام
 والغزالي وغيرهما وقيل كما قال المصنف (ومحل ابتداء النبي من بيته سواء أحرم منه أو لا) وعليه
 شمس الأئمة المرعشي وصاحب الهداية وصحبه فاضل بن الوليد وابن الهمام لانه المراد عرفا
 ويؤيده ما روی عن أبي حنيفة ان ابتداء قال ان كلت فلا تأملي ان أحج ماشيا فقيه الكوفة
 فعليه أن يجمع بين من ابتداء أو ما أحرم من بيته فلا اتفاق على أنه يجمع من بيته (ولو ركب في
 كل الطريق أو أكثره بعد ذلك ولا يذرع عليه دم) أي لانه ترك واجبا يخرج عن العهدة (وان
 ركب في الأثر) أي في أقل الطريق وكذا في المساواة (تصدق بقدره من فية الشاة)
 في قصص لو نذر ان يصلي في مكان ففعل في غيره ودونه في الفضل في أي الأقل منه في
 الفضيلة (أجراه) أي عندنا وأفضل الاماكن المسجد الحرام ثم مسجد النبي صلى الله عليه وسلم
 ثم مسجد بيت المقدس ثم مسجد قباء ثم الجامع) أي المسجد الذي يصلي فيه الجمعة (ثم مسجد الحلي)
 وهو الذي يصلي فيه الجمعة والقبلة لمحضورة (ثم البيت) أي أفضل من خارجه كما قاله
 والاسواق اذا عرفت هذا التعريب فان نذر ان يصلي في المسجد الحرام لا يجوز أو اذا
 الا في ذلك الموضع عند فرخ خلافة الأحبابنا وان نذر ان يصلي ركعتين في مسجد النبي صلى الله
 عليه وسلم لا يجوز أو اذا الا في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أو في المسجد الحرام وان نذر ان
 يصلي في بيت المقدس لا يجوز أو اذا في هذه المساجد وان نذر ان يصلي في الجامع لا يجوز

ولا يشقني مصيبتك ونحوه
 من قضائك وبارك لي في
 فذلك حتى لا أحب نهيل
 ما أنرت ولا تأخيرا نهلت
 واجعل غنائي في نفسي
 ومتعني بسعي وبصري
 واجعلهما الورث مني
 وانصرني على من ظلمني
 وأرض في نفسي ثأري وأفر
 بذلك عني (اللهم) اجعل
 صلاتي وبركاتك ورحتك
 على سيد المرسلين وامام
 المتقين وخاتم النبيين محمد
 عبدا ورسولا امام
 الخيرة وقائد الخير رسول
 الرحمة وعلى آله وأصحابه
 وسلم عليهم أجمعين كما
 صليت على ابراهيم وعلى
 آل ابراهيم في العالمين
 انك خير مجيد عند خلقك
 ورضاء نفسك وزنة عرشك
 كلما ذكرك الذاكرون
 وكلما شغل عن ذكرك
 الله تعالى (اللهم) ابته

أدأوهافي مسجد المحلة وان نذرأن يصلى في مسجد المحلة يجوز أدأوهافي الجامع ولا يجوز أدأوها
في بيته وان نذرأن يصلى في بيته يجوز في الكل ولا يجوز في الزقاق والاسواق كذا في المعنى
وهذه المسائل تختلف أحيانافها زفر وقيل أبو يوسف أضافه وكذا حكم الاعتكاف اذا نذر
في هذه المساجد (ولو نذرأن يلبث) بفخ الموحدة أى بعتك (في المسجد الحرام ساعة لم يجب عليه
ذلك) كان الظاهر أن قال أقل من يوم لانهمة أقل ما يجوز فيه الاعتكاف خلافا لمحمد انه يجوز
اعتكاف ساعة أيضا في النقل ومن غير شرط صوم خلافا للغير والله أعلم

باب الهدايا

وهو ما يهدى الى الحرم للتقرب الى الله تعالى والمراد به أنواع الهدايا وأكثر أحكامها كالضحايا
(الهدى من الأبل والبقر والغنم) أى لامن غيرهما من النعم (وكل دم يجب في الحج والعمره
فانما شاءه) أى وأعلاه بذنه من الأبل أو البقر وأعظمها أفضلها وفي حكم الأذى سبع بذنه
أو سبع خرة وهذا التغيير المضموم من الكلام في كل شئ (الاجماع في الحج بعد الوقوف بمرفة
وطواف الزبارة جنبا) فانه لا يجوز فيه ما لا بدنه ولا يحل صور العسله ويستغاد عنه انه
لا يجب البدنه أصلا في العمره (وحكم البقر حكم الأبل في هذا الباب) أى باب الهدايا لاني
مطلق التصلب لكن هذا عندنا خلافا لما شاعى فقدم الله برحمته حيث يخص البدنه بالأبل
وأما إذا أطلق الجزور فهو من الأبل خاصة اتفاقا (ثم الهدى) أى جنسه مقسم (على نوعين
هدى شكر) لتوفيق الطاعة المخصوصة (وهو هدى التمتع والقران) وقدم التمتع لانها
الاصل المستفاد من القرآن وقيل عليه القرآن في هذا الشأن ببيان البرهان (والتطوع) شكرا
مطلقا (وهدى جبر) أى انقسم في الطاعة أو ان كتاب جنباية (وهو سائر الذممة الواجبة) من
احصار أو رفض أو جزاء صيدا أو كناره جنباية أخرى أو تجاوز ميقات (ماعدا هذه الثلاثة)
أى المتقدمة من التمتع والقران والتطوع وأما النذر فهو وان حكان دم فسك إلا أن حكمه
ان كان واجبا فكبير أو تطوعا فكشكر وكذا الاضحية وجوبا أو تطوعا (وكل دم وجب شكرا
فما صبح أن ياكل منه) أى ما شامسه ولا يتقيد بعض منه كما يتوهم من قوله منه (ويؤكل
الافشاء) أى يطعمهم ولو بالأباحة (والفقراء) تغلكا وأباحة المقام يقضى تقديم الفقراء
والأبكار وذو كرم كالاستدرك (ولا يجب التصديق به) أى لا يكله ولا يعضه وهذا انصرح
بما علم ضمنا مما قبله من التلويح (بل يستحب أن يتصدق بثلثه ويطعم) بخصتين أى وأن ياكل
(نشه ويهدى ثلثه) أى لا تغنيه من الجديان وغيرهم (أو بذره) أى الثلث الاحدق وأو
للتنويح (ولو لم يتصدق بشئ جاز) وهذا قد علم من قوله ويستحب (وكره) أى كراهة تنزيه
لأنها مقتضى ترك الاحتباب المعبر عنه بأخلاق الأولى ولذا قال في الكبير ولا ينبغي أن
يتصدق بأقل من الثلث وهذا أيضا مستدرك كالقول (ويستط) أى دم الشكر (بجهد
الذبح حتى لو سرق أو اسلمه بفسه) وكذا بغيره (بعد الذبح) قبل التسليتين (لم يلزمه شئ) أى
من الضمان بخلاف ما لو هلك أو سرق قبل الذبح طاه بلزمه غيره ولا يجوز له أن يتصدق بغيره
(وكل دم وجب جبر الا يجوز له الاكل منه) ولو كان فقيرا (ولا لا غشاه) الا اذا أعطاهم
الفقراء يكلوا بأباحة وكذا في حكم نفسه (ويجب التصديق بجميعه حتى لو اسلمه بفسه بعد الذبح)

مقام اليهودا يضبطه فيه
الا ولون والأخرون
واجعل له الدرجات على
والرفق الاعلى وأدخلنا
في شفاعة أجهين يارب
المالدين (ثم يلى) ويكثر
التسليته الى أن يسفر بحيث
يبقى الى طلوع الشمس
مقدار صلاة ركعتين تحريه
ثم يدفع الى معنى جاهرا
بالتسليم
فصل في دفع من
مزدلفة المعنى اذا قرب
طلوع الشمس أفاض
الامام والناس معه من
مزدلفة فاذا وصل الى
وادي عسرى يجب عند
الامة الاربعه رضى الله
عنهم أن يصعد دابته قدر
رمي حجر فقدرى أحد
عن جابر رضى الله عنه ان
النبي صلى الله عليه وسلم
أسرع في وادي عسرى
الموطان ابن عمر رضى الله

أى كذا أو بضعه (لأنه يفتنه) أى لا يفتقر إلى تصدق بها عليهم (ولو سرق لا يلزمه شيء) واعلم أنه
 يجوز التصدق بكل من دم الشكر والجبر على مسكين الحرم وغيرهم وكذا يجوز على مسكين
 واحد أو مساكين الآن مساكين الحرم أنفسهم الآن يكون غيرهم أحوج على ما قاله في
 المبراج الوهاج (وهو) أى دم الجبر (كدم اللبس والطيب والخلق وقدر الاغتفر وقتل السبب
 والجماع) أى وأمثال ذلك من ترك تكاثر المحلوات ولو يضر (والطواف بلا طهارتة أو ترك شيء
 منه) أى من الطواف إذا كان موجبا لدم (أو لشيء أو لشيء أو امتداد الوقوف) أى برفقة إلى
 القروب (أو وقوف من دلفة) أى ويقعوها من ترك الواجبات إذا لم يكن عن عذر (والاحصار
 والرفق) أى ودمهما (وقطع شجر الحرم) فيه أن هذا الحكم غير مختص بالحرم (ولا يجوز بيع
 شيء من لحوم الهدايا) أى وإن كان يجوز الاكل منه على ما صرح به ابن الهمام (فإن قيل) أى
 بإعطاء منه (ضمن قيمته للفقراء ولو أعطى الجزاء جرة منه فخره) أى فخلية أن يتصدق بغيره
 (وإن شرط) أى جرة الجزاء (منه لم يجز) أى مذهب (عن الهدى) وبوضعه ما قاله الطرابلس
 ولا يعلو جرة الجزاء منه فإن أعطى صار الكل جلالا له إذا شرط إعطائه منه يبقى شركا له فيه
 فلا يجوز الكل لقصد الجسم وإن أعطاه من غير شرط قبل الفزع عنه وإن تصدق بشيء من عليه
 غير الجرة جاز إذا كان أهلا للتصدق عليه (ولو هلك هدى لتطوع قبل وصوله الحرم لا يجوز
 الاكل منه) أى للتطوع (ولا لا غنية) أى ولو أكل منه أو من غيره مما لا يعمل له كذا ضمن
 ما أكل (وكل واحد من الأبل والبقر يجوز عن سبعة دماء) لا خلاف في جواز من السبعة عند
 الأريمة لكن بشرط قصد القربى حتى لو كان أحد الشركاء كافرا أو مسلما يريد الجسم دون
 الهدى والقربى لم يجزهم جميعا (فلو شارك في سبعة فترقد وجب النماء عليهم جاز) أى وغيرهم
 بالأولى كالأضيق (سواء اتحد الجنس) أى جنس ما وجب من دم ضمة واحصار وجزء صيد
 ونحو ذلك (أولا) لأنه إن اتحد الجنس كان أحب وأولى (ولو اشتري بدنة) أى جزوا وأبو قرة
 (لتمتع مثلا أو وجه الفضة) أى تلك البدنة بتعيين النية وتخصيصها (لا يسهه أن يشارك بها)
 أى في البدنة (أحدا) لأنه لما وجبها لنفسه خاصة صار الكل واجبا عليه (وليس له بها بد
 ما أوجب) أى وليس له أن يبيع ما أوجبه هديا فإن فعل فخلية أن يتصدق بالثمن (وإن نوى ابتداء
 الشركة جاز) أى وإن نوى أن يشرك فهاهنا أثر جراته فإن لم يكن له نية عند الشرائعهم ولكن
 لم يوجب ساحتى اشتركت السنة جاز والأفضل أن يكون ابتداء الشرائعهم أو من أحدهم يأمر
 بالباقيين وأى الشرك كضرها يوم الضرب الكلى ثم إذا اشتركت سبعة في جزوا وجره افتقروا
 إليهم بالوزن ولو اتفقوا جزوا لم يجز إذا كان مع شيء من الإحصاء والجلد اعتبارا بالبيع
 كافي شرح الجميع (وإذا أولت بدنة الهدى) أى بدنها ما أهله به (دمج ولاهما معا ولو باع
 ولو فخلية قيمته) أى لفقرهما (وإن اشتريها) أى بغيره (هديا لحسن) أى وإن تصدق بها لحسن
 وهذا في الحسن أظهر تقدير (وإذا غلط رجلان فذبح كل) أى كل واحد (هدى صاحبه
 جزاها) أى استحصان الأقبال (أو يأخذ كل هديه) أى بدنها (من صاحبه) وعن أبي يوسف
 كل ما يساريين أن يأخذ هديه من صاحبه وبين أن يفضله فيشتري بالقيمة هديا آخر يبيعه في
 أيام الضر وإن كان بدنها تصدق بالقيمة وهدي التمتع والقران والتطوع في هذا سواء أمألو
 كانت البدنة بين اثنين وضمها باخذ كل المشايخ فيه والمختار أنه يجوز كافي العلالة وقال

منهما كان يضر ترك راحته
 في محضر ففقدت قيمة حجر
 وأقول وادى محضر من
 القرن المشرف من الجبل
 الذى على يسار الذاهب
 ويسمى بذلك لأن قبيل
 أصحاب القبل حفر فيه
 أى أى ما وكل عن المسير
 وقيل سمى محضر لأنه يصير
 سالكية ويمتصهم وقيل
 لأن إبليس وقف فيه متصرا
 ويسمى هذا الوادى وادى
 النار لأن رجلا اصطاد
 فيه صيد اقتزلت عليه نار
 فأحرقته كذا ذكره المحب
 الطبري وقال الأزرق أنه
 تحسب أنه ذراع وخمسة
 وأربعون ذراعا وشول في
 حروده (اللهم) لا تقبلنا
 بفضلك ولا تتركنا بمذايك
 وعافنا قبل ذلك أعوذ
 بالله السميع العليم من
 الشيطان الرجيم (اللهم)
 انى أعوذ بك من الشيطان

المصدق الشهيد وهذا اختيار الفقيه والامام والدعوى أحد بن محمد العامي انه لا يجوز اذا كان
الجزء من بينهما مصدق وقال أبو الليث لا تأخذ به ذابل يجوز اذا كان بينهما مصدقان وعلى الغلوت
وكذا بن ثلاثة وأربعة قال في الصبر الآخر هذا هو الصحيح (وكل هدى لا يجوز له الاكل) أي
منه لا يجوز له الانتفاع بجلده ولا بشئ آخر منه) يعني بل يتصدق به بجلده كل هدى يجوز له
أكله فلا يجوز له الانتفاع بجلده ونحوه (ولا يجب التعريف بشئ من الهدى الا سواء أريد به) أي
بالتعريف (الذهب الى عرفات أو التشهير) أي الاعلام بكونه من الهدى ليعرفوا ولم يشرعوا لها
بالتقليد) أي بتعلق قلادة في رقبتها فان كلا منهما لا يجب (ويسن تقليد يد الشكر) كالتممة
والنذر (دون يد الجبر ولا يسن في الغنم مطلقا) كالا حصار والجنابة لكن لو قلده جاز ولا بأس
به في المتوسط لا يضره ثم ان يبع الهدى بقلده من يبلده وان كان معه فهو من حيث يصره هو
السنة كذا في شرح الكنتز (وبكره الاشعار) أي اشعار البسطة وهو لهامه ابشقر جلدها
أو طعنها حتى يظهر الدم منها (ان خيف منه السراية) أي الذي يربط عليه الضر (وحسن
الذهب) أي ستس من ذهب الهدى (هدى الشكر الى عرفات) وفي الصبر الآخر وعده ان كل
ما يقلد فلان هادى الى عرفات حسن وما لا فلا في الكبير ورد عليه فوهم مطلقا تعرف
هدى المتفحصين وهو ان يذهب بها الى عرفات مع نفسه لان الشاة وان كان لا يسن تقليدها
لكن دخلت في هذا الاطلاق اه لا يعني ان ماص عام الا ويخص (والافضل في الايل
النصر) أي قياما معقولة ليد اليسرى وان شاء أحبها ومن أي حنيفة معقولة بركة (وبكره)
أي النصر (في غيرها) من البقر والغنم لانه يسن ذبحها فاقضى البقر والغنم وذبح الايل ابراه
لذا استوفى المروق وبكره واهض الجهور واستقبال القبلة وكان ابن عمر يكره ان يؤكل كل محلم
يستقبل به القبلة والاولى ان يتولى الانسان ذبحها بنفسه ان كان يحسن ذلك والا فيقف عند
الذبح (ويستحب التصديق بظاهرها وجلاها) كافي المحيط (ولا يبيع جلدها فان باعه فسدق
بغنه) فان عمل من جلده حتى يتصدق به كالفراش والجرا جاز ذكوه في الكبير لكن الظاهر ان
هذا التحريم وزعمه ابي له الانتفاع به كدم الشكر والتطوع والاضحية دون غيره والله اعلم
فصل هو من صدق بدنه واجب أو تناوع لا يجل له الانتفاع بظاهرها أي ركوبها (وصونها
ووبرها) أي شعر الغنم والابل قطعاً وتيقاً (ولبتها) أي حلبها وشراب الاحل الاضطرار (وان
اضطر الى الركوب) أي ركوبها فركبها اذا استغنى عنه تركها ووجل مناعه عليها (ممن
مانع من ركوبه أو جل مناعه) أي بسببه (وتصدق به) أي بما غنمه (على الفقراء دون الاغنياء)
لان جواز الانتفاع بها للاغنياء معلق بآخر العمل على ما قلده في شرح الكنتز (وينضم) أي
يرش (ضرعها) باليد الباردة ليقطع لبنا ان قرب ذبيحتها) أي من منة (والابان) ان كان بسيد (حلبها
وتصدق به) أي على الفقراء (وان صرفه لنفسه) أي حاجة نفسه وكذا اذا استهلكه أو دفعه
لغيره (ضمن قيمته) أي في تصدق بجله أو بقيته (واداعط) أي تعب (الهدى) أي الذي سافه
(في الطريق) أي قبل وصوله الى محله من الحرم أو زمانه المعين له (فان كان) أي الهدى (قطوعاً
غيره) وصبيغ فلا تدبهها وضربها صبيغاً مناعها) وقبل جانب عنقه بالعمل انها هدى
(لبا) كل منة الفقراء دون الاغنياء وليس عليه غيره) أي اطعمة غيره بده (ولما ياكل منه هو ولا
غيره من الاغنياء) أي بل يتصدق به على الفقراء وقد قال السروحي انه لا يتوقف الاباحة على

ومن حمله ومن حربه
(اللهم) أي أعوذ بك من
سبب الاعمال عاقبي
واعف عني ولا تؤاخذني
بما أسلفت من الذنوب
وتدمن من انطواء الحروب
وتب على انك أنت التواب
الرحيم (اللهم) يا عظيم
ما عظم اغفر لنا ذنوبنا وان
صغرت ذنوبنا لا يغفر الذنوب
العظيم الا الملك العظيم
الزوف الرحيم الكريم
فصل

فاذا وصل الى منى قال
(اللهم) ان هدي منى وقد
أنتك وأنا معك ابن
عبدك أسألك ان تمن علي
بما مننته علي وألياتك
وأهل طاعتك وان تجبني
من عبادك الصالحين
يا رحيم الراحمين (اللهم)
أي أعوذ بك من المفسر
والمانع ومن المعصية في
العقل والدين الجسد الله

القول (فان اكل اولهم غنيان) أي تصدق بغيره على الفقراء (فان كانت البدنة واجبة عليه أن يقيم غيرها مقامها) ضم الميم الأول أي بدلها (ومنع بالاول ما شاء) أي من بيع وغيره (وكذا اذا صاحبه عيب كبير) بالوحدة والمثنية بأن ذهب أكثر من ثلث الاذن عند أبي حنيفة أو أكثر من النصف عندهما (عليه أن يقيم غيرهما ولو ضل هدية فاشترى غيره) أي مكانه (فقلده) أي وجهه (ثم وجد الاول شرأه ما شاء) أي باع أي مكانه (ولما باع الاول وبيع الثاني أو بالمكس أجزاء) كذا ذكره والطاهران ذم الاول أفضل فان الثاني بقرينة البذل ولا اعتبار للبذل بمحصل البذل فتأمل (والأفضل شرهما) لان النية تعلقت بهما في الجمله (ولو شر الثاني وكان الاول أكثر قيمة تصدق بالفضل) وهذا أبو يوسف ما تقدمنا من قبل (ومن ساق هديا) أي إلى مكة (وقلدها لابنويها الهدى) جلة حالية (فهو هدي) أي شخصاً للعرف العادي (ويستحب لكل من تصدق به نسيك) أي حجة أو عمره (ان يهدي هديا)

فصل في أي في لا يجوز من الهديا كما لا يجوز في النكاح فان شرطه ان تكون سالمة من العيوب والبلايا لا يجوز قطعها من الاذن كلها أو أجزائها (وأما اذا كان الذاهب من الاذن الثلث أو أقل أجزاء وهو الظاهر من أبي حنيفة ومحمد وهو الأصح ومن أبي حنيفة ان كان الثلث خفرا لم يضر وان كان أقل من الثلث جاز قال الزكريا في رواية ان ذهاب ربع مانع ثم قال ان كان الذاهب أقل من النصف يجوز وان كان نصفان في أبي يوسف وإيمان وعنه أبي يوسف ان كان الباقي أكثر أجزاء وان في النصف لم يميز (والذي لا ادنه خلقه) أما اذا كانت أذنه صغيرة جاز (أوله اذن واحدة) أي فاته لا يجوز في ما قلناه ابن جماعة وعنه أصحابنا لا لا يميز التي خلقت لها اذن واحدة قال وهو مقتضى قول الشافعي قدس سره (ومقطوع الذنب أو الانف أو الألية) أي اذا ذهب أكثرها كما تقدم في الاذن (والتي يبرى شرعها) وكذا التي لا تنقطع ان ترضع فبطلها (أو ذهب ضو احدى عينيها) وهي العوراء فبالاولى انه لا يجوز العيبان (والجفاه التي لا تمنع لها) وهي المخرطة (والعراء) التي بينهما مرجعها من المشي إلى المنسك على ما في المختار وقبل التي لا تضع رجلها على الارض (والمربضة التي لا تنطفئ والتي لا اسنان لها) أي سواء تنسفت أولا وفي رواية يجوز اذا كانت تنسفت وهو الأصح (وبالإلابة) بفتح الجيم فتشديد اللام أي التي تتبع النجاسات (ويجوز قطع الاذن والذنب والانف والألية اذ بقي أكثرها) وهذا مدغم بالمفهوم من منقطع ما قبلها (والجمله) بتشديد الميم (وهي التي لا ترون لها أو كان مكسورا) أي وذبح غلاف قرنهما (والجنونه) خلق في المختار ويجوز التولا في الصباح التول هو التصريك جنون يصيب الشاة فلا تنزع الغنم وتستدبر في صرعتها (والنحى والشرقة وهي التي تنفث أنفها والشرقة وهي مثبوبة الاذن) قال ابن جماعة مذهب الاربعة ان تميز الشرقة والشرقة وهي المسبوبة الاذن من ترك أو غيره (والطولا وهي التي في عينا حول والجربا اذا كانت مميعة والحامل) مع الكراهة (والعراء التي لا يمنع مرجعها من المشي) كاتقدم (والمربضة التي تنسفت وصغيرة الاذن والتي لا اسنان لها اذا كانت تنسفت) أي على الأصح ثم هذا كله اذا كانت العيوب بها قبل الذبح (ولو أصاب العيب عند الذبح بان انكسرت رجلها أو أصابت عينا بالاضطراب واقتلاب السكين جاز) أي استقصا

الذي يلقى سالما فاعسا
معافى سواي إلى هذا المكان
وسرقى بالاسلام والايمان
وجعلني من أمه محمد صلى
الله عليه وسلم (ويتقدم)
إلى جرة العقبه ويضع
في أسفل الوادي بحيث
تكون مكة من شماله
ومنى من يمينه ويقول
(اللهم) تصديقا بكتابك
وأتماما لسنة نبيك محمد
صلى الله عليه وسلم بعدد
آلائك الله أكبر كبيرا
والحمد لله كثيرا وسبحان
الله بكرة وأصيل لا اله
إلا الله وحده لا شريك له
مخلص عبده الدين ولو كره
الكافرون لا اله إلا الله
وحده صدق وعده ونصر
عبده وأمرجه لا اله
إلا الله والله أكبر (اللهم)
احمله بحامبر وروسيه
مشكورا وبنينا مقبورا
(اللهم) اهني بالهدى

(وهو من الابل ماله خمس سنين وطن) أي دخل (في السادسة ومن البقر ماله سنتان وطن في الثالثة ومن الغنم ماله سنة وطن في الثانية ولا يجوز ذون الثني) أي غيره (الابل جند من الضأن وهو ما عليه أكثر السنة) على ما في شرح المجمع (وتما يجوز) أي الجند (إذا كان عطيا) أي في الاستحسان (وتفسره أنه لو خلط بالثنية أشبهه على الناظر أنهما) أي أوليس منها وقيل الجند ماله سنة أشهر وذو كرا عفراني أنه ابن سبعة أشهر وقيل ابن ثمانية أشهر وهذا كله إذا كان عطيا كامرا وأما إذا سكن من غير اللحم فلا يجوز إلا أن يتم له سنة كاملة كما في المعز (والجواميس كالبحر) أي حكا في السن وغيره (والذ كرم من المعز والضأن) الأول تقديم الضأن (أفضل إذا استوبا) أي في الأوصاف الكاملة (والاثن من الابل والبقر أفضل إذا استوبا) في فصل ثم أي في إيجاب الهدى وما يثبت من زوم الهدى بشذوذ تمييز أو تعلقا (ولو نذر هديا) أي واطلته (بلزوم ما يجوز في الاضحية وأدناه وأعلاه بقرا وابل إلا أن ينوي بالهدى بعيرا أو بقرة بلزومه ذلك ويختص بخصه بالحرم) أي أنه إن ينصبه حيث شاء من أرض الحرم إلا أن كان في أيام النحر فالسنة بخصه يعني والألفي مكة (ولو نذر جزوا أو بقرا أو بدنة ولم يذكر لفظ الهدى لم يزد ما ذكر) أي من الابل في الجز ورومن البقر والعبي في البدنة (ولا يختص بخصه في الحرم ولو قال على أن أهدى بدنة خبيرين البعير والبقرة ولو قال جزوا اثنين الابل) قال في الكبير ولو قال على أن أهدى جزوا بصفة منكم من الأضحية فحين الابل والحرم ولو قال جزوا فقط جازا البقر والعبي حيث شاء ولو خارج الحرم إلا أن ينوي مبيضا من البدن وعن أبي يوسف فحين الحرم وظاهر المذهب خلافه إلا أن يزيد في بدنة من شعائر الله والحاصل كما في الأضحية أن في نذر الهدى يختص بالحرم اتفاقا في الجزو وروالبقر لا يختص به اتفاقا وفي البدن لا يختص به عندنا خلافا لا يوجب وزرنا في قدر (ولو قال هذه الشاة هدى إلى بيت الله أو إلى الكعبة أو مكة أو بكة) وهي لغة في مكة لا يثبت أن عناق الجبارة (لزمه) أي هدى بالغ الكعبة المراد بها الحرم (ولو قال إلى الحرم أو المسجد الحرام أو الصفا والمروة لم يلزمه شيء أما في الصفا والمروة فلا يصح في قولهم جميعا أو أما فيما قبلهما فكذلك عند أبي حنيفة وعندنا يصح ويلزمه وهو الظاهر لما سبق في قدر (ولو قال أنا أهدى ولا يثبه بلزومه شاة) فيه أن هذا اختصار محل لقوله في الكبير ولو قال على الله أن أهدى ولا يثبه بلزومه شاة وكذا قال ابن المصنف أنه لو قال أن قلت فانا أهدى كذا لزمه إذا قلل انتهى والحاصل أنه لا يلزمه إلا إذا كان التذرع تمييزا أو تقييما أو نوي أول لم ينفذ ما أو أما مجرد قوله أنا أهدى فلا وجه له بلزومه شيء لا سيما ولا يثبه (ولا يجوز القيمة في هدى النذر كالاتجوز في غيره من الهدايا) وهذا على رواية أبي حنيفة واستحسنه صاحب البدائع وابن المصنف وفي رواية أبي سليمان يجوز أن يهدي فتيلا ولو نذر كرا الطرمي عن ابن سماعة أنه لا يجوز كدم المتعة والقران والاحصار بخلاف جزاء الصبي ولو بث بقيمة فاشترى بهما له بمكة فذبح جاز قال الحاكم ويحتمل أن يكون هذا تأويل لقوله في رواية أبي سليمان آخره أن يهدي فتيته (ولو نذر شيئا مما سوى النعم) أي مما عدا الانعام وهي الابل والبقر والغنم (كالتب والعبدة والتندر) بكسر التاني (والقدم) بفتح فاف وضع دال مهملة مخففة أي وضوها (أي ما ينقل) أي ما يمكن نقله (جاءه هديته وعينه إلى مكة) أي وعليه أن يصدق به أو يقيته ويجوز أن يعطى لحية البيت إذا كانوا قرا (ولو صدق في غيره مكة جاز)

وقوله بالتقوى واجعل
الآخر خبرا عن الأول
(ثم) بفتح يده وفيه الحصة
ويقول بسم الله والله أكبر
وعلى الشيطان ورضا
للمرحوم ويرى الحصة
يجب تقع الحصة قريبا
من الشخص الذي يرى
ومادون ثلاثة أذرع قريب
فإذا بعد عن ذلك لا يجوز
(وكيفية الرى) أن يأخذ
الحصة برأس الأضحية
والسبابة فيرفع يده إلى أن
يظهر راسه أبطه لو كان
مجرد التمكن من الرى قال
صاحب النهاية هذا هو
الصحيح وقيل يضع الحصة
على ظهر الأضحية يده اليمنى
ويضع إبهامه اليسرى على
وسط السبابة ويستعين
بالسبابة التي على الأضحية
ويثبتها من أسفل إلى فوق
مما يجبه الإبهام ويحرك يده

أى ولو على غير أهل مكة إلا أن الأفضل أن يصدق على قهر مكة بحكمه أقول الظاهر أن المتذور
إذا كان ميمنا بان قال هذا الثوب أو هذا الثمن يمين عنه بخلاف ما إذا كان ميمنا بان قال
ثوبا أو غنما فله يجوز حتى يصدق كل من العين والقيمة وهذا كله أن كان المتذور عما ينقل (وإن كان
عما لا ينقل) كالدار والأرض وسائر العقار (بشأن القيمة) إذا أراد الاتصال إلى مكة ولو قال كل
مالي أو جميعه هدى فليس له أن يهدى ماله كله في الأصح يسكنه قدر قوته ولو تضرع وله
بقرمه شاة

(باب التشرقات)

أى مسائل شتى لا يجتمع باب (مسئلة أفضل الأعمال بعد الصلاة والزكاة الصوم الحج) أى ثم
الجهاد على ما نقله في الجوازات عن أصحابنا ولكنهم نقلوا إلى ترتيب الفروض والأفضل قبل
الصلاة أفضل الأعمال وهو أقوى الأحوال (وقيل الصوم) ولعل وجه قوله عليه الصلاة
والسلام في الحديث القدسي الصوم (وقيل الحج) ولعل وجهه أنه الجامع بين العبادة البدنية
والمالية وهي مع فعل سائر المشقات النفسية من مفارقة الأهل وترك الوطن واختيارا غربة
وعن البر والبحر في مسيره ولكن كثرة التكليف المتعلقة به يفرض الاتي آثار الامر ولا يجب الا
في جميع العمر وقد قال تعالى اليوم أكملت لكم دينكم ورتل عليه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع
يوم عرفة وروى أنه قال يهودى للمعروضي الله عنه لو زلت هذه الآية عني لاني كتمان الجبلنا يوم
نزلوا عليه الناقلة فجلسه عليه عبد بن فانه يوم الجمعة وعرفة (مسئلة اذاج عن فرضه فالصدقة
أفضل من الحج) أى على ما هو المختار كما في التخييس والمزيد منية المضي وغيرها ولعل تلك الصدقة
محمولة على إعطاء الفقير الموصوف ببقاية الفاقة أو في حالة المجاعة والافاق مستعمل على النفقة التي
هي من جلة الصدقة بل ورد أن الدرهم الذي يتفق في الحج يسعها مع زيادة فصيلات الكلفة
ومن المعلوم أن الجرع قدر النفقة وقد ورد أفضل الأعمال أحجزها أى أصعبها وكذا ذكر في
القنية أن أبا ذئبة كان يقول الصدقة أفضل من حج التطوع فلاح عرف مشاقه فقال الحج
أفضل (وقيل الحج أفضل) وهو روي عن أبي حنيفة أن الحج تطوعا أفضل من الصدقة والصدقة
أفضل من العتق ولو سوية بالصدقة أفضل ثم الحج ثم العتق وفي التوازل أن الحج أفضل من
الصدقة عند الامام وعند محمد الصدقة أفضل منه انتهى وتبين عاذا كرتان ما عبر المصنف عنه
بقيل هو الاولى كما لا يخفى (مسئلة لو نفقة الجمعة ضربة على غيرها) أى يسع من درجة وقد ألفت
في هذه المسئلة رسالة مستقلة في تباهي الحط الاور في الحج الاكبر (مسئلة الحج يهدى ما كان قبله
من النصارى) أى قضاها إذا كان من حقوق الله تعالى والافتدال المملالا بكر شيا من المطالم
المعلقة بمحقق العباد بل تبقى على دمه حتى يؤدبها إلى أصحاب أو يستعمل منهم فيها أو يكون تحت
المشقة (واختلف في الكسائر) أى المتعاقبة بحق الله تعالى دون غيره المسبق والمقتدان الكسائر
مطلقا تحت المشقة عند جسيم أهل السنة كما ذكره الشيخ التوريشي وغيره من الأخوة ومنه
الطبيعي على أن الحج يهدى المطالم والكسائر وفيه منازعة غريبة في هذه المسئلة بين أمير باشا من
الحنفية حيث مال إلى قول الطبيي وبين الشيخ ابن حجر المكي من الشافعية وقدمنا في قول
الجمهور وروى أن رسالة تفسيد المشار إليه في هذا الباب وكتب رسالة في بيان هذه المسئلة من

الكيفية فاضحان
وصاحب الهداية واختارها
صاحب النسخة مع لابان
الرى شرح لاستغفار
الشيطان وترجمه والرى
على هذا الوجه أبلغ في
الاستغفار والتقصير
وقيل يطلق حسابا مع
الامام ويضع رأس السباية
على مفصل وسماها
وبرها وهذا الخلاف انما
هو في الاولوية أما في حق
الجواز فلا يتقيد بصورة
دون صورة فاذا كمل الرى
بسبع حصيات ذبح دم
القران ان كان فارنا ودم
القمع ان كان مقدما للحق

واجب على القارئ والمفتي
 فينبغي كتمانها كاملا
 غير ناص ولا عفيف
 وبضمه مستقبل القبلة
 (ويقول) وجهه وجهي
 للذي فطر السموات
 والأرض حنيئا وما أنا من
 المشركين إن صلاتي ونسكي
 ومحياي ومماتي لله رب
 العالمين لا شريك له وبذلك
 أمرت وأنا أول المسلمين
 بسم الله وأكبر ويحسب
 السكينة على أذاج الكيش
 فينبجيه هكذا فقول رسول
 الله صلى الله عليه وسلم رواء
 أبو داود وابن ماجه والحاكم
 في المستدرك وقال صحيح على

الجواب والله أعلم بالصواب في مسئلة من جعل حرام سقط عنه الفرض أي بحسب الظاهر
 (ولا يتقبل حجه) لأنه ليس نظامه وروا الأولى أن يقال ويعد قوله لا مكان قوله حيث وجد
 شرطه وأركانه (ويكون عاصيا) أي بالكسب الحرام وانفاقه في حال الاحرام مع عدمه فمنه
 ارتكابه إلا ثم لا تنافي بين سقوطه وعدم قبوله فلا يثبت لعدم القبول ولا يثبت عقاب
 تلك الخ كالأصلي في أرض غصب أو يفسر برخصه ذلك والصحيح في مذهب الإمام أحمد أن
 من جعل حرام لم يجز حجه أصلا ولم يضر عن هذه الخ قطعها وردان من جعل حرام فقال
 ليبيك وسعديك يقال له لا ليبيك ولا لسعديك ويحك مر ودع ليك ثم الحيلة إن ليس معه الأموال
 حرام أو فيه شبهة أن يستدين للرجل من مال حلال ليس فيه شبهة ويحج به ثم يقضي دينه من ماله
 ذكره قاضيان وقال الزماني من خرج يحج بحال حرام أو فيه شبهة فليفتنه إن يكون قوله من
 الطيب فإن لم يقدر فن الأحرار إلى التحلل فإن لم يقدر فليفتنهم عرفه فإن لم يقدر فليز من قلبه
 الخوف إله وهو مضطرب إليه من تناول مالي بس بطيب نفسي الله إن ينظر إليه بين رجته ويتجاوز
 عنه بسبب حرته وخوفه وكرهه في مسئلة إذا مات الحر بدينه من أي في التجهيز والتكفين
 (ما يصنع بالحلال من تغطية الرأس والوجه) أي ومن استعمال الصدر والكامور وضوء ذلك
 حلالا لا شافعي في مسئلة المجاورة بمكة لا تركه بل انصحب على ما ذهب إليه أبو يوسف
 ومحمد وعليه عمل الناس قال في الميسر وعليه الفتوى وهو مختار بعض الشافعية والحالفة
 (وقيل تركه) أي على ما ذهب إليه أبو حنيفة ومالك وجاعة من الخطاين حوافن الملل والتبرج
 في ذلك القام والاخلال بجلب من حرمته وعبادته وخوف اجتراح المعاصي والأثم لما
 روي عن ابن الحنفية فيما تصاعف فيها إلى مائة ألف وارب السبعة كذلك وهذا على تقدير حجة هذه
 الرواية أنه اتصاعف بالكعبة والأفلا شية أن السبعة تصاعف في حرم الله تعالى باعتبار الكيفية
 وأجاب الأولون بأن ما يضاف من سيئته فيقابل ما يرجى من حسنة ثم هذا كله باعتبار الخطاين
 لا الخططين من تصاعف لهم الحسنات من غير ما يحيطها من السيئات فإن الأقامة في حقهم من
 أفضل العبادات بالاتراع قائم بمكة حينئذ هو الفوز العظيم بالأجاء لكي لا يقدر على حق
 الأقامة ورعاية الحرمة الأقران من عباد الله الخططين من مقتضيات الطباع وهذا كما قال تعالى
 إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقيل ما هم فلا يفي حكم الفتنة باعتبارهم ولا يذكر حالهم قيدافي
 جواز جوارضهم إلا بقايس الحدادون بالملوك ويحومهم ولا عبرة بما يقع للنفس من الدعوى
 الكاذبة والمبادرة إلى دعوى الملكة والقسرة على شرط المجاورة فأشبهه لا كذب ما يكون إذا
 حلفت وكيف إذا ادعت وما أيسر الدعوى وما أيسر المعنى وهذا قول الإمام الأعظم وذكر أهله
 المجاورة في الحرم المحترم بالنسبة إلى زماته الأقدم ولو شاهد ما أدركناه من أحوال المجاورين في
 هذه الأيام وما اختلروه من أكل وطائف الحرام وما ظهر عليهم من عدم القيام بتعظيم هذا
 القام أقال بجمرة المجاور ومن غير شك وشبهة في هذا الكلام وحسبنا الله ولا حول ولا قوة إلا
 بالله الصلي العظيم ونحن من المتجنبين إلى باب المضرين إلى جنبه المستحقين لعتابه وعقابه
 الزاجين فعوه وكرمه على باب القائلين حال دعائه ونخطاه

إلى بابك الأعلى غدير الرجا • ومن جاء هذا الباب لا يفتنى الرجا
 في مسئلة المجاورة بالدينونة الشريعة لا تركه بل انصحب على ما ذهب إليه أبو يوسف ومحمد وعليه الفتوى

وجوده حكم محاورة المدينة المكرمة حكم مكة العظيمة كيف لا والمحاورة مكة أفضل
عند جمهور والائمة خلافا لما في هذه المسئلة ومن تبعهم من بعض الشافعية ثم الإجماع
على ان الموت بالمدينة أفضل والمحاورة سبب الموت فمما يكون أفضل من هذه الحيثية والأش
المعالم ان تضاعف المسئلة في المسجد الحرام أكثر من مسجد المدينة وان نفس المدينة
لا تضاعف فيها بخلاف حرم مكة وأما ما قيل من ان الأظمة بالمدينة في حياته صلى الله عليه وسلم
أفضل لاجاءا فليس تصح ذلك بعد وفاة صلى الله عليه وسلم حتى يثبت إجماع مثله على ما نقل في
الكبرى عن بعض العلماء واستحسنه فذوق بان مفهوم قد حياته في المسئلة دليل على ان ما بعد
مما ليس كذلك إجماعا فهو إجماع مثله بالتراع وكيف لا ولا يتصور خلاف الجمهور بما عليه
الإجماع وأما قوله (وذهب جماعة من العلماء الى ان المحاورة بها أفضل منها بمكة وان قلنا بكثره قواب
العمل بمكة) ملاوجه له لانه اذا كان قواب العمل بالمدينة أقل وهو صلى الله عليه وسلم لم يكن
ظاهرا فيها فكيف تكون المحاورة بمكة أفضل قتأمل هذا وقد قال صلى الله عليه وسلم في حال حياته
صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة في سائر من المساجد الا المسجد الحرام وصلاة
في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة في مسجدى رواه الامام أحمد بإسناده على وجه
الصحيح ورواه ابن حبان في صحيحه وصححه ابن عبد البر وقال ايمذهب عامة أهل الأثر
(فصل في حدود الحرم زاده الله شرفا وأمنوا تقيا) اعلم انهم قد اختلفوا في ذلك فقال
المندون في مقدار الحرم من المشرق قدر ستة أميال ومن الجانب الثاني عشرة أميال ومن
الجانب الثالث ثمانية عشر ميلا ومن الجانب الرابع أربعة وعشرون ميلا وهذا شئ لا يعرف
الاقتلا لكن قال الصدوق الشهيد في تفرقات من الجانب الثاني التمتع وهو قريب من ثلاثة
أميال كذا في الفتاوى الظهيرية وفي المراجعية من الجانب الثاني قبل ثلاثة أميال وهو
الاصح قلت من رأى التمتع فلا يشك في انه ثلاثة أميال ونما الكلام على مرام المندون فان
مراده من الجانب الثاني هو المغرب المقابل للشرق وهو لا يكون الا نحو الحديبية قرب جدة على
طريق جدة وهو على عشرة أميال لا خلاف (حده) أى حد الحرم (من طريق المدينة دون
التمتع على ثلاثة أميال من مكة) أى بلا شبهة (ومن طريق الجعرانة على سبعة أميال) وهو
تريب من قول المندون في قدر ستة أميال (ومن طريق جدة) بضم جيم وتشديد دال موهلة
وهي مكان معروف بقرب مكة (على عشرة أميال ومن طريق الطائف على سبعة أميال ومن
طريق العراق على سبعة أميال) أى أيضا على ما ذكر جماعة كثيرة كالازرقى والنووى
وغيرهما هذه الحدود الان الأثر في انفراد بقوله ان حده من طريق الطائف احد عشر ميلا
ويمكن الجمع به أراد غير طريق الجبل وأراد غيره من الجهات وغيره

(فصل في من جنى في غير الحرم ما يقتل أو أرتد أو زنى أو شرب خرا أو فعل غير ذلك مما يوجب
الحد) أى ولو تعلق به حق العبد (ثم لا ذالیه) أى القبا به ودخل في أدنى حد من حدوده
(لا يضره) أى يضرب وقتل وجس (مادام في الحرم) أى ولم يصرح منه (ولكن لا يباح)
الأولى لا يباح له وكذا لا يشارى والظاهر إطلاق ما غير مقيد بالما كقول المتروك ونحوها
لان المقصود الجأوه الى الخروج من الحرم المحترم كما يدل عليه قوله (ولا ذاك ولا لا يباح ولا
يؤذى) أى لا يبطى له ماوى ولا ينجى ان يدخل في التوى ويستمر هذه الاحوال (الى ان

شرط مسلم ثم مجلس لحاق
رأسه مستقبل القبلة ويبدأ
باليمين (ويقول) بسم الله
الرحمن الرحيم الله أكبر
الله أكبر الله أكبر الحمد لله
على ما هدانا للهدى على
ما أنعم علينا (اللهم) هذه
ناصرى يدك ووقت الضل
قتل منى وانغرى ذنوبى
(اللهم) اغفر لجماعة
والقصرين يا واسع المغفرة
يا رحيم الرحيم ويطلق
جميع رأسه قال الكمال بن
الهمام مقتضى الدليل في
الحلق وجوب الاستيعاب
وهو الذى أدب الله انتهى
فاذا حلق حل له كل شئ
كان حرم عليه بالأحرام
معدا التساهة فمن لا يسلط
له الا بسد الطواف

كثيرها ولقطة الحرم (كقطعة الخبز) أي في تفاصيل أسرارها (ولا يحرم صيد وادي ووج) ضم
وأوتشديج

(فصل) ويستحب الاكل من شرب ماء زمزم) فإنه لا شرب له بخارواه الايمان وان
اكثره من سلامة الايمان واتهم الاثرية المخرجة المزينة للاخوان وقبوردها طعام طعم
وشفا سقم (والقاري من زمزم عبادة) أي اذا قصد به القرينة لا بطريق العبادة كما ورد ان النظر
الى الكعبة عبادة وقيل النظر اليها عبادة كعبادة منقبة في تضاعف الحسنه (وعجوز الاقسامال
والتوضؤ بما من زمزم) ولا يكره عند الثلاثة خلافا لاجد (على وجه التبرك) أي لا بأس بذكر
الا أنه ينبغي أن يستعمله على قصد التبرك بالمسح أو الغسل أو التصديق الوضوء (ولا يستعمل
الاعلى شيء ظاهر) فلا ينبغي أن يغسل به يوب غيب ولا أن يغتسل به جنب ولا يحسد ولا في
مكان نجس (ويكره الاستنجاء به) وكذا ازالة النجاسة الحقيقية من ثوبه لو بقصد حتى ذكر بعض
العلماء قصره ذلك وقال انه استحب به بعض الناس حدث به الباسور (ويستحب جله الى البلاد)
أي تبرك للعبادة قد روى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها انها كانت غسله وتغبره ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان يصحله وفي غير الترمذي انه كان يصحله وكان يصبه على المرضى ويستقيم
واته حرك به الحسن والحسين رضي الله عنهما

(فصل) امر كسوة الكعبة زادها الله شرفا وكراما الى السلطان اذا صارت خلقا ان شاء
بأهها وصرف ثمنها في مصالح البيت) كما تقدم عليه في القنوي السراجية (وان شأه ملكها
لاحد) أي ولو لواحد من المسلمين اذا كان من المساكين (وان شأه فرقاها على الفقراء) أي جمع
منهم سواء من أهل مكة وغيرهم ويستوى بنو شيعة وغيرهم فهم (ولا بأس بالشرائه منهم) أي
من الفقراء بعد أخذهم وقبضهم على ماني النجاسة لكن في الصراخ انزاعه لا يجوز قطع شيء من
كسوة الكعبة ولا نقله ولا بيعه ولا شرائه ولا وضعه في أوراق المصحف ومن حل شيئا من ذلك
فعلیه ردة ولا عبرة بما يتوهم الناس انهم بشره ومن نى شيعة فأنهم لا يملكونه انتهى وهو محمول
على غير الخلق أو على ما اذا كانوا أغنياء أو على ما اذا لم يملكهم السلطان أو على أن أصل الكسوة من
الاقواف فيجعل على وفق شرط الواقف وليس فيه التصرف للسلطان ولا غيره وفي خزانة الاكل
انه لا يؤخذ من استنار الكعبة وان اتساقط منها للفقراء انه لا بأس أن يشتري منهم وفي قبلة
القنوي عن محمد بن ستر الكعبة يعطى منه انسان قال ان كان شيء له فغن لا يأخذه وان لم يكن له فغن
فلا بأس به وفي النجبة ايضا حل اشترى من بعض الخدم ستر الكعبة لا يجوز ولو نقله المشتري
الى بلدة أخرى تنصق به على الفقراء وهذا اذا لم ينقله الامام اما اذا نقله الامام للخدام ولا آخر
من المسلمين هاتر كما تقدم ان الامر فيه الى الامام انتهى وهو محمول على ما قدمناه من ان هذا
اذا كانت الكسوة من عند الامام بخلاف ما اذا كانت من وقف فانه يراى شرط واقفه في جميع
الاحكام وفي منسك أبي النجباء ومن اشترى منهم من حاقص أو نساء أو جنب قلبها لا بأس به
انتهى ولا بد من قيمه اذا كان اللابس فيمن يجوز له لبس الحر كالمرأة والاهل وحرام على الرجال
وكذا على أولياء الصبيان أن يلبسوه وقد أدركنا من كان يدهي المشيخة وكان يلبس سدسوه من
الكسوة يزعم التبرك بنوب الكعبة وأنه يقيس على خرقه الصوفية وهذا من قلة عقله وكثرة
اجله (ولا يجوز أخذ شيء من طيب الكعبة ولو لتبرك) أي سواء يمسكون من الوقف عليها

يسمع بعده ثم يدو الى منى
ويبيت بها والبيوت يبنى
ليالى الرى ستة ان تركها
اساء ولا دم عليه ويقيم بها
بعد يوم الضرير من اولنا
يرى فيها الجبل الثلاث كل
يوم بعد الزوال فان رماها
قبل الزوال لم يجز على
الصحيح ويجب ان يبدأ بالاقى
تلى مسجد انليف ويرمى بها
بسمع حصيات بيده الى
بسمع رميات لا برمية
واحدة سبع حصيات
ويرى بما كان من جنس
الارض كالحجر والمسدور
والطين وكسرة اجر ونزف
ولا يجوز بالنجس والذهب
والفضة والحديد والارصاص
والصفر والنفاس والعنبر
والقز وورمها بنفسه الا

أولا وسواء التصق بها أم لا فلا يجوز أخذ شاشه لورد الذي أتى به الكعبة الشريفة كما
يتبادر إلى العامة (وعليه رده) أي يرد الطيب إن كان في جنبه (الها) أي الكعبة أو خذ ما
إن كانوا من أهلها (وان أراد التبرك أي بطيب من عنده فخصه بأن أخذه) ولا يحمل لخدام
الكعبة إن ينمو أحد من ذلك ويدعو الله إذا أتى به الكعبة ليس له أن يرجع ويقتنه وكذا حكم
الشمع له أن يأتي بشمع ويسرج على باب الكعبة ويضوه ثم يأخذ الباقى تركاهه وأما شمع
الكعبة من الخلق وشيع الفرائين وكذا أخذت الحرم منهم ومن غيرهم فلا يجوز مطلقا
(فصل في استقبال البيت) أي المكرم (أذروني أذابه) بأن يتقدم وجهه إلى البيت عند
دخوله واليسرى عند خروجه ويدعو بالأدعية المأثورة فيهما (والصلاة فيه) أي نافلة
ولو ركعتين (والدعاء) لاسيما في تركاهه (ويدخله خاضعا غاشيا) أي خافيا (معظما) أي موقرا
(مستقبيا) أي محافضا سابقا إن يكون تابعا مستغفرا أو متابعا لخال كونه داخل لا يرفع رأسه إلى
السقف أي جهة السماء بقصد مطالعة ما فيه من القروش وضوؤها والأشياء الملققة من
القداد بل وغيرها (ويقصد على النبي صلى الله عليه وسلم) أي في داخل البيت كما بينه بقوله
(وإن كان ابن عمر رضي الله عنهما إذا دخلها مشى قبل وجهه وجعل الساب قبل ظهره حتى يكون
بينه وبين الجدار التي قبل وجهه قريب من ثلاثة أذرع ثم يصلي بقصد على النبي صلى الله عليه
وسلم) هذا وليست البلاطة التي تضره بين العمودين مصلا عليه الصلاة والسلام كما يتوجه
العوام (وأما صلى) أي توجه إلى الجدار الذي يقابله (وضع خذ على الجدار ووجد الله
واستغفره) أي ودعا عايشه (ثم يأتي الأركان) أي الأربعة (فيصعد ويستغفر ويسجد وحمل
ويكبو يصلي على النبي عليه الصلاة والسلام ويدعو عايشه) فيدعوا لوالديه ولأولادهم
والمؤمنات ويقول رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لذك
سلطانا نصبرا ويقول اللهم كما أدخلني بيتك فأدخلني جنتك اللهم يارب البيت العتيق أعني
رقابتنا وراقب آياتنا ولما تاتنا من النيران عزز بإجمالك اللهم يا خفي اللطاف أمتنا بمخاضنا
اللهم اني أسألك من خير ما سألك عنه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر ما استعاذ عنه
نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ومنا قبل منا أنك أنت السميع العليم وتب علينا أنك أنت التواب
(الرحيم) ومن أهم الأدعية طلب الجنة بلا حساب أي بلا سبق عذاب وهو المعنى به حسن
الاستغفار من الموت على التوبة (ويحجب البدع والأبداء) أي عما يقبله من لا عقل له فيه (فإن
أدى دخوله إلى الأبداء) أي حاله دخوله وأحوال وصوله (لم يدخل) فإن الدخول مستحب والأذى
حرام ثم اعلم أنه مما ينطق الجاهل المكمون الفهم بقوله صلى الله عليه وسلم كوا بالعرف
فستنجح أخذ الاجرة على دخول البيت الحرام أو زيارة مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام
فإنه لا خلاف بين علماء الاسلام وأئمة الانام في تحريم ذلك كما صرح به في البحر الزاخر وغيره
في فصل في أماكن الاجابة الطواف أي مكاه وكان الأولى أن يقول المظاف واللام للمهد
وهما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم مسجدا أو الاقام مسجد الحرام كالمطاف بمعنى أنه يجوز
فيه الطواف (والمترجم) وهو ما بين البحر للأسود والياب على ما عليه الجمهور وعن بعض السلف
منهم عمر بن عبد العزيز أن المترجم بين الركن الجاني والباب المسدود في ظهر البيت وهو الذي يسمى
الآن بالسبخار (وقعت الميزاب) أي فاه على الأبرار (وفي البيت) أي داخله (وعند مزمر)

إن يكون من يضاف إليه وزله
أن يأذن لا تخبري عنه
(ويقول) من يدعى كل
حصاة بسم الله والله أكبر
وعلى الشيطان ورضا
لرحمن ويقتل بعد الفراق
أمام الجرن مستقبل القبلة
ويضع يديه للدعاء ويدعو
بعاشه (ويقول) الحمد لله
جدا كثيرا طيبا مباركا فيه
(اللهم) لا أحصي ثناء عليك
أنت كما أتيت على نفسك
(اللهم) صل وسلم وبارك على
نبي الرحمة وشفيع الأمة
وكنش القصة سيدنا محمد
النبي الأبي لا يطعن العرو
الحكي المدفوع على آله هداة
الورى وجهه مصابيح
الحمدى كما حلت على
إبراهيم وعلى آل إبراهيم

أي بئرته (وخلف المقام على الصفا والمروة وفي المسعى) وما بينهما إلا سبعان مائة مائة (وصرفة) أي عرفت أطلق عليه مجازاً (وحذف الهمزة) لا سيما للشر الحرام (ومضى والبحرات) وهو لا ينال في أنه لا يفسد للدهاء عند جمره العقبة (ورؤيته البيت) أي في كل مكان براه (والبحر) بكسر الهمزة أي داخل المحيط بكأله (والبحر الأسود والكن البغاتي) أي وما بينهما والظاهر أن هذه الأماكن الشريفة مواضع إجابة الدعوات لثبته في الأزمدة والأحوال المخصوصة ويمكن جعلها على عهد ما والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل في المواضع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسجدة الحرام خلف المقام) قال في البحر والذي رجحه العلماء أن المقام كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ماصفاً البيت قال ابن جماعة هو الصحيح وروى الأزرق أن موضع المقام هو الذي به اليوم في الجاهلية وعهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر رضي الله تعالى عنهم انتهى والظاهر أنه كان مصلحاً البيت ثم أنزع من مقامه حكمه هناك فنقض ذلك ما كان قالاً لا يتوجب أنه أين وجد فهو والمسلم وهو المسمى كما قال تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلًى (وتلقاه الحجر الأسود على حاشية المطاف) أي مطلقاً ومختصاً بمن يفرغ من حصى السجدة (ورقب الركن الشامي) أي من أحد طرفيه والظاهر أن هذا هو قول من الكتاب في الكعبة قريب الركن الشامي الذي في البحر عما يلي الباب والله أعلم بالصواب (وعند باب الكعبة) أي حيث أم به جبريل عليه السلام ذكره في الكبير وهو غير معروف (والحفرة) أي التي تسمى مقام جبريل حيث أم النبي صلى الله عليه وسلم فيه خمس صلوات في أوائل أوقاتها وأواخرها وهذا هو المشهور عند أهل مكة ويكاد لا يعدموا ترا عندهم على ما قاله في العمدة وتسمى بمجنة إبراهيم عليه السلام وروى ابنه صلى الله عليه وسلم تدخل الكعبة مرة ولم تخرج منها صلى عند باب الكعبة وهو يحفل بموضع الحفرة أما قوله في الكبير أن الحفرة ملاصقة بالكعبة بين الباب والحجر فإن كان يريد به الحجر الأسود فغير صحيح وإن أراد به الحجر المحيط فهو عن معنى البنية بعيد (وجه البيت) أي جميع محته من الجوانب الذي فيه الباب وقد ورد تغضيل وجه الكعبة على غيره من الجهات في حق الصلاة ويشير إليه قوله سبحانه ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات ثم طرف الميزاب لأنه قبلته صلى الله عليه وسلم (والبحر) أي المحيط كله أو بعضه وهو قديمته أذرع أو سبعة أو مخصوص تحت ميزابه (وداخل البيت) أي داخل الكعبة وكان الأولى قديمته (وبين الركنين البغاتين) قلب البغاتي والبحر الأسود (وعند الركن الشامي) أي من البحر وأخارجه (بجيب يكون باب العمرة خلف ظهره) ومضى آدم على نبينا وعليه الصلاة والسلام وهو جانب الركن البغاتي أي أحد طرفيه والظاهر أنه في المستقر وهو ما بين الركن البغاتي والباب المسدود لله سبحانه أعلم بالصواب فينبغي لمن قصد الآثار أن يعلم الأماكن التي ورد فيها الأخبار رجاء أن ينظر على سيد الأخيار

(فصل في تسخير بئر قنيت حيد لتأخذه) أي الكبرى (رضي الله عنها) وهو الذي ولدت فيه فاطمة الزهراء رضي الله عنها وهو مسكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يزل صلى الله عليه وسلم مقبلاً عليه حتى هاجر منه وهو أفضل مواضع مكة بعد المسجد الحرام على ما قاله الطبراني وغيره من الأعلام فتسميه بقوله (وقيل هو أفضل موضع مكة بعد المسجد) ليس في محله أذى بل خلاف في حكمه (ومولاه النبي صلى الله عليه وسلم) وهو في الشعب المعروف بكنهه على خلاف في كونه

أنك حيد عبيدك
ورضا نفسك وزنة شركك
ومدادك لك كل ذكر
الذاكرون وفصل من
ذكرك الغافلون صلاة
ترضيك وترضيه وترضى
بها صلاة دائمة بدوامك
يا قبيته ياتك لا غاية لها
ولا انتهاء ولا أمل لها ولا
انقضاء صلاة ترضيناها
من عذاب النار ونخلنا
بها الجنة مع الخلفاء الأبرار
وتريناها وجهك الكريم
وتتقناها يوم لا ينفع مال
ولا نون الأمن أي الله
بقلب سليم (اللهم) اجعله
لنا حيداً وبراً وسعيًا
مشكوراً ونبياً منقوراً

مولده صلى الله عليه وسلم على ما يستنتج في المورود الروي في مولد النبي (ودار أبي بكر رضي الله عنه)
وهو المعروف بذلك أن أبي بكر في رفاق الحجر حيث فيه جبران أحدهما المعروف بالتمكلم والشافي
بالتسكا (ومولده على رضي الله عنه) وهو موضع مشهور وقيل ولد في جوف الكعبة (ودار الأرقم)
وهو مسجد عند الصفا فيه أسلم عمر رضي الله عنه وكل الأرمين وحصل به عز الدين ونزل بها
النبي حسبك الله ومن أتبعك من المؤمنين (وغار جبل قري) وهو الذي في القرآن ذكره ثاني اثنين
اذ هما في الغار (وغار جبل سرا) وكان صلى الله عليه وسلم تبعه فيه معتزلا قبل الرسالة وأول
ما نزل عليه فيه أقرأ باسم ربك الذي خلق الآية وقد روي أن جبريل وميكائيل شفا
صدره وغسلاه ثم أقرأ باسم ربك الذي خلق وكذا روي شق صدره الشريف هنا أيضا
للعياشي والحريث في مسنديهما على ما ذكره القسطلاني في المواهب اللدنية (ومسجد الزاوية)
وهو بأعلى مكة يقال أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه (ومسجد الجبلين) أي موضع اجتماعه صلى
الله عليه وسلم بهم واستقامهم القرآن أو موضع ترك ابن مسعود يرضى الله عنه وخط حوله
وقال له لا تفرج منه حتى أرجع وإقاعم (ومسجد الشجرة مقابل) أي مقابل مسجد الجبلين
(ومسجد الغنم) لعنه نسب إلى موضع كان يباع الغنم فيأخوه (ومسجد أبي جاد) بقع الحمزة
أرض بمكة أو جبل بمكانه موضع خيل تبع كذا في القاموس والآلة محلة بمكة يسمى الجياد
بكسر الجيم وهو المناسب لقوله تعالى أذ عرض عليه بالعشي الصافات الجياد (ومسجد على جبل
أبي قبيس) وهو أصل الجبال وأوله على ما قيل وأما ما شتهر من أكل رأس الغنم يوم السبت
فيه فبالأصل فيه بل أكل الرأس على ما يطغونه في هذا الزمان حرام لكنهم اتبعوا لهطهم
أياها بما هنا (ومسجد ذي طوى) بضم الطاء وبكسر هاء بنون ويمنع وهو موضع معروف
قريب إلى مخيخ نزل به صلى الله عليه وسلم حين اعتمر وحج (ومسجد العقبة) قريب مني ومسجد
الجمرات (بكسر الجيم) وسكون العين وبكسر هاء وتشديد الراء أحد حدود الحرم أحرم عنه صلى
الله عليه وسلم بعرة لما رجع من فزع الطائف بعد فتح مكة (ومسجد عائشة رضي الله عنها بالنعم)
سبق الكلام عليه (ومسجد الكعبين) أي مسجد من مسجد من الموقب بمرقات) وهو غير مسجد غرة
الذي يصلي فيه الإمام هناك يوم عرفة (ومسجد الخيف) وهو مسجد ما تورمته وروفضته في
لكب مسطور (وغار المرسلات) بقره أي لتزوره فيه عليه الصلاة والسلام
في فصل ٥ يستحب زيارة أهل الملقى) فتح الميم واللام ضد المسئلة ولشهر بين العامة ضم الميم
وتشديد اللام المفتوحة وله وجه في القواعد العربية وهو أفضل مقار المسلمين بعد البيع
بالمدينة وقدر في فضلها أحداث كثيرة (وبنوي في زيارته من دفع بهن المعصية والتائبين
والأولياء والصالحين) أي بجملة الكثر منهم وعدم معرفتهم (ولا يعرف) أي معرفة معينة (بمكة قري)
معاني أي ولا معصية (الأنه رأى بعض الصالحين في المنام قبره بمكة الكبرى رضي الله عنها)
قريب قبر فضيل بن عياض) فبني فيه هناك وفيه إمامه إلى أن هذه الروايات حدثت بعد موت
لفضيل بن عياض رضي الله عنه ونحوه من التابعين نعم لانسك أن خديجة رضي الله تعالى عنها
ماتت بمكة إلا أن كمال (ولا ينبغي تعيينه) أي تعيين قبرها (على الأمر المحمول) كآمال المرجاني
(والقبر المنسوب لابن عمر غير صحيح) أي لا يعرف موضع قبره أيضا مع الاتفاق على موته بمكة
الآن بعض الصالحين أشار إلى أن الجبل الملقى على عين الخمارج من مكة المشرفة والصحيح أنه

ومحارة لن تبور (الله)
إليك أقضت ومن هذا بك
أشقت واليبك رغبت
ومنك ربهت فأقبل نسكو
وأعظم أجرى وأرحم تضرعى
وأقبل توبى وأقل هنرى
ومستبد دعوى وأعطى
سؤلى (الله) البلى وفدى
وفد فرى فأجبل قراى
منك رضاك فبى بأرحم
أزرجين لاله الأله والله
أكبر مدكلى لاله
الأله والله أكبر مد
نقله ورضا فضه لاله
الأله والله أكبر مد عرشه
ومداد كلى له وأجلده
كفك وصلى الله على سيدنا
ونبينا محمد كلك وعلى
آله وأصحابه كلك

ليس به وكذا قبر عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما لا يصح كونه في موضع المدفون المعروف عند قبور
السادة الصوفى بقوله كان موضع ضريحه (وعن مات به من التابعين عليه وسفيان بن عيينة
وفضل بن رضى الله عنهم) والمشهور أنهم في موضع واحد معروف قرب قبعة خديجة الكبرى
رضي الله عنها وكثير من الأكارب كالإمام الباقر وغيره دفن عندهم في قبعة أخرى وهو يتبع
هم ويسلم عليهم ويكثر قراءة القرآن حولهم ويكثر الذكر والاعمال والاستغفار لهم وغيرهم من
المسلمين وقول ما ورد في آداب القبور ومن مات بأحد الطرفين الشريفين يرجى له فضل جبل
وأجر جزيل جعلنا الله عنهم ثم من آداب زيارة القبور مطلقا ما قالوا من أنه يأتي الزائر من قبل
رجل المتوفى لا من قبل رأسه فله انصب لبصر الميت بخلاف الأول لأنه يكون مقابل بصره
ناظرا إلى جهة قدمه إذا كان على جنبه لكن هذا إذا أمكنه والاقتدعت الله صلى الله عليه وسلم
قرأ أول سورة البقرة عند رأس ميت أو آخرها عند جبينه من آدابها أن يسلم بطنه السلام عليك
على الصبح دون قوله عليك السلام فانه ورد السلام عليك في نومه مؤمنا وإن شاء الله بك
لا حقون ونسأل الله لنا ولك العافية ثم يدعوق شاطئه ولا وإن جلس يجلس بعدامته وقربا
بحسب مراتبه في حال حياته ويقرأ من القرآن ما يتيسر له من الفاتحة وأول البقرة إلى الفلقون
وآية الكرسي وآمن الزم وسورة يس ويتبرك المثلث وسورة التكاثر والاخلاص اتقى مشرة
مرة أو إحدى عشرة أو سبعا أو ثلثا ثم يقول اللهم اوصل قلب ما قرأت إلى فلان أو اللهم وقذال
ابن الهمام ويكره الجلوس على القبور وطوق مفاد منه بعض الناس من دفن آثارهم وقذف
حولهم خلق بيطا تلك القبور رأى أن يسلم إلى قبر قريبه مكره انتهى فينبغي أن يمتنع
ما أمكنه وقد استحب بعض المشايخ أن ينعى في المقابر حافيا وإن كان لم تدر به السنة بل حديث
وان الميت يسمع خلق ناله مد على أن هذا كان أكثر أحوالهم والله أعلم

باب زيارة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم
(اعلم أن زيارة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم) أي وعلمهم أجمعين (باجماع المسلمين) أي من غير
عبء عباد كره بعض المخالفين (من أعظم القربات وأفضل الطاعات وأضيق المساعي) أي أوجب
الوسائل والدواعي (لنيل الدرجات قريبة من درجة الواجبات) بل قبلها من الواجبات
كما يثبت في الدرر المضية في الزيارة المصطفوية (لله تسعة) أي تسعة واستطاعة (وتركها
غفلة عظيمة وجفوة كبيرة) أي غفلة جسيمة وفيه إشارة إلى حديث استدبل بعلى وجوب
الزيارة وهو قوله صلى الله عليه وسلم من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني رواه ابن عدي بسند حسن
(وصرح بعض المالكية بأن المشي إلى المدينة) أي العجوة فيها (أفضل من الكعبة) وبيت
القدس) أي من المشي إلى مكة العجوة فيها بناء على مذهبهم من أن المدينة أفضل من مكة
باعتبار العجوة وهذا اختيار يكون بسبب دلالة الحج والأضحية إطلاق هذا الكلام والله أعلم
بالمرام وأما زيارة بيت المقدس وإن كانت مستحبة فلا شبهة أن يكون مرتبة الزيارة المصطفوية
بل خلاف في هذه المسئلة في الكلام على أنه هل يستحب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم للنساء
أو يكره فالصحيح أنه يستحب بالكره إذا كانت بشرط طهارة ما صرح به بعض العلماء على
الأصح من مذهبنا وهو قول الكرخي وغيره من أن الرخصة في زيارة القبور ثابتة للرجال

الحمد لله الذي هدانا لهذا
وما كنا لنهتدي لولا أن
هدانا الله (اللهم) تقبل
منادلاتنا من الصالحين
وأنشأتنا صادق الصالحين
يا أرحم الراحمين (اللهم)
صل على سيدنا محمد وآله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا
(ثم توجه إلى الجرة)
الوسطى وربما سبغ
حسبات ويدعو بعد
الفراغ مستقبل القبلة كما
تقدم شرحه (ثم توجه إلى
جرة العقبة وربما سبغ
حسبات كما تقدم ولا يتف
بعد الفراغ عند هابل
يتوجه إلى رحله ثم يفعل
كذلك في اليوم الثالث
فإذا أراد أن ينفر إلى مكة
فعل ولا تنس عليه والأفضل
أن يتأخر إلى اليوم الرابع

والتسامي جميعا فلا اشكال واماعلى غيره فكذلك يقول الاستصحاب لاطلاق الاصحاب والاعمال
بالصواب (واذا عزم على الزياره) أى ضدّها (قلبه ان يتخلص ينشئ ويجرد عزمه) أى طوره بمن
برادة الى بلوا السعة وقصد المباحة والفرجة ومن علاماتها ان الله تعالى ان لا يترك شيئا مما يلزمه
من الغرائض والسنن والا فلا يحصل له من الزياره الا التبع وانفساره بل وجوب التوبة
والكفارة ثم ان كان الحج فرضا أى عليه (قيدا باليتم بالزياره) أى ابتداء بالاهم فالاهم ولا يلزم الحج
حق الله تبارك وتعالى وهو مقدم على حق رسوله كما يشهد بتقديم التبعة على الزياره ويشهد له
لا اله الا الله محمد رسول الله لكن مقتضى عاقلة (ان لم يجر بالمدينة في طريقه) أى كأهل الشام
(وان حرم بها بدال بالزياره لا محالة) لان تركها مع قربها يضمن الضاوة والشقاوة وتكون الزياره
حيثما تنزله الوسيلة وفي مرتبة السنة التولية للصلاة وقيل تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الله
وابتغوا اليه الوسيلة أى الذريعة بالتوصل الى صاحب الشريعة ولا شبهة أن من قال أولا بحمد
رسول الله ثم قال لا اله الا الله يكون مؤمنا لان الايمان هو التصديق بالتوحيد والنبوة على وجه
المعية لا بشرط الترتيب في الحال بلسمية وقد روى الحسن عن أبي حنيفة انه اذا كان الحج فرضا
فلا يحسن الحاج أن يبدأ بالحج ثم يتبى بالزياره وان بدأ بالزياره جازا انتهى وهو الظاهر ان يجوز تقديم
النفل على الفرض اذا لم يضر الفوت بالاجماع فلي هذا من كان حجه فرضا واجامعة قبل
أو ان الحج فوله أن يزور قبل الحج أو لا الظاهر ان له أن يزور قبل دخول أشهر الحج أو ما بعده فلا
(وان كان الحج) أى عليه (تفلا فهو بالخيار) أى اذا كان آقا قبل بين البداء بالخيار أى بزيارته
(على اقتضائه) وسلم بالاصح الا بذكر) أى في جميع القليل والثير (وبين أن يخرج أولا ليطهر من
الاوزار) أى الاثام (فيروا الطاهر طاهرا) أى في مقام المرام ولا يبعد أن يكون الامر كذلك
في قضية الانكسار ايضا لا بالزياره يرضى الكفارة فيجى طاهر افيق جميعه وروا الحاصل أن
اسكل وجهه وجهه تقديم الحج من كل وجهه مقدمة الاخر ووجهه الى مخالفة
فوفصل هـ واذا توجه الى الزياره) أى مع كمال التلطف والطهارة (أكثر في المسير) أى زمان
سيره ومكانه (من الصلاة والتسليم) أى ومضى معناه من انشاد المديح وانشاء التعت ومذاكرة
السيرة (مدة الطريق) أى ان وجد رفيق التوفيق (بل يستغرق اوقات فراغه) أى عن اداء
فرائضه وضروريات معاشه (في ذلك) أى فيبدأ كرم الصلاة والسلام فله المناسب للقيام
فان كثرة التواب مترتبة على قدر التوجه في المرام (ويتبع ما في طريقه من المساجد المنسوبة
اليه صلى الله عليه وسلم) وكذا المشاهد الماثورة التي تعلق به كايها في الدرة المضيئة ومن
أهمها الذي أهلها لخاص والعام قبره يوم قيام المؤمنين رضى الله عنها الثابت زلفها وعامتها
بصرف وهو موضع بين التمتع والوادي للتوجه من مكة المظلمة الى المدينة المكرمة وحول
قبرها مسجد خراب فينبني أن يزور ويتبرك بذلك المرام (وكما اذا دنا) بفتحين وتشد بدال
أى قربا (ازداد غرما) بضم غين مجة وسكون راء وهو ما يلزم آدؤه من الغرام وهو الولوج على ما
في القاموس ومنه مولع بكذا أى حرص عليه فالحق ازداد وزاد بالشوق ولولا بالذوق
وأما ما ضبطه من فتح غين مجة وسكون زاي طيس في محله الاذلا من زيادة العزم ومبالغته لانه
لا يتصور ذلك لثقل توجهه ويشير الى ما اخترنا فاسرنا عطف تفسيره بوجه (وحضوا)
بضمين وتشديد الواو أى مبالغة وكما يقتضيه قرب المسافة وشهود الساحة كما قيل

فيري الجار للثلاثين
ويجوز له في اليوم الرابع
ان يرى الجار بعد طواف
الغدير قبل الزوال عند أبي
حنيفة رضى الله عنه
فوفصل هـ
في السفر من متى الى مكة
اذا اراد السفر في اليوم
الرابع انصرف بعدد
المسقة وقال الحمد لله جدا
كسر الجايم سار كفيه
والشكره على اداء المناسك
والتوفيق لاداء الحج الى
بيت الله تعالى وتيسير
ذلك عنه وكرمه وطفقه
(اللهم) تقبل منا
الحج وابتاعنا على الحج والنج
واجعله لنا صالحا وجعل
الكرام وانفسنا به يوم
لا ينفع مال ولا بنون الا من
اتى الله بقلب سليم (اللهم)

وأرج ما يكون الشوق يوماً • إذا دنت النظم إلى النظم
وبدل عليه ما ورع من الألفاظ شوقاً إلى مشاهدة الكعبة وكان صلى الله عليه وسلم إذا رأى
المدينة حرك الدابة وقال سيروا سبق المقررون الحديث وهذا معنى قوله (وإذا دنتم من الحرم للمدينة
الشرفة) أي حوالبها من الأمان المحترمة أخلاصاً للمدينة عندنا تحريم مكة في أحكامها لا يرد
خشوها) أي في الباطن (وخشوها) أي في الظاهر (وشوقاً وتوقاً) التوفيق مبالغة في الشوق (وإن
كان على دابة حركها أو بعيراً وضعه) أي أسرعه وهو تخصيص بعد تعميم ويخبر أنه إذا كان
ماشياً يسرع في مشيه كما قال قائل

ولو قيل العجبون أرض أصابها • غباري ليلى لجذوا سرها

(ويجئ حديث في مزيد الصلاة والسلام) أي كية وكيفية وإذا وصل إليه قال اللهم هذا من
رسولك صلى الله عليه وسلم الذي عظمته وذلك أن قيل فيمن الغدير والبركة مثل ما هو في حرم
البيت الحرام فخرني على الناس وأمن من عبدائك يوم تبع عبادك وأرزقي فيه حسن الأدب
وقل انظروا وزكوا المشركين (وإذا وقع بصره على طيبة) بفتح الطاء اسم من أسماء المدينة
كطابة (الطيبة) أي الطيبة الطاهرة المطهرة (وأخبارها المعطرة) أي جميعها من الثمرة وغير
الثمره (دعنا جبر الدارين) أي الدنيا والآخرة (وصلى وسلم) أي أو أكثر منهما (على النبي صلى الله
عليه وسلم والاحسن أن يزل من راحلته قربها) أي ننقل ونأديا (ويعني) أي في طريقها أن
قد رتوا ضما وتقربا (يا كباخيا) أي الحقا أو ما ذكر من التزول والتمشي والبكاء
والخفاء (نواضعا لله ورسوله صلى الله عليه وسلم) أي واجلالاً له (ولسا كان أدخل) أي أكثر دخلا
(في الأدب والجلال كان حسنا) أي مستحقنا في رعاية الأحوال (بل لومشي هناك على
أحداقه وبذل المجود من نذله وتواضعه كان بعض الواجب) أي من جميع استحقاقه (بل لم
يفع بشار عشره) أي من حقوق أمره وقيام شكره كما قيل

لوجتكم قاصد أسى على بصرى • لم أنض خاواي الحق أدبت

(وإذا وصل إلى المدينة اغتسل بظاها) أي في خارجها (قبل الدخول) أي بها (وإذا لم
ينس) أي قبل الدخول (فبعده) أي ولو في داخل المدينة قبل دخول المسجد (والأى) أي وإن لم
يفتسل (توضاً) أي لأنه لا بد من طهارة في دخول المسجد وتيمنه وليكون على أكل الأحوال في
زيارته (والغسل أفضل) لأنه الظاهر الأكل (ثم ليس أنطف ثيابه والجديد أفضل) أي كافي
العبد واللباس أو كافي الجمعة (ويطلب) واستعمال المسك أفضل (وإذا وقع نظره على
القبة المقدسة) أي المنيفة (والجيرة الشريفة) مبالغة الشريفة (فليس قصر عظمها) أي عظمها
(وتفضيلها) أي على غيرها (وشرفها فها حوت فضل الباق بالاجماع وسيد القبور بلا نزاع
وأكرم الخلق) أي ومحل أكرمهم (على الخلق بالاطلاق) أي من غير تقييد وواضحة في
الاستحقاق وقد نقل القاضي مياض وغيره الإجماع على تفضيل ما ضم الأعضاء الشريفة حتى
على الكعبة المنيفة وإن انحلاف الواقع بين الأئمة الثلاثة بين المالكية في مساعدته وما وراء
الكعبة ونقل عن أبي عقيل الحبلي أن تلك البقعة من الفرش أفضل من الفرش بوجه كان يقول
شخصاً محمد النكري قدس الله سره الساري (فإذا دخل باب البلد) أي أراد دخوله (قال بسم الله
ما شاء الله) فجهان صنعه لعبده وأثر كرمه وجوده (لأقوة الأمانة) أي لأقوة على طاعة الله

صل على سيدنا محمد صاحب
القيام المحمود والحوض
المورود والشفاعة النظمي
يوم الورد وعلى آله أئمة
الدين وعلى أصحابه هداة
المسلمين كما صليت على إبراهيم
وعلى آل إبراهيم أنك جيد
محمد عدد خلقك ورضا نفسك
وزكركم وعدك طلائع
كلما ذكرك إذا كرون وغفل
عن ذكرك النافلون والسنة
إن ينزل بالصعب على الأصعب
عندنا ذكره خمس الأئمة
المرحومين في المبسوط ويقيم
به ولو ساعة وإن تركه بلا
صنر أسامولائي عليه
وقد روى أنس بن مالك
رضي الله عنه أن النبي
صلى الله عليه وسلم صلى
الظهر والعصر والمغرب
والشاه ثم رقد وقلده

وعبادته الاتوفيق الله ومعونه (رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق) أي
 أدخل صدقي وأخرج صدقي المدينة ومنها أدخل ولا مرضيا وخروجيا مقبولا مرضيا حسبى الله
 آمنت بالله فوكلت على الله لا حول ولا قوة الا بالله (اللهم افتح لي أبواب رحمتك) أي وأنزل علي
 أصناف نعمتك (وارزقني من زيارت رسولك صلى الله عليه وسلم) أي من أجلها أرفق خصيلاها
 (مارزقت أولئك وأهل طاعتك ولا تتخلف من النار) أي تخلفني من دخولها (واغفر لي) أي
 ذنوبي وخصلاتي وعددي (ولرجي) أي بترك المعاصي أبدأ ما أجبتي (يا خير رسول) أي لاسما
 وبسبب الزرارة (ولیکن) أي الزائر حال دخوله إلى أوان وصوله (متواضعا) بظاهره (مقتضعا)
 بباطنه (معتظا لمقامها) لاحتراف تلك البقعة (عمتان من هيئة الحال بها) أي من عظيمة النازل
 فيها (مستشعرا لعظمته) أي لرفعة قدره وأهوه صفاته (صلى الله عليه وسلم) كأنه يراه (أي في مقام
 المراقبة ومروية المشاهدة حال كونه (حزنا) أي على أنواقه (متأسفا على فراقه) أي عدم
 ادراكه أو على ما فات وصاحبه في بعض من عمره (وقوات رزقته صلى الله عليه وسلم في الدنيا وأهله)
 أي الزائر (من ذلك) أي من حصول ما ذكر من ملاقاته ورزقته (في الآخرة على عظيم الخطر)
 في أنه هل يتصوره رزقته في العقب أم لا ومع هذا يكون (شاكر العظم ملق به عليه من
 المحضوريين بدهو المتول) أي الوضوف حال كونه (وجلا) بفتح فكسر أي خافعا (من الرقع
 رجا القبول كثيرا من الصلاة والتسليم على هذا الرسول متوسلا به لوصول المأمول وإذا دخل
 البلد العظيم) أي حصل له المقام الأنعم (بدا بالمسجد المحترم) أي كما كان يفعل صلى الله عليه
 وسلم حين قدومه بالمدينة يبدأ بالمسجد المحترم (ولا يرجع على ما سواه) أي غير دخول المسجد (الا
 لضرورة تخوف على محترم) أي مال أو حرم (وأما النساء) أي من الزائرات (فتأخرا لزيارة من
 إلى النساء أولى) أي لان حالهن في الليل أستر وأخفى (فيدخله) أي المسجد (مقدما رجله اليمنى
 مع غاية الخشوع والافتقار) أي الظاهري (ونباية الخشوع والانكسار) أي الباطني (ثابعا
 بما اقترعه) أي اكتسبه (من الأوزار) أي أقال المعصية (قاتلا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
 وحسبه وسلم اللهم اغفر لي ذنوبي) أي اغصني من معصيتك (وافتح لي أبواب رحمتك) أي مقام
 نعمتك (ودوام منتك) (ويدخل من باب جبريل أو غيره) كباب السلام كما عليه العمل (والأول
 أفضل) لعل وجهه دخول جبريل عليه من ذلك الباب أولا به كان إلى الجحزان من أقرب
 الأبواب (فإذا دخل) أي من باب السلام وقضوه (تصدا لروضة المقدسة) وهو ما بين المنبر والقبر
 المنور (فإن دخل من باب جبريل قد دخل من خلف الحجر الشريف) أي لا من أمامها المانع
 من العبور إلى الروضة الفضية من غير سلام الزيارة (مع ملازمة الهيئة) أي الخشعة وهو الخوف
 مع العظمة دون التفرقة (والخشوع والذلة) أي الملكة والمسكنة (على وجه يليق بالمقام) أي
 بحال الزائر والألا بقدر أحد على أن يخرج من عهده ما يليق بالزور والظاهر (غير مستغل بالنظر
 إلى ما هناك) أي من الظواهر وما وراء الستائر (ثم يبدأ بفضيلة المسجد كعتين) فعلى الله
 وتدعي الحق عليه على حق رسوله كما يقتضي ترتيب حقوق الروية والعبودية (والأفضل أن
 تكون) أي تلك الصلاة (بعلاء صلى الله عليه وسلم) أي في مقامه بمجرأه (وهو بطرف الخراب
 مما يلي المنبر في الأولى الكافرون وفي الثانية الأخلص) كما ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه
 اختارهما في كثير من المصاوات لما فهمان التبرية عن الشك والترك وثابت الذات

بالحسب ثم ركب إلى البيت
 فطاف أخرجه الجناري
 في وجهه
 فوصل في طواف الصدر
 ويسمى طواف الوداع
 وطواف آخر عهد بالبيت
 وهو واجب على الحاج
 ألا فاق لا التكرار من قوى
 من الحاج أهل الأقطار
 يستولن مكة وينفذها بالدا
 سقط عنه طواف الصدر
 وقال أبو يوسف رحمه الله
 أحب إلى أن يطوف المكة
 طواف الصدر لانه وقع
 ختام أفعال الحج (وبقول)
 فوبت أن أطوف بهذا
 البيت أسبوعا مكاملا
 طواف الصدر لله تعالى
 الله أكبر وأبى بأدعية
 الطواف كما تقدم فذا غفر
 صلى ركعتين خلف المقام

والصفات (وإذا سلم من شكر الله تعالى وجهه وأتى عليه) تأكيد للساقية وقال الكرمانى
وماحب الاختيار من أعتابنا وكثير من العلماء غير مذهبنا أنه يصعب شكرنا (على هذه
النعمة العظيمة والمذا الجسيفو يسأله انتماسها) أى تعلمها ودوامها (والقبول وان ينم طبعه فى
الدارين نهاية المسؤل) الأولى حصول المسؤل ووصول المأمول (وان لم ينسره) أى ما ذكر
من الحراب الأكبر (فما قرب منه هو من المتبر والنجب تبسر) أى من الرضة وغيره ما من
المسجد الشريف ولا سيما كان موجودا فى زمنه صلى الله عليه وسلم فاته أفضل وثوابه أكثر
(وان أقيمت المكتوبة أو تعيف فوجها بدأ بها وحصلت التيسر بها) أى فى منها (فأذا فرغ من
ذلك قصد التوجه إلى القبر المقدس) أى الموضع المستأنس (وفرغ القلب من كل شئ من أمور
الدنيا) أى وثقله من الوحى والدنس (وأقبل بكلية مله هو بصدده ليصلح قلبه فلا يفتد منه
صلى الله عليه وسلم وحرام) أى مجتمع (على قلب شغل) أى صيغة المجهول أى اشتغل (فأذا فرغ من الدنيا
من الشهوات) أى اللهوية (والآراءات) أى الرديئة (أن يصل إليه) أى إلى قلبه (من ذلك شئ)
أى ما ذكر من الحالات الرضية والمقامات العلية شائبة أو ضعف بل ربما يفتنى عليه) أى على
صاحب هذا القلب المقبل على الدنيا والعرض عن القبي (من نوع مفت) أى ولو فى وقت
(وأعراض) أى موجب اعتراض لما اختاره من أغراض فاسدة أو أعراض كاسدة (والعباد
بالله تعالى) أى من غضبه وعقابه وإبعاده من ملازم مقابله وجنابه (فليصعد ذلك التفريغ
ما أمكنه) أى تسهل له حينئذ من جذبة آلمية والافتقار إلى القلب ساعة واحدة مع صرف
المرجيه بالمواتر والملائق والتطيق بأمر والتسلط من الحال كما لا يخفى على أرباب
الكمال وأصحاب الأحوال وتظهر مركب ماتهده فى جميع صفره ووصل إلى عقبه شديدة
لضرورة قطعه حينئذ صاحبه من العافو والتعبر رجاء أن يتقوى بذلك على المسير ولكن
لا يأس من روح القويسأل من فضله ويتوسل بروح رسوله صلى الله عليه وسلم فى تحصيل
مسئله وتحقيق مأموله (وليلاحظ مع ذلك الاستعداد من سنة عفو صلى الله عليه وسلم وعطفه
ورأفته) أى شدة رفته على سائر العباد (أن يسأله) أى ما صدره فى حضرته من فلة أده
(فما لم يجر من الزلتمن قلبه) كما قيل

صعب فقالوا كيف تلقى محمدا هو وجهك أبواب المعاصى مبرق
عسى الله من أجل الحبيب وقربه * يداركنى بالغو والغو أوسع

(ثم توجه) أى بالتبلى والقالب (مع رعاية غاية الأدب فقام تجاه الوجه الشريف) بضم التاء أى
قبالة مواجهة قبره المنيف (متواضعا خاضعا متواضعا مع الله القو الانكسار والغشيو والوقار) أى
السكنة (والهنية والافتقار غاض الطرف) بتشديد الصاد المجهمة أى خاضع العين إلى قدمه وغير
ملتفت إلى غير أمامه وأمامه (مكثوف الجوارح) أى مكثوف الأعضاء من الحركات التى هى
غير مناسبة لمقامه (فرغ القلب) أى عن سوى مقصوده ومرامه (واضع يمينه على شماله) أى
نادبا فى حال اجلاله (مستقبلا للوجه الكريم) أى يولى بزم استقباله كونه (مستدبرا لقبلة) لأن
المقام يقتضى هذه الحالة (تجاه مسهل الفضة) أى المركبة على جدران تلك القبة (على نحو
أربعة أذرع) أى يقف بعيدا على هذا المقدل (لا الاقل) أى لا يلبس من شعار آداب الأبرار
(من السارية) أى الاسطوانة (التي عند رأسه الكريم ناظرا إلى الأرض وإلى أسفل

أوجبت تبسر (ثم أتى إلى)
وخرم ويترجم منها لولا يديه
ويشرب منها لانا وهو
قام ويصوب عاير يد كان
ما من من لم يشرب له وقد
شربه كثير من العلماء لا موه
فوهها عند شربهم فحصلت
لهم مراداتهم وانما من
جرب ذلك وثقله الجود يقول
(اللهم) أن يلقنا أن نديك
صلى الله عليه وسلم قال ما
زعم لم شربه (اللهم)
أنى أشربه تغبر الدنيا
والآخرة ويستحب أن
يستقبل البيت عند الشرب
وينفخ ثلاث مرات
ويرفع بصره كل مرة إلى
البيت ويقول فى كل مرة
بسم الله والحمد لله والصلاة
والسلام على رسول الله
(اللهم) أنى أسألك رزقا

ما يستقبله من الحجة الشريفة) أي من جدرانها (محترزا عن اشتغال النظر بها هناك من الزينة) أي الظاهرة المانعة من شهود الزينة الباطنة الباهرة التي ظهورها في الآخرة (مختلا صورته السكرية في خيالك) بفتح اللام أي في تخيلاتك بالتحسين حالك (مستشرا بأنه عليه الصلاة والسلام عالم بحضورك وقيامك وسلامك) أي بل يصبح أفعالك وأحوالك وأزواجك ومقامك وكأنه حاضر جالس بازائك (مستضر اعظمته وجلالته) أي هيئته (وشرفه وقدره) أي رفعة مرتبته (صلى الله عليه وسلم) ثم قال (فيه الثقات بالعطف على ثم توجهم المقول سابقا حال كونه) (مسليا) أي مريدا السلام (مقتصدا) أي متوسطا في دفع كلامه كما بينه بقوله (من غير رفع صوت) لقوله تعالى أن الذين يفضون أصواتهم عند رسول الله الآية (ولا اخفا) أي بالثرة لغوت الأسماع الذي هو السنة وإن كان لا يمتنع شي على الحضرة (بحضوره) أي بحضور قلب واستصيه من كثرة ذنب (السلام عليك أيم النبي ورحمة الله وبركاته) وهذا القدر عما اجت في الآخرة وقد اقتصر عليه بعض الأكابر كابن عمر واختار بعضهم الإطالة من غير الإلالة وعليه الأكثر ويؤيد مما ورد في الأخبار والآثار من فضيلة الأكتار من الصلاة والسلام على النبي المختار فيستزيد المبدء من الخاصة الأنوار قائلا (السلام عليك يا رسول الله) أي إلى جميع خلق الله (السلام عليك يا محبوب الله) أي الجامع بين مرتبة المحبة والمحجوبة (السلام عليك يا خليل الله) الموصوف وصف الخلة وهي المحبة المتخلفة من كمال المودة المتقضية بشهود الوحدة (السلام عليك يا خبير خلق الله) أي من الملائكة وغيرهم (السلام عليك يا موصو الله) بتثليث الصاد والفتح أقصع أي من اصطفاؤه بمرسالته (السلام عليك يا خيرة الله) بكسر اللام أي من اختاره الله من بين ربه (السلام عليك يا سيد المرسلين) كما يدل عليه قوله لو كان موسى حيا لما وسعه الاتباعي (السلام عليك يا امام المؤمنين) أي لما اتقديه جميع الانبياء في ليلة الاسراء (السلام عليك يا من أرسله الله رحمة للعالمين) كما قال تعالى وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين (السلام عليك يا شفيع المؤمنين) أي من الأولين والآخرين (السلام عليك يا مبشر المحسنين) لقوله تعالى وبشر المحسنين (السلام عليك يا خاتم النبيين) بكسر التاء وقضها (السلام عليك وعلى جميع الأنبياء والمرسلين) فيحصل في عموم سلامهم أيضا (والملائكة المقربين) وكلهم مقربون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون (السلام عليك وعلى آلك) أي أقاربك (وأهل بيتك) يشمل أمهات المؤمنين ومواليه وخدمه (وأصحابك أجمعين وسائر عباد الله الصالحين) أي من التابعين وتوابعهم إلى يوم الدين (جزاك الله عنا) أي عن قتلنا الجزان عن القيام بما يجب علينا من الشكر كما أحسن إلينا (أفضل وأكمل ما جرى به رسولا عن امتنوني بعبادته) أي لكونه أكرم الرسل المبعوث إلى خير الأنام (وصلى الله وسلم عليك أزكى) أي أطهر (وأعلى) أي أغلى (وأتم) أي أزيد (صلاة صلاه على أحد من خلقه) أي من أنبيائه وملائكته وأصفياه (أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له) أي شهادة عندك مستودعة تشهد لي بها يوم القيامة (وأشهد أنك عبد ورسوله وخبرته) أي مختاره (من خلقه) وأشهد أنك بلغت الرسالة) أي إلى الأمة (وأدبت الأمانة) أي من غير الخيانة (ونصحت الأمة) أي وكشفت الغمة (وأقتل الحجة) أي وأطهرت المحجة (وما حدث في الله حق جهاده) أي من الجهاد الأكبر والأصغر فيباين عباده (وعبدت ربك حتى أتاك اليقين) أي إلى أن حضرك الموت المبين وأنت جامع بين

واسما وعلما نافعا ومعبدا
مقبلا وشفا من كل
سقم يا رحيم الرحمن
(ويقول) الحمد لله الذي
سقى من غير حول ولا
ولا قوة ثم يجمع وجهه
ورأسه ويصعب على رأسه
قليل منه أن تيسر له ذلك
والتوضوء فبعد منضم
والاغتنال به جاز (ثم) يأتي
إلى الملتزم ويلتصق وجهه
وصدره بالبيت ويدعو بما
أحب بأساطير رعيه وكفيه
(ويقول) إن هذا بيتك
الذي جعلته مباركا للعالمين
فيه آيات بينات مقام
أبراهيم ومن دخله كان آمنا
الحمد لله الذي هدانا لهذا
وما كنا لنهتدي لولا أن
هدانا الله (اللهم) فكما
هديتنا إليك فقبله منا

مراتب تحقيق الدين من علم اليقين ومعين اليقين وحق اليقين (وصلاة الله) أي وصلواته
 (وملائكته وجميع خلقه من أهل سمواته وأرضه) أي على ربه وسفليته (عليك يا رسول الله
 اللهم أنت الوسيلة) وهي الميزة العلية المختصة (والتميز) أي بزيادة المزية (والدرجة العالية
 الزينة) أي النسبة المتبعة (وابتغاه مقام محمود الذي وعدته) وهي الشفاعة العظمى في
 القيامة الكبرى (وأعطاه المنزل المقرب عندك) أي في مقعد صدق (ونهية ما ينبغي أن
 يسأله السائلون ربنا أخلصنا أنزلت) أي من القرآن أو يجمع الكتب للميزة (وأتينا الرسول)
 أي في جميع ما يجب اتباعه اعتقادا واتباعا (فاكتنصع الشاهدين) أي من أمة محمد صلى الله عليه
 وسلم (أمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره) وهذا هو
 الإيمان الاجمالي المندرج فيه ما يجب من الإيمان التفصيلي الأكمل (اللهم ثبتنا على ذلك)
 أي مدة حياتنا وجماعتنا (ولا تردنا على أعقابنا) أي بعدهدنا (ربنا لا تفرقنا) أي لا تفارقه
 عن محبتك (بعد اذهابنا) أي طريقك (وهب لنا من لدنك رحمة) أي تقننا عن رحمة
 سواك (انك أنت الوهاب) أي لنا من أمرنا (شدا) الأولى أن يقول ربنا أتنا من لدنك رحمة
 وهي لنا من أمرنا (شدا) أي سهل لنا الهداية اليك والاعتقاد عليك والتسليم بين يديك (ربنا
 اغفر لنا) وهذا يعموم به شمل مزاياه الصنف على ما في الآية بقوله (ولا تاتنا ولا مها تفرقنا)
 ولا تخواننا الذين يسبقونا بالإيمان) أي من الصحابة والتابعين أو من المؤمنين الآخرين من أتباع
 الأنبياء والمرسلين (ولا تجعل في قلوبنا غلا) أي حقدًا وحسدًا وعداوة وكرهًا (الذين آمنوا) أي
 جميعهم سابقهم ولا تخلفهم ولا تضع الظاهر موضع المصريح لم يقل لهم (ربنا انك رؤوف
 رحيم ذو الفضل العظيم ثم) أي في تلك الساعة (يطالب الشفاعة) أي في الدنيا بتريق الطاعة
 وفي الآخرة بفقران العصية (فيقول يا رسول الله أسألك الشفاعة ثلاثا) لأنه أقل مراتب
 الإلحاح لتفصيل المثال في مقام الدعاء والسؤال ولا يبعد أن يكون إشارة إلى طلبها في المقامات
 الثلاثة من الدنيا والبرزخ والآخرة والمرتبات المرتبة في الشريعة والطريقة والخفية (ثم
 يتأخر) أي بعد فراغه من سلامه واستقباله (الصواب عينه) الصواب يساره أو عن صوب
 عينه أي متوجها إلى جانب يساره (قد فرغ فيسأل على خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم)
 أي ناولها وتصريحها واجمالا وتوضيحا (إني بكر الصديق رضي الله عنه) فيقول السلام عليك
 يا خليفة رسول الله) أي بلا واسطة (السلام عليك يا صبي رسول الله) أي ملازمه الخاص ومختاره
 على وجه الاختصاص (السلام عليك يا صاحب رسول الله) أي الثابت بحسبه بنص الكتاب
 فمن أنكره كفر أبدي العقاب حيث قال عز وجل اذ يقول لصاحبه مع الإجماع على إيمانه المراد به
 (السلام عليك أو زبر رسول الله) وقدره الغنى أي مشيئة ومعينه (السلام عليك يا نافي
 رسول الله في القار) كما قال تعالى نافي اثنين اذهبا في القار وهو غار ثور جبل مكة حين دخلاه
 سنة الهجرة (ورقيقه في الاسفار) أي على الامرار السلام عليك يا علم الجبرين والافتقار
 أي رئيسهم (السلام عليك يا من أغتقه الله من النار) أي كما ورد في بعض الأخبار (السلام
 عليك يا أبا بكر الصديق) أي كثير الصدق والتصديق على وجه التحقيق (السلام عليك ورحمة
 الله وبركاته) أي عن رسول الله) أي في تقوية دينه (وعن الاسلام وأهله) أي في القيام بأمره
 وتعيينه (خبرنا يا رسول الله عنك أحسن الرضا ثم يتأخر إلى عينه) وفيه ما سبق (قد فرغ)

ولا تجعل هذا آخر العهد
 من بينك الحرام وارزقني
 العود اليه حتى ترضى برحمتك
 يا أرحم الراحمين والحمد
 لله رب العالمين وصلى الله
 على سيدنا محمد وآله وصحبه
 أجمعين كما ذكرك
 الذي أكرمتك كما غفل عن
 ذكرك الضالون (ثم)
 يقبل الخبر الأسود ويقول
 بعين الله في أرضه أني
 أشهدك وكفى بالله شهيدا
 أني أشهد أن لا إله الا الله
 وأشهد أن محمدا رسول
 الله وأنا أودعك هذه
 الشهادة لتشهدني بها عند
 الله تعالى في يوم القيامة
 يوم الفرع الأكبر (اللهم)
 اني أشهدك على ذلك
 وأشهدك أنك الكرام
 وأودع هذه الشهادة

لا تترأسه من الصديق كرام الصديق من النبي صلى الله عليه وسلم (فيقول السلام عليك
 يا أمير المؤمنين) وهو أول من معنى به (عمر الفاروق) أي المبالغ في الفرق بين الحق والباطل
 (السلام عليك يا من كل به) بتشديد الميم أي اكمل بإيمانه (الاربعين) أي عدد المؤمنين السابقين
 (السلام عليك يا من احتضن الله فيه دعواته النبيين) حيث قال اللهم أعز الإسلام بعمر بن
 الخطاب وأوسعمر بن هشام (السلام عليك يا من أظهر الله به الدين) أي قاله كان خفيًا قبل
 إسلامه وظهور أمره (السلام عليك يا من أعز الله به الدين) أي في حياته صلى الله عليه وسلم
 وبعد حياته بقنوات بلاد المسلمين وتقوية أمور المؤمنين (السلام عليك يا من نطق بالصواب
 ووافق قوله بحكم الكتاب) كأورد به أحاديث في هذا الباب (السلام عليك يا من عاش جديداً
 وخرج من الدنيا شهيداً) أي وهو أمام أهل التقوى حال كونه سعيداً (جزاك الله عن نبيه
 وخليفته) أي الصديق (وأمنه خيراً لسلام عليك ورجة الله وبركاته قبل ثم يرجع قدر نصف
 دراج) فإن العود أحد (يقف بين الصديق والفاروق) يقول السلام عليك يا صاحبي رسول
 الله السلام عليك يا خليفتي رسول الله) بالقلب أو بالحق الأعم الشامل للواسطة (السلام
 عليك يا من يرى رسول الله) أي مشير به (السلام عليك يا صاحبي رسول الله) أي رفيقه في مدقته
 (السلام عليك يا معني رسول الله في الدين) أي في أمر دينه وشريعته (والفائقين يستفي في أمته
 حتى أنا كما البقي) أي الموت على الأمر المبين (بخراً كما أقدع ذلك) أي عدا كرم من منابته
 (مرافقتي جنته وإياها مكارمته) أي أكرم الأكرمين (وجزا كما الله
 عن الإسلام وأهله خير الجزاء) يا صاحبي رسول الله صلى الله عليه وسلم زائر لبنيها
 وصديقه ما وفرو وما ورض تنوكل بك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليشفع لسألي ربنا) أي في
 مفرقة فوننا (وان تقبل حبينا) أي في عبادتنا المحبوبين بعبودنا (وان يصيبنا على ملته ويميتنا
 عليها) أي على منابته (ويميتنا في زمرة من رجعته وكرمه أنك كرم روف رحيم أمين ثم يرجع
 إلى حيال وجه النبي) بكسر الحاء أي قاله وجهه (صلى الله عليه وسلم ويقف عند القبر الأقدس)
 أي والمقام الأقدس (على قدر روح وأقل) أي أو أكثر حسب ما يكون في حاله أنس (فيصعد
 الله تعالى) أي يشكره (وثنى عليه بمجده) أي يعظمه ووجده (ويصلي على النبي صلى الله عليه
 وسلم ويستشفع به إلى ربه ويدعوا له عبيده) أي إلى كفيه (لنفسه ولوالديه وللمسلمين) أي
 وأنشأه (أي أو أحبابه) (وأخوانه) أي أو أحبابه (ولم أو صاه) أي ولي استوصاه (وسائر
 المسلمين) أي من الأحبة والأموال ويحتمل ما بين (ومن أراد ألا كمال) أي من يسعه القتل
 والحال (فيقل السلام عليك يا من النبيين السلام عليك يا شفيح المؤمنين السلام عليك يا من
 المتقين السلام عليك يا قائد القرامح الجليل) أي هذه الامة المرحومة المتغيرة عن غيرهم بياض
 الجبهة والابن والأرجل بريادة الأوامر أثر الوضوء في أصابع الطهارة (السلام عليك يا رسول
 رب العالمين السلام عليك يا منة الله سبحانه وتعالى على المؤمنين) أي بقوله بهجته وتعالى لقد
 من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم (السلام عليك يا منة) أي البدر المتور بياضه
 الحساب المتغير (السلام عليك يا من) أي أيها المنادي بياضين في الكتاب المبين والمعني بياسيد
 (السلام عليك وعلى أهل بيتك) أي أقاربك ودرجته (الطيبين) أي المؤمنين المتقين (السلام
 عليك وعلى أزواجك الطاهرات المآثرات أمهات المؤمنين السلام عليك وعلى أصحابك أجمعين)

منك انتفى جوارحه
 لا يفع مال ولا بنون الا
 من اى الله قلبه سليم وصلى
 الله على سيدنا محمد وآله
 وصحبه اجمعين (ثم) يأتي
 الى المستجاب روي عن
 صدره وجهه بالبيت
 ويحمد الله تعالى ويتق
 عليه ويصلي على نبيه محمد
 صلى الله عليه وسلم ويقول
 اللهم اى عبدك جلتى
 كما شئت وسيرتني في بلادك
 حتى اخلصي حركك وامتك
 ورجوت بحسن طوبى بك
 ان تكون مدغمتر ديني
 فاسألك ان ترد عني
 رضا وتفرخى اليك ذنبي
 (اللهم) اى أعوذ بنبور
 وجهك وسعة رحمتك ان
 أصيب بعد هذا المقام

أى وعلى التابعين وتابعهم الى يوم الدين (اللهم آمين) أى اعطه (عناية ما ينفع أن يسأله السائلون)
أى الداعون والطلالون والراغبون (وعناية ما ينفع أن يؤمله الملاون) أى رجوه الراجون
ويطعمه الطامعون (وحسن) أى بصيغة الوصف والاضى أى ويحسن (أن يقول) أى كما
قال اعرابي مقبول (اللهم انك قلت وأنت أصدق القائلين ولولهم اذ ظلموا أنفسهم جاؤك) أى
تائبين (فاستغفروا الله) أى عن ثلثة المصيبة (ولستغفر لهم الرسول) أى بالنشاعة فذهبهم الى
الطاعة (لوجود الله تعالى) أى قابلاً لتوبتهم (رحيماً) بصيغتهم (جنتك) أى فقد أمنتك (طالبين
لا تقصنا مستغفرين من ذنوبنا) أى مستغفرين بك الى ربنا (فانفع لنا) أى الى ربك
(واسأله أن يمن علينا بآثار طلباتنا) بكسر فسكون أى عطواتنا ومسؤولاتنا (ويحشرنا في زمرة
عباده الصالحين) أى من مشايخلو علمائنا وسادتنا فيقول كما قال أيضاً

يلنير من دفعت في التراب أعظمه • وطلب من طيبن القاع والأك

نقى القعدة لغير أن ساكسه • فيه الغاف وفيه الجود والكرم

(اللهم ان هذا حيييك وأنا عبدك والشيطان عدوك فان غفرت لى سر) بصيغة المجهول أى
فرح (حيييك) بوجوده (وفازع بك) أى طفر بمصوده (وغضب عدوك) أى بشا على عدم
سجوده (وان لم تغفر لي غضب حيييك) هذا خطأ فاحش والمواب حزن حيييك (ورضى عدوك
وهلك عبدك وأنت أكرم من أن تغضب) صوابه ان تغزن (حيييك ورضى عدوك وتهلك
عبدك) أى المؤمن بك (اللهم ان العرب الكرام) احتراز من القوم اللثام (أدما تم فهم مسيد
أعترأ على قبره) أى من العبيد (وان هذا سيد المالين) أى وأنت أكرم الا كرمين (أعترأ على
قبره) أى من جلة المشفقين (ويقول اللهم انى أشهدك) بضم الهمزة وكسر الهمزة أى اجعلك شاهداً
وكذا قوله (وأشهد رسولك وأبا بكر و عمر) أى ضيى نيك (وأشهد الملائكة الناظرين على هذه
الروضة الكريمة المأكدة من عليها) أى القائلين والمستمعين فى هذه البقعة الضيقة (أنى) أى باني
(أشهد أن لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك وأشهد أن كل ما جاء
أى رسولك (بمن أمر) أى فى طاعة (ونهى) فى محبة (وعبرهما كان) أى من الامور المأمنة
(ويكون) أى من الاحوال الا تبة (معو حق) أى ثابت وصدق (لا كذب فيه ولا امتراء) أى
ولا نسبة لغيره (وانى معركك بجنائى) أى معترف بجنائى (ومصبنى) أى من الكاثر
والصغار (فاغفر لى) أى جميعها (وامن على بلادى منبت على أوليائك) أى بتوفيق الطاعة
وتعقيق الصحة (فانك المان) أى كثير العطاء الاحسان (الغفور الرحيم) أى باهل الايمان
(ربنا أنتافى الدنيا حسنة) أى متابهاً لاولى (وفى الآخرة حسنة) أى الرقيق الاعلى (وقنا
عذاب النار) أى عذاب المولى (حيييك ربك رب العزة عما يصفون) أى يمتنه المخلصون وغيرهم
من الصالحين (وصلا على المرسلين والحمد لله رب العالمين) أى أولاً وآخراً الى يوم الدين وقد قيل ثم
يتقدم الى حبال رأسه العسكر ثم يقف بين القبر العظيم والاسطوانة التى هناك علامة لذلك
ويستقبل القبلة ويحمد ويحمد ويدعو لنفسه ولى شأه من أصحابه وهذا القيل اولى مما تقدم
وعليه العمل عند أهل العلم والله أعلم بهداهم أن ساد كرم العودات قبالة الوجه الشريف ومن
التقدم الى محل رأس القبر انيف للدعوة مستقبلاً القبلة تعقب الزيارة ثم يقف عن فعل أحد
من العصابة والتابعين وكان موقف الساد عند الزيارة هو المصورة وقد سرح الناس منه الآن

خطبة أو نبأ لا يفخر (اللهم)
هذا مقام العائذ المستجير
بك من عذابك الرجى
لوعذك الخائف المشفق
الحذر من وعيدك (اللهم)
احفظنى عن عيى وعن
شمالى ومن قدأى ومن
خلفى ومن فوقى ومن تحتى
حتى تطفى الى ولى وأهلى
واحفظنى بمدا الميات من
أنواع العذاب وأوصلنى
الى ولى سائلاً فاعلمن
سائر الأوقات أو وصلى
الى ولى ومتصدى
فاستعاضى فى طاعتك
ما أيقنى ولا تتجمل
لشيطان على سبيل ما دمت
فى هذه الحياة الدنيا فاذا

قصور لهم هذه الصورة المسطورة (ومن صاق وقه هذا كذا أو عجز عن حفظه) أي من حفظه
 ما قرأنا (أقصروا على ما تيسر وأقله السلام عليك يا رسول الله) مع إمكان أن يتكرر (وإن أوصاه
 أحد بتبليغ سلامه فليقل السلام عليك يا رسول الله) فلان فلان أو فلان يسلم عليك
 يا رسول الله) وأما اعتاده الناس من الأتيان خلف الحجر النوراني بارة فاطمة الزهراء رضي
 الله تعالى عنها فلا بأس به لانه قد قيل ان هناك قبرها وهو لا يظهر ثم اعلم انه ذكر بعض مشايخنا
 كافي الثبوت ومن تبعه كالكرماني والسروجي انه يقف الزائر مستقبل القبلة كذا رواه الحسن
 عن أبي حنيفة وقال ابن الهمام وما عن أبي الثبوت من أن الزائر يقف مستقبل القبلة مردودا
 روى أبو حنيفة عن ابن عمر رضي الله عنهما قال من السنة أن تأتي قبر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فتستقبل القبلة وتوجهك ثم تقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته اه ويؤيده
 ما قال الجسد القوي يروى عن الإمام ابن المبارك قال سمعت أبا حنيفة يقول قدم أبو أيوب
 السجستاني وأبو عبد الله فقلت لا تطرن ما يصنع فجل ظهره عما يلي القبلة وجهه عما يلي وجه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وبكى غير متكلم فقام مقام قبته اه وفيه تنبيه على أن هذا هو
 مختار الإمام بعدما كان مترددا في مقام المرام ولعل وجه الثابتين من أصحابنا للزيارة من قبل
 الرأس الكريم ملو روى أن الناس قبل إدخال الحجر الترخفة في المسجد كانوا يقفون على بابها
 ويسلمون بأدبها ويستقبلون الكعبة لتعظيم جنبها على أن الجمع بين الروايتين يمكن كما قال
 عراب جماعة من أن مذهب الحنفية أن يقف الزائر للسلام عند رأس القبر المقدس بحيث يكون
 عن يساره ثم يدور إلى أن يقف جبهة الوجه الترخفة مستدبر القبلة اه ولا يناق ما رواه
 المطرزي وغيره أن موفق علي بن الحسين للسلام عند الامطوارة التي تلي الروضة قال وهو
 موقف السلف قبل إدخال الحجر في المسجد كانوا يستقبلون السارية التي فيها الصندوق مستدبرين
 (روضة اه ولا يضرننا قول المصنف في الكبير أن في هذا الاستقبال إلى القبر لا إلى القبلة فاما
 قول يمكن الجمع بينهم فكانوا يستقبلون القبر للزيارة ويدورون إلى جهة الكعبة عند الدعوة
 وعندهم عن المواجعة عدم الامكان لحجاب الامكنة والله سبحانه وتعالى أعلم (وادفع عن
 الزيادة بأن المتبر أي قبره فبعد دعائه لحديث ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة
 وأما ما ذكره من أخذ زمانه فلا أثر لها اليوم ولا عبرة لها لانه مات في الحررق الثاني للدينة
 وما حولها (وبأن الروضة) أي من موضع الحراب وغيره (فيكون فيها من الصلاة) أي بنوعها
 (والدعاء) أي القرون والحمد والشهادة وعند الأساطين العاصلة كما سأتى بيان محالها مفصلة
 في فصل ٥ وليغتنم أيام مقامه بالمدنية المشرفة فانه المستدرك من الأيام السابعة (فعرص
 على ملازمة المسجد) أي اجتهاده في العبادة والجهد في الطلب الجدل لاسيما في حضور الصلوات
 الحسن للجماعة (والاعتكاف) أي التفرغ والعرفي (والنهي) أي القرآن (ولو مرة منه) فانه
 لا يستغنى عنه في ذلك المحل الذي هو محيط الوحى (واحياء الليل) أي احياء أكثر لياليه بعبادته
 في أيام زيارته (وادامة النظر إلى الحجر الترخفة) أي أن تيسر (أو القيمة المسبقة) أن تفسر فلو
 للتنوع (مع الهمة بقوله الخضر) أي ومع خشية والخشوع ظاهرا وباطنا (فانه) أي النظر
 المذكور (عبادة كالنظر إلى الكعبة الترخفة) أي قياسا عليها حيث ورد كبراه أو الشج عن
 عائشة رضي الله تعالى عنها من فوعا النظر إلى الكعبة عبادة وروى الطبراني والحاكم النظر إلى

فوفيتني فاختار لي بغير
 وألحقني بعبادك الصالحين
 يا أرحم الراحمين اللهم
 صل وسلم على أشرف عبادك
 وأكمل عبادك سيدنا محمد
 سيدنا وآله وآلهم
 وعلى آله وأصحابه هداة
 الدين وصالوا الأئمة
 والمرسلين ومن اتبعهم
 باحسان إلى يوم الدين عدد
 خلقك ورضا نفسك وزنة
 عرشك ومداد كلماتك
 ذكرك الذي ذكره
 فضل من ذكره العاقلون
 صلواته وسلامه
 بطوامك باقين بيقا
 صلاة ترضيك وترضيه
 وترضى به عبادك
 المسكين

على عبادة قتيل معناه ان عيار رضى الله عنه كان اذا برز قال الناس لا اله الا الله ما أشرف هذا الفنى
لا اله الا الله ما أشرف هذا الفنى لا اله الا الله ما أشرف هذا الفنى لا اله الا الله ما أشرف هذا الفنى
فكانت ربه تفضلهم على كلمة التوحيد كذا في النهاية والحاصل ان كل ما يكون النظر اليه يدل
على الحق ويشير اليه فهو عبادة كما روى ان اولياء الله هم الذين اذا رزقوا ذكرا فقالوا (ويكفر من الزبارة)
أى بلا كراهة) عند الجملة الثلاثة فاعلم ان كل ما رزق من الله رزقا فهو عبادة ولا ينظر الى
ظاهر ما ورد من قوله اللهم لا تجعل قبري عبداً لى روية وتماجدولن الله اليهود فاعلم ان كل ما رزق من الله رزقا فهو عبادة ولا ينظر الى
أبنائهم مساجد أو أمثال ذلك مما جعل بعض العلماء على نهي الزبارة مطلقاً لهذه العلة ودليل
الجمهور على السلف وحسنه صلى الله عليه وسلم على مطلق زبارة القبر بعد تيممه منها وما ذكره
المصنف بقوله (لان الاكثر من غير خبي) والذي يظهر هو قول مالك كابد عليه حديث
زرقبان زدجب ان القبر ان ترد الابل المشي وما تدمعه يراثة تعود ولاه أبعد من المشاهدة
التمس منها ان السب ان يقال يجوز الزبارة في أوقات الصلوات الجس قياساً على ملازمة الصلاة
له في حال الحياة ولا يمس عند الزبارة الجدار أى لا يخلف الأدب في مقام الوقوف وكذا لا يقبله
لان الاستسلام والقبلة من خواص بعض أركان الكعبة والقبلة (ولا يتصدق به) أى بالترامه
ولصوق بطنه لخدمته وروده (ولا يطوف) أى ولا يدور حول البقعة الشريفة لان الطواف من
مختصات الكعبة المتبعة فيصير حول قبور الانبياء والاولياء ولا عبرة بما جعله العامة الجاهلة ولو
كانوا في صورة المشايخ والعلماء ولا يضى ولا يقبل الارض فانه (أى كل واحد بدعة) أى غير
مستحسنة فتكون مكروهة وأما الصدقة فلا شك انها حرام فلا يترأى ترعاً يرى من فعل
الجاهلين بل يشرع العمل بالمعالي (ولا يستدبر القبر المقدس) أى في صلاة ولا غيرها الا الضرورة
مطلقة اليه (ولا يصلى اليه) أى الى جانب قبره صلى الله عليه وسلم فانه حرام بل يفتى بكفره ان أراد
به عبادة أو تعظيم قبره وهذا على تقدير إمكان تصويره بان لا يكون ينمو بينه وجانب من جسده
والأفلا تركه الصلاة خلف الحجر الشريفة الا اذا قصد التوجه الى قبره صلى الله عليه وسلم ثم هذه
الأدب كلها مستفادة من حكمه فلا يفتى بحالها أمره خصوصاً في حضوره فانظر الى الامام
الشافعي قدس الله سره ورضي عنه حين زار قبر الامام الاعظم ترأسه من سنن مذهبه معلل بان
استحب ان أخاف مذهب الامام في حضوره وهذا يدل على غاية تأدبه ونهابة تشموره (ولا يمر به)
أى بمساحة قبره من جميع جوانبه (حتى يغف ويسلم) أى بتطويفه أو قصره (ولو من خارج) أى
من المسجد وجداره فندروى من أبى حازم ان رجلاً أتاه هذبة امرأى اليه صلى الله عليه وسلم
يقول قل لا يحرار أنت المارى معصاً لا تنف تسلم على مريدك ذلك أبو حازم مذهب الزبارة وأما ما
يفعله الجاهلة من التقرب بأكل الثمر المجدى في المسجد والقله الدوى فيه ونحو ذلك من
المنكرات الشنيعة والبدع الطبيعية فيجب ان يحتسب وينكر اذا رأى من ربه كبره ويكفر من
الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم (أى على الدوام) (والصيام) أى مدة إقامة الأمان
(والصدقة) أى على المساكين خصوصاً المجاورين والتوطييع من أهل المدينة اذا كانوا
مستحقين فانهم أولى من غيرهم اذ يجب حبس مكان المدينة على حسب مراتبهم بل يفتى ان لا
ينقض صلاتهم ويكرم محسنهم ولا يؤذى أحد منهم) عند الأساطين العاصلة (ولعل هناك سقا
من الكتاب اذ لا معنى لكونه طرماً لما قبله من الصيام والصدقة بل يفتى ان يقال ويكثر

الاحكام من (ثم يفتى)
الشعوى نظر الى البيت
الشريف محتسماً على فراق
الكعبة كما كان أو مشاء
ويقول الوداع كعبة الله
الوداع بابيت الله الوداع
يا قبله المسلمين الوداع بالأس
الطافين والمالكين
الوداع على جبل الوداع
يا مقام ابراهيم الوداع
يا حليم زفرم الوداع أيها
الحجر الأجمع الوداع أيها
المستجار والمترم الوداع
يا بن زمر الوداع أي أرض
الحرم الوداع أيها المسجد
الحرم الاعظم ويكر ذلك
الى ان يصل الى الباب
المعروف الا تيباب
الحسرة (و) يفتى على

الصلوات من السفن والتوافل ضد الاسطوانات الفاضلة (وغربها) أي وغير الاسطوانات
 من المشاهد الكاملة من قرب محرابه ومنبره وقرب قبره وسائر أماكن الروضة الشرقية
 وسيأتي بيان الاساطين وتفاصيلها فيما يأتي (مع قسري المسجد الاول) أي الكائن في
 زمنه صلى الله عليه وسلم والوارد في حقه قوله تعالى المسجد لاسس على التقوى من أول يوم أسقى
 أن تقوم فيه على خلاف أنه نزل فيه أو في مسجد قبله مع إمكان الجمع بينهما وكذا الوارد في فضله
 أحاديث فذلك المحل الأول من غيره ولو كان الفضل حاصل في غيره مما لحق به على الصحيح فإذا
 عرفت ذلك فلا بد من معرفة حدود المسجد الاول بناء على العمل بالافضل كما حقه بعض أهل
 التواريخ مع ما عليه القول وهو قوله (وسجده) أي حدود المسجد الاول (من المشرق) أي جانبه
 (الاسطوانة الملاصقة بجدار الحجرة المقدسة من جهة الرأس الشريف ومن القبلة) أي جانبها
 (من وراء المنبر فتودع) قيل أو أكثر وما زاد على ذلك انما هو عرض الجدار والافهم من
 الدوايز بنات الاصفحة محرابه صلى الله عليه وسلم وما بينها وبين المنبر اليوم ثلاثة أذرع ونصف
 ولا يتعد هذا الامع ادخال عرض جدار المسجد (ومن المغرب) أي جانبه (الاسطوانة الملاصقة من
 المنبر) وأما ما ذكره بعض المؤرخين المتأخرين أن حدوده من المغرب الاسطوانة الثانية من المنبر
 فمحمول على البناء الاول فتأمل (ومن الشام) أي جانبه (حيث ينتهي مائة ذراع من محرابه صلى
 الله عليه وسلم) وهو معلوم لأهل المدينة بالعلامة الموضوعة وهذا على رواية أن المسجد كان في
 زمنه صلى الله عليه وسلم مائة ذراع حيث تنتهي المائتين الدوايز بنات وأما رواية أنه كان سبعين
 في ستمين ذراعا فهي أيضا على البناء الاول لا على ما صلى الله عليه وسلم زاد فيه ثانيا فجعله مائة في مائة
 ذراع وكان محرابه وقيل كان أقل من مائة وكان للمسجد ثلاثة أبواب باب من خلفه وباب من بين
 المعلى وباب من سائر المعلى (وأما الروضة الشرقية فهي ما بين القبر المقدس والمنبر) أي
 الاقصى (طولا) أي من جهة طولها (وأما عرضها) أي من جانب الشام وعليه الاكثرون
 (أي الاسطوانة على رضى الله عنه) وسيأتي بيانها (وقيل إلى نصف اسطوانة الوفود) أي على
 ما سيأتي مكانها قبل وهو الصواب (وقيل غير ذلك) أي حيث قبل المسجد الاول كله روضة
 وقبل بل مع ما زيد فيه وقيل ما بين الحجرة ومعى العيد وقبل معلى المسجد وهو محرابه صلى الله
 عليه وسلم أو مسجده ولعله كان خاصا قليلا من المسجد والحجرة وقد أدخلت الآية في المسجد
 لكنها غير معلومة (ولما الاساطين الفاضلة فيها اسطوان) الاظهر اسطوانة قوله (هي علم المعلى
 الشريف) وكان مسلة بن الاكوع رضى الله عنه بقري الصلاة عندها (وكان الجذع امامها)
 أي قد أمها في موضع كرمي الشجرة من بين محرابه صلى الله عليه وسلم ولا اعتماد على قول من
 جعل الاسطوانة في موضع الجذع (واسطوان عائشة رضى الله عنها) أي ومنها (وهي الثالثة من
 المنبر إلى المشرق) أي إلى صوبه وهي الخامسة من الرحبة متوسطة للروضة (في الصنف الذي
 خلف امام المعلى) أي الذي يعلى في محرابه صلى الله عليه وسلم (روى صلاته صلى الله عليه وسلم
 إليها) أي بضعة عشر يوما بعد تحويل القبلة ثم تقدم إلى صلاه اليوم وكان يستدأ بها وأفضل
 الصلاة كذا في ما يوصلون إليها وفي الاوسط للخبزاني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان في
 مسجدى لبقعة لم يعلم الناس ما صلوا فيها الا ان يطهر لهم قرعة فمن عائشة رضى الله عنها أنها
 أشارت إليها (وأنه) أي وروى أنه (يستجاب عندها الدعاء) أي فينبغي أن يعلى إليها يستدأ عليها

الباب) ويقول الحديث
 جدا كثيرا طيبا مباركا
 (اللهم) ان هذا البيت
 بينك وأنا عبدك وابن
 أمك حتى على ما حضرت
 لي من خلقك حتى أعنتي
 على فضله مناسب لك فلك
 الحمد على نعمتك ولك
 الشكر على احسانك
 وكرمك فان كنت راضيت
 عني فازد عني رضا والا فاق
 الا نعلي بالرضا عني قبل
 أن أظرك بينك بأرحم
 الراحمين (اللهم) ارض عني
 وان لم ترض عني فاعف عني
 فقد يغفر الله عن عبده
 وهو غير راض ثم يرضى
 عنه بعد الغفر فلا ترضى
 رضاك لشأمة ذنوبي

(واسطوان التوبة وهي بين اسطوان عائشة والاسطوان الاصفى شباك الجفرة) أي لا كما
 وهم انبائها الاصفى (روى صاحبنا في الله عليه وسلم اليها واستناده عليها على القبة) أي
 مستقبلا لاستقبال اختلاف ما تقدم (واعتكافه) أي يروى (عندها) فله كان اذا اعتكف
 طرح له فراش ووضع له سرير وعندها على القبة يستند اليها وقد يصلي عندها لول وجه
 تميمها بالتوبة ثم يربط بعض الخلفين من فروة ثيوك تضعها بعدئذ امته حائفا لانه لا يحل عنها
 الا هو صلى الله عليه وسلم كما هو مقرر في محلها (واسطوان السرير هذه هي الاصفى بالشباك)
 أي لا التي تقدمت على ما توهم (شرقي اسطوان التوبة يروى اعتكافه صلى الله عليه وسلم عندها)
 لانه قبل كان السرير يوضع مرة عنده ومرة عند تلك (واسطوان على رضى الله عنه) وكان
 يسمى اسطوان الحرم (وهي خلف اسطوانة التوبة من جهة الشمال وكان على كرم الله
 وجهه صلى الله عليه وسلم يجلس عندها) أي على صحنها (على القبة) أي خلفها مقابل الفوخة
 التي كان صلى الله عليه وسلم يخرج من الجفرة المصفاة الى الروضة الشريفة (واسطوان الوفود هي
 خلف اسطوان على من الشمال يمتد بين اسطوان التوبة اسطوان على ولكن على الله عليه وسلم
 وسراة الصحابة) بفتح السين المهملة اسم جمع سرى أي أفاضلهم وأشرافهم (يجلسون عندها)
 ولعل اضافتها الى الوفود لانه صلى الله عليه وسلم كان يقعد عندها ملاقاتهم وقتها مقصوداتهم هذا
 ومنها اسطوان التمسيد وهي وراء بيت فاطمة رضي الله عنها وفيها محراب اذا توجه اليه المصلي
 كان يسارده الى باب جبريل وأما اسطوان أربعة القبور يقال لها مقام جبريل على شفا عليه
 السلام فهي في حائر الجفرة في صحنه الغربي الى الشمال يمتد بين اسطوان الوفود
 الاسطوان الاصفى بالشباك وقد حرم الناس التبرك بها الا من تشرف بسد دخول الجفرة
 بالوصول اليها فنده هي الاساطين الخاصة التي ذكرها أهل التواريخ وغيرها والاكفاح
 المصنف (وجميع سوارى المسجد) أي المصطفوى في أصل بنائها (يسحب الصلاة عندها لانها
 لا تحل من النظر النبوي اليها) أي الى ما كان في موضعها والافهى ليست عندها بل غيرها
 (وصلاة الصحابة عندها) أي في أماكنها وقربها (ويسحب زيارة أهل البقيع كل يوم) أي للزائرين
 وان كان اختصاصه يوم الجمعة للصالحين (واتيان المساجد) أي الاربعة وغيرها وقبورها
 من أنضالها وخصوص يوم السبت وسبأ في سائر (والمشاهد) أي بعمومها (واحد) أي
 مخصوص المختص بيوم الخميس (والآبار المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم) ذكر المصنف مجملها ثم
 فصلها بقصول مع ما ورد في فضلها فقال

فوق فصل في زيارة أهل البقيع • يسحب أن يخرج كل يوم الى البقيع بزيارة النبي صلى
 الله عليه وسلم وصاحبيه رضي الله عنهم) وكذا فاطمة رضي الله عنها (فزيارة القبور) أي قبور
 الصحابة (التي به) أي بالبقيع جميعها (خصوصا يوم الجمعة) أي المختص بهذه الزيارة في العرف
 والمادة والزيارة القبور مستحبة في كل أسبوع وما الا ان افضل يوم الجمعة والسبت
 والاثنين والخمس وقد قال محمد بن واسع الموفى بعلوم بروراهم يوم الجمعة ويوما قبله ويوما بعده
 ففضل ان يوم الجمعة أفضل وان علم الموفى بالزائرين أكمل (وقد قيل انما مات بالمدينة من الصحابة
 ثمانية عشر ألفا غير ان قالهم لا يعرف) أي باعيانهم وخصوص من كان منهم فلذا انتهى اليه
 بنوهم وغيرهم عن دفن من المسلمين عندهم بالزيارة اجالا وليقل أولا كما ورد السلام عليكم دار

والدخلى في جنتك وارضنى
 وارضنى وارضنى
 بالرحم الرحمن (الله)
 هذا اوان انصرافى ان
 اذنت لي غير مستبد بك
 ولا ينسك ولا رغبنا عنك
 ولا عن حرمك (الله)
 احسن العافية في بدنى
 والصحة في بدنى يا رب
 العالمين (الله) احسن
 منقلبى والطبى وارضنى
 طاعتك وتقبلها منى واجمع
 لي بين عمري الدنيا والاخرة
 انك على كل شئ قدير
 يا كرم الاكرمين (الله)
 ان هذا وداع من ينشئ
 ان لا يعود الى بينك المحرام
 فخرنى وأهلى على النار
 (الله) انك قلت وقولك

قوم مؤمنين وان ان شاء الله بك لا تخون اللهم اغفر لاهل البقيع ببيع القرد اللهم اغفر لنا
 ولهم وان اراد الزيادة فيقول السلام عليكم يا اهل الديار من المؤمنين والمسلمين وبرحم الله
 المتقدمين منكم والتأخرين انس الله وحسنكم وبرحم الله غفر بكم وضاعف حسناتكم وكفر
 سيئاتكم ربنا اغفر لنا ولوالدينا ولا مستأذينا ولا خواتنا ولا اولادنا ولا اولادنا ولا اولادنا
 ولا قاربنا ولا اهلنا ولا حباينا وان له حق علينا وان اوصانا والمؤمنين والمؤمنات والمسلمين
 والمسلمات الاحياء منهم والاموات وربنا اغفر لنا ولا خواتنا الذين سقروا بالايان ولا تجعل في
 قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم اللهم صل على روح محمد في الارواح وصل على
 جسد محمد في الاجساد وصل على قبر محمد في القبور وربنا توفا مسلمين والمسلمة بالصلين وادخلنا
 الجنة اامين رب جنتك يا ارحم الراحمين وصل على جميع الانبياء والمرسلين وعلى ملائكتك
 المقر بين يدي عبادك الصالحين وعلى اهل طاعتك اامين وارحمنا معهم وارزقنا شفاعتهم
 واحسننا معهم واجعلنا من القريب العالمين ثم يزوي قورا كابر المدفونين بمصمصا (ومن يعرف
 عينا) أي ذات اسمي مينا مينا (أوجهة) أي سجدوا مكانا (بالبيع) أي في شرفي ذلك الحبل
 الربيع (مشهد عثمان بن عفان رضي الله عنه) وهو أفضل من يمين الصحابة فينبغي أن لا يرجع
 على غيرهم بسلام الاجال لجميع اهل بل يندى بالتوجه اليه والسلام عليه فيقول السلام
 عليك يا امير المؤمنين السلام عليك يا امام المسلمين السلام عليك يا ثالث الخلفاء الراشدين
 السلام عليك يا ذا النورين النيرين السلام عليك يا حجة جيش العسرة يا تقدر الوعين السلام
 عليك يا صاحب المحبرين السلام عليك يا من جمع القرآن بين الفنتين السلام عليك يا صبور
 على الاكدار السلام عليك يا شهيد الدار السلام عليك يا من بشره النبي المختار بدخول الجنة
 مع الابرار السلام عليك يا رجة القبر بركاته (ومشهد سيدنا ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم
 وفيه) أي في مشهده (رقية) بالتصغير (ابنة) صلى الله عليه وسلم وثمان بن مظعون) وهو
 الاخ الاوسط للنبي صلى الله عليه وسلم (وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص) كلاهما
 من العشرة المبشرة (وعبد الله بن مسعود) من اجلاء الصحابة وآفهم بعد الاربعة (وخنيس)
 بضم خاء مجبة وفخزون وسعكوت تنبيه فهملة (ابن حذافة) بضم الحاء المهملة صحابي سمي
 (واسعد بن زرارة) بضم الزاي صحابي جليل (فينبغي أن يسلم هناك) أي عند مشهد سيدنا
 ابراهيم (على هؤلاء كلهم رضي الله عنهم) لكونهم معه في محله (ومشهد عباس بن عبد المطلب
 وهو عم النبي صلى الله عليه وسلم وفيه) أي في مشهده وعند مرقد (حسن بن علي) أي ابن أبي
 طالب (عند رجل العباس) أي لا بمنزلة والده في عرف الناس (قبل وطلحة من الزهراء) أي عند
 محرابه (وقيل في مسجد هابا ببيع مدار الاحزان قبل ورأس الحسين) أي كذلك (قبل وعلى
 أيضا نقل الهم رضي الله عنهم ولا بأس بالسلام على هؤلاء كلهم) وان كان خلاف في كون بعضهم
 هناك (وفيه أيضا من العابدين) وهو علي بن الحسين بن علي رضي الله تعالى عنهم (وابنه محمد
 الباقر وابن محمد جعفر الصادق رضي الله عنهم ومشهد أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وعلى
 آله أي ذريته الطيبين (وأزواجه) أمهات المؤمنين (ما عدا خديجة) فانها عكة (ومعونة) فانها
 بسرف قريش مكة (وقيل لا يملك تحقيق من فيه منهن) أي بخصوصهن ما عدا عائشة رضي الله
 عنهن (ومشهد عقيل) بفتح فكسر (ابن أبي طالب) أخى علي رضي الله عنهما (وفيه سفيان بن

الحق انبيك صلى الله عليه
 وسلم عن غفرته ليتسك
 الحرام ان الذي فرض
 عليك القرآن راقك الى
 معاد وقد أعدته الى بيتك
 الحرام كما وعدته فاعدي
 الى بيتك جنتك وطلعت
 وكرمك (الله) ارضي
 العود بعد العود المرة بعد
 المرة الى بيتك الحرام
 واجعلني من المقبولين
 هناك يا ذا الجلال والاكرام
 (الله) لا تجعله آخر العهد
 من بيتك الحرام وان جعلته
 آخر العهد فهو منى عنه
 الجنة يا ارحم الراحمين
 وصلى الله على خير خلقه
 محمد وآله وصحبه أجمعين

الحرف) أي ابن عبد المطلب ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم (وعبد الله بن جعفر الطيار) أي ابن
 أبي طالب رضي الله عنهم (وقيل قبره قيل في داره) أي مكة أو المدينة (وقيل بالشام) مشهد قرب
 مشهد أمهات المؤمنين) أي وقرب مشهد عتيق (قيل فيه ثلاثون أولاد للنبي صلى الله عليه وسلم
 ومشهد فيه قيل فاطمة بنت أسد رضي الله عنها أم علي كرم الله وجهه) وقيل في دار عتيق عند قبر
 عباس وقيل قريب قبر إبراهيم رضي الله عنهم (وقيل الظاهر أنه مشهد من معادن) أي من أكار
 الأنصار (ومشهد مشقة عمه النبي صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنه مشهد الإمام مالك) رضي
 الله عنه أي صاحب المذهب (ومشهد يقال إن به نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهم) وهو من
 أجلاء التابعين وليس هو الإمام نافع من أقرء السبعة كما توجه بعض العامة (ومشهد أسعيل
 ابن جعفر الصادق رضي الله عنه داخل السور) أي سور المدينة المعطرة (وقيل ثلاثة مشاهد
 ليست باليقين) أي بل هي داخل المدينة (أحد هاشم مائة ثمانين رضي الله عنه) أي والد
 أبي سعيد الخدري (من شواهد أحفر في المدينة داخل السور) أي لمصقبه (وثانيها مشهد
 النفس الزكية محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي رضي الله عنهم) وهو الحقول أيام أبي
 جعفر المنصور (ثالثها مشهد سيد الشهداء) أي بعد الأنبياء وأشهد له أحد وهو
 أفضل شهداء هذه الأمة (حضره رضي الله عنه) أي عم النبي صلى الله عليه وسلم (بأن ذكره في
 قصته) أي على حدة ثم اعلم أنه اختفى في أولى البداة من مشاهد البقيع فذكر بعض العلماء
 أن الأولى بالبداة زيارة عثمان بن عفان رضي الله عنه لأنه أفضل من هناك كما قلنا واختار
 بعضهم البداة بإبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم الوارد في حقه لو طاف إبراهيم لكان نبيا
 ولكونه قطعه منه صلى الله عليه وسلم أفضل من غيره فينبغي الابتداء به وذكر العلامة فضل الله بن
 القوري عن أصحابان البداة بقبة العباس وانضم بضيفة رضي الله عنها أولى لأن مشهد العباس
 أول ما بقي الحارث من الملعون بينه فجاءه زمن غير سلام عليه جفوة فلا سلم عليه وسلم على
 من جربه أولافضت بضيفة رضي الله تعالى عنها في رجوعه كما صرح به أيضا كثير من مشايخنا
 وهذا السهل للزائر وأرفق قلت وكذا باعتبار التعظيم في الجلالة أرفق لأن العباس رضي الله عنه من
 حيث انعم النبي صلى الله عليه وسلم وانضم إليه الحسن بن علي وزين العابدين وغيرهم من أهل
 البيت باعتبار مجموعهم وعمومهم أفضل من عثمان رضي الله عنهم ونعتا بركاتهم وحسن نفاق
 زمينهم ثم ادخل البلدا رجعا إلى الزيارة فليقتصد زيارة الثلاثة الذين هم داخل السور

فوفصل في المساجد المنسوبة إليه صلى الله عليه وسلم (منها مسجد قب) ضم القاف عدودا
 ومقصورا (هو أفضل المساجد) أي المأثور (بعد المساجد الثلاثة) أي مسجد الحرام ومسجد
 المدينة والمسجد الأقصى لكن ردد على ما روى عن سعد بن أبي وقاص أنه قال لأن أصلي في مسجد
 قبل كعتين أحب إلى أن آتي بيت المقدس مرتين أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح ورواه الحاكم
 ولم يذكر مرتين وقال أسناده صحيح على شرطهما انتهى والظاهر ترك ذكره مرتين لمسبق من
 مضاعفة الصلاة في المسجد الأقصى وحديث لا ترحل إلا في ثلاثة مساجد منها الأقصى ثم لا يلزم
 من كون الصلاة أحب في مسجد قبا إلى سعد أن يكون أفضل مطلقا لاحتمال أن يكون وجه
 الاحبة غير جهة الأفضلية له كما توجه لتلك القضية ويحصل على هذا نيابة صلى الله عليه
 وسلم إليه وكذا الثابتان عمر رضي الله عنه مع أن الصلاة بمسجد المدينة أفضل من مسجد قبا لاجتماع

ثم ينصرف فرشداه مدينا
 فوافقه رأيت أن انضم
 هذه الأديسة المباركة
 بصلاة التسبيح لعظم فضلها
 وكثرة ثوابها أخرج أبو داود
 عن ابن عباس رضي الله
 عنهما أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال العباس بن
 عبد المطلب عباس يا عمه
 ألا أعطيك ألا أمضك
 ألا أحبك ألا أجمل لك
 عشر خصال إذا أنت فعلت
 ذلك غفر الله لك ذنبك أوله
 وآخره ففعل وحديثه خطاه
 وعده صغيره وكبيره سره
 وعلايته عشر خصال أن
 تصلي أربع ركعات تحراكي
 على ركعة فافتح الكتاب

(يستحب زيارته) أي مطلقا وقوله (يوم السبت) لانه هو زمان الفضل لما روى انبائه صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين أيضا خمسة عشر من رمضان وكان عمر رضي الله عنه يأتي قبا يوم الاثنين والنجس ولما ذكره بقوله (ومع) أي في الحديث عنه صلى الله عليه وسلم ان صلاة ركعتين فيه) أي سواء يكون يوم السبت أو غيره لهومه (كعمرة) أي كتوب عمر فبها إشارة الى ان العمرة سنة ثم عدل الى ركعات التي تقوم مقام العمرة ركعتان وفي رواية أربع ركعات ولعله يحول على ان الركعتين للقبضة وأخرن ثبوت العمرة والرواية الاولى على اندراج الاولى في الاخرى وفي الكبير مع عنه صلى الله عليه وسلم ان الصلاة فيه كعمرة رواه الترمذي وغيره ومع عنه انه كان يأتيه كل سبتر اكلوا ما شيا كما رواه البخاري ومسلم (وأما موضع صلاته صلى الله عليه وسلم منه) أي من مسجد قبا (جبل شعوب) القبلية فالغراب) أي الاول وهو (الذي عند المطواة التي في الرحمة) خرج الى الوالحاء الممثلة وتسكن أي الساحة وعمل السعة (محاذيا لغراب المسجد) وقد نقل انه اول موضع صلى فيه صلى الله عليه وسلم قبا (وبعد التحويل) أي وبعد تحويل القبلة لمصلاه (هو الغراب الذي عند ارجاء القبلة) وهو الغراب الثاني (وأما الخيرة) تغيير لمقره (التي في جحر المسجد) أي مسجد قبا (قتيل انما يركب) ناقص على الله عليه وسلم حين نزل به سنة الهجرة (ويما يتروك به قباد ارسد في قبلة المسجد) فقد روى انه صلى الله عليه وسلم اصطحب فيه (وفي قبلة ركن المسجد الذي في موضع له مسجد ليرسد) أي وان كانت الصامة يسمونه مصد على الجمع تمسك (وفي قبلة المسجد ايضا دارم كلثوم نزل بها النبي صلى الله عليه وسلم وأهله) أي ثم أهله (وأهل أبي بكر) أي معه (ورور يمارس) أي التي تقرب مسجد قبا (التي ياتو ذكرها) أي عند ذكر آبارها (مسجد الجفة شاي ما) روى انه صلى الله عليه وسلم صلى به الجفة (مسجد الضيق) بالقاه والسادة الجفة وله يعني الوضع في القاموس فضع الضيق بدا أي ظهر وابتدأ (ترفيه) أي في شرفي بس (ويعرف بمسجد الشمس ولا وجهه) لا يبعد ان يقال لكونه في مشرق الشمس أو في ضيائها وصفاتها وأما ما روى من رد الشمس بدعونه صلى الله عليه وسلم لم يلب ولا يصح عند الحديثين مع انه كان بالمسجد في خيبر على ما روى في ضعيف من الاثر (مسجد بني قريظة) بالتصغير قبلة من اليهود روى صلاته صلى الله عليه وسلم فيه موضع المنازة التي هدمت (مسجد أم ابراهيم) وهي مارية القبطية جاريته صلى الله عليه وسلم (ابنه صلى الله عليه وسلم بالمالية) أي قري بظاهر المدينة وهي العواجر عوى اسمي الله عليه وسلم صلى فيه وولد ابراهيم ابنه عليه السلام به (مسجد بني خضر) يقع الظاه الجفة والغدة وهم بطن في الانصار (شرفي البقيع) يعرف بمسجد البغلة) أي لاسد في روى صلته صلى الله عليه وسلم فيه وجارسه على الحجر الذي به قال في الكبير وقد أدركنا هذا الحجر ثم ضلنا جدد المسجد (وهناك) أي عند هذا المسجد على ما قاله المطري (آثار حفر بثة ورمق وأصابع ينسبونه) أي كل واحد منها (اليه صلى الله عليه وسلم) بمعنى أنهم ينسبون اليه ببلته ورمقه وأصابه والناس يتبركون بها والله سبحانه أعلم بحقيقته وحققتها (مسجد الأجايشاي البقيع) روى انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين ودعا بطورا قاعا وهو على عين الغراب شعورا عين فليض ذلك (مسجد الفتح على قطعة من جبل سلح) بكريسين مهلة وسكون لا وهو جبل خارج المدينة روى صلته صلى الله عليه وسلم فيه ودعا بين الصلاتين يوم الاربعاء قبل وحل ذلك ما يقابل محراب المسجد

وسوره فادافروغ من
القرآن في أول ركعة وأنت
قائم قلت سبحان الله والحمد
لله ولا اله الا الله والله أكبر
خمس عشرة مرة ثم ركع
فثقلها وأنت راكع مشرا
ثم رفع رأسك من الركوع
فثقلها عشر مرات ثم سوي
ساجدا فثقلها وأنت ساجد
عشرا ثم رفع رأسك من
السجود فثقلها عشر مرات
ثم سجد فثقلها عشر مرات
وأنت ساجد فثقلها
خمس وسبعون في كل ركعة
تفعل ذلك في أربع ركعات
إذا استطعت أن تفعلها
كل يوم مرة فافعل فإن لم
تفعل ففي كل جمعة فإن لم

من الرحمة (وعنده) أي عند مسجد الفتح (مساجد) أي ثلاث تروى صلاته صلى الله عليه وسلم بها
 (يعرف الأول مسجد سلمان الفارسي والثاني مسجد علي والثالث بآبي بكر السديق رضي الله
 عنهم) قال صاحب التاريخ ولم أقف على شيء في نسبة هذا المساجد لهم (مسجد بني حرام) صد
 حلال وهو اسم شائع بالمدينة كما في القاموس (ونبغي أن يتبرك بكوه مسلح) أي ظهره (عند مسجد
 بني حرام) ويسمى كهف بني حرام فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم جلس فيه ونزل عليه الوحي به
 وكان يبيت به ليالي الخندق وهو على عين المتوجه من المدينة إلى مساجد الفتح من طريق القبة
 (مسجد القبلتين) أي في محرمان أحدهما إلى الكعبة والأخر إلى بيت المقدس وكان بعض
 الصلابة يسألون إلى بيت المقدس فذهبوا إلى الله صلاتهم فنزل القبة إلى الكعبة فاداروا منه
 الهوا وأقبلوا بدورهم علمه صلى الله عليه وسلم ذلك الجبل فسمي بمسجد القبلتين
 (الأربع) أي الأربعة من الأقوال (أن يقول القبة) أي إلى الكعبة (كان به) أي على ما قد عناه
 ولا يبعد أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى به مرة إلى جهة القدس وأخرى إلى الشطر الكعبة ولا
 منافاة بين الروايتين والله أعلم (مسجد السقا) يضم السنين وسكون القاف موضع بالمدينة كذا ذكر
 في القاموس (شأنى بن السقا) أي الذي ذكره هارم يروى صلاته على الله عليه وسلم وداؤه فيه
 (مسجد باب) يضم دال مع فهو حديث بينهما ألف جيل بالمدينة على ما في القاموس
 (ويعرف بمسجد الربا) أي العلم أو العلامة شأنى المدينة على قطعة جبل يروى صلاته صلى الله
 عليه وسلم وضرب قبته (مسجد صغير بطريق السافلة) أي طريق النبي بشرى مشهد حزة
 رضى الله عنه (إلى أحد) أي مثالا إلى شق جبله وهو صغير جدا لوله غانية أذرع (يقال أنه
 مسجد أبي ذر رضى الله عنه) (لكن قبل له الموضع الذي روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه
 ركعتين فمسجد صيد أطال فيها نزل عليه الوحي فيه (مسجد البقيع) بموحدة قاف (عن ابن
 الخوارزمي من درب البقيع) أي غربي مشهد عقيل رضى الله عنه (قبل الظاهره) أي هذا
 المسجد (مسجد أبي) أي ابن كعب (رضي الله عنه) روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يتصل إلى
 مسجد أبي فيصلى فيه غمرة ولا مرتين (مسجد فاطمة الزهراء رضى الله عنها البقيع) وهو
 المشهور ببيت الأحرار وقد قيل إن قبرها فيه (مسجد مصلى العبد معروف) أي وهو الذي
 يصلى صلاة العبد فيه اليوم وكان صلى الله عليه وسلم يصلى فيه حتى توفاه الله تعالى وكان إذا قدم
 من سفره ومعه استقبل القبة ودعا (مسجد شمال مسجد المصلى) أي في شمال مسجد مصلى
 العبد (فاطمة) بالجيم والنون المكسورة أي مثالا (إلى الغرب) أي وسط المدينة (يعرف
 بمسجد أبي بكر رضى الله عنه) له صلى الله عليه وسلم فيه أيام خلافته وأقبلها بعض نائفيه (مسجد شأنى
 المصلى يعرف بمسجد على رضى الله عنه) قال المصنف ولعله صلى به المدينين كان عثمان
 رضى الله عنه محسورا (قيل) أي على ما يفهم من كلام بعضهم (أنه صلى الله عليه وسلم صلى
 العبد بين المسجدين أو لا لعله لقلة الناس (ثم في المصلى المعروف) أي لكثرة من والله سبحانه
 وتعالى أعلم

وفصل في زيارة جبل أحد وأهله يستحب أن يزور مشهد جبل أحد لما روى ابن أبي شبة
 أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتي قبور الشهداء بأحد على رأس كل حول فيقول السلام عليكم
 بما صبرتم فتم عني الدار (ومسجده) أي على ما يأتي بيننا (والجبل نفسه) أي لما ورد في صحيح

تفعل في كل جمعة فان لم
 تفعل في كل شهر فان لم
 تفعل في كل سنة فان لم تفعل
 في حرك مرة قال الحافظ
 ابن حجر هذا حديث حسن
 وقد أساءه ابن الجوزي
 بذكره إياه في الموضوعات
 وقال الدارقطني أصح شيء
 ورد في فضائل السور
 فضل قل هو الله أحد
 وأصح شيء في فضائل
 الصلوات فضل صلاة
 التسبيح وفضل جماعة من
 العلماء على استحباب صلاة
 التسبيح (وقال عبد الله بن

الجناري وغيره من طرق أحد جبل صينا وقصبة زاد الطيالسي عن أنس فاذا احتشمتوه فكلوا من
شعره ولو من عضله أي من أنسبار وشوكه تتركه في حديث أحد من أنس كان الجنة وفي
رواية أحد هذا جبل صينا وقصبة على باب أي أبواب الجنة وهذا غير يتخافون فيه وأنه على باب
من أبواب النار (والأفضل) وفي نسخة يستحب (أن يكون ذلك) أي وقت يأتهم (يوم الخميس
منظورا) أي من الأقدار والأوزار (مبكر) بكسر الكاف المشددة أي في أول النهار (لثلاثين
الظاهر بالمجد النبوي) أي مع جماعة الأبرار ما ورد من فصائله في الأخبار والآثار (ويبدأ)
أي حين وصوله إلى قرب أحد مساجده (بمسجد حرة سيد الشهداء) لما روى الحارث
أن فاطمة رضي الله عنها كانت تزور قبرها حرة كل جمعة فتصلي وتبكي عنده وروى يحيى أنها
كانت تختلف بين اليومين والثلاثة إلى قبره فشهداه أحد تبدأ تحت سيد الشهداء (عميد
الأنبياء رضي الله عنه) وقدر غيرهما أي حرة ورواه الحافظ الذهبي وروى ابن سيرين
مرقوا سيد الشهداء يوم القيامة حرة بن عبد المطلب وفيهم النبوي أنه صلى الله عليه وسلم
قال والذي نفسي بيده أنه لم يكتب عند الله عز وجل في السماء السابعة حرة أحد الله وأسدره
(فيسلم عليه بمشروع) أي في المياطل (وخضوع) أي في الظاهر (مع مراعاة غاية الأدب
والاجلال السام) أي بالتواضع والسكينة والوقار في ذلك المقام الذي هو محل الكرام ومثل
الأكرام فمن ابن مسعود رضي الله عنه ما رآه ينزل رسول الله صلى الله عليه وسلم باكية أشد من
بكائه على حرة بن عبد المطلب وضعه في القبلة ثم وقع على جنازه وانصب حتى نضح من البكاء
أي شفق حتى كاد أن يغشى يقول بالحرة يا عم رسول الله وأسدره يا حرة يا فاعل الخيرات
يا حرة يا كاشف الكربات يا حرة يا عبد ابن عمه رسول الله (وبني أن يسلم بمشاهدة) أي فيه
(على عبد الله بن جحش) يفتح الميم وحامه مله وهو أخو زينب إحدى أمهات المؤمنين وابن عمه
صلى الله عليه وسلم وابن أخ حرة (ومصعب) بصيغة المجهول (ابن جبير) بالتصغير وهو من
أكابر الصحابة (لأنه قيل) أي روى (أنهم أضافوا عرض الله عنهم ومن الشهداء) أي شهداء
أحد (سهل بن قيس رضي الله عنهم قبل قبره بقبر حرة فقاموا) أي حال كونه شاميا مكانه كأيته
بقوله (بينهم وبين الجبل ومنهم عبد الله وعمر وعبد الله بن الحصاص) مضاعف رباعي (وأبو
أين وخلاصه راجع وسعدوا النعمان رضي الله عنهم وقبورهم) أي هؤلاء المذكورين (عمايلي
المغرب من قبر حرة نحو خمس الف ذراع قال السيد) أي السهمودي (في ترضيه) أي للدينة
وتوابعها (تأملته) أي تبصروا وضعته (فوجدت ذلك) أي محمل قبورهم (بالرؤى) انضم الزاء
وقصها أي طلع من الأرض مرتفعة (التي غربي المسيل الذي هناك) أي ويجري العين بقرهم
من القبلة (فيسلم على هؤلاء الثمانية) أي المذكورين أخبر أسوي سهل (هناك) نظرف (يسلم
(وأما حرة الشهداء من شهداء أحد فلا يعرف قبورهم والذي يظهر أنها بقرب الموضع المذكور
في الرواية شاميا والمشهور أن الذين أكرموا بالشهادة يوم أحد) أي الذين قال الله تعالى فيهم
ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون الآية (سبعون رجلا)
أي كما هو ظاهر قوله تعالى أولاً أصابكم مصيبة فمما أصابكم مثلها الآية فأنهم قتلوا يوم بدر
سبعين وأسر وسبعين (وأما القبر الذي عند درجتي سيدنا حرة فموتوا العبد) أي حمارة
ترى حرة (والقبر الذي بعض المشهدين بعض أمراء المدينة من الأشراف) أي فلا يظن أنه

المباركة صلاة التسبيح
مرتب فيها يستحب أن
يتنقلها في كل حين
ولا يتأفل عنها قال ويبدأ
في الركوع بسبعين مرة
الخطيب وفي السجود بسبعين
مرة في الأعلى ثلاثاً ثم يسبح
التسبيحات المذكورة وقيل له
أنه سأل هذه الصلاة هل
يسبح في صيد في السهو
عشر أعشر قال لا أعلم
ثلاثمائة تسبيحة وقال السبكي
صلاة التسبيح من مهمات
المسائل في الدين وحديثها
أنه روي عن أبي داود والترمذي

من قبور الشهداء (والقبور التي بالمخلاة) أي فيها بالاجل (بين الشهيد) أي قبر حزة (وبين الجبل قبور اعراب فلا يفلن انهم من قبور الشهداء) وهذا كله غير ملائم لما اختصره من البناء (وأما مسجد أحد) أي المسبوبة اليها الواقعة حوالها (ثم مسجد الفصح) يقع فسكون بني الوسم والوسم (ملاصق بأحد بني عيناك) أنت ذاهب إلى الشعب) بكسر الهمزة وهو الوادي بين الجبلين (للهرام) بكسر الهمزة (مسمى) أي المسجد (به) أي الفصح (لا تقبل زل به آية الفصح) أي قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذكروا لكم تقصينا في الجبال فاصفوا مسجد الله لكم (ويقول انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه الظهر والعصر بعد القتال) أي بعد غزاه يوم أحد (مصدور كن جبل عيناك) بصيغة تثنية العين وقيل بفصح العين وكسر التون الاولى وأما كسر آوله فليس بثابت (الشرقي) أي على قطعة من الجبل (وهذا الجبل في قبلة مشهد حزة) ويقال انه هو الموضع الذي طعن فيه حزة مرضى الله عنه وانما صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم مسجد الوادي على شفير رمشاني المسجد المذكور فربما سانه قال انه مرضى الله عنه منى من الموضع الاول الى هذا الفصح وهو قيل انه اقل اقام في موضعه) أي تحت جبل الرماة (ثم امر به النبي صلى الله عليه وسلم فحمل) أي من بطن الوادي (الى هذا الموضع) وقد قال في التاريخ ان المسن المثبت اليوم على قبر حزة مرضى الله عنه انما هو مسن هذا المسجد مكتوب بعد البسملة والآية هذا مصرح حزة من عبد المطلب وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

فوفصل في الآبار المسبوبة اليه صلى الله عليه وسلم عليه السلام بار حزة بمعدودة وجهزة محتوحة وسكون موحدة فهزة معدودة جمع بئر بالهمزة وبيل (وهي) التي وهى (كثيرة قيل انها سبع عشرة بئرا ولا يعرف منها الا بسيرة) أي ابايها (فن المعروف) أي المعروف منها الشهور (بئر اريس) يقع حزة وكسروا فخصه سائكة فمطلة (غرب مسجد قبا وهي) أي البئر التي جلس عليها النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وجرى الله عنهما وفيها سقط خاتمه صلى الله عليه وسلم في زمن عثمان رضي الله عنه) أي من يده اويدها نائبه عند مناولته (وبالفتح) أي عثمان مع أصحابه وأحبابه (فطلبه لم يخرج) أي لحكمة في باب قتله (ويبقى أن يتوضأ) أو يغتسل (بجملتها) ويشرب منه قبل (أي في حق شرب مائه) انه لا شرب له كائنا من (أي كما صح من طرق في حق ما من زم انه لا شرب له من نية دفع عطش أو شئنا سقم أو طعام طعم وغير ذلك) (بترغرس) يقع حين هجمة وسكون نراه مهيمة (من جهة قبا روى وضوءه وشرب صلى الله عليه وسلم منها) أي من مائها (وبزقه) يقع موحدة وسكون زاي فضاف أي القاهر اياه (وصب بقية وضوءه) يقع الوادي (أو ما وضوءه) (وأوراق العسل) أي صبه (فيها) وقع صلى الله عليه وسلم أو صلى ان يغسل منها بسبع قرب فغسل منها وضوءه صلى الله عليه وسلم انما عينا من عيون الجنة بئر المعون) بكسر الميم مهيمة وسكون هاء فتون وهي مقنونة في جبل (بالعالية) أي في عوالي المدينة (قيل هي بئر البصرة وقدرى وضوءه صلى الله عليه وسلم من بئر البصرة) انه يلقى (أي بئر) (وبرك) بتشديد الراء أي دعا بالبركة (فيها) أي في تحتها (بئر البصرة) بضم موحدة وتشديد حاد مهيمة وقيل بضمها (فريسة من البقيع على طريق قبا يغتسل) أي يغتسل أو وسط بستان يغتسل (وهناك بئران) أي احدهما أصغر من الأخرى (قيل انما الكبرى منها) وقيل الصغرى التي لها درج) يغتسل في أي درجات أو مدرج (ورج الاول) أي صحف هو القول القول ولا بأس بان

وابن ماجه والحاكم ومعه
ويستحب ان يشاها
ولا يتشاقل منها وقد ذكر
الترمذي عن ابن المبارك
انه قال ان صلاها يلا
فأحب الى ان يسلم من كل
ركعتين وان صلاها نارا
فان شاء الله وان شله لم يسلم
غير ان التسبيح الذي
يقوله بعد الرقع من
السجدة الثانية يورى
الى جلسة الاستراحة
وكان عبد الله بن المبارك
يسبح قبل القراءة خمس
عشرة مرة ثم بعد القراءة
عشر اخرها والباقي كافي

يجمع بينهما وان يتركهما (روى انه صلى الله عليه وسلم غسل رأسه) أي بجائته أو بجلده غيره
والأول هو الأظهر (وصحبا القراية) يضم النين المضممة أي ما قبل من شمسك (ومرأته
شعره) يضم الميم وتضيف الزا إلى ما انتقص من شعره (في الصفة) أي صهباء في هذه الألفاضيا
شعر كثير ولو منها شيء يسير (بترضاها) يضم الموحدة وتكسر بحجة قنر رأسها سنة أخرج
على ما في القاموس (روى انه صلى الله عليه وسلم وضأ منها وصبغ فيها وداها) أي بالبركة في ما فيها
وفين شرب منها (وكأنه يفسلون المرضى) جمع المريض (في زمنه صلى الله عليه وسلم من ماها) أي
استشفاعها (في ما فون) بصيغة المجهول أي فيما هم الله يبركها الحاصلة من بركته صلى الله عليه
وسلم (ببرها) يخف الباء وكسر هاو يخف الراء وضها والمدهج ما يغتصمها والتصر موضع بالمدنية
على ما في النهاية ولعل في ذلك الموضع بئر أو ذأخ المصنف (قريبة من صور المدينة وبضاها) أي
ومن بترضاها (روى شرب صلى الله عليه وسلم منها بترها ب) بكسر الحزنة موضع قرب المدينة
على ما ذكره شرح الحديث وأما قول صاحب القاموس كصاحب فوهم (قبل هي التي تعرف
اليوم بضم) أي في المدينة لقوله (وهي بالحزنة) يخف الحاء الموحدة وتشديد الراء أرض ذات
جبله خضرة سوداء (القريبة) أي الواقعة في غربي المدينة (روى انه صلى الله عليه وسلم صبغ
فيها) أي روى بضاها أي بترضاها (قبل وكان يحمل ماؤها إلى القطار) أي أقطار الأرض وجوانبها
(كما زعم) أي مثل حل ماها إلى أطراف البلاد أو كذاها (بترأى غنية) بكسر مهملة ففتح
نون فوحدة واحدة الضب (لعلها المعروفة اليوم ببغردى) بفتح واو وسكون دال مهملة
والأظهر انه بذال مهملة لأن من معانيه الماء القليل وأما الودى بالمهملة فهو ما يخرج من بئر البول
والرجل القصير فإن ثبت وانبه ليصل على الأضافة إلى رجل قصير ياد في الملابس (روى انه
صلى الله عليه وسلم ضرب معسكره عليها في غزوة بدر) الصكر جمع الكثير من كل شيء ظري
والعسكران عرفة ومنى والموضع معسكر بفتح الكاف (بترأس ين مالاً إلى أربع أنهار المعروفة
اليوم بالزناطية) لعلها معسكر الزناي فون فإن الزناط الزحام وقد ترانطوا ولا يبعد أن تكون
بالموحدة بدل النون مضمومة إلى معنى من معاني الزناط أو بالضميمة بدل النون بمعنى المنازعة
واختلاف الأصوات (روى شرب صلى الله عليه وسلم منها ورفقها) أو الحاصل أنها شرب الحديث
المعروفة بالرمية بقرب دار قنل (بترومة) يضم الراء وسكون الواو (روى عنه صلى الله عليه
وسلم من حفر رومة فله الجنة فحفرها عثمان رضى الله عنه وعنه صلى الله عليه وسلم نعم الصدقة
صدقة عثمان بترومة وعنه صلى الله عليه وسلم نعم الحفرة خيرة المربي) لعلها بالموحدة
المكسورة رومة (بتراسقيا) يضم السين وسكون كاف (على يسار السالك إلى بئر على) وفيه أنه
لم يسبق ذكر بئر على ولعله أراد بئر ممانب اليم من أبار على في ذي الحليفة وقد سبق أنه
لا يصح إضافتها إلى على كرم القوجهم (روى شرب صلى الله عليه وسلم منها والتي اشتهرت
اليوم من الأبار بسبعة نطمها بعضهم) أي وهي هذه (أذارت أبار النبي بطيبة) هي اسم
من أسماء المدينة صرفت الضرر وروى بضم الراء يعني قصدت (فمنها سبع مقاليل
وهن) يضم عين وتشديد دال مثناة والفتح أخف وأصح (أريس وغرم ومغوف بضاها) كذا
بصة قل ببرها مع الهن (وقد تقدم ضبط هذه الأسماء واختير ههنا مدبرها لأجل ضرورة
البناء والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

الحديث لا يصح بعد الفتح
من التبعين قال
الترمذي من السبكي
وجلالة ابن المبارك تمنع
من تحالفه وأما صاحب
المجلد بما تضمنه حديث
ابن عباس ولا ينبغي من
التسليم بعد التبعين
الفصل بين الرفع والقيام
فإن جلسة الاستراحة
حيث قدم روفة في هذا
المجلد وينبغي للتبعين
يعمل بمسديت ابن
عباس ثمة ويماجل ابن
المبارك الأخرى وان يضعها

(فصل في المساجد التي تسمى اليه) أي تسمى وتسمى (على الله وسلم عليه في طريق مكة)
 إلى المدينة وعكسها وهي طريق الأنبياء عليهم الصلوات والسلام تغلق طريق الناس اليوم بعد
 الزوال ومسجد الغزاة فلا تختر يا غلب ولا بالصغراء (وهي) أي تلك المساجد (كثيرة الأنام
 تذكرها إلا ما اشتهر منها لو يكون) أي على وجد (بالطريق التي يسلكها الحاج في ذمنا فيها
 مسجد ذي الحليفة) وهي مقيمات أهل المدينة (روى صلواته صلى الله عليه وسلم قوله) كان ينبغي
 تقديم (أو إسماعيل) أي الحج وغيره (مسجد العرس) بتسديد الزمان المفتوحة أي مكان العرس
 وهو الزوال آخر الليل للاستراحة (أيضا) أي من للمسجد التأقور وهو المشاهد المسطورة (بها)
 أي في ذي الحليفة (قريب من الأول) أي من المسجد الأول وهو مكان الأجرام (مسجد شرف
 الزوال) يقع إلى موضع بين الحرمين على ثلاثين وأربعين ميلا من المدينة (وهناك مسجدان
 صغير وكبير ويروى أنه صلى الله عليه وسلم صلى بالصغرى) صوابها الصغير كما في الكبير كما يدل عليه
 قوله (الذي على حافة الطريق البني) مسمة للحافة وهي تصفيف القاء بجنى الجانب (وأنت ذاهب
 إلى مكة) جلة حالية وكذا قوله (وبينهما مية حجر) أي بين المسجدين الصغير والكبير قد مره
 من روى حجر (أو نحو) أي كمد (وضعه قبور تعرف بقبور الشهداء) قال في الكبير ولعلهم
 من قتل على ما سأل أهل البيت الذين كانوا سبقه (مسجد عرف الطلبة) يقع بين مهملة وراء
 فافق والطلبة يقع بمجبة وسكون موحدة فقتبة أي الطلي ومنعرج الوادي ولعل المراد بها
 الثاني لماسبي من مسجد الغزاة ثم رأيت في القاموس عرق الطلبة بالضم موضع (دون
 الزوال) يميلان روى الترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في وادي روماء وقال لقد صلى في
 هذا المسجد بمعون نبياء مسجد الغزاة) يقع بين مجبة وزاى واحدة الغزاة وهو الولد الطلي
 حين يفترق ويشتي وأمن حين يولد إلى أن يشتد امرأه (آخر وادي الزوال عند طرف الجبل
 على يسار المسالك إلى مكة) يكون في عين المذهب إلى المدينة (روى صلواته صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم فيه) ولعله سمى لما روى من أم حلفه رضى الله عنه بطرق صينة لكن تقوى مجموعها
 قالت ينفار رسول الله صلى الله عليه وسلم في هضام من الأرض إذا هانفيمتف يارسل الله ثلاث
 مرات فالتفت فإذا طلبيته متسدودة في وناق وأعراى مضد في شملة تائم في الشمس فقال
 ما حاجتك قالت صاد في هذا الأعراى وتل خشفان في ذلك الجبل فاطلقت حتى أذهب لها
 فترضها وأرجع قال وتغلين قالت عذبي الله عذاب العشاران لم أعبد فاطلقتها فذهبت
 ورجعت فأتتها النبي صلى الله عليه وسلم فالتفت الأعراى وقال يارسل الله ألا حاجه قال تطلق
 هذه الطليبة فاطلقتها فخرجت فعدو في الحضراء فحواهي فترير جملها الأرض وتقول أشهد
 أن لا إله إلا الله وأنك محمد رسول الله (مسجد الصغراء) يقع الساد ولعل المراد به الصغراء لكثرة
 أخبارها (الاسم يتركب من) أي بمسجدها (وقسمات أبو عبيدة بن الحرث) أي من الحصابة
 (بالصغراء من حواشي يدر ومات بالصغراء) أي يودق بها فيزار ويتركب بمجملها (مسجد بدر) في
 القاموس بدر موضع بين الحرمين ويذكر أو اسم يترخر هابدين قرش (كان العرس الذي
 بنى له صلى الله عليه وسلم عنده وهو) أي موضعه (معروف عند الفضيل وبقره بين) أي حنبح
 ماء (وبقره بمسجد آخر لا يعرف أصله وينبغي أن يسلم يفر على من جهان شهداء الصغراء رضى
 الله عنهم) أي بطريق الأجل (والشقي الذي في جبل بمسجد) أي على عين المذهب إلى مكة

بعد الزوال قبل صلاة الظهر
 وإن يقرأها تارة بالزوال
 والصاديات والفتح
 والأخلاص وتارة بالهاكم
 والصبر والستافرون
 والأخلاص وإن يكون
 دعاؤه بعد التشهد قبل
 السلام ثم يسلم ويدعو
 بحاجته في كل شيء ذكره
 وروى سنة انتهى وأما
 كونها بعد الزوال فقد أخرج
 أبو داود عن أبي الجوزاء
 عن رجل له حصدة يرون أنه
 مسجد الله بن عمر قال قال
 رسول الله صلى الله عليه

(يصعد الناس) أي يزعمون أنه صلى الله عليه وسلم صلى به (لا أصل له) كذا المكان الذي يدعى
 الساحة أو اللامكة يضررون فيه القارة بالكلية فينتهي في محله ولا يفرق ما ذكره القسطلاني
 في مواهب (م) أجديا بخفة) يضم جيم فسكون مهمله فتأوهي ما أخفف من ماء البرص مقلات
 أهل الشام وكانت يفرق جماعة على اثنين وثلاثين ميلا من مكة وكانت تسمى موهبة قتل جبانو
 عبيد وهم أخوف عادوكان أخرجهما العالقي من يثرب فإيهام سيل فاجتفهم بالحق فحببت
 بالبخفة (الأولى في أولها) أي بدت لهم صوب المدينة (والثاني في آخرها عند العليان) أي لبيان
 حد المقلات (والثالث على ثلاثة أميال منها يسرة) بفتح أوله أي في يساره (عن الطريق) أي إلى
 مكة أو إلى المدينة لم يبينها ولم يذكر في الكبير هذا المسجد الثالث أصلا وزاد فيه أنه مسجدان
 أحدهما عند عقبة خديص ومسجد خديص بالتصغير (مسجد بغير الظهران) بنسبة البروفغ
 الظاهر المبهمة وهو وأدق بمكة يضاف إليه مرو يقال له بطن مكة ثم وهو على مرسى من مكة
 عن يسار الطريق وأنت ذاهب إلى مكة (ويسمى مسجد الفخ) ولعله صلى الله عليه وسلم صلى فيه
 سنة الفخ (ومسجد بصرى) بفتح مهمله وكسر رافعه بصرف ويمع (وبه قبر ميمونة رضي الله
 عنهن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وبه بن علي رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي دخل عليها
 حال زفافها فيه (وبنوفيت وقت) وهو من غرائب التواريخ حيث اجتمع في موضع واحد
 المنع والضرر ومقام الوصال والفرار (مسجد بالتصغير يقال له مسجد عائشة رضي الله عنها) لأنها
 لم تمت بالمدينة بل بذي القعدة في مكة (بمدير ميمونة) أي بالنسبة إلى الراجم
 من المدينة إلى مكة (ثلاثة أميال) فهو مائة ثمانين قريها ومسجد عائشة قدور ثلاثة أميال
 والظاهر أن مراده أن التتم موضع على ثلاثة أميال من مكة وقيل أربعة وهو أقرب الأطراف
 المطل إلى البيت وأفضل مواضع الاعتكاف عند ناحتي من البحر انتهى معنى بلان على عينه جبل نعيم
 وعلى يساره جبل ناعم والوادي اسمه نمان (وأم) أنه مستحب زيارة المساجد والأبواب والأبواب
 أي المشاهد (النسوبة إليه صلى الله عليه وسلم سواء علمت عنها) أي تعيينا بتبيين الألف (أو
 جهتها) أي أشهر تعيينها عند العامة والآنحمر دجتها لا يكفي لاستنباط زيارتها (صرح به) أي
 بهذا الاجمال وهذا الاستصحاب (جماعة منا) أي من أصحابنا الخنفية (ومن السابعة) أي
 وطائفتهم (وبعض المالكية وغيرهم) أي من الحنابلة أو من أرباب الحديث (وقد كان ابن
 عمر رضي الله عنهما يقرى الصلاة والتزول والمرو) أي يتجهت في تحصيل هذه الثلاثة على وفق
 المتابعة (حيث حل صلى الله عليه وسلم وزل) عطف تفسير لما قبله ولعل حل مصف وأصله صلى
 ولعله ترك ذكره إكتفاء بما مر ولأن الصلاة والتزول بحسب المواظفة لا يتصور إلا بالمرو
 على وجه اللطافة (قال) أي القاضي عياض (في الشفاء) أي في شمائل المصطفى (ومن أعظمه
 وأكرمه) أي تعظيمه وتكريمه (اعظام جميع أسيانه) أي من أسبابه وأجزائه ولو منفصلة من
 أعضائه (وأكرم جميع مشاهدته) أي التي حضرها وأمكنته) أي التي سكنها (ومأهده) أي
 التي تعهد بها وتقدها ولازمها الأصلية (ومالمسعى الله عليه وسلم يده) وكذا برجله
 وأجنبه على تقدير صحة نقله (أو عرف به) أي ولو كان على وجه اشتراك من غير ثبوت أخبار في
 آثاره ولقد أعلم

وسلم انتهى غدا أحمر
 وأنبك وأعطيك حتى
 ظلت أنه يعطيني عليه قال
 إذ زالت الشمس قم فصل
 أربع ركعات فذكره
 وقال ثم رفع رأسك فاستو
 جالسا ولا تقم حتى تسبح
 مائة وعشرين أو تكبر
 مائة أو تهل عشر ثم تصنع
 ذلك في الأربع ركعات
 فانك لو كتبت أعظم أهل
 الأرض ذنبا فقلت قلت
 فان لم أستطع أن أصلي في
 تلك الساعة قال صلوا من
 الليل والنهار وقال في

بينهما) أى فى الأفضل منهما وفى تفاوت ما بينهما وكان الأولى ان يقولوا خلقوا إيهما أفضل
 (فقبل مكة أفضل من المدينة) وهو مذهب الأئمة الثلاثة وهو المروى عن بعض الصحابة (وقيل
 المدينة أفضل من مكة) وهو قول بعض المالكية ومن تبعهم من السافعية قيل وهو المروى
 عن بعض الصحابة ولعل هذا مخصوص بمكانه صلى الله عليه وسلم أو بالنسبة إلى المهاجرين من مكة
 (وقيل بالنسبة بينهما) هذا قول مجهول لا منقول ولا معقول وكان قوله نظر إلى مجرد المعارضة
 بين أفعال الأئمة والمناقضة في ظواهر الأدلة فتوقف في المسئلة (والخلاف) أى الاختلاف
 المذكور محصور (فيما دام موضع القبر المقدس) وكذا في غير البيت المستأنس فان الكعبة
 أفضل من المدينة ما عدا الضريح الأقدس بالاتفاق وكذا الضريح أفضل من المسجد الحرام
 بلا خلاف بل قال الجمهور (شأنهم أعضاء الشريعة فهو أفضل بقاع الأرض بالإجماع) أى
 بالاتفاق التتلى أو بالإجماع السكوت (حتى من الكعبة) أى عند بعضهم (ومن العرش) أى
 أيضا (على ما صرح ببعضهم) فقد تنزل القاضي عياض وغيره الإجماع على تفضيل ما ضم
 الأعضاء الشريفة حتى على الكعبة النيفة وإن اختلف في إيهاده وقتل عن ابن عقيل الحنبلي
 ان تلك البقعة أفضل من العرش وقد أوقفه السادة الكبريون على ذلك وقد صرح التاج الفاكهي
 بتفضيل الأرض على السموات لحلوله صلى الله عليه وسلم بها وحكاها بعضهم عن الأكثرين خلق
 الأنبياء منها وقد قسم فيها وقال النووي الجمهور على تفضيل السجدة على الأرض فينبغي ان
 يستنتج منها ما وضع ضم أعضاء الأئمة للجمع بين أقوال العلماء (وأما الجوارق بينهما) أى في
 الحرمين (فقبل على الخلاف المتقدم) أى بين أى حنفية والمالكية وغيرهم في الكراهة ونهيا
 (وقيل تكراه) أى المجاورة (بهما الآن يثنى من نفسه) أى يستعملان القيام بمقتوما وأداهما
 وأما من يجاورهما ويتعلق بوطئهما وما مما للمهماس الوجه المحرمة أو يدعى التوكيل ومحط
 نظره الطمع من التجار المجاورين والاضغاث الواردين وأظهار الرأى الصحة فيصر عليه هذه
 المجاورة ولو كانت الأئمة في زماننا تحقق لهم شأن الصرح والحرمة فان مدار الطاعة وأساس
 المعرفة على طاعة القيمة وطاعة النية قال تعالى يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا
 وقال عز وجل يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله ان كنتم إياه تعبدون
 والاماديت في ذلك كثيرة والاختلاف والاضغاث مشهورة (وقيل تكراه بمكة ولا تكراه بالمدينة)
 ولعل وجهه ان مضاعفة السبحة وردت مطلقا في مكة دون المدينة والصحيح ان السبحة لا تزيد
 بالكعبة لأخذه مصر قوله تعالى ومن جام بالسبحة فلا يجزى الامثالها وأما اعتبار الكعبة فلا
 حربة في انها تصاعف في جميع الامكنة الشريفة والازمنة اللطيفة بل بالاختصاص والاحوال
 واختلاف أحوال السبحة من الكبيرة والصغيرة والقليلة والكثيرة (وقيل يشترط التوفيق)
 أى في كل منهما وهو الصحيح ويعصم الجمهور أقوال أصحاب التحقيق والله في التوفيق (وقيل
 المجاورة بالمدينة أفضل من المجاورة بمكة) أى مطلقا بالإضافة (وان قلنا يجزى المضاعفة بمكة) أى
 في حرم مكة فهو ما المسجد الحرام خصوصا (وذلك لوجوه) أى دلالة ثلاثة (الأول استبعاد الإجماع
 على ان المجاورة بالمدينة في عصره) أى في زمان حياته (على الله عليه وسلم أفضل من غير هاتين)
 يترك هذا الإجماع ما لم يثبت آخر) أى إجماع آخر مثله وقد يقال ان التفضيل بصحة بفساد
 الاصر في عكسه لا يكون مثله بالإجماع أى من غير التزاع فاختلصة المدينة حينئذ باعتبار هذه

الاحياء انه يقول في أول
 الصلاة سبحانك
 اللهم وبحمدك وتبارك
 اسمك وتعالى جد لا اله
 غيرك ثم تسبح تسعة عشرة
 مرة قبل القراءة وتقرأ
 بعدها والباقي عشر اشرا
 كاني الحديث ولا يسبح
 بعد السجدة الأخيرة فأعدا
 قال وهذا هو الاحسن
 وهو اختيار عبد الله بن
 المبارك ثم قال وان زاد بعد
 التسبيح ولا حول ولا قوة
 الا بالله العلي العظيم فحسن
 وقد ورد ذلك في بعض

الروايات وما الله بما قال
 الدميري في كتاب اللمعة
 في مناقب يوم الجمعة لابن
 أبي الصنف البجلي زيل
 مكة الشرفة نخب صلاة
 التنبير عند الزوال يوم
 الجمعة يقرأ في الأولى بعد
 الفاتحة التسكيات وفي
 الثانية الصلوة في الثالثة
 السكيات وفي الرابعة
 الانحلال فلذا قلت
 التثنية نسبة قال بعد
 فراقه من التثنية قبل ان
 يسلم (اللهم) اني اسألك
 توفيق اهل الهدى واهل

الحثيث في الكلام في سلق الاضحية مع قطع النظر عن حثية المصيبة بل لجهتهم هذا الجيدان
 لو وجد امامهم جمل أو شبح من شد كامل في الكوفة أو البصرة تكون المجاورة بها الفضل من
 مجاورة الحرمين أو الموضع فيها أحدهما (الثاني لا اختياره صلى الله عليه وسلم ذلك ولم
 يسكن بمكة ولا الاضحية) وهذا مدفوع به صلى الله عليه وسلم لم يترك مكة ونزل المدينة باختياره
 بل وقع ذلك بانطراره وان كان باختياره به في قراره ولا آتاه صلى الله عليه وسلم عند هجرته
 وحاله موافقه اني لاعلم انك أحب بلاد الله الى الله لو اني أخرجت لما خرجت وأضاحدا
 الاضحية على نسبة الاجر بالاكرمية والاجماع على ان ثواب العبادة في المسجد الحرام افضل
 من مسجد النبي صلى الله عليه وسلم والاتفاق على تضاعف الحسنة في حرم مكة وعدم
 التضاعف في غير المدينة فلامني لافضلية مجاورة المدينة على مجاورة مكة ثم الاضحية ثابته
 بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم لا معذرة في ذلك بل أمورنا هناك ولا أقبل كان اذا نهى
 عن شيء نهى فيه يجب عليه ما به قوله وفعله فحينئذ اذا فصل ذلك المكروه لم يكن مكروها
 بالاصالة اليه بل به فضيلة ثواب الواجب عليه (الثالث وهو الذي لا صرده) أي لا مدفع بوجه
 (حتمه صلى الله عليه وسلم على السكينة والموت بها) أي بالمدينة (في أحاديث كثيرة) أي بروايات
 شهيرو لكن الاستدلال بها من دود من وجوه منها ان هذا كان في حال وجوده وشهود جلال
 كرمه وجوده ومنها حسنه على السكينة ما وعدم انخروج عنها بقوله والمدينة خير لهم لو كانوا
 يعلمون نعمنا كان الى اليمن والعراق والهم وغرها الى مكة كما هو مبين في محلها ومنها ان قوله
 صلى الله عليه وسلم لا هجرة بعد الفتح يدل على ان حسنه الى الهجرة الى المدينة لما كانت من شرط
 الايمان أو من كمال الايمان فلا يكون الامر كذلك بمحصل الفتح والبصرة فلا يحتاج حينئذ
 الى الهجرة ومنها انه لم يقع في حديث امهت أحد بعد الهجرة من العدول الى مكة والتزول الى
 المدينة فحق وجوه الاحتمال كيف يصح الاستدلال وكيف يدعى انه لا صرده في جميع
 الاحوال ثم قوله (ولم يرد ذلك في مكة) أي حسنه في مجاورة مكة لا يصح من أصله لان الأحاديث
 الواردة في فضله كلها حسنه في باب فضله (بل كرهه جماعة من السلف) قلت وكذا ذكره
 مجاورة المدينة أيضا طائفة من السلف والخلف والتصديق ان هذه الكراهة مشتركة بينهما
 ولو خصصنا تلكه فهو أدل على فضيلة مكة وان مجاورتها أفضل الا انها تتركه اذا لم يكن على وجه
 الاكل فتأمل ثم قوله (والجواب عن من يمتنعاضة الاعمال بكة) يعني من حيث انها آتاه على
 زيارته فضيلة المجاورة بها اذ هي مسبب اتيان الاعمال بها (التي يقابلها تضعيف السيئات) بخلافه
 ما تقدم من ان تضعيف السيئات كية لا يصح وانما يتصور كيفية باعتبار تعظيم البقية من غلب
 حسنة المجاورة فيها فضيلة بالنسبة اليه وأما من كثرت سيئاته فمجاورته مكروه وضروها عائد
 عليه فهذه كلها أمور اضافية والكلام المتنازع فيه انما هو في المجاورة مطلقا أو بالنسبة الى من
 لم يوجد فيه الكراهة (وبالمدينة ورد تضعيف الحسنات لالسيئات) أي وان كان فعلها
 بها أفضح وأظلم منها في غيرها وفيه انه ان أراد بالمدينة نفسها لم يرد المضاعفة في حقها مطلقا وان
 أراد بالمدينة مسجدتها فكأنه تضاعف الحسنات فيه لاشك انه تضاعف السيئات ايضا بنظرا
 الى ان تكالب الحرم في المكان المحترم والله سبحانه أعلم

في فصل ٥ ويستحب أن يصوم ما أمكنه أيام مقامه بالحرمين أي تضاعف الحسنة في حرم

مكة وكذا في حرم المدينة وان لم يرد بها المضاعفة الكمية لكن لا يخلو عن المضاعفة الكيفية (وان
 يتصدق على أهلها) أي من الفقراء والمساكين القاطنين بالمجاورين والواردين والوالدين
 (ويستكثر من أعمال الخير كلها) أي من غير الصوم والصداقة من صلاة والتلاوة والتلاوة
 وملازمة الذكر ومداومة الفكر وشهود الوجود ووجود الشهود (ويبين ان ينظر إلى أهلها
 بعين التعظيم) أي بوعاية التكريم (ولا يصح من وطئهم) أي ولا عن ظواهرهم بقوله تعالى
 ولا تقبسوا (ويكسر سائرهم) أي ويدعو ويترك سائرهم وكذلك ظواهرهم (إلى القناتاني)
 لان الذنوب ماعد الشريك تحت مشيئته يذهب من يشاء ورحم من يشاء ولا أحد يطلع على
 حقيقة تعلق ارادته (ويصحبهم بطواهرهم كيما كانوا) أي من ارتكب ذنوب الصغائر والكبائر
 (الاعظم الاساءة) أي يولي في الدار (لا تسلب حرمة الجوار) بكسر الجيم وما أحسن قول القائل
 وأحبوا وأحب منزلها الذي • تزل به وأحب أهل المنزل

(ويستحب نغم القرآن بالمساجد الثلاثة) أي بان يصنع في كل من أولومرة لاني الحرمين
 الشريفين مهبط الوحي ونزل الفرقان والمصعد الأقصى مذكور في القرآن بالمشهور كحوله
 فكيف أصله ومشهوره يكون عمل الانبياء ونزل الوحي اليهم (والاكثار من الاعمال) أي عند
 الجهور (والطواف) أي بلا خلاف (بمكة المشرفة والنظر إلى البيت الشريف عبادة) كما قدمنا
 من الرواية قيل ان النظر إلى الكعبة ساعة أفضل من عبادة سنة وقسب ان النظر إلى
 جدران القبة المطهرة كذلك بالمقابلة (ويستحب الاكثار من الصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم في المدينة المغفرة) أي خصوصا (وملازمة المسجد النبوي) أي لزيارة وغيرهما من أنواع
 العبادة (والعكوف فيه) أي بالاعتكاف وأقله يوم بصوم ويحوز عند محمد بن خلف بن عبد الله في كتابه
 دخل المسجد يقول نويت الاعتكاف ما دمته فيه (والصلاة مع الجماعة) أي لزيادة المضاعفة
 (واحيا) أي في لياليها باعتبار أكثر أوقاتها وساعاتها (ولولسلة فيسهل مع إعادة غاية الادب
 والاحلال) أي الأكرام والتعظيم تمام أي لذلك المقام الذي هو من أعلى المرام

(فقصص في آداب الرجوع) أي من الزيارة بتفصيل أسباب الخشوع (إذا فرغ من
 زيارة سيد الانام عليه الصلاة والسلام ومن زيارة المساجد) أي الكرام (والمشاهد العظام
 وعزم على الرجوع إلى الاوطان) أي واقامة المقام (يستحب ان يودع مسجد النبي صلى الله عليه
 وسلم بصلاة) أي بطل طواف الوداع من مكة (ودعا بما أحببوا في الاوطان) أي كل من
 الصلاة والدعاء (عصا صلى الله عليه وسلم) أي تحريمه في الرخصة (ثم بما قرب منه) أي إلى ما يلي
 المنبر أو سائر أماكن الرخصة أو قرب المصريح الا نور (واب في القبر المقدس قبره وكما
 وهذا اذا دخل من خارج وان كان في داخل فيقدم الزيارة ثم يمشي على الاظهر (ثم يدعو بما
 أحب من دين) أي زيادة دينية (أو دنيا) أي من ضروريه العلم والمعيشة في الدنيا أو بما يقرب به
 إلى الموت (ويسأل الله تعالى القبول والوصول إلى الأهل سالما من بليات الدارين) أي ومن
 آفات الكونين (ثم يقول اللهم لا تجعل هذا) أي الزمان (أشغال المهديك ومعبود حرمه)
 أي مكان محترمه (وبس في المود اليه والعكوف فيه) أي الوقوف بين يديه (وارزقي الضو)
 أي عن الذنوب (والعافية) أي عن العيوب (في الدنيا والآخرة) أي في الأمور المتخفة بها
 (وردنا إلى أهلنا الميرغافين آمين) أي آمين من البلايا والاسقام (رحمتك يا أرحم الراحمين)

أهل اليقين ومناجاة أهل
 التوبة وعزم أهل الصبر
 وحذر أهل الخشية وطالب
 أهل الرضا وتمسك أهل
 الورع وعرفان أهل العلم
 حتى أنافك (الهمم) أي
 أسألك شغافه تعجزني عن
 معاصيك حتى أهل
 بطاعتك علا استحق به
 رضا الحق أن أهلك في
 التوبة شغافا منك وحتى
 انخلص لك النصيحة بحالتي
 وحتى أنوكل عليك في
 الأمور كلها حسن الظن
 بك سبحانه خالق النور

ويجهد في استخراج الدعاء أي من العين مع السبيل (فانه من علامات القبول) أي امارات
حصول الوصول (ثم ينصرف متباكيا) أي ان لم يقدر على ان يكون تباكيا (متضررا) أي متأسفا
على مفارقة الحضرة الشريفة والآثار المنيفة وينبغي ان يتصدق بما يتيسر له) أي فانه
حق السلامة من كل آفة وسلامة (ويأت في وجوهه بالاذكار الواردة) أي في الاحاديث
المسطورة والاصحبة المأثورة أي في الكتب المشهورة ومنها قوله (فذا قرب من بلده قال
أيون) بمزة ممدودة (ثابتون) والفرق بينهما مع اتفاقهما في اللغة ان الاو يرجع من الغفلة
والتوهم من العصية واذاج في وصف الانبياء انه اواب (ر بنا حامدون) أي شاكرون له لانعمه
لان العلم كلهم من فضله وكرمه ويحتمل ان يكون الجار متعلقا بما قبله (ويرسل امامه) يفتح
المهزة أي قدامه (من يخبر أهله به) أي يبشرهم بوصوله لان يستقبلوه ويقبلوه على وجه
حصوله مستعدين لوقت دخوله (والاولى ان يدخل نهارا) أي بان يظهر شعار رجوعه من
الشاعر جهرا (واذا دخل البلد بألمسجد) أي كما كان يفعل صلى الله عليه وسلم (وصلى فيه
ركعتين) أي تحية المسجد (ان لم يكن وقت كراهة) أي عندئذ لا قال الشافعي رضي الله عنه فان
عنده لا كراهة في صلاة لمسجد يتقدمها (واذا دخل على أهله قال نواوبا) أي رجوعا
والمراد بالثنية التكرير والتكبير (ر بنا أوبا) أي لانعمه (لا ينادر علينا حوبا) أي لا يترك
علياناديا بل يغفره جميعه كما ورد * ان تغفر اللهم فاعفر حسابه وأى عدلك لا الماس (ثم يدخل
بيته) أي الخاص به (ويصلي فيه ركعتين أيضا) يعني تحية المنزل أو لان يكون ختم زيارته أفضل
لطاعته وليصير المسكن ختامه ويعود العود فحاشاه (ويشكره على ما أولاه من أتمام العبادات
والرجوع بالسلامة) ثم يستحب ان يدخل على أحب أهله اليه ان كان موجودا لديه لانه صلى
الله عليه وسلم كان بعد دخوله المسجد وصلاته فيه من وجوبه منه يبدأ بالدخول على فاطمة
الزهرارضى الله عنها قبل دخوله على طواهرات النساء (وينبغي ان يجتهد في محاسنه) أي في
زيادته تصنيف مكارم أخلاقه (في باقي عمره) أي ليجس ختام أمره (وان يزداد خبره بعد العود)
كما قبل والمواد أحمد (السلامة الخ المبرور وقبول زيارته خير من زور ان يعود خبرا عما كان في
جميع الامور) اختلف في الخ المبرور فقال النووي رحمه الله الاصح ان المبرور هو الذي
لا يتخلط له اثم وقيل هو المقبول وقيل هو الذي لا معصية بعده وقال الحسن البصري هو ان
يرجع زاهدا في الدنيا راضيا بالقي (فانرا في نفسه) أي باطنه (زروما) اتم التو والراي
أي تباعدا (من الاباطيل) أي من الخوض في الضلال والتضليل (وتجبايقاع دار القرور
وانابة الى دار الخلود) أي وجوار المعبود (فليصتر ان يدنس ذلك) أي يخطأ عمله ويوسخ أمره
(بطلب الفضول) أي الزيادة من الدنيا وترك التنازع بما يكفيه ويمينه على الطاعة من زاد
العتي (ويستبشر بجمعه ولخدمة القبول وهو غاية المطالب والمسؤل ونهاية المقصود المأمول
وبه) أي وبما ذكر من النصيحة في هذا المقام (ثم لباب المرام) أي خلاصة المقصود من ظهور
الوجود (والحمد لله على التمام وصلى الله وسلم على سيد الانام محمد وعلى آله وصحبه الغر الكرام)
بضم القين المبهمة وتشديد الراء جمع الاغرو هو أبيض الوجه الاور والكرام بكسر
الكاف جمع الكريم ولوصفان من تباين على آله وصحبه أو مشتركان موجودان في كل من

ربنا اتم لنا نورنا واغفر لنا
انك على كل شيء قدير
برحمتك الرحيم الرحمن
ثم يسلم والاقرب من
الاستدال للؤمن ان
يسلم من الجمعة الى الجمعة
وهذا الذي كان عليه خير
الامة وترجمان القرآن
صلى الله عليه وسلم رضي الله
عنه ما فانه كان يسلم عند
الزوال يوم الجمعة ويقرأ
فيها ما تقدم انتهى (أقول)
انما أطعت في هذه الصلاة
لنظم فضلها فأحييت ان
أجمع بعض ما ورد فيها وما

أقارب وأحبابه وعلى أتباعهم وأتباعهم من أحرابه وأحبابه والمسلمين كلهم أجمعين إلى يوم الدين
آمين يا رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين آمين

الحمد لله الذي بين لنا المسالك وعين لنا أحرمة المناسك وأفضل الصلاة والسلام على خير من
سج وصلى وصام وعلى آله الكرام وأتباعه النخام في أيامهم قد قدم طبع شرح المسالك المتعسط
في المناسك المتوسط لرب الذكاء الذي لا يباريه مبارى العلامة على بن سلطان محمد القاري
وهو شرح على باب المناسك مختصر نفع الناسك لمن كان لغايس المأمور بسدى الشيخ زجة
الله السندى مطرز الحوامش التي هي للعبون حسره بكتاب أدعية الحج والعمرة للعلامة
قطب الدين الحنفى أثابه الله الثواب الوفي وكان هذا الطبع الجميل والتمثيل الرائق
الجليل بالمطبعة الهبة العامرة التي هي للقطب الدردير بمجاورة إدارة من بمحذقة
لدا المجله ل شفى حضرة محمد اقدى مصطفى وشريكه المقتضى آثاره
العربى الفاضل الشيخ أحمد الحلبي وقد وافق تمام قصيدته
وكمال طبعه وتمثيله أواسط شهر رجب الحرام
سنة ١٣٠٣ من هجرة سيد الانام
صلى الله عليه وعلى آله وسلم
وشرف وعظم
وكرم

بطلب منها امانة لمن رغب
في ذلك من اخواني المسلمين
رحاء ان شكر كوفي في دعائهم
لي ببقائه أن خير الموت على
الاسلام لعل ذلك يسادف
ساعة القبول فانيغ بكرم
الله في الجلال والاکرام
حسن الختام وصلى الله على
سيدنا محمد وآله الكرام

4409

